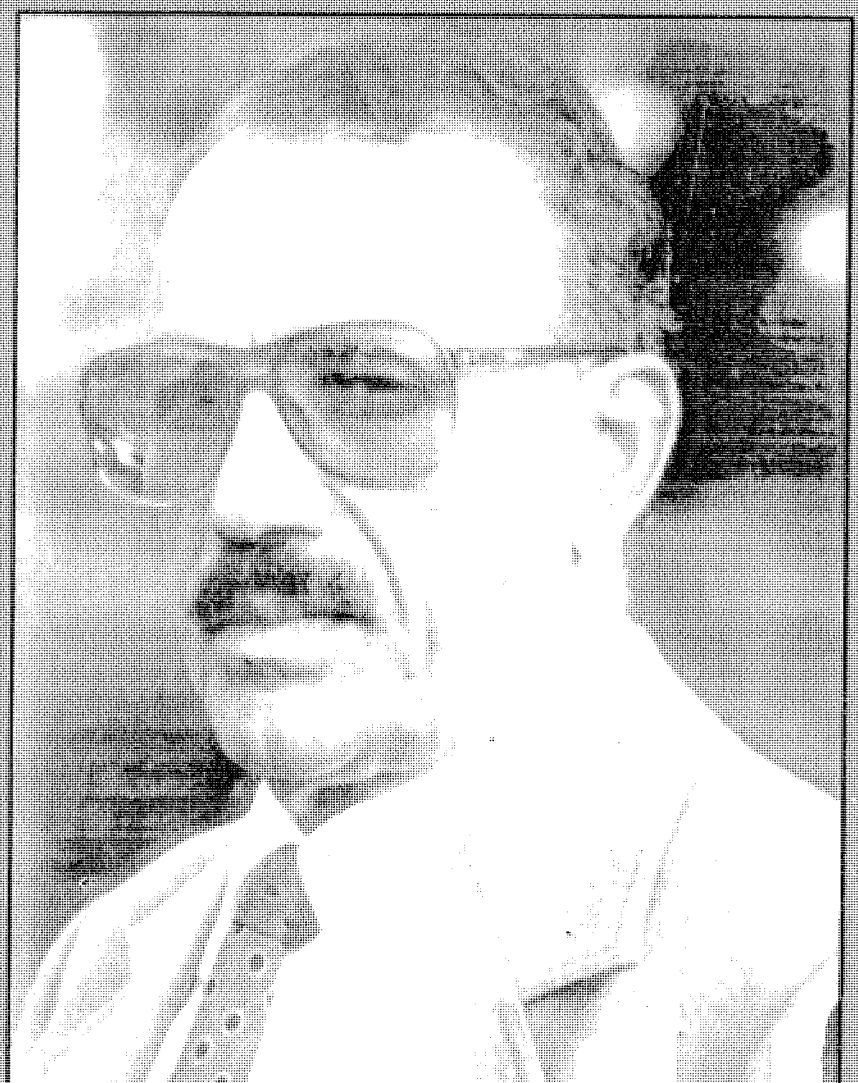
محطات من تاريخ ليبيا



مذكرات محمد عثمان الصيد

(رئيس الحكومة الليبية الأسبق)

أعدها للنشر: طلحة جبريل

محطات من تاريخ ليبيا

مذكرات محمد عثمان الصيد

(رئيس الحكومة الليبية الأسبق)

أعدها للنشر: طلحة جبريل

■ **محطات من تاريخ ليبيا الحديث**
مذكرات محمد عثمان الصيد
رئيس الحكومة الليبية الاسبق
■ أعدها للنشر طلحة جبريل
■ تصفيف وإخراج طوب للإستثمار والخدمات
11شارع الابطال اكدال الرباط
هاتف : 777429/ 777420 فاكس :777442
■ الايداع القانوني رقم : 96/455
■ ردمك :9981/9874/1/7
■ الطبعة الاولي 1996

تصدير

تعرفت على الحاج محمد عثمان الصيد في ظروف مؤلمة .

فقد زارني رفقة الصديق محمد علي قاضي وكان يومئذ ممثلا للثورة الارترية في المغرب في مكتبي في الرباط في نوفمبر 1991 لكننا لم نلتق .

وفي اليوم التالي التقينا مصادفة في الطريق ، وعرفت انه زار المكتب لابلاغي بتفاصيل حادثة اغتيال ابنه سعود في الولايات المتحدة ، وكان واضحا ان الحادث مدبر . . .

كان ابنه الاكبر عبدالسلام قد وجد مقتولا بدوره في ضواحي طرابلس في 20 يونيو 1990 ، وقيل وقتها ان الحادث كان قضاءً وقدراً ، لكن الملابسات التي احاطت به كانت تؤشر إلى أنه حادث مدبر هو الآخر .

●●●●

استمعت إليه بانتباه . . . وألم ، للحكايتين وكذا لبعض التفاصيل المتعلقة بموقفه تجاه الوضع في ليبيا . خاصة وأن الشأن الليبي ظل دائما حاضرا في اهتماماتي السياسية .

واقترحت عليه بعد ان تمر تلك الظروف العصيبة ، أي ظروف انتظار وصول جثمان ابنه من الولايات المتحدة . . . . ان نلتقي مجدداً . . . لاستمع الى المزيد مما تختزنه ذاكرته . وعدني بذلك ، والمح الى انه يرغب في كتابة مذكراته .

وأيقنت ان عملا مهما في انتظاري ، كان ذلك حدسي بل لعله الانطباع الذي تركه لقاؤنا الأول .

ولم تمض فترة طويلة حتى اتفقنا على أن نبدأ في تسجيل مذكراته . . . وكان ذلك في أواخر عام 1992 .

●●●●

أثناء العمل أثارت انتباهي قدرته المذهلة على تذكر تفاصيل التفاصيل . . . دون العودة إلى الوثائق أو الأوراق . . .

وكان العمل مضنيا لأن الأوراق الشخصية التي دون فيها بعض ما عاشه من أحداث ، كان قد تركها خلفه في طرابلس ، قبل أن يبدأ رحلة طويلة في المنفى . . . امتدت حتى وقت اعداد هذا الكتاب . رحلة تجاوزت ربع قرن من الزمان .

المذكرات دائما هي مسؤولية صاحبها ، لكن لا جدال ان مذكرات محمد عثمان الصيد من حيث القيمة التاريخية والعلمية ، تعد مرجعًا مهمًا ، لفهم تطورات الاحداث في ليبيا ، خاصة أنها تغطي فترة ظل العالم العربي يجهل الكثير من تفاصيلها . . . ولذلك اسباب ليس هنا مجال الخوض فيها .

●●●●

لقد نشر جزء مهم من هذا الكتاب على حلقات في صحيفة "الشرق الاوسط" . . . وهنا ومن أجل التاريخ أيضًا لابد أن أذكر بعض الوقائع . . .

كنت قد طرحت الفكرة على الزميل والصديق الأستاذ عثمان العمير رئيس التحرير وقبل أن نبدأ في التسجيل رحب بالفكرة ، وكان ذلك إيذاناً ببدء العمل . . .

حين اكتملت الحلقات تصحيحاً وتنقيحاً ، كان الزميل العمير خارج لندن ، ورحت أبحث عنه وذلك من أجل نشر إعلان ترويجي حول قرب بدء نشر الحلقات .

وبالفعل نشر الاعلان الترويجي : (محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق) .

وبعد فترة وجيزة بدأت عملية النشر . . . ومع الحلقات الأولى بدأت المشاكل . . . والمصاعب .

فقد شرعت بعض الجهات التي كانت ترى أن المذكرات ستكشف عن أشياء مسكوت عنها ، في اجراء اتصالات مع الصحيفة من أجل اختصار الحلقات بل . . . وحتى ايقافها .

وبسبب «سوء تقدير» بدأت عملية تلخيص للمذكرات شوهتها كثيرا في البداية . . .

وبعد حوار مطول ، كتابه وشفاهة مع الصديق عثمان العمير ، تمت معالجة الموقف ، وأمكن اعادة ترتيب نشر الحلقات ، بحيث يتم اعادة نشر ما حذف . . . والامانة المهنية تقتضي مني القول الآن ، إن الصديق والزميل بشير عبدالحفيظ من سكرتارية تحرير "الشرق الاوسط" لعب دورا اساسيا في معالجة هذا الموضوع .

ثم ماذا حدث ؟

لقد اثارت المذكرات ما لم يكن أحد يتوقعه . . .

فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط صفحات وصفحات رداً وتعقيباً على هذه المذكرات . . .

ويحق لي أن أقول بفخر واعتزاز ، ان « مذكرات الصيد » وهو الاسم المختصر الذي إستعمله الزملاء في لندن للاشارة اليها ، كانت أكثر المذكرات التي أثارت جدلا منذ ان بدأت الصحيفة تقليد نشر مذكرات الساسة والزعماء . . .

وهذا هو بالضبط مبعث افتخاري .

ان تقديراتي لم تكن خاطئة على الاطلاق . . . حين كنت اقول ان هذه المذكرات هي من

اهم المذكرات التي نشرتها الصحيفة وانها ستثير اهتماماً لاحد له . . .

●●●●

الآن يبقى لي ان اقول كلمة في حق الرجل . . .

طوال سنوات عملت مع الحاج محمد عثمان الصيد ، سواء خلال مرحلة اعداد الحلقات ، او عند اعداد هذا الكتاب . . .

واثناء ذلك وقفت على صفات لا يتصف بها إلا قلة من الرجال ، الذين عركتهم الحياة . . . وصقلتهم التجارب . . . واختبرتهم المحن والشدائد .

فهو رجل . . . والرجال قليل ، كريم ، شهم ، نبيل ، له أخلاق عالية وسمو نفس ، وفوق كل هذا وذاك . . . لم أر أو أسمع عن شخص له مثل قدرته على الصبر .

انه حقا ايوب الليبي!

طلحة جبريل

الإهداء

أهدي هذه المذكرات «محطات من تاريخ ليبيا» إلى روح الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي جاهد وعمل إلى أن أسس في ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة .

وإلى أرواح أبنائي :

عبدالسلام ، وسعود ، وخالد ، الذين اغتيلوا في ظروف غامضة وفي أماكن مختلفة وهم في ريعان شبابهم ، تغمدهم الله برحمته .

وزوجتي التي واجهت ومازالت تواجه معي كل المصائب التي ألمت بي والصدمات وقساوة الغربة دون أن تبدي في أي يوم ضجرا بل كانت دائما تعمل بأكثر من طاقتها لما يدخل علي السرور والسلوان .

وإلى أبنائي الذين أرجو الله أن يحفظهم ويشملهم برعايته وتوفيقه ، ويبقي ذريتهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

كما أهدي هذه المذكرات إلى جيلهم من الشباب الليبي المخلص لوطنه ، سائلا الله تعالى أن يوفقهم جميعا لما يحبه ويرضاه .

محمد عثمان الصيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

أما بعد فإن مذكراتي هذه التي سميتها «محطات من تاريخ ليبيا» والتي سجلت فيها ذكرياتي وأعمالي وانطباعاتي ، تندرج ضمن الجهود المخلصة التي عرفتها بلادنا ليبيا منذ أكثر من نصف قرن تقريبا لتسجيل تاريخها وملابساتها في القديم والحديث ، وهو أمر حظي بعناية المؤرخين والباحثين بها في السنوات الأخيرة .

ورغم أن المذكرات التي يكتبها رجال الدول البارزون ممن تقلدوا مناصب مهمة ، وأيضا ما يكتبه الاعلام المشهورون في مختلف جوانب الحياة العامة لا تمثل ـ على أهمية ما يرد فيها من حقائق موضوعية ومعلومات ـ مفهوم كتابة التاريخ بالمعنى الدقيق للكلمة ، أو ما يعنيه مصطلح «تدوين التاريخ» أو «إعادة كتابته» ، فإنها تشكل ـ دون شك ـ مع المراجع الدقيقة ، والمصادر المهمة ، والروايات الشفاهية الصحيحة ، والوثائق والآثار المعتمدة الأخرى عنصرا مهما من عناصر كتابة التاريخ وتوثيقه .

وما من ريب أيضا في أن أهمية هذه المذكرات تكمن قيمتها الفعلية في مقدار ما تتسم به كلماتها من صدق وعمق ، ومن متابعة دقيقة ومتجردة لسير الأحداث وأطوارها وتطوراتها ، وتصوير أمين للشخصيات التي عاصرتها ، ولبيان اتجاهاتهم ونفسياتهم ، والعوامل التي كانت وراء طموحاتهم ومواقفهم والقرارات المهمة التي اتخذوها ، وكان لها تأثيرها الواضح على مجريات الأمور .

ومن الحق أن نقرر هنا أن تاريخ ليبيا وبخاصة في عهده الحديث والمعاصر لا يزال في أمس الحاجة إلى العناية بالعناصر المختلفة التي تساهم في كتابة هذا التاريخ ، وتدقق في أخباره وتراكماته ، ذلك أنه مع قرب هذه الأحداث والتواريخ المتصلة بهذا العهد زمنيا ، إلا أنها سوف تظل- في تقديرنا- مبعثرة نظرا لاهمال تدوينها ، وموزعة بالتفريط في جمعها ، مما يعرضها في الحاضر إلى التلاشي والضياع ، كما يجعلها في المستقبل مادة قابلة للتزييف والتحريف من قبل المغرضين .

من هذا الإحساس- وأيضا من إحساس إنصاف النفس- انطلقت في تدوين مذكراتي المتواضعة التي حرصت فيها على تصوير الأحداث التي عاصرتها ، وشاركت فيها في تاريخ ليبيا المعاصر ، وعلى الحديث عن الرجال البارزين الذين عرفتهم فيها وعن أدوارهم وأحوالهم

من خلال صلة متينة أو تعامل أو من سماع من ثقات خلال نصف قرن تقريبا ، كما صورت الحقائق والمناسبات التي رأيت من الأهمية بمكان إماطة اللثام عن تفاصيلها ، والحديث عن أبعادها ليقف الباحثون والدارسون والجيل الجديد ، ومن يعنيهم أمر هذه المرحلة على دقائق الحقائق ، وخلفيات المواقف التي لانريد أن يلفها الزمان في ردائه ، وأن تمتد اليها أيادي المبطلين والأدعياء-في غياب مثل هذه الوثائق والأصول- بالتشويه والطمس .

انني لا أريد من هذا الكتاب-كما ذكرت- تاريخا استقصائياً تحليليا ، ولكنني أريد أن أقدم في هذه المحطات- من خلال موقعي الذي تبوأته في الدولة الليبية طوال فترة ناهزت العشرين سنة ، شهادة واقعية ، أو مادة وثائقية أرجو مخلصاً أن تكون مع غيرها من الشهادات عنصراً من عناصر كتابة تاريخ ليبيا الحديث ، أو على نحو أصح مادة من مواد اعادة كتابته ، ليعلم من معطياتها الخطأ من الصواب ، ويعلم المصلح من المفسد ولتظهر شمس الحقيقة .

وكان يمكن لمذكراتي هذه أن تكون أكثر فاعلية وتأثيرا وتوثيقا واتساعا ، لو كتبت في ظروف طبيعية ومستقرة ، وأنا في داخل الوطن حيث توجد جميع أوراقي ووثائقي الخاصة ، ومستنداتي الرسمية التي باعدت الأيام بيني وبينها كما باعدت بيني وبين أهلي مدة تزيد عن الربع قرن ، ولا يعلم إلا الله ما وقع بها خلال هذا الزمن الطويل .

ويشهد الله أنني حرصت في هذا القدر الذي كتبته ، واستعدت معظم تفاصيله من الذاكرة ، ومن أوراق ووثائق قليلة احتفظ بها ، ومن مراجع أخرى عملت على الحصول عليها من أجل التوثيق ، على تحري الحقيقة ، والالتزام- قدر المستطاع- بالأمانة في سرد الأحداث المختلفة ، والإشارة بصدق إلى عطاء الشخصيات المتعددة التي ساهمت ايجابا وسلبا في مجريات هذا التاريخ ، وفي تكوين الدولة الليبية الحديثة ، التي قدر لها الله - في أشد الظروف وأسوإها رمزاً صادقاً هو الملك محمد ادريس السنوسي ، الذي عمل - كما عرفته- جاهدا من أجل الاستقلال والنهوض بالوطن الذي كان يعاني العديد من الأزمات والمشاكل ، كما عمل معه المخلصون في سبيل تلك الغاية .

إن هذه المذكرات هي صدى أمين لطبيعة تكويني المخلص الذي تعامل مع الشخصيات والأحداث بصفات الصدق والتواضع والنفس المتفتحة غير المعقدة التي تمثل الريف الذي أنتمي إليه والذي كان ، كما شاهدته يمتلئ بالطهر ، ويحفل بالمثل التي تتجسد في توقير الصغير للكبير ، وفي رعاية العهد وحفظه ، وفي البعد عن الظلم والخيانة والغدر ، وحبك المكائد والدسائس .

لقد عاملت جميع من عرفت بتلك الاخلاقيات خلال حياتي الوظيفية ، فلا أذكر أنني أقدمت يوما على ظلم أحد ، أو انتهاك حرمة أحد ، بل حرصت دوما على رعاية كل ما

يحفظ حقوق المواطنين ومصالحهم .

كما انني لم أنتصر اليوم -فيما سجلته في هذه المذكرات- للحقد في ابداء انطباعات عن رجال الدولة الذين عاصرتهم أو تعاملت معهم- رئيسا أو مرؤوسا- بل حاولت بقدر الإمكان إثبات الحقيقة مجردة في كل ما ذكرت وسردت ، وحتى المواضع التي ربما يمكن أن تلمس فيها سلبيات بعض المواقف ، أو يحسبه أصحابها أو غيرهم من قبيل التجني ، أو مناسبة للطعن ، وجدتني مضطرا لذكرها فقط لاثبات الحقائق ، ولأخذ العبرة والدروس المستفادة من جهة ، وتفادي الأخطاء المدمرة في المستقبل من جهة أخرى .

ومهما يكن من شيء ، فان الباحث المنصف المدقق الذي يضع الأمور في نصابها الصحيح يجب أن يلتمس العذر لاصحاب تلك المواقف الخاطئة إن لم نقل للكثير منها ولصناعها الذين تميز الكثير منهم بالاخلاص وحب الوطن ، ومحاولة النهوض به في تلك الظروف التاريخية والمرحلية التي مر بها في الربع الأول من النصف الثاني من هذا القرن- فقد خرجت ليبيا آنذاك وكما هو معروف مجهدة من قبضة الاستعمار الايطالي الذي تلاه حكم ادارتين عسكريتين :

بريطانية في طرابلس الغرب وبرقة ، وفرنسية في فزان ، مما كان سبباً مباشراً في تأخر البلاد وضعفها ، إذ لم تتجذر فيها طوال تلك العهود المؤقتة- تقاليد ومؤسسات ونظم مدنية وطنية راسخة كبعض البلدان المجاورة .

لقد كان غياب تلك التقاليد والنظم والمواضعات سببا أساسيا ، وحافزا مهما لأولئك الرجال لأن ينطلقوا في أعمالهم وتصوراتهم وفي تسيير دواليب الدولة -فيما بعد- حسب إمكانياتهم واجتهاداتهم الشخصية ، التي نجمت عنها في إبانها بعض الأخطاء ، اضطررت إلى تسجيلها في هذه المذكرات للاعتبار وليس -كما زعم بعضهم- للتشويه والإدانة أو الحقد ضد من صدرت عنهم تلك الأخطاء .

إن مذكراتي -على الرغم من انها ستبدو مقتضبة ، وتفتقد للعديد من الوثائق الكثيرة الغائبة عني بفعل الظروف القاهرة -حسبما أشرت- هي تدوين لمرحلة مهمة من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر الذي تجرأت عليه أقلام بالمسخ والافتئات ، بينت فيها حقيقة الملك ادريس السنوسي -كما عرفتها- وأوضحت نشأة الدولة الليبية والصعاب التي واجهت الرجال المخلصين في تكوينها في مرحلة تلبست بالكثير من الضيق والصعوبات ، ووصف أمين وواقعي لبعض قضاياهم .

وآمل ألا يظن أحد أن ما أوردته فيها إنما كان لبيان قدرتي أو ذكائي ، أو استعراض لأعمالي أو لعقد مقارنة بين تلك الأعمال مع أعمال وإنجازات الذين شغلوا مناصب سياسية مهمة في ليبيا قبلي أو بعدي ، وتربيتي تجعلني أعتبر نفسي من أقلهم ذكاء ومعرفة ، ولكنني لن أنفي عن نفسي الإخلاص لبلدي ، والحرص الدائم على مصلحتها ، وعملي في سبيل ذلك

بالصبر والأناة والاستقلالية والصدق في خدمته ، وفي الولاء للملك ادريس -رحمه الله- الذي كان مع توفيق الله تعالى خير عون لي فيما قدمته من عطاء .

ويسعدني في ختام هذا التقديم أن أتوجه بالشكر والتقدير الخالصين إلى صحيفة «الشرق الأوسط» المحترمة في شخص الأستاذ الفاضل الشهم الغيور عثمان العمير الذي أتاح نشر جزء مهم من هذه المذكرات في الصحيفة . كما أشكر الصحفي النابه والمقتدر والأمين الأستاذ طلحة جبريل الذي تولى مشكورا إعداد هذه المذكرات ، وساعد في الإشراف على طبعها .

كما يسعدني أن أشكر شكراً وافراً جميع السادة والأساتذة الكرام الذين تعاطفوا مع حلقات هذه المذكرات أثناء صدورها في صحيفة «الشرق الأوسط» وذلك بما أبدوه من حسن متابعة ، ومن ارتياح وتأييد لما ورد فيها من حقائق ، راجيا من الله تعالى أن يوفقنا إلى سواء السبيل .

محمد عثمان الصيد
رئيس حكومة ليبيا الأسبق
الرباط : نوفمبر 1995

الفصل الاول

سنوات فزان

ولدت في قرية الزوية متصرفية براك بمنطقة الشاطئ اقليم فزان في ليبيا ، في 17 شعبان 1343 هـ (موافق 17 أكتوبر 1924) ، كما وجدت ذلك مقيدا بقلم الوالد أحمد البدوي الصيد -رحمه الله- في أحد كتبه ، كان والدي احمد البدوي الصيد يعمل قاضيا ويرأس المحكمة الشرعية في الشاطئ وقد جرت العادة في القرى والأرياف ان يكون القاضي محل تقدير الجميع خاصة إذا كان عالما ، ويظل مرجعا في المنازعات بسبب عدم وجود سلطة مدنية ، لذلك اعتدنا ان تكون دارنا قبلة لاعيان المنطقة وغيرهم ، الذين يأتون الى والدي لطلب المشورة وفض المنازعات . اتذكر الآن وانا طفل صغير اننا لم نكن نتناول وجبة غداء أوعشاء وحدنا ، بل كان هناك اعداد من الضيوف يوميا ، وتلك كانت سمة الحياة في منطقتنا ، وقد تعودت على هذه الحياة إلى يومنا هذا بالرغم من ظروف الهجرة القاسية ولله الحمد . كانت الحياة بسيطة ، ظروفنا المادية متيسرة . والدي يملك اراضي زراعية وله قطعان من الماشية ، واخوتي الكبار يعملون في التجارة ويقومون بما يلزم من الأسفار .نقيم في دار واسعة فسيحة مبنية من الطين والحجر . ونظرا لعدم وجود فنادق كان أعيان المنطقة وغيرهم حين يقصدون والدي يقيمون معنا . وذلك دأب كل سكان المنطقة . الناس تتجه عادة إلى منزل شخص بارز لتقيم فيه الى حين قضاء حاجياتهم ، علما ان لاجدادي الاوائل زاوية لها اوقاف كثيرة تشتمل على سوانٍ وعيون وغابات نخيل في حطايا زلاف ومؤسسها هو جدي الحادي عشر واسمه محمد بن يوسف بن مفتاح كما هو مثبت في الوثيقة ، (1) ووقف تلك الزاوية كان ينص على انفاق ريع هذه الاوقاف على حفظة القران الكريم وطالبي العلم وعابري السبيل . (2) وكان يوجد في كل بيت من بيوت فزان مكان خاص يسمى «المربوعة» وتتبعُ المرافق الأخرى ، وتخصص هذه المربوعة لاقامة الضيوف . اتاحت لي وضعية والدي الاجتماعية التعرف على عدد كبير من اعيان ورجال القبائل وعاداتهم وأعرافهم . في هذا الجو تربيت وترعرعت .

---

(1) راجع ملحق رقم (1) صفحة رقم 299 الذي يشتمل على النص الأصلي لإحدى حجج أوقاف هذه الزاوية .

(2) استمرت الزاوية في تأدية عملها كما نص مؤسسها في وثيقة اوقافها التي اوقفها الى عهد القائم عليها احد احفاده سيدي محمد بن يحيى المشهود له بالكرم والشجاعة وبعد وفاته سنة 1290 شب الخلاف بين رجالات القبيلة في من يتولى امور الزاوية فبدأ اهمالها ثم قسمت املاكها . وفي سنة 1300 ه هطلت امطار غزيرة ، ففاض الوادي الذي بنيت فيه الزاوية واسمه وادي اليسير فاتى على القرية والزاوية معا فاتفق وجهاء القبيلة ان يتولى الاشراف على اوقاف الزاوية من يختارونه شيخا للقبيلة واعيد بناء القرية في المكان الأول . وفي سنة 1365 ه بدأت مع شباب القبيلة واعيانها في اعادة بناء الزاوية ولكن طرأت ظروف قاسية حالت دون اتمام البناء . وفي مايوسنة 1953 ميلادية كنت في زيارة للقرية ، وهطلت أيامئذ امطار غزيرة ففاض الوادي ودمر القرية عن اخرها ، فجمعت رجال القبيلة وقلت لهم لابد ان نبني القرية خارج الوادي حتى نتفادى تدميرها حين يفيض الوادي فاتفقنا على إعادة بنائها في المكان الذي توجد به الان ، وهذا المكان هو سواني لاحد اجدادنا الاوائل واسمه ابو بكر بن عبدالرحمن الكبير وقد عرضت الامر على رئيس الحكومة انذاك محمود المنتصر فعرضه على مجلس الوزراء فخصص مبلغا من المال للمساعدة في اعادة بناء القرية واوكل ذلك الى وكالة التنمية والاستقرار التي كانت مختصة بمثل هذه الامور قبل انشاء مجلس الاعمار .

كانت طبيعة الحياة صعبة وقاسية في اقليم فزان الصحراوي ، وهو أكبر مساحة من اقليمي برقة وطرابلس . كان عدد سكانه لم يتجاوز قبل الاستقلال سبعين الف نسمة ، يعيشون في قرى ومداشر مبعثرة لا تربط بينها طرق او وسائل مواصلات وتوجد في جميع أنحاء هذا الاقليم أثار ليبية أصيلة ، وفي بعض الأماكن اكتشف ما يدل على حضارة ليبية لها أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد ، كما أن هناك آثارا منتشرة ومتصلة بالتاريخ القديم إلى الفتح الاسلامي . وتجدر الإشارة إلى أن الفاتحين المسلمين وصلوا الى مدينة كاوار المتآخمة للحدود الشمالية للنيجر كما تجولت جيوشهم في معظم الاقليم ، والمدن التي وصلوا إليها هي جرمة وزويله وودان وزلواز (1) كما توجد مخطوطات وكتب لعلماء فزانيين في جميع ميادين العلم طبقا للشريعة الاسلامية ، هذه المخطوطات توجد في تراغن وسبها الجديد وتكركيبة والفجيج ومرزق وزويلة وبراك وآقار عتبة وآقار الشاطئ والزوية وهون وسوكنه وودان .

ولقد تحدثت في عام 1962 في هذا الموضوع مع الاستاذ حسن ظافر بركان وزير الاعلام آنذاك ، ومع غيره من رجال فزان من أجل العمل على جمع هذه المخطوطات وطبعها ولكن ظروف النظام الاتحادي في ذلك الوقت وما حدث بعد تعديل الدستور حال دون تحقيق هذه الفكرة ، وأذكر أنني قد التقيت بالمؤرخ التونسي الأستاذ عثمان الكعاك الذي كان مدعوا من الجامعة الليبية لإلقاء بعض المحاضرات سنة 1968 فزرته في فندق قصر ليبيا ودعوته على عشاء خاص بمنزلي حيث استفدت منه فيما يتعلق بتاريخ ليبيا القديم . وآمل ان تتاح الفرصة لشباب فزان الذين يحملون مؤهلات علمية للقيام بالبحث والتحري عن هذا التاريخ وجمعه وطبعه خدمة لتاريخ ليبيا ولاقليم فزان بصورة خاصة ، لان مآثر هذا الاقليم وحقيقته التاريخية مجهولة لدى الاكثرية الساحقة من الليبيين والعرب .

احتل الايطاليون فزان عام 1930 وحكموا الاقليم حكماً عسكرياً مباشراً طوال ثلاثة عشر عاما ، ولم يعرف الاقليم خلال فترة وجود الايطاليين ادارة مدنية . الحاكم عسكري ومساعدوه من الضباط . كان هناك موظفون ليبيون يعملون في بعض الوظائف الادارية ويمارسون مهامهم في كل ما له علاقة بشؤون السكان ،لكن القرار النهائي في كل الاحوال كان بيد العسكريين الايطاليين . بيد ان الايطاليين تركوا المنازعات الشرعية للقضاء الشرعي في الاقليم . لم يكن التعليم النظامي موجودا في اقليم فزان ، فقد اكتفى الايطاليون بانشاء بعض المدارس الابتدائية في المتصرفيات وبعض المديريات ، لكن السكان بصفة عامة كانوا يمانعون في دخول ابنائهم لهذه المدارس ، لذلك كان التعليم السائد يوجد في الكتاتيب وتسمى في الاقليم (بالمحاضر) ، ثم بعد ذلك ينتقل التلميذ الراغب في مواصلة دراسته الى الزوايا ان وجدت او حلقات التدريس في المساجد ، وكان الاطفال يدخلون المحضرة في سن

(1) راجع كتاب اثار البلاد واخبار العباد للامام زكريا بن محمدبن محمود القزويني

الرابعة وقبل انتقالهم الى الزاوية او حلقة التدريس يتولى الفقهاء تحفيظهم القرآن الكريم بكتابته في ألواح خشبية ، وبعد ان يحفظ الطفل القرآن الكريم يقام له احتفال خاص جريا على عادة السكان في الاقليم . لذا فقد تعلمت في البداية في المحضرة وكان ذلك عام 1928 ثم انتقلت عام 1937 الى حلقات التدريس في المسجد .

وبالنسبة لي حفظت القرآن الكريم في تلك المحضرة وعمري ثلاثة عشر عاما على يد الفقيه صالح بن علي ابي العيد والفقيه الشريف المهدي الزروق رحمهما الله ، كما حفظت في نفس الفترة متن ابن عاشر في العبادات ومتن الرحبية في الفرائض والعشماوية في الفقه ، ومتن جوهرة التوحيد والشيبانية في علم التوحيد ، والاجرومية والفية ابن مالك في علم النحو ومتن المقنع في الفلك المشهور بالسوسي وقرأت على المشايخ الاتية اسماؤهم : الشيخ سيدي المختار بن علي الزوي ، والشيخ سيدي عبد الرحمن البركولي الخضيري ووالدي الشيخ احمد البدوي الصيد والشيخ سيدي علي ابن ابي بكر القاضي . ومن ضمن الطلبة الذين درست وإياهم السادة البكاي بن عثمان البكاي من قرية تكركيبة في الوادي الغربي وقد استشهد مع سيدي عبدالقادر بن مسعود في واقعة «القاهرة» بسبها ، وعلي بن البسطامي المسكيني وعلي بن أحمد الشريف وحميد الكيلاني والمرحوم ابراهيم بن الحاج محمد الشيباني وطاهر بن الشيخ محمد العالم وعبدالسلام محمد الفقيه وغيرهم .

قرأت على أولئك المشايخ تفسير ابن تركي وحاشية الصفتي على العشماوية والميارة الصغرى والكبرى على ابن عاشر ، وكفاية الطالب على رسالة ابن ابي زيد القيرواني واقرب المسالك للدردير على مختصر الخليل ، وتحفة الحكام لابن عاصم في الاحكام بشرح التوزري ، والكفراوي وسيدي خالد على الاجرومية وقطر الندى وبل الصدى ، وكتباً اخرى في التاريخ والادب وعلم الحساب الخاص بعلم الفرائض وكتب القوم كالمنن للسيد عبد الوهاب الشعراني والمدخل لابن الحاج . وحكم ابن عطاء الله وكتبا أخرى . وكانت هوايتي المفضلة المطالعة خصوصا في كتب التاريخ لذلك اقتنيت كتبا كثيرة . وتركت مكتبة في طرابلس بها ما لا يقل عن أربعة آلاف كتاب ، ونظرا لانني درست بهذه الطريقة التي ذكرتها ، فانني لم اتعلم اللغات الاجنبية ، بيد انني عوضت ذلك لاحقا حين ادخلت جميع ابنائي في مدارس انجليزية وعربية ، واصبحوا جميعا ولله الحمد يتحدثون الانجليزية والفرنسية اضافة الى لغتهم الاصلية . وبتزامن مع الدراسة كنا نعمل نحن الصبية والشباب في المزارع وفي رعى المواشي وبيع الفائض من المنتوج في الأسواق العامة .

تاريخ اقليم فزان

اتذكر الان انه خلال اندلاع الحرب العالمية الثانية تغير نمط الحياة في الاقليم واصبح السكان يعتمدون اعتمادا كليا على الزراعة لأن التجارة تأثرت بظروف الحرب ، وبذلك تفادى أهل فزان المجاعات التي حدثت في بعض انحاء ليبيا .

اعتمد اقليم فزان في زراعته على المياه الجوفية المتوفرة بكثرة والعيون الجارية لذلك لم يتأثر بالجفاف الذي يصيب بعض الأحيان اقاليم ليبيا الأخرى .

أود أن أعطي لمحة عن إقليم فزان نقلا عن والدي رحمه الله وعن بعض رجال جيله من أمثال الشيخ سيدي علي بن أبي بكر العالم الجليل الحاصل على الشهادة العالمية من الأزهر الشريف والشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي الحاصل على العالمية من جامع الزيتونة والرجل السياسي المحنك سيدي الحاج أحمد الكيلاني المتخرج من المدارس العليا باستنبول ووالده الباشا عبدالكبير بن القاضي الذي كان في أيام الخلافة العثمانية حاكما لمنطقة الشاطئ . ومن الأعيان الشيخ علي الزوام الحسناوي والحاج عبدالرحمن العزومي البرَّاكي والحاج الطاهر بن عبدالله الجراري الأنصاري الأصل الأقاري الموطن والشيخ عبد الله الغويزي المقرحي والشيخ محمد ابن عطية الحطماني والشيخ الأزهري بن الشيخ علي الهمالي الحطماني والشيخ علي بن أحمد القايدي والشيخ بشير بن شلائك الحسناوي والشيخ علي ابن ترجم الحسناوي والرجل الصالح سيدي محمد ابي الشواشي العياط البوسيفي والحاج ضو بن عطية ، والحاج احمد قريش وغيرهم .

فقد كنت أقوم بخدمة هؤلاءالنفر الجليل حين يأتون لزيارة والدي في فترات متكررة كما كنت أرافقه في زياراته لهم .

ومنهم سمعت ان فزان قبل وصول الحكم العثماني كانت امارة مستقلة عاصمتها مرزق وتحكمها عائلة بني هويدي التي ينحدر أصلها من قبائل الخرمان وهي من القبائل الليبية (1) المعروفة قبل دخول الإسلام ولا يزال نسلهم يوجد في منطقة جرمة المشهورة بالوادي الغربي .

---

(1) إنشرت قبيلة الخرمان إنتشاراً كبيراً فى جنوب ليبيا وافريقيا ، وقد إعتنقت الاسلام عند وصول الفاتحين الى فزان واستمرت فى حكمها الى التاريخ المشار اليه ومن أطرف ما سمعته من الأستاذ احمد معرف ،وهو اول سفير ليبي بعث لتولي السفارة في النيجر ،أنه بعد ان قدم أوراق إعتماده كسفير الى رئيس النيجرآنذاك السيد هاماني ديوري ،ذكر له أن أصله يعود إلى قبيلة الخرمان فى فزان ، وابلغه ايضاً أن عدة أسر فى النيجروغيرها من بلاد افريقيا تنتمى الى هذه القبيلة .

وعندما ضعفت هذه الأسرة ودب بين أفرادها الخلاف بايع أهل الإقليم في سنة 950 ه الموافق 1550ميلادية أميرا ينتمي إلى أسرة الموحدين المغربية على حد قولهم ، واسم هذا الأمير محمد الفاسي . واستمر حكم فزان في عقبه لأكثر من ثلاثة قرون وكانت تنازعهم الحكم في بعض الأحيان عائلتان هما عائلة بني هويدي المشار إليها سابقا وعائلة ابن الخطاب التي تعود أصولهم إلى الليبيين القدامى من منطقة زويلة .

وكانت تحدث بين إمارة فزان وحكام اقليم طرابلس منازعات وحروب إلى أن تغلب القرماليون بتأييد الباب العالي بدار الخلافة العثمانية واخضعوا امارة اقليم فزان للارتباط بهم نهائيا عام 1811 ، وكانت حدود فزان في ذلك الوقت تمتد شمالا إلى مكان يسمى ابو نجيم وتصل شمال شرق إلى حدود مرادة التابعة لبرقة وغربا تستمر إلى شمال وغرب غدامس حتى حدود تونس .

وقد شهدت الإمارة في تلك الفترة نشاطا تجاريا مكثفا إذ أن القوافل الآتية من الشمال والمغرب والمشرق وكذلك تلك الآتية من نيجيريا وتشاد والنيجر تجتمع في مدينة مرزق (1) وكان القوم يتحدثون عن ازدهار فزان – ابان تلك الحقبة – زراعيا وتجاريا وعما كانت تتمتع به من استقرار لكونها بعيدة عن شواطئ البحر وفي منأى عن منازعاته .

وقد اطلعت على بعض الوثائق الخاصة بأملاك أجدادي ، وهي لا تزال موجودة حتى الآن ، ورسائل تبودلت بينهم وبين أمراء أولاد محمد فرأيت عليها أختام الإمارة التي تشبه تماما أختام وتواقيع وألقاب الأمراء الموحدين في المغرب وقد حدثني والدي رحمه الله عن أصل قبيلتنا كما أنه اطلعني على وثيقة عنده بهذا الخصوص والتي جاء فيها ان جد قبيلتنا الأول الذي حل بفزان اسمه مفتاح وله قرابة مع سيدي عامر المقبور بمنطقة سوق الجمعة بطرابلس كما له قرابة بسيدي شهوب جد المزاوغة بترهونة وسيدي طاهر جد الطواهرية الموجودين بتاجوراء .

وهاجر سيدي مفتاح في فترة ما بين القرن التاسع والعاشر الهجري من زليطن برفقة صديق له اسمه النيب الى فزان واستقر بمدينة كانت عاصمة منطقة الشاطئ تسمى« تامزاوة » ويقال في سبب هجرته انها كانت نتيجة الحروب التي دارت وقتئذ بين قبائل العمائم والبراهمة في مدينة زليطن ، وهي من المدن القديمة بفزان قبل الفتح الاسلامي ، فتزوج فيها وانجب ابنين وبنتا ، اسم الابن الاول يوسف والثاني ابو بكر جرّاد الجيش أما البنت فتكبر أخويها واسمها مبروكة وقد زوجها لصديقه ورفيقه النيب . وجاء في الوثيقة أن النيب وابا بكر جراد الجيش هاجرا إلى برقة واستقرا بمدينة أجدابيا حين كانت مزدهرة وتزوجا منهافخلف النيب

---

(1) المدن التي كانت لها صلات تجارية بمرزق هي : كانو وكانم وبرنو وسكتو وزندر واكدز ووادايا وقرو .

ثلاثة أولاد هم السديدي والشاغري والجلولي وخلف ابو بكر ابنا اسمه عبدالحفيظ ومن عقبه سيدي حسن بن مفتاح ومن هؤلاء جميعا انحدرت قبيلة الزوية الموجودة ببرقة أما مبروكة فخلفت ابنين من النيب بقيا في كفالة خالهما يوسف بعد رحيل أبيهما وهما أصل الحساونة الموجودين بمنطقة الشاطئ . أما يوسف فهو جد قبيلة الزوية الموجودة بالشاطئ والتي أنتمي إليها . وقد خلف ابنين هما مَحمَدا وفتح الله . وقد اسس مَحمَد وهو جد الفرع الأكبر من قبيلة الزوية الزاوية التي اسماها بزاوية تامزاوة أما فتح الله فهو جد البيت المعروف عندنا باولاد سيدي بشير بن عبدالله .

قبيلة الزوية أكثرها ببرقة ومستوطنها الكفرة واجدابيا واجفره ومنها مجموعة كبيرة ببنغازي ومنها قسم بمنطقة الشاطئ في فزان الذي انتمي اليه ومنهم بيت بمنطقة زويلة في قرية حميرة ومنهم قسم آخر بغريان وهذه القبيلة من اشهر القبائل في ليبيا . وفي هذه القبيلة كما في كل القبائل في ليبيا هناك الشريف والوضيع والغني والفقير والجبان والكريم والبخيل والسارق والأمين ومن يوم عرفت ليبيا بعد الفتح الإسلامي وهذه القبيلة لها في كل منتدى ومستوى حصة وفيها الولي الصالح وفيها الفاسق وفيها التقي وعند دخول الإمام محمد بن علي السنوسي ليبيا تتلمذ كثير من رجالها عليه وصاروا من إخوانه . وابان الغزو الإيطالي شاركوا في كل المعارك التي دارت في الأماكن التي يوجدون فيها واستشهد منهم مئات الرجال . واخر معركة كبري وقعت في ليبيا بين القوات الإيطالية الغازية والمجاهدين الليبيين كانت بالكفرة واستشهد في تلك المعركة مئات الرجال ولم يكن فيها من الليبيين إلا رجالات الزوية وعندما أسس الأمير ادريس السنوسي رحمه الله امارة في برقة عام 1920 كان من رجاله ومناصريه رجال من الزوية وعلى رأسهم المجاهد علي باشا العابديه وابن عم لوالدي اسمه محمد بن عبدالرحمان بن يحيى الزوي المشهور بمحمد البرغل لانه كان مسؤولا في الإمارة عن تموين جيش الأدوار وكان من رجال السيد احمد الشريف رجال من قبيلة الزوية ومنهم من هاجر معه إلى تركيا ثم الحجاز واستوطن المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية وهم الآن سعوديون ومن هذه القبيلة من هاجر إلى مصر وصاروا الآن مصريين بصعيد مصر .

ومنهم كثيرون حاليا في مناصب مختلفة في الدولة الليبية وعلى كل المستويات ، ومنهم شباب مهاجر بالويالات المتحدة وبريطانيا وغيرهما .

ولم يكن في يوم من الأيام من التاريخ أن احتاج رجل من هذه القبيلة لحماية أحد إلا الله والدولة والقانون . وعدد افراد هذه القبيلة داخل ليبيا يزيد الآن عن مائتي الف نسمة .

ذكرت هذا ليس تعصبا أو افتخارا فانا عصبيتي هي الإنسانية والإسلام والعروبة والوطنية الليبية الجامعة ولكنني أردت ان ابين للقارئ أن هذا الماضي العريق والحافل لاجدادي وآبائي مدني بالقوة ، وجذوري المتأصلة في ليبيا جعلتني والحمد لله اتصرف بكل استقلالية وبدون ان احتاج في يوم من الأيام لحماية احد أو الجأ لأي وسيط بيني وبين الملك ادريس رحمه الله

وقال الشيخ ابو سيف المقرب احد علماء السنوسيين وهو اصلا من قبيلة البراعصة في مطلعة احدى قصائده حول قبيلة زوية :

زوية اهل الفضل ان جئت حيبهم

ترى العز في نادي زوية بادياً

وأرى من الضروري هنا أن أتمهل فأمضى في اثبات بعض الحقائق التاريخية الأخرى المتصلة بأحوال اقليم فزان وما عاشه خلال الحقب المعاصرة باستطراد مفيد ، وذلك لتأكيد هذه الحقائق في سياقها التاريخي من جهة ، وفي الوقت نفسه إثراء المعطيات حول فزان وإفادة الجيل الجديد بمعلومات عن هذا الإقليم ولنفي بعض الأباطيل التي يحاول المتحذلقون الصاقها بهذا الاقليم من جهة أخرى .

لقد الحقت ليبيا مباشرة في حكمها بدار الخلافة العثمانية باستنبول ، فصارت فزان بموجب هذا الالحاق لواء من ألوية الولاية العامة التي كانت تعرف بولاية طرابلس الغرب ، وقد عانت فزان آنذاك الكثير من صور الاهمال والتخلف ، وظلت على ذلك إلى أن غزت ايطاليا ليبيا في سنة 1911 .

وعندما نشبت الحرب الليبية الايطالية ، ووصل خبر الغزو الايطالي الغاشم إلى فزان ، عقدت اجتماعات في جميع أرجاء فزان ، واتخذت قرارات فورية منها أنه يتوجب على كل قبيلة وكل قرية اختيار رجال قادرين على حمل السلاح وارسالهم إلى ساحات الجهاد ، وميادين القتال في شمال ليبيا ضد أولئك الغزاة وقد سافرت أعداد كثيرة – فعلا – وشاركت جنبا إلى جنب مع إخوانها المجاهدين الذين اجتمعوا من كل المناطق والجهات ، وشارك أبناء فزان في معارك سواني بني آدم وفندق التوغار والعزيزية ومعارك أخرى .

وفي 3 ديسمبر 1913 وصلت إلى مشارف حدود فزان قوات ايطالية ضخمة بقيادة الجنرال مياني ، فتصدى المجاهدون الفزانيون لهذه القوات وحاصروها ، وقاتلوا جنودها قتالا شديدا في عدة معارك ومواقع دارت رحاها بمنطقة الشاطئ أشهرها موقعة اكنير ثم اشكده ، وموقعة الشب ، ثم الموقعة الكبيرة المشهورة بموقعة قارة محروقة بتاريخ 23 ديسمبر 1913 بقيادة المجاهد الكبير سيدي محمد بن عبدالله البوسيفي – رحمه الله – والتي أوشكت ايطاليا أن تخسر فيها خسارة كبرى ، وأن يظفر فيها المجاهدون بالنصر وأسر ما تبقى من القوات الايطالية الغازية ، لولا خيانة أحد الليبيين المتعاونين مع القوات الايطالية – سامحه الله – والذي أشار على الايطاليين بالانسحاب من الموقع والالتفاف على المجاهدين الذين كانوا قد انحصروا داخل وادي وقد استشهد في هذه المعركة سيدي محمد بن عبدالله البوسيفي ، ومعه كثيرون من المجاهدين . واستولى الايطاليون الغزاة – بعد هذه المعركة– على اكثر المناطق الرئيسية في فزان ، واتخذوا مقر قيادتهم العامة في مدينة « سبها » بمكان يعرف بالقاهرة ، ولكن الايطاليين لم ينعموا– بالرغم من ذلك – بالراحة والامن مطلقاً ، اذ طردت

بعد سنة من احتلالهم- قواتهم من جميع اقليم فزان ، وذلك في نهاية سنة 1914 وبداية سنة 1915 ، وقد كان السيد محمد العابدفي تلك الاثناء بالزاوية السنوسية بواو في فزان فارسل اليه المجاهدون يطلبون منه ان يأتي الى مكان يسمى «الرملة» الذي يقع بين وادي الشاطئ ووادي الآجال ليقدموا له البيعة ليكون قائدا لهم ، وليلتفوا حوله كسنوسي باعتباره أخا لسيدي احمد الشريف ، وابن عم سيدي ادريس . وكان اهل فزان ايامئذ يدينون جميعا بدوا وحضرا للطريقة السنوسية بالولاء والطاعة ، لعقيدتهم في ان ذرية سيدي الامام محمد بن علي السنوسي واحفاده يتصفون بالصلاح والصدق والاخلاص لله وللوطن .وبالفعل فقد لبى السيد العابد دعوة اهل فزان ، واستجاب لرغبتهم فجاء مع خاله السيد محمد علي الاشهب ، واثنين من اعيان قبيلة «الزوية» من الكفرة ، وهما غيث اكدورة وهاشم اقحوف ، وقد تمت بيعة السيد العابد برغبة اهل فزان وارادتهم ليكون حاكما في فزان ، وقام بهذه البيعة اهل العقد والحل منهم ، ومثل قبيلة الزوية بالشاطئ في ذلك الاجتماع والدي سيدي احمد البدوي الصيد ، وسيدي علي المختار والد الشيخ سيدي المختار بن علي - رحمهم الله - وبعد ان تمت هذه البيعة «بالرملة» تم تعيين حكام لجميع مقاطعات فزان وقضاة شرعيين باتفاق الحاضرين ، وكان ممن اختير السيد محمد الاشهب للوادي الشرقي .

ثم انتقل السيد العابد الى منطقة الشاطئ حيث اقام فترة قصيرة «بونزريك» ثم استقر ببرقن التي تم فيها بناء زاوية سنوسية جديدة ، كما تم فيها بناء سكن لاقامة السيد العابد بضاحية بوقدقود عند قبيلة الرغاوة الحطمانية ، ولم تمض مدة طويلة حتى تكونت حوله - بكل اسف - بطانة شريرة ترأسها هاشم اقحوف الزوى ، واحتجب السيد العابد - بفعل ذلك- عن جميع الناس الذين احبوه وبايعوه ، وعقدوا عليه الامل ، واستبدت بطانته بالامر وكونت عصابة اضطهدوا الناس وسلبوا اموالهم ، مما اثار ثائرة القبائل الفزانية في كل الجهات ، واضطر السيد العابد الى الرجوع من جديد الى زاوية واو مع حاشيته ، مصحوبين بما جمعوه من اموال منهوبة من الاهالي ، فانتشرت الفوضى في فزان انتشارا واسعا خلال سنتي 1915-1916 وقد بعث السلطان العثماني محمد رشاد خلال تلك الفترة بعثة عسكرية إلى فزان كان على رأسها ضابط يحمل رتبة لواء اسمه ثاقب ليكون حاكما لفزان وليضبط الامور فيها ، وقد جاء ثاقب الى ليبيا في غواصة المانية رست ببويرات الحسون بالاتفاق مع مجاهدي ليبيا وعلى رأسهم المجاهد رمضان السويحلي الذي كانت له اتصالات متينة مع اهالي فزان ، ثم انتقل ثاقب الي فزان حيث استقبل من اعيانها ورجالها استقبالا حارا في اجتماع كبير حاشد «بسبها الجديد» ، تمت فيه قراءة المرسوم السلطاني «الفرمان» القاضي بتعيين اللواء ثاقب حاكما على لواء فزان ، كما قرر المجتمعون ارسال وفد الى واو لمقابلة السيد العابد السنوسي وتسليمه نسخة من ذلك المرسوم السلطاني ، ومعرفة موقفه منه ، وسؤاله هل هو داخل في جماعة المسلمين من اهل فزان التي اعلنت الطاعة والولاء مختارة لهذا المرسوم ، أم انه خارج

عنها لا يدين بالطاعة والولاء للسلطان ونائبه اللواء ثاقب الذي صار حاكما لفزان ؟ ولكن السيد العابد سرعان ما أعلن اذعانه وطاعته واخبر الوفد بانه ضمن جماعة المسلمين يسري عليه ما يسري عليهم .

وقد حمل الوفد هذه الاجابة التي اطلع عليها اللواء ثاقب فانتقل بعد ذلك صحبة ضباطه الى مرزق عاصمة فزان وقتذاك ، وتم تجديد تعيين حكام المقاطعات وتنظيم الادارات في انحاء فزان المترامية الاطراف ، لم يشذ احد عن هذا الا السيد محمد علي الاشهب – الذي قيل انه ابي الامتثال للحاكم الجديد فقبض عليه في الوادي الشرقي الذي عين فيه من قبل السيد العابد ، وجيء به الى سبها حيث اتهم بالتمرد على السلطان ، وحكم عليه بالاعدام شنقا . وأعتقد أن هذا الرجل قد مات مظلوما لانه قاوم على نية ان الحاكم الشرعي الذي يجب ان يتلقى منه الاوامر انما هو السيد العابد ، وان السيد العابد لم يأمره – لبعد المسافة– ولعدم وجود وسائل الاتصال– بالتسليم ، فقتل بسبب ذلك وبسبب سرعة المحاكمة والتنفيذ .

ومهما يكن من امر فقد استتب الامن في فزان بفضل حزم اللواء ثاقب ووقوف أهل الحل والعقد معه ، واكتسب شهرة واسعة بين اهالي فزان الذين صاروا يؤرخون بزمن حكمه ، فيقولون عام مجيء ثاقب ، واستمر ذلك الامن والاستقرار الى ان انتهت الحرب العالمية الأولى ، والى حين عقد الصلح بين تركيا وايطاليا والذي كان من بنوده ، ضرورة أن تعيد تركيا ضباطها الاتراك الى بلادهم ، فشمل ذلك اللواء ثاقب ، الذي اضطر الى العودة وترك حكم فزان ، فجمع الأعيان واخبرهم بالأمر ، واتفق مع اهل الحل والعقد ان يخلفه في حكم فزان ضابط ليبي كان قد جاء معه في بعثته وهو خليفة الدعيكي من ابناء الزاوية الغربية باقليم طرابلس ، ومن خريجي الكلية العسكرية باستنبول ، فاختير هذا الضابط بالاجماع من الحاضرين ، وودع اللواء ثاقب توديعا رسميا ووديا ، ورافقه في عودته عدد من اعيان القبائل الى مدينة مصراتة كان على رأسهم المرحوم سالم بن نصر والدالحاج نصر الذي تولى نظارات الزراعة والمالية بفزان قبل الاستقلال وبعده ، وبقي الحكم في فزان اثر ذلك مستقرا ، والامن مستتبا ، ونشطت حركة التجارة مع تشاد والنيجر ، وظلت متبادلة لمدة تقرب من العشر سنوات ، الى أن توغلت ايطاليا– في حملتها الاخيرة– داخل ليبيا ، واضطرت القبائل بسبب تلك الحملات إلى الهجرة من شمال ليبيا الى فزان ، وقد انتقلت هذه القبائل اليها بخصوماتها وخلافاتها وعداواتها القديمة فانعكست هذه الاثار السيئة على فزان ، فكان كل مدع للزعامة في ذلك الوقت يحتل بعدد من رجاله قرية من القرى وينصب نفسه قسرا حاكما عليها ، ويعمل على إصدار اوامر السلب والنهب لرجاله ، الى ان بلغت هذه الفوضى حد تكوين ما يقارب الخمسين مجموعة ، وابتدأت الحروب في فزان ، وحوصرت مدينة مرزق لمدة ستة اشهر مما اضطر الضابط خليفة الدعيكي الزاوي الى ترك مرزق والفرار منها ، واللجوء إلى معسكرات القوات الايطالية المتمركزة بمزدة ، كما التحق به كثير من اعيان فزان بعد

عجزهم التام عن محاربة تلك المجموعات ، ومقاومة اشكال الفوضى والسلب والنهب في ربوع بلادهم فزان ، وقد رحبت بهم القوات الايطالية في مزدة ايضا ، وزودتهم بالمال والسلاح ، ورجعوا من جديد الى فزان لإستعادة الامن والاستقرار في الاقليم واستغلت ايطاليا هذه الفرصة المواتية التي كانت تبحث عنها من سنين عديدة ، ولم تمض الا فترة قصيرة حتى احتلت ايطاليا فزان مرة أخرى بقيادة الجنرال الفاشي غراتسياني رجل الاستعمار الايطالي في ليبيا في أواخر أكتوبر سنة 1930 .

فرنسا تحتل فزان

حين اندلعت الحرب العالمية الثانية كان الملك ادريس السنوسي الأمير آنذاك مهاجرا في مصر ، وقد اعترف به رسميا أميرا على برقة سنة 1920 وانعقد في ابريل من سنة 1921 بمدينة بنغازي اول اجتماع لبرلمان برقة المنبثق عن الاتفاقية المبرمة بين ايطاليا والأمير إدريس سنة 1919م .

وقد أنشأت ايطاليا بموجب الاتفاقية مبنى خاصا لهذا البرلمان يشبه بصورة مصغرة مبنى مجلس الشيوخ الايطالي في روما ، وقد حكى لي أحد أعيان بنغازي الموثوق بهم والمعاصرين لتلك الفترة ان ايطاليا استقدمت مهندسا اسبانياً ليصمم مبنى البرلمان على الطراز العمراني الاندلسي ، ولاشك في انه تاريخيا يعد اول برلمان يفتتح في افريقيا ، كما انه يعتبر جهدا من جهود الملك ادريس الوطنية . وقد حكم في هذا المبنى نفسه على شيخ الشهداء سيدي عمر المختار ، ولكن القدرة الآلهية شاءت أن يبقى هذا المبنى إلى أن أفتتح فيه الملك ادريس -رحمه الله- أول مجلس للأمة الليبية في مارس 1952 بعد الاستقلال .

وقد انتخب السيد صفي الدين السنوسي رئيسا لبرلمان برقة المكون من ستين عضوا من بينهم ثلاثة ايطاليين يمثلون جاليتهم . وعندما شعر الملك ادريس بان ايطاليا تنوي نقض الاتفاق هاجر في ديسمبر 1922 من اجدابيا الى مصر عن طريق الجغبوب معلنا انه ذاهب للعلاج وعين الملك أخاه السيد الرضا نائبا عنه لتسيير شؤون الإمارة ووزع الاختصاصات للعمليات الحربية فعين السيد عمر المختار لقيادة البطنان والجبل الأخضر وما بينهما ، وكلا من الشيخ صالح لطيوش والشيخ قحة عبدالله من الإخوان السنوسيين لقيادة منطقة برقة البيضاء والشيخ صالح العابدية لقيادة الكفرة وجنوب الواحات والسيد احمد سيف النصر لقيادة منطقة سرت ومقاطعة الجفرة والسيد صفي الدين السنوسي لمنطقة مصراتة وطرابلس ليكون على صلة بزعمائها (راجع جريدة برقة الجديدة 18 مارس 1960) .

و في مارس 1923 حل الايطاليون البرلمان والجيش المشترك واسروا على غرة نصف الجيش السنوسي . وفي أول مايو من السنة نفسها أعلنت ايطاليا ان جميع الاتفاقيات التي أبرمت

بينها وبين الامير ادريس أضحت ملغاة ، وقد نقل الخبر رسميا الى الأمير إدريس ،الذي كان قد وصل الى القاهرة ، وزير ايطاليا المفوض في مصر .

بعد اعلان الحرب العالمية الثانية اتصل الحلفاء بالأمير ادريس لتشكيل جيش من الليبيين ليشترك معهم في الحرب ضد دول المحور (1) ، ووعدوه في حالة انتصار الحلفاء باستقلال ليبيا عن ايطاليا ، أو على اقل تقدير ألا يعود الحكم الايطالي إلى برقة . كان الحلفاء آنذاك في وضعية حرجة لذلك كانوا في حاجة الى الامير ادريس خاصة ان موازين الحرب لم تكن في صالحهم .

قبل الملك ادريس هذا الاقتراح رغم ان كثيرا من الليبيين -خاصة من اقليم طرابلس- عارضوا الفكرة ورفضوا الانخراط في ذلك الجيش ، اعتقادا منهم ان الحلفاء سيخسرون الحرب وان دول المحور ستنتصر . وقد لعب عبد الرحمن عزام باشا الذي كان وزيرا مفوضا في وزارة الخارجية المصرية آنذاك دورا واضحا في تحريض الليبيين من اقليم طرابلس لرفض فكر ة الامير ادريس تأسيس جيش ليبي يقف الى جانب الحلفاء . وكانت الفكرة السائدة في المشرق العربي ان دول المحور ستنتصر ، ولكننا في ليبيا تمنينا انتصار الحلفاء حتى نتخلص من حكم ايطالي مرير . وقد اكتسب عبدالرحمان عزام باشا مكانته بين الليبيين بأنه عاصر فترة الاحتلال الايطالي وشارك في الجهاد ضده كما أنه رافق الأمير (الملك) ادريس السنوسي عندما هاجر إلى مصر .

رغم ذلك مضى الملك ادريس قدما في مشروعه ، وشكل جيشا من الليبيين في المنفى ، ضم اليه أعدادا كثيرة من الليبيين الذين أسرتهم القوات الانجليزية عقب اول معركة جرت بين الانجليز والايطاليين قرب الحدود المصرية الليبية وقد بلغ قوام هذا الجيش خمسة عشر ألف جندي وضابط ، وقبل ذلك كان الملك ادريس قد دعا الى عقد اجتماع عام في يوم 7 أغسطس 1940 واستمر يومين في القاهرة حضره عدد كبير من المهاجرين الليبيين . وتم في ذلك الاجتماع الاتفاق على تكوين الجيش ودخول الحرب مع الحلفاء .

في وقت لاحق اتصل الجنرال شارل ديغول ، وكان ايامئذ قد أسس قوات فرنسا الحرة بالملك ادريس السنوسي وعرض عليه التعاون على طرد ايطاليا من ليبيا ، وقد حكى لي الملك ادريس بنفسه هذه الواقعة . فكتب الملك الى السيد أحمد سيف النصر الذي كان مقيما مع آلاف الليبيين ما بين تشاد والنيجر ، وطلب منه تشكيل جيش ليتعاون مع قوات فرنسا الحرة لدخول اقليم فزان ، وكان السيد احمد سيف النصر من اتباع الطريقة السنوسية ومن كبار المجاهدين الليبيين ، ومشهود له بالنزاهة والشجاعة والكرم .

---

(1) الحلفاء كانوا هم بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديجول ، والمحور هم ايطاليا وألمانيا واليابان .

وبالفعل استجاب السيد احمد سيف النصر الى طلب الملك ادريس السنوسي وقام بتجنيد الليبيين المهاجرين في تشاد والنيجر وكان هؤلاء ينتمون إلى قبائل اولاد سليمان والقذاذفة وورفلة وزوية . تولت قوات فرنسا الحرة تدريب وتسليح هذه القوات من المهاجرين الليبيين ، لتدخل في 3 يناير 1943 الى اقليم فزان مع القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ليكلير . عند ذلك اتفق الفرنسيون مع الانجليز على ان يخضع اقليم فزان لحكم عسكري فرنسي مباشر ، في حين تخضع طرابلس وبرقة لحكم بريطاني حتى تنتهي الحرب ، وبعدها يتقرر مصير هذه المستعمرات ، عقب الصلح والتفاوض مع ايطاليا .

وذهب بعض الليبيين الذين جاؤوا مع القوات الفرنسية ، رفقه الجيش الفرنسي الى تونس والجزائر والى اوربا . في حين بقي الآخرون في اقليم فزان .

كان السيد احمد سيف النصر هو الوحيد من عائلة سيف النصر الذي جاء مع القوات الفرنسية كقائد للجيش الذي كونه ، وبعد ان دانت الامور لفرنسا في الاقليم ، شيدت له السلطات الفرنسية منزلا كبيرا وخصصت له حراسة ، ولكن لم تكن له اية علاقة بالحكم ، وليس له رأي في تدبير شؤون الاقليم ،فقد ابعدته السلطات العسكرية الفرنسية تماما عن الحكم وكانت هذه هي طريقة الاستعمار الاوروبي .

عزلة فزان

قسمت السلطات العسكرية الفرنسية اقليم فزان الى خمس مناطق ، وهي سبها ، الشاطئ ، مرزق ، غات ، وغدامس ،كل منطقة من هذه المناطق يحكمها ضابط فرنسي يسمى المتصرف ، وتم تعيين ضابط برتبة كبيرة في منصب والي الاقليم ومركزه سبها . وكان تابعا أثناء الحرب للقائد العام لقوات فرنسا الحرة في افريقيا .

حكم الفرنسيون الاقليم على غرار الايطاليين ، حكما عسكريا مباشرا ، وكانت بيدهم جميع السلطات رغم انهم ابقوا الموظفين المحليين على وضعهم السابق ابان فترة الحكم الايطالي .

استمرت هذه الحالة طوال سنوات الحرب ، وبعد انتهاء الحرب وابعاد الجنرال ديغول عن الحكم أصبح اقليم فزان تابعا للقائد العسكري الفرنسي في الجزائر .

شرعت فرنسا في تنفيذ مخطط يرمي الى ضم فزان ، الى مستعمراتها الافريقية وذلك حتى يتسنى لها ربط تونس والجزائر ببقية مستعمراتها عن طريق فزان . وانتهجت سياسة ترمي الى فرض عزلة كاملة على الاقليم وسكانه . اي فزاني يرغب في الذهاب الى طرابس او برقة لابد من حصوله على تصريح مكتوب ، وهو تصريح لم يكن يمنح بسهولة ، واي ليبي من برقة اوطرابلس يريد دخول اقليم فزان لابد له أن يحصل على إذن مكتوب من القنصلية

الفرنسية في طرابس او بنغازي بينما شجعت السلطات الفرنسية أهل الإقليم على التنقل والسفر ما بين فزان وتونس والجزائر والنيجر وتشاد .

واستقدمت السلطات الفرنسية فرنسيين مستشرقين يقيمون في المغرب وتونس والجزائر ، يتكلمون اللغة العربية ، وجابوا جميع المناطق ، وكانوا يقولون للسكان ان فرنسا ستطور الاقليم ليصبح على غرار تونس والجزائر ، وستشق الطرق ، وتفتح المدارس وتطور الزراعة وتنهض بالتجارة ، كما شرع هؤلآء المستشرقون في تحذير السكان من الجامعة العربية الوليدة آنذاك . كانوا يقولون لهم ان هذه المنظمة لن تفيدهم في شيء ، وهي مجرد كلام فارغ لأنها تأسست بإيعاز من الانجليز .

كانت القرى والمداشر التي تبعد عن بعضها بعشرات الكيلومترات لا تربط بينها اية طرق ، ووسائل المواصلات منعدمة ، كل قرية معزولة عزلة تامة . وهو ما سهل انتشار الدعاية الفرنسية خاصة في ظل عدم وجود صحف او اذاعات . بل ان الفرنسيين منعوا دخول اية صحيفة او منشور او كتاب للاقليم ، وحكموا فزان حكما شديدا قاسيا .

وخلال تلك الفترة اعدموا ما لا يقل عن مائة وخمسين رجلا ، ينتمون لمختلف الجهات ، بمجرد ان يتبادر الى ذهنهم ، ان لديهم نزعة وطنية او يملكون سلاحا . وكانوا يبحثون عن اية تهمة يلصقونها بهؤلاء المتهمين لتبرير اعدامهم .

لم يكن السيد احمد سيف النصر الذي قاد القوات الليبية قادرا على التدخل . اذ لم تترك له السلطات العسكرية الفرنسية في الاقليم اية سلطة ، وعلى الرغم من ذلك فقد دأب اعيان الاقليم على زيارته والتباحث معه حول مستقبل المنطقة لانهم يكنون له احتراما خاصا نظرا لتاريخه الجهادي وصدقه وأمانته .

جمعية سرية لمناهضة الاحتلال

في أواخر سنة 1945 دعي أعيان جميع مناطق اقليم فزان للاجتماع مع الوالي الفرنسي ، الذي كان برتبة عقيد اسمه تيري ، ليتباحث معهم حول ما يجب القيام به للنهضة بالاقليم . واستغل الأعيان فرصة مجيئهم إلى سبها للاجتماع بالسيد أحمد سيف النصر بمحل سكناه « سبها الجديد » فاتفقوا معه أن يظلوا على اتصال دائم به وبطرق سرية .

وبعد عودتهم كل إلى منطقته ، حضرت شخصيا في أوائل شهر يناير من سنة 1946 م اجتماعا ضم في مربوعتنا (منزلنا) والدي والحاج أحمد الكيلاني الذي يعتبر مسؤولا عن منطقة الشاطئ أمام متصرف المنطقة الفرنسي والحاج نصر بن سالم زعيم قبيلة المقارحة والحاج الطاهر الجراري من أعيان المنطقة وابراهيم بن الحسن والشريف المهدي الزروق والشيخ عمر بن علي القايدي مدير إدري ونواحيها والشيخ ابراهيم بن علي الهمالي مدير برقن ونواحيها

وضوء بن الحاج أحمد مدير القرضة ونواحيها ومجموعة أخرى من الأعيان .

فتباحثوا في ذلك الاجتماع عن السبب الذي دعا السلطات الحاكمة الفرنسية إلى جلب اولائك المستشرقين وعن هدفها من تلك الحملة ووصلوا الى خلاصة مفادها ان هذه الخطوة لابد أن وراءها شيئاً تدبره فرنسا للاقليم وذكرت عدة احتمالات . مع العلم ان السور الحديدي ضرب على فزان بعد سنة من احتلال فرنسا للاقليم فلم ترد على الاقليم أية معلومات عن خلافات الحلفاء ومفاوضات الصلح مع إيطاليا إذ أن وسائل الاعلام كانت ممنوعة .

وبعد الاجتماع كلفني والدي وسيدي الحاج أحمد الكيلاني رحمهما الله بالذهاب سرا إلى طرابلس والبحث والتحري عما يخطط لمستقبل ليبيا بصورة عامة . وعما يجري هناك لنكون على بصيرة وبينة من أمرنا وشددا على ان لا يعرف أحد شيئا عن هذه الرحلة . وفعلا ذهبت سرا ورافقني في تلك الرحلة محمد بن علي بن أحمد الزوي وبشير بن أبي بكر بن مسعود العقيلي المقرحي رحمهما الله وكان خروجنا على جملين إلى غريان التي وصلناها خلال أسبوعين ونزلنا في قرية اتبادوت عند صديق لخالي اسمه الشيخ مسعود اشكرني وتركنا عنده الجملين مع رفيقنا بشير بن ابي بكر واستقلينا أنا ومحمد بن علي الحافلة التي كانت تربط بين غريان وطرابلس . وفي طرابلس أقمنا عند قريبي الحاج أحمد نورالدين بن يحيى الزوي ، وكان رجلا ذكيا متتبعا للأمور ، فأخبرنا بما يجري في العالم كله واطلعنا على الصحف التي كانت تصدر في طرابلس كما صرنا نتتبع الأخبار في الإذاعات من جهاز الراديو الذي كان لديه .

ورتب لي الحاج أحمد لقاء مع السيد أحمد الفقيه حسن رئيس النادي الأدبي والذي رخصت له السلطات البريطانية في 30 يوليو 1943 وهو تنظيم كان في الظاهر يحمل طابعا ثقافيا أدبيا ، ولكنه كان يعمل في الخفاء في السياسة والعمل الوطني ففهمت ما كان يدور بين الحلفاء وايطاليا حول مستعمراتها . وهكذا مكثنا في طرابلس مدة أسبوع ثم عدنا إلى غريان بنفس الطريقة التي جئنا بها وأخذنا معنا بعض الصحف التي كانت تصدر في طرابلس كما تحصلنا على اعداد من الجرائد التي كانت تصدر في برقة وبعض الصحف والمجلات المصرية فعلمنا في تلك الرحلة أن الأمير إدريس زار برقة خلال سنتي 1944 و1945 وأنه سيستقر بها قريبا .

عدنا بعد ذلك إلى فزان بما تحصلنا عليه من معلومات فكانت رحلة الإياب أسرع من رحلة الذهاب . ومباشرة بعد وصولي زرنا أنا ووالدي رحمه الله الحاج أحمد الكيلاني رحمه الله فاطلعناه على جميع المعلومات التي تحصلت عليها سواء منها المسموعة أو الشفوية أو المكتوبة وقدمت لهما تقريرا عن جميع تصوراتي وانطباعاتي . كما اتفقنا ان نشيع بين الناس ان رحلتنا كانت لمدينة هون .

وقد أمراني بعد ذلك اللقاء أن أعد نفسي لرحلة أخرى قبل شهر أبريل من تلك السنة .

وفي أواخر شهر مارس جددا طلبهما لي بالذهاب إلى طرابلس وهكذا شرعت في إعداد نفسي للسفر وأخذت أفكر في من سيرافقني .

ومن حسن الحظ جاء الشيخ أبو القاسم بن محمد بن رحومة الحطماني إلى براك وكانت لديه شاحنة استأجرها من أحد الإيطاليين .

وكان من عادة الشيخ أبي القاسم بن محمد ان يزورنا كلما جاء إلى براك كما أنه كان اول تاجر فزاني يحصل على رخصة من السلطات الفرنسية فقد كانت له أملاك ومصالح تجارية بمدينة طرابلس كما انه كان بعيدا عن أمور السياسة وينحدر من عائلة ثرية وكريمة .

فأخبرني بأنه قادم من طرابلس وسيعود إليها قريبا ، فطلبت منه الذهاب معه إن لم يكن لديه مانع ، رحب بالأمر وحدد لي الوقت ومكان اللقاء . أخبرت والدي وسيدي الحاج الكيلاني بما اتفقت عليه مع الشيخ ابي القاسم . فوافقا على الفكرة وطلبا مني التكتم على الامر في طرابلس والتظاهر بأن مجيني إليها ماهو إلا لأمر آخر لا دخل له بالسياسة كما طلب لي الحاج الكيلاني إذنا بالسفر من السلطات العسكرية الفرنسية . ووصلنا إلى طرابلس في الأسبوع الأول من شهر ابريل 1946 . كانت رحلة شاقة لانعدام الطرق خاصة وأن الشاحنة كانت مخصصة لنقل البضائع وأقمنا في طرابس في شقة الشيخ ابي القاسم وتفاديت ألا يراني أي أحد أعرفه في المدينة إلا قريبي الحاج أحمد نورالدين حيث رتب لي لقاء مع السيد أحمد الفقيه حسن الذي أصبح يرأس حزبا تأسس في ذلك الوقت وهو «الحزب الوطني» فأطلعني على أهداف الحزب كما زودني ببعض المطبوعات ونسخة من برنامج الحزب الذي يطالب باستقلال ليبيا أو على أمل أن تصبح ليبيا تحت وصاية جامعة الدول العربية .

وبعد هذا عدت إلى فزان بنفس الوسيلة التي جئت بها ولم يستغرق غيابي كله ذهابا وإيابا سوى شهر واحد غير أنني عند عودتي لفزان فوجئت بالنبأ الأليم ألا وهو وفاة والدي والحاج أحمد الكيلاني ، فقد أصيب سيدي الحاج أحمد الكيلاني بجلطة في الدماغ وانتقل إلى رحمة الله بعد ثلاثة أيام من الإصابة فحزن عليه والدي كثيرا لانه كان يعتبره أكثر من أخ شقيق فأصيب اثر ذلك بمرض مفاجئ لم يمهله إلا آياما قليلة وانتقل إلى رحمة الله ، وكان الفاصل الزمني بين وفاتهما أقل من اسبوعين ، فحزنت حزنا شديدا وأظلمت الدنيا في وجهي وجاءني المعزون من كل جهة وعلى جميع المستويات وبعد أسبوعين من وصولي جاءني من سبها صديق والدي وأحد مشايخي سيدي عبدالرحمن البركولي الحضيري ومكث معي حوالي شهرين .

هذا الشيخ العالم الجليل درس كما سبقت الإشارة في جامع الزيتونة وتخرج منه حاملا شهادة العالمية وقد توثقت صلاته بمشاهير علماء الزيتونة وعلى رأسهم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وابنه الشيخ الفاضل والشيخ الصادق النيفر . كما تعرف على بعض زعماء الحزب

الدستوري التونسي وهكذا اضافة الى علمه صارت له دراية تامة بالأمور السياسية ، فاستفدت منه رحمه الله كثيرا .

وكانت فترة إقامة الشيخ البركولي معي فرصة لزيارة أعيان منطقة الشاطئ لنا . وحسب عادات المنطقة في مثل هذه المناسبة كنت أدعى والشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي والشيخ سيدي مختار بن علي الزوي للغداء والعشاء هنا وهناك .

في تلك الفترة بحثت مع الشيخ البركولي والشيخ سيدي مختار ابن علي والحاج نصر بن سالم زعيم المقارحة وحُميد بن الحاج أحمد الكيلاني والحاج ابراهيم بن حسن وعبدالله عمر القريد وسيدي الحاج عبدالله بن بشير الزوي موضوع تأسيس جمعية سرية لمقاومة أفكار السلطات العسكرية الفرنسية لسلخ اقليم فزان عن باقي أجزاء ليبيا وضمه إلى المستعمرات الفرنسية في افريقيا واتفقنا على ان أسافر والشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي إلى برقن ، وهي من كبرى قرى الشاطئ وتسكنها قبيلة الحطمان المشهورة بالتجارة وكرم الضيافة ، لنبحث عن الرجال الذين لهم ميول وطنية ويمكنهم أن يتعاونوا معنا في العمل الوطني ، وأقمنا في برقن عند الحاج أحمد قريش الحطماني وشرعنا في اتصالاتنا تحت غطاء القاء الشيخ البركولي دروسا في العبادات .

وبعد برقن ذهبنا إلى ونزريك وهي من قرى الشاطئ الكبيرة وموطن قبيلة القوايدة التي اشتهرت بالتجارة منذ القدم مع افريقيا ، واقمنا عند الشيخ المبروك بن عريبي وعقدنا اجتماعات تحت نفس المبرر .

وهناك انضم إلينا السيد عثمان البكاي وهو من الوادي الغربي قرية تكركيبة وقد كان إمام المسجد الكبير ببرقن كما انضم الينا السيد عبدالقادر بن مسعود إمام قرية ابو قدقود وامام قرية السهكة الاستاذ ابوصلاح ابن عوكل .

ثم ذهبنا الى إدرى وأقمنا عند الفقيه محمد النيهوم امام مسجدها العتيق كما اجتمعنا بالفقيه قدازن زعيم قبيلة غساتن (وهم من الطوارق) وعرجنا على قرية تمسان ثم إلى برقن ومنها مررنا على قرية قطة ثم عدنا إلى الزوية .

وكنتيجة لتلك الجولة اتفقنا على ان يكون الفقيه محمد النيهوم والشيخ عبدالهادي بن رمضان الزايدي ممثلين للجمعية بادرى وتمسان وما حولهما ، والشيخ عمر بن علي بن أحمد والشيخ المبروك بن عريبي والشيخ المهدي بن عثمان ممثلين للجمعية في ونزريك ، والحاج أحمد قريش والشيخ محمد الأزهري ممثلين للجمعية في برقن وذلك من أجل توعية السكان وتهيئتهم لمقاومة أفكار الاستعمار الفرنسي الداعية إلى فصل فزان عن باقي أقاليم ليبيا .

وعند عودتنا عقدنا اجتماعا سريا في منزل الحاج نصر بن سالم بحضور كل من السيد حميد الكيلاني والشيخ سيدي مختار بن علي وعبدالله عمر القريد والحاج ابراهيم بن حسن والشيخ السنوسي بن عامر والحسن بن البشير الشريف ، وفي تلك الليلة أسسنا الجمعية

وتعاهدنا وأقسمنا يمين الأخوة والتضامن للمحافظة على السرية والا يبوح أي أحد منا باسم الآخر كيفما كان الأمر .

واختير الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي رئيسا للجمعية وتم اختياري نائبا له ، كما فوضت بالقيام في منطقة الشاطئ بالاتصالات السرية اللازمة بجميع من يتطلب الأمر الاتصال بهم .

وقد سهلت علينا شهرة الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي العلمية وسمعة والدي الطيبة في كافة أنحاء اقليم فزان ضم أكثر الرجال البارزين في قبائلهم وقراهم .

ونظرا لارتباطات قبيلتي التاريخية بقبيلة الحساونة فقد زارنا كل من الشيخ أحمد بن علي بن ترجم والحاج عبدالله بن أحمد والشيخ محمد درهوب والفقيه الأمين الأزهري والشيخ علي الصديق والشيخ محمد الهوش والشيخ علي الزوام والشيخ محمد شعشوع والشيخ علي بن عمر ابو خزام . فتدارست معهم والشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي والشيخ سيدي مختار بن علي الزوي أحوال الوطن بصورة عامة دون الخوض في سرية عملنا .

بعد هذا اللقاء قمت رفقة الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي والشيخ سيدي مختار بن علي الزوي بزيارة السيد محمد بن عبدالله العياط زعيم قبيلة أولاد أبي سيف بالشاطئ في قريته المعروفة بالعلوة واتفقنا معه على أن نكون معا في السراء والضراء من أجل مصلحة الوطن .

عقب هذه الجولات واللقاءات عاد الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي الى موطنه سبها لاجراء اتصالات بأعيانها ومنطقة الوادي الشرقي ومنطقة مرزق ومنطقة زويلة .

وفي أوائل سنة 1947 سافر الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي الى قرية غدوة ، وقد سميت بهذا الاسم لان الخارج اليها من سبها ومنطقة زويلة ومن مرزق يصلها في الغد ، وكان نزوله بغدوة عند صديقه الحاج الطاهر بريدح وهو من اثرياء فزان ومشهود له بالكرم وحسن الضيافة . وبقي عنده ثلاثة أشهر بحجة إلقاء دروس دينية ، وهناك زاره من مرزق الشيخ ابراهيم بن علوة رفقة ثلاثة من أعيان مرزق من بينهم السيد حسن بركان الذي لعب دورا مهما في تلك المنطقة ومن زويلة زاره السيد علي بن محمد الشريف رفقة اثنين من الأعيان كما زاره الشيخ سليمان كنه وهو من قبيلة الطوارق القاطنة بوادي عتبة . ومن منطقة القطرون الشيخ علي القطروني واحد ابناء سلطان تبو مينا صالح فاتفق معهم على الاعداد للعمل الوطني عندما يحين الوقت المناسب وقد أرسل لي الشيخ البركولي بعد عودته إلى سبها ، رسولا برسالة يطلعني فيها على ما أنجزه في رحلته تلك . وفي شهر مايو من سنة 1947 سافرت إلى برقن واقمت بها اسبوعين فاجتمعت بمن يجب الاجتماع بهم من أعيان قبيلة الحطمان ثم ذهبت رفقة الحاج أحمد قريش للاجتماع بالسيد عبدالرحمن التمتام البوسيفي بمنزله المشهور بقصر التماتمة ، وقد أكرمنا ورحب بنا وهو من أشجع الرجال وتحدثنا

في شؤون السياسة واتفقنا معه على ما يجب عمله ، وبعد ذلك انتقلنا إلى حطية برقن التي تسكنها قبيلة الزوايدة ونزلنا عند الشيخ عبدالله العزومي ووجدناه على كامل الاستعداد للمشاركة في العمل الوطني . ولكي نتجنب الشبهات كنا نتظاهر بزيارة الزوايا القادرية والعيساوية والعروسية الموجودة ببرقن وغيرها حيث كنا نجري اتصالاتنا .

وبعد ان أتممنا هذه اللقاءات سافرت والحاج أحمد قريش على بعير واحد ، وهو من نوع الابل السيارة المعروفة عندنا «بالمهارة» يرافقنا رجل اسمه محمد ابو نوارة وهو من أتباع الزاوية العروسية الى الوادي الغربي .

لم تستغرق رحلتنا سوى أيام فمررنا بقبائل الدوادة ومواطنها قرية قبرعون وقرية الأطرون وقرية مندرة التي منها دخلنا الوادي الغربي قاصدين قرية تكركيبة حيث نزلنا عند الحاج سيدي عثمان البكاي وأخيه الرجل الصالح سيدي محمد علي البكاي ، وهذه العائلة مشهود لها بالكرم والعلم والصلاح ، وفي أثناء وجودنا في ضيافة الحاج عثمان البكاي زارنا عدد من أعيان منطقة الوادي الغربي وعلى رأسهم مدير الناحية السيد محمد شلقم الذي انتخب نائبا في أول برلمان ليبي بعد الاستقلال .

وإثر ذلك رحلنا إلى قرية قراقرا يرافقنا سيدي محمد علي البكاي لزيارة صديق والدي الرجل الصالح المشهور في تلك المنطقة سيدي محمد السالم وكان قد تجاوز المائة سنة فوجدناه في صحة جيدة وفي كامل قواه العقلية وكأنه ابن الستين ، وأكبر اولاده جاوز السبعين سنة . فبتنا عنده ليلة واحدة ثم قفلنا عائدين إلى تكركيبة لتقييم زيارتنا هذه وللاجتماع ثانية مع سيدي عثمان البكاي واطلاعه على حقيقة عملنا والاتفاق معه على العمل الوطني فأعطانا وعدا بأنه صار من الان عضوا في جمعيتنا السرية وسيقوم بالعمل اللازم في منطقة الوادي الغربي كله . ومن حسن الحظ علمنا منه أنه يرتبط بصداقة متينة وقوية مع زعيم قبيلة هكار الطارقية الشيخ الخير حمدان والذي سيأتي لزيارته بعد اسبوع وبما أنه يثق به ويطمئن إليه فسينتهز فرصة مجيئه ويخبره بجمعيتنا .

ثم عدنا إلى برقن فاسترحنا بها يومين ، وعدت الى الزوية رفقة الحاج أحمد قريش ، وبعد وصولنا بيوم ذهبنا ليلا الى منزل الحاج نصر بن سالم فاجتمعنا معه بحضور حميد الكيلاني وعمر عبدالله القريد والشيخ السنوسي بن عامر فتدارسنا نتيجة الرحلة واتفقنا على ان اذهب الى سبها للاجتماع بالشيخ عبدالرحمن البركولي .

وفعلا سافرت الى هناك رفقة قريبي محمد بن علي بن أحمد فنزلنا عند الشيخ البركولي ومكثنا عنده أسبوعا لدراسة وتقييم ما قمنا به جميعا .

واتفقنا في ذلك اللقاء على ان اعد العدة للسفر مجددا الى طرابلس .

رحلة اخرى الى طرابلس

خرجت من فزان مع أربعة اشخاص ، هم علي بن خالد ، وعلي بن غلبون ، والثابت بن محمد المحمودي والحاج سعيد الشيباني وقد سافرنا على ظهور الابل ، وبعدرحلة شاقة ، حاولنا خلالها تفادي نقاط المراقبة الفرنسية ، وصلنا الى غريان ومنها ذهبت الى طرابلس وكان ذلك في اواسط شهر يوليو سنة 1947 .

فنزلت كالعادة عند قريبي الحاج أحمد نورالدين الزوي .

كانت الاحزاب قد تأسست في إقليم طرابلس . واستطاع الحاج نورالدين ان يرتب لي اجتماعات مع زعماء الاحزاب في طرابلس وهي حزب الجبهة الوطنية الذي تأسس في 10 مايو 1946 برئاسة السيد سالم المنتصر والحزب الوطني الذي أصبح السيد مصطفى ميزران رئيسا له وحزب الكتلة الوطنية الذي تأسس في 30 مايو 1946 ويرأسه السيد علي الفقيه حسن وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي الذي تأسس في 16 ديسمبر سنة 1946 ، برئاسة الأستاذ علي رجب ، وهكذا اطلعت أثناء وجودي في طرابلس ومن خلال مقابلاتي على تفاصيل معاهدة الصلح التي وقعت في 10 فبراير عام 1947 بين الحلفاء الأربعة وإيطاليا والتي تنازلت بموجبها إيطاليا عن جميع حقوقها وممتلكاتها في افريقيا كما تنص عليه المادة 23 من المعاهدة المذكورة .

اكتشفت ان هناك حركة وطنية تتبلور ، ولمست افكارا رائجة تتحدث عن استقلال ليبيا والمطالبة بوحدتها . واتفقت مع قريبي الحاج نور الدين ان يرسل لي في فزان المنشورات والصحف التي تطبع في طرابلس . وهي مسألة لم تكن سهلة ، نظرا لان القوات الفرنسية لم تكن تسمح بدخول اي مطبوع الى الاقليم .

كان هناك شخص طرابلسي يسمى عبدالرحمن المصري يملك سيارات نقل يعمل في نقل البضائع بين طرابس واقليم فزان وقد حصل من اجل ذلك على رخصة من القنصلية الفرنسية . وكانت الرحلة من طرابلس تستغرق عدة ايام بسبب انعدام الطرق . فاتفقت مع الحاج نورالدين ان يرسل لي الصحف والمنشورات داخل صناديق للفاكهة ، حتى لا تكتشفها السلطات العسكرية الفرنسية . بهذه الوسيلة استطعت مع زملائي في الجمعية السرية الاطلاع على اوضاع ليبيا . فادركنا ان الحلفاء اختلفوا حول تقسيم المستعمرات الايطالية ، واتفق وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وامريكا والاتحاد السوفياتي خلال اجتماع عقد في باريس في 20 أكتوبر 1947 على تشكيل لجنة رباعية تزور ليبيا لتستفسر اهلها حول مستقبلهم .

خلال ذلك عملت بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، كل على حدة من اجل تحقيق مطامعهم في ليبيا . كما كانت الجامعة العربية وامينها العام آنذاك عبد الرحمن عزام ، تعمل في اتجاه مغاير .

اصبحت اتردد على طرابلس في فترات متقاربة ، لافهم ماذا يجري هناك ، وماذا يجري كذلك في برقة ، التي ذهبت اليها مرة واحدةرفقة الحاج أحمد نورالدين وكان ذلك في أواسط شهر ديسمبر 1947 وحين زرت بنغازى عاصمة اقليم برقة كان يوجد بها شخص من عائلة منينة وهي من أكرم الناس ومن اصول فزانية ، يسمى الحاج مصطفى منينة رحمه الله من اعيان بنغازى ، وقد استضافنا خلال فترة اقامتنا هناك ورتب لي الحاج منينة اجتماعا مع عمر باشا منصور الكيخيا رئيس ديوان الامير (الملك) ادريس السنوسي ، كما رتب لي لقاء مع السيد عمر شنيب الذي عاد من المهجر وكان سكرتيرا للأمير وبحثت معه الوضع في فزان مبينا له صعوبة الأوضاع هناك ، بيد انه قال لي ان اهل برقة لا يمكنهم مساعدتنا باي شيء ، مشيرا الى شراسة الاستعمار الفرنسي ، وقال انه يعرف ماذا فعلت فرنسا في سوريا حين كان مهاجرا فيها ، ونصحني بمعالجة امورنا اعتمادا على انفسنا ، اذ ان برقة كانت منشغلة آنذاك بالمطالبة باستقلالها تحت قيادة الامير (الملك) ادريس السنوسي .

كما تعرفت في تلك الرحلة على السيد خليل القلال رحمه الله الذي كان من خيرة الرجال وبعد اسبوع عدت إلى طرابلس وقد وجدت عدة أفكار تروج فيها نظرا لتعدد الاحزاب ، وتبنى كل حزب فكرة مغايرة للاحزاب الاخرى ، في حين نشطت القنصليتان الفرنسيتان في كل من طرابلس وبنغازى من أجل عزل اقليم فزان الذي عدت إليه في شهر يناير1948 .

من السرية الى العلنية

مع بداية عام 1948 قررنا في فزان الانتقال من العمل السري الى العمل العلني ، بعد ان جاء الوقت المناسب ، خاصة عقب نزول السلطات الفرنسية بثقلها في ترغيب وترهيب السكان . وتبلور لدينا اقتناع ان ثمن الحرية والانعتاق هو الدم ، اذن لابد من التضحية والخروج بعملنا الى العلنية .

في تلك الاثناء زار فزان الجنرال لوكلير الذي كان على رأس القوات الفرنسية التي احتلت الاقليم . وجمعت له السلطات اعيان المنطقة ، والقى فيهم خطابا خلاصته ،ان فرنسا دخلت فزان بالقوة ولن تخرج منها الا بالقوة . بعد هذا الخطاب عرف الاقليم توترا ملحوظا ، وارسلت فرنسا امدادات اضافية لقواتها ، وجاؤوا باللفيف الأجنبي الذي يتكون من جنود المستعمرات ، وكان يضم عتاة المجرمين ، وقادته من الضباط الفرنسيين ، ازاء هذه التطورات قررنا في جمعيتنا العمل على مناهضة السلطات الفرنسية حتى ولو تطلب الامر الاستشهاد .

لم نكن نملك اية موارد او أموالا ، وعملنا على توعية السكان وفق منطق بسيط ، اذ اعتمد اسلوبنا على القول ان القضية قضية كفر واسلام ، الذي يقول نريد بقاء الادارة الفرنسية فهو كافر ، ومن يريد استقلال ليبيا ووحدتها تحت قيادة الامير (الملك) ادريس السنوسي والانضمام للجامعة العربية ، فهذا هو الاسلام . كان ذلك هو سلاحنا .

شرعنا في التجول على القرى لنشر هذه الفكرة . وارسلنا الرسائل حتى الى المناطق النائية . نختار من يعرفون جيدا المسالك والدروب في الصحراء لكي لا يقعوا في قبضة الفرنسيين .

وقد كان اهل فزان – كما لمسنا ذلك عن قرب – متضامنين ، ويعملون في اتجاه واحد وإن كانت فرنسا قد عملت على تكوين مجموعة موالية لها عبر الترغيب والترهيب .

اختلف الوضع في طرابلس وبرقة بحكم انفتاحهما على دول المشرق العربي كما ان اسلوب الاستعمار البريطاني يختلف كثيرا عن اسلوب الاستعمار الفرنسي ونتيجة لذلك تأسست احزاب في الاقليمين . كما تشكلت في مصر هيئة تحرير ليبيا في مارس1947 ، برئاسة السيد بشير السعداوي وبتأييد من الجامعة العربية ثم انتقلت الى طرابلس في اوائل سنة 1948 ، فبدأت تتجول في أنحاء الاقليم لتهيئة السكان لمقابلة اللجنة الرباعية التي ستزور الاقليم لاحقا ولم تسمح السلطات الفرنسية بدخول هذه الهيئة اقليم فزان رغم الطلبات التي قدمتها الى القنصلية الفرنسية .

كان وعي السكان في برقة متقدما ، لعدة أسباب منها قيادة الأمير (الملك) ادريس السنوسي رحمه الله ولجوار الاقليم مع مصر ، حيث تصل الصحف المصرية ، كما ان افكار الاحزاب المصرية انتشرت بسهولة وتأسست في برقة ثلاثة احزاب هي جمعية عمر المختار والجبهة الوطنية ثم المؤتمر الوطني .

. كما سهل وجود عدد من الضباط السودانيين في الجيوش البريطانية من انتشار الوعي . ومن هؤلاء من بقي في ليبيا حتى بعد الاستقلال . وكانوا محبوبين لدى شرائح المجتمع في كل من طرابلس وبنغازى .

اما اقليم فزان فقد حرم من كل هذا ، لان السلطات العسكرية الفرنسية عزلته عزلة تامة ، وكل ما كنا نقوم به مرده الى وعي ذاتي اذ ان وسائل الاتصال بالعالم الخارجي معدومة ومحرمة . ولجأت السلطات العسكرية الى سياسة منع اي فزاني مغادرة الاقليم إلى طرابلس أو برقة . ورغم ذلك كنا نخرج من الاقليم اعتمادا على الادلاء الذين يعرفون المسالك الصحراوية جيدا .

لجنة التحقيق الرباعية لبحث مستقبل ليبيا

قبل مجيء اللجنة الرباعية التي تشكلت في20 أكتوبر 1947 بقرار من وكلاء وزراء خارجية دول الحلفاء الأربعة (فرنسا وبريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفياتي) . والتي ضمت في عضويتها أربعة مناديب مندوب من كل دولة ادركنا بوعينا وعبر الاتصالات السرية التي اجريناها في طرابلس وبرقة ، وبنتف المعلومات التي حصلنا عليها من هنا وهناك ، ضرورة التقدم للجنة الرباعية بمطالب موحدة ترتكز على استقلال ووحدة ليبيا تحت قيادة الامير (الملك) ادريس السنوسي وانضمامها للجامعة العربية .

تم كل ذلك بالرغم من الحرمان المفروض على سكان الاقليم من وسائل الاتصال والوعي ، كانت الاجتهادات اجتهادات فردية ، ولكنها تصب جميعا في الاتجاه الصحيح .

لم يكن هناك اتفاق أو تصور مشترك بين أعضاء اللجنة الرباعية إذ أن بعض أعضائها طالبوا بتقسيم ليبيا في حين اقترح آخرون إخضاع البلاد الى وصاية جماعية ، كانت لديهم نية مبيتة حتى قبل أن يطلعوا على رأي السكان .

وفي 6 مارس1948 وصلت اللجنة الرباعية الى طرابلس ، وتجولت في أنحاء الإقليم الذي طالبت جميع أحزابه باستقلال ليبيا وانضمامها للجامعة العربية وكان الحزب الوحيد الذي طالب باستقلال ليبيا واشترط وحدتها هو حزب المؤتمر .

وقد غادرت اللجنة اقليم طرابلس إلى فزان في 16 ابريل 1948 ، وتجولت في جميع المتصرفيات والقرى الكبيرة ، وكان في كل متصرفية وقرية ممثلون لجمعيتنا ، قابلوا اللجنة في كل مكان ذهبت اليه ، وعبروا لها عن الموقف الذي اتفقنا عليه ، وقد سعت السلطات العسكرية الفرنسية بكافة الطرق الى ابعاد اعضاء اللجنة عن التجمعات الكبيرة التي نظمت في المتصرفيات والقرى .

ورغم ذلك وبطلب من ممثلينا زارت اللجنة جميع انحاء الاقليم وكان آخر اجتماع للجنة الرباعية في اقليم فزان في 26 ابريل 1948 في قريتنا التي تعرف باسم قرية الزوية .

واتذكر ان يوم الاجتماع كان يوم جمعة لذلك استطعنا ان نحشد له آلاف الناس رجالا ونساء من جميع القرى المجاورة ، جاؤوا بخيولهم وابلهم وحميرهم ، وكان قصدنا ان يتحول التجمع الى حشد كبير ، وبالفعل اندهش اعضاء اللجنة لحجم التجمع رغم انعدام وسائل النقل والمواصلات والاتصالات ، ترأس الاجتماع في ذلك اليوم رئيس الوفد الروسي ، وقدم لنا اعضاء اللجنة ، موضحا مهمتها وهي معرفة رأي السكان حول مستقبل اقليمهم .

تناولت الكلمة خلال الاجتماع وقلت ان مطالبنا تتلخص في استقلال ليبيا ووحدتها تحت

قيادة الامير (الملك) ادريس السنوسي ، وانضمامها للجامعة العربية ، وتحدث الاخرون وعبروا عن الموقف نفسه في حين صرخ أحمد السوينية بأعلى صوته« لن نتنازل أبدا عن وحدة ليبيا » ، لكن أحد الموظفين الذين يعملون مع الادارة الفرنسية دعا الى بقاء فزان تحت حكم فرنسا .وتصديت له موضحا لاعضاء اللجنة ان المتحدث موظف مع الفرنسيين ويتقاضى منهم راتبا شهريا . هنا سألني المندوب الفرنسي ، لماذا تكره فرنسا ؟ اجبت انا اطالب باستقلال بلدي و لا اكره فرنسا ، وسألته لماذا قاوم الفرنسيون المانيا حين احتلت بلادهم وقلت :نحن لا نريد قتالكم لأنه لا قدرة لنا على ذلك وانتم جئتم لتسألونا ماذا نريد لمستقبل بلادنا .

تحدث المندوب الفرنسي مجددا مشيرا الى ان فرنسا تقدم المواد التموينية للسكان وستطور الاقليم ، فاجبته موضحا ان ذلك لايهمنا وما يهمنا هو استقلال بلادنا ووحدتها ، وأدى حديث المندوب الفرنسي الى استفزاز الحاضرين وشرعوا في الهتاف باستقلال ليبيا ووحدتها وهجم المرابط سيدي علي بن عليوة على رئيس الوفد الفرنسي ، قائلا له : انا رجل كنت ذا مال ، ولدي قطعان من الماشية ، فاخذت مني القوات العسكرية الفرنسية كل ما أملك وتركتني عرياناً حافياً ، فهل هذا هو تطوير فرنسا لفزان ؟

اضطررت للتدخل لتهدئة الحاضرين ، من اجل مواصلة الحوار مع اللجنة . فتحدث المندوب البريطاني مشيرا الى ان توحيد ليبيا مسألة صعبة نظرا لعدم وجود طرق ووسائل مواصلات بين اقاليمها ، واردف قائلا : من اين ستأتون انتم في فزان بهذه الاشياء ؟ واجبته : اننا نريد استقلال بلادنا وبعد ذلك سنتدبر امرنا .

ثم توجهت اللجنة في 27 ابريل 1948 إلى اقليم برقة وطالب الاخوة في برقة باستقلالها .

و بعد ان انتهت اللجنة الرباعية من جولتها ، اعدت تقريرا -اطلعت عليه لاحقا - اشارت فيه الى ان ليبيا لاتزال بعيدة عن الاستقلال واوصت بعدم منح الاقاليم الثلاثة الاستقلال .

ولو اردنا آنذاك بقاء فزان تحت حكم فرنسا لتم ذلك دون اعتراض اي احد اذ أنه لم يتحدث أي شخص في برقة وطرابلس عن اقليم فزان ومستقبله ، وبالرغم من كل ذلك فقد طالبنا في فزان بوحدة واستقلال ليبيا .

والمفارقة ان تقرير اللجنة الرباعية اشار الى ان سكان فزان انقسموا بين المطالبة بالاستقلال وقيام دولة اسلامية في الاقليم واستمرار وصاية فرنسا ، ولم يكن ذلك صحيحا بل كان مجافيا للحقيقة ، ولابد من الاشارة الى انه نظرا لعدم وجود فنادق اومرافق اخرى او وسائل نقل في الاقليم ، فقد تنقلت اللجنة الرباعية في سيارات القوات الفرنسية ، واقامت في معسكراتها ، وحدد الفرنسيون الجهات التي تزورها اللجنة ، والتي يعتقدون ان اهلها سيقفون معهم ، وعلى الرغم من ذلك فقد طالبنا اللجنة بزيارة جميع المناطق وهو ما تم بالفعل .

اما الوضع في برقة وطرابلس فقد كان مختلفا ، حيث توجد فنادق ومطاعم وطرق معبدة ووسائل نقل مما اتاح للجنة التنقل بسهولة داخل الاقليمين ، ولقاء معظم السكان ، بكل حرية وبدون أية عراقيل .

ادركنا في فزان ان عاقبة جهرنا بارآئنا ستكون وخيمة نظرا لطبيعة وظروف الاحتلال ، كما ادركنا كذلك ان القتل والتشريد والتعذيب ينتظرنا ، ومع ذلك فقد عبرنا عن موقفنا بشجاعة ووضوح .

واستطاعت الجمعية التي أسسناها رغم امكانياتها المتواضعة وعدم وجود وعي بسبب العزلة ان تبلور موقفا موحدا عبر عنه السكان امام اعضاء لجنة التحقيق الرباعية .

ثم بدأت المشاكل ، إذ أنه في اليوم التالي لمغادرة اللجنة الرباعية لاقليم فزان ، جاءني شيخ قبيلتنا سيدي الحاج يوسف بن محمد في المزرعة حيث كنت ، واخبرني ان متصرف المنطقة الفرنسي يريد مقابلتي . وحين جئت الى المنزل وجدته مع ضابطين اخرين أمامه واذكر ان ذلك المتصرف وهو برتبة رئيس كان يدعى ايمو ، ومساعده الذي كان يتقن جيدا العربية يدعى فولور ، اما الضابط الثالث فلم اعد اتذكر اسمه . وسألني المتصرف بلهجة حادة حول ما قلته للجنة الرباعية واجبت ان ما قلته كتبه الوفد الفرنسي الذي شارك في اللجنة ، ورد أحدهم بحدة : أسألك أنت ماذا قلت ؟ أجبت : نسيت ما قلته ولكن يمكنكم الاطلاع على اقوالي المسجلة لدى اللجنة ، ثم رد علي أحدهم قائلا :« لقد زرعت زرعا وستحصد ما زرعته قريبا » وعلقت على ذلك «بأنها بشارة تسر» . فاحتدوا وقالوا لي «أنت طويل اللسان وسترى ماذا سيحدث لك ؟ »

تزامنت هذه الواقعة مع عمليات ضغط وترهيب ضد عدد كبير من المواطنين الذين اتصلوا باللجنة الرباعية . كنا قد تعرفنا على مخطط الفرنسيين والاجراءات التي ينوون اتخاذها عن طريق أعضاء في جمعيتنا ويعملون في الوقت نفسه كموظفين مع الادارة الفرنسية ، ومن هؤلاء الحاج نصر بن سالم وحميد الكيلاني والحاج ابراهيم بن حسن .

ومن تلك الاجراءات القيام بحملة اعتقالات وحرمان بعض القرى والاشخاص من التموين . أدت حملة الترهيب التي شنتها السلطات الفرنسية الى حالة فزع وسط السكان ، فاتفقت مع الحاج نصر بن سالم على تهريب بعض المطلوبين الى إقليم طرابلس .

هجوم انتحاري على القوات الفرنسية

في مايو 1948 كتب لي السيد عبد القادر بن مسعود رسالة يقول فيها ان ضغوط الفرنسيين ضد السكان قد بلغت حدا لا يطاق ، ولم يبق لنا سوى الانتحار . واقترح في رسالته تقسيم المناطق التي بها معسكرات فرنسية ، وتجنيد مجموعات انتحارية للهجوم على هذه المناطق .

بعد ان تلقيت هذه الرسالة التي وصلتني بواسطة شابين من قبيلة الحطمان ، كتبت له ردا طلبت منه فيه التأني ، الى حين نتصل باخوتنا في الشمال ، حتى اذا حدثت مشاكل سارعوا إلى نجدتنا ، او على اقل تقدير تحدثوا عنا في الصحف التي تصدر في طرابلس وبنغازي . قصدت من هذا الرد اقناعه بكيفية غير مباشرة ان يعدل عن فكرته التي بدت لي فكرة انتحارية ، ورغم انه تسلم رسالتي فان نية الهجوم الانتحاري على الفرنسيين طغت على تفكيره . وجمع حوله مجموعة من الشباب في وادي الآجال ، كانوا ينتمون الى قبائل الحطمان والزوايدة والقوايدة وغيرهم ومن هناك جاؤوا الى سبها ، واجتمعوا بالشيخ البركولي ، فطلب منهم ان يعملوا بنصيحتي لهم . لكن السيد ابن مسعود لم يتراجع .

وذهب ومن معه الى منطقة في سبها تسمى «قاهرة » ، حيث يوجد مركز الوالي الفرنسي ، والمعسكر الرئيسي للقوات الفرنسية . وكان يوجد قرب تلك المنطقة ضريح سيدي عبد الله ، وتظاهر هو والمجموعة التي معه بانهم جاؤوا لزيارة الضريح ، ومكثوا هناك طوال الليل . وفي اواسط شهر يوليو 1948 هجموا على مركز قيادة القوات الفرنسية مستعملين السيوف ، وبعض البنادق ، واستطاعوا قتل حراس المعسكر عند مدخل القلعة واقتحموها ورفعوا فوقها علما أسود تتوسطه نجمة وهلال .

للوهلة الاولى اعتقد قادة القوات الفرنسية ان القلعة تعرضت لهجوم كبير ، فتسلقوا نوافذها وخرجوا الى المعسكر المجاور لها ،وتجمعوا بعد ذلك ، وطوقوا القلعة حتى طلع النهار ، واغلقوا الطرق المؤدية الى سبها ، وهاجموا السيد ابن مسعود ومن معه وكانوا في حدود خمسين رجلا ، وابادوهم عن آخرهم ثم سكبوا على جثثهم البنزين وأحرقوها .

ولم ينج من هذه المذبحة سوى شخص واحد اسمه مسعود محمد علي البكاي وهو من عائلة فاضلة مشهورة بالعلم والكرم تقدم ذكرها ، اعتقد الفرنسيون في البداية انه قتل مثل رفاقه ، لكن حين كانوا يجرون الجثث لاحراقها ، تحرك البكاي وعرف الفرنسيون انه لايزال حيا ، فنقلوه الى المستشفى حتى يتسنى لهم بعد علاجه التحقيق معه لمعرفة تفاصيل ودوافع هذا الهجوم المباغت ، وهذا الشخص لايزال حيا يرزق وقد زارني في المغرب .

الاعتقال والايام الصعبة

لم أكن سمعت بخبر الهجوم ، ولكن في ذلك اليوم جاء مدير الناحية السيد حميد الكيلاني ، وابلغني ان السلطات العسكرية الفرنسية اصدرت تعليمات لجمع كل الاسلحة في اقليم فزان حتى تلك التي منحت برخصة خاصة ، فايقنت أن السيد ابن مسعود نفذ هجومه الانتحاري ، واتجهت الى منزلي وجمعت جميع المراسلات والاوراق التي كانت بحوزتي حول جمعيتنا السرية ومنها رسالة السيد ابن مسعود واحرقتها .

في الليل وكنت أصلي في المسجد مع بعض الاخوة ، هجمت علينا مجموعة بقيادة متصرف جديد جاء لتوه الى المنطقة يدعى ديبا وهو من اشرس من عرفت من الضباط الفرنسيين . واخذوني الى المنزل الذي كان قد طوق بجنودهم من جميع جهاته ومن أعلاه أيضا ، وطلبوا تفتيشه ، وشرعوا في جمع الرسائل فقط . كانت هناك مكتبة لوالدي لم يأخذوا منها اي كتاب لكنهم بعثروا الكتب بحثا عن اية رسالة بداخلها .

وسألوني عن السلاح الذي اخفيته على حد اعتقادهم ، وقلت لهم انني لا املك سلاحا ولم اعرف مسبقا انكم ستأتون لكي اخفي السلاح ، ورغم ذلك واصلوا تفتيش المنزل ، وقال لي قائد المجموعة : «هل تتذكر ماذا قال لك الضابط فولور في المرة السابقة ، ألم يقل لك انك زرعت زرعا وستحصده ، الان جاء وقت الحصاد !»

ووضعوا في يدي الحديد واقتادوني الى القلعة العسكرية في براك ، وهناك عشت اياما لا توصف .

بقيت معتقلا لمدة ثلاثة ايام دون اكل او شراب ، ولكنني مع ذلك لم أشعر بالجوع او العطش . خلال هذه الفترة لم يتم التحقيق معي ، وبعدها قدموا لي ماء ساخنا بالملح وقليلا من التمر المسوس . أثناء ذلك ألقوا القبض على عدد كبير من اعضاء جمعيتنا وفي مقدمتهم الشيخ سيدي مختار بن علي وشقيقي الأكبر الحاج سعد . وخلال التحقيق معهم اجمع الجميع على الاشادة بي والثناء على شخصي .

هذا الاطراء والثناء جعل السلطات العسكرية الفرنسية تعتقد انني دبرت كل شيء ، وبالتالي كنت خلف الهجوم الذي قاده السيد عبد القادر بن مسعود وجماعته على مقر القوات الفرنسية ، ومن سوء حظي ان رسالتي الجوابية وجدت في جيب السيد ابن مسعود بعد استشهاده .

بعد مضي خمسة عشر يوما من الاعتقال ، شرع في التحقيق معي . كان التحقيق يبدأ في الساعة العاشرة صباحا وينتهي في الساعة الثانية عشرة ، ثم يستأنف في الساعة الرابعة بعد

الظهر ليستمر حتى الساعة السادسة مساء .

في بداية التحقيق الذي كان يقوم به اربعة ضباط ، ابلغني المحققون انهم سألوا كثيرا من الناس عن شخصي ، فأثنى علي الجميع واشادوا باخلاقي وبأسرتي . بعد ذلك طلب مني المحققون التوقيع على بعض الاوراق كتبت باللغة الفرنسية . رفضت التوقيع لانني لا اعرف ما كتب في تلك الاوراق . وقلت لهم ان الناس الذين اشادوا بي لايقبلون مني التوقيع على اوراق لا افهم ماذا كتب فيها . وبعد ان تبادلوا حديثا فيما بينهم باللغة الفرنسية ، قال لي احدهم وكان يتكلم العربية سنلخص لك ما كتب في الاوراق وشرع في القراءة قائلا : انا محمد عثمان بن احمد الصيد ولدت عام 1924 ، انتمي الى قبيلة الزوية ، في تاريخ كذا عقدت اجتماعا في المكان الفلاني – واشار الى جل الاماكن التي كنا نعقد فيها اجتماعاتنا – واضاف انه خلال هذه الاجتماعات قمت بتحريض السكان ضد سلامة القوات الفرنسية كما قمت بانشطة ضد سلامة الدولة الفرنسية في فزان وما الى ذلك من التهم .

بعد ان فرغ من تلخيص ما كتب في الاوراق ، طلب مني مجددا التوقيع عليها ، مقابل اطلاق سراحي . إلا أنني نفيت جميع التهم التي وجهت لي . هنا احتد أحدهم قائلا : انت ستعدم سواء وقعت او لم توقع ، لذلك من الافضل لك ان توقع . واجبته بانني افضل الاعدام على التوقيع على هذه الاوراق ، واهلي سيستحسنون موتي .

فسحب احدهم مسدسه ووضعه على صدري وقال لي : وقع وإلا سأطلق عليك الرصاص . قلت افضل ان تطلق الرصاص ولا اوقع . فانهالوا علي بالضرب . كان ضربا مبرحا واستمرت عملية الضرب والتعذيب لفترة اسبوعين ، وكانت تتم يوميا .

وتحول جسمي الى ندوب وجروح تسيل منها الدماء . وبعد ان ازدادت حدة التعذيب ، تعفنت الجروح وتقيحت . فاضطروا لاحضار طبيب فرنسي وكان من القساوسة وحين زارني في الزنزانة سألني لماذا اكره فرنسا ، فأجبته بانني لا اكرهها ، قال :اذن لماذا تكلمت مع اللجنة الرباعية واضاف :لانك قمت بذلك فانني لن اعالجك . قلت له «انني لم اطلب منك معالجتي ولم استدعك» . وتشاء الصدف ان التقي بعد استقلال ليبيا بهذا الطبيب وكان يعمل في مدينة غات وذلك اثناء الزيارة التي قام به الوفد الوزاري برئاسة المرحوم فتحي الكيخيا . . . بعد شهرين من هذه الواقعة جاؤوا لي بطبيب عسكري فرنسي اخر . كان رجلا طيبا وفاضلا ، و شرع في علاجي ، وبعد استقلال ليبيا وحين اصبحت وزيرا للصحة استدعيت هذا الطبيب واسمه الدكتور نوجر وعينته مديرا في وزارة الصحة ، وظل يعمل في ليبيا لسنوات ، ثم انتقل بعد ذلك الى المغرب .

وعلمت في اثناء فترة اعتقالي من شاب مقرحي شجاع كان يعمل حارسا بالمعتقل ان السلطات العسكرية الفرنسية ألقت القبض على جميع أعيان قبيلة الحطمان وساقتهم إلى سبها حيث بقوا معتقلين إلى يوم إعلان استقلال فزان الداخلي .

بعد انتهاء التحقيق والتعذيب ونفي لكل التهم الموجهة إلي وضعت في زنزانة انفرادية حيث لم يسمح لي بمخالطة باقي السجناء كما أنهم لم يسمحوا لي بأية زيارات . واستمر وضعي على هذا الحال داخل المعتقل عدة شهور سمح لي بعدها بالاختلاط بباقي السجناء ، مجرمين وغيرهم . وأصبحت اعمل معهم في الأشغال الشاقة وسمح لبعض أفراد أسرتي بزيارتي فصارت ترد علي الأخبار والرسائل عن طريقهم ، كما أن بعض الحراس أخذوا يتعاملون معي بود واحترام . ولما اكتشف متصرف المنطقة ، الذي سبق ان اشرت إلى شدته وشراسته ، هذه المستجدات أمر بنقلي إلى جهة نائية اسمها الدويسة ، كانت السلطات العسكرية الفرنسية انشأت بها حقول تجارب زراعية ، وهكذا شرعت أعمل في هذه الحقول وقد كانت بعض اراضيها صخرية فطلب مني تكسير الصخر بالفأس ، كان هذا العمل عملا شاقا ومرهقا . كان معي عدد من السجناء بينما كان الحراس المشرفون علينا جنودا من الجيش الفرنسي يتنمون إلى قبيلة الشعانبة الجزائرية من ناحية وارقله ، وكبيرهم ضابط صف اسمه الأول ميلود وقد كان فظا غليظا قاسيا . وذات يوم بينما كنت منهمكا في تكسير الصخر وكان يراقبني من بعيد فإذا به يقبل علي ويقول لي « إنك لا تعمل بجد » أجبته قائلا : « أنا أعمل والكل يشهد » فما كان منه إلا أن رفع السوط الذي بيده وهوى به علي ليضربني وهنا ثارت أعصابي فحملت الفأس الذي بيدي وهويت به عليه لكنه تفادى الضربة . كان هناك ضابط فرنسي شاب برتبة ملازم ثان جالسا بخيمته بعيدا عنا فلما رأى ما يحدث جاء مسرعا واشار للشعنبي بأن يبتعد ، ولما وصل إلينا خاطبني باللغة العربية وكانت هذه أول مرة يكلمني فيها وأول مرة يقترب من المساجين . طلب مني الذهاب إليه فجئته ثم أخذني بعيدا عن باقي المساجين والحراس . وسألني « لماذا أنت مسجون ؟ هل قتلت أحدا » . قلت « لا » .

فقال « هل بينك وبين أحد نزاع على مال أو غيره ؟ »

أجبت « لا »

فرد علي قائلا « لماذا انت مسجون اذا ولماذا تقوم بالاشغال الشاقة . »

فقلت له « لا أعرف السبب »

فأجابني قائلا : « لقد وصلت حديثا إلى فزان ولكنني عرفت لماذا انت مسجون .فالذي انت مسجون بسببه ثمنه غال ، لأن الحرية والاستقلال والسيادة أمور غالية وثمينة وما أنت فيه الآن ماهو إلا جزء من الثمن الذي عليك دفعه ، فكن صبورا وادفع الثمن . »

وأصدر أمرا من ذلك اليوم بأن لا أقوم بالأشغال الشاقة بل صار يأخذني كل يوم في فسحة في تلك الأرض الخلاء ، ويتحدث معي ويشجعني قائلا « لا تحزن ولا تيأس فالوقت في صالحكم وستنالون استقلالكم عاجلا أم آجلا . »

وبعد ثلاثة أشهر في أواسط سنة 1949 ، جاء أمر بترحيلنا إلى براك وقد توطدت صداقتي بذلك الضابط الشاب ولكن ومع الأسف بعد وصولنا الى براك جاء أمر بنقله فأتاني في سجني

مودعا وكم تمنيت لو اني قضيت باقي ايام السجن في الدويسة صحبة ذلك الضابط الشاب المهذب ، وقد علمت وانا بالسجن انه نقل الى الجزائر .

سمحت لي فترة سجني هذه بأن أكتسب خبرة أكبر في مخالطة الناس ومعرفتهم إذ أنه خلال فترة اعتقالي التقيت بعدة سجناء ينتمون إلى جهات مختلفة ومن طبقات مختلفة ولكل واحد منهم سبب يقضي من أجله عقوبة . كنت اتبادل معهم الحديث والآراء وصار لي من بينهم أصدقاء .

وقد سمح لأهلي من جديد بزيارتي في السجن فصاروا يحضرون لي الأكل ، غير أنه لم يسمح لهم باحضار غطاء أو فراش أنام عليه . إذ كان جميع السجناء ينامون على الأرض فكان الجرد الليبي المعروف يقوم بدور الفراش والغطاء . واعانني شبابي على تحمل المشاق ، كما ان تربية الأرياف وحياة التقشف تعطي الإنسان مناعة في مثل هذه الظروف .

وفي أواخر تلك السنة وصلتني اخبار مفادها ان السلطات العسكرية الفرنسية بدأت تغير سياستها وصارت تتجه إلى اللين والاتصال بالأعيان والوجهاء مع العلم ان كل الأخبار الخارجية ممنوع التحدث عنها كما أن أكثرية الناس تغيرت اتجاهاتها لأن أخبار لجنة التحقيق الرباعية انقطعت عنهم منذ ان غادرت فزان وروجت الإدارة العسكرية عن طريق مخابراتها اخبارا مفادها ان فرنسا باقية بفزان وستجازي كل أحد على عمله وعند ذلك تبرأ كثير من الناس من جمعيتنا وابتدأوا يتسابقون إلى كشف اسرارنا وصار أقاربي وأصدقائي كالمنبوذين واصبحت المخابرات تصفنا بالعصاة أما الشيخ سيدي عبدالرحمن البركولي فقد حددت اقامته في منزله . وكل من بقي على عهده معنا أضحى يعاني . والحقيقة لم يبق على العهد الا قليلون .

كانت لي شقيقتان أكبر مني سنا توفيتا رحمهما الله وأنا بالمغرب ، قامتا بنشاط واتصالات مع بعض الرجال الشجعان الأوفياء مثل الحاج نصر بن سالم وحميد الكيلاني اللذين رعاهما الله ولم يصلهما أي أذى رغم أنهما تعرضا للتهديد من السلطات . لأنني نفيت خلال أيام التحقيق أية صلة لهما بجمعيتنا بل قلت أمام المحققين أننا نعتبرهما من العملاء .

وأثناء وجودي في المعتقل رحل كثير من رجالنا الى طرابلس سرا ومنهم الحاج علي خير الدين والحاج علي بن غنائم والحاج أحمد السوينية والحاج عبدالله بن أحمد وعلي العزومي الزايدي ومن هؤلاء وغيرهم كون قريبي المقيم بطرابلس الحاج أحمد نورالدين مجموعة سياسية تجرى اتصالات باسم فزان في طرابلس مع الأحزاب ونشرت في الأوساط السياسية اخبار الاعتقالات والتعذيب والقتل الحاصل في اقليم فزان . وفي أواخر شهر ديسمبر من سنة 1949 وصلتني رسالة من قريبي الحاج أحمد بعثها مع والدته التي ذهبت إلى طرابلس لزيارته عبر شاحنات عبدالرحمن المصري ، وسلمتها إلى شقيقتي اخبرني فيها ان الأمم المتحدة قررت استقلال ليبيا في 21 نوفمبر 1949 . فحمدت الله ولم أخبر أي أحد داخل السجن نظرا

للخوف الذي كان مسيطرا على الجميع والغريب في الأمر أن السلطات العسكرية الفرنسية لم تعلم أي أحد بهذا الخبر ولم يعلم به أي أحد في فزان حتى الأشخاص الذين يأتون من طرابلس وكان عددهم قليلا جدا لم يتحدثوا عن الموضوع من شدة الخوف الرهيب الذي كان سائدا آنذاك ، لم يكن يوجد راديو في اقليم فزان اللهم الا إذا كان لدى السلطات الحاكمة وممنوع دخول اية صحيفة او أي منشور . وبعد فترة تبدلت معاملة السلطات الفرنسية معي إذ استدعاني متصرف المنطقة الذي سبق أن أشرت إلى شراسته وسألني عن حالي وقال لي «هل تلزمك أية خدمة ؟ وهل هناك من يضايقك ؟ »

فقلت له «أنا بخير والحمد لله» .

فقال «لو كان بيدي أمر اطلاق سراحك لفعلت ذلك حالا لكن قضيتك بيد الوالي .»

فقلت له « كل شيء بإذن الله »

بعد هذا اللقاء أمر المتصرف ألا يقفل علي باب زنزانتي وأن أتجول داخل المعسكر متى أريد كما تغيرت معاملة الضباط والجنود معي ، حتى الجنود الشعانبة القساة . وبدأت تصلني أخبار مفادها ان السلطات العسكرية الفرنسية دعت كل أعيان فزان للاجتماع بسببها في أواخر ديسمبر سنة 1949 ، ووصلتني معلومات بعد انتهاء هذا الاجتماع تفيد بأن الوالي طلب من الحاضرين التفكير في مستقبل حكم فزان تحت اشراف السلطات الفرنسية .

وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يعقد الاجتماع الثاني بعد انتهاء أعياد رأس السنة الميلادية في 1949 . واتفق على عقد اجتماع آخر في 15 يناير 1950 . وبالفعل انعقد الاجتماع في الموعد المحدد وفي نفس المكان وحضره كل الأعيان والمشايخ والوجهاء من جميع أنحاء فزان . فانتخب في ذلك الاجتماع 58 نائبا يمثلون الاقليم ماعدا أعيان الطوارق الذين حضروا الاجتماع ولكن نصحتهم السلطات الفرنسية بعدم الاشتراك في الانتخابات بدعوى أن لهم وضعا خاصا اذ أنهم موزعون بين ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وسيكون لهم نظام يجمعهم .

وفي أواسط شهر فبراير انتخب المجلس بالاجماع السيد أحمد سيف النصر رئيسا لفزان لما له من تقدير واسع بين سكان الاقليم ولما يتمتع به من صفات حميدة . وفي الوقت نفسه ، انتخب الحاج حمودة بن الطاهر وزيرا للداخلية والعدل والحاج نصر بن سالم للمالية والزراعة والحاج المهدي بن ارفس للصحة والتعليم .

وأجدني هنا مضطرا أيضا لذكر سرد الاحداث المترتبة عن زيارة اللجنة الرباعية الدولية ، وما تمخض عن أعمالها من مداولات ومناورات ونتائج في أروقة الأمم المتحدة ، إلى أن أفضى ذلك إلى حصول ليبيا على استقلالها .

فبعد أن أنهت لجنة التحقيق الرباعية جولتها في ليبيا تقدمت بتقرير إلى وكلاء وزراء الخارجية الأربعة مفاده ان ليبيا غير مهيأة للاستقلال ومن الأفضل وضعها تحت وصاية دولة أو

دولتين غيـر أنهم فـشلوا في الاتفـاق على تاريخ وضع البـلاد تحت الوصـايـة وعلى الدولة الوصية .

وكان لكل دولة من الدول الأربع وجهة نظر في هذا الشأن فالاتحاد السوفيتي نادى بوصاية ايطاليا على ليـبيا . بينمـا اقـترحت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمـريكيـة وصـاية بريطانيا على برقـة وتأجيل القرار الخـاص بمنطقـتي طرابلس وفـزان سنة أخـرى أما فـرنسـا فطالبت بإرجاء اتخاذ قرار الوصاية على البلاد برمتها سنة أخرى .

وبناء على هذا التبـاين والاخـتلاف في وجـهـات النظر قـرر وزراء الخارجية الأربعـة في اجتماعهم الذي عقد في 13 سبتمبر 1948 احالة القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة الثالثة من تصريح دول الحلفاء الأربعة بعد توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا إذ كانت تلك المادة تقول « إذا اسـتعصى على الدول الأربع ان تتـفق على حل مـشكلة اي بلد من تلك البلاد (مـستعمـرات ايطاليا) في غضون سنة بـعد وضع معاهدة الصلح موضع التنفيذ تحال المشكلة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم التوصية اللازمة وتتعهد الدول الأربع بقبول التوصية واتخاذ الوسـائل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ . »

ونظرا لأنه لم يكن لدى الدول الأعضاء الوقت الكافي لدراسة القضية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في باريس في 15 سبتمبر 1948 فقد أحيلت القضية على الاجتماع الذي انعقد في مدينة ليك سيكس في ابريل 1949 .

وبالفعل أدرج في البند الأول من جدول أعمال اللجنة السياسية بحث قضية المستعمرات الإيطالية ، فطلبت اللجنة من ايطاليـا ارسـال ممثل لها يشتـرك في المباحثات دون ان يكون له حق التصويت وبناء على اقتراح من وزير خارجية البـاكـسـتـان السيد ظفر الله خان منحت المنظمـات الوطنيـة فرصـة تقديم آرائهـا مما أتاح للمؤتمر الوطني البرقاوي وهيئة تحرير ليبيا والجمعية الوطنية للاجئين وجميعة قدماء المحاربين الليبيين والطائفة اليهودية ايفاد ممثلين عنها فتقدموا بشهاداتهم أمام اللجنة وتباينت مطالبهم .

وتجدر الإشـارة إلى أن وفد هيئة تحرير ليبيا الذي تشكـل من الدكتور علي العنيزي والسيد منصور قدارة والاستاذ فؤاد شكري وهو موظف بالجامعة العربية جاء متبنيا لسياسة الجامعة التي دعت إلى وصاية مصرية بدل وصاية أوربية في حالة تعذر اصدار قرار باستقلال ليبيا .

بينمـا تشكل وفد المؤتمر الوطني البرقاوي من الشيخ عبدالحميد العبار والسيـدين خليل قلال وعمر شنيب وكان ينادي باستقلال برقة تحت قيادة الامير (الملك) ادريس السنوسي .

دارت بين أعضاء اللجنة عدة مناقشات كمـا قدمت عدة اقتراحات . فكان ان تقدمت دول أمريكا اللاتينية بطلب تأجيل الموضوع كما قدم مشروع قرار يقضي بمنح ليبيا استقلالها بعد انقضاء فترة عشر سنوات ، إذا قررت الجمعية العامة ان مثل هذه الخطوة مناسبة ، كمـا جاء في نفس القرار اقتراح بتكوين لجنة من مصر وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

لوضع الشروط التي بموجبها توضع ليبيا تحت الوصاية الدولية .

غير أن انعدام أي أساس للعمل المشترك داخل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حال دون إحراز أي مشروع على لأكثرية اللازمة لتبني قرار معيّن . فقد أعلنت دول أمريكا اللاتينية أنها تميل إلى تأييد وصاية ايطاليا على ليبيا بينما نادت الكتلة العربية والآسيوية باستقلال ليبيا اضافة إلى مشاريع أخرى قدمت بصيغ مختلفة وهكذا أنشئت لجنة فرعية لدراسة الأمر والتقدم بقرار يراعي وجهات النظر المختلفة . وأثناء قيام اللجنة بأعمالها أعلن عن اتفاق بين بريطانيا وايطاليا عرف بمشروع بيفن سفورزا وينص على وضع برقة تحت وصاية بريطانيا وطرابلس تحت وصاية ايطاليا وفزان تحت وصاية فرنسا لمدة عشر سنوات ، وقد رأى الوزيران ان المشروع يشكل حلا وسطا كما أنه بنظر وزير خارجية بريطانيا يفي بعهدها للأمير ادريس السنوسي بألا تعود ايطاليا الى برقة ، وعند عرض المشروع على أنظار اللجنة الفرعية نال موافقتها يوم 13 مايو 1949 فأحالته على اللجنة السياسية .(1)

إلا أن ممثلي الدول العربية هاجموا المشروع ثم قدمت عدة تعديلات رفضت كلها ما عدا تعديلاً واحداً تقدمت به النرويج واشترط ان يتم استقلال ليبيا تلقائيا بعد العشر سنوات ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك . فقبلت اللجنة القرار بعد تعديله إذ أيده مندوبو أربع وثلاثين دولة وعارضته ست عشرة دولة بينما امتنعت وفود سبع دول عن التصويت . غير أنه عند التصويت على كل فقرة على حدة نال مشروع الوصاية على منطقة طرابلس . تأييد اثنتين وثلاثين دولة ومعارضة سبع عشرة دولة وامتناع ثمان دول . وهنا بدأت الشكوك حول فرص نيل القرار الأكثرية اللازمة في الجمعية العامة خصوصا الفقرة الخاصة بالوصاية على طرابلس .

وبما أن شرط دول أمريكا اللاتينية لتأييد المشروع هو منح ايطاليا الوصاية على طرابلس فقد استغلت الوفود العربية والآسيوية عدم وجود اتفاق تام حول هذه النقطة للتأثير على عدد كاف من المندوبين لاسقاط المشروع . وهكذا عند عرض المشروع على الجمعية العامة للتصويت أيدته ثلاث وثلاثون دولة وعارضته سبع عشرة دولة في حين امتنعت ثمان دول عن التصويت إذ أن ممثل هايتي السيد «اميل سان» صوت ضد المشروع بتأثير من الدكتور علي العنيزي رحمه الله .

وفشل المشروع في الحصول على نسبة الثلثين اللازمة لاتخاذ القرار . وهكذا نجحت الدول العربية والآسيوية في استقطاب دول أمريكا اللاتينية فصوتت كل هذه الدول بالإضافة إلى الكتلة السوفيتية ضد مشروع بيفن سفورزا بكامله حيث لم يؤيده في التصويت النهائي سوى أربعة عشر وفدا بينما عارضه سبعة وثلاثون وفدا وامتنعت سبعة وفود عن التصويت .

---

(1) راجع الملحق رقم (2) مشروع بيفن سفورزا صفحة رقم 299 .

وقد كان الحافز القوي الذي شجع الدول العربية على بذل تلك المجهودات الجبارة هي المظاهرات والاضرابات التي قادها في طرابلس مفتي ليبيا الشيخ ابو الاسعاد العالم ضد مشروع بيفن سفورزا لمدة سبعة أيام ، والتي نتج عنها هجومات على بعض المعسكرات البريطانية في طرابلس وسقط من جرائها عدد من القتلى من الطرفين .

وبعد ذلك تقدم وفد بولندا باقتراح يدعو إلى تأجيل المناقشة للدورة المقبلة .

وشرع في البحث داخل كواليس الأمم المتحدة عن حل وسط ، وفي تلك الفترة انضم الى الوفود الليبية المشار إليها سلفا وفدان من طرابلس الاول عن حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي تأسس في 4 مايو 1949 وبعضوية زعيمه السيد بشير السعداوي والسيد مصطفى ميزران والثاني عن حزب الاستقلال بعضوية السادة احمد راسم كعبار وعبدالله الشريف وعبدالله بن شعبان ومختار المنتصر .

وقد يثار هنا تساؤل وجيه وهو ، لماذا لم يذهب إلى هيئة الأمم المتحدة وفد من إقليم فزان إسوة بوفود طرابلس وبرقة ؟

والجواب على ذلك يسير ، وقد تقدم شيء منه ، وهو أن السلطات الفرنسية في فزان ضربت سورا حديديا على الإقليم ومنعت الليبيين فيه من الخروج ، ثم انها حرمت عليهم بعد انتهاء مهمة اللجنة الرباعية في فزان الحديث عن كل ما يتصل بنتائج رحلة اللجنة ، ولم يذكر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في الاقليم الا بعد مجيء مندوب الأمم المتحدة إلى فزان .

غير أن الوفود الليبية كانت لها مطالب وآراء متباينة ومتناقضة فسعى وفد كل من المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية الى توحيد هذه المطالب وجعلها تنحصر في الاستقلال والوحدة ، وهذا ما تحقق لها فعلا اذ تداركت الوفود الليبية بما فيها وفد هيئة تحرير ليبيا ووفد الجامعة العربية الموقف ووحدت صفوفها .

فقدمت الدول العربية مشروعا يدعو إلى منح ليبيا استقلالها ووضع باقي المستعمرات الإيطالية في إفريقيا تحت الوصاية الايطالية فأضحى التفكير يسير في هذا الاتجاه إذ أن دول أمريكا اللاتينية وإيطاليا وافقت عليه كما أخذت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تميلان الى هذا الاقتراح .

وفي 11 أكتوبر 1949 شكلت لجنة فرعية من سبعة عشر عضوا وعقدت عدة اجتماعات استمرت حتى اول نوفمبر من نفس السنة درست فيها عدة اقتراحات فتقدمت اللجنة باقتراح ينص على ان تنال ليبيا استقلالها في أقرب فرصة ممكنة على ألا يتعدى ذلك اول يناير 1952 .

وعند تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا المشروع في 21 نوفمبر 1949 حصل على تأييد تسع وأربعين دولة ومعارضة دولة واحدة في حين امتنعت ثماني دول عن التصويت وبفضل هذا القرار نالت ليبيا استقلالها .(1).

وكذلك نص القرار على ان تعين الامم المتحدة مندوبا امميا يمثلها في ليبيا ، لمساعدة الليبيين على وضع الدستور ثم اعلان الاستقلال ونقل السلطات من ادارات الدول الاجنبية التي احتلت ليبيا اثناء الحرب العالمية الثانية وهي بريطانيا وفرنسا كما نص القرار على ان يتشكل المجلس من مندوب تعينه الحكومة البريطانية ومندوب تعينه حكومة باكستان ومندوب تعينه حكومة الولايات المتحدة ومندوب تعينه الحكومة الفرنسية ، ومندوب تعينه حكومة مصر ومندوب تعينه حكومة ايطاليا وثلاثة مندوبين يمثلون الاقاليم الليبية الثلاثة (طرابلس – فزان – وبرقة) ومندوب يمثل الاقليات الموجودة في ليبيا ، وبالنسبة لمندوبي الاقاليم الثلاثة ومندوب الاقليات يتم تعيينهم عن طريق مندوب الامم المتحدة بالتشاور مع زعماء واعيان ليبيا والادارات الحاكمة في الاقاليم .

وقد اجازت الامم المتحدة مشروع القرار ، وفي 10 ديسمبر1949 عينت الامم المتحدة السيد ادريان بلت مساعد السكرتير العام مندوبا لها في ليبيا وعينت الدول ممثليها ، وكان مطلوبا من مندوب الامم المتحدة ان يذهب الى ليبيا في اوائل عام 1950 ، ويقوم بجولة في جميع أنحائها ، لاختيار ممثلي الاقاليم الثلاثة في المجلس الاستشاري باتفاق مع ادارة كل اقليم ، وعند وصول ادريان بلت إلى طرابلس في 18 يناير 1950 ادلى بالتصريح التالي :

« أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إليكم الغاية من مهمتي بشكل عام ، إذ أن التعليمات المعهود إلي بتنفيذها واضحة فانها تنص على أن مندوب الأمم المتحدة يساعد الشعب الليبي في صياغة الدستور وإنشاء حكومة مستقلة والمندوب مكلف ايضا أن يعين ممثلي ليبيا في المجلس بعد استشارة الدول القائمة على الادارة واعضاء المجلس والزعماء وممثلي الاحزاب السياسية والهيئات في ليبيا ، ليس عملي ان ادير بلدكم فان هذا الامر يظل من اختصاص الدول القائمة على الادارة الى ان تتولوا الامر بأنفسكم . »

واقترح الامير (الملك) ادريس السنوسي في برقة قائمة من سبعة اشخاص لكي يختار منهم مندوب الامم المتحدة ممثل الاقليم في المجلس الاستشاري . وحين اجتمع مندوب الامم المتحدة مع المرشحين السبعة ، اختار علي الجربي ممثلا لاقليم برقة . وقدمت الاحزاب في طرابلس اربعة مرشحين فاختار من بينهم مندوب الامم المتحدة مصطفى ميزران ليمثل الاقليم في المجلس الاستشاري ، اما الاقليات فاختاروا ايطالياً كان مقيما في طرابلس يدعى الكومانداتور ماركينو .

---

(1) راجع ملحق رقم (3) نص قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا صفحة رقم 300 .

الفصل الثاني

دخول المعترك السياسي

مندوب الأمم المتحدة في فزان

قبل قدوم ادريان بلت مندوب الامم المتحدة الى فزان ، طلب وفد من الفزانيين المقيمين في طرابلس يرأسه الحاج احمد نور الدين الزوي مقابلة المندوب ، وبالفعل اجتمعوا معه وشرحوا له الاوضاع في فزان ، والتسلط الفرنسي على الاقليم ، وقدموا له اقتراحا مؤداه أنه إذا أراد اختيار ممثلٍ لفزان ، فعليه اختيار محمد عثمان الصيد او الشيخ عبدالرحمان البركولي ، وحين وصل مندوب الامم المتحدة الى فزان في فبراير1950 ، كنت ما أزال معتقلا . واجتمع المندوب الاممي مع الوالي والادارة المحلية والاعيان ، وكانت فرنسا قد عملت آنذاك على تمرير مشروع يقضي بان يحصل اقليم فزان على استقلال داخلي ، على غرار ما تم في اقليم برقة .(1)

شرح ادريان بلت خلال اجتماعاته مع المعتمد الفرنسي والحكومة المحلية بفزان قرار الأمم المتحدة ،مشيرا إلى أن زيارته ترمي إلى اختيار مندوب لإقليم فزان في المجلس الاستشاري .

وفي اثناء الزيارة طلب المندوب الاممي من السلطات الفرنسية السماح له بمقابلتي ، وذلك بعد ان ابدى الحاج احمد نور الدين ومن معه رغبتهم في أن يلتقي بي ، وبالفعل حين زار بلت متصرفية براك سمح له الفرنسيون بمقابلتي ، واستغرقت المقابلة زهاء ساعتين حضرها مترجم تونسي يدعى خميس الحجري ،ومستشاره السياسي المصري الاستاذ صالح محمود وشخص ثالث لم اعد اتذكر اسمه . تحدثت مع المندوب الاممي حول الوضع في فزان

(1) اصدر المقيم الفرنسي في فزان عدة قرارات وذلك من اجل تحقيق هذا الغرض وكان اول قرار وهو القرار الآتي نصه :

قرارات المقبم الفرنسي فى فزان (1)

قرار رقم 1

طبقا للمبادئ التي صدقت عليها هيئة الأمم المتحدة فيما يخص النظام المستقبلي للأراضي التي تكون القطر الليبي وطبقا للشروط التي تنص على كيفية استقلال هذا القطر ويرغبون في ادخال عدد كبير من الاهالي في الوظائف العمومية .

قد قرر مقيم فرنسا ما يلي :

رؤساء المناطق يدعون للاجتماع باقرب وقت ممكن الرؤساء وجمعيات القرى لكل مديرية في مركزها الرئيسي للمديرية .

وجمعيات المديريات تعين ثلاثة ممثلين يذهبون إلى سبهة يوم 12 فبراير ليختاروا الرئيس لتراب فزان .

حرر بفور لكلير يوم 24 يناير 1950 . المقيم الفرنسي في فزان – سرزاك .

وماحدث ويحدث في الاقليم . وفي نهاية المقابلة ابلغني انه سيجتمع في هذا المساء مع اعيان المنطقة ، ويرغب في حضوري هذا الاجتماع . قبلت اقتراحه ، وطلبت منه ان يتدخل لدى السلطات الفرنسية حتى تسمح لي بحضور الاجتماع ، لانني مازلت معتقلا .

وبعد مضي سنوات طويلة على هذه الواقعة ، نشر ادريان بلت كتابا بعنوان «استقلال ليبيا والامم المتحدة » ، اشار فيه في صفحة 156 انه تحدث بعد اجتماعه مع المعتمد الفرنسي بشأن قضيتي ، و طلب منه اطلاق سراحي .

بعد انتهاء اجتماعي مع ادريان بلت تحدث الممثل الامي مع المتصرف الفرنسي لكي يسمح لي بحضور الاجتماع ، واخبرني المتصرف أن أعيان المنطقة مجتمعون الان في مربوعة الشريف عمار وطلب مني الذهاب اليهم ، وعند خروجي منه فضلت الذهاب الى المسجد العتيق في المدينة وبقيت فيه الى ان حان وقت الاجتماع فذهبت الى المجتمعين ، ومن هناك انتقلنا الى مكان الاجتماع . فاجأ دخولي الكثيرين ، منهم من سلم علي سلاما باردا ، في حين بدا الارتباك واضحا على آخرين . قبل بدء الاجتماع كان هناك مدير ناحية من اكبر المتعاونين مع السلطات الفرنسية ، اسمه صالح بن سالم الزنتاني ، قال لي لابد ان نحضر لك مصحفا وتقسم عليه وتقول لنا ماذا دار بينك وبين المندوب الامي ، وتجيبنا بالتفصيل حول اسئلته واجوبتك ، هنا تصدى له بعض الموجودين وهما الحاج نصر بن سالم وحميد الكيلاني ، وقالوا له ماذا تريد منه ؟ هذا الرجل لا يزال معتقلا لدى الفرنسيين وهم الذين احضروه للمشاركة في الاجتماع (بيد أن علاقتي مع الزنتاني تحسنت فيما بعد فقد زارني عام 1956 أثناء الانتخابات في قرية زوية ، وتحدثنا كثيرا وربطت بيننا صداقة ومودة ، وسعيت له الى ان تم تعيينه عضوا في مجلس الشيوخ .)

بعد ذلك ذهبنا جميعا الى مكان الاجتماع ، وقدمني الاخوان للمتصرف الفرنسي فأجابهم بأنه يعرفني جيدا ، وعند وصول المندوب الأممي إلى قاعة الاجتماع تضاربت الاقوال والآراء ، واعتقد ان ذلك كان مرده إلى عدم المعرفة والجهل ، خاصة ان السلطات الفرنسية والمستشرقين الفرنسيين كانوا يبثون دعاية مركزة مفادها ان تحقيق الاستقلال مستحيل ، وانه لا توجد في ليبيا مقومات لنيل الاستقلال نظرا لانعدام الامكانيات والموارد ولعدم وجود مؤسسات او جيش اوشرطة ، لذا من الافضل لاقليم فزان البقاء لفترة اخرى تحت وصاية فرنسا ، واصبح الاجتماع يدور في حلقة مفرغة .

هنا تدخل مندوب الامم المتحدة ، قائلا : ان موضوع الاستقلال حسم من طرف الجمعية العامة للامم المتحدة ، وانه جاء الى فزان لاختيار ممثل الاقليم في المجلس الاستشاري ، وان مهمته تنحصر في هذا الامر وبالتالي لم يأت ليناقش مبدأ الاستقلال .

بعد ذلك طلبت الكلمة وسألت ادريان بلت ، متى سيعود الى فزان مرة اخرى ؟ فاجابني بانه سيعود بعد خمسة عشر يوما ، فقلت له «بعد عودتك ستجد اهل فزان قد اتفقوا على

من يمثلهم في المجلس الاستشاري » واعتبر ذلك بمثابة اقتراح وجيه . هنا تدخل صالح بن سالم الزنتاني وقال للمندوب الامي لو تأتي بعد مائة عام فلن تتفق على ممثل للاقليم . واستفسره المندوب الامي عن عمره فاجاب ابن سالم بان عمره خمسون عاما ، فقال له بلت لماذا اذن تتكلم عن شيء لن تحضره ، فانت لن تعيش مائة سنة اخرى ، وكانت خلاصة الاجتماع هو ان بلت بعد عودته سيجد سكان الاقليم قد اتفقوا على ممثلهم في المجلس الاستشاري .

في أعقاب ذلك دعا الفرنسيون الى اجتماع يضم جميع الاعيان والمشايخ ، لتشكيل حكومة محلية في فزان ..على غرار ما حدث في اقليم برقة . وطلبوا من الاهالي اختيار من يرأس هذه الحكومة . وبالفعل اتفق جميع اهل فزان ان يكون رئيس الحكومة المحلية في الاقليم السيد احمد سيف النصر . كان ذلك إيذانا باستئناف احمد سيف النصر لنشاط سياسي بعد ان ابتعد عنه لسنوات طويلة ، وبالفعل انتخب السيد احمد سيف النصر رئيسا لحكومة محلية في فزان .

بيد ان هذه الخطوة لم تخف مخطط الفرنسيين على المدى الطويل ، إذ أنهم ارادوا ان يلعبوا بورقة الطوارق ، لذلك حذر الفرنسيون زعماء طوارق ليبيا من دخول هذا النظام ، بحجة ان قبائل الطوارق موزعة على عدة دول في المنطقة ، وهو ما يحتم عليهم الوقوف على الحياد ، وبالفعل حضر الطوارق الاجتماع لكنهم لم يشاركوا في التصويت .

عقب ذلك اجتمع بي المعتمد الفرنسي وابلغني بقرار اطلاق سراحي ، لكنه طلب مني الحضور مرتين في اليوم الى مركز قيادة القوات الفرنسية في براك . واوضحت له انني اسكن بعيدا عن مركز القيادة ، ولاتوجد وسائل مواصلات لذلك سيصعب علي الحضور مرتين في اليوم ، وابلغته بأنني افضل البقاء في السجن . فقال اذن تحضر مرة في اليوم فقبلت هذا الاقتراح .

قبل مغادرتي المعتقل انتشر الخبر وسط السكان ، فجاؤوا من مختلف القبائل والقرى لاستقبالي وتهنئتي بإطلاق سراحي . كانت المسافة من المعتقل الى بلدتنا في حدود ثمانية كيلومترات ، وبالرغم من ذلك فقد امتلأت الطرقات بالمهنئين .

بعد اطلاق سراحي قررت مع نفسي مغادرة فزان لكنني لم أخطر أحدا بذلك ، مضت خمسة عشر يوما وجاء بلت مجددا الى فزان ، وخلال هذه الزيارة منعوني من الاجتماع به ، واتفق اعيان الاقليم مع السيد احمد سيف النصر والحكومة المحلية وبتنسيق مع المعتمد الفرنسي ، على اختيار من يمثل فزان في المجلس الاستشاري ووقع اختيارهم على رجل من مدينة مرزق ، يسمى احمد صوف .

لم اكن اعرفه ، لكن يقال إنه رجل طيب تنقصه الشجاعة الادبية والدراية بالامور السياسية ، عقب اختياره سافر احمد صوف الى طرابلس وحين وصل الى هناك ، سأله الصحفيون حول رأيه في الاوضاع السائدة ، فاجاب بجملة مقتضبة تفاديا للاحراج « يكون

خير ان شاء الله .» وصارت هذه الجملة مادة للتندر على اهل فزان من طرف سكان طرابلس حين يلتقي اي طرابلسي بفزاني يقول له « يكون خير ان شاء الله » .

عقد المجلس الاستشاري أول اجتماع له بحضور مندوب الامم المتحدة في طرابلس بتاريخ يوم 25 ابريل 1950 ، لكن احمد صوف تمارض وطلب العودة الى فزان .وفى جلسة 14 يونيو 1950 اتخذ المجلس قرارا بناء على اقتراح من مندوب باكستان بتشكيل لجنة تحضيرية تكون مهمتها البحث في كيفية اختيار جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، وفي ما يلي نص القرار :

« إن المجلس الإستشاري ينصح مندوب الأمم المتحدة في هذا القرار أن يقوم بالتالي :

أ- أن يطلب من الأمير (ادريس السنوسي) تقديم أسماء سبعة ممثلين لبرقة .

ب - أن يتشاور المندوب مع الزعماء السياسيين في منطقة طرابلس ، وأن يقترح على المجلس - بعد أن يتعرف على وجهة نظرهم- سبعة أسماء لشخصيات طرابلسية بارزة ، يدعوها المندوب للانضمام الى ممثلي برقة .

ج - أن يطلب المندوب من رئيس فزان تسمية سبعة ممثلين عليهم أن يتشاوروا مع ممثلي برقة ومنطقة طرابلس في اجتماع يعقد في طرابلس بتاريخ لا يتأخر عن أول يوليو 1950 .

ويعد الجميع خطة لتمكين ممثلي سكان برقة ومنطقة طرابلس وفزان من الاجتماع في جمعية وطنية لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة .» وبناء على هذا القرار انبثقت فكرة التعيين بدل الانتخاب .

وهكذا طلب من سكان اقليم فزان اختيار سبعة ممثلين في اللجنة التحضيرية واجتمع الاعيان مجددا مع المسؤولين في الحكومة المحلية ، واختاروا ستة اشخاص واختلفوا حول الشخص السابع .

كان الحاج نصر بن سالم يشغل منصب وزير الزراعة والمالية في الحكومة المحلية ، فاقترح اسمي كعضو سابع ، بيد ان الآخرين لم يرقهم الاقتراح باعتباري من المغضوب عليهم من طرف السلطات الفرنسية . في تلك الآونة كان السيد احمد سيف النصر قد سافر الى تونس للعلاج ، فاقترح نصر بن سالم الاتصال به برقيا للتعرف على رأيه .

واجاب السيد احمد سيف النصر ببرقية جوابية معبرا عن موافقته على اختياري لانه كان يعرف والدي .

واراد المعتمد الفرنسي مجاملتي ، فوافق بدوره على ترشيحي ، لأن الامم المتحدة كانت تشترط موافقة سلطات الدولة التي تحكم الاقليم . وبالتالي اصبحت العضو السابع الذي سيمثل اقليم فزان في اللجنة التحضيرية لتكوين الجمعية التأسيسية .

وسافر أعضاء فزان الى طرابلس في لجنة الواحد والعشرين بتاريخ 25 يوليو 1950 على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة ، وعقدت اللجنة التحضيرية بكامل أعضائها الواحد والعشرين عضوا أول اجتماع لها في مدينة طرابلس بالفندق الكبير الذي استأجرته الأمم المتحدة كمقر لبعثتها

وأعمالها في ليبيا .

حين وصلنا الى هناك علق الصحفيون قائلين :« جاء وفد يكون خير ان شاء الله» .

كان تصريح احمد صوف لايزال ماثلا في الاذهان .

وفي اول اجتماع لها بتاريخ 27 يوليو 1950 اجتمعت اللجنة التحضيرية المكونة من واحد وعشرين عضوا سبعة من طرابلس وسبعة من فزان وسبعة من برقة وهم :

من طرابلس : الشيخ محمد ابو الأسعاد العالم «مفتي ليبيا» الشيخ أبو الربيع الباروني ، الكوماندتور ماركينو ، سالم المريض ، الاستاذ علي رجب ، احمد عون سوف ، عبدالعزيز الزقلعي .

ومن فزان : الحاج الطاهر الجراري ، المهدي هيبة ، ابو القاسم ابو قيلة ، الحاج علي بديوي ، احمد الطبولي ، علي المقطوف ، محمد عثمان الصيد .

ومن برقة : عمر شنيب ، خليل القلال ، الحاج رشيد الكيخيا ، الحاج عبدالكافي السمين ، محمد ابو هدمة ، احمد عقيلة الكزة .

وقررت اللجنة في البداية ان يترأس اجتماعاتها اكبر الاعضاء سنا ، وان يكون السكرتير اصغر الاعضاء سنا .

وبناء عليه تم اختيار الشيخ محمد ابو الاسعاد العالم مفتي ليبيا رئيسا للجنة ووقع الاختيار على شخصي لتولي سكرتارية اللجنة باعتباري اصغر الاعضاء سنا . والسيد خليل القلال مقررا للجنة ، تلك كانت بداية دخولي الحقيقية الى ساحة العمل السياسي الوطني .

بعد الاجتماع الاول تقرر تشكيل لجنة فرعية لتضع اللائحة الداخلية ونظام عمل اللجنة التحضيرية من ستة اعضاء ، يمثلون الاقاليم الثلاثة ، فتم اختيار الشيخ ابي الربيع الباروني وعلي رجب من طرابلس وخليل القلال وعمر شنيب من برقة ، والحاج الطاهر الجراري وشخصي من اقليم فزان .

وقررنا الاجتماع في اليوم الموالي لوضع اللائحة الداخلية ، وذلك بحضور مستشارين قانونيين من الامم المتحدة ، كان على رأسهم الدكتور عمر لطفي (مصري الجنسية) ، وكان عضوا في مجلس الدولة في مصر ونائبا للدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس .

كان الاستاذ عمر لطفي رجلا فاضلا وقانونيا ضليعا وشخصية محنكة ، وقد توفي عام 1974 ، وهو يخطب امام الجمعية العامة للامم المتحدة حيث داهمته سكتة قلبية . والى جانب عمر لطفي اشترك في الاجتماع مستشار قانوني آخر يدعى الدكتور عوني الدجاني وهو فلسطيني الجنسية وكان مستشارا قانونيا للأمير ادريس السنوسي ، ومن خيرة من عرفت من الفلسطينيين .

لم تكن لاعضاء اللجنة سابق معرفة بالقوانين الخاصة بالمؤتمرات الدولية ، وبالرغم من ذلك شرعنا في عملنا بهمة ونشاط . ووضعنا جميع بنود اللائحة الداخلية الى ان وصلنا الى كيفية

اتخاذ القرار داخل اللجنة التحضيرية . وطرح اقتراح يقضي ان تتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة ، في حين اقترح مندوبا برقة ان يتخذ القرار باغلبية ثلثي الحاضرين ، فطلبت الكلمة وقد طافت في تفكيري تعقيدات الوضع الليبي برمته ، كما تبادرت الى ذهني جملة « يكون خير ان شاء الله » التي اصبحت مادة للتندر على اهل فزان . كنت قد جئت الى طرابلس وتفكيري منصب على التخلص من الانتماء الاقليمي ، ولكن حين وقفت على الواقع وعلى حقائق الاشياء تغير رأيي ، فتحدثت في الاجتماع وقلت : نحن بصدد بناء منزل يسكن فيه الليبيون جميعا (اي تشكيل الجمعية التاسيسية لوضع الدستور) ، ونحن حاليا ثلاثة اخوة (طرابلس ، برقة ، فزان) ولابد ان نشارك جميعا في بناء هذا المنزل ، وان تكون المشاركة على قدم المساواة . فسألني المستشار عمر لطفي عما اعنيه . فأجبت قائلا : نفترض ان وفد فزان في اللجنة التحضيرية اجتمع مع وفد طرابلس واتخذا قرارا ، وطبقا لاقتراح موافقة الثلثين فان هذا القرار سيطبق على اهل برقة حتى ولو لم يوافقوا عليه والشيء نفسه اذا اجتمع وفد برقة مع وفد فزان ، وتحاشيت ان اضرب مثلا باتفاق يتم بين وفدي برقة وطرابلس ، هنا انتبه وفد برقة للامر وعبر عن تاييده لملاحظتي ، وعلق المستشار عمر لطفي على الاقتراح قائلا بان الفكرة جديدة ولكنها وجيهة ومعقولة واوضح ان الاقتراح من الناحية القانونية لايجد له سندا لان الاغلبية المطلقة او اغلبية الثلثين كافية للمصادقة على اي قرار ، ولكن الاقتراح المطروح مناسب جدا لوضعية ليبيا والحالة السائدة فيها ، رغم عدم وجود سند قانوني واستقر الرأي ان يتخذ القرار باغلبية الثلثين زائد واحد .

موقف حاسم داخل اللجنة التحضيرية

بعد ثلاثة ايام ، فرغت اللجنة من اعداد اللائحة الداخلية ، وكانت الخطوة الثانية أن يتم عرضها على اللجنة التحضيرية العامة لاختيار الجمعية التأسيسية في جلسة عمومية ، وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعا في الفندق الكبير في طرابلس ، وهو فندق لايزال موجودا إلى الآن ، واثناء الاجتماع شرع المقرر وهو السيد خليل القلال في قراءة بنود اللائحة الداخلية بالتتابع حتى وصل الى المادة التي تحدد كيفية اتخاذ القرار الذي ينص على أن تتخذ القرارات باغلبية الثلثين زائد واحد ، وهنا تكلم رئيس الاجتماع وقال يجب أن تطرح هذه المادة للتصويت فأيده المقرر .

ويبدو ان وفدي طرابلس وبرقة كانا قد تشاورا حول الموضوع بالرغم من اتفاقنا بشأنه في اللجنة الفرعية ، وتولد لديهم اقتناع بان الاقتراح ليس بريئا . واعتقدوا ان الفرنسيين وراءه حسب ظنهم . وقال ممثلوهم انه تم بالفعل اقرارهذا الاقتراح في اللجنة المصغرة ، لكن الرأي الآن للجمعية العمومية .

سيطر آنذاك علي انفعال اهل القرى والارياف ، او لنقل الشعور البدوي العربي الاصيل ، وقلت ان الطرابلسيين والبرقاويين لايمكنهم الضحك علينا ، يوافقون في اللجنة الفرعية على الاقتراح ثم يعدلون موقفهم خلال اجتماعات الجمعية العمومية للجنة التحضيرية ، وطلبت الكلمة ، واوضحت مجددا اننا بصدد بناء منزل يسكنه ثلاثة اخوة ، فاذا تم اقرار بند اتخاذ القرار باغلبية الثلثين ، فهذا يعني عمليا أن وفدي طرابلس وبرقة يرغبان في القيام بشيء قد لايقبله اخوهم الثالث ، اي وفد فزان ، لذلك قررنا نحن ممثلي اقليم فزان الانسحاب من الاجتماعات ، ومع ان الاعضاء الاخرين من وفد فزان لم تكن لي بأكثرهم سابق معرفة وصلتي معهم محدودة لكنني حين اعلنت ذلك وافقوا على موقفي وقرروا بدورهم الانسحاب من الاجتماعات .

بعد ذلك جاءني الشيخ المفتي ، وعمر شنيب مدير ديوان الامير (الملك) ادريس السنوسي ، وخليل القلال ، وطلبوا مني العدول عن ذلك الموقف لكنني رفضت التراجع ، مؤكدا انه في حالة عدم اقرار المادة ، كما اقرتها اللجنة الفرعية ، فاننا سننسحب . وحين توتر الجو ، وافقوا على اقرار المادة كما اقرتها اللجنة الفرعية . وبالفعل اقرت الجمعية العمومية المادة بناء على توصية اللجنة الفرعية .

كان هدفي من هذا الموقف ، تبديد ذلك الانطباع الذي ساد ، ومؤداه ان اهل فزان لا رأي لهم ، وددت ان اقول بكيفية غير مباشرة ان هناك رجالا في فزان ولهم رأي يجب ان يسمع . كما رغبت في وضع حد لتلك الجملة التي اصبحت مادة للتندر على اهل فزان ، «يكون خير ان شاء الله» وكانت تعني ان اهل فزان لاموقف ولا رأي لهم .

بعد هذه الواقعة ذهبت الى حيث كان يقيم وفد فزان في طرابلس ، ووجدت معهم مندوب فرنسا في المجلس الاستشاري (بالاي) والقنصل الفرنسي في طرابلس (شمبار) وسألني المندوب الفرنسي بعد التحية : اين درست القانون ؟ فاجبته بانني درست في زاوية جدي ، وهي زاوية قائمة في قريتنا لاكثر من ستمائة سنة فسألني هل درست فيها القانون ؟ قلت درست فيها الشريعة الاسلامية ، وكل ما يريده المرء يوجد في الشريعة . قال لي ولكن من أين لك هذا الاقتراح الذي يقضي بان تتخذ قرارات اللجنة التحضيرية باغلبية الثلثين زائد واحد ، وكان جوابي انه وليد لحظته .

والواقع ان اهل فزان لم تكن لديهم أية اتصالات او تواصل مع العالم الخارجي اذ انه بعد احتلال الفرنسيين للاقليم عام 1943 ، قتل كثيرون ، وحكم الفرنسيون الاقليم بقوة الحديد والنار ، ولم يتخذ الفرنسيون اية مبادرة لادخال التعليم في المنطقة ، وهناك من يقول الان ان عائلة سيف النصر اضطهدت في فزان ، والحقيقة ان هذه العائلة لم تضطهد إطلاقاً ، لسبب بسيط ، وهو ان هذه العائلة لم يكن لها اي وجودفي ذلك الوقت في فزان ، اذ كان يقيم هناك احمد سيف النصر فقط ، كانت العائلة تعيش في المهجر بين تشاد ومصر ، ولم تعد الى فزان

الا خلال سنوات 50 و51 ، 1952 لذلك فان القول بانهم اضطهدوا ، لا اساس له من الصحة . الذين اضطهدوا وعذبوا وقتلوا هم اهل فزان انفسهم ، كانوا بعد سنة 1943 يعيشون وراء أسوار من حديد . وكل ما قاموا به بعد هذا التاريخ هو نتيجة لاجتهاداتهم الذاتية واخلاصهم لوطنهم وحبهم له .

استأنفت اللجنة التحضيرية عملها للوصول إلى اتفاق بشأن التركيبة التأسيسية . فاقترح وفد طرابلس أن تتكون الجمعية من مائة وخمسين عضوا ، تقسم على أساس مائة من طرابلس وثلاثين من برقة وعشرين من فزان . وبموازاة مع ذلك قدم وفد برقة اقتراحا يقضي بأن يمثل كل اقليم خمسون عضوا بالتساوي .

تمسك وفد فزان بمبدأ التساوي . وكانت حجته ، أن العملية تتعلق ببناء دولة ، وهي مسألة مشابهة لبناء منزل لاسرة واحدة ، لذلك يجب أن يشارك الاخوة الثلاثة وعلى قدم المساواة في عملية البناء .

حين طرحت هذه الفكرة تجاوب معهابعض العقلاء من وفد طرابلس وعلى رأسهم الشيخ أبو الاسعاد العالم مفتي ليبيا وبعد جدال ونقاش استمر خلال عدة جلسات تم الاتفاق أن تتكون الجمعية التأسيسية من ستين عضوا ، يمثل كل إقليم من الأقاليم الثلاثة عشرون عضوا ، على أن لا يتم تمثيل الاقليات كما هو الشأن في المجلس الاستشاري في الجمعية التأسيسية .

عقب ذلك انتقلت اللجنة إلى مسألة عويصة وهي الكيفية التي يتم بها اختيار الاعضاء . وكان المندوب الأممي يحبذ في البداية اجراء انتخابات حرة لاختيار اعضاء الجمعية التأسيسية ولكنه وافق بعد ذلك على مبدأ التعيين دون اجراء انتخابات . وتبنى الموقف نفسه في البداية وفدا برقة وفزان ، بإجراء انتخابات حرة على اعتبار أن ذلك كان ممكنا تحقيقه في كلا الاقليمين ، بيد أن إجراء انتخابات في طرابس كان أمرا صعبا نظرا لتعدد الاحزاب وعدم وجودحكومة محلية . وقد اتصل بي مفتي ليبيا ومجموعة من الاخوة الطرابلسيين ، وكان رأيهم تفادي مسألة الانتخابات ، مبررهم في ذلك أن وجود عدة أحزاب وتيارات سياسية في الاقليم ، سيتيح الفرصة لتدخل أطراف أجنبية ، إذ أن الانجليز والايطاليين والفرنسيين والمصريين سيحاولون التأثير على هذه الانتخابات ، لتخدم أهداف كل طرف منهم ، وكان هذا الرأي للوفد الطرابلسي مؤيدا من أكثرية أعضاء المجلس الاستشاري للأمم المتحدة .

كان وفد طرابلس يخشى أن تسفر الانتخابات عن اختيار عناصر بعيدة عن تحقيق المصلحة العامة لدولة ناشئة . لذلك طلبوا منا الموافقة على اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بالتعيين .

ولم يستجب وفد فزان لهذه الرغبة ، نظرا لان لديه تعليمات مكتوبة من حكومة فزان تطالبه بأن يتمسك بمبدأ انتخابات اعضاء الجمعية التأسيسية .

وعندما استمرت الاجتماعات والمناقشات حول هذا الموضوع بدون جدوى أفهمت الشيخ المفتي بالتعليمات التي لدينا من حكومة فزان ، ونظرا لما ارتبطت به من صلات متينة مع

الاستاذ عمر شنيب مدير ديوان الامير (الملك) ادريس السنوسي ، وكذا السيد خليل القلال ، وكانا رجلين عظيمين ونظرا لاجتماعاتي الخاصة بهما والمستمرة فقد نشأت ثقة مطلقة بيننا ، فاطلعتهماعلى تعليمات حكومة فزان للوفد . واقترحت عليهما أن يذهب عمر شنيب الى بنغازي ويشرح للامير (الملك) ادريس السنوسي الوضعية بشأن موضوع اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية واستئذانه في مقابلة أحمد سيف النصر ومستشاريه في فزان ، ليأذنوا لوفد فزان بالموافقة على مبدأ التعيين بدل إجراء الانتخابات .

وفعلا اتصل عمر شنيب بالامير (الملك) ادريس السنوسي ، فطلب منه الامير (الملك) ان احضر رفقته الى بنغازي . وهكذا سافرنا سويا في أواسط شهر سبتمبر 1950 على متن طائرة شركة السعادة المصرية الى بنغازي ، وكانت تلك هي أول مرة التقي فيها بالملك ادريس السنوسي وبداية صلة دامت حتى فرق بيننا الزمان .

تناولت وجبة الغذاء مع الملك ، وخلال هذا اللقاء شرحت له أوضاع فزان بالكامل ، ومخططات فرنسا تجاه الاقليم وتطرقت إلى موضوع الترتيبات التي كانت تعدها فرنسا ، حيث عقد الفرنسيون اجتماعا مع عمر سيف النصر (شقيق احمد سيف النصر) واخيه محمد في تشاد ، واقترحوا في ذلك الاجتماع ضم منطقة سرت الى فزان لتصبح بمثابة ميناء للاقليم ، تمهيدا لقيام دولة في فزان . بعد أن قدمت تلك الايضاحات وافق الملك ادريس على ذهاب عمر شنيب الى فزان على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة .وعقب هذا الاجتماع قدم لي الملك رحمه الله هدية تذكارية ، وهي عبارة عن ساعة أوميجا ذهبية ، لاأزال احتفظ بها إلى اليوم ، تخليدا لذكرى ذلك الاجتماع .

وقد سافر عمر شنيب الى فزان طبقا لتوجيهات ، الأمير (الملك) ادريس السنوسي . واجتمع مع السيد احمد سيف النصر واعضاء حكومته وشرح لهم ملابسات الوضع ، فوافقوا على أن يتم اختيار اعضاء الجمعية التأسيسية بالتعيين . عقب ذلك وافقت اللجنة التحضيرية على اختيار اعضاء الجمعية التأسيسية بالتعيين والتراضي .

وبالرغم من ذلك لم يكن الامر سهلا ، اذ توجد في برقة حكومة محلية وهناك الامير (الملك) ادريس ، وفي فزان كذلك توجد حكومة محلية ويوجد السيد احمد سيف النصر ، لكن الوضع يختلف في طرابلس ، اذ لم تكن هناك حكومة محلية ، وكانت هناك صراعات واحزاب ، إزاء هذه الوضعية اتخذنا قرارا في اللجنة التحضيرية أن يجري مفتي ليبيا اتصالات مع الاحزاب ، ويتفاوض معها ويختار على ضوء هذه الاتصالات أعضاء الجمعية التأسيسية الذين سيمثلون الاقليم ، ويعرض نتيجة الاختيار على اللجنة التحضيرية ، للموافقة عليه في ظل غياب ادارة محلية للاقليم . وبالفعل قدم المفتي الاسماء المقترحة نتيجة اتصالاته مع الاحزاب الى اللجنة التحضيرية وكان ذلك بتاريخ 30 أكتوبر بدلا من 26 أكتوبر ، وهو الموعد المحدد من قبل اللجنة ، ويعود هذا التأخير الى اتساع المشاورات وتشعبها وتجدر الاشارة الى

ان قرار اللجنة كان ينص على التالي :

1/ تتألف الجمعية التأسيسية من ستين عضوا .

2/ يتم تمثيل المناطق الثلاث أي (برقة وطرابلس وفزان) على أساس التساوي العددي ، بمعنى عشرين ممثلا لكل منطقة .

3/ يتم التمثيل على اساس اختيار الممثلين ، على أن يراعى العدل بين الاحزاب السياسية في المناطق المختلفة ، ويهتم بالاشخاص المستقلين والشخصيات البارزة ، وخاصة في منطقة طرابلس .

4/ يختار سمو الأمير محمد ادريس السنوسي ممثلي برقة ، ويختار سعادة أحمد سيف النصر ممثلي فزان ، ونزولا عند اقتراح تقدم به ممثلو منطقة طرابلس بالاجماع الى لجنة الواحد والعشرين يوكل أمر اختيار ممثلي منطقة طرابلس إلى رئيس اللجنة ، صاحب الفضيلة محمد ابو الاسعاد العالم ، وبعد ان يقوم فضيلته بالمشاورات والمحادثات الضرورية ، يعد جدولا باسماء المرشحين ، ويقدمه إلى لجنة الواحد والعشرين في تاريخ لا يتأخر عن 26 اكتوبر 1950 ، وترسل نسخ من هذا القرار إلى سمو الأمير ، وسعادة أحمد سيف النصر .

5/ لا يسمح للأقليات غير الوطنية أن تشترك في الجمعية الوطنية ، أو تمثل فيها ، على أن ثمة رغبة أصيلة ، وشعوراً عاماً بأن جميع الحقوق المدنية والدينية والاجتماعية للأقليات سيضمنها دستور ليبيا المقبل ، واللجنة واثقة من ان هذا المبدأ سيكون موضع اهتمام الجمعية الوطنية عندما تعد الدستور . على ما يجري عليه العمل في الدول المتمدنة جمعاء .

6/ ستعقد الجمعية الوطنية جلستها الأولى في مدينة طرابلس في 25 نوفمبر 1950 ، ويترك لها بعد ذلك أن تقرر عقد جلساتها التالية حيثما شاءت» .

وبعد الموافقة على هذا القرار بالاجماع تقدم الوفد البرقاوي باقتراح يكون بمثابة توصية للجمعية الوطنية مفاده أن الحكومة يجب أن تكون اتحادية ملكية ، وأن يكون أمير برقة هو الملك . وقد عارض هذا الاقتراح وفدا طرابس وفزان ، على أساس أن هذا الأمر من اختصاص الجمعية الوطنية ، مع العلم أنه من المتفق عليه مقدما ان يكون الأمير محمد ادريس السنوسي هو ملك ليبيا .

لقاءات مع مندوب الامم المتحدة

خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية ، اعتدت ان ازور السيد ادريان بلت ممثل الامم المتحدة ، المكلف بتنفيذ قرار الاستقلال الذي أصدرته الجمعية العامة . وكان يتولى الترجمة بيننا تونسي يدعى الاستاذ خميس الحجري ، واحيانا فلسطيني يدعى الاستاذ يوسف البندق . خلال هذه اللقاءات التي كانت تتم في المساء كنا نتبادل الآراء بشأن الاوضاع الليبية ، خاصة الوضع في فزان . كنت حريصا على الاستئناس بآراء ادريان بلت ، ولم يكن يبخل علي بنصائحه ، وقد حرص على دعوتي في التريث بشأن معالجة اوضاع فزان .

اثناء هذه الفترة ، والتي اعتبرها ، فترة تكويني السياسي الاساسية ، استفدت كثيرا من ادريان بلت المندوب الأممي ، وكذا من مفتي ليبيا الشيخ ابو الاسعاد وعمر شنيب مدير ديوان الأمير (الملك) ادريس ، وخليل القلال احد شخصيات برقة المرموقة ، والاستاذ عمر لطفي المستشار القانوني الذي كان يعمل مع بعثة الأمم المتحدة . واقول الآن انني تعاملت مع هؤلاء تعامل الابن مع والده . لقد تربيت على احترام من هو اكبر مني سنا ، لذلك نلت عطفهم جميعا ، وكنت استشيرهم في كل صغيرة وكبيرة .

دخول المجلس الاستشاري

هنا حدث تطور آخر ، سيكون له تأثير كبير على مسار عملي السياسي ، اذ انه قبل ان تنهي اللجنة التحضيرية اشغالها ، قدم احمد صوف ممثل فزان في المجلس الذي يعمل مع المندوب الامي استقالته ، بعد ان عجز عن القيام بتلك المهمة ، فابلغني ادريان بلت بانه سيقترحني لتمثيل الاقليم في المجلس ، وبالفعل سافر بلت الى فزان واقترح اسمي على المعتمد الفرنسي «سرزاك» وهو من الضباط الذين اشتركوا مع الجنرال "ديغول" في تأسيس فرنسا الحرة ، اذ كان من الضروري الحصول على موافقته طبقا لقرار الامم المتحدة ، وللحقيقة والتاريخ فان هذا المعتمد كان من افضل الرجال الفرنسيين الذين عرفتهم ، وكان في غاية التهذيب . كما اقترح بلت اسمي على السيد احمد سيف النصر وحكومته فوافقوا ، واصبحت عضوا في المجلس الاستشاري قبل ان تنهي اللجنة التحضيرية مهمتها . انتهت مهمة اللجنة التحضيرية باختيار اعضاء الجمعية التأسيسية ، بعد التوافق الذي صار بين وفود الاقاليم الثلاثة ، وذلك بتعيين اعضاء الجمعية التي ستضع دستور ليبيا لمرحلة ما بعد الاستقلال كما ورد في القرار السابق . وبعد انتهاء اعمال اللجنة التحضيرية عاد الوفد الى فزان .

واختير اعضاء أقليم فزان في الجمعية التأسيسية وتمت استشارتي حول عدد كبير منهم ، ان لم نقل نصفهم ، وكان أعضاء الوفد الفزاني في الجمعية التأسيسية هم :
1 محمد عثمان الصيد 2 ابوبكر احمد 3 الطاهر محمد عالم 4 على المقطوف 5 سعد بن ميدون 6 منصور محمد خليفة 7 عبد الهادي بن رمضان (أستبدل بشخص آخر بسبب المرض) 8 محمد العكرمي 9 علي السعداوي 10 احمد الطبولي 11 ابو القاسم ابوقيلة 12 الشريف علي بن محمد 13 علي عبدالله القطروني 14 السنوسي حمادي 15 المبروك بن عريبي 16 محمد الازهري الحطماني وأربعة آخرون لم اعد أتذكر أسماءهم .
ووقع علي الاختيار كذلك لاصبح رئيسا لوفد فزان في الجمعية التأسيسية مع احتفاظي بعضويتي في المجلس الاستشاري .

اجتماعات الجمعية التأسيسية

عقدت الجمعية التأسيسية أول اجتماع لها في طرابلس يوم 25 نوفمبر 1950 وتداولنا في ذلك الاجتماع على شكل الحكم ، وكان الاتجاه منذ البداية ، أي منذ وصول اللجنة الرباعية ، أن يكون نظام الحكم ملكيا ، ومبايعة الأمير (الملك) ادريس السنوسي ملكا على ليبيا ، وهو توجه الأكثرية الساحقة من الليبيين ، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض التيارات الاخرى في طرابلس .

وكان من رأي هؤلاء تحقيق الاستقلال ، ثم بعد ذلك يختار الليبيون بين النظام الملكي او الجمهوري ، اما رأي الاغلبية الساحقة وأهل الحل والعقد ، فقد كان يحبذ اختيار النظام الملكي ، لذلك بدأنا في الجمعية التأسيسية التداول بشأن هذا الأمر .

ومن مفارقات تلك الفترة ، ان بعض الاخوة.في برقة يمثلون تيارا محدودا كانوا يقولون "نتحد مع مالطة ولا نتحد مع طرابلس" ، نظرا لهيمنة الايطاليين على الاقليم ، بيد ان هذه الفئة كانت محدودة جدا .

وحتى في فزان ، كان السيد احمد سيف النصر لا يميل الى الوحدة مع طرابلس ، باعتبار انها تحكم من طرف الايطاليين ، وكان يكن عداء شديدا لايطاليا ، لكننا سعينا لاقناعه ، واوضحنا له ان ليبيا ستصبح دولة مستقلة بقيادة الملك ادريس السنوسي ، وبالتالي فان الايطاليين سيخرجون منها ، واذا كان بعض الناس قد تعاونوا مع الايطاليين في السابق ، فانها مسألة انتهت ولم يعد لها وجود ، والواقع انه لم يكن متحفظا على تولي الملك ادريس للحكم .

وهكذا اتفق رؤساء الوفود والاعيان ، ان يكون النظام المقبل ملكيا دستوريا اتحاديا ، وتم هذا الاتفاق في مكتب مفتي ليبيا ، لكن واجهتنا مشكلة من يقدم الاقتراح داخل الجمعية

التأسيسية لان وفد برقة ، خاصة عمر شنيب وخليل القلال ، قالوا إنهم اذا قدموا الاقتراح فان ذلك ربما يثير بعض الحساسيات ، اذ ان الامير (ملك) ادريس السنوسي ينتمي الى اقليم برقة . وقال اعضاء وفد طرابلس انهم يحبذون عدم تقديم الاقتراح ، لان هناك في طرابلس من يعارضون النظام الملكي الاتحادي ، وهو ما قد يسبب لهم بعض المشاكل . وتم الاتفاق على ان اقدم انا شخصيا الاقتراح ، باعتباري رئيسا لوفد فزان ووافقت على ذلك .

وبالفعل ، عند بداية جلسة الجمعية التأسيسية يوم 2 ديسمبر 1950 قدمت الاقتراح والمتمثل في ان يكون النظام الليبي ملكيا دستوريا اتحاديا ديمقراطيا ، وصفق الجميع للاقتراح .

لقد كانت تلك اللحظة لحظة تاريخية امتزجت فيها مشاعر شتى ، كنت سعيدا ان احظى بذلك الشرف . ولم يعارض الاقتراح سوى عضوين من وفد طرابلس الاول وكان يدعى الشيخ احمد الصاري ، قال انه مع وحدة اندماجية بين الاقاليم الثلاثة ، ويعارض نظام الاتحاد ، لذلك قدم استقالته من الجمعية التأسيسية . والاخر ويدعى عبدالعزيز الزقلعي ، الذي اتخذ الموقف نفسه ، اي معارضة فكرة الاتحاد وتأييد الوحدة الاندماجية لكنه لم يقدم استقالته بل ظل عضوا في الجمعية التأسيسية .

بعد اقرار الجمعية التأسيسية للاقتراح ابرقنا ، الى الملك ادريس السنوسي يوم 4 ديسمبر 1950 وقد تولى المستشاران عوني الدجاني وعمر لطفي اعداد نص البرقية باسم الجمعية التأسيسية ، ومضمون تلك البرقية ان الجمعية التأسيسية اتخذت قرارا بأن يكون نظام ليبيا بعد الاستقلال ، نظاما ملكيا دستوريا اتحاديا وديمقراطيا ، وابلاغ الملك ادريس السنوسي بانه اختير ملكا على ليبيا ، وتطلب البرقية تحديد موعد مع الملك لتقديم وثيقة البيعة (1) التي وقعها جميع اعضاء الجمعية التأسيسية باسم الشعب الليبي .

كانت هذه الخطوة متفقامسبقا عليها مع الملك ادريس السنوسي ، لذلك حين ارسلت البرقية رد الملك ببرقية جوابية بالموافقة ، ودعا اعضاء الجمعية التأسيسية إلى لقائه . ونظرا لانه لم تكن هناك طائرات فقد استأجرنا حافلات لتنقلنا من طرابلس الى بنغازي .

---

(1) الصورة الاصلية من وثيقة البيعة في صفحة 340

لقاء مع الملك

كنت قد قرأت بعض التفاصيل حول هذه الواقعة في حوار أجرته صحيفة الشرق الاوسط مع ا بن حليم بمناسبة صدور مذكراته « صفحات مطوية من تاريخ ليبيا الحديث»(1) . يقول فيها انه حين ارسلت الجمعية التأسيسية البرقية الى الملك ادريس السنوسي ، كان ابن حليم مع الملك ، وان الملك تردد في قبول الملكية . وأشار إلى أنه ألح على الملك لقبول النظام الملكي . هذه الواقعة غير صحيحة على الاطلاق . لان مصطفى بن حليم كان آنذاك يشغل منصب وزير الأشغال في حكومة برقة ، ولم يكن له وزن داخل الاقليم ، كما انه ليس من المقربين للملك ، والذي اوصله الى كل ما وصل اليه هو المرحوم ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية (2) . ورجل وضعيته مثل هذه لا اعتقد انه سيقنع الملك بقبول مسألة ذات اهمية قصوى تتعلق بمستقبل الحكم في البلاد بعد الاستقلال . إذ أن الأمر لم يكن يتعلق باجتهادات فردية ، لذلك فان رواية مصطفى بن حليم غير صحيحة .

ذهبنا بالفعل الى برقة ، وفي تلك الاثناء حضر ايضا السيد بشير السعداوي رئيس حزب المؤتمر في طرابلس الى برقة من مصر . فانضم الى اعضاء الجمعية التأسيسية حين قدموا وثيقة البيعة للملك في يوم 17 ديسمبر 1950 .

اتذكر الآن انني كنت ارتدي اللباس التقليدي الليبي (الحولي) وكان السيد السعداوي يقف الى جانبي ، ومازلت احتفظ بصورة من ذلك اللقاء .

وحضر السيد السعداوي جميع الحفلات التي اقيمت ، سواء تلك التي اقامها الملك او حكومة واعيان برقة . بيد انه حين عاد الى طرابلس اعلن أنه ضد الاتحاد ويطالب بالوحدة ، وأدي ذلك إلى حدوث قلاقل في طرابلس .

قبل الملك وثيقة البيعة وابلغنا بان اعلان مباشرة سلطاته الملكية سيتم بعد وضع الدستور . وخلال اللقاء تحدث عبدالعزيز الزقلعي وقال انه يوافق على مبايعة الملك ادريس السنوسي ، لكنه يطالب بوحدة اندماجية بين الاقاليم الثلاثة وليس بنظام اتحادي ، واجابه الملك ان القرار الذي اتخذ يعتبر خطوة في طريق الوحدة .

(1) راجع عدد الشرق الاوسط رقم 5238 بتاريخ 1 ابريل 1993.

(2) راجع كتاب تاريخ ليبيا الحديثة لمؤلفه الاستاذ مجيد خدوري صفحة 253 و289 و278 .

أمضينا قرابة اربعة اسابيع في برقة وعدنا بعد ذلك الى طرابلس ووجدنا ان القلاقل لا تزال مستمرة ، والمدينة تعيش حالة من الاضطراب والفوضى ، لان حزب المؤتمر الذي كان ينادي بالوحدة ، كان له نفوذ واسع في الاقليم ، لذلك سارت مظاهرات كثيرة ضد الاتحاد أمام قصر الخلد مقر الجمعية التأسيسية .

لقد فوجئ الناس بتبدل موقف بشير السعداوي وتغيره تجاه قضية الاستقلال والجمعية التأسيسية وبتصريحاته الجديدة التي أدلى بها بعد عودته من برقة ، والتي تضمنت قوله « إن قضية الاستقلال الليبي بكاملها يجب أن يعاد النظر فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة كي يمكن اتخاذ قرار جديد يتفق مع رغبات سكان ليبيا » .

ويتزامن مع هذه التصريحات المفاجئة للسيد السعداوي شن أمين الجامعة العربية في ذلك الوقت عبدالرحمن عزام حملة كبيرة في الصحف المصرية ضد الجمعية التأسيسية الليبية بدعوى أن هذه الجمعية لا تمثل الشعب الليبي ، والأخطر من ذلك أنه أدلي في آخر شهر يناير 1951 لصحيفة ايطالية تسمى« التيمبو TIEMPO » بتصريح مفاده «ان دستور الدولة الحديثة لليبيا يجب أن تعلنه جمعية منتخبة انتخابا حرا يتمثل فيه الشعب الليبي بنسبة عدد السكان وألا تكون الدولة الحديثة قد قامت على أسس كاذبة ، ونحن لا يسعنا الاعتراف بها ، فالجمعية التأسيسية الوطنية الليبية تمثل جمعية أفراد خصوصيين بسبب الأسلوب الذي اتبع في تأليفها بدون ترشيح عام ، وبدون تمثيل للجهات المختلفة ، والذي لا يتناسب قط مع عدد السكان ، فنحن لا نستطيع الاعتراف بها هيئة ممثلة للشعب الليبي ، كما أننا لا نستطيع الاعتراف بشرعية مقرراتها » واستطرد قائلا في هذا التصريح « إنها جمعية غير شرعية ، وقد أخبرت واشنطن ووزارة الخارجية الأمريكية بأن جامعة الدول العربية لا تتحمل دولة قامت على أسس غير مشروعة في وسطها » .

واتضح من تصريحات بشير السعداوي المفاجئة ، ومن تصريحات عبدالرحمن عزام بعده أنهما كانا يريدان أن يكون ممثلو طرابلس جميعا من حزب المؤتمر ، فلما أيقنا أن الكفة غير راجحة بالنسبة لحزب المؤتمر ومخططاتهما ، قاما بتلك الحملة التشكيكية بل التخريبية لإعادة قضية ليبيا من جديد إلى الأمم المتحدة حتى يتسنى لهما الوصول إلى تحقيقأهدافهما .

لقد تغير تبعا لذلك موقف بعض أعضاء المجلس الاستشاري مثل السيد مصطفى ميزران ممثل اقليم طرابلس ، والسيد عبدالرحيم خان ممثل باكستان والسيد كامل سليم ممثل مصر نحو الطريقة التي تكونت بها الجمعية التأسيسية ، واصبحوا يقولون أيضا ان الجمعية كان يجب أن تنتخب ، مع العلم أن اللجنة التحضيرية المكونة من الواحد والعشرين عضوا وبالتساوي بين الأقاليم الثلاثة ، انبثقت عن قرار المجلس الاستشاري المتخذ بالاجماع ، والمقترح من طرف السيد عبدالرحيم خان الممثل الباكستاني نفسه .

كان واضحا أن وراء تلك الحركات التي ترتبت عنها الاضطرابات والقلاقل أيادي أجنبية

أحدثت تأثيرها ، لأن بعض الدول لم تكن تريد في تلك المرحلة استقلال ليبيا ، في حين أراد آخرون استمرار نظام الوصاية ، أو على الأقل وصول بعض الموالين لهم إلى مواقع صنع القرار ، وذلك للتأثير على عملية التطورات الدستورية ، وبناء الدولة الليبية الحديثة .

بالرغم من حدوث تلك الاضطرابات والقلاقل صمدت الجمعية التأسيسية ، وتصدت لتلك الأقاويل والمزاعم ، وعملت جاهدة على إنجاز أهدافها في ذلك الجو المشحون بالتوتر والإثارة .

وشكلت الجمعية وفداً برئاسة الشيخ محمد ابو الأسعاد العالم الذي كان يتمتع بالشجاعة وبعد النظر ورجاحة العقل ، وعضوية كل من عمر شنيب وخليل القلال من برقة والشيخ أبي بكر نعامة من طرابلس وأبي بكر أحمد من فزان ، وسافر الوفد إلى مصر من أجل تفنيد مزاعم عبدالرحمن عزام ، وصل الوفد الى القاهرة يوم 22 يناير 1951 ، وبقي فيها حتى 8 فبراير من السنة نفسها ، حيث التقى خلال الزيارة برئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا ، كما قابل وزير الخارجية محمد صلاح الدين ، و رؤساء الأحزاب في مصر والأعضاء البارزين في مجلس النواب والشيوخ ، كما التقى رؤساء تحرير الصحف الصادرة في مصر أيامئذ ، وشرح بطريقة مستفيضة القضية الليبية وملابساتها ، وبين شرعية الجمعية التأسيسية وصحة ما تقوم به من أعمال وإجراءات ، وقد نشرت تلك الصحف العديد من المقالات والمقابلات مع الشيخ أبي الاسعاد وأشارت إلى تلك اللقاءات ولقائه مع ممثلي الدول العربية الدائمين في الجامعة العربية وغيرهم . ومع هذا كله فقد أصر عزام باشا أمين عام الجامعة العربية على رأيه وموقفه وقدم مذكرة الى الجامعة بهذا الخصوص ، وبناء على هذه المذكرة اتخذ مجلس الجامعة قرارا بتاريخ 17 مارس سنة 1951 يدعو الدول العربية إلى عدم الاعتراف بالحكم الدستوري الذي أنشأته الجمعية التأسيسية الوطنية الليبية .

وأقول الآن للحقيقة والتاريخ إنه لولا صمود رجال الجمعية التأسيسية لانفرط العقد ، وضاع الاستقلال الذي كان قاب قوسين أو أدنى بسبب تلك الالاعيب والمخططات الخفية ، ولولا حكمة الملك ادريس السنوسي وصبره ، وعقلاء طرابلس وعلى رأسهم الشيخ المفتي لما كنا وصلنا الى الاستقلال ولظلت ليبيا مقسمة ومشتتة . وللتاريخ ايضا اقول انه لولا تحملنا وتضحيتنا نحن اهل فزان لسارت الامور في اتجاه آخر ، لان الفرنسيين الذين كانوا يستعمرون الاقليم ، عملوا ضد استقلال ووحدة ليبيا بشتى الطرق ، وكانوا على صلة بمشايخ وأعيان بعض القبائل في اقليم طرابلس لأجل تحقيق ذلك الغرض .

استمرت الجمعية التأسيسية في عملها لوضع دستور دائم للبلاد . ولما وجدت ان الاعباء قد تكاثرت علي ، باعتباري عضوا في الجمعية التأسيسية ورئيسا لوفد فزان ، وفي الوقت نفسه عضوا في المجلس الاستشاري الذي يشرف على مجريات الامور الى جانب مندوب الامم المتحدة . وشعرت بضرورة التفرغ لعضوية المجلس الاستشاري ، قدمت استقالتي من عضوية الجمعية التأسيسية ، ورشحت احد زملائي يدعى السيد ابو بكر احمد في مكاني ، ليترأس

وفد فزان . كما تم تعيين زميل آخر ، يدعى خليل الشاعر ليشغل مقعدي في الجمعية التأسيسية .

كانت مهمة المجلس الاستشاري ، الاساسية تقديم النصح لمندوب الأمم المتحدة حول الخطوات الواجب اتخاذها لوضع دستور دائم وانتقال السلطات الى الليبيين ، وبالتالي الوصول الى الاستقلال قبل نهاية عام 1951 .

لكن المجلس الاستشاري انقسم الى ثلاث كتل ، الاولى تضم مصر وباكستان وممثل اقليم طرابلس . والكتلة الثانية تضم المندوب الامريكي والبريطاني والفرنسي ، والثالثة تتكون من ممثل فزان و برقة ، وكنا نتفق مع ممثلي الدول الثلاث حول بعض الامور الاساسية . اما ممثلا ايطاليا والاقليات فقد كانا يقفان في اكثر الاحيان على الحياد .

كان موقف مناديب مصر وباكستان وطرابلس بشأن الدستور الذي كلفت الجمعية التأسيسية بوضعه ، يرمي الى اعتباره «مشروع دستور» وليس دستورا دائما ، وبعد الاستقلال يعرض على برلمان منتخب ، بحجة ان الجمعية التأسيسية غير منتخبة .

كان هذا الموقف متناقضا مع موقفهم السابق ، اذ انهم سبق وان طلبوا اختيار اعضاء الجمعية التأسيسية بالتعيين بدلا من الانتخاب ، لكن موقفهم تغير - كما ذكرنا- بعد تصريحات كل من عبدالرحمن عزام أمين الجامعة العربية وبشير السعداوي التي أشرنا إليها .

وخلال هذه المناقشات والمجادلات التي عرفتها القضية الليبية الدستورية ، وفي إطار هذا المخطط اتصل بي السيد كامل سليم مندوب مصر في المجلس ودعاني للعشاء ، وقبلت الدعوة وذهبت اليه في مقره بفندق الودان ، وخلال ذلك طلب مني السيد كامل سليم أن انضم الى كتلته في المجلس التي تضم إلى جانبه ممثل باكستان وممثل طرابلس وذلك بتبني موقف هذه الكتلة الذي يقول إن الدستور الذي تضعه الجمعية التأسيسية يظل دستورا مؤقتا يعرض في المستقبل على مجلس نواب منتخب . بحجة تفادي مناورات الفرنسيين والبريطانيين على حد زعمه ، وعرض علي في حالة الانضمام اليهم والتصويت الى جانبهم ، تسليمي مبلغا من المال ، وبعد انتهاء مهمة المجلس وعدني بتخصيص سكن لائق لي في مصر ومرتب دائم لاعيش هناك .

وقد كان ينفذ في ذلك سياسة عبدالرحمن عزام الذي تبنى علنا الوقوف ضد الملك ادريس وتوليه الحكم في ليبيا وبالتالي الوقوف ضد الجمعية التأسيسية كما أشرنا . لكنني تظاهرت ازاء عرضه السخي بعدم استيعابي لما يقوله ويقترحه وطلبت مهلة للتفكير ، كما اتصل بي في الاتجاه نفسه مندوب اقليم طرابلس السيد مصطفى ميزران . بيد أنني سايرت هذه الاتصالات لمعرفة نوايا الجميع ، وحين طرح القرار على التصويت ، وقفت الى جانب مشروعية تمثيل الجمعية التأسيسية للشعب الليبي ، وبالتالي فان الدستور الذي ستضعه سيكون دستوراً نهائيا

غير قابل للمراجعة . والواقع ان الكتلة التي ضمت مندوب مصر وباكستان واقليم طرابلس اندهشت لموقفي هذا وكان جوابي لهم بأنني لم أفهم قصدهم .

أتذكر الآن ، ان هناك فلسطينيا يدعى اسماعيل الخالدي كان يعمل في سكرتارية الأمم المتحدة ، ربطتني به صداقة متينة ، كان رجلا فاضلا وخيرا ، حين ابلغته بالملابسات والاتصالات التي سبقت عملية التصويت نصحني ان لا أتأثر بكلام المندوب المصري . مشيرا إلى أن تجربتهم في فلسطين كانت مريرة من جراء النصائح العربية ، وأضاف بحسرة لو اعتمدنا على انفسنا وقبلنا قرار التقسيم لما حدث لنا ما حدث .

كان الخالدي من الرجال الذين ارشدوني ، ولقد تعلمت في تلك الفترة الكثير منه ومن بعثة الأمم المتحدة الى ليبيا .

إعداد الدستور وتشكيل الحكومة

استمر عمل الجمعية التأسيسية ، وشكلت لجنة خاصة اطلق عليها ، لجنة الدستور ووضع نصوصه ، وبعد الفراغ من اعداد النصوص كانت ترسل الى المجلس الاستشاري لمناقشتها ، وحين اوشكت الجمعية التأسيسية على اعداد الدستور ، اقترح مندوب الامم المتحدة تشكيل لجنة تنسيق تتولى نقل السلطات بالتدريج الى حكومة ليبية مؤقتة . ضمت تلك اللجنة ممثلي طرابلس وبرقة وفزان ، وممثلين لدول الوصاية (فرنسا وبريطانيا) وترأس اللجنة المندوب الأممي . وشرعت اللجنة في أعمالها ، وفي مارس 1951 ، تقرر تعيين الحكومة المؤقتة ، واقترحت الجمعية التأسيسية أعضاء الحكومة ، ومن ناحية شكلية تقررت موافقة الادارتين الفرنسية والبريطانية ، ليوافق عليها الأمير (الملك) ادريس السنوسي .

شكلت الحكومة المؤقتة برئاسة المرحوم محمود المنتصر ، ومنصور قدارة وزيرا للمالية وابراهيم بن شعبان وزيرا للمواصلات وكلهم من اقليم طرابلس ، ومن برقة علي الجربي وعمر شنيب ، وعينت في الحكومة كوزير دولة بدون حقيبة ممثلا لاقليم فزان . وأذكر ان مندوب فزان في لجنة التنسيق وهو الحاج النور بن طاهر من طوارق فزان . اعترض على التشكيلة الوزارية لانها ضمت وزيرا واحدا من فزان ، وحين عرض علينا الامر ، نحن ممثلي فزان في الجمعية التأسيسية وفي المجلس الاستشاري ولجنة التنسيق طالبنا عبر رسالة مكتوبة أرسلناها الى كل من رئيس الجمعية التأسيسية ومندوب الأمم المتحدة ، والملك ادريس بأن تكون لدينا وزارة وليس مجرد وزير بلا حقيبة . وقد اثار قرار إسناد وزارة واحدة لاقليم فزان وبدون حقيبة ارتياح ممثلي فرنسا في ليبيا لانها كانت تهدف الى أن تظل علاقة فزان بالاتحاد علاقة ضعيفة .

خلال تلك الفترة كان عمر سيف النصر موجودا في مدينة طرابلس بعد ان جاء اليها من تشاد ، وكانت فرنسا قد اتفقت معه على اقامة دولة مستقلة في فزان ، يرأسها عمر سيف النصر بالتعاون مع أخيه محمد ، وتم الاتفاق فيما بينهم على نقل السيد احمد سيف النصر الذي كان يرأس الحكومة المحلية في فزان ، الى قرية (ام الارانب) ، باعتباره رجلا مسنا ولا يمكنه ان يمارس اية مهام طبقا لمخطط الفرنسيين لكن هذا المخطط قضي عليه في مهده من طرف أهل فزان .

كان عمر سيف النصر في تلك الأثناء قد طلب مقابلة الملك ، وأرسلت اليه السلطات الفرنسية طائرة عسكرية خاصة لتنقله إلى برقة ، وفي الوقت نفسه كنت أيضا طالبا مقابلة الملك ، فاتفقت معه على أن نسافر معا إلى بنغازي ، وسافرنا فعلا في مارس 1951 ، ووجدنا الملك مقيما في قصر الغدير . وبعد وصولنا استقبلنا السيد ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية وتبادل مع عمر سيف النصر حديثا خاصا ، وبدا لي ان ابراهيم الشلحي كان يعرف مقاصد عمر سيف النصر ، وبالرغم من انه كان يحدثه مستعملا تعابير غامضة ، لكنني فهمت ان الامر يتعلق بالاتحاد واوضاع فزان في المستقبل ، وقال له السيد ابراهيم الشلحي بالرغم من انه لم يكن يعرفني ، بالنسبة للحكومة الاتحادية يجب ان يعين فيها وزير من اهل فزان الاصليين لانهم هم الذين قاوموا مخططات فرنسا وتحملوا وعانوا معاناة شديدة من الفرنسيين ، وأوضح له أن عائلة سيف النصر ظلت تقيم في الخارج في تلك الاثناء ، لذلك عليها ان تقبل بالوجود في اطار ولاية فزان فقط ، اما على صعيد الحكومة الاتحادية ، فلابد من وجود وزير من اهل الاقليم الاصليين ، حتى يشعر الفزانيون ان حقوقهم داخل الاتحاد لم تهضم .

بعد هذه الواقعة استقبلنا الملك ، فطلب عمر سيف النصر تعيين سيف النصر عبدالجليل ابن اخيه وزيرا في الحكومة الاتحادية ممثلا لولاية فزان ، واجاب الملك على هذا الطلب قائلا : بالنسبة لعائلة سيف النصر فانني اريدها لشيء آخر ، لكن يجب ان يتولى الوزارة محمد عثمان الصيد ، وهذا الامر ليس قابلا للنقاش . فعقب عمر سيف النصر قائلا – وكانت طريقته في الحديث تتسم بالذكاء والموازبة حيث دأب على دس السم في الدسم : «محمد عثمان الصيد مثل ابني اريده ان يعمل معنا في فزان» . ورد عليه الملك بحزم : «لقد قررت ان يكون محمد عثمان الصيد هو الوزير» .

بعد هذه المقابلة ، عدنا الى طرابلس وتحدد موعد لمقابلة الحكومة المؤقتة مع الملك ، وبالفعل رجعت مجددا مع اعضاء الحكومة المؤقتة الى برقة ، رفقة رئيس الجمعية التأسيسية ، وعقد اجتماع ترأسه الملك بحضور جميع اعضاء الحكومة المؤقتة . وعند بدء الاجتماع طلبت الكلمة ، وأبلغت الملك أنني احمل رسالة موقعة من اعضاء وفد فزان في الجمعية التأسيسية وموقعة كذلك من طرفي بصفتي ممثل الاقليم في المجلس الاستشاري ، كانت الرسالة تطالب

باسناد وزارة الى ممثل فزان في الحكومة المؤقتة ، وليس مجرد منصب وزير بدون حقيبة .
قرأ الملك الرسالة ، ووعد بدراسة الموضوع ، لكنني لم اكتف بهذا الرد وقلت للملك انني استسمحه في الحصول على جواب لابلغه الى اهل فزان ، لذلك أسأل عما إذا كانت ستتم الاستجابة لمطلبهم . هنا ابتسم الملك وقال لي : «لا تكن مثل بعض الناس يغضبون قبل ان يعرفوا النتيجة» . ثم اجتمع الملك مع محمود المنتصر على انفراد وبعد انتهاء الاجتماع ابلغنا الملك بانه تقرر اسناد منصب وزير الصحة لممثل فزان .
وهكذا دخلت اول حكومة ليبية كوزير للصحة .

الفصل الثالث

بين الوزارة والمجلس

احتفظت بعضويتي في المجلس الاستشاري الى جانب منصب وزير الصحة في حكومة السيد محمود المنتصر المؤقتة ، وكنت احضر اجتماعات المجلس وفي سبتمبر سنة 1951 ، انتقل المجلس الاستشاري الى جنيف ، وذلك لدراسة التقارير التي اعدها ادريان بلة مندوب الامم المتحدة حول اعمال الجمعية التأسيسية ، والخطوات التي قطعتها لوضع الدستور ، خلال هذه الفترة كان المرحوم علي الجربي ممثل اقليم برقة قد استقال من عضوية المجلس الاستشاري ، فعين الملك مكانه الدكتور علي العنيزي . وقد تعرفت في هذه الفترة التي عملت فيها مع الاستاذ علي الجربي على هذا الرجل ، وأشهد أنه كان مثالا للاخلاق وحسن المعاشرة مع ذكاء ووطنية صادقة .

سأتوقف قليلا لشرح ملابسات دخول علي العنيزي الى المجلس الاستشاري ، فقد كان العنيزي موظفا في بلدية بنغازي خلال فترة الاحتلال الايطالي لاقليم برقة ، وانتمى الى الحزب الفاشي الذي أسسه الايطاليون ، وحين دخلت القوات البريطانية الى برقة سنة 1940 وانسحب منها الايطاليون ، غادر علي العنيزي بنغازي مع القوات البريطانية عند اول انسحاب واستقر في مصر ، واتصل هناك بعبد الرحمن عزام . وحين تأسست الجامعة العربية عينه عزام في الامانة العامة ، واوفده الى جانب ثلاثة آخرين ليمثلوا الجامعة العربية عندما طرحت قضية ليبيا في الامم المتحدة . وسافر وفد الجامعة الذي ضم كلا من الدكتور علي العنيزي ومنصور قدارة وفؤاد شكري كمستشار للوفد وهو مصري الجنسية ولان عزام كان يحبذ أن تكون ليبيا تحت وصاية مصر إذا استحال الاستقلال التام .

سافر وفد الجامعة المذكور للدفاع عن وجهة نظر عبدالرحمن عزام ، فوصل إلى «ليك سكس» في الولايات المتحدة الأمريكية في ابريل سنة 1949 ، وكما ذكرت سابقا انضم الدكتور علي العنيزي إلى بقية الوفود الليبية في المطالبة باستقلال ليبيا ، وهم وفد حزب الاستقلال المكون من احمد راسم كعبار وعبدالله الشريف وعبدالله بن شعبان ، ومختار المنتصر ، وحزب المؤتمر يمثله بشير السعداوي ومصطفى ميزران وفؤاد شكري الذي تقدم ذكره ، والوفد البرقاوي المكون من خليل القلال والشيخ عبدالحميد العبار وعمر شنيب اما اقليم فزان فكان في ذلك الوقت يعيش خلف اسوار حديدية ، لان الادارة الفرنسية منعت منعا باتا أن تذكر قضية ليبيا بعد مغادرة اللجنة الرباعية ، فبالاحرى ان يتكون وفد من فزان يمثلها لحضور مناقشة قضية ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولهذا حرم الاقليم من الحضور والتمثيل في «ليك سكس» .

في صيف سنة 1951 عاد الدكتور العنيزي الى ليبيا ، وطلب من السيد ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية التوسط لدى الملك لكي يصفح عن مواقفه السابقة ، وعن ارتباطه بعبدالرحمن عزام الذي كانت علاقاته مع الملك ادريس السنوسي سيئة للغاية ، وبعد محاولات مضنية استطاع السيد ابراهيم الشلحي اقناع الملك باستقبال العنيزي .

كان للدكتور العنيزي اسلوبه الخاص في الحصول على مايريد ، فقد كان عذب اللسان ولبقا ، ويعرف من اين تؤكل الكتف ، وبهذه الكيفية حظى بعطف السيد ابراهيم الشلحي الذي تدخل لدى الملك ادريس السنوسي وتوسل اليه بتعيين الدكتور العنيزي في مكان علي الجربي في المجلس الاستشاري ممثلا لاقليم برقة .

خلال اجتماعات جنيف تعرفت عن قرب على الدكتور العنيزي ، ولمست مدى قدرته على التكيف مع الظروف ، وطريقته اللبقة للوصول الى مبتغاه .

واصلت الجمعية التأسيسية عملها في طرابلس اثناء اجتماعات المجلس الاستشاري بجنيف لوضع مواد الدستور . ومكثنا في جنيف مدة تجاوزت الشهرين ، كانت خلالها الجمعية التأسيسية قد فرغت من وضع الدستور ، وفي شهر اكتوبر 1951 انتقل اعضاء الجمعية الى برقة لتقديم الدستور الى الملك . كان ذلك في السابع من اكتوبر سنة 1951 ، لذلك صارت ليبيا تحتفل بعيد الدستور في هذا اليوم ، وصار هذا اليوم من الاعياد الوطنية الليبية .

تقديم الدستور

حضر حفل تقديم الدستور مندوب الامم المتحدة ادريان بلت ، وبعد انتهاء حفل التقديم عاد مجدداً الى جنيف حيث تواصلت اجتماعاتنا ، وفي اول اجتماع عقدناه بعد عودة بلت اقترح المندوب الاممي ارسال برقية الى الجمعية التاسيسية لتهنئتها على اكتمال عملها بوضع الدستور .

وتجدر الاشارة الى ان المجلس الاستشاري كان يناقش مشروع مواد الدستور المقترحة من الجمعية التأسيسية . بعد ان قدم المندوب الاممي اقتراحه ، اعترض مندوب مصر كامل سليم ومندوب الباكستان عبد الرحيم خان ، ومندوب طرابلس مصطفى ميزران بشدة على الاقتراح ، بحجة انه لايمكن تهنئة الجمعية التاسيسية على انجازها ، لانها جميعة لا تمثل الشعب الليبي ، وغير منتخبة ، وفي رأيهم ان الدستور الذي اكتمل هو مشروع دستور وليس دستورا نهائيا . حدث نقاش وجدال عنيف داخل المجلس حول هذا الموضوع ، وحسما للنزاع اقترح مندوب الولايات المتحدة طرح اقتراح المندوب الأممي للتصويت ، وكان من المسلم به ان ينال اقتراحه الاكثرية الساحقة . تتبعت النقاش بانتباه شديد ، ولما وجدت أن جو المجلس قد اكفهر وتغير ، وزاغ النقاش فيه عن الموضوعية وقيلت خلاله كلمات نابية طلبت الكلمة للحفاظ على ماء وجه المعارضين للاقتراح ورغبة في بقاء المجلس منسجما خصوصا وهو في اواخر ايامه . فقلت ان الجدال والنقاش تجاوز الساعتين ، ولم نصل الى نتيجة بشأن البرقية المقترحة ، وبصفتي مواطناً ليبياً ، اعتقد ان تقدير عمل الجمعية التأسيسية يخص الشعب

الليبي ، وبالتالي فانها ليست في حاجة الى تهنئة من المجلس الاستشاري واقترحت قفل باب النقاش ، وصرف النظر عن اقتراح المندوب الاممي مع شكر له على جميع أعماله في ليبيا ومواقفه النبيلة ، ويبدو ان اقتراحي نزل بردا وسلاما على الجميع وأيده جميع الاعضاء وهكذا اقفل النقاش حول هذا الموضوع .

استقلال ليبيا

بعد ان امضينا بضعة اسابيع في جنيف ، عدنا الى ليبيا ، ومع بداية شهر نوفمبر 1951 بدأ التحضير لاعلان استقلال ليبيا ، وتكثفت اجتماعات لجنة التنسيق التي كلفت بنقل السلطات لليبيين ، وكانت تضم ممثلي الاقاليم الثلاثة الليبية (1) اضافة الى ممثلي بريطانيا وفرنسا الدولتين اللتين تديران الحكم في ليبيا في ذلك الوقت . وخلال شهر ديسمبر1951 عقدنا كاعضاء للمجلس الاستشاري اجتماعات مطولة ومهمة ، مع الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق وواجهتنا مشاكل عويصة ، منها على سبيل المثال توفير اعتمادات لميزانية الدولة الناشئة وسك العملة ، وتوفير غطاء مالي لها ، اذ لم تكن في ليبيا آنذاك اية موارد توفر الغطاء المطلوب . وفي هذا السياق ارتأت لجنة التنسيق ، ان تكون العملة الليبية هي الجنيه ، وتدخل في اطار منطقة الاسترليني ، وتغطى من قبل هذه المنطقة . بيد ان الفرنسيين عارضوا هذا الاقتراح ، وطالبوا ان تدخل فرنسا في مسألة التغطية ، لكن الليبيين رفضوا الاقتراح الفرنسي الذي كان يقضي بأن تكون العملة الليبية مقسمة ما بين منطقتي الاسترليني والفرنك . وعقب اجتماعات مضنية تقرر ان تكون العملة الليبية داخل منطقة الاسترليني .

بعد تجاوز هذه العقبة ، اقترح المندوب الامي ان يطلب من سكرتير عام الامم المتحدة ، تخصيص دعم مالي لميزانية الدولة الجديدة ، باعتبار ان المنظمة الدولية هي التي قررت استقلال ليبيا ، ويقع على عاتقها دعم هذا الاستقلال ، لكن للاسف لم تستجب أية دولة في المنظمة لهذا الطلب .

كانت الدول العربية المستقلة آنذاك سبع دول وهي مصر ولبنان وسوريا والاردن والعراق ، والمملكة العربية السعودية واليمن ، ولم تكن لاية دولة منها امكانيات تقديم مساعدة لليبيا

(1) وهم محمود المنتصر وسالم شرميط عن اقليم طرابلس ، والحاج يوسف بن كاطو وحامد الشويهدي عن اقليم برقة والحاج النور بن الطاهر عن اقليم فزان ، وكان يساعده شاب جزائري من موظفي حكومة فزان .

نص قرار الامم المتحدةعلى تحقيق استقلال ليبيا قبل نهاية عام 1951 ، واذا لم يتم الاستقلال تعود القضية بطبيعة الحال مجددا الى الامم المتحدة . وكانت عودة ملف القضية الى المنظمة الدولية ، يعني ببساطة ان ليبيا ستفقد قرار الاستقلال ، لان اموراً كثيرة تشابكت ما بين تاريخ اتخاذ القرار وتاريخ تنفيذه .

وإزاء ذلك قررت الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر فتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا وبريطانيا وامريكا ، وهي الدول الثلاث التي كان لها وجود عسكري في ليبيا ورث الوجود الايطالي .

كانت بريطانيا تحتل برقة وطرابلس ، وفرنسا تحتل فزان ، في حين منحت بريطانيا قاعدة عسكرية للامريكيين هي مطار الملاحه في ضواحي طرابلس ، وكان في السابق مطارا عسكريا للايطاليين قبل هزيمتهم من طرف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .

فكرنا في الحكومة المؤقتة في كيفية التعامل مع هذا الوجود العسكري ، لانه بعد الاستقلال لابد من تكييف قانوني للوجود الاجنبي ، واذا ما تقرر استمراره يجب ان يكون ذلك برضى الليبيين ، ولكن بالمقابل تحتاج ليبيا الى المال ، فتقرر بالاتفاق مع المندوب الاممي بعد اليأس من الحصول على المساعدات المالية من الأمم المتحدة أو من أية دولة عربية توقيع اتفاقيات عسكرية مع بريطانيا وفرنسا وامريكا ، على ان تكون اتفاقيات مؤقتة لا تتجاوز مدة صلاحيتها ستة اشهر اوسنةعلى أكثر تقدير ، وبعد اعلان الاستقلال يعاد النظر في الاتفاقيات اما بالالغاء او التمديد . وبناء على هذه الاتفاقيات تقدم كل من بريطانيا وامريكا مساعدات مالية لتغطية عجز الميزانية العامة ، في حين تقدم فرنسا مساعدة مالية لتغطية عجز ميزانية ولاية فزان ، وبالفعل أقر هذا الاتفاق .

بموازاة مع ذلك ، وباقتراح من ادريان بلت مندوب الامم المتحدة في ليبيا تقرر توقيع اتفاقيات مع جميع المنظمات التابعة للامم المتحدة وهي منظمة اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو ومنظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ، وذلك قبل اعلان الاستقلال ، حتى تعد هذه الاتفاقيات بمثابة التزام عملي وواقعي بالاستقلال كما تم توقيع اتفاقية مع المنظمة الامريكية التي كانت تسمى «النقطة الرابعة للمساعدات الدولية» .

أتذكر الآن اننا عملنا طوال ثلاثة أيام بلياليها وبدون انقطاع ، لانجاز كل ذلك ، وفي ليلة 24 ديسمبر 1951 ، وهي ليلة اعلان الاستقلال تم التوقيع على جميع هذه الاتفاقيات وسافرنا الى برقة . في تلك الليلة اجتمعت الحكومة المؤقتة وكبار الموظفين والاعيان وممثلو الامم المتحدة والدول الاجنبية ، واعلن الملك ادريس السنوسي في يوم 24 ديسمبر 1951 استقلال ليبيا وسط حشود كبيرة توافدت من جميع أنحاء ليبيا على مدينة بنغازي والقى بالمناسبة الكلمة التالية :

«يسرنا أن نعلن للامة الليبية الكريمة انه نتيجة لجهادها وتنفيذا لقرار هيئة الأمم المتحدة.

الصادر في 21 نوفمبر 1949 قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة واننا لنبتهل الى المولى عز وجل باخلص الشكر واجمل الحمد على نعمائه ونوجه الى الامة الليبية اخلص التهاني بمناسبة هذا الحدث التاريخي السعيد . ونعلن رسميا ان ليبيا منذ اليوم اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ونتخذ لنفسنا من الان فصاعدا نزولا على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في 2 ديسمبر 1950 لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة .

ونشعر ايضا باعظم الاغتباط لبداية العمل منذ الان بدستور البلاد كما وضعته واصدرته الجمعية الوطنية في 6 من محرم سنة 1371 هجرية الموافق 7 من اكتوبر سنة 1951 ميلادية ، وانه لمن اعز امانينا ، كما تعرفون ، ان تحي البلاد حياة دستورية صحيحة ، وسنمارس من اليوم سلطاتنا وفقا لاحكام هذا الدستور .

ونحن نعاهد الله والوطن في هذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد ان نبذل كل جهد بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم حتى تتحقق اهدافنا السامية وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم الحرة .

وعلينا جميعا ان نحتفظ بما اكتسبناه بثمن غال وان ننقله بكل حرص وامانة الى اجيالنا القادمة واننا في هذه الساعة المباركة نذكر ابطالنا ونستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على ارواح شهدائنا الابرار ونحيي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الاجداد راجين ان يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد ونطلب من الله ان يعيننا على ذلك ويمنحنا التوفيق والسداد انه خير معين» .

كان يوم اعلان الاستقلال يوما مشهودا ، لا ينمحي قط من الذاكرة .

واستمرت الاحتفالات وعمت الفرحة جميع مدن ليبيا وقراها بذلك الحدث السعيد ، وصار يوم 24 ديسمبر عطلة رسمية يحتفل به في كل سنة احتفالا رسميا وسمي عيد الاستقلال .

أول حكومة ليبية بعد الاستقلال

بعد اعلان الاستقلال قدم السيد محمود المنتصر (50 عاما) مباشرة الى الملك ادريس وكان قد شرع في مباشرة سلطاته الملكية التي نص عليها الدستور استقالة الحكومة المؤقتة وكلفه الملك بتشكيل اول حكومة وطنية طبقا لنصوص الدستور . ضمت الحكومة الجديدة جميع اعضاء الحكومة المؤقتة ، باستثناء عمر شنيب الذي احتفظ بمنصبه كمدير للديوان الملكي . واحتفظت في تلك الحكومة بمنصب وزير الصحة .

عدنا من بنغازي الى طرابلس ، وشرعنا في بناء هياكل الدولة ، ولم يكن يوجد آنذاك جيش وطني . والامن والشرطة في طرابلس وبرقة في يد الانجليز ، وفي فزان في يد

الفرنسيين . بدأنا في اعداد القوانين : قانون التعليم ، قانون اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية للدولة ، قانون النشيد الوطني ، قانون العطلات الرسمية وصار يوم الجمعة بموجبه يوم العطلة الرسمية الاسبوعية وقوانين اخرى ذات صبغة استعجالية .

وفي احد اجتماعات مجلس الوزراء ، تطرق المجلس الى وضعية ولاية فزان ، التي كانت منعزلة عن سائر انحاء ليبيا ، فقرر المجلس أن تزور الحكومة الولاية بكامل هيئتها ، وذلك للبرهنة على انها جزء من ليبيا ، وان الحكومة الاتحادية تمثل الاقاليم الثلاثة خاصة وأنها كانت تعقد اجتماعاتها آنذاك في كل من طرابلس وبنغازي . وقدم المجلس اقتراحا للملك بذلك فوافق عليه . ولكن في اطار مراعاة الاصول تقرر الابراق الى والي فزان السيد احمد سيف النصر بقرار الحكومة زيارة ولاية فزان .

أول مشكلة تواجه الحكومة الاتحادية مع ولاية فزان

كان الدستور الاتحادي ينص على تعيين والٍ على كل اقليم من الاقاليم الثلاثة ، يمثل الملك في الاقليم . لكن السيد احمد سيف النصر بسبب عدم درايته بما تعنيه النظم في الدول الحديثة ، اجاب على برقية الحكومة ببرقية جوابية بعثها مباشرة للملك ادريس السنوسي يقول فيها انه اذا حضر السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء الى فزان ، فانه سيطلق عليه الرصاص ، لانه وعلى حد اعتقاده ان السيد المنتصر عميل ايطالي ووالده عمل مع الايطاليين واهل طرابلس جميعا عملوا معهم .

أثار هذا الموقف المتشدد والخاطئ الذي تبناه السيد احمد سيف النصر احراجا للملك وللحكومة . ولم يكن ممكنا اتخاذ اية خطوة أو اجراء للرد عليه لان فرنسا كانت لاتزال تهيمن على اقليم فزان ، وتشجع على مثل هذه المواقف ، إذ ان مخططها كان يرمي في نهاية المطاف الى فصل فزان عن ليبيا واقامة دولة فيها ، بالاتفاق مع السيد عمر سيف النصر وأخيه محمد .

أما السيد احمد سيف النصر فقد كان خالي الذهن من هذه الأمور ، ولا يقبلها ، وبالمناسبة لابد أن نذكر هنا ما كان يتمتع به هذا الرجل من صفات حميدة عرفها فيه كل من عاشره – فقد كان رجلا وطنيا ، ومجاهدا في سبيل الله ، كما كان مشهورا بكرمه ، وبالدفاع عن الحق ، ومن أكثر الليبيين اخلاصا للملك ادريس وحبا له ، وكان لا يضاهيه في تلك الصفات إلا عمر المختار في برقة ، ومحمد بن عبدالله البوسيفي في فزان .

قررت الحكومة السفر الى بنغازي للاجتماع بالملك ، لايجاد مخرج لهذه المشكلة ، خاصة ونحن في مطلع الاستقلال ، وهناك الكثير الذي ينتظر الحكومة . وخلال الاجتماع اقترح الملك كحل للمشكلة ايفاد بعثة وزارية الى فزان ، يرأسها السيد فتحي الكيخيا نائب رئيس

الحكومة ووزير العدل ، ومنصور قداره وزير المالية ، وشخصي باعتباري وزيرا للصحة وانتمي لولاية فزان في الحكومة .

وبالفعل ذهبنا نحن الثلاثة الى فزان في ابريل 1952 ، وزرنا سبها ، وغدامس ، وغات وتجولنا بسيارات صحراوية في الاقليم ، ثم عدنا مجددا الى سبها . وعقدنا اجتماعات مطولة مع السيد أحمد سيف النصر واعضاء حكومة فزان المحلية .

كان الوضع سيئا في فزان من جميع النواحي ، وفرنسا تهيمن على كل شيء . الضباط الفرنسيون الذين يوجدون كمستشارين بالولاية في يدهم جميع مقاليد الامور وسلطاتهم مطلقة ، في الوقت الذي تتسم فيه الحياة بالتخلف في جميع المرافق .

بعد اجتماعنا مع السيد احمد سيف النصر واعضاء حكومته ، طلب السيد فتحي الكيخيا الاجتماع مع كبار المستشارين الفرنسيين في الولاية وكبار الضباط الفرنسيين الذين يعملون معهم . وبالفعل عقد هذا الاجتماع في القلعة في سبها مركز قيادة القوات الفرنسية في ابريل1952 .

كان اجتماعا مطولا وصاخبا ، استغرق زهاء اربع ساعات .كان فتحي الكيخيا يتحدث الفرنسية بطلاقة ، ويعرف ماذا يريد ، لذلك جاءت لهجته حادة جدا مع المستشارين الفرنسيين ، وابلغهم بوضوح ضرورة قبول حقائق واضحة تتمثل في ان ليبيا اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وان دولتهم فرنسا اعترفت بهذه الدولة الوليدة ، وسيادتها على اراضيها . وقال لهم ان وجودهم في فزان لايخرج عن نطاق وجود موظفين مستشارين في دولة مستقلة .

هذه اللهجة الواضحة والمتشددة أحدثت وقعها على الفرنسيين ، فأقروا بانهم بالفعل مستشارون وموظفون في دولة ذات سيادة ، وبالرغم من ذلك ، وخلال الاجتماع استمرت مناوراتهم ، بيد ان السيد الكيخيا كان شجاعا وصريحا وجريئا في نقاشه مثلما هي طبيعته دائما ، وبعد ساعات من الجدل الصاخب والمناقشة الحامية اقترح السيد الكيخيا ، عقد اجتماع مشترك مع الفرنسيين يحضره الوالي واعضاء حكومته ، حتى يتاح لوفد الحكومة الليبية ، ان يقول صراحة ما هو موقف الحكومة الاتحادية تجاه الوضع في فزان .

وبالفعل عقد الاجتماع في اليوم التالي ، وشرح وفد الحكومة موقفه ، وبعد ان امضينا عشرة ايام في فزان عدنا مجددا الى طرابلس .

فقدم الوفد تقريرا إلى مجلس الوزراء ، وعلى ضوء ذلك التقرير قدم رئيس الحكومة اقتراحا الى الملك لكي ينظر في ايجادحل لوضع ولاية فزان ، فعين الملك بناء على هذا التقرير سيف النصر عبدالجليل ابن أخ السيد أحمد سيف النصر ليكون نائبا لوالي ولاية فزان .

سيف النصر عبدالجليل من مواليد مصر ، كان والده من قادة المجاهدين الذين هاجروا إلى مصر بعدما سيطرت ايطاليا على جميع أنحاء ليبيا ، وبعد تعيينه نائبا للوالي تحسنت

الأوضاع في الولاية وشقت طريقها كبقية الولايات الأخرى ، وكلمة حق يجب ان تقال فقد كانت ولاية فزان قبل تعيين هذا الشاب ولاية اسما فحسب ، وهي الولاية الوحيدة التي تفتقر إلى كل مرفق من مرافق الحياة ، لان ايطاليا لم تنشئ بها شيئا من ذلك إلا ما يتعلق بجيوشها ، وحذت السلطات الفرنسية حذوها ، ثم ان الوقت الذي امضته فرنسا في الاقليم كان قصيرا . فبدأ هذا الشاب عمله بهمة ونشاط ، ووجد تشجيعا من الحكومات الاتحادية المتعاقبة ، فقد كان عمه الوالي يثق فيه ويطمئن اليه فترك له حرية التصرف الكاملة ، ولكن - مع كل اسف - بعد أن استقر اعمامه عمر ومحمد بالولاية أثرا على بعض تصرفاته بالرغم من ارادته ، لان عادتنا نحن الليبيين القدامى - لا رأي لشباب الأسرة عند حضور كبارها ، وكان يجب أن يكون ذلك في الأمور الخاصة لا العامة المتصلة بشؤون الدولة .

مشاكل مع الولاة

واجهت الحكومة الاتحادية مشاكل لا حصر لها مع الولاة خاصة مع محمد الساقزلي والى برقة . كان الساقزلي رجلا صلبا وعنيدا ومتشبعا بالروح الاقليمية ، وحين اعلن الاستقلال عينه الملك ادريس السنوسي واليا على برقة . بيد ان الساقزلي اضحى يتصرف كرئيس حكومة وليس كوال من ولاة ليبيا ، مستندا في ذلك على القانون الاساسي الذي وضعه بنفسه لولاية برقة مع مستشاره المسمى (هوبر الانجليزي الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل) وزيادة على ذلك فإن تلك القوانين الاساسية للولايات الثلاث كانت تنص على ان الوالي يمثل الملك في الولاية . وقد عمد الولاة الى استلهام النصوص الدستورية التي تحدد مهام الملك ووضعوها في القوانين الاساسية مما خلق تضاربا وتنازعا بين الحكومة الاتحادية والولاة .

لذلك اصبح محمد الساقزلي والي برقة ، يعارض اي قرار تتخذه الحكومة الاتحادية وكان يرد على تلك القرارات بمذكرات شديدة اللهجة ، يتولى اعدادها المستشار القانوني البريطاني لولاية برقة مستر هوبر والذي كان مستشارا قانونيا للإدارة العسكرية البريطانية قبل استقلال برقة الداخلي وبقي مستشارا لرئيس حكومتها السيد محمد الساقزلي ، وهو من غلاة المستعمرين ، وكان يهدف من مذكراته هذه تعميق الخلاف بين الولاية والحكومة الاتحادية ، وذلك لتلبية رغبات الساقزلي ، عفا الله عنه . وكان الساقزلي يعتقد ان مهمة الحكومة الاتحادية هي التشريع اما التنفيذ فانه من مهام الوالي ، يقوم به كما يريد دون اشراف من الحكومة الاتحادية . والمفارقة ان القانون الاساسي في برقة نص على ان الملك ادريس السنوسي هو ملك المملكة الليبية المتحدة وامير برقة ، ويبد وجليا الخلط القانوني في هذا التوصيف .

وحذت ولاية فزان حذو ولاية برقة في عرقلة عمل الحكومة الاتحادية . كان من ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية الاشراف على قطاع المواصلات والبريد والتلغراف تشريعا وتنفيذا .لكن ولاية برقة تمسكت بهيمنتها الكاملة على هذا القطاع ، معتبرة ان قطاع المواصلات من اختصاص الولاية . وكان ناظر المواصلات في الولاية هو مصطفى بن حليم . وظل متشبثا بموقفه ومتعاونا مع الساقزلي في معارضته الحكومة الاتحادية حتى عين وزيرا للمواصلات في حكومة الساقزلي الاتحادية التي شكلت في 18 فبراير 1954 ، آنذاك نقل اختصاصات هذا القطاع من الولاية الى الحكومة الاتحادية ، والواضح ان ابن حليم ومن خلال تصرفاته كان يعمل على اضعاف الاتحاد وخلق مشاكل له .

وظلت ولاية برقة تكتب للحكومة الاتحادية مذكرات بدون انقطاع حول تفسير نصوص الدستور ، ووصل بهم الامر الى انهم وصفوا الذين وضعوا الدستور بعدم المعرفة . والواقع ان الجمعية التأسيسية هي التي وضعت رسميا الدستور ، لكنها استعانت كما اشرت له من قبل بفطاحلة قانونيين كانوا يعملون في الامم المتحدة .

عانت الحكومة الاتحادية كثيرا من هذه العراقيل ، وصار السيد محمود المنتصر رئيس الحكومة يشكو باستمرا ر للملك من تصرفات الولاة ، واوضح له اكثر من مرة ان الولاة يضعون العراقيل امام عمل الحكومة .

محاولة فاشلة مع الدول العربية

ثمة مسألة حيوية هيمنت على عمل الحكومة الاتحادية وظلت تشغلها باستمرار . وهي عدم وجود جيش ليبي وانعدام الموارد ، كما كانت ليبيا تخشى من مطامع ايطاليا ، خاصة ان مشروع بيفن سفورزا الذي سبق تقديمه للامم المتحدة لفرض وصاية على ليبيا ، لايزال ماثلا في الاذهان . وراودت الليبيين مخاوف من غزو ايطاليا للاراضي الليبية ، بالرغم من اعلان الاستقلال . لذلك تقرر التفاوض مع بريطانيا لاقامة حلف عسكري والحصول على دعم مالي ، ولتبديد احتمالات تدخل ايطاليا في الشؤون الليبية . كان هدف الحكومة حسم هذا الأمر والتفرغ لبناء الدولة الناشئة .

قبل بدء المفاوضات مع بريطانيا اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر الاتصال بحكومتي مصر والعراق للحصول منهما على قروض تعين ليبيا قبل الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسكرية ، او على اقل تقدير ، دخول المفاوضات من موقع افضل . وتقرر ايفاد على الجربي وزير الدفاع الى كل من مصر والعراق لمقابلة المسؤولين في البلدين وبحث امكانية الحصول على مساعدات مالية باعتبارهما الدولتين العربيتين القادرتين في ذلك الوقت على تقديم المساعدة لليبيا ، ولم ترد الحكومة احراج المملكة العربية السعودية لانها كانت في ذلك

الوقت في وضع لا يمكنها تقديم مساعدات لان انتاج البترول كان في بدايته ومحدود جدا .

وبالفعل سافر السيد علي الجربي الى مصر في أواخر 1952 ، وكانت الثورة المصرية قد تولت مقاليد الامور . وفي القاهرة اجتمع الجربي مع محمود فوزي وزير الخارجية آنذاك وشرح له الاوضاع الليبية ، مبينا ان الوضع الاقتصادي سيء للغاية ، وان ليبيا ليس لها جيش وان القوات الأجنبية التي احتلتها أثناء الحرب العالمية الثانية لاتزال باقية على اراضيها ، وقد قررت الحكومة التفاوض مع هذه الدول ، ولكن قبل الدخول في المفاوضات ، ترغب في الحصول على قروض او مساعدات تعزز بها مركزها التفاوضي مع بريطانيا وامريكا وفرنسا . واقترح على الجربي ان تقدم مصر مساعدات مالية الى ليبيا ، واذا لم يكن ذلك متاحا تقرض ليبيا مبلغ 2 مليون جنيه استرليني لتغطية عجز الميزانية .

كان جواب السيد فوزي انه وزير خارجية في حكومة عسكرية ، ومن الافضل طرح الموضوع على مجلس قيادة الثورة ، واقترح ان يجتمع السيد علي الجربي مع الرئيس اللواء محمد نجيب الذي كان يتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة آنذاك ، وبالفعل حدد له موعداً مع الرئيس نجيب .

خلال اللقاء مع الرئيس نجيب شرح السيد علي الجربي الاوضاع في ليبيا وتحدث معه بصراحة حول جميع التفاصيل ، وكان رد السيد نجيب ان مصر في حالة ثورة ، وقيادة الثورة لم تنظم بعد الاوضاع في البلاد ، وبالتالي لايمكنها تقديم مساعدات الى ليبيا ، ولا تستطيع منحها اية قروض ، ونصحه بالاعتماد على النفس واتخاذ ما تراه الحكومة الليبية مناسبا لتحقيق مصالح ليبيا .

بعد هذه المقابلة نصح الدكتور محمود فوزي السيد علي الجربي بالاجتماع مع السيد جمال عبد الناصر وكان آنذاك نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ، واوضح له ان السلطة الفعلية في يده ، وابلغ السيد علي الجربي مجلس الوزراء بعد عودته الى ليبيا انه شرح الاوضاع بالتفصيل للسيد جمال عبد الناصر وكرر طلب المساعدة او تقديم قروض وابلغه ان ليبيا مضطرة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسكرية ، وطلب مساعدات مالية ، ولكنها تفضل الحصول على قروض او مساعدات من مصر حتى لا تضطر لتوقيع هذه المعاهدة من موقع ضعف ، او على اقل تقدير التفاوض من موضع افضل ، واشار السيد علي الجربي انه طوال الوقت الذي امضاه مع السيد جمال عبدالناصر ظل فيه صامتا ولم يعقب .

وحين اقترح السيد علي الجربي على السيد عبد الناصر ان تقدم مصر لليبيا قرضا بمبلغ 2 مليون جنيه استرليني ، اوعلى الاقل مليون جنيه لمدة ستة اشهر لتغطية عجز الميزانية . سأل عبد الناصر : هل استشرتم الشعب ؟ فاجاب السيد الجربي :حول ماذا نستشير الشعب ، نحن دولة ناشئة ونبحث عن مساعدات مالية وقروض . وعاد الرئيس عبدالناصر وليقول :«يجب استشارة الشعب اولا » . كان هذا هو الجواب الذي سمعه السيد علي الجربي

من جمال عبد الناصر .

بعد ذلك انتقل السيد علي الجربي الى العراق واجتمع مع ولي العهد الامير عبد الاله ومع اعضاء الحكومة وتحدث معه العراقيون بصراحة ، وابلغوه ان العراق بدأ فعلا في انتاج البترول لكن تقرر رصد جميع المداخيل لتمويل خطة خمسية للتنمية ، وكانت البنيات التحتية للعراق آنذاك في وضعية سيئة جدا ، حتى المجاري في بغداد لم تكن موجودة . وابلغ العراقيون السيد علي الجربي انه لا توجد دولة عربية تستطيع مساعدة ليبيا بما فيها العراق ، لذلك علي الليبيين ان يتدبروا امورهم بانفسهم .

عاد السيد علي الجربي من رحلته خالي الوفاض ، وناقشت الحكومة نتائج محادثاته في مصر والعراق ، ولم يكن امامها بدائل سوى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة من اجل الحصول على مساعدات مالية وغيرها .

المعاهدة مع بريطانيا

بدأت مفاوضات مع بريطانيا في النصف الثاني من عام 1952صعبة وشاقة لتوقيع تلك المعاهدة مثّل ليبيا في تلك المفاوضات السيد محمود المنتصر رئيس الحكومة ووزير الخارجية ويساعده السيد سليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية . أما الجانب البريطاني فكان يمثله وفد يرأسه سفير بريطانيا في ليبيا السير كيرك برايت . خلال المفاوضات اقترح الجانب الليبي ان تشتمل المعاهدة على نص يقضي باحترام ميثاق جامعة الدول العربية ، في حين اصر الجانب البريطاني على ان يقتصر الامر على ميثاق الامم المتحدة . ومن النقاط التي استغرق النقاش حولها وقتا طويلا ، رغبة بريطانيا في ان تستعمل القواعد العسكرية من طرف حلفائها ايضا في حين تمسك الجانب الليبي بان يقتصر استعمال القواعد على القوات البريطانية فحسب .

وثمة مسألة اخرى ، استغرقت كذلك وقتا طويلا ، تتعلق بمحاكمة الجنود البريطانيين الذين يرتكبون مخالفات او جرائم ، اذ ان الانجليز اصروا على محاكمة هؤلاء امام محاكم بريطانية في حين تمسك الليبيون بمحاكمتهم امام محاكم ليبية . وبعد مفاوضات طويلة توصل الجانبان الى حل وسط ، يقضي بمحاكمة الجنود امام محاكم بريطانية اذا ارتكبت المخالفة داخل القاعدة العسكرية ، في حين تتم محاكمتهم امام محاكم ليبية اذا وقعت المخالفة خارج القاعدة العسكرية .

كان السيد محمود المنتصر الذي يقود المفاوضات بصبر وأناة ، حين يتوصل الى اتفاق حول احد بنودها ، يعرضه على مجلس الوزراء لدراسته ، وبعد اقراره يستأنف التفاوض .

قبل التوصل الى الصيغة النهائية للمعاهدة ، تقرر ان يسافر السيد محمود المنتصر الى

بريطانيا لبحث كافة التفاصيل ، واستكمال الجوانب المتعلقة بالاتفاقية المالية التي اقترح الجانب البريطاني أن تكون مدتها خمس سنوات ويعاد النظر فيها بعد كل خمس سنوات على ضوء الاحتياجات الليبية ، وكذا على ضوء امكانيات الحكومة البريطانية وكان الجانب الليبي قد اقترح ان تكون مدة الاتفاقية المالية مماثلة لمدة الاتفاقية العسكرية ، بيد ان البريطانيين اصروا على الفصل بينهما ، بحيث تتم اعادة النظر في الاتفاقية المالية كل خمس سنوات كما اصر الجانب الليبي على اعادة النظر في مجمل الاتفاقيات بعد عشر سنوات وهو الشرط الذي اشترطه الجانب الليبي وتمسك به لان مدة المعاهدة الاساسية عشرون عاما .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بريطانيا اقترحت في بداية المفاوضات أن تكون مدة المعاهدة ستين سنة ، وفي المقابل قدم الجانب الليبي اقتراحا بان لا تتجاوز مدة المعاهدة عشر سنوات ، وبعد مداولات وجدال اتفق على أن تكون مدة المعاهدة عشرين سنة ، على أن يعاد النظر في مجمل المعاهدة بعد عشر سنوات في مقابل قبول الاتفاقية المالية ، وتم بعد تلك المداولات الاتفاق على هذه النقاط كما اتفق على أن تسلم بريطانيا جميع المباني الحكومية الى الحكومة الليبية بحيث لا يبقى لها إلا بعض القواعد بشرط أن تكون خارج المدن ، وذلك بعد انتهاء العشر سنوات .

ومما نصت عليه المعاهدة الليبية البريطانية في المادة الرابعة ما يلي :

« ليس في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الاخلال أو يخل بأي حال بالحقوق والالتزامات التي تترتب أو قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، أو بموجب أي اتفاقيات أو عهود أو معاهدات دولية قائمة بما في ذلك ما يخص ليبيا ميثاق جامعة الدول العربية . »

وقد استفادت ليبيا مما جاء في هذه المادة في مجريات حرب السويس سنة 1956 ، إذ تمسكت بتطبيق هذه المادة حرفيا حيث أصرت على عدم استعمال القوات البريطانية الموجودة في ليبيا ضد الشقيقة مصر ، خلال وجود السيد محمود المنتصر في لندن طلب ايفاد مسؤولين من ولايتي برقة وطرابلس ، وذلك لحصر المباني التي تشغلها القوات البريطانية ، وتحتاج اليها كل ولاية في الوقت الراهن ولا يمكنها ان تستغني عنها . وبالفعل تم اختيار مصطفى بن حليم باعتباره ناظرا للمواصلات والاشغال في حكومة برقة ، ونجم الدين فرحات مديرا للاملاك الحكومية في ولاية طرابلس ، لتقديم حصر بمتطلبات كل ولاية من تلك المباني ليستعين السيد محمود المنتصر بهذه المعلومات في المفاوضات .

وفي نهاية المفاوضات توصل السيد محمود المنتصر الى صيغة الاتفاقية المالية التي بموجبها تقدم بريطانيا دعما ماليا الى ليبيا في حدود ثلاثة مليون وسبعمائة وخمسة وسبعين الف جنيها استرلينيا ، تخصص منها 2 مليون وسبعمائة وخمس وسبعون الفا لدعم الميزانية ومليون للتنمية .

عقب ذلك بعث السيد محمود المنتصر برقية بالشفرة يقول فيها ان أقصى ما أستطاع التوصل اليه ، هو هذا الاتفاق بالنسبة للجانب المالي ، وأقترح ان تجتمع الحكومة مع الملك وتعرض عليه ما تم التوصل إليه ، فاذا تم اقرار الاتفاق نمضي قدما ، واذا لم تتم الموافقة يجب ان تستقيل الحكومة .

في هذه الاثناء ارسلت برقيات من طرف بعض الليبيين خاصة من برقة ، الى وزارة الخارجية البريطانية والى الصحف البريطانية ، تشير الى أن السيد محمود المنتصر لا يمثل ليبيا . كانت هذه البرقيات ترسل بايعاز من ولاية برقة وغرضها اضعاف موقف السيد محمود المنتصر التفاوضي حتى يضطر للاستقالة .

بعد ان وصلت برقية السيد محمود المنتصر ، طلب السيد فتحي الكيخيا نائب رئيس الحكومة اجتماعا مع الملك . كان ذلك في الصيف ، والملك مقيم في البيضاء ، فانتقلت الحكومة الى هناك ، واجتمعنا مع الملك في أواخر شهر يونيو 1953 ، وابلغه الكيخيا بتفاصيل الاتفاقية التي وصل اليها محمود المنتصر ، وكذا باقتراحه ان تستقيل حكومته وتشكيل حكومة جديدة اذا رفضت الاتفاقية .

واقعة مع الملك

من خلال اجتماعات سابقة مع الملك ، اصبحت احظى بثقته وبات يعطف علي ، وكان يدرك انني أكون معه دائما صريحا وصادقا ، وحتى اذا تكلمت بحدة ، كان يرى ان ذلك يندرج في اطار المودة والاخلاص والوفاء . و أثناء اجتماع الملك مع الحكومة طلبت الكلمة ، وسألت الملك ، هل من الضروري توقيع معاهدة مع بريطانيا ؟ وقلت انني اطرح هذا التساؤل لان هناك اشخاصا من الحاشية ومن ولاية برقة على وجه التحديد يقولون ان الملك لا يرغب في توقيع معاهدة مع بريطانيا ، فأجاب الملك قائلا :«الاتفاق مع بريطانيا ضروري جدا لمصلحة ليبيا ولضمان امنها واستقلالها » واضاف « اذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا وسيعاد فيها النظر بعد عشر سنوات ، فربما يمن الله علينا خلال هذه الفترة بموارد وثروات اخرى تغنينا عن هذه المعاهدة ،» .

تدخلت مجددا وقلت : اذا كان الملك يرى ان الاتفاقية ضرورية فاننا نلتمس منه ان يأمر حاشيته بالصمت . لان البرقيات التي ارسلت الى لندن تشكك وتطعن في مصداقية محمود المنتصر تمت كلها بايعاز من الحاشية وخاصة من السيد ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية . ابتسم الملك واجابني قائلا : « سأبحث الامر لايقاف هذه الاشياء » .

قلت اذا كان ذلك قرار الملك فانني اقترح ايفاد شخص من العائلة المالكة الى طرابلس يجتمع مع النواب والاعيان ويبلغهم ان الملك موافق على المعاهدة .

سألني الملك : هل ترى ذلك ضروريا ؟

أجبت بالايجاب ، وسألني عن الشخص الذي اقترحه ، فقلت السيد الصديق الرضا (ابن اخ الملك) ، فوافق الملك على ذلك .

بعد انتهاء الاجتماع ، أرسلت الحكومة برقية الى السيد محمود المنتصر تبلغه موافقة الملك والحكومة على تفاصيل المعاهدة .

عقب خروجنا من الاجتماع عاتبني بعض الوزراء ، قائلين بانني تكلمت مع الملك بطريقة غير لائقة ، وخرجت عن اطار اللياقة في مخاطبته . لكن السيد ابراهيم بن شعبان وكان وزيرا للمواصلات ساند موقفي وقال للوزراء أن ما قاله محمد عثمان الصيد يجب أن يقال ، ونحن لا نستطيع مخاطبة الملك بهذه الصراحة ، لكنه ومن خلال اجتماعاته المتكررة مع الملك أضحى يمتلك الجرأة على مكاشفته ومصارحته ، وقد لاحظنا جميعا أن الملك تقبل ملاحظاته التي أبداها له بشأن موضوع البرقيات برحابة صدر» .

بعد هذه الواقعة عادت الحكومة مجددا الى طرابلس . ثم عاد محمود المنتصر رئيس الحكومة الليبية من لندن وبعد عودته انتقلت الحكومة الى بنغازي ، وكان الملك ادريس السنوسي قد عاد لتوه من مصيفه في البيضاء ، وعُقِدت عدة اجتماعات ترأسها الملك في قصر المنار تمت خلالها مناقشة مواد المعاهدة ، بشقيها العسكري والمالي ، وعلى ضوء هذا النقاش تم تفويض محمود المنتصر لتوقيع المعاهدة مع بريطانيا . وبالفعل وقعت في 29 يوليو 1953 وعادت الحكومة من بنغازي الى طرابلس .

في هذه الاثناء ، وصل الى مدينة طرابلس السيد الصديق الرضا موفدا من الملك ، وحاملا موافقته على اتمام ابرام المعاهدة مع بريطانيا ، فأقام في فندق المهاري ، وعقد اجتماعات مكثفة مع السادة أعضاء مجلس الأمة ، كما اتصل ببعض الوجهاء والأعيان في مدينة طرابلس وأكد لهم موافقة الملك على المعاهدة ، ورضاه عن بنودها لأنه كان يرى ضرورتها لليبيا آنذاك فعرف الأعضاء والوجهاء ان الملك يوافق على المعاهدة وهو ما نقله لهم عنه ابن أخيه ، واقتنعوا بذلك .

حين قدمت المعاهدة الى مجلس الأمة في أوائل أغسطس 1953 للمصادقة عليها ، بدأت اذاعة صوت العرب تشن حملات اعلامية شديدة اللهجة ضد الحكومة الليبية والمعاهدة واتهمت محمود المنتصر بأنه احد اذناب الاستعمار ، وزعمت ان المعاهدة وقعت ضدرغبة الشعب الليبي . وتحت تأثير هذه الحملة الاعلامية وزعت مناشير من طرف بعض الليبيين ضد المعاهدة ، وقام الطلاب الليبيون في القاهرة بمظاهرات . ونتج عن ذلك بلبلة وزوابع ضد المعاهدة . واجتمع مجلس النواب وقرر احالة المعاهدة الى لجنة الشؤون الخارجية . وحدثت نقاشات حادة حول نصوصها ، ووجه اعضاء حزب المؤتمر في مجلس النواب ، كان عددهم ثمانية وهم مصطفى ميزران والشيخ عبدالرحمن القلهود ومصطفى السراج ومحمد الزقعار

وعبدالعزيز الزقلعي والعربي أبو سن والحاج منير العروسي وكمال فرحات الزاوي انتقادات عنيفة ضد الاتفاقية ، وانصب هجومهم على شخصية السيد محمود المنتصر بالرغم من انه ينتمي إلى ولاية طرابلس ، كما عارض المعاهدة بعض نواب برقة نذكر منهم خليل القلال وعبدالسلام بسيكري ومحمود أبو شريدة وعبدالقادر البدرية والدكتور علي نورالدين العنيزي وخليفة عبدالقادر ، بحجة ان المبلغ الذي ستقدمه بريطانيا الى ليبيا قليل وغير كاف .

وبعد أخذ ورد ، ونقاشات حادة ، وافق مجلس النواب الذي كان يتكون من خمسة وخمسين نائبا على المعاهدة بالاغلبية ، وعارضها خمسة عشر نائبا ، ووافق مجلس الشيوخ بالاغلبية الساحقة على المعاهدة ، وبالرغم من ذلك تواصلت الحملات الاعلامية من إذاعة صوت العرب على المعاهدة ، وعلى شخصية محمود المنتصر .

مشاكل مع الولايات

بعد الموافقة على المعاهدة ، شرعت الحكومة في تعيين كبار الموظفين وتنظيم دواليب العمل الحكومي ، وتقسيم المصالح ، لكن الخلافات بين الحكومة الاتحادية وولاية برقة كانت تزداد اتساعا ، وحين اشتكى محمود المنتصر الى الملك اقترح عليه تشكيل مجلس يسمى المجلس الاداري ، يترأسه رئيس الحكومة ، ويضم ولاة الاقاليم الثلاثة ، ويعقد اجتماعات دورية كل شهرين ويتم من خلال هذا المجلس معالجة المشاكل التي تطرأ بين الحكومة الاتحادية والولاة ، وفي الوقت نفسه اقترح الملك حلا للمشكلة وهو تعيين محمد الساقزلي والي برقة وزيرا للمعارف في الحكومة الاتحادية لتفادي مشاكساته ، وبالفعل أجري تعديل وزاري محدود اصبح بمقتضاه الساقزلي وزيرا للمعارف في الحكومة الاتحادية ، ونقل ابو بكر ابو نعامة من المعارف الى المالية بعد استقالة منصور قدارة من منصبه كوزير للمالية .

وبدأت اجتماعات المجلس الاداري برئاسة محمود المنتصر ، وعضوية حسين مازق الذي خلف الساقزلي في منصبه واليا على برقة ، وفاضل بن زكري باعتباره واليا لولاية طرابلس وسيف النصر عبد الجليل نيابة عن عمه احمد سيف النصر والي ولاية فزان وخلال الاجتماعات اقترح بعض الولاة ان تكون رئاسة المجلس دورية ولا تقتصر على رئيس الحكومة . تضايق محمود المنتصر من هذا الاقتراح ، وعقد اجتماعا للحكومة أوضح فيه انه لافائدة ترجى من المجلس الاداري ، لان رئيس الحكومة لايمكن ان يتساوى مع الولاة ، مبينا ان في ذلك تقليصا من سلطات الحكومة الاتحادية اكثر مما كان ، وبالفعل ابلغ الملك بعدم جدوى استمرارية المجلس الاداري .

مفاوضات مع أمريكا

عقب توقيع واقرار المعاهدة مع بريطانيا ، قرر مجلس الوزراء البدء في مفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية ، على غرار المفاوضات مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية مماثلة ، بيد ان ظروف المفاوضات كانت مختلفة ، اذ كانت الحكومة تشعر بالرضى تجاه اوضاعنا المالية وغيرها ، بعد ان وقعت المعاهدة مع بريطانيا ، لذلك قرر مجلس الوزراء ان يكون المبلغ الذي سنطالب به امريكا في حدود خمسين مليون دولار ، واقل ما تقبله الحكومة هو خمسة وعشرون مليون دولار لقاء توقيع اتفاقية تتيح للقوات الامريكية الاستمرار في استخدام قاعدتها التي حصلت عليها في ليبيا من بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية ، وهي قاعدة الملاحة التي أنشأتها أصلا الحكومة الايطالية كقاعدة عسكرية لقواتها الجوية .

كانت المفاوضات مع الأمريكيين صعبة وشاقة جدا ، لانهم رفضوا منذ البداية مبدأ التفاوض على تأجير القاعدة العسكرية ، اذ ان القاعدة الموجودة في ليبيا من وجهة نظرهم مهمتها الدفاع عن العالم الحر ، وهم يعتبرون ان ليبيا جزء من العالم الحر ، و في اعتقادهم ان امريكا تقدم مساعدات اقتصادية طبقا لما عرف آنذاك بالنقطة الرابعة المنبثقة عن مشروع مارشال لبناء اوربا ، وبالتالي لا توجد امكانية للتفاوض من اجل الحصول على مساعدات اضافية . وابلغنا المفاوض الامريكي وهو وزيرها المفوض في ليبيا انذاك ان امريكا ترفض رفضا قاطعا فتح الباب لمسألة دفع ايجارات على قواعدها التي كانت منتشرة في جميع انحاء العالم كانت مفاوضات صعبة ، وميؤوساً منها ، خاصة بعد أن تمسك الجانب الليبي بمبلغ لا يقل عن خمسة وعشرين مليون دولار ، في حين عرض الامريكيون وبعد جهود مضنية مبلغ 2 مليون دولار فقط كمساعدات سنوية .

قضية السيد عبدالله عابد السنوسي

في هذه الاثناء احس السيد محمود المنتصر ببعض الارهاق ، وابلغ مجلس الوزراء بانه ينوي السفر الى المانيا للاستجمام ، ولكن قبل سفره ، حدثت واقعة ستكون لها انعكاسات كبيرة على الاوضاع الحكومية في ليبيا ، اذ تقدم السيد عبد الله عابد السنوسي احد اقرباء الملك ادريس بطلب للحكومة الاتحادية عبر وزير المالية ، يطالب فيه باسترجاع مبلغ خمسة وأربعين الف جنيه كان قد دفعها كرسوم جمركية لحكومة برقة قبل اعلان الاستقلال لقاء تصدير حديد خردة الى مصر وغيرها . وكان السيد عبد الله عابد قد قدم طلبا باسترجاع

المبلغ من ولاية برقة ، بيد ان الوالي السيد حسين مازق ابلغه ان الجمارك بعد الاستقلال اصبحت من اختصاص الحكومة الاتحادية لذلك عليه تقديم طلبه للحكومة ، وبالفعل قدم الطلب الى الحكومة الاتحادية في طرابلس .

اجتمع مجلس الوزراء ودرس الطلب وقرر رفضه ، على اعتبار ان الواقعة حدثت قبل الاستقلال ، والحكومة الاتحادية غير مسؤولة عما حدث في تلك الفترة .

وسافر محمود المنتصر في عطلة . واصبح فتحي الكيخيا ، رئيسا للحكومة بالنيابة واستغل السادة ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، وعمر شنيب رئيس الديوان ، سفر المنتصر للنيل منه ، اذ كان هاجسهما اضعاف محمود المنتصر وخلق مشاكل له بأية طريقة لانهما كانا يتهمانه بالتعاون مع ابناء السيد احمد الشريف ابن عم الملك ومن كبار المجاهدين الليبيين ، وقد عينه السلطان العثماني محمد رشاد نائبا له في ليبيا بعد الغزو الايطالي ، ومن وجهة نظر السيد ابراهيم الشلحي وعمر شنيب فان ابناء السيد احمد الشريف كانوا يطمحون لتولي الحكم في ليبيا .

كان فاضل بن زكري يشغل منصب والي طرابلس وهو من اصدقاء محمود المنتصر والمقربين اليه . واعتاد التعاون مع الحكومة الاتحادية ودعمها ، لذلك حين سافر محمود المنتصر استطاع السيدان ناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان اقناع الملك بتوقيع مرسوم بتاريخ 14 مايو 1953 يقضي باقالة فاضل بن زكري وتعيين الصديق المنتصر كوالي على ولاية طرابلس ، وبالرغم من ان الصديق المنتصر هو أحد أقرباء محمود المنتصر ، فان صلته كانت قوية مع ابراهيم الشلحي وعمر شنيب وكان يعمل معهما ضد قريبه .

وقد حكى لي الصديق المنتصر نفسه انهما طلبا منه عرقلة جميع قرارات الحكومة الاتحادية والعمل على مضايقة محمود المنتصر حتى يستقيل .

كان ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية من اقرب الناس الى الملك ، كان رجلا ذكيا وعاقلا ، وبعيد النظر ، وبالرغم من اخلاصه الكامل للملك فقد كانت له حساباته الشخصية . فقد اعتقد ان ابناء احمد الشريف لا يحبذون وجوده قرب الملك ، لذلك عمل على دعم السيد عبد الله عابد ابن اخ السيد احمد الشريف واستقطابه الى جانبه حتى يستطيع ان يجد له سندا داخل العائلة السنوسية . وحين عاد عبد الله عابد من تشاد ، وكان والده قد هاجر اليها في زمن مضى ، كانت اوضاعه المالية سيئة . فأشار عليه ابراهيم الشلحي بتأسيس شركة خاصة تعمل في مجال التجارة والمقاولات ، حتى يتقوى نفوذه المالي والاجتماعي ، وفعلا اشتغل عبد الله عابد في مجال تصدير الحديد الخردة الى مصر وغيرها .

وبموازاة مع ذلك عمل ابراهيم الشلحي على تعيين مصطفى بن حليم وزيرا للمواصلات والاشغال في حكومة برقة قبل الاستقلال وبعده ، حتى يمرر صفقات الوزارة الى شركة عبدالله عابد السنوسي .

ولد مصطفى بن حليم. في الاسكندرية وتربى فيها وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في كلية سان مارك الفرنسية التابعة للرهبان الفرنسيين ، ودرس الهندسة في مصر . ووجد فيه ابراهيم الشلحي شابا ذكيا يمكن ان يخدمه على جميع الاصعدة ، لذلك جاء به الى برقة وعمل على تعيينه في حكومتها قبل استقلال ليبيا وربط له صلات مع السيد عبد الله عابد ، كانت برقة قد خرجت من الحرب وهناك اشغال واصلاحات وحركة تعمير وانشاء ، فاصبح ابن حليم باعتباره وزيرا للاشغال يمنح أغلب الصفقات قبل الاستقلال وبعده لشركة «ساسكو» التي اسسها السيد عبد الله عابد . كان الغرض تنمية ثرواته بسرعة حتى يصبح خصما قويا لابناء السيد احمد الشريف . وكذلك لتعزيز العلاقات بين كل من مصطفى بن حليم وعبدالله عابد السنوسي . وكان السيد ابراهيم الشلحي يرمي من وراء ذلك الى تنفيذ المخطط الذي رسمه لهما ، والذي ظهرت نتائجه لصالحه وصالحهما فيما بعد . ويؤيد هذه الوقائع ما جاء في كتاب الاستاذ مجيد خدوري (ليبيا الحديثة ص 278) حيث كتب يقول في كتابه :

«فلما تولى الساقزلي تأليف الوزارة في برقة خلفا لعمر منصور دخلها ابن حليم بناء على اقتراح الشلحي وزيرا للأشغال والمواصلات في شهر يوليو 1950 خلفا لعلي الجربي الذي اختير ممثلا لبرقة في مجلس الأمم المتحدة لليبيا ، وقد أظهر ابن حليم مقدرة ادارية فعالة ، وعمل كثيرا على اعادة بناء عدد من البلدان الليبية وخاصة بنغازي»(1) الى أن يقول «استمر ابن حليم ناظرا للاشغال العامة والمواصلات في ادارة الولاية (يعني بعد استقلال ليبيا)» .

ويقول الاستاذ خدوري «وقد قوى ابن حليم علاقته بالشلحي بعد عودته إلى ليبيا ، كما أنه أصبح ذا صلة متينة مع السيد عابد السنوسي ، أحد أفراد الاسرة السنوسية ، وصفي الشلحي وكان الثلاثة وكثيرا ما يشار إليهم (بالثلاثي) يتعاونون تعاونا وثيقا ، أدى إلى نجاحهم في عالم المال والسياسة ، وقد كان ابن حليم أقدر الثلاثة وأذكاهم ، وكان يطمح إلى الوصول إلى أعلى المناصب السياسية ، وقد قنع الاثنان الآخران بما حققاه من مكاسب مالية ، وأوحيا الى الملك أن مقدرة ابن حليم تؤهله لأن يكون رئيس وزراء ليبيا المقبل» .

وقد اصبح الثلاثي ابراهيم الشلحي ، وعبد الله عابد ومصطفى بن حليم يهيمنون على معظم الامور في ولاية برقة . ابراهيم الشلحي يخطط سياسيا ، وعبد الله عابد يلعب الدور المطلوب منه داخل العائلة ، وذلك بتقوية مركزه الاجتماعي واستقطاب الناس والاغداق عليهم ومصطفى بن حليم يفيد ويستفيد .وهكذا جاء هذا الثلاثي بوالي طرابلس الصديق المنتصر ، ليكون في خدمتهم . في تلك الاثناء ظل السيد عبد الله عابد يلح ويطالب باسترداد المبلغ الذي دفعه لسلطات الجمارك قبل الاستقلال ، وخطط ابراهيم الشلحي في ظل غياب رئيس الحكومة محمود المنتصر لاجراء تعديل حكومي محدود .

---

(1) راجع كتاب ليبيا الحديثة لمؤلفه الاستاذ مجيد خدوري .

واستدعى فتحي الكيخيا الى قصر الخلد بطرابلس وطلب منه ادخال تعديل وزاري ، يدخل بموجبه الدكتور على العنيزي الحكومة كوزير مالية ، وينقل ابوبكر ابو نعامة وزير المالية الى وزارة المعارف ، ويعين محمد الساقزلي كرئيس للديوان الملكي خلفا لعمر شنيب الذي توفي بسكتة قلبية رحمه الله ، وقد كان تعيين المذكورين في المناصب المشار اليهما بتاريخ 18 سبتمبر 1953 .

كان الغرض من هذا التعديل هو ان يسدد وزير المالية الجديد الدكتور على العنيزي مبلغ الخمسة وأربعين ألف جنيه التي يطالب بها السيد عبد الله عابد .

سمع محمود المنتصر نبأ التعديل الوزاري ، وهو في المانيا ، فقطع عطلته وعاد الى ليبيا . وفور وصوله توجه الى القصر الملكي ، وقدم استقالته للملك احتجاجا على تعديل حكومته أثناء غيابه ، معتبرا ان الاجراء غير شرعي . وكان رد الملك ان فتحي الكيخيا نائب رئيس الحكومة وافق على التعديل . وبالرغم من ذلك لم يقتنع محمود المنتصر واصر على الاستقالة . فقبل الملك استقالته وطلب منه ارجاء البت فيها حتى وقت لاحق .

خلال وجوده داخل القصر الملكي ونظرا لتأثره ، سقط محمود المنتصر مغشيا علية بعد ان ارتفع ضغطه واسعف من طرف طبيب الملك الخاص . لذلك طلب الملك من محمود المنتصر العودة لاستكمال علاجه ، ووعده بان ينظر في موضوع استقالته بعد ان يتماثل للشفاء . قبل المنتصر على مضض هذا الحل وسافر لتلقي العلاج .

قرر الملك السفر الى سويسرا من اجل العلاج والاستجمام ، وبالفعل غادر الى تونس برا ليسافر من هناك بالباخرة ، اذ كان يفضل الباخرة على الطائرة لاسباب صحية ، وقام أعضاء الحكومة ووالي ولاية طرابلس بتوديع الملك في الحدود الليبية التونسية . وقبل سفره كلف اخاه ولي العهد السيد الرضا الذي كان يقيم في طرابلس ان ينوب عنه أثناء غيابه خارج المملكة .

كان موضوع تعويض السيد عبد الله عابد لم يحسم بعد ، بالرغم من ان الحكومة رفضت الطلب ، لذلك اقترح فتحي الكيخيا نائب رئيس الحكومة تشكيل لجنة تحكيم تضم ممثلا للحكومة الاتحادية ، وكذا من يمثل السيد عبد الله عابد . واختارت الحكومة ابراهيم بن شعبان وزير الاشغال والمواصلات ليمثلها ، في حين وقع اختيار السيد عبد الله عابد على صديقه مصطفى بن حليم . وبعد عدة اجتماعات قررت لجنة التحكيم ان الحق الى جانب السيد عبد الله عابد ، وبالتالي يجب على الحكومة تسديد مبلغ الخمسة وأربعين ألف جنيه التي دفعها لسلطات جمارك برقة قبل الاستقلال .

كان واضحا ان السيد ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية يقف وراء هذا القرار ، لان مصطفى بن حليم لا يمكن ان يرفض له طلبا ، فقد كان وراء صعوده ولولاه لما تولى اي منصب بعد ان اتخذت لجنة التحكيم قرارها ، طلب فتحي الكيخيا رئيس الحكومة بالنيابة عقد

اجتماع لمجلس الوزراء ، طرح خلاله تقرير اللجنة ، واشار الكيخيا الى ان ولي العهد تحدث معه بشأن الموضوع وطلب انصاف السيد عبد الله عابد .

طلبت الكلمة في الاجتماع فأشرت الى ان الحكومة رفضت منذ شهر طلب السيد عبد الله عابد ، فكيف نعود مجددا الى الموضوع ، وقلت لفتحي الكيخيا ان مبادرته تحرج الوزراء . ورد ان هناك لجنة تشكلت وقدمت تقريرا مغايرا لقرار الحكومة ، سألت ابراهيم بن شعبان لماذا غير رأيه خاصة وانه حين طرح الموضوع للمرة الاولى على الحكومة عارض مبدأ دفع التعويض . كان ابراهيم بن شعبان صريحا ، وقال لي : هذا ما حدث وأشار إلى أن هناك توصية من القصر . ولاحظت ان وزير المالية الدكتور علي العنيزي لم يتحدث بالرغم من ان الموضوع يهمه بالدرجة الاولى باعتبار صفته الحكومية ، وكان واضحا ان الدكتور العنيزي عين في منصبه – من قبل السيد ابراهيم الشلحي – لهذا الغرض ، لذلك من الطبيعي ان لايتحدث وبعد نقاش تقرر تأجيل الموضوع الى جلسة اخرى .

في مساء ذلك اليوم ، تلقيت مكالمة هاتفية من السيد عبد الله عابد ، وقال لي : « كنت اعتبرك صديقا فإذا بك تقف ضدي » واستفسرته الأمر فابلغني بانه سيحضر لزيارتي ، فقلت له :انني سوف ازورك غدا صباحا في فندق المهاري حيث يقيم تقديرا له . لأنني عرفت فيه رجلا شهما وكريما ووفيا لأصدقائه لا يعيبه الا حب جمع المال بأية طريقة . وبالفعل زرته في الصباح وسألته عن سبب عتابه . فأجابني ان فتحي الكيخيا رئيس الحكومة بالنيابة ابلغه مادار في مجلس الوزراء من نقاش حول موضوع طلبه ، وان لجنة التحكيم وافقت على دفع مبلغ التعويض لكن مجلس الوزراء اعترض . فاوضحت له انني اعترضت بناء على قرار سابق اتخذته الحكومة ، وايضا لان المبلغ دفع قبل استقلال ليبيا ، وقبل قيام الحكومة الاتحادية وبالتالي لا يعقل ان تتحمل الحكومة تبعات قرارات او اجراءات اتخذت في تلك الفترة . وفي نهاية اللقاء طلب مني السيد عبد الله عابد عدم الاعتراض حين يعرض الموضوع مرة اخرى على مجلس الوزراء ، وكان جوابي انني ساعبر عن موقفي داخل اجتماع الحكومة وأكدت له أنني اقدره واحترمه .

بعد ثلاثة ايام ، اجتمعت الحكومة مجددا بدعوة من فتحي الكيخيا رئيسها بالنيابة ، وفي بداية الاجتماع اشار الكيخيا الى ان ولي العهد ابلغه ان السيد عبد الله عابد جاء اليه واشتكى الحكومة لانها لم تنصفه ، خاصة أن لجنة التحكيم وافقت على مبدأ التعويض والحكومة اعترضت ، وطلب منا ابداء رأينا ، والواقع ان الامر اصبح محرجا بعد تدخل ولي العهد ، لذلك قرر مجلس الوزراء تفويض السيد فتحي الكيخيا ليتصرف ويتخذ ما يراه مناسبا في الموضوع . وهكذا سدد وزير المالية علي العنيزي – والذي عين من اجل هذا الغرض– المبلغ لعبد الله عابد .

تكوين الجيش الليبي

في أواسط سنة 1953 تقرر تكوين جيش ليبي ، وقرر مجلس الوزراء في أحد اجتماعاته إنشاء مدرسة في مدينة الزاوية الغربية لتخريج ضباط يكونون نواة لتأسيس الجيش الليبي . وكانت الاتفاقية العسكرية الليبية البريطانية تنص على مساعدة بريطانيا لليبيا على تكوين جيش ليبي ومن ضمن ذلك إيفاد بعثة عسكرية بريطانية مهمتها التدريس والتدريب فواجهتنا صعوبة إيجاد شباب يحمل شهادة الإعدادية او ما فوقها فقرر مجلس الوزراء الإعلام عن افتتاح هذه المدرسة والإعلان عن قبول طلاب باغراءات مادية للالتحاق بهذه المدرسة .

وفعلا ابتدأت المدرسة -على ما أتذكر- بمائة وخمسين شابا من جميع أنحاء ليبيا . كما تقرر أن يلتحق بهذه المدرسة كل شاب سبق له أن عمل بالجيش السنوسي أثناء الحرب العالمية الثانية . ثم قرر مجلس الوزراء إيفاد وزير الدفاع على الجربي إلى تركيا لكي يطلب من حكومتها أن تقدم له ضباطا في الجيش التركي من أصول ليبية ليختار منهم من يقود الجيش الليبي الناشئ وفعلا أتى بضباط على رأسهم لواء اسمه عمران الجادرة وجاؤوا إلى ليبيا واستلموا قيادة الجيش وبدأت عملية التجنيد ولكن مع الأسف ثبت أن اللواء الجادرة ورفاقه غير جديرين بقيادة الجيش فقرر مجلس الوزراء الاتصال بحكومة العراق والاتفاق معها على إرسال مجموعة من الضباط العراقيين ليسهموا في تأسيس الجيش وقيادته ووصلت هذه البعثة برئاسة لواء اسمه الأول الجنابي وبهذه الطريقة تأسس الجيش الليبي وراح عدده يزداد سنويا . ثم طلب من الضباط الذين يوجدون في قوات الأمن خصوصا في ولاية برقة وكانوا اصلا من الجيش السنوسي الذي كونه الملك ادريس اثناء الحرب العالمية الثانية ، ان يلتحقوا جميعهم بالجيش الليبي الناشئ ومن ضمن هؤلاء السنوسي لطيوش ونوري الصديق وادريس العيساوي وجبريل صالح وغيرهم .

ثم ابتدأت وزارة الدفاع بعد قرار من مجلس الوزراء إرسال شباب ليدرسوا في الكليات الحربية العراقية والمصرية وغيرها وبهذه الطريقة تكون الجيش الليبي إلى أن وصل إلى ما وصل إليه .

استقالة حكومة محمود المنتصر

كانت الحكومة قد قررت في وقت سابق ان تباشر مهامها لمدة سنة في طرابلس ، وتنتقل السنة الاخرى الى بنغازي ، لذلك انتقلت الحكومة في اواخر عام 1953 الى بنغازي . وعاد الملك من الخارج وكذلك عاد محمود المنتصر . وفي هذه الاثناء صدر مرسوم ملكي بتشكيل المحكمة العليا الاتحادية وتشكلت المحكمة من الاستاذ محمود صبري العقاد رئيسا والاستاذ عثمان رمزي عضوا ، والاستاذ علي منصور عضوا ، وهم جميعا مصريون والشيخ عبد الحميد الديباني والشيخ محمود المسلاتي من ليبيا ، مع العلم أن فترة وجود السيد محمود المنتصر على رأس الحكومة قد شهدت أيضا صدور عدة قوانين أخرى مهمة . فقد دعي الدكتور عبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة في مصر لأخذ رأيه واستشارته في جميع القوانين الرئيسية الصادرة في ليبيا ، إذ كانت تربطه بالسيد فتحي الكيخيا وزير العدل علاقة وثيقة ومعرفة تامة ، كما شكلت في تلك الفترة أيضا هيئات التشريع والقضاء في كل من الحكومة الاتحادية والولايات وكان معظم أعضائها من مصر ، ووقعت الاتفاقيات الثقافية والتعليمية مع مصر ، وجاءت تبعا لذلك البعثات التعليمية المصرية باعداد كبيرة وتوزع المدرسون المصريون في جميع أنحاء ليبيا وفي مختلف مستويات التعليم ، كذلك طبقت كل مناهج التعليم المصرية في ليبيا ، ولم يحذف منها إلا أسماء المدن التي استبدلت بأسماء ليبية ، وقد عين في تلك المرحلة الاستاذ المربي محمد فريد أبو حديد مستشارا بوزارة المعارف .

عقب تشكيل المحكمة العليا وكان من اختصاصاتها النظر في النزاعات الدستورية ، قررت الحكومة تقديم مذكرة للمحكمة في 21 يناير 1954 تطلب فيها رأيها حول الخلافات المستمرة بين الحكومة والولاة . كان الدستور ينص على ان الملك يباشر سلطاته بواسطة وزرائه وهم المسؤولون ، وكل المراسيم الملكية طبقا للدستور لابد من توقيعها من طرف رئيس الحكومة والوزير المختص .

وقد عين الملك ولاة دون استشارة رئيس الحكومة . وقررت الحكومة اللجوء الى المحكمة العليا لطلب فتوى دستورية بشأن هذا الموضوع .

كما تقررت استشارة المحكمة بشأن الاشراف على انفاق الميزانية ، لان الحكومة الاتحادية هي التي تدفع الاموال للولايات ، كما انها ملزمة بتغطية اي عجز .

وافق الملك على طلب هذه الفتاوي من المحكمة العليا حول جميع النقاط موضع الخلاف ، وفعلا تمت صياغة المذكرة القانونية واحيلت على المحكمة في التاريخ المذكور .

وفي 10 فبراير 1954 ، دعا الملك الحكومة بكامل أعضائها الى مأدبة غداء ، ومنح جميع

الوزراء وسام الاستقلال من الدرجة الاولى ، في حين منح محمود المنتصر رئيس الحكومة قلادة محمد علي السنوسي ، وفي 15 فبراير 1954 قرر الملك قبول استقالته التي قدمها في وقت سابق تمت الاشارة اليه . وبعث له خطابا تقليديا يعلن فيه قبول الاستقالة مع التنويه باعمال الحكومة . ومن الانجازات المشهودة لهذه الحكومة والتي اصبحت من الثوابت التي تمسكت بها جميع الحكومات المتعاقبة ، الى حين خروجي من ليبيا في اغسطس 1969 :

1/ الزامية التعليم الابتدائي .

2/ اقرار مجانية التعليم من مراحله الاولى وحتى درجة الدكتوراه .

3/ نشر التعليم وتعميمه بانشاء مدارس داخلية ابتدائية اعدادية وثانوية في جميع انحاءالبلاد .

4/ انشاء مدارس ليلية لمحو الأمية في جميع انحاء البلاد .

5/ تعميم التغذية المدرسية .

6/ إقرار مجانية العلاج في جميع مستوصفات ومستشفيات الدولة .

7/ اعفاء المزارعين من جميع انواع الضرائب والرسوم على كل ما ينتجونه ويستوردونه من بذور وآلات زراعية .

8 / قرار بدفع جميع مرتبات موظفي الدولة ومستخدميها قبل يوم 29 من كل شهر .

حكومتا الساقزلي وابن حليم

كلف الملك محمد الساقزلي (62 عاما) رئيس الديوان بتشكيل حكومة جديدة في 18 فبراير 1954 ، لكنني لم اشارك في تلك الحكومة ، لانني لم اكن على وفاق او تفاهم مع الساقزلي ، لذلك لم يتصل بي حين بدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة ، ورشحت عن طريق السيد فتحي الكيخيا وهو صديق لي ، وصديق للساقزلي أيضا أحد نواب ولاية فزان اسمه الطاهر العالم ليكون وزيرا للصحة في حكومة الساقزلي وقد تم تعيين السيد الطاهر العالم في ذلك المنصب بناء على هذا الترشيح . وشغل مصطفى بن حليم منصب وزير المواصلات في حكومة الساقزلي بايعاز من ابراهيم الشلحي . كان الشلحي يرمي الى الدفع بابن حليم الى الامام وبالتدريج ، حتى يصل به الى رئاسة الحكومة .

سبق هذه الاحداث أن تمكن الصديق المنتصر والي طرابلس من اقناع الملك بالتوقيع على مرسوم ملكي يقضي بحل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس ، فصدر هذا المرسوم بتاريخ

19 يناير 1954 ، وسرعان ما تقدم الاستاذ علي الديب رئيس المجلس في 31 يناير 1954 مذكرة للمحكمة العليا تطعن في دستورية المرسوم الملكي ، لانه لم يتم توقيعه من طرف رئيس الحكومة طبقا لما ينص عليه الدستور . وقد تقدمت ولاية طرابلس بمذكرة ترد فيها على مذكرة علي الديب في 7 مارس 1954 ، ومن سوء حظ الساقزلي الذي لم يمض على تسلمه رئاسة الوزارة الا زمن قصير جدا أن ابتدأت المحكمة في 3 أبريل 1954 النظر في الطعن الذي تقدم به الأستاذ الديب في الغرفة الادارية والدستورية برئاسة الاستاذ علي منصور ، واصدرت قرارها بتاريخ 5 ابريل 1954 ، والذي اقرت فيه أن المرسوم الملكي القاضي بحل المجلس التشريعي غير دستوري ، وبناء عليه حكمت بأن يواصل المجلس عمله وجلساته المعتادة ، وهنا حدثت أزمة دستورية ، لان القرار ببطلان المرسوم الملكي يشكل احراجا للملك دون شك ، وفي الوقت نفسه يوجد مؤيدون لاستمرارية المجلس التشريعي في ولاية طرابلس ، كما يوجد أيضا ناقمون على الوالي الصديق المنتصر لانه كان قد تولى منصبه بكيفية غير نزيهة إذ جاء به ابراهيم الشلحي وعمر شنيب ليخدم أغراضهما ، وجميع الساسة في ولاية طرابلس واعيانها يعرفون ذلك .

لذا فإنه عندما صدر قرار المحكمة العليا بهذا الشأن ، وجد تجاوبا منقطع النظير على المستوى الشعبي في الولاية .

بادر الصديق المنتصر بمواجهة ذلك – وكانت تصرفاته تتسم بالتسرع- بالاتفاق مع ناظر الخاصة السيد ابراهيم الشلحي الى دفع العمال والطلاب في ولاية طرابلس للقيام بمظاهرات تدعو الى سقوط المحكمة العليا . والشيء نفسه تم في برقة حين طلب من شركة «ساسكو» التي يملكها السيد عبد الله عابد حليف ابراهيم الشلحي بتسيير مظاهرات تندد بقرار المحكمة العليا . وحدثت اضطرابات في كل من طرابلس وبرقة . كان محمد الساقزلي يتصف بالعصبية وحدة المزاج والاندفاع وحين كان وزيرا معنا في حكومة محمود المنتصر كان يثور لاتفه الاسباب ، لذلك ساءت علاقته مع جميع الوزراء . وعندما اندلعت المظاهرات المنددة بقرار المحكمة العليا الذي قضى بالغاء المرسوم الملكي واستئناف المجلس التشريعي لولاية طرابلس عمله . انفعل الساقزلي وطلب الملك على الهاتف ، وتحدث معه بلهجة حادة ، لانه حين ينفعل لايستطيع التحكم في أقواله وأفعاله ، وخلال المكالمة الهاتفية ابلغ الملك ان المظاهرات التي اندلعت في طرابلس وبنغازي هي من تخطيط وتنفيذ الصديق المنتصر وعبد الله عابد ويبدو انه نعتهما بنعوت غير لائقة . ولم ينتبه الى انه كان يتحدث مع الملك ، فجاء كلامه خارجا عن حدود اللياقة .

لذلك كان جواب الملك ، ان مثل هذا الكلام لايقال على الهاتف واغلق الخط في وجهه .

كان مجلس الوزراء مجتمعا آنذاك ، ويقال ان بعض الوزراء هم الذين دفعوا الساقزلي وحرضوه لكي يطلب الملك على الهاتف ويقول ما قاله وذلك بقصد تخريب علاقته مع الملك .

أوفد الملك سكرتيره فتحي العابديه في 11 ابريل 1954 ليطلب من الساقزلي تقديم استقالته وبالفعل جاء فتحي العابدية وقد اخبرني شخصيا بهذه الواقعة ، وطلب من سكرتير رئيس الحكومة ابلاغ الساقزلي رغبته في الحديث معه ، ورد سكرتير رئيس الحكومة ان اجتماع مجلس الوزراء لم ينفض بعد . لكن فتحي العابدية اصر على مقابلة الساقزلي وخلال المقابلة ابلغه بقرار الملك ، وعاد الساقزلي الى الوزراء وابلغهم بالقرار وكتب استقالته في نفس التاريخ وسلمها للسيد فتحي العابدية ، وفي اليوم نفسه صدر أمر ملكي بتكليف مصطفى ابن حليم (33 عاما) تشكيل حكومة جديدة ، وتم تشكيل الحكومة بمرسوم ملكي في اليوم التالي ، وهكذا تحقق ما كان يخطط له السيد ناظر الخاصة الملكية ابراهيم الشلحي ، وما عمل لاجله طوال الفترة الماضية . اذ كان يرغب في ابعاد الساقزلي من رئاسة الديوان ، لان التعامل معه صعب ومتعذر ، وبالفعل تم له ما أراد حين عين الساقزلي رئيسا للحكومة ، وجاء الشلحي برجل هين هو السيد منصور قدارة رئيسا للديوان . كان الشلحي يدرك جيدا ان بقاء الساقزلي في رئاسة الحكومة لن يطول بسبب اندفاعه وحدته وسهولة اثارته . لذلك اقترح على الملك تعيين مصطفى بن حليم وزيرا للمواصلات في حكومته ، ليكون البديل الجاهز حين يخرج الساقزلي نفسه من رئاسة الحكومة . وهكذا بقيت حكومة الساقزلي في الحكم اثنين وخمسين يوما فقط .

وكانت هذه الحكومة الاقصر عمراً في تاريخ الحكومات الليبية .

شكل مصطفى بن حليم حكومته في ابريل 1954 ، وأدخل فيها اثنين من المعارضين في مجلس النواب ، من أعضاء حزب المؤتمر المنحل في ولاية طرابلس ، وهما الشيخ عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج . أسند للاول منصب وزير العدل ، وتولى الثاني وزارة الاقتصاد .

ولما كانت علاقتي بمصطفى بن حليم علاقة عادية ، فقد أرسل الى صديقي السيد عبدالله عابد السنوسي ، في اليوم الذي تلا يوم تعيينه رئيسا للوزارة ، سيارته في فندق «ڤينا» الذي اقيم فيه ببنغازي ، وطلب مني الالتحاق به في منزله ، وهناك أبلغني أن السيد ابراهيم الشلحي الذي كان يكن لي التقدير والاحترام وكنت ابادله الشعور نفسه منذ أن عرفته في سنة 1950 يطلب مني قبول منصب في هذه الحكومة . وبعد عودتي الى الفندق جاء الي عبدالحميد المبروك بن حليم ابن عم مصطفى بن حليم مرسلا من ابن عمه وقال لي ان السيد مصطفى يريدك في مكتبه في رئاسة الحكومة :

ذهبت اليه ووجدت عنده بعض الوزراء هناك فطلب مني التعاون معه بالدخول في حكومته كوزير للصحة ، فقبلت عرضه وشكرته لأنني كنت أعلم مقدما من الذي رشحني لذلك .

كانت أول مشكلة تواجه حكومة مصطفى بن حليم ، هي كيفية معالجة الازمة الدستورية التي نشبت بسبب قرار حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس ، وهو القرار الذي اعتبرته المحكمة العليا غير دستوري .

وبعد مشاورات واتصالات مع رئيس المحكمة العليا ، تم التوصل الى اتفاق يقضي بإنشاء مجالس تنفيذية في الولايات بدل مجالس النظار وتعديل القانون الاساسي .

وطبقاً لذلك تقرر ان يتحول مجلس النظار (الحكومة المحلية) الى مجلس تنفيذي ولكل مجلس رئيس مسؤول امام المجلس التشريعي للولاية . كما تقرر ان تكون من اختصاصات المجلس التنفيذي اقتراح مشاريع المراسيم التي تتعلق بالولايات ، مع ضرورة موافقة الوالي . ولاشك ان مصطفى بن حليم بذل مجهودا كبيرا حتى تم التوصل الى هذا الحل ، ووافق الملك على هذه الحلول شريطة أن ينفذ المرسوم الخاص بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس .

وطلب الملك ان يكون رئيس المحكمة العليا مواطنا ليبيا ، مع وجود مستشارين أجانب الى جانبه ، وذلك تفاديا للمشاكل التي حدثت ، وبالفعل اقترح الشيخ القلهود وزير العدل ، صديقا له يدعى الاستاذ محمد خليل القماطي ، الذي سبق له ان اشتغل في سلك القضاء بولاية طرابلس الى ان وصل الى رئاسة محكمة الاستئناف ، ليكون أول رئيس ليبي للمحكمة العليا .

وأقر مجلس الوزراء الترشيح ، ووافق عليه الملك وصدر مرسوم بتعيينه ، مع تعديل قانون المحكمة العليا ، بحيث تكون الرئاسة لمدة سنة ، ويتم تداول المنصب بين المستشارين الليبيين مع امكانية التجديد . كما نص القانون على عدم جواز عزل القضاة في المحكمة العليا أو مساءلتهم .

ملابسات المفاوضات مع الولايات المتحدة

في تلك الاثناء كانت المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية لتوقيع اتفاقية معها على غرار الاتفاقية البريطانية قد توقفت لعدم تلبية الجانب الامريكي لطلبات الحكومة الليبية وكانت حكومة محمود المنتصر قد توصلت الى قرار بأن يكون الحد الادنى لما تدفعه الولايات المتحدة مقابل استعمال القاعدة مبلغ 25 مليون دولار في حين عرض الامريكيون مبلغ 2 مليون دولار فقط كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، وعقب ايجاد تسوية للمشكلة الدستورية التي تمخضت عن حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس اهتم مصطفى بن حليم بموضوع المفاوضات مع امريكا .

هنا كلف الملك رئيس حكومته مصطفى بن حليم بالسفر الى تركيا ، ليطلب مساعدتها لتقريب وجهات نظر الطرفين ، إذ ان ليبيا كانت تتمتع بعلاقة صداقة متينة وتقليدية مع أنقرا ، كما أن الاتراك ربطتهم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية . وبالفعل سافر مصطفى بن حليم في يونيو 1954 واجتمع مع عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية آنذاك ، وبحث معه الموضوع ، وطلب منه الاتصال بالرئيس الامريكي إيزنهاور حتى يتم التوصل الى

اتفاق يرضي الجانبين . قبل عدنان مندريس الطلب الليبي ووعد ابن حليم بأنه سيتصل بالرئيس الامريكي ايزنهاور وبوزير الخارجية جون فوستردالاس وذلك تقديرا للملك ادريس . وقد سبق لمصطفى بن حليم ان طلب من الملك السماح له بزيارة مصر واللقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر فوافق ، واتصلت السفارة الليبية في القاهرة برئاسة الجمهورية لاخطارها برغبة رئيس الحكومة الليبية في زيارة مصر ، كان الغرض من الزيارة واللقاء مع الرئيس عبد الناصر ، هو إخطاره أن ليبيا تعتزم توقيع اتفاقية عسكرية مع أمريكا ، وتأمل الحكومة الليبية في عدم انتقاد مصر لهذه الخطوة ، كما حدث بالنسبة للمعاهدة الليبية البريطانية . وطلب ابن حليم من الرئيس المصري عبد الناصر ان تتبنى مصر موقفا محايدا على الاقل ، إذ ا لم تؤيد الاتفاقية فلا تهاجمها . وكان ذلك هو الغرض الاساسي من زيارة مصطفى بن حليم للقاهرة التي تمت بعد زيارته تركيا مباشرة ، وليس صحيحا ان الزيارة كانت تهدف للتوسط بين مصر وتركيا .(1)

وافق عبد الناصر على عدم مهاجمة الاتفاقية ، وبالمقابل تم الاتفاق بين عبد الناصر ومصطفى بن حليم على اشياء اخرى لم يكن يعلمها الا الاثنان ، ومن ذلك تعيين عضو من قيادة الثورة المصرية ليصبح مكلفا بالشؤون الليبية ، واسندت هذه المهمة الى قائد الجناح حسن ابراهيم .

وحين عاد مصطفى بن حليم من زيارته في اواخر شهر يونيو ابلغ مجلس الوزراء بمضمون هذا الاتفاق ولكن بالكيفية التي راقته وبطريقته الخاصة التي كانت دائما محل شك من الملك وبعض الوزراء وهم ابراهيم بن شعبان والدكتور عبد السلام البوصيري وشخصي ، وفي وقت لاحق انضم ايضا الى هذه المجموعة وزيرالدفاع خليل القلال .

تمت زيارة مصطفى بن حليم إلى أمريكا في يوليو 1954 رفقة وزير المالية صديقه علي العنيزي ، ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي ، وانضم اليهم فتحي الكيخيا سفير ليبيا في واشنطن من أجل التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية . ثم استؤنفت المفاوضات في مدينة بنغازي بعد عودة الوفد لصياغة الاتفاق بين الطرفين بصورة نهائية .

وبعد انتهاء المفاوضات عرضت الاتفاقية على مجلس الوزراء في أوائل أغسطس ولكن المجلس وجد فرقا شاسعا في بنودها العسكرية ،مقارنة مع الاتفاقية البريطانية . كنت مع ابراهيم بن شعبان من الذين عايشوا مراحل الاتفاقية البريطانية ، وتابعنا جميع تفاصيلها لذلك اقترحنا عقد مقارنة بين الاتفاقيتين وطالبنا بعدم الموافقة على الاتفاقية مع امريكا الا بعدمقارنتها مع الاتفاقية العسكرية البريطانية لانها تختلف كثيرا عنها ، ومن هنا بدأ سوء التفاهم بيننا وبين باقي الوزراء . والمفارقة ان بعض الذين عارضوا المعاهدة مع بريطانيا ساندوا

(1) راجع كتاب صفحات مطوية من تاريخ ليبيا لمؤلفه مصطفى بن حليم .

الاتفاقية مع امريكا قبل المقارنة بينهما .

وافق مصطفى بن حليم على عقد مقارنة بين الاتفاقيتين ، وكان ابراهيم بن شعبان جريئا ، سليط اللسان ، فقال للوزراء المؤيدين ان المقارنة بين الاتفاقيتين تماثل المقارنة بين الثرى والثريا . ومن الاشياء اللافتة للنظر في الاتفاقية مع امريكا ، ان الامريكيين تمسكوا بعدم محاكمة اي جندي امريكي أمام المحاكم الليبية ، في حين كانت الاتفاقية مع بريطانيا تقضي بمحاكمة أي جندي بريطاني يرتكب مخالفة خارج معسكرات الجيش البريطاني ، امام المحاكم الليبية ، وهذه مسألة سقناها على سبيل المثال ، وهناك أمور أخرى تظهر الفرق بين الاتفاقيتين .

وبعد مداولات ومناقشات حادة أقر مجلس الوزراء الاتفاقية ، بعد تعديلها بما يتطابق مع الاتفاقية البريطانية . كان ذلك في الصيف والحكومة تقيم في البيضاء ، وكان مما قاله مصطفى بن حليم لي وللسيد ابراهيم بن شعبان على سبيل التهكم بعد الانتهاء من النقاش ، واقرار الاتفاقية ، هل ارتحتما إلى أن هذه الاتفاقية مطابقة لاتفاقيتكما البريطانية المثالية ؟

بعدئذ وصل قائد الجناح حسن ابراهيم ، عضو مجلس قيادة الثورة بناء على طلب مصطفى بن حليم الى ليبيا ليطلعه على نص الاتفاقية ، باعتباره مكلفا بالشؤون الليبية ، وكأن ليبيا محافظة من المحافظات المصرية .

وبالفعل حين وافق حسن ابراهيم على الاتفاقية وقعت في 9 سبتمبر 1954 ، واتخذت الاجراءات الدستورية لتقديمها إلى مجلس الأمة في نفس الشهر . وكان متوقعا ان يعارض المجلس الاتفاقية ، لان المبالغ التي اقترحها الامريكيون قليلة والوعود مبهمة ، حيث اشتملت الاتفاقية على وعد بالمساعدة الاقتصادية تدخل في إطار التنمية وليس في اطار ميزانية الدولة مع وعد بان تهتم أمريكا بالجوانب الاقتصادية والتنموية في ليبيا . وقال ابن حليم ان الرئيس إيزنهاور وعده بان يكون الاهتمام الامريكي بالاقتصاد الليبي ، مماثلا لاهتمام امريكا بالاقتصاد الفلبيني .

كانت البلاد تعاني حالة الجفاف في تلك الفترة لذلك اشتملت الاتفاقية على تزويد ليبيا بأربعة وعشرين ألف طن من القمح .

واتفق ابن حليم مع الامريكيين على ان تشرف على انفاق الاموال التي ستقدمها امريكا في اطار المساعدة الاقتصادية هيئة تسمى «هيئة المصالح المشتركة» . يترأسها اثنان احدهما ليبي والاخر امريكي ، ويكون للهيئة فروع على مستوى الوزارات ، وكذلك على مستوى الولايات ، ومجالسها التنفيذية ، وبالفعل تشكلت هذه الهيئة برئاسة ابن حليم ، و امريكي يسمى ماركس غوردون ، وينوب عن بن حليم عبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية .
كانت هذه بداية سوء التصرف في الاموال الليبية .

بيد ان هيئة المصالح المشتركة سرعان ما تحولت الى دولة داخل الدولة ، اذ اصبحت كل

وزارة في الحكومة الاتحادية تقابلها مصلحة داخل هيئة المصالح المشتركة ، والامر كذلك في النظارات داخل كل ولاية .
وأضحت جميع الاموال التي تقدم من الادارة الامريكية لتمويل مشاريع التنمية في ليبيا تدخل في حساب المصالح المشتركة . وكان الذين يتولون الاشراف على الانفاق والتمويل هم الخبراء الامريكيون والاجانب ، وهو أمر لم يستسغه مجلس الوزراء ومجلس الامة وكان دائما محل انتقاد من طرف الجميع .

اغتيال ابراهيم الشلحي

في تلك الفترة وقع حادث خطير اهتزت له الاوساط السياسية الليبية ، وكانت له انعكاسات كبيرة على مجرى الاحداث ، فقد اغتيل ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية في 5 اكتوبر 1954 ، وذلك بعد خروجه من مكتب رئيس الوزراء ابن حليم حيث كانا يتدارسان أموراً مهمة خاصة وعامة كما كانت عادتهما دائما . فقد ترصد شاب من العائلة السنوسية يدعى الشريف محي الدين احمد الشريف لابراهيم الشلحي واطلق عليه رصاصات امام مدخل مبنى رئاسة الحكومة في بنغازي اردته قتيلا في الحين . وأحيل هذا الشاب على محكمة الجنايات ببنغازي في 29 نوفمبر ، وصدر عليه الحكم بالاعدام في 11 ديسمبر 1954 ، ونفذ فيه الحكم في 6 فبراير 1955 .
سبق هذه الحادثة ، واقعة اخرى ارتبطت بالموضوع ، اذ قبل أسبوع من مقتل ناظر الخاصة الملكية ، زار ليبيا مليونير ايطالي يسمى مرزوطي كان يملك اراض شاسعة في برقة ، منذ ايام الاحتلال الايطالي ، وذلك بناء على دعوة من السيد عبدالله عابد السنوسي في أواخر سبتمبر 1954 .
ويبدو ان عبد الله عابد السنوسي ، دعاه من أجل إقامة مشروع زراعي وصناعي ضخم في منطقة الجبل الاخضر . ولم يشك أحد في ليبيا آنذاك أن السيد عبدالله عابد السنوسي يتجرأ على دعوة تلك الشخصية الايطالية دون ان يدرس موضوع الزيارة مسبقا مع السيد ابراهيم الشلحي ومع صديقه رئيس الوزراء مصطفى بن حليم لانهم حلفاء ويعملون بتنسيق بينهم في كل شيء . وقد ذكر عبد الله عابد فيما بعد انه تشاور بالفعل معهما قبل دعوة الميلونير الايطالي .
جاء الايطالي مرزوطي بيخت خاص الى ليبيا ، واستقبله والي ولاية برقة حسين مازق . وأقام له عبد الله عابد حفلات وولائم ، وذهبا بعد ذلك سويا لزيارة الاراضي التي يملكها ، وقرب تلك الاراضي كان يقيم السيد الصديق الرضا ابن أخ الملك ، حيث كان يملك مزرعة في المنطقة ويسكن فيها . وحين علم الصديق الرضا بالامر عمل على تأليب القبائل التي كانت

تلك الاراضي أصلا في ملكيتها ، ونزعتها منهم الحكومة الايطالية ، وسلمتها الى مرزوطي ، وأشار عليهم بأن يقوموا بحركة احتجاج . وبالفعل اجتمع مشايخ قبائل العرفة والصلاطنة والعبيد وقرروا تشكيل وفود لمقابلة الملك .

حين تطورت الامور بهذا الشكل انكر الجميع علاقتهم بالواقعة ، خاصة أن الملك غضب غضبا شديدا عندما علم بالموضوع ، وأصدر امرا بايقاف حسين مازق والي برقة لمدة شهر وكان ذلك في 2 اكتوبر 1954 ، كما قرر في الوقت نفسه فرض اقامة جبرية على عبد الله عابد في منزله ، وأمر بالتحقيق معهما في هذه القضية . في حين طلب من الايطالي مرزوطي مغادرة البلاد فورا .

وعندما اغتيل ابراهيم الشلحي في 5 اكتوبر 1954 كما تقدم ، ذهب مصطفى بن حليم لابلاغ الملك بالحادث ، وكان عنده في ذلك الوقت ابن أخيه السيد الصديق الرضا الذي بادر بالخروج في تلك اللحظة ، بينما كان من اللائق والواجب عليه أن يبقى الى جانب عمه في ذلك الظرف ليشد أزره ويواسيه .

ولما علم الملك بالتفاصيل أصيب بصدمة كبيرة ، إذ أن ابراهيم الشلحي كان بمثابة ابنه ، فقد أشرف على تربيته منذ الصغر ، وظل يخدمه بإخلاص منذ أن كان صغيرا ، لا يفارقه إلا وقت النوم ، وحين يستيقظ الملك يكون الشلحي أول شخص الى جانبه . كان يشرف بنفسه على راحته الشخصية ، حتى وجبات الاكل لا تقدم للملك إلا تحت إشرافه ، لذا كان الملك يعطف عليه عطفا خاصا ولايرفض له طلبا لما عرف به من الاخلاص والصدق وبعد النظر والامانة .

وكانت تلك المناسبة فرصة ليقدم مصطفى بن حليم اقتراحا للملك للافراج عن والي برقة حتى يستأنف عمله فوافق الملك على ذلك ،لأن الظروف تحتم وجوده على رأس الولاية .

وبعد ثلاثة ايام التمس ابن حليم من الملك العفو عن عبد الله عابد ، لينهي قضية مرزوطي خوفا من ان يكشف التحقيق الذي أمر به الملك عن دوره في القضية فوافق الملك ، وعفا عن عبد الله عابد .

أما خلفيات عملية اغتيال ابراهيم الشلحي ، فتعود الى ان أبناء السيد أحمد الشريف ، تولد لديهم اقتناع ان الشلحي هو الذي كان يحول بينهم وبين الملك . وهذا الامرمبالغ فيه ، اذ أن ابراهيم الشلحي كان رجلا مؤدبا ويتحاشى الاساءة لاي شخص ، لكن كانت لديه خطة تقضي باستقطاب مجموعة من العائلة السنوسية ليقفوا ضد ابناء السيد احمد الشريف ، وفي الوقت نفسه يدعمون مركزه لذلك ساند عبد الله عابد وإخوته ، وبسبب ذلك كان أبناء السيد أحمد الشريف يكنون له عداء مكبوتا وهو ما قاد الى عملية الاغتيال في النهاية .

الملك ادريس السنوسي يفكر في اعتزال الحكم

بعد اغتيال ابراهيم الشلحي طلب الملك من مصطفى بن حليم استدعاء البوصيري الشلحي ابن ابراهيم الشلحي من بريطانيا حيث كان يتابع دراسته ، وكان عمره آنذاك خمسة وعشرين عاما ، وقرر الملك تعيينه في منصب ناظر الخاصة الملكية خلفا لوالده .

بعد ثلاثة ايام من عملية الاغتيال جرت مراسيم تشييع جثمان المرحوم ابراهيم الشلحي ، الى مقبرة سيدي رويفع بن ثابت الانصاري في مدينة البيضاء ، وشارك في تشييع الجنازة جميع رجال الدولة ، وحضر الملك مراسم التشييع وتقبل التعازي من الجميع . كان حزينا مكلوما لكنه كان ثابتا ويتصرف تصرف الملوك ، وهناك بعض الروايات ذكرت انه كان منهارا ، وهذا محض إفتراء .

عقب دفن الجثمان ، جاء الملك الى بنغازي ، وذهب الى منزل اسرة ابراهيم الشلحي وقدم لهم العزاء ، وابلغهم بانه سيعتبرهم جميعا ابناءه .

ثم قرر الملك الانتقال الى طبرق ، فقد كان مستاء أشد الاستياء من عملية الاغتيال ، كما كان متأثرا لانها تمت بواسطة أحد اقاربه .

والواضح انه اكتأب كثيرا ، لذلك استدعى أخاه ولي العهد الامير السيد الرضا من طرابلس ، وابلغه بانه ينوي اعتزال الحكم ومغادرة البلاد . وحين علم مصطفى بن حليم بذلك : ذهب إلى الملك بصفته رئيسا للحكومة ، ورجاه ان يعدل عن قراره ، وأن لايقدم على هذه الخطوة وهو في حالة غضب وحزن .

وبحكم معرفتي الشخصية بالملك ، فانني لا أعتقد ان احدا كان يتوقع ما سيقرره ، فقد كان يعطي دوما انطباعا بأنه يفكر في أمر من الامور ، وفي الوقت نفسه يعتزم عمل شيء مغاير لمعرفة حقيقة الرجال الذين يعملون معه .

تراجع الملك عن فكرة اعتزال الحكم ، وقرر وضع جميع افراد العائلة السنوسية تحت الاقامة الجبرية وتجريدهم من القابهم ومعاملتهم معاملة اي مواطن ليبي عادي .

أكثر من ذلك قرر الملك نفي الشباب والرجال الاصحاء الى جبل نفوسة ، وبعضهم الى جنزور في ولاية طرابلس .

تحالف البوصيري وعابد وابن حليم

تولى البوصيري الشلحي مهامه كناظر للخاصة الملكية ، واصبح يشكل مع مصطفى بن حليم وعبد الله عابد كتلة واحدة ، تجمعهم رابطة متينة ، يتشاورون حول كل شيء يتعلق بشؤون الدولة والعائلة السنوسية . واستغلوا الاجواء التي احاطت باغتيال ابراهيم الشلحي للانتقام من جميع السنوسيين ، لذلك جاء قرار النفي ولم يبق في بنغازي الا الشيوخ الكبار والعجزة .

وتزامن ذلك مع رواج شائعات في برقة مفادها ان مصطفى بن حليم اصبح عاجزا عن العمل بعد اغتيال سنده الوحيد ابراهيم الشلحي لذا طلب من الملك اصدار بلاغ من الديوان الملكي يشير إلى مساندة الملك لحكومة ابن حليم ، ودعمه لها ، وقد صدر هذا البلاغ في أواسط أكتوبر 1954 .

ولابد هنا من أن نقف وقفة قصيرة نجلو بها بعض الاحداث التي حدثت بين الحكومة ومجلس الأمة في ذلك التاريخ لاستكمال الصورة .

حينما قدمت الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة من قبل ابن حليم لم يهتم بها أحد من الأعضاء ، نتيجة الوضع المهتز للحكومة . وكان التوقيع على بنود هذه الاتفاقية في 9 سبتمبر 1954 بمدينة بنغازي بعد انتهاء التفاوض حولها وعندها عرضت الاتفاقية على مجلس الشيوخ الذي كان يترأسه آنذاك السيد عمر باشا منصور الكيخيا ، وهو من ولاية برقة ومن المخلصين للعائلة السنوسية بصورة عامة ومن المؤيدين للنظام الملكي بصورة خاصة . كان الكيخيا يزدري ابن حليم لذلك ، تبنى موقفا متشدداً من الاتفاقية التي تفاوض حولها ابن حليم مع الولايات المتحدة ، وحينما اطلع على بنودها وموادها أثارت سخطه ، ولم تحظ برضاه ، وأصبح يوجه إليها انتقادات لاذعة ، فأثار ذلك حقد ابن حليم عليه ، الذي استغل فرصة غياب الكيخيا عن تشييع جنازة ابراهيم الشلحي بحكم منصبه ، وكان يفترض حضوره ، فعمل ابن حليم لاخراجه من مجلس الشيوخ انتقاما منه ، وتقدم الى الملك باقتراح في هذا الصدد فقبله الملك نتيجة للظروف النفسية التي كان يمر بها وطلب اعداد مرسوم باقالته في 15 اكتوبر 1954 ، وهو أمر مخالف للدستور ، إذ لا يجوز اقالة عضو مجلس الشيوخ قبل أكمال مدته القانونية ، وقد كان بامكان عمر باشا الطعن في المرسوم ، لكنه لم يفعل ذلك احتراما للملك . وتجدر الإشارة إلى أن الكيخيا تغيب عن تشييع جنازة ابراهيم الشلحي مجاملة لابناء السيد احمد الشريف .

بناء على هذه التطورات بعد اقالة رئيس المجلس ، وصدور بلاغ الديوان الملكي بدعم الحكومة وتأييدها ، تغير الموقف في المجلس وأقرت الاتفاقية في 30 اكتوبر 1954 .

في تلك المرحلة طالب الوزراء الطرابلسيون بانتقال الحكومة الى طرابلس ، وكانت هذه ايضا رغبة مصطفى بن حليم ، لانه يستطيع ان يتصرف هناك كما يشاء ، اما في ولاية برقة فمن الصعب عليه ان يتصرف خارج نطاق اختصاصات الحكومة الاتحادية ، فاقترح على الملك ان تنتقل الحكومة الى طرابلس ، وتظل هناك لمدة سنتين ، حتى يتم انشاء مكاتب ومساكن للحكومة الاتحادية في البيضاء ، ومنذ ذلك الحين تقرر العمل بجد ونشاط في انشاء مدينة البيضاء ، وعين ابن حليم عبد الرازق شقلوف مشرفا على انشائها وخوله صلاحيات مطلقة لتنفيذ المشروع ، كما اشترك ابن حليم بنفسه في بعض التصاميم بصفته مهندسا ، لتنتقل الحكومة بكيفية نهائية من طرابلس الى البيضاء بعد انتهاء السنتين ، وكانت رغبة الملك أن تكون البيضاء عاصمة لليبيا ، حيث اسست هناك اول زاوية لجده السيد محمد بن علي السنوسي ، التي تعد أول زاوية سنوسية في ليبيا كما ان والده السيد المهدي ولد فيها وظل الملك – رحمه الله – يعطف على هذه المدينة ويتمنى ان تصبح عاصمة لليبيا ، لذلك وافق على اقتراح مصطفى بن حليم .

انتقلت الحكومة الى طرابلس ، وكان واليها الصديق المنتصر ، وبالرغم من الملابسات التي احاطت بتعيينه فقد صعب عليه ان يقبل تدخلات رئيس الحكومة ابن حليم في شؤون ولايته . لذلك بدأ سوء التفاهم بينهما . فاقترح ابن حليم على الملك استبدال والي طرابلس بحجة انه شخص عصبي يشتكي منه السكان ، وتعيين الدكتور عبد السلام البوصيري الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية واليا على ولاية طرابلس . وافق الملك على الاقتراح على ان يتم تعيين الصديق المنتصر سفيرا في وزارة الخارجية .

بعد ان بدأ الدكتور البوصيري مهامه كوالٍ على ولاية طرابلس تعذر عليه بدوره ان يذعن لكل رغبات ابن حليم ، لذلك بقي في منصبه بضعة اشهر ، فاقترح مصطفى بن حليم على الملك تعيين جمال باشا آغا ، وكان مهاجرا في الاسكندرية ، ويعرفه مصطفى بن حليم منذ تلك الفترة . وهكذا تم تعيينه بدلا من البوصيري الذي عين رئيسا للديوان الملكي ، واصبح جمال باشا اغا يمتثل لجميع اوامر ابن حليم وصار كالخاتم في اصبعه . واضحى ابن حليم يتصرف في ولاية طرابلس كما يشاء ، وتم تعيين مجلس تنفيذي للولاية برئاسة الاستاذ محمود البشتي ، لكنه اضطر للاستقالة ، وقد اخبرني فيما بعد بانه شعر وكأنه موظف صغير عند مصطفى بن حليم ، وحين استقال عين في مكانه السيد أحمد عون سوف .

ملابسات الاتفاقية مع فرنسا

في هذه الاثناء كانت القوات الفرنسية لاتزال موجودة في ولاية فزان ، بناء على اتفاقية وقعت عند اعلان الاستقلال يتم تجديدها كل ستة اشهر . وكان محمود المنتصر حين يطرح الفرنسيون مسألة توقيع اتفاقية طويلة الامد ، يبلغهم بان ذلك سوف يتم في مرحلة لاحقة . لان المتفق عليه بين جميع الوزراء في حكومة محمود المنتصر أنه ليس هناك ما يبرر ابرام اتفاقية عسكرية مع فرنسا بعد عقد معاهدة مع بريطانيا واتفاقية مع امريكا .

حين تولى مصطفى بن حليم رئاسة الحكومة ، جدد الفرنسيون طلبهم بتوقيع اتفاقية طويلة الامد ، وعبروا عن رغبتهم كالعادة في ان تعقد معهم الحكومة الليبية اتفاقية على غرار الاتفاقيتين مع بريطانيا وامريكا ، عندما طرح الموضوع داخل مجلس الوزراء اتخذ اربعة وزراء هم الشيخ القلهود والسراج وخليل القلال والعنيزي موقفا متشددا تجاه فكرة عقد الاتفاقية .

كان سبب موقفهم هذا يعود الى انهم عارضوا الاتفاقية مع بريطانيا لكنهم ايدوا الاتفاقية مع امريكا ، بالرغم من الفرق الشاسع بين الاتفاقيتين ، كما بينا انا وابراهيم بن شعبان هذا التناقض في موقفهم فارادوا حين طرح موضوع توقيع الاتفاقية مع فرنسا المعارضة لاعطاء انطباع مغاير للانطباع الذي تولد عن موافقتهم على الاتفاقية مع امريكا . ولما اشتد الجدل طلبت الكلمة وقلت إنه لا أحد يرغب في توقيع اتفاقية عسكرية مع فرنسا او بقاء القوات الفرنسية في ولاية فزان واضفت : انني اعرف اكثر من الكل ماذا فعلت القوات الفرنسية في فزان ومع اهلها ، ولكن هذا لايبرر ان تتخذ موقفا عاطفيا ، بل لابد من اتخاذ قرار عقلاني لان وضعية ولاية فزان مختلفة ، فهي معزولة ولا توجد طرق ووسائل مواصلات ، تربطها بباقي الولايات الليبية . كما انه لا توجد قوات ليبية في الولاية ، والفرنسيون لهم حضور قوي سواء على الصعيد العسكري او المدني ، اذ ان لهم مستشارين في جميع الدوائر وداخل قوات الامن ، اضافة الى ذلك هناك مخطط معد ومتفق عليه بين فرنسا وعمر سيف النصر وأخيه محمد سيف النصر يقضي بفصل اقليم فزان وقيام دولة مستقلة فيه لذلك لابد من البحث عن مخرج يبعدنا عن المشاكل ، وهذا المخرج يقتضي التعامل بطريقة لينة مع فرنسا ، لان الدخول في مجابهة مع الفرنسيين ، يعطي فرصة لاحياء فكرة استقلال فزان . واقترحت ابرام معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا ، وتوقيع اتفاقيتين الاولى ثقافية والثانية اتفاقية للتعاون الفني وقد أيد اقتراحي هذا وزير الخارجية الدكتور عبدالسلام البوصيري ووزير المواصلات ابراهيم بن شعبان .

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته ان ثلاثة وزراء كانوا يرغبون في توقيع معاهدة مع فرنسا ، وهم محمد عثمان الصيد وابراهيم بن شعبان وعبد السلام البوصيري وهذا كلام يجانبه الصواب ، والحقيقة اننا كنا ندعو الى اتباع سياسة اللين مع فرنسا للاسباب التي ذكرتها آنفا ، كما يشير ابن حليم الى انه طلب منا الادلاء بتصريح صحفي للاعلان عن التزامنا بسياسة الحكومة (1) ، ولم يكن ذلك صحيحا على الاطلاق ، فإذا كان قد حدث وأننا ادلينا بتصريح فإن هذا التصريح يفترض ان يكون منشورا في الصحف ، وانا اتحدى اي انسان ان يأتي بجريدة ليبية أو غيرها نشرت مثل هذا الكلام . ومحاضر مجلس الوزراء لاتزال موجودة وموظفو السكرتارية لايزالون احياء ، ويمكن التثبت من هذه الوقائع .

ما حدث بعد المفاوضات التي قام بها بن حليم مع حكومة منديس فرانس ومابعدها جاء مطابقا لما اقترحناه انا وعبد السلام البوصيري وابراهيم بن شعبان ، اي توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار واتفاقية ثقافية واخرى للتعاون (2) ، ولاشك ان مصطفى بن حليم يتذكر انني وقفت معه داخل مكتبه وقلت له ان المعارضين للاتفاقية داخل مجلس الوزراء يعارضون بسبب عقدة الموافقة على الاتفاقية مع امريكا وشرحت له بالتفصيل اوضاع ولاية فزان لان جميع الوزراء لايعرفون من فزان الا اسمها وقد تفهم في ذلك الحين كل ما قلته .

كما ذكر مصطفى بن حليم في مذكراته ان مداولات مجلس الوزراء حول هذا الموضوع كانت تنقل الى السفير الفرنسي مشيرا الى ان احد الوزراء كان يعاني ضعفا نفسيا لذلك كان يبلغ السفير الفرنسي بالتفاصيل (3) ، هنا اود ان اقول ان كلام مصطفى بن حليم فيه شيء من الدس والكيد المقصودين ، فلا يخفى على رجال ليبيا في ذلك الوقت ان الدكتور على العنيزي كان يحرص دائما على حضور حفلات الاستقبال في السفارات الاجنبية . كان اول من يحضر وأخر من يغادر ، ومن عادته ان يتفاخر ويتباهى بمواقفه داخل مجلس الوزراء خصوصا بعد ان يتناول كأسا من الخمر ، وبكيفية غير مباشرة ينقل وقائع مداولات مجلس الوزراء لسامعيه ، والشيء نفسه ينطبق على الشيخ القلهود الذي اعتاد التفاخر بانتمائه لحزب المؤتمر ، وتولدت لديه كذلك عقدة التباهي بمداخلاته اثناء اجتماعات مجلس الوزراء ويتحدث بذلك في المجالس الخاصة والسهرات .

وبهذه الكيفية كانت أخبار مجلس الوزراء تتسرب وتصل بطريقة غير مباشرة الى الباحثين عنها والمهتمين بها ، وبالرغم من ان وزير الخارجية في ذلك الوقت الدكتور البوصيري قدتوطدت بينه وبين السفير الفرنسي صداقة فانني اربأ به ان يتكلم عن مداولات مجلس الوزراء كما أربأ بابراهيم بن شعبان عن ذلك ، وبالنسبة لي لا يوجد اي ليبي عانى التعذيب

(1) راجع كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» صفحة رقم 240 .
(2) راجع نص المعاهدة في الملحق رقم 4 صفحة 302 .
(3) راجع كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» صفحة رقم 514 .

من الفرنسيين مثل ما عانيت ، كما انني كنت اعرف المخطط الفرنسي الذي اعدبالاتفاق مع عمر ومحمد سيف النصر ، ولم يكن احد في فزان يرغب في وجود القوات الفرنسية ودليلي على ذلك انه لا يوجد فزاني واحد عارض الاتفاقية مع بريطانيا او امريكا بالرغم من ان ولاية فزان طلبت منهم معارضة الاتفاقيتين ، ما لم يتم عقد اتفاقية مع فرنسا ومع ذلك لم يعارض ممثلو فزان سواء في مجلس النواب (خمسة نواب) او مجلس الشيوخ (ثمانية شيوخ) فقد اتفقت معهم على تأييد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية حتى نفسح المجال للتخلص من الوجود العسكري الفرنسي في فزان .

وأعتقد الآن أنني ارتكبت خطأ في حق نفسي إذ لم أعمل على تكوين صداقات في ذلك الوقت مع شخصيات فرنسية ، كما فعل غيري ، وكان في إمكاني ذلك ، ولكن عقدة سوء التفاهم مع الحكام العسكريين الفرنسيين في فزان أثناء حكمهم ، وعدم التفكير في المصلحة الشخصية ، حالتا دون ذلك .

تحالفات ابن حليم

اتسعت دائرة الذين اشركهم ابن حليم في تسيير أمور الدولة في منتصف الخمسينيات لتشمل السفير المصري اللواء حسن ابراهيم الفقي . كانت هذه الدائرة تضم مصطفى بن حليم رئيس الحكومة . والبوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، وعبد الله عابد السنوسي .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد اتفق مع مصطفى بن حليم في إحدى زياراته له بأنه سيعين سفيرا في ليبيا من المقربين اليه . ووقع اختياره على اللواء حسن ابراهيم الفقي ، ومنذ وصوله الى ليبيا اضحى السفير الفقي يلتقي باستمرار مع مصطفى بن حليم والبوصيري الشلحي وعبد الله عابد ، في اجتماعات تجمعهم جميعا .

كان ابن حليم يهدف من اشراك البوصيري الشلحي في امور الدولة ضمان موافقة الملك ادريس السنوسي على جميع مقترحاته وقد اخبرني الملك شخصيا في وقت لاحق ، ان ابن حليم كان اذا حدثه عن موضوع ما ، يعود البوصيري الشلحي يحدثه عن الموضوع نفسه ولكن باسلوب مختلف والهدف في الحالتين هو الحصول على موافقته . والغرض من إشراك السفير المصري هو ضمان استمرار تأييد الرئيس عبدالناصر لابن حليم اما اشراك عبدالله عابد السنوسي في صنع القرار فكان من اجل مصالح مادية .

وفي هذا السياق تحدث ابن حليم ، عن ان الرئيس جمال عبد الناصر طلب منه ، تمرير اسلحة مصرية عبر ليبيا الى الثوار الجزائريين ، وقد حدث ذلك بالفعل ، لكن الامر تم بموافقة الملك وبأمر منه ، وليس بمبادرة من ابن حليم . لان النظام في ليبيا كان اتحاديا ولا يمكن لرئيس الحكومة أن يصدر أوامر لأي والٍ من الولاة في مثل هذه المواضيع الحساسة أو يصدر

أوامر لمدير الأمن التابع للولاية إلا إذا أمر الملك بذلك .

والواقع ان الشعب الليبي كان باكمله مساندا للثورة الجزائرية ، وبعد خروج ابن حليم من رئاسة الحكومة ازداد التأييد لان هذا الموقف لم يكن مرتبطا بشخص معين ، واتخذت الثورة الجزائرية من ليبيا طوال سني كفاحها مقراً لاجتماعات قياداتها الى ان حصلت الجزائر على استقلالها ، وكل القرارات المهمة التي اتخذتها قيادة الثورة الجزائرية كانت من خلال اجتماعاتها في ليبيا بما في ذلك تشكيل حكوماتها المؤقتة أثناء الحرب ضد فرنسا .

ملابسات إنشاء البنك المركزي

اعود مجدداً الى موضوع هيئة المصالح المشتركة بين امريكا وليبيا ، فبعد موافقة الحكومة الليبية على مشروع ايزنهار الذي سمى مشروع ملء الفراغ ، زاد حجم المساعدات الامريكية كما اشرت من قبل فقد عرض الامريكيون مبلغ مليوني دولار كمساعدة سنوية ، لكن حكومة محمود المنتصر لم تستلم المبلغ لانها لم تقبله نظرا لضآلته ، وحين وقعت الاتفاقية في عهد حكومة ابن حليم ، طلبت حكومته دفع المبلغ المعروض سابقا من الولايات المتحدة ، والذي رفضته حكومة محمود المنتصر ويساوي ثمانية ملايين دولار عن السنوات السابقة اي من سنة 1952 الى سنة 1955 فوافقت أمريكا ، وقرر مجلس الوزراء بعد استشارة الملك ان يؤسس به بنك ليبيا المركزي ، والبنك الزراعي .

واقترح ابن حليم تعيين الدكتور على العنيزي الذي كان وزيرا للمالية محافظا للبنك المركزي وتعيين بريطاني مختص في البنوك نائبا للمحافظ ، لان الدكتور العنيزي لم تكن له سابق خبرة في مجال البنوك ولم يعمل من قبل في اي بنك .

ادى تعيين الدكتور علي العنيزي محافظا للبنك المركزي الى تعديل حكومي محدود تولى بموجبه على الساحلي وزارة المالية ، ولم يلبث ان نقل الى وزارة المواصلات بسبب خلاف حصل بينه وبين ابن حليم في مجلس الوزراء ، ذلك أن الدكتور علي الساحلي كان رئيس الوفد الليبي المفاوض لايطاليا لحل المشاكل العالقة بين حكومة ليبيا وحكومة ايطاليا فيقول الساحلي انه تشدد في المفاوضات مع الوفد الايطالي في مواضيع معينة ، ولكن ابن حليم كان في عطلة في ايطاليا فاتصل بالحكومة الايطالية أثناء وجوده في اجازته واتفق معهم على حلول مغايرة لمواقف علي الساحلي ، وعين ابن حليم احد تجار مصراته يسمى الحاج اسماعيل ابن الأمين في منصب وزير مالية ، في حين احتفظ عبدالرازق شقلوف ، وهو صديق مصطفى بن حليم ، بمنصبه كوكيل لوزارة المالية . كان غرض بن حليم هو التصرف بحرية في جميع الامور المالية .

ثم انه اتخذ قرارا لم يعلم به مجلس الوزراء الا في وقت لاحق ، يقضي بتفويض عبد

الرازق شقلوف في تنفيذ قانون المالية بعد المصادقة عليه من مجلس النواب والشيوخ واعتماده من الملك . هذا التفويض تم بموجب رسالة وقعها وزير المالية بأمر من رئيس الحكومة وصارت قاعدة متبعة الى ان الغيتها عام 1961 ، وكان عبد الرازق شقلوف يتصرف في ميزانية الدولة كما يريد . واكتشفت ذلك حين توليت رئاسة الحكومة .

كان عبد الرازق شقلوف مسرفا ومبذرا ومستهترا ، رغم ذلك اختاره بن حليم ليكون نائبه في المصالح المشتركة ، وفي مجلس الاعمار ، اضافة الى منصبه كوكيل لوزارة المالية ، وذلك حتى يتصرف بن حليم بواسطته كما يشاء .

اما وزير المالية ، اسماعيل بن الامين ، فقد كان يكفيه ان يكون وزيرا ، ولايهمه ان يُحد من سلطاته . اضحى هذا الوضع حديث جميع الاوساط السياسية والشعبية ومثار اشمئزازهم ، وكان ابراهيم بن شعبان يعرف أشياء كثيرة عن ابن حليم لا يعرفها باقي الوزراء لذلك اصبح ينتقده علانية ويصفه بعدم النزاهة في جميع أقواله وأفعاله .

فاجرى ابن حليم تعديلا حكوميا في 26 مارس 1956 ليخرجه من الوزارة ، ويقول ابن حليم في مذكراته انه اخرجه بسبب دعوته لتوقيع معاهدة مع فرنسا(1) والواقع أن ذلك القول ليس صحيحا ، فقد سبق أن بينت جميع الملابسات التي أحاطت بقضية الاتفاق مع فرنسا ، وأشهد أن ابن شعبان كان – كما عرفته – وطنيا شجاعا يتصف بالجرأة والصراحة .

ونظرا لصلتي الشخصية مع الملك فقد احتفظت بمنصبي في حكومة مصطفى بن حليم طوال فترة رئاسته للحكومة ، وكان عندما يريد أن يدخل أي تعديل على حكومته ، يشير علي بطلب مقابلة الملك الذي كانت تأتيه عدة تقارير ضدي ومتحاملة علي من ولاية فزان ، فاتصل بناظر الخاصة الملكية الذي كانت علاقتي معه علاقة ود وصداقة أو رئيس الديوان الدكتور عبدالسلام البوصيري ، فيحددا لي موعدا مع الملك ، وعندما أقابله أقول له : إنك يا مولاي تعرف حقائق الأشياء ، وخلفيات هذه التقارير فيبتسم ويقول «سامحهم الله اهتم بعملك» ثم انني كنت اعمل طبقا للمثل القائل «عاش من عرف قدر نفسه وجلس دونه» ، اذ انني كنت الوزير الوحيد من اقليم فزان ، وهو اقليم معزول عن باقي انحاء البلاد ، لذلك اعتدت العمل بحكمة وحذر . وتفادي الدخول في تحالفات او صراعات ، حتى حين يختصم البرقاوي مع الطرابلسي يكون دوري هو التوفيق والمصالحة بينهما .

---

(1) راجع «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» صفحة 254 .

ليبيا وحرب السويس

في تلك الاثناء اندلعت أزمة السويس عقب تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس ، كان الملك ادريس السنوسي يقوم آنذاك بزيارة رسمية لتركيا يرافقه رئيس الحكومة مصطفى بن حليم وذلك في أوائل شهر أغسطس 1956 .

اجتمع مجلس الوزراء برئاسة خليل القلال رئيس الحكومة بالنيابة في 11 أغسطس ، واتخذ قرارا بتأييد تأميم قناة السويس وادانة اي عدوان على مصر كما تقرر ابلاغ بريطانيا بان القوات البريطانية الموجودة في القواعد العسكرية في ليبيا لا يسمح لها مطلقا بالمشاركة في اي عمل عسكري ضد مصر ، لان المعاهدة الليبية البريطانية تنص على ذلك في مادتها الرابعة (1) ، حيث ان هذه المادة كانت تشير بوضوح الى التزام ليبيا بميثاق جامعة الدول العربية . كان البريطانيون لا يرغبون أن تنص المعاهدة على ميثاق جامعة الدول العربية ، لكننا تمسكنا في عهد حكومة محمود المنتصر تمسكا شديدا بهذه النقطة ، لذلك حين اندلعت حرب السويس في 29 اكتوبر 1956 تقرر الاتصال بالحكومة البريطانية عن طريق وزارة الخارجية ، باعتبارها المسؤولة من الجانب البريطاني عن المعاهدة .

ونص قرار مجلس الوزراء اخطار الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها في ليبيا وعن طريق محمود المنتصر السفير الليبي في لندن بالقرار . حاولت وزارة الدفاع البريطانية الاستفادة من قواتها الموجودة في ليبيا ولم توافق وزارة الخارجية البريطانية ، وحدث جدال واسع بين الوزارتين لكن الخارجية البريطانية تمسكت بموقفها بناء على الطلب الليبي المتشدد واستنادا على نص المعاهدة ، وفي الاخير امتثلت وزارة الدفاع البريطانية للقرار .

(1) تنص هذه المادة الرابعة على التالي :«ليس في هذه المعاهدة ما يرمي الى الاخلال ، بالحقوق والالتزامات التي تترتب أو قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، أو بموجب اي اتفاقيات أو عهود أو معاهدات دولية قائمة بما في ذلك فيما يخص ليبيا ميثاق جامعة الدول العربية .»

أزمة مصرية ليبية

ظل الموقف الليبي مساندا تماما لمصر حين وقع العدوان الثلاثي سنة 1956 . وكان يوجد آنذاك في ليبيا ملحق عسكري مصري يدعي العقيد اسماعيل صادق ارتبط بصلات مع الثوار الجزائريين ، وبدأ يشرف على تمرير الاسلحة عبر ليبيا ، وبسبب هذه المهمة ، كان اسماعيل صادق يعرف جيدا جميع مخابئ اسلحة الثورة الجزائرية في ليبيا ، سواء التي تأتي من مصر او من غير مصر . خبئت تلك الاسلحة في بعض المزارع ، ونظرا للتعاون الوثيق بين مصطفى بن حليم والسفير المصري وناظر الخاصة الملكية وعبدالله عابد السنوسي ، فقد كانت السفارة المصرية تعرف كل شيء داخل ليبيا ، ويبدو ان مصطفى بن حليم رتب مع السفير المصري والملحق العسكري قيام مقاومة شعبية في حالة الاعتداء على مصر من طرف القوات البريطانية الموجودة في ليبيا . بيد انه بعد موافقة بريطانيا على عدم استعمال قواعدها في ليبيا ، لم يكن هناك مبرر لمسألة المقاومة الشعبية ، لكن العقيد صادق استمر في تنفيذ الاتفاق المشار إليه . وتزامن ذلك مع اندلاع مظاهرات في طرابلس مؤيدة لمصر ، فانتهز الملحق العسكري المصري الفرصة وشرع في توزيع اسلحة على بعض الطلبة الذين تربطهم به علاقات عبر الاساتذة المصريين ، كان الملك يقيم آنذاك في طبرق ، وتلقى خبر المظاهرات بواسطة تقارير الامن والوالي نظرا للصلة المباشرة التي تربط الملك بالولاية . كما تلقى تقارير عن تصرفات الملحق العسكري المصري . واشارت تلك التقارير الى حدوث اضطرابات في طرابلس وتورط الملحق العسكري في تلك الاضطرابات .

قبل ان تبدأ الحرب بيومين انتقل الملك من طبرق الى طرابلس ، وكان منزعجا للاوضاع فيها ، لذلك أمر فور وصوله الى المدينة رئيس حكومته ابن حليم بطرد الملحق العسكري المصري .

تلقى مصطفى بن حليم تعليمات الملك بامتعاض وطلب عقد جلسة للحكومة ، واخبرنا بقرار الملك ، واقترح ابن حليم خلال الاجتماع ان تستغل هذه المناسبة ليتخذ مجلس الوزراء قرارا بطرد المستشار في السفارة البريطانية كرودريكس من البلاد ، وقد كان هذا المستشار مسؤول المخابرات في السفارة ، وعمل في ليبيا منذ ايام الاحتلال البريطاني لها، كما كان على معرفة بجميع الأوضاع في ليبيا ، ولاشك في أنه كان على اطلاع على التعاون القائم بين مصطفى بن حليم والسفارة المصرية ، وكذا تعاون ابن حليم مع الملحق العسكري المصري ، ويبدو ان البريطانيين ابلغوا الملك بذلك .

لذلك قال ابن حليم انه سينتهز الفرصة ليطلب من الملك موافقته على مغادرة كرودريكس بناء على قرار مجلس الوزراء . لم يمانع الملك ووافق على اقتراح مصطفى ابن حليم . وطلب

ابن حليم من وزير الخارجية علي الساحلي إبلاغ السفارة البريطانية بالقرار ، لكن الساحلي طلب تبريرا حتى يستطيع تقديمه للبريطانيين ، خاصة انه تربطنا معهم معاهدة تحالف . وكان غرض بن حليم من قرار طرد كرودريكس هو إرضاء صديقه السفير المصري بعد ان تقرر طرد الملحق العسكري المصري . طلب البريطانيون في البداية مبررا للقرار لكنهم امتثلوا في نهاية الامر . اما الملحق العسكري المصري فقد رفض مغادرة البلاد واعتصم بالسفارة بعد ان جمع اسلحة كثيرة من مخازن الثورة الجزائرية داخل مبنى السفارة . واثار هذا التصرف اشمئزاز وغضب الملك فأصر على ضرورة تنفيذ قرار الطرد ، وقامت قوات الامن الليبية بتطويق السفارة المصرية . حاول مصطفى بن حليم إقناع السفير المصري حتى يمتثل الملحق العسكري لقرار الطرد ، وكان موقف ابن حليم ضعيفا امام الملحق العسكري نظرا للاتفاق السري بينهما ، ويبدو ايضا ان الملحق العسكري كان يرتبط مباشرة بقيادة القوات المسلحة المصرية ، ولا توجد لدى السفير سلطة عليه ، ولم تعط القيادة المصرية أمرا للملحق العسكري بالمغادرة . انتظر المصريون حتى انتهت الحرب ليوافقوا على القرار ، وغادر الملحق العسكري الاراضي الليبية تحت حراسة قوات الامن الليبية . ويبدو أن ابن حليم اعطى وعودا للرئيس عبدالناصر ، وهذه الوعود لا يعرفها أحد إلا بعض المقربين من الطرفين ، ولم يستطع ابن حليم تنفيذها ولذا بدأ الفتور يدب في العلاقة بينهما ، وفي هذه الاثناء ، توطدت العلاقة بين ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي والرئيس عبدالناصر ، وأصبحت الاتصالات مباشرة بينهما .

الشلحي يناصب ابن حليم العداء

بتزامن مع ذلك بدأت علاقة ابن حليم مع البوصيري الشلحي يسودها الفتور ، وكان كل طرف يخفي هذا التحول في علاقته مع الآخر ، ولكن سرعان ما بدأ الخلاف يطفو الى السطح ، وهوما ادى الى ارتباك ابن حليم لان جميع الاقتراحات التي يطلب من الملك الموافقة عليها ترفض ، بعد أن اصبح ناظر الخاصة الملكية يعمل ضد ابن حليم . كان سبب الخلاف هو ان ابن حليم اراد التقليل من نفوذ البوصيري الشلحي في تسيير امور الدولة ، بعبارة اخرى رغب ابن حليم في ممارسة سلطاته كرئيس للحكومة ولكن بعد فوات الأوان واراد ابن حليم اخراج البوصيري الشلحي من الحكم بعد ان ظل شريكا وحليفا له اكثر من سنتين ، ولم يقبل البوصيري الشلحي ذلك (1) .

ومن أمثلة اهتزاز وضعية ابن حليم كرئيس للحكومة ، حادثة وقعت في مصر ، فقد كان سفير ليبيا في مصر هو الصديق المنتصر ، وقام الطلاب الليبيون بمظاهرات في القاهرة مطالبين

---

(1) راجع كتاب صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي صفحات رقم 92 و492 و493 .

بزيادة المنحة الدراسية ، واحتلوا مبنى السفارة الليبية بالتنسيق مع السفير الليبي ، لانه صديق لناظر الخاصة الملكية ، فطلب ابن حليم من الملك التوقيع على مرسوم باقالة السفير ، وفعلا صدر المرسوم ، لكن البوصيري الشلحي الذي كان في زيارة خاصة لمصر التقى خلالها مع الرئيس جمال عبدالناصر ، حين علم بقرار استدعاء الصديق المنتصر ، ابلغه بالبقاء وبعدم تنفيذ القرار ، واتصل البوصيري الشلحي بالملك والتمس منه التراجع عن القرار ، وامتدح له الصديق المنتصر ، وبالفعل الغى الملك المرسوم وتكرر ذلك عدة مرات .

تتالت الوقائع والاحداث ، التي عمقت الخلاف بين ابن حليم والبوصيري الشلحي ، ومن ذلك ، ان الملك سعود بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية آنذاك ، كان يقوم بزيارة لاسبانيا في اوائل عام 1957 عقب زيارة قام بها للولايات المتحدة الامريكية ، واقترح الملك ادريس السنوسي توجيه دعوة رسمية للملك سعود لزيارة ليبيا . وطلب الملك ادريس السنوسي عرض الاقتراح على مجلس الوزراء .

حينئذ تدخل البوصيري الشلحي لكي تقدم الدعوة للملك سعود بواسطة ناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان الملكي ، لان الدعوة موجهة من الملك ادريس السنوسي حسب اعتقاد ناظر الخاصة الملكية ، لكن مجلس الوزراء ، تمسك بان تقدم الدعوة عن طريق الحكومة لانها دعوة رسمية باسم الدولة ، والحكومة هي المسؤولة عن تسيير امور الدولة . بيد ان البوصيري الشلحي أصر على موقفه ، وقررنا ان نجتمع اجتماعا خاصا به انا وعبدالقادر العلام وزير الدفاع لعلنا نثنيه عن رأيه . لكنه لم يتراجع وابلغنا ان مصطفى بن حليم يرغب في تسليم الدعوة للملك سعود ليعقد علاقات شخصيةمعه لاغراض وحسابات مستقبلية ، وذلك حتى يضمن القيام بالعمل في المملكة العربية السعودية ، حين يخرج من رئاسة الحكومة . حاولنا إقناعه بان ما يقوله ليس صحيحاً ، وكان جوابه بانه يعرف جيدا ابن حليم واساليبه . بعد ذلك توصلنا الى حل وسط يقضي بأن تسلم الدعوة للملك سعود بواسطة رئيس الحكومة رفقة رئيس الديوان وهو الدكتور عبدالسلام البوصيري ، فوافق الملك ادريس على الاقتراح . وسافر مصطفى بن حليم ورئيس الديوان الى مدريد لتوجيه الدعوة رسميا للملك سعود .

لبى الملك سعود الدعوة وجاء الى تونس ، وتشكلت بعثة شرف برئاسة الدكتور علي الساحلي وزير الخارجية لمرافقته الى ليبيا ، وخصص له استقبال حافل في مطار طرابلس ، ورحب به الليبيون ترحيبا حارا من المطار الى مقر اقامته في قصر الخلد ، واقيمت احتفالات كبيرة بالمناسبة .

واراد البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية استغلال المناسبة لاهانة ابن حليم امام جميع رجال الدولة ، فانتهز فرصة اقامة الملك ادريس مأدبة عشاء للملك سعود حضرها رجال الدولة والاعيان والنواب والشيوخ ، فطلب من التشريفات ان يجلس مصطفى بن حليم مع الوزراء في اخر المائدة ، في حين يجلس على الساحلي بصفته رئيسا لبعثة الشرف قرب الملك وضيفه ،

اثار ذلك استياء الحكومة ، ولكن لم يكن من اللائق طرح الموضوع خلال المأدبة ، وعندما اقام الملك سعود مأدبة تكريمية للملك ادريس كما تقتضي قواعد المراسم ، سأل الملك سعود عن رئيس الحكومة وطلب منه الجلوس بجانبه .

وبعد ان غادر الملك سعود طرابلس في اعقاب زيارته الرسمية ، اجتمعت انا وعبدالقادر العلام مع البوصيري الشلحي ، وكانت علاقتنا طيبة معه ، وابلغناه ان تصرفه مع رئيس الحكومة خلال الزيارة لم يكن لائقا ، وقلنا له ان والده ابراهيم الشلحي هو الذي تبنى مصطفى بن حليم سياسيا ودفع به الى الامام حتى تولى رئاسة الحكومة ، لذلك لا تجوز معاملته بهذه الكيفية من طرف آل الشلحي واوضحنا له انهما معا كانا يسيّران امور الدولة ، ولا نجد سببا لهذا الخلاف الذي يعرقل اعمال الحكومة . بيد انه طلب منا عدم التدخل في الموضوع ، موضحا انه يعرف جيدا مصطفى بن حليم ، وقال انه منذ ان تولى منصبه كناظر للخاصة الملكية ظل يدافع عن ابن حليم امام الملك ويؤيده في كل اقتراحاته ، لكنه فوجئ ان ابن حليم اقترح على الملك تعيينه كسفير خارج ليبيا حتى يبعده من منصبه كناظر للخاصة الملكية ، وكان حادا في انتقاده لابن حليم ، وعبر عن إقتناعه بان ابن حليم لا يرجى منه خير ، وعلى الرغم من ذلك اجتمعنا مع ابن حليم ، وعبرنا له عن وجهة نظرنا في الخلاف ، وقلنا له انه اصبح يضر بمصالح الدولة ، وطلبنا منه مسايرة البوصيري الشلحي ، فابلغنا بدوره ان البوصيري الشلحي اصبح يعامله كموظف لديه ، وانه أضحى لا يستطيع تلبية رغباته الكثيرة والمتعددة ، ولكن كان رأينا ان ابن حليم هو الذي عوده على ذلك ، وقلنا له صراحة إنه لا يوجد امامه حل اما ان يسايره كما كان الحال في السابق او ينسحب . فابلغنا ابن حليم بانه عرض المشكلة على الملك ووعده باتخاذ الاجراء اللازم .

كان الملك سيغادر الى طبرق في اليوم التالي ، وكما جرت العادة ذهب كل اعضاء الحكومة لتوديعه ، وبالفعل صافح الملك كل مودعيه ، وأخذ البوصيري الشلحي معه في سيارته الملكية ، عندئذ قلنا لابن حليم ان تصرف الملك هو بمثابة رد واضح على شكواه .

فقد أراد الملك بكيفية غير مباشرة أن يقول لابن حليم لقد افسحت المجال للبوصيري الشلحي ليتدخل في شؤون الحكم وعليك الآن أن تتحمل عاقبة تصرفاتك الخاطئة .

في اليوم نفسه اجتمع مجلس الوزراء في جلسة عادية وخلالها أبلغ ابن حليم المجلس أن الملك سعود تبرع بمبلغ مهم من المال لقوات الأمن الليبية واقترح ابن حليم أن يقسم ذلك المبلغ بالتساوي بين قوات الأمن في الولايات الليبية الثلاث . التزم الوزراء الصمت ولم يعقبوا على هذا الاقتراح ولكنني طلبت الكلمة واقترحت أن يقسم المبلغ إلى قسمين :

القسم الأول يعطى لقوات الأمن في ولاية طرابلس والقسم الثاني يقسم بالتساوي بين ولايتي برقة وفزان لأن قوات الأمن في ولاية طرابلس هي التي تحملت عبء الزيارة الملكية أما قوات الأمن في ولايتي برقة وفزان فقد ارسلت بعض وحداتها لتشارك في العرض

العسكري فقط . فسأل رئيس الحكومة المجلس عن رأيه فلم يعقب أحد وتمسكت برأيي ، وطلبت التصويت عليه ، فقال لي ابن حليم بطريقته الاستفزازية مازحا «انت يا فزاني دائما تأتينا باقتراحات غريبة» ، وفعلا أجري التصويت على اقتراحي فنال الاغلبية الساحقة من المجلس ، وبعد خروجنا من الجلسة جاءني الوزراء الطرابلسيون ليشكروني على موقفي فأجبتهم بان هذا حق ويجب أن يقال .

أزمة مصطفى بن حليم

واستمر الوضع على ما هو عليه ، واضحى مصطفى بن حليم عاجزا عن العمل بسبب خلافه مع البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية الذي كان سنده الوحيد لدى الملك(1) ، وانتقل الخلاف الى داخل مجلس الوزراء ، فقد انحاز الدكتور علي الساحلي والدكتور محي الدين افكيني وهما من أصدقاء البوصيري الشلحي الى جانبه ، وحاول مصطفى بن حليم اخراجهما من الحكومة لكن المحاولة باءت بالفشل ، واصبح باقي الوزراء يجاملون مصطفى بن حليم ، كنت انا وعبدالقادر العلام من اقرب الوزراء لابن حليم ونعد انفسنا اصدقاء له ولكن ادركنا فيما بعد خطأ موقفنا .

حين تأزمت الامور ، قرر مصطفى بن حليم تقديم استقالته واختار ان يرسل الاستقالة مع رئيس مجلس النواب عبدالمجيد كعبار وعبدالرازق شقلوف وكيل وزارة المالية .

واعتقد ان اختياره لعبدالرازق شقلوف مرده الى ان شقلوف كان هو المشرف على بناء مدينة البيضاء بتكليف من ابن حليم ، ونظرا لاهتمام الملك بهذا الموضوع ، دأب ابن حليم على ايفاد عبدالرازق شقلوف الى الملك بعد خلافه مع البوصيري الشلحي اعتقادا منه انه سيفيده عند الملك ويقوي مركزه لديه الذي ضعف بسبب اختلافه مع ناظر الخاصة الملكية ، واعطى ذلك احساسا لعبدالرازق شقلوف بانه اصبح الرجل الثاني في الدولة .

---

(1)يقول ابن حليم في مذكراته صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ص422 «غير أن العنصر الرئيسي الذي ضاعف صعوباتي ، وأنزل بفاعلية سياستي ضربة في الصميم ، وأضعف موقفي التفاوضي مع بريطانيا ، بل شل أعمالي السياسية عموما ، وبث الشك في علاقتي مع الملك هو ذلك الانقلاب الذي طرأ على علاقتي مع ناظر الخاصة الملكية» ويضيف في صفحة 493 . «على مدى ثلاث سنوات كان ناظر الخاصة الملكية بالنسبة لي الحليف الأمين ، والصديق المعين ، لذلك فإن انقلاب هذا الحليف الأمين إلى مناوئ شديد ، وذلك الصديق المعين إلى عدو مبين أصاب اندفاع سياستي الوطنية بضربة قوية ، وأفسح المجال أمام المعارضين لسياستي فنشطوا في وضع العراقيل ، وإشاعة الشكوك ، وبث الأكاذيب ، وبالرغم من علاقتي مع الملك ادريس فإن جوا من التردد والحذر بدأ يسيطر على تلك العلاقة» .
هذه شهادة ابن حليم على نفسه كما كتبها في مذكراته .

كعبار رئيسا للحكومة

ذهب عبدالمجيد كعبار وعبدالرازق شقلوف الى طبرق وسلما الملك استقالة مصطفى بن حليم ، فقبلها في 24 مايو 1957 ، وبعث رسالة الشكر البرتوكولية الى مصطفى بن حليم ، وفي الوقت نفسه عين عبدالمجيد كعبار (48 عاما) رئيسا للحكومة الجديدة ، فألف حكومته في 26 مايو 1957 ، واحتفظ فيها بمعظم الوزراء السابقين ، وأبقاني في منصبي كوزير للصحة . لكن كعبار استغنى عن علي الساحلي ومحي الدين افكيني اصدقاء البوصيري الشلحي ، كما ادخل الصديق المنتصر سفير ليبيا في مصر في الحكومة لتولي وزارة الدفاع مجاملة لناظر الخاصة الملكية وأدخل وهبي البوري ليتولى وزارة الخارجية ، والشيخ عبدالحميد عطية الديباني ليتولى وزارة العدل ، وهما من خارج مجلس الوزراء السابق ، واقترح عبدالمجيد كعبار على الملك تعيين محمود المنتصر اول رئيس للحكومة الليبية ، ومصطفى بن حليم كمستشارين للملك ليقللا من نفوذ ناظر الخاصة الملكية ، فاستحسن الملك ادريس الفكرة ، واصدر أمرا بذلك .

في تلك الاونة كنت في جنيف لحضور مؤتمر هيئة الصحة العالمية بصفتي وزيرا للصحة ، وحين عدت من مهمتي ، قمت بزيارة مصطفى بن حليم رفقة عبدالقادر العلام وعبر لنا ابن حليم عن سروره لان عبدالمجيد كعبار استطاع إخراج محي الدين افكيني وعلي الساحلي من الحكومة ، كما انه كان مسرورا لقرار تعيينه كمستشار للملك .

بعد فترة قام مصطفى بن حليم بزيارة الى أوروبا ، وحين عاد اذاعت الاذاعة ونشرت الصحف خبر عودته ، فكتب البوصيري الشلحي رسالة لرئيس الحكومة ، ابلغه فيها ان محمود المنتصر ومصطفى بن حليم يعدان مستشارين للملك وبالتالي موظفان في القصر الملكي ، لذا لا يجب ان يذاع او ينشر عنهما اي خبر الا بطلب من القصر الملكي ، كان الشلحي يرغب في ان يطوي النسيان مصطفى بن حليم .

بعد ذلك طلب ابن حليم والمنتصر ان يكون لهما مكتبان داخل القصر الملكي ، لكن البوصيري الشلحي بصفته مسؤولا عن القصور الملكية رفض الطلب ، واقسم يمينا انه لن يكون لمصطفى بن حليم ومحمود المنتصر مكاتب داخل القصر طالما انه ناظر للخاصة الملكية . حجته في ذلك انهما مستشاران للملك حين يرغب في استشارتهما يستدعيهما ،ثم يذهبان بعد ذلك دون أن يكون لهما مكاتب .

كان محمود المنتصر رجلا له كرامته ، ولا يقبل ان تمس ، اخبرني بصفتي صديقا له بانه غير راض عن وضعه الحالي ، فقد كان سفيرا في روما ، وقال ان قرار تعيينه كمستشار لا معنى له ، وهو منصب شكلي وافضل له ان يعود الى سفارته . وبالفعل اتصل بعبدالمجيد كعبار

وابلغه بانه لا يرغب في الدخول في صراع مع ناظر الخاصة الملكية ، كما انه لا يرضى لنفسه ان يصبح بسبب عملية الشد والجذب بين ناظر الخاصة الملكية وابن حليم اضحوكة امام الناس ، وطلب من عبدالمجيد كعبار ان يرجو الملك اعادته الى منصبه كسفير ، وان يقترح تعيين مصطفى بن حليم سفيرا في باريس ، قبل الملك الاقتراح لانه كان يرغب ايضا ان يجنب نفسه المشاكل القائمة مع ناظر الخاصة .

وقد ازدادت علاقات البوصيري الشلحي مع الرئيس جمال عبدالناصر رسوخا ، واصبحت تربطهما صداقة متينة . ولاشك ان عبدالناصر استفاد كثيرا حين ربط علاقة وطيدة مع احد الشخصيات الفاعلة داخل القصر الملكي في ليبيا ، واستغل البوصيري الشلحي هذه العلاقة ، ليطلب من الرئيس عبدالناصر شن حملة اعلامية ضد مصطفى بن حليم ، وهكذا قامت صحيفة (الاهرام) بكتابة سلسلة مقالات ضد ابن حليم ، واشتملت تلك المقالات على انتقادات لاذعة ، تضمنت اشياء حدثت واخرى مختلقة .(1)

اجتمع مجلس الوزراء الليبي لبحث موضوع هذه الحملة الاعلامية . وكان موقفه ان هذه الحملة ليس لها ما يبررها ، وانها تمس شخصية ليبية شغلت منصبا مرموقا . وقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية الدكتور وهبي البوري ، لاعداد ردود على حملة الاهرام ، وتم اعداد تلك الردود وارسلت الى الصحيفة المذكورة التي قامت بنشرها .

كان من بين ما جاء في مقالات الاهرام ان الملك ادريس السنوسي اكتشف مؤامرة ضده من تدبير مصطفى بن حليم بالتواطؤ مع الانجليز . ولم يكن ذلك صحيحا ، وكانت حكاية مختلقة . فاتصل عبدالمجيد كعبار رئيس الحكومة بالملك وطلب منه ان يصدر الديوان الملكي بيانا يكذب الخبر . وبالفعل اصدر الدكتور عبدالسلام البوصيري رئيس الديوان بيانا ينفي الخبر .

ولم يكتف البوصيري الشلحي بحملة الاهرام ، بل دعا الى تشكيل لجنة تحقيق حول الانتخابات البرلمانية التي جرت في عهد مصطفى بن حليم في يناير عام 1956 والتي رشح فيها ابن حليم نفسه للمرة الاولى والاخيرة .(2)

وكان قد حدث تلاعب في ولاية طرابلس في تلك الانتخابات ، واحتج كثيرون على التزوير وقدموا عرائض وشكاوي الى الملك احتجاجا على ما حدث .

---

(1) راجع أعداد جريدة الاهرام الصادرة في شهر يونيو سنة 1957 .

(2) من الغريب ان ابن حليم حاول الخلط في هذه المسألة ، فذكر في مذكراته صفحات مطوية انه اجتمع بعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا الأسبق في دائرته الانتخابية بدرنة ، وهو ما يعني تلقائيا أن هذه الدائرة انتخب فيها عدة مرات ، والصحيح هو ما اشرته اليه ، إذ لم يكن نائبا الا من شهر يناير 1956 إلى شهر مايو 1957 .

واستغل البوصيري الشلحي هذه العرائض بعد أن كانت مهملة في خزائن ومكاتب القصرالملكي وعرضها على الملك ليحرك الموضوع .

وشكل الملك لجنة تحقيق باشرت عملها في ولاية طرابلس لتطال بعد ذلك مصطفى بن حليم ، ولحسن حظه مرض والى طرابلس فاوقف الملك التحقيق كما تم تعيينه بعد ذلك سفيرا لليبيا في باريس بناء على اقتراح عبدالمجيد كعبار - كما سبقت الاشارة الى ذلك . والجدير بالذكر أن السيد عبدالمجيد كعبار رئيس الحكومة في ذلك الوقت ، كان يقول ان سفيرنا في باريس ابن حليم يكتب لنا في تقارير شهرية طويلة منسقة ، وبعد اطلاعنا على التقرير الأول والثاني والثالث ، صرنا نهملها ، لان ما يكتب فيها في رأي كعبار ورأي وزير الخارجية والملك أيضا غير صحيح . ويضيف كعبار : لا يعقل أن الجنرال ديغول ورجال حكمه ، لديهم كل هذا الوقت ، لتبديده في أحاديث طويلة مع سفير ليبيا .

الفصل الرابع

كيف أصبحت رئيساً للحكومة

خروجي من الحكومة

اتبع السيد عبدالمجيد كعبار رئيس الحكومة اسلوباً لينا في الحكم ، ونأى بنفسه عن الدخول في صراعات مع البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، إذ كانت علاقتهما علاقة عادية واتسمت الصلة بينهما بالمجاملات .

في أوائل سنة 1958 أجرى عبد المجيد كعبار تعديلاً حكومياً خرجت بمقتضاه من الوزارة ، وكان ذلك بناء على اقتراح من الملك ادريس وكان رأي الملك الذي ابلغني به السيد كعبار مفاده : أنني بقيت داخل الحكومة فترة طويلة منذ تشكيل الحكومة المؤقتة في شهرمارس 1951 الى ابريل 1958 ، ومن الحكمة في تقديره ألا يبقى السياسي في منصبه اكثر من المدة التي قضيتها في الحكومة . عقب صدور القرار طلبت مقابلة الملك ، وسألته عما اذا كنت قد ارتكبت خطأ ، أو قمت بشيء أثار استياءه في عملي ، وكان جواب الملك بأنني لم ارتكب اي خطأ ، ولكن علي أن أبتعد عن المسؤوليات الحكومية لفترة ، واخبرني بانه سيحتاجني مستقبلا ، وأجبت الملك قائلا : «إنني اتطلع دائما الى أن أحظى برضاكم» .

بعد خروجي من الحكومة اتجهت الى العمل في القطاع الخاص وأسست شركات تجارية لكنني احتفظت بعضويتي في مجلس النواب ، مادام ذلك لا يتعارض مع الدستور .

إنجازاتي في وزارة الصحة

أشرت فيما تقدم من فصول الى أنني قد توليت منصب وزير الصحة منذ تشكيل الحكومة المؤقتة الى عهد حكومة عبد المجيد كعبار في أبريل 1958 أي خلال فترة دامت زهاء سبع سنوات ، لذا يحسن بي قبل الانتقال الى الحديث عن المراحل اللاحقة ، التي توليت فيها أيضا مسؤوليات ومناصب أخرى ، أن استعرض الاعمال والانجازات المهمة التي تشرفت بتقديمها لوطني ليبيا من موقعي كوزير للصحة .

لا جدال في أن الأوضاع والخدمات الصحية في ليبيا كانت متردية - عند تسلمي مهام هذا المنصب - ترديا فظيعا ، ولا غرابة في ذلك فقد تركت الحرب العالمية الثانية آثارها الكئيبة والمدمرة على البلاد ، كانت المؤسسات الصحية والمستشفيات في المدن مهدمة ، كما كانت في الدواخل والقرى منعدمة ، وقوات الاحتلال في الأقاليم لم تعمل شيئا من أجل النهوض بتلك المؤسسات والمستشفيات الا تقديم خدمات ضئيلة وضرورية ، يحدث فيها التمايز كثيراً بين ما يعالج به المواطنون وغيرهم من الاجانب ، كذلك لم تعمل الادارات المذكورة ، وقوات

الاحتلال على وضع قوانين صحية عامة ، فكانت البلاد بذلك فريسة للاهمال ، وضحية للامراض المختلفة مثل التدرن الرئوي والتراخوما ، والملاريا وشلل الاطفال وغيرها من الامراض التي تفتك بالمواطنين فتكا ذريعا ، حتى إن بعض الصحف الاوروبية كانت تشير الى تلك الاوضاع عقب نيل ليبيا استقلالها ، فتزعم أن الدولة الليبية الجديدة سيكون عمرها قصيرا ، لانها ليست لها موارد سوى الرمال ، وأن أهلها مصابون بالتدرن الرئوي والتراخوما والأوبئة القاتلة .

لقد أحسست منذ اليوم الاول الذي كلفت فيه بمهمة الوزارة من الملك ادريس بثقل المسؤولية ، وضخامة العمل الذي ينتظرني في النهوض بالخدمات الصحية من خلال مستويات وطرق متعددة ، وفي ضوء امكانيات مادية ومالية محدودة ، وقد استدعى مني ذلك العمل الدؤوب ، ووضع خطة واضحة تقتضي التعاون مع عدة أطراف في الداخل والخارج ، والاستفادة من جميع الظروف المتاحة . ففي الداخل جعلت التعاون بين وزارة الصحة وبين نظارات الصحة في الولايات الثلاث وثيقا ، ونتيجة لذلك التعاون تم انشاء المجلس الصحي الاعلى في 1953 .

وهو المجلس الذي ينظم فيه العمل بين الوزارة والنظارات وبعض المصالح الاخرى ، وكانت جلساته دورية تعقد كل ثلاثة أشهر تحت رئاستي ، وتوصلنا الى وضع عدة قوانين للخدمات الصحية كان يقتضيها الوضع الصحي العام ، وسعينا الى ربط العلاقات الضرورية مع المنظمات الدولية التابعة للام المتحدة للاستفادة من مساعدتها اللازمة لانجاح برنامج الوزارة . ومن القوانين المهمة التي صدرت إبان تقلدي وزارة الصحة أذكر على سبيل المثال القوانين الآتية :

1/ قانون إنشاء مجلس استشاري أعلى للصحة العامة .

2/ قانون مزاولة مهنة الصيدلة وفتح الصيدليات صدر بتاريخ 18 نوفمبر 1956 .

3/ قانون الحجر الصحي ، صدر بتاريخ 3 ديسمبر 1956 .

4/ قانون انشاء الهلال الاحمر الليبي ، صدر بتاريخ 5 أكتوبر 1957 . وفي المادة 37 منه ورد ذكر اسماء مؤسسي الهلال الاحمر الليبي (1) .

5/ قانون الصحة العامة .

---

(1) صدر مرسوم ملكي بتأسيس واعتماد النظام الاساسي لجمعية الهلال الاحمر الليبي في 5 أكتوبر 1957 وجاء في المادة 37 من النظام المشار اليه ان مؤسسي الجمعية هم :
1عبد المجيد كعبار 2 محمد عثمان الصيد 3 مفتاح عريقيب 4 عبد القادر العلام 5 الدكتور وهبي البوري 6 اسماعيل بن الامين7 سالم القاضي 8 محمد ابودجاجة 9 الشيخ عبد الحميد الديباني 10 الصديق المنتصر 11 ابراهيم بن شعبان 12 سيف النصر عبد الجليل 13 سليمان الزّني 14 الكتور على نورالدين العنيزي 15 الشيخ منصور المحجوب 16 على بن عثمان 17 الهادي المشيرقي 18 عبدالله عابد السنوسي 19 منير العروسي 20 محمد الكريكشي 21 ابراهيم السوسي 22 سالم انديز 23 عبدالله الشخطرية . 24 منصور محمد خليفة 25 أبوبكر احمد 26 عبد المولى لنقي 27 مصطفى ابن صريت 28 محمد المجريسي 29 عبد العزيز الزقلعي .

6/ قانون طب الاسنان صدر بتاريخ 20 فبراير 1957 .
7/ قانون مزاولة مهنة الطب صدر بتاريخ 26 مارس 1957 .

أما على المستوى الخارجي ، فقد وقعت بعد اعلان الاستقلال سنة 1952 اتفاقية عامة مع منظمة هيئة الصحة العالمية والتي حصلت ليبيا بمقتضاها على مساعدات عديدة ومستمرة ، كان لها أثرها الممتاز على هذا القطاع ، اذكر منها :

1/ الحصول على منح دراسية لبعض الشباب الليبي في مجال الطب ، وقد استفاد منها عدد من الشباب الذين كان لهم دورهم الايجابي في النهوض بالخدمات الطبية والصحية فيما بعد منهم : الدكتور احمد البشتي والدكتور نوري الهمالي ، والدكتور محمد الكاديكي والدكتور رؤوف بن عامر والدكتور ابراهيم المنتصر الترهوني والدكتور فؤاد سليمان الجربي وغيرهم .

2/ اشتركت هيئة الصحة العالمية مع وزارة الصحة الليبية ، ومنظمة «اليونسيف» لرعاية الامومة والطفولة في تأسيس مدرسة رئيسية في مدينة طرابلس لتخريج الممرضات ، وانشاء مراكز رئيسية لتخريج طالبات متخصصات في رعاية الامومة والطفولة . وكان المركزان الرئيسيان اللذان ابتدأ فيهما العمل ضمن هذا المخطط وفي إطار هذا التعاون ، أحدهما في منطقة سوق الجمعة في طرابلس وافتتح في سنة 1954 والاخر في منطقة البركة في بنغازي الذي افتتح في سنة 1956 ومن مهامها تقديم الخدمات لتلقيح ورعاية الاطفال والامهات ضد الامراض التي تنص عليها القوانين الدولية .

كذلك أنشئت بموجب الاتفاقيات بين منظمة هيئة الصحة العالمية ووزارة الصحة مدرسة في مدينة بنغازي لتخريج ضباط صحيين ، وكانت مدة الدراسة في هذه المدرسة والمراكز المذكورة سلفا ثلاث سنوات يحصل بعدها الطالب على شهادته في المجال الذي تخصص فيه .

وقد انضمت ليبيا الى المنظمة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في جنيف في أبريل 1956 ، واصبحت ليبيا عضواً في هذه المنظمة بعد أن وقعت على ميثاقها باسم ليبيا بصفتي وزيراً للصحة .

واستفادت ليبيا من هذه الاتفاقيات المهمة مع تلك الهيئة العالمية ومنظمة اليونسيف الخاصة برعاية الامومة والطفولة في تكوين فريق طبي متنقل بجميع المعدات الفنية داخل أرجاء البلاد في مكافحة التدرن الرئوي ، والتلقيح ضد الاصابة به ، والتلقيح ضد شلل الاطفال وقد تنقل هذا الفريق في الارياف والقرى النائية كما عمل أيضا في المدن ، فوصل الى جالو وأوجله وجخرة والكفرة الى الحدود المصرية ، كما وصل الى حدود ليبيا الجنوبية مثل القطرون وتجرهي وغات ، ودرج وغدامس وسيناون وغيرها من القرى الاخرى ، وقد دام مجهود هذا الفريق ست سنوات تقريباً من سنة 1954 الى 1960 . وأعتقد أن الفضل في ذلك يعود الى تلك العلاقة الودية التي انعقدت بيني وبين الدكتور علي شوشة باشا المدير الاقليمي لمنظمة

الصحة العالمية الذي كان مركزه بالاسكندرية ثم خليفته الدكتور طابا الحسين من ايران واعترافا من ليبيا بتلك المساعدات السخية من الدكتور على شوشة باشا والهيئة المذكورة ، فقد قدمت اليه -بموافقة الملك ادريس- الدعوة الى زيارة ليبيا في سنة 1955 ، واستقبله الملك وقلده وسام الاستقلال من الدرجة الاولى .

وأذكر أيضا في نطاق هذا التعاون أنه تم عقد اتفاق بين وزارة الصحة والنقطة الرابعة الامريكية وذلك في سنة 1952 لمكافحة الملاريا والتراخوما المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا ، وبعد انتهاء خدمات النقطة الرابعة حلت محلها في هذه الخدمات والمساعدات المصالح المشتركة التي قدمت هي الاخرى خدمات جيدة في هذا المضمار .

ولابد من الاشارة هنا أيضا - ونحن نتحدث عن انجازاتي في الوزارة - الى مشاركتي الكثيرة في مؤتمرات الصحة العالمية التي كانت تعقد دوريا في شهر ابريل من كل سنة بجنيف على رأس وفد من وزارة الصحة ، كنا نحقق به وجود ليبيا في هذه المنظمة الدولية من جهة ، ونستفيد مما كانت تصدره من قرارات وتوصيات ، وتتيحه من مساعدات ومعونات من جهة أخرى .

قانون النفط

من أهم انجازات حكومة عبدالمجيد كعبار التي خرجت منها في أوائل 1958 ، وضع قانون توزيع عوائد النفط حين يتم استخراجه . كانت هناك مشكلة كبيرة تتعلق بتوزيع العائدات ، لان كل ولاية من الولايات الثلاث تطالب ان يكون النفط في حالة اكتشافه في ملكية الولاية التي يكتشف بها ملكاً خاصاً بها ، ومن الانصاف ان أقول إن حكومة السيد محمود المنتصر الأولى أصدرت قانوناً ينص على أن جميع المعادن والثروات التي تكتشف في باطن الأرض هي ملك للدولة . وقد اكتشفت شركة «أسو» اول بئر نفط في ولاية فزان سنة 1958 . نص قانون توزيع عائدات البترول الذي صدر في عهد حكومة كعبار على ان تخصص نسبة 70 بالمئة من العائدات للتنمية في جميع انحاء ليبيا يشرف عليها مجلس الاعمار و15 بالمئة تخصص للولاية التي اكتشف فيها النفط ، في حين تذهب 15 بالمئة الى ميزانية الحكومة الاتحادية ، وأقر مجلس النواب والشيوخ القانون .

لا شك أن حكومة عبدالمجيد كعبار قدمت خدمة جليلة لليبيا في تلك الفترة باصدارها هذا القانون . ويعود ذلك إلى الطريقة اللينة والمرنة في تعامله مع الولايات حتى حظي بموافقتها على اصدار القانون .

وخلال فترة حكومة كعبار انتهت مدة الاتفاقية المالية الليبية البريطانية ، التي كان يفترض تجديدها كل خمس سنوات . ودخل كعبار سنة 1958 في مفاوضات مع البريطانيين لتجديد تلك الاتفاقية ، وسافر على رأس وفد من أجل ذلك الى لندن لكنه لم يستطع الحصول على

شروط أفضل ، لان البريطانيين تمسكوا بضرورة خفض المساعدات المالية التي تقدم الى ليبيا ، وتبعا لذلك خفضت الى ثلاثة ملايين جنيه إلاربعاً ، كما تخلت بريطانيا عن كثير من المعسكرات التي كانت تشغلها .

وأجرت حكومة عبدالمجيد كعبار كذلك انتخابات نيابية في يناير 1960 ، وكانت تتسم بالنزاهة وتعد من أفضل الانتخابات التي عرفتها ليبيا . كان قانون الانتخابات الأول ينص على طريقتين للاقتراع : في المدن تتم الانتخابات عبر الاقتراع السري وخارج المدن يتم الاقتراع بطريق التسجيل في سجل تشرف عليه لجنة انتخابات وتسجل هذه اللجنة رأي الناخب بعد استفساره عن المرشح الذي يرغب فيه في تلك السجلات ، كانت هذه ثغرة تتيح لموظفي الانتخابات ان يفعلوا ما يشاؤون ، لذا عدلت حكومة عبدالمجيد كعبار هذا القانون فاصبح الاقتراع بموجبه سريا في جميع أنحاء ليبيا .

ومما يبرهن على نزاهة تلك الانتخابات ان اثنين من الوزراء لم ينجحا في دائرتيهما هما الشيخ سالم القاضي والحاج اسماعيل بن الامين .

كنت اترشح دائما في دائرة «متصرفية براك» وادي الشاطئ اقليم فزان . واعتدت ان افوز بالتزكية لان اعيان المنطقة يجتمعون ويتفقون على النائب ولا يرشح أحد ضده باتفاق جميع اهل المنطقة وبدون اي تدخل من الحكومة .

وبعد انتهاء الانتخابات واعلان النتائج أدخل عبد المجيد كعبار تعديلا على حكومته ، وبموجب هذا التعديل عينت وزيرا للاقتصاد في هذه الحكومة وكان ذلك في 15 فبراير 1960 .

قضية طريق فزان

في اواخر عام 1959 ، شرعت شركة ساسكو التي يملكها السيد عبد الله عابد السنوسي بعد الاتفاق مع حكومة السيد عبد المجيد كعبار ، وكان وزير المواصلات فيها السيد ناصر الكزه ، في انجاز طريق معبد يربط طرابلس وسبها عاصمة اقليم فزان ، طوله حوالي ألف كيلومتر مقابل مليوني جنيه . وعند عرض الميزانية العامة على مجلس النواب ، التي كان يصادق عليها من قبل المجلس في مارس ويبدأ العمل بها في ابريل من كل سنة ، طلب النواب مناقشة ناصر الكزة وكان آنذاك وزيراً للمواصلات حول طريق فزان وكان ذلك في مارس 1960 ، على اساس ان مبلغ 2 مليون جنيه غير كاف ، وأكد لهم وزير المواصلات انه تم بحث الامر واتضح بعد الدراسة التي قام بها الخبراء في وزارة المواصلات ان المبلغ يكفي لانجاز الطريق . وفي بداية صيف عام 1960 ، تقدمت شركة ساسكو بطلب إلى الحكومة لمنحها مزيداً من المال لانجاز طريق فزان ، على اساس ان مبلغ المليونين الذي رصد في البداية

سيكفي في رأيها لانجاز ثلث الطريق فقط . وتمت دراسة العقد بين الحكومة وشركة ساسكو ، من طرف لجنة فنية ومن مجلس الاعمار بتكليف من مجلس الوزراء ، فاتضح انه عقد مفتوح ، ينص على أن كل جزء تنجزه شركة ساسكو تقدر تكاليفه ويسدد المبلغ للشركة ، وهذا مخالف لما صرح به السيد ناصر الكزة وزير المواصلات في مجلس النواب اثناء مناقشة الميزانية .

كان العقد في صالح شركة السيد عبد الله عابد السنوسي ، وازاء مطالبة شركته بمبالغ اضافية شكلت حكومة كعبار لجنة فنية وقدرت اللجنة ان مبلغ أربعة مليون جنيه كافية لانجاز الطريق بأكمله . وبعد موافقة السيد عبد الله عابد على هذا التقدير تم تجديد العقد ، وأبرم اتفاق نهائي على أساس هذا المبلغ . وقرر مجلس الوزراء تخويل مجلس الاعمار الاشراف على المشروع ، باعتباره مشروعا تنمويا . ولم يعد لوزارة المواصلات علاقة بالموضوع الا من الناحية الفنية . حين علم اعضاء مجلس الأمة بالخبر ، عقدوا اجتماعات خارج المجلس لان البرلمان كان في عطلة . وقرر عدد من اعضاء مجلس الأمة ارسال برقية الى الملك في أغسطس 1960 تحمل توقيع اكثر من ثلثي اعضاء كلا المجلسين يطلبون فيها عقد جلسة طارئة لمناقشة موضوع طريق فزان . وينص الدستور على انه يحق لاكثر من نصف اعضاء المجلس طلب عقد دورة طارئة خارج الدورات العادية ، وفي هذه الحالة يدعو الملك الى عقد دورة خاصة .حين تلقى الملك طلب عقد دورة طارئة استشار الحكومة حول الموضوع ، وكان عبد المجيد كعبار في عطلة وينوب عنه الشيخ عبد الحميد الديباني وزير العدل ، فاتصل الشيخ عبد الحميد الديباني بعبد المجيد كعبار ، واتفقا على عدم الممانعة في عقد دورة استثنائية للبرلمان وصدر مرسوم بتاريخ 17 سبتمبر 1960 يدعو البرلمان للانعقاد في 3 اكتوبر من السنة نفسها . كنت آنذاك في عطلة فبعث إلي السيد عبد المجيد كعبار برقية يطلب فيها عودتي الى طرابلس . كان أعضاء الحكومة في مدينة البيضاء وبعد عودتي طلب مني كعبار البقاء في طرابلس لأكون على اتصال مع اعضاء مجلس النواب ، كما ابلغني بانه سيدخل تعديلا على الحكومة . بقيت في طرابلس ، وطلبت في الثالث من اكتوبر1960 تأجيل انعقاد الجلسة الى حين مجيء الحكومة فقبل مجلس النواب طلبي واقتراحي ، وفعلا أدخل عبد المجيد كعبار تعديلا على حكومته في 1960/9/29 نقلت بمقتضاه الى وزارة المالية ، وأدخل اثنين من المعارضين في مجلس النواب ، وهما عبد المولى لنقي ، وعبد القادر البدرية في الحكومة (1).

(1) كان السيد كعبار قد عرض على عبد المولى لنقي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وعرض على عبد القادر البدرية وزارة الاقتصاد .

ومن سوء حظ عبد المجيد كعبار ان عبد المولى لنقي رفض دخول الوزارة ، وانضم الى النواب المطالبين بالبحث في قضية طريق فزان وبالتالي معارضة الحكومة . اجتمع مجلس النواب يوم 7 اكتوبر 1960 ، وخلال الجلسات ابدى النواب تذمرهم وسخطهم من عدم حضور اعضاء الحكومة جلسات الدورة الطارئة ، وحدث جدل شديد حول هذه المسألة .

وبعد ان تشعب النقاش وانعقدت ثلاث جلسات طلبت منهم في آخر جلسة تأجيل المناقشة الى يوم 15 اكتوبر ، فلم يوافقوا على هذا التاريخ وتم الاتفاق كحل وسط علي يوم 10 أكتوبر ، ووعدتهم بانه في حالة عدم حضور الحكومة في العاشر من اكتوبر ساقدم استقالتي منها واعود الى موقعي كنائب في المجلس ، فوافقوا على فكرة التأجيل .

اجتمعت الحكومة برئاسة عبد المجيد كعبار في 9 اكتوبر ، واعددت بيانا لالقائه في مجلس النواب ، والقي وزير الدفاع السيد أحمد الحصائري البيان في اليوم التالي نيابة عن الحكومة وبعد القاء البيان تقدم أحد النواب بعريضة وقع عليها اكثر من الثلثين تدعو الى الغاء العقد مع شركة ساسكو ، واجراء تحقيق حول ما انجزته الشركة ، ومنع الشركة من الدخول في أية مناقصة خاصة بمشاريع الدولة ، وتشكيل لجنة فنية تضم خبراء اجانب ، لتضع تخطيطا محكما حول كيفية اكمال طريق فزان ، والاموال التي يمكن رصدها لذلك . ثم وضع تقديرات جديدة لما يستحقه السيد عبد الله عابد صاحب شركة ساسكو من أموال مقابل ما انجزه ، عندئذ وقبل أن يتخذ مجلس النواب قراره بالموافقة على ما جاء في العريضة . أشرت على السيد كعبار أن تتدخل الحكومة ، وتناقش هذه العريضة قبل اقرارها ، ولكنه أجاب بأنه لاضرورة لذلك فأقر مجلس النواب هذه القرارات بكاملها ، وهي :

أولا : الغاء تعهد الحكومة بدفع مبلغ الاربعة ملايين جنيه لشركة «ساسكو» وايقاف أية اجراءات مالية يترتب عنها دفع مبالغ جديدة للشركة أو أي تعهد بأي مبلغ آخر .

ثانيا : ايقاف شركة «ساسكو» عن العمل في الطريق ، والغاء العقد المبرم معها .

ثالثا : تجنيد كل الامكانيات لوضع تخطيط سليم لباقي الطريق ، والاعلان عن عطاء جديد لاتمامه بسرعة ، ولو اقتضى الامر أن يعهد بالمشروع الى شركة أو أكثر تتوفر فيها القدرة والنزاهة عن طريق عطاءات مدروسة ، وعقود قانونية على ألا يقبل العطاء الذي تقدمه شركة «ساسكو» .

رابعا : تشكيل لجنة محايدة من خبراء فنيين في انشاء الطرق ، يوافق عليها مجلس النواب ، تقوم بالتحقيق في سلامة الاعمال المنجزة حتى الآن ، ومطابقتها للمواصفات المتعاقد عليها ، ومقابلتها بالمبالغ التي استلمتها الشركة المتعهدة مما انجزته من عمل ، علي أن تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس الامة في أقرب وقت .

خامسا : تشكيل لجنة مالية تتكون من عضو اللجنة المالية بمجلس النواب ، وعضو اللجنة المالية بمجلس الشيوخ ، ومن المراجع العام للحكومة الاتحادية ، ومن مندوب عن وزارة

المواصلات ، وذلك للتحقيق في سلامة اجراءات الدفع وقيمة المبالغ المدفوعة لشركة «ساسكو» من أية جهة حكومية تتعلق بالطريق ، وفي المبالغ المستحقة على الشركة من ضرائب جمركية ، وأية مستحقات أخرى ، أو أي اخلال بالعقد من الناحية المالية ، على أن تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس الامة في اقرب وقت . فوافقت الحكومة على هذه القرارات دون مناقشة أو اعتراض .

سحب الثقة من الحكومة

كان يفترض ان تنتهي الدورة الاستثنائية عند هذا الحد ، لانها عقدت لمناقشة قضية طريق فزان لكن النواب كانوا يستعدون لمجابهة اخرى ، اذ تقدم النائب يونس عبد النبي بلخير بعريضة جديدة تحمل توقيع اكثر من ثلثي المجلس ، وتدعو الى سحب الثقة من الحكومة ، وكان الدستور ينص في هذه الحالة على عدم بحث اقتراح سحب الثقة الا بعد مضي اسبوع من تقديمه .

وسأل رئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار ، ان كان للحكومة رد على الاقتراح ، فأجاب بأن الحكومة ليس لديها أي رد الآن . كان كعبار قد أبلغ مجلس الوزراء أنه اتفق مع الملك على أنه اذا تجاوز مجلس النواب موضوع طريق فزان ، وطالب بنقاش أمر آخر ، يتم حل المجلس ، واستند على هذا الوعد حين ذكر ان الحكومة ليس لها رد على اقتراح سحب الثقة . بيد أن الاصول كانت تقتضي أن ترد الحكومة على مناقشات مجلس النواب ، وهي ثغرة اتضحت فيما بعد .

بعد تقديم اقتراح سحب الثقة ، اجتمعت الحكومة في الليلة نفسها ، لتتدارس الخطوة التي يمكن اتخاذها ، وأعاد عبد المجيد كعبار التذكير في مجلس الوزراء باتفاقه مع الملك قبل انعقاد الدورة الطارئة ، والذي يقضي في حالة تجاوز المجلس مناقشة موضوع طريق فزان الى مسألة اخرى أن يصدر مرسوم بحل مجلس النواب مشيراً الى انه اعد المرسوم وسلمه لسكرتير الملك . وقال يجب الان ابلاغ الملك بما حدث . وانتقل عبد المجيد كعبار الى مكتبه واجرى اتصالاً هاتفياً مع الملك لم يستغرق اكثر من ربع ساعة ، ثم عاد الى المجلس في قاعة الاجتماعات ، ليبلغنا أن الملك طلب منه اعداد مرسومين ، الاول يقضي بحل مجلس النواب ، والثاني باستقالة الحكومة وارسالهما مع محمد عثمان الصيد ، وعقب عبد المجيد كعبار على الموقف قائلا : «يبدو ان الملك قد غير رأيه» .

طلبت الكلمة للتعقيب على اقتراح الملك ، وقلت انه من رأيي ان رئيس الحكومة قد تفاهم مع الملك واتفق معه على اشياء محددة فمن المستحسن ان يسافر بنفسه ويقدم المرسومين .

اجاب عبد المجيد كعبار على اقتراحي بانه لن يذهب لان الملك لم يطلب منه ذلك ، وقال انه سيلتزم بتوجيهات الملك . فاقترحت ان يسلم المرسومين المشايخ العلماء في الحكومة ، وهما الشيخ عبد الحميد الديباني والشيخ عبد الرحمن القلهود نظرا لما يحظيان به من مكانة علمية . لكنهما بدورهما رفضا الاقتراح ، وقالا ان الملك لا يرتاح اليهما . وفعلا كان الملك يرى انهما منافقان . قلت اذن لم يبق الا ان يذهب رئيس الحكومة ، لكنه تمسك بموقفه ، واصر على ان اذهب شخصيا طالما ان الملك هو الذي طلب ذلك . وافقت على السفر لكنني اشترطت ان يرافقني احد الوزراء ، فطرح عبد المجيد كعبار الامر على التصويت ، وكان القرار ان اسافر وحدي لمقابلة الملك وتقديم المرسومين المذكورين .

مفاجأة في انتظاري

غادرت طرابلس وامضيت الليلة في بنغازي ، وفي اليوم التالي ذهبت الى طبرق ، وصلت في 11 أكتوبر 1960 في حدود العاشرة صباحا ، وفور وصولي استقبلني الملك ، وسألني عما حدث داخل مجلس النواب ، وجرت العادة في تلك الفترة ان تذاع مداولات البرلمان وكان الملك قد تتبع النقاش ، وعلى الرغم من ذلك اراد ان يسمع روايتي لما حدث . وبعد ان اخبرته بما وقع . سألني عن رأيي ، فقلت ان مجلس النواب انتهى حاليا من موضوع طريق فزان ووضع حدا لهذه المشكلة وافقت عليه الحكومة ، لذلك أرى أن تصدروا مرسوما بإنهاء الدورة الاستثنائية ، وفي ديسمبر سيعقد المجلس دورة عادية ، وخلال هذه الفترة تفكرون على مهل ، كما تتاح الفرصة لرئيس الحكومة لدراسة الوضع ، وفي غضون ذلك يهدأ مجلس الأمة والرأي العام . وآنذاك يمكن اصدار قرار مدروس خال من الانفعال .

بعد ان استمع الملك الى رأيي ، طلب مني البقاء في طبرق وعدم السفر ، وابلغني بأنه سيدرس الامر مع مستشاره القانوني .

كان للملك مستشار قانوني مصري هو الاستاذ توفيق عبد الحكم وكان رجلا فاضلا وامينا وصادقا ومن خيرة رجال القانون ويحترمه الجميع .

خرجت من عند الملك فالتقيت المستشار القانوني رفقة رئيس الديوان يحملان عددا من القوانين الدستورية ، تتعلق بالسوابق القانونية المماثلة في مختلف النظم البرلمانية . وعكفوا على دراسة الموضوع مع الملك في عدة جلسات وبعد أن انتهوا من الدراسة تبين للملك أن الحكومة لم تدافع عن نفسها ، وأنها قبلت ما أقره مجلس النواب ، ولم تتخذ أية مبادرة ايجابية ، وبالتالي لم تبق بينها وبين مجلس النواب أية مشكلة بعد أن وافقت على جميع ما أقره المجلس بخصوص القضية ، فصارت المسألة مسألة عدم ثقة في الحكومة ، لذا لا يمكن للملك أن يبقى حكومة لا يثق فيها مجلس النواب . وتقرر قبول استقالة الحكومة .

الملك يكلفني بتشكيل الحكومة

كنت ما أزال مقيماً في الفندق حين اتصل بي الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان بعد الظهر في 14 اكتوبر 1960 واقترح علي اما أن يزورني في الفندق او ان اذهب اليه في مكتبه . وابلغته بانني سأذهب اليه ، وحين التقيت به في مكتبه أنهى إلي أن الملك قرر قبول استقالة الحكومة ، فتأسفت للقرار وقلت له تمنيت لو أخذ الملك بنصيحتي . كما ابلغني ان الملك قرر تكليفي شخصيا بتشكيل حكومة جديدة وكان عمري آنذاك 36 عاما .

قلت له : « إنني لم آت الى هنا لتشكيل حكومة ، بل جئت لادافع عن حكومة انا عضو فيها » .

وأثناء حديثنا في الموضوع ، رن جرس الهاتف في مكتبه ، وكان المتحدث هو الملك نفسه ، وسأله عما اذا كان قد ابلغني بالقرار ، وعندما اجابه بالايجاب طلب منه ان نجتمع عنده بعد العشاء . لم يكن هناك مجال للحديث مع الملك في الهاتف . واكملت حديثي مع علي الساحلي وتواعدنا على اللقاء في المساء لمقابلة الملك . كان من عادة الملك ان لايتناول وجبة العشاء ، فتناولت العشاء مع رئيس الديوان وبعض موظفي القصر ، وحين حان وقت تقديم الشاي جاء الملك وتناولنا جميعا الشاي ، بعد ذلك طلب مني الملك ان التحق به في مكتبه .

سألني هل اعددت قائمة الوزراء في الحكومة الجديدة . وكان جوابي بالنفي واستفسرني عما اذا كان رئيس الديوان قد ابلغني بالقرار ؟ فأجبته بأنني ابلغت به .

فسأل : لماذا اذن لم تحضر تشكيلة الحكومة ؟

قلت : يصعب علي وعلى عبد المجيد كعبار وعلى اي شخص في ليبيا تشكيل حكومة في الوقت الحاضر .

قال : لماذا ؟

قلت : بسبب تدخل رجال القصر في شؤون الدولة ، ولمعاكسة الولاة لعمل الحكومة الاتحادية ، لذلك يصعب تشكيل حكومة في ظل هذه الاوضاع .

واجابني عن ملاحظتي قائلا : هل تعرف لماذا اخترتك لتشكيل الحكومة الجديدة ؟

قلت : لا .

قال : لانك عاصرت وعايشت هذه المشاكل وتعرفها وتستطيع معالجتها ، لذلك اخترتك فتوكل على الله وباشر عملك ومهامك .

قلت : أوافق ولكن لدي طلبات وليست شروطاً ، فإذا تفضلتم بقبولها فانني على استعداد لتشكيل الحكومة ، واذا لم تقبلوها فسأكون رهن اشارتكم وفي خدمتكم ، ولكنني

لن اتحمل مسؤولية تشكيل الحكومة .

سألني الملك قائلا : ما هي هذه الطلبات ؟

قلت : لايدخل الحكومة اي وزير طالما انا رئيس لها ، الا الوزير الذي اقترحه ومن حقكم دستوريا الاعتراض على اي شخص ، وفي هذه الحالة اقترحُ غيره . (ينص الدستور على ان الملك يعين الوزراء ويعفيهم بناء على اقتراح من رئيس الحكومة) (1)

وأضفت : كما أنني لا اقبل ان اتلقى توجيهات من اي موظف في القصر سواء أكان ناظر الخاصة أم رئيس الديوان ولا اقبل ان يتصل بي أحد ويبلغني بتوجيهاتكم او يبلغ الوزراء بهذه التوجيهات ولا اقبل ان تطلبوا اي وزير لمقابلتكم الا عن طريقي ، اذا كان لديكم اي توجيه فوجهوه لي مباشرة حتى تصبح للحكومة هيبة ويكون الوزراء مسؤولين امام رئيس الحكومة فقط . كما انني يوم اشعر بعجزي عن تسيير الامور سأتقدم فورا باستقالتي لكم ، واذا ارتأيتم من مصلحة البلاد استقالة الحكومة ، ارجو ان لا ترسلوا الي من يبلغني ذلك ، بل تبلغونني به مباشرة .

اجابني الملك : « طلباتك جميعها دستورية ، وانا موافق عليها جملة وتفصيلا واضاف : لم يطلب مني أي رئيس حكومة كلفته بتشكيل الحكومة منذ استقلال ليبيا الى اليوم هذا الطلب لذلك أنا متفائل بأنك سوف تنجح في مهمتك » .

وطلبت من الملك في نهاية المقابلة ، أن يمنحني مهلة يومين لتشكيل الحكومة .

اقول الان ، وللامانة والتاريخ وللحقيقة ، والرجل في رحاب الله وذمته ، وسوف تلتقي جميعا بين يدي الله في الدار الاخرة ، ان ذلك كان هو الحوار الذي دار بيننا ، وقد التزم رحمه الله بوعده لي طوال فترة رئاستي للحكومة على الرغم من كل المناورات والدسائس التي حيكت ضدي .

كما أؤكد الآن ان قرار تكليفي برئاسة الحكومة شكل تحولاً أساسياً في حياتي السياسية ، ومن حسن حظي أن كان اختيار الملك لي اختياراً نابعاً منه شخصياً وبدون علم اي احد كان .

وقد استحضرت في ذلك اليوم ، جميع التجارب التي مررت بها منذ ان اعتقلني الفرنسيون ، وما أزال شاباً يافعاً بتهمة العمل ضد المخططات الفرنسية في فزان .

في صبيحة اليوم التالي ، اتصلت هاتفيا مع عبد المجيد كعبار وابلغته ان الملك قبل استقالة حكومته وكلفني بتشكيل حكومة جديدة .

---

(1) راجع المادتين 72 و 78 من الدستور الليبي .

هنأني عبدالمجيد كعبار ، وقال لي الحمد الله ان الملك وفق في اختيارك كرئيس للحكومة ، وطلبت منه كصديق ان يستدعي الوزراء جميعا وأن يبلغهم بقرار تكليفي تشكيل الحكومة ، وان يسألهم عمن يرغب في التعاون معي ومن لايرغب ، وبعد ذلك سأقرر بدوري من الذي ارغب او لا ارغب فيه ، وبالفعل استدعى عبد المجيد كعبار جميع الوزراء في مكتبه وابلغهم بما حدث ، وقبل جميعهم العمل معي . تم تشكيل الحكومة من معظم الوزراء السابقين باستثناء عدد قليل من خارج الحكومة السابقة . وأهم تغيير كان تعيين عبد القادر العلام وهو صديق شخصي لي ، كوزير للخارجية وقد شغل من قبل منصب وزير الدفاع ، وشكلت الحكومة كالتالي :

محمد عثمان الصيد رئيساً ، سالم لطفي القاضي وزيراً للمالية ، أحمد الحصائري وزيراً للدفاع ، أحمد عون سوف وزيراً للمواصلات ، ومحمود البشتي وزيراً للمعارف ، عبد القادر العلام وزيراً للخارجية ، سالم الصادق وزيراً للصحة ، عبد الرحمن القلهود وزيراً للعدل عبد القادر البدرية وزيراً للاقتصاد ، الطائع البيجو وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، حسن ظافر بركان وزيراً للانباء ، محمد أبو دجاجة وزيراً للزراعة ، فؤاد الكعبازي وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء ، وهبي البوري وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء .

حين قدمت التشكيلة الحكومية للملك ، اعترض على الشيخ عبد الحميد الديباني وقال لي هذا رجل منافق يستحسن الابتعاد عنه . كما اعترض على عبد القادر العلام وهو من برقة وكانت له مشاكل عديدة مع الولاية . لكنني تمسكت به وطلبت من الملك الموافقة على اساس ان الرجل صديقي وانا مسؤول عنه ، اما الشيخ عبدالحميد الديباني فكان وزيراً للعدل في حكومة عبد المجيد كعبار ورئيساً للجنة فض نزاع الحدود بين ولايتي طرابلس وفزان فقررت مساعدة له ان يبقى رئيسا لتلك اللجنة ويتقاضى مرتب وزير مع كافة امتيازاته . وعندما فصلت في ذلك النزاع عام 1962 قررت الابقاء على هذه الامتيازات للشيخ الديباني وبقي الامر كذلك الى أن عين شيخا لجامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية في عهد حكومة الدكتور محي الدين فكيني في شهر ديسمبر 1963 .

وافق الملك على التشكيلة الحكومية ، وصدر مرسوم بذلك يوم 16 اكتوبر 1960 ، وحضر الوزراء ، وأدوا القسم أمام الملك .

بعد تشكيل الحكومة وأداء اليمين الدستوري اجتمعت بالملك ادريس وطلبت منه توجيهاته بشأن السياسة التي يجب أن تتبعها الحكومة في الداخل والخارج . فقال لي ، يجب ان نعتمد اولا على الله سبحانه وتعالى ثم على انفسنا ونعمل من اجل بناء ليبيا ورفاهية شعبها وامنه ، ونشر العدل والطمأنينة في جميع انحاء البلاد والمحافظة على سيادتها واستقلالها وعدم السماح لاية جهة بالتدخل في شؤوننا الداخلية ، وان نتعاون مع الدول العربية في اطار ما ينص عليه ميثاق الجامعة العربية ، وأن نتفادى التدخل في نزاع بين دولة عربية واخرى وان

نعمل على اصلاح ذات البين اذا استطعنا ، واذا لم نستطع نقف على الحياد ولا نتساهل في حدودنا الترابية .

وطلب مني العمل على ان يعيش الشعب الليبي حياة كريمة ، لانه ظل محروما عدة قرون ، وحين يتوفر لدينا فائض من المال نقدم العون لاشقائنا .

كما طلب ان تكون سياستنا مع الدول الافريقية قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واشعارهم باننا سنكون جيرانا صالحين .

وطلب الملك ادريس ان تكون علاقاتنا ودية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، والدول الغربية ، لانهم ساعدونا في وقت حاجتنا وتربطنا معهم الان اتفاقيات يجب ان نحافظ على ما تنص عليه وان لا نختلق مشاكل تتيح لهم التدخل في شؤوننا الداخلية ، وان لانجدد الاتفاقيات حين تنتهي مدتها لان الاسباب التي حتمت توقيعها قد زالت . كما طلب مني الملك ادريس أيضا التطبيق الصارم لهذه السياسة لنحظى باحترام الجميع ، وان احتفظ بهذه التوجيهات لنفسي واعمل على هديها .

وفي صبيحة اليوم التالي عدنا الى طرابلس ، وفي اليوم نفسه قمت بزيارة خاصة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وابلغتهم بانني اريد التعاون معهم ، خاصة انني عضو معهم في المجلس ، ويجب علينا أن نعمل سويا كأسرة واحدة لخدمة بلادنا ، فأجابني رئيسا المجلسين «ان مبادرتك هذه هي الاولى من نوعها ، لذا فاننا نشكرك كثيرا ، ونعدك بالتعاون معك لمصلحة ليبيا» .

طريق فزان مجدداً

بعد اسبوعين من تشكيل الحكومة ، اتصل بي سكرتير الملك ، وابلغني رسالة حول طريق فزان مفادها ان مجلس النواب ارتكب خطأ دستوريا ، حين قرر حرمان مواطن ليبي هو السيد عبد الله عابد السنوسي من دخول اية مناقصة في مشروعات الدولة ، وان القرار يتعارض مع نصوص الدستور ، وكان السيد عبدالله عابد السنوسي قد اتصل بالملك عبر ناظر الخاصة الملكية ليبلغه انه بات مهددا بالافلاس .

كما ابلغني ان الملك يعترض على قرار مجلس النواب ، بايقاف العمل في الطريق ، لانه تلقى عرائض من مواطني ولاية فزان تطالب باستئناف العمل فيه .

طلبت مقابلة الملك ، وبينت له تعذر تنفيذ توجيهاته ، لان مجلس النواب قرر ايقاف العمل في الطريق والتحقيق في ملابساته ، وانه تم قبول استقالة عبد المجيد كعبار بناء على ما قرره المجلس ، وانتم تطلبون منى الان عدم تنفيذ قرار مجلس النواب ، هذا لايمكن تحقيقه دستوريا . كما أنه يعني انني جئت لرئاسة الحكومة لتحقيق هذا الغرض . هنا طلب مني الملك اقتراحا لحل المشكلة . وكان جوابي انه لايوجد امام السيد عبد الله عابد سوى

طريقة واحدة وهي ان يطعن في قرار مجلس النواب امام المحكمة العليا .

لم يقبل السيد عبدالله عابد هذا الاقتراح ، وجاءني المستشار القانوني للملك لانه رجل خير ، ليبلغني ان السيد عبد الله عابد قابل ناظر الخاصة الملكية ، وانهما يعتزمان القيام بحملة كبيرة لالغاء قرار مجلس النواب ، ازاء ذلك طلبت عقد اجتماع مع الملك يحضره ناظر الخاصة الملكية والمستشار القانوني وخلال الاجتماع قلت للبوصيري الشلحي انني لا احمل اية ضغينة للسيد عبد الله عابد ، واعتبره صديقا ، ولكن لا يمكنني مخالفة قرار مجلس النواب ، وبالتالي لايوجد مخرج سوى اللجوء الى المحكمة العليا . وكان رد البوصيري الشلحي ان عبد الله عابد تضرر كثيرا . والحق يقال ان الاستاذ توفيق عبد الحكم المستشار القانوني ، ايد اقتراحي وقال انه لايوجد الا هذا الحل ، فاقتنع الملك واقتنع البوصيري الشلحي .

واستعان السيد عبد الله عابد بمحام مصري مرموق وقدم طعنا امام المحكمة العليا وشرعت المحكمة ولمدة ثلاثة اشهر النظر في ملف القضية .

وتنفيذا لقرارات مجلس النواب قررت الحكومة ايفاد فؤاد الكعبازي وزير شؤون الرئاسة للسفر الى سويسرا وذلك من اجل جلب خبراء سويسريين لمعاينة الطريق والاعمال التي انجزت ، وليقدموا لنا تقريرا حول تكلفة انجاز الاعمال المتبقية وقد وقع اختيارنا على سويسرا باعتبارها بلداً محايداً . وفعلا جاء الخبراء ومكثوا قرابة شهر في ليبيا ، واعدوا تقريرا كان لصالح عبد الله عابد السنوسي ، اذ انهم ارتأوا ان مبلغ مليوني جنيه لم يكن كافيا لانجاز الطريق ، وان التكلفة التقديرية في نظرهم تصل الى ستة ملايين جنيه . هذا التقرير كان سريا ولم يطلع عليه عبد الله عابد . لذلك حين حكمت المحكمة العليا لصالح شركة ساسكو التي يمتلكها ، ابقينا المبلغ في حدود الأربعة ملايين جنيه المتفق عليها اثناء حكومة كعبارفقط ، واستأنفت الشركة تنفيذ الطريق تحت اشراف ورقابة وزارة المواصلات طبقا لما جاء في الاتفاق الموقع عليه بين شركة ساسكو وحكومة السيد كعبار .

المراسيم الإستثنائية

كانت هناك مراسيم صادرة من الحكومات السابقة لميزانيات استثنائية تتعلق بالانشاءات في مدينة البيضاء ، وطبرق ويشرف على صرفها عبد الرازق شقلوف كما يشاء . وينص الدستور الليبي على انه بالامكان اصدار مراسيم لميزانيات استثنائية ، اذا كان مجلس النواب في عطلة على ان تعرض عند اول دورة يعقدها المجلس ، وكانت بالفعل تحال على رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره على اللجان المالية واللجان المختصة ، ولكنها لا تعود الى المجلس لان رؤساء الحكومات السابقين يتهربون من مناقشتها في مجلس النواب ، وتظل مهملة في ملفات اللجان البرلمانية . طلبت من رئيسي المجلسين اقرار الميزانيات الاستثنائية المشار

اليها ، ووعدتهم بأن أتفادى بقدر الامكان استصدار مراسيم ملكية بميزانيات استثنائية وإذا اضطررنا لذلك مستقبلا فإنها سوف تناقش في أول الجلسات لمجلس الأمة ، رحب المجلسان بالفكرة ووافقا عليها ، ووعدني الأعضاء بأنهم سيقرون جميع المراسيم التي وصلت إلى مجلس الأمة . وأنهم ينتظرون أن أفي بوعدي في المستقبل ، وفعلا أقر المجلس في جلسات متعددة جميع المراسيم الخاصة بالميزانيات الاستثنائية المشار اليها .

كان الأعضاء يعرفونني جيدا كزميل لهم من يوم اعلان استقلال ليبيا ، كما انهم يعرفون انني احرص دائما على معاملة الجميع كإخوة ، دون ترفع او غطرسة أو لف ودوران ، لذلك رحبوا بتعييني رئيسا للحكومة ، كما ابدوا ارتياحا لانني بادرت بزيارتهم فور تقلدي منصب رئاسة الحكومة .

زيارتان لكعبار وابن حليم

قررت زيارة رؤساء الحكومات السابقين ، وكان يوجد آنذاك في طرابلس عبدالمجيد كعبار ، ومصطفى بن حليم ، اما محمود المنتصر فقد كان خارج ليبيا والسيد محمد الساقزلي يوجد في مدينة بنغازي .

كان مصطفى بن حليم قد قدم استقالته من منصبه كسفير في باريس في أواخر سنة 1959 ويذكر أن الدستور الليبي ينص على ان تعيين السفراء وقبول استقالتهم يصدر بمرسوم ملكي ، باقتراح من وزير الخارجية يوقع عليها بعد توقيع الملك رئيس الحكومة ووزير الخارجية ، وذلك حتى يتفرغ لاعماله التجارية ، فقد بدأت الطفرة بعد اكتشاف النفط وازدهار الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية . لذلك عاد الى ليبيا ليؤسس شركات ، وليعمل مع شركات النفط التي حصلت على عقود للتنقيب واستخراج البترول حين كان رئيساً للحكومة . عمل على الاجتماع قبل عودته من باريس نهائيا مع البوصيري الشلحي بواسطةبعض أصدقاء البوصيري وتصالح معه ، وكنت قد زرت البوصيري الشلحي رفقة عبد القادر العلام وسالم القاضي ، قبل تعييني رئيساً للحكومة ، وشكرناه على تصالحه مع مصطفى بن حليم والتفاهم معه . وابلغنا الشلحي ان مصطفى بن حليم زاره رفقة زوجته وهي سيدة فاضلة ، لذلك قبل التصالح معه ، لكنه قال انه وبخه امام زوجته ولامه على ما كان يقوم به ابان رئاسته للحكومة .

ذهبت في البداية الى عبد المجيد كعبار بسيارتي الخاصة ، ووجدت معه ضيوفا في منزله ، وقلت له انني ازوره كأخ ، وطلبت منه ان يعتبر هذه الحكومة حكومته . وبينت له انني في حاجة لارشاداته وآرائه وتمنيت عليه ان يكون لي بمثابة الأخ ، فوعدني خيراً ، وقال ان لديه طلبا ، يتمثل في أن أسعى للحصول على موافقة الملك حتى يتم تعينه سفيراً في روما . فاجأني الطلب ، وابلغته صراحة رأيي في الموضوع ، وقلت له انه كرئيس سابق للحكومة ، ويعيش

وضعية طيبة ، وحالته ميسورة وليس لديه التزامات اسرية كبيرة ، فقد كان له ولد وبنت فقط ، وبالتالي فانه لايحتاج الى المنصب ، كما قلت له ان تعيينه سفيرا يعني أنه سيتلقى تعليمات من وكيل وزارة الخارجية او ربما من رئيس قسم اوربا ، وهذا قد يمس كرامته . لكنه تشبث بطلبه وألح علي ان اسعى لدى الملك حتى يتحقق ذلك . وعلى الرغم من انني لم استسغ الطلب واعتبرته لايليق به لكنني وعدته خيرا .

بعد ذلك ذهبت الى مصطفى بن حليم واستقبلني رفقة زوجته . قلت له امام زوجته إنني جئت لزيارته احتراما وتقديرا له ، وطلبت منه كما فعلت مع عبد المجيد كعبار ان يعتبر الحكومة حكومته ، وعبرت له عن رغبتي في الاستفادة من خبرته ومقدراته ، واوضحت له ان هذا هو سبب الزيارة .

كان يعمل في منزله نادل من ولاية فزان ، ولما احضر النادل بعض المشروبات ، خاطبني مصطفى بن حليم قائلا : «هذا الفزاني منذ ان سمع بتعيينك رئيسا للحكومة لم نعد نستطيع الحديث معه» ، آلمتني هذه الكلمة الما شديدا ، فأجبته قائلا : «أهل فزان عرف عنهم التواضع والصدق والامانة ، لذلك ربما تعلم منكم انتم الدروانة الغطرسة والتكبر» ، وأدى ذلك الى تكهرب الجو .

هنا تدخلت زوجته وهي فلسطينية الاصل ، ولامته على أسلوبه . ولكي لا ازيد الامر تعقيدا غيرت مجرى الحديث . فاقترح علي بن حليم ان يدعوني على مائدة غداء مع البوصيري الشلحي ، وعبد الله عابد السنوسي ، كنت اعرف كما كان يعرف جميع الليبيين ان الشلحي وعبد الله عابد السنوسي هما سندا مصطفى بن حليم .

قبلت دعوة الغداء ، رغم تألمي من حديثه ، وفي الموعد المحدد التقيت مع البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي في منزل ابن حليم ، وخلال المأدبة تحدث مصطفى بن حليم فقال انه هو والبوصيري الشلحي وعبد الله عابد سيكونون بمثابة سند لشخصي ولحكومتي ، واشار الى انهم على استعداد لتزويدي باقتراحات وبكل ما احتاجه وأضاف أنه بدعمهم ومساندتهم لن احتاج الى أي شخص آخر .

شكرتهم على هذا الموقف ، لكنني كنت في واقع الامر مستاءاً جدا من المبادرة . قلت في نفسي ان مصطفى بن حليم يريد اقحامي في المشاكل التي عاناها حين كان رئيسا للحكومة ، ويريد مني ان ادخل ناظر الخاصة الملكية كشريك في الحكم كما فعل .

تولد لدي اقتناع بان تقييمي لمصطفى بن حليم كان خاطئاً ، اذ انه لو اراد خيراً لما طلب مني هذا الطلب الذي يعني الدخول في متاهات ومنازعات بعيدة كل البعد عن القواعد الدستورية .

هذه الواقعة جعلتني في قرارة نفسي اتبنى موقفا حازماً وصارماً ، وان اتخذ جميع قراراتي مستقلاً ، وبالاشتراك مع اعضاء الحكومة فقط .

بعد مضي ايام طلب مصطفى بن حليم مقابلتي ، لانني بالرغم من كل شيء فقد كنت احترمه واقدره واعتبره صديقاً ، حتى ايام ازمته مع البوصيري الشلحي اعتدت على زيارته ومجاملته . لذلك وافقت على مقابلته ، وابلغني خلال اللقاء بأنه دعا مجموعة من مدراء شركات النفط إلى حفل عشاء ، وأنه يريدني أن أحضر تلك المأدبة . وكان جوابي له انني سأحاول تلبية الدعوة ، لكن في واقع الامر لم استسغها ، اذ لا يعقل ان يحضر رئيس حكومة بيده كل مقاليد القرار دعوة عشاء مع مدراء شركات للنفط . إضافة الى ذلك أنه كان يتقن الانجليزية ، وأنا لا اتحدثها ، فربما يستغل ذلك لمصلحته مع مدراء الشركات المذكورة ، وللاسف كان هذا هو اسلوب ابن حليم .

وحين جاء موعد الدعوة استدعيت سالم القاضي وزير المالية وشرحت له مادار بيني وبين مصطفى بن حليم وطلبت منه ان ينوب عني في حضور الدعوة ، وفي اليوم التالي ابلغني وزير المالية بان قراري عدم تلبية الدعوة كان صائبا .

بعد أسبوع عاد مصطفى بن حليم لمقابلتي وابلغني ان عضو مجلس ادارة شركة أويزس ومعه خبراء من الامريكيين سيزورون ليبيا ، وسيقيم لهم مأدبة عشاء وطلب مجددا حضوري . لكنني اتبعت نفس الاسلوب السابق ، وارسلت له وزير المالية . بعد مضي بضعة ايام اتصل بي معاتباً على عدم تلبية الدعوة ، فابلغته بانني متعب وحين يحين وقت العشاء اكون مرهقا للغاية ، لذلك ارجو ان لا يعاتبني . كما اوضحت له أن حضور وزير المالية فيه الكفاية . ويبدو انه فهم قصدي تجاه الموضوع برمته .

بعد فترة اتصل ابن حليم بسكرتيري الاستاذ حسن بوخريص ، وطلب منه تحديد موعد معي للاجتماع مع وفد من الخبراء الامريكيين جاؤوا في زيارة خاصة الى ليبيا برئاسة « جون تابن » الذي عين سفيرا للولايات المتحدة في ليبيا بعد التوقيع على الاتفاقية الليبية الأمريكية في أواخر سبتمبر 1954 ، وانتهى عمله كسفير في أوائل سنة 1958 واسس شركة تجارية في ايطاليا ، وقد توطدت بينه وبين ابن حليم في أثناء عمله في ليبيا علاقة صداقة وتعاون .

وافقت على اللقاء بهم ، وعند بدء اللقاء طلبت سكرتيري وكان يتحدث الانجليزية بطلاقة ، وقلت له اريدك ان تترجم بيني وبين الوفد الامريكي ، لانني لا أقبل ان تتولى هذه المهمة شخصية مرموقة ولا اريد ان يصبح رئيس حكومة سابق مترجماً ، قلت للاستاذ بوخريص ترجم هذا لاعضاء الوفد ، والواقع انني اردت ان لا يقوم ابن حليم بالترجمة ، لانه كان سيقول للامريكيين ما يشاء ، وبالطبع فهم ابن حليم مغزى تصرفي ولم يرقه ذلك ، كنت اريد ان أوجه له تنبيها لكي لا يكرر مثل هذه التصرفات وحتى يظل التعامل بيننا مبنيا على اسس واضحة جلية .

ومنذ ذلك اليوم ناصبني ابن حليم العداء ، لكن لم يكن في مقدوره عمل اي شيء سوى تحريض ناظر الخاصة الملكية وخلق المشاكل عن طريقه وبث الاشاعات المغرضة .

الفصل الخامس

داخل دائرة صنع القرار

الاذاعة

قبل اعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 كانت توجد إذاعتان صغيرتان فى ليبيا يملكهما الجيش البريطاني لا يتعدى بثهما محيط مدينتي بنغازي وطرابلس .

وعقب اعلان الاستقلال اعطيت حصة في الاذاعتين للحكومة الليبية تتراوح مدتها من ثلاث الى اربع ساعات واستمر الحال هكذا إلى أن انشأت ليبيا اذاعة خاصة بها بالتعاقد مع شركة هاي بيج في نطاق المساعدة الامريكية عن طريق المصالح المشتركة وافتتحت الاذاعة في عهد حكومة عبد المجيد كعبار في اوائل سنة 1958 وأوكل الاشراف عليها الى وزارة المواصلات ثم الحقت في سنة 1959 بمصلحة المطبوعات التابعة لرئاسة الحكومة .

وكانت هذه الاذاعة مسموعة في بعض جهات ليبيا ، ولاتغطي كل الاراضي الليبية ، كما أنها كانت تبث من محطتين واحدة فى طرابلس والاخرى فى بنغازي .

ونظرا لما اصبح للاعلام من اهمية بعد الحرب العالمية الثانية قررت عندما كلفني الملك بتشكيل الحكومة انشاء وزارة الاعلام او كما سميت آنذاك وزارة الارشاد والانباء لتشجيع المثقفين والفنانين الليبيين على الابداع والانتاج ، وقد اخترت وزيرا لها الاستاذ حسن ظافر بركان لما عرفت فيه من هدوء وحسن تفكير وإطلاع ثقافي ومواقف وطنية ، وفي فترة لاحقة عينت وكيلا للوزارة الحاج احمد الهمالي الذي يتسم بالتفاني في العمل وحسن تنفيذ الاوامر والاخلاص ، وقد أوكلت لهما مهمة ربط اذاعتي طرابلس وبنغازي ببعضهما حتى تذاع نشرة الاخبار بصوت واحد وفي وقت واحد ومن مكان واحد .

واقيم لهذا الغرض انتين هوائي في منطقة ابن جواد . وبالفعل ربطت الاذاعتان في اوائل سنة 1961 واصبحت نشرات الاخبار تبث في وقت واحد ومن مكان واحد .

في سنة 1962 انشأنا محطة اذاعية ثالثة في مدينة البيضاء وفي خريف تلك السنة ربطت الاذاعات الثلاث وصارت بذلك الاذاعة الليبية تسمع في جميع انحاء البلاد وفي البلدان المحيطة بها .

مشكلة مع شركات البترول

اعتدت أن أخلو بنفسي ، وأفكر وحيداً ، ولكنني كنت لا أتخذ اية خطوة الا بعد اطلاع الملك ادريس السنوسي عليها ، والتشاور معه في شأنها .

ومما استفدته من تجاربي أثناء عضويتي كوزير في الحكومات السابقة أن بعض رؤساء الحكومات كانوا يجتمعون مع الملك لأخذ رأيه في القرارات المهمة ، يتحدثون معه في العموميات دون توضيح كامل لما يطرحونه من قضايا ، لذا كان الملك كثيرا ما يطلب الغاء تلك القرارات ، أو إعادة النظر فيها .

وعندما جئت لرئاسة الحكومة استفدت كثيراً من هذه التجربة ، لذلك حرصت على إبلاغ الملك بكافة التفاصيل قبل أن اعرضها على مجلس الوزراء ، وهكذا فان كل القرارات التي اتخذتها حكومتي لم يحدث ان اعيد النظر في اي قرار منها .

وعلى سبيل المثال فقد كانت شركات البترول لا تدفع اية رسوم جمركية على السلع والمعدات التي تستوردها . بحثت الامر مع سالم القاضي وزير المالية وخليفة موسى مدير عام الجمارك ووجدت أن قانون البترول الذي صدر وكانت هذه الشركات بموجبه لا تدفع الرسوم الجمركية تم وضعه لتشجيعها واغرائها للتنقيب عن النفط في ليبيا . كان هذا القانون قد أقر في عهد حكومة مصطفى بن حليم وكنت وزيرا في تلك الحكومة ، وأيدت مشروع القانون ، لكن الوضع تغير بعد ذلك ،إذ تأكد وجود بترول في ليبيا ، والشركات شرعت فعليا في استخراجه ، لذا رأيت أنه من مصلحة البلاد اعادة النظر في هذه الاعفاءات من أداء الرسوم الجمركية . وعملت على أن تستعيد ليبيا حقوقها المشروعة لكي تستغني عن طلب المساعدات من الحكومتين البريطانية و الامريكية . كنت ارغب في طي هذا الموضوع بكيفية نهائية ، والاعتماد على مواردنا الذاتية .

طلبت من خليفة موسى مدير عام الجمارك في 25 يناير 1961 اعداد لائحة بالسلع والمواد التي تستوردها شركات البترول ولا تدفع عليها رسوما جمركية ، فوجدت ان عددها خمسين صنفا من البضائع المختلفة ، وطلبت منه كذلك اعداد قرار جمركي تشرع بموجبه سلطات الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية على تلك السلع ، وكان جوابه ان ذلك سيكون قرارا صعبا . وبالرغم من ذلك طلبت منه تنفيذ الأمر دون إبطاء . وبمقتضى هذا القرار بدأت سلطات الجمارك تلزم شركات البترول بتسديد الرسوم الجمركية على بضائعها المكدسة بالاطنان داخل الحظائر الجمركية في الموانئ قبل سحبها وذلك ابتداء من أول فبراير 1961 . لكن الشركات اعترضت على القرار ، وامتنعت عن سحب بضائعها ، وقدمت الى مدير

الجمارك مذكرة موقعة من جميع مدراء شركات البترول العاملة في ليبيا تعترض فيها على القرار .

قررت في تلك الفترة السفر الى تونس للعلاج من مرض القولون ، واستأذنت الملك وغادرت طرابلس ، وكلفت الشيخ عبدالرحمن القلهود وزير العدل ليتولى رئاسة الحكومة بالنيابة . بعد سفري بأيام استدعى الملك الشيخ القلهود وأبلغه أن شركات البترول ستوقف جميع اعمالها وتنسحب من ليبيا اذا نفذ قرار تحصيل الرسوم الجمركية على وارداتها ، وطلب منه الغاء القرار . اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الشيخ القلهود وقرر الغاء القرار وابلاغ مدير عام الجمارك بذلك . بلغني الخبر في تونس فقررت العودة الى ليبيا ، وفور وصولي اجتمعت مع الشيخ القلهود الذي ابلغني بتفاصيل اجتماعه مع الملك . فطلبت اجتماعا عاجلا مع الملك ، ومن حسن الحظ أنه كان في طرابلس ، وحدد لي الموعد في اليوم التالي في 17 فبراير 1961 ، سألت الملك حول الموضوع واشرت الى انني سبق وان طرحته عليه فوافق ، وقلت له إن شركات البترول لن تنسحب من ليبيا لانها أنفقت اموالا طائلة على عمليات التنقيب ولا يعقل ان تنسحب ، وهذه مجرد مناورة منها .

ابلغني الملك ان البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية رفقة مصطفى بن حليم طلبا مقابلته ، بحجة وجود أمر طارئ وخطير ، وحين استقبلهما قال له ابن حليم أن الحكومة اتخذت اجراء خطيرا يتمثل في تحصيل الرسوم الجمركية من شركات البترول ، لذلك قررت جميع الشركات ايقاف عملها والانسحاب من ليبيا ، وهذا يعني تدمير الاقتصاد الليبي . وعلى ضوء هذه الافادة قرر الملك استدعاء الشيخ القلهود رئيس الحكومة بالنيابة وطلب منه ايقاف الاجراء .

بعد ان سمعت الواقعة من الملك عقبت عليها قائلا : «ان البوصيري الشلحي أخطأ حين طلب منكم استقبال ابن حليم لأنه اختلق هذا الموضوع» واضفت «انا مسؤول عن القرار ، واذا مازلتم تثقون بي فارجو ان تسمحوا لي بالاستمرار في عملي ، أما إذا لم يكن الامر كذلك فيمكن في هذه الحالة تعيين ابن حليم رئيسا للحكومة» وكان رد الملك ان طلب مني الاستمرار في عملي واتخاذ ما أراه مناسبا لليبيا مؤكدا أن ثقته في شخصي لم تتغير .

بعد انتهاء المقابلة مع الملك استدعيت وزير المالية ومدير الجمارك ، وطلبت من مدير الجمارك استدعاء جميع مدراء شركات البترول في ليبيا ليطلب منهم نسخة من رخصة «الاتحاد الليبي لشركات البترول» ، وتعجب مدير الجمارك لهذا الطلب ، وقال لي لا يوجد اتحاد يضم شركات البترول في ليبيا ، قلت له افعل ما طلبته منك ، وحين يرد مدراء شركات البترول بعدم وجود اتحاد يجمعهم ، آنذاك أعد اليهم العريضة المشتركة التي قدموها للاعتراض على قرار دفع الرسوم الجمركية وابلغهم عدم وجود اتحاد لشركات البترول في ليبيا ، واذا ارادت كل شركة الاحتجاج او الاعتراض على القرار فلتتقدم بمذكرة منفردة .

كنت متيقنا ان شركات البترول قدمت عريضة مشتركة بناء على نصيحة من ابن حليم ، لانه اراد ان يكيد لي شخصيا للاسباب التي ذكرتها سابقا وليقدم خدمة كبيرة لشركات البترول حتى يستفيد منها .

استدعى مدير عام الجمارك مدراء شركات البترول وطلب منهم بناء على توجيهاتي نسخة من رخصة تأسيس اتحاد عام يضم جميع شركات البترول في ليبيا ، وكان جوابهم انه لا يوجد اتحاد يضمهم جميعا وبالتالي لا توجد رخصة . عندئذ اعاد اليهم مدير عام الجمارك العريضة المشتركة ، وابلغهم بانه في ظل عدم وجود هذا الاتحاد ، فان العريضة غير قانونية وبالتالي فهي مرفوضة ، وطلب منهم ان تعترض كل شركة على قرار تحصيل الرسوم الجمركية على حدة إذا رغبت في ذلك ، وأضاف ان هذا هو ما امرني به رئيس الحكومة .

اجتمعت مجددا مع وزير المالية ومدير عام الجمارك ، وابلغاني ان مدراء شركات البترول فوجئوا بطلبي ، واحتاروا تجاه هذا الاسلوب ، قلت لهما ، الان ستتصرف وتتدبر الامر . وأكدت لمدير الجمارك أن جميع الشركات ستضطر لسحب السلع والبضائع وستسدد الرسوم الجمركية .

ثم طلبت بعد ذلك من الاستاذ حسن أبو خريص سكرتيري الخاص استدعاء السفير الايطالي ، وبالفعل جاء السفيرفقلت له : « كنت اعتقد ان الايطاليين اذكياء ، ولم أكن اتصور ان بعضهم أغبياء الى هذا الحد . » تعجب السفير من كلامي ، فاستطردت موضحا « هناك شركتان ايطاليتان تعملان في مجال التنقيب عن البترول في ليبيا ، وقد منح الامتياز لهاتين الشركتين على الرغم من ان مشاعر الشعب الليبي ، ولاسباب تاريخية ، عدائية تجاه ايطاليا ، ومع ذلك فقد منحت حكومة عبدالمجيد كعبار الشركتين امتيازا خاصا للتنقيب ولم يتخذ هذا القرار الا بعد جهد جهيد ، لذلك لا أفهم كيف تنسق الشركتان مواقفهما من قرار تحصيل الرسوم الجمركية مع الشركات الامريكية والانجليزية ، علما ان هذه الشركات وفي اطار المنافسة والمزاحمة لا تريد ان تعمل اية شركة ايطالية في ليبيا » ، وشرحت له ما حدث ، وكان رده ان ليس لديه علم بتفاصيل الموضوع . فقلت له ان من رأيي ان ينصح الشركتين الايطاليتين بتسديد الرسوم الجمركية وسحب بضائعهما من الموانئ» واضفت « ومع ذلك كله آمل أن نستطيع الدفاع عن حقوق الشركتين في التنقيب عن البترول في ليبيا وسط الاوساط الشعبية والعمالية الليبية . »

وافقني السفير على رأيي ولكنه طلب عرض الامر على حكومته . وبالفعل ارسل برقية الى وزارة الخارجية الايطالية ، وتلقى رداً من حكومته تطلب منه استدعاء ممثلي الشركتين وإخطارهما بتسديد الرسوم الجمركية ، كان الايطاليون اول من امتثل للقرار .

استدعيت بعد ذلك السفير الفرنسي ، وقلت له ان فرنسا تخوض حربا شرسة ضد الشعب الجزائري ، والمظاهرات كل يوم في ليبيا ضد الحرب ، والعالم العربي برمته ضد فرنسا

بسبب حرب الجزائر ، وتعلمون أن الحكومة الليبية تضغط على العمال الليبيين حتى يستمروا في العمل مع الشركات الفرنسية . ولكن مقابل ذلك لا يعقل أن تبادر الشركات الفرنسية الى خلق مشاكل لنا وتمتنع عن الامتثال لقرارات الحكومة الليبية . واوضحت له ان الشركات الامريكية شركات غنية وحتى لو توقفت عن التنقيب في ليبيا فانها لن تتضرر كثيراً ، ولكن الامر يختلف بالنسبة للشركات الفرنسبة .

اقتنع السفير الفرنسي بحجتي ، لكنه طلب بدوره ان يتشاور مع وزارة الخارجية الفرنسية قبل اتخاذ اي موقف .

وكما حدث للايطاليين ، جاء رد الحكومة الفرنسية بتوجيه للسفير الفرنسي كي يطلب من الشركات الفرنسية اداء الرسوم الجمركية .

جاءني بعد ذلك وزير المالية ومدير عام الجمارك ، وابلغاني ان خطتنا قد نجحت . هنا طلبت من خليفة موسى مدير عام الجمارك ان يستدعي مدراء الشركات الامريكية الصغيرة ، كل واحدة على حدة ، ويبلغهم ان الشركات الامريكية الكبرى ، تضغط على الحكومة الليبية بعدم منح امتيازات التنقيب للشركات الصغيرة ، لذلك لا نجد مبرراً لتضامنها مع الشركات الكبرى .

واقتنعت الشركات الامريكية الصغيرة بهذا المنطق ، وقررت اداء الرسوم الجمركية . ولم تمض فترة من الوقت حتى امتثلت جميع الشركات للقرار .

هنا لابد ان اتوقف لكي اقول كلمة في حق كل من المرحومين سالم القاضي وزير المالية وخليفة موسى مدير عام الجمارك .

كان الرجلان على دراية كاملة بعملهما ويتميزان بالتفاني والاخلاص في اداء واجبهما ، ولقد عرفت فيهما رجلين مخلصين ، ويتمتعان بوطنية عالية ، وكانا من أعز اصدقائي الخلص الى ان فرق بيننا الزمان .

حل هيئة المصالح المشتركة

كنت قد أشرت ، الى ان المساعدات الامريكية للاقتصاد والتنمية في ليبيا ، تتم عبر هيئة المصالح المشتركة التي تأسست عند التوقيع على الاتفاقية الليبية الأمريكية ، وكنت آنذاك وزيراً للصحة ، وقد واجهتني عدة مشاكل مع المندوب الأمريكي المسؤول عن الصحة داخل هيئة المصالح المشتركة ، مما نبهني إلى كثير من سلبيات عمل هذه الهيئة .

كانت هذه الهيئة قد تحولت الى دولة داخل الدولة ، بل اقول انها اصبحت اكبر حجما من الدولة الليبية نفسها ، آلاف العمال والموظفين من جنسيات مختلفة يعملون في المصالح المشتركة ، ويتقاضى بعض هؤلاء الموظفين ضعفي ما يتقاضاه الوزير في الحكومة الليبية (1) وكانت مكاتب المصالح المشتركة توجد في كل قرية ليبية فضلا عن المدن .

مثل الجانب الليبي في الهيئة العليا للمصالح المشتركة وكيل وزارة المالية عبدالرازق شقلوف نائبا عن رئيس الحكومة ، مصطفى بن حليم وله سلطات واسعة للتصرف ، وازدادت هذه السلطات في عهد حكومة عبدالمجيد كعبار ، لذلك اصبح عبدالرازق شقلوف يتصرف كما يشاء ، وأضحى سلوكه مشينا ينفق كالاباطرة ، ويبذر الاموال بدون حساب ، ومقابل ذلك يوافق على كل الاقتراحات والتعيينات والمشاريع التي يقترحها عليه زميله الأمريكي بدون دراسة ومن غير تفكير .

حين توليت رئاسة الحكومة وجدت ان سلفي عبدالمجيد كعبار شكل لجنة برئاسة الدكتور وهبي البوري وزير الخارجية آنذاك لاعادة النظر في المصالح المشتركة ودراسة اوضاعها ، بعد ان تضخمت واصبحت اكبر حجما من الدولة الليبية وابتعدت عن الهدف الذي اسست من اجله .

طلبت الدراسة التي اعدها الدكتور وهبي البوري ، وقرأتها بتدقيق ، ولاحظت انها تدور حول فكرة اعادة تنظيم المصالح المشتركة ، واشتملت الدراسة على اقتراحات فضفاضة . لذلك استقر رأيي على حل «هيئة المصالح المشتركة» ، وقررت التشاور مع الملك حول القرار قبل عرضه على مجلس الوزراء . وبالفعل طلبت مقابلة الملك وبينت له ان المصالح المشتركة اصبحت دولة داخل الدولة ، بحيث أنها توجد في كل قرية وفي جميع القطاعات الحيوية في البلد ، وان الامور قد زادت عن حدها .

---

(1) كان راتب الوزير آنذاك 120 جنيها ورئيس الحكومة 150 جنيها ، مع علاوة ضيافة للوزير قدرها 12 جنيها .

واشرت الى الدراسة التي اعدتها حكومة عبدالمجيد كعباز وأوضحت للملك ان تطبيق تلك الدراسة يدخلنا في دوامة لا تنتهي ، وابلغته باقتراحي بحل هيئة المصالح المشتركة والاستيلاء على جميع اموالها وممتلكاتها ، لانها في الاصل مساعدات امريكية مقدمة الى ليبيا .

سألني الملك عما هو مطلوب ، فقلت له : اريد اولاً موافقتكم على القرار قبل عرضه على مجلس الوزراء وإقراره . وثانيا اتوقع ان يتصل بكم السفير الامريكي محتجا على القرار ، فارجو التفضل بابلاغه ان القرار من مسؤولية الحكومة طبقا للدستور . اجابني الملك بانه ملك دستوري والحكومة هي المسؤولة . وفهمت ان ذلك سيكون جواب الملك حين يتصل به السفير الامريكي .

عقدت اجتماعا لمجلس الوزراء في التاسع من نوفمبر 1960 وطلبت من الدكتور وهبي البوري ان يقرأ الدراسات التي قام بها لاعادة النظر في هيئة المصالح المشتركة . كانت دراسات طويلة جداً ، ولا تخرج عن إطار تغيير شكل الهيئة . بعد ان فرغ الدكتور وهبي البوري من قراءة تقريره ، اقترحت على مجلس الوزراء اصدار قرار فوري بحل هيئة المصالح المشتركة والاستيلاء على جميع ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة . وافق المجلس على القرار ، لكن عبدالقادر العلام وزير الخارجية ابدى تحفظا وهذا من واجبه كمسؤول عن السياسة الخارجية ، على اساس ان القرار ربما يخلق لنا مشاكل سياسية . كان جوابي حاسما ، ومفاده ان ليبيا تمارس سيادتها ، ومن حقها اتخاذ اي قرار يتماشى مع مفهوم السيادة .

صدر قرار حل هيئة المصالح المشتركة والاستيلاء على جميع ممتلكاتها ، وتجميد حساباتها في البنوك ، كما صدرت الاوامر لرجال الامن بتنفيذ القرار فور إذاعته رسميا ، واغلاق جميع مكاتب ومستودعات المصالح المشتركة ، وختمها بالشمع الاحمر ، والاستيلاء على جميع سياراتها وممتلكاتها .

ونص القرار على ان يغادر ليبيا جميع الموظفين الاجانب التابعين للمصالح المشتركة في غضون اسبوعين من صدوره بعد تسوية مستحقاتهم ، اما الموظفون الذين تحتاج اليهم الدولة الليبية ، فيتم توزيعهم على الوزارات والولايات . وبالنسبة للموظفين الامريكيين الذين ليست ليبيا في حاجة لخدماتهم فتتولى شؤونهم السفارة الأمريكية ، وفوض مجلس الوزراء الدكتور وهبي البوري بصفته وزير دولة لشؤون الرئاسة تنفيذ القرار ومتابعته الى أن تنتهي التصفية من جميع جوانبها .

حين أذيع القرار ونفذت قوات الامن التعليمات ، استاء الامريكيون كثيرا كما تجمهر الموظفون الليبيون بالمصالح المشتركة أمام مكاتبها احتجاجاً(1) .

---

(1) راجع صحيفتي طرابس الغرب وفزان وغيرهما من الصحف التي صدرت في 10 نوفمبر 1960 .

السفير الامريكي يتحرك

اخبرني احد موظفي السفارة الامريكية ان ابن حليم اتصل بالسفير الامريكي واقترح عليه ان يحتج لدى الملك ، وزعم للسفير أن الملك ليس لديه علم بالقرار ، كما اقترح عليه ان يبلغ الملك ان القرار سيسيء إساءة بالغة للعلاقات الامريكية الليبية . استقبل الملك السفير الامريكي الذي جاء محتجاً على القرار ، وكان جوابه بانه ملك دستوري ، ورئيس الحكومة هو المسؤول عن مثل هذه القضايا .

جاء السفير الامريكي الى وزير الخارجية وسلمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة معترضا فيها على قرار حل المصالح المشتركة . كان وزير الخارجية عبدالقادر العلام من أعز أصدقائي ، إلا أنني اكتشفت لاحقاً للأسف ، انه متواطئ مع مصطفى بن حليم والبوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية . تلقيت هذه المعلومات من فاضل بن زكرى ، وكان واليا على ولاية طرابلس ، وهو رجل صادق وأمين ، ربطتني معه صداقة متينة ، فقد جاء الي محذرا من أن عبدالقادر العلام يجتمع مع مصطفى بن حليم والبوصيري الشلحي وينسق معهما .

ابلغني وزير الخارجية بمذكرة السفير الامريكي التي يحتج فيها على القرار ويطالب بالغائه . طلبت منه ان يحضر في اليوم التالي مع السفير ويحضر معه مذكرة الاحتجاج . واجتمعت مع السفير الامريكي بحضور وزير الخارجية ، وكان يترجم للسفير الامريكي مترجم فلسطيني يدعى محمد صلاح ، ولكن زيادة في الاحتياط قررت بدوري استدعاء مترجمي . سألت السفير في البداية عن المذكرة ، وكان جوابه انه تلقى تعليمات من الادارة الامريكية بتقديمها . قلت : لماذا تحتجون ؟ أجاب : «لقد قررتم حل المصالح المشتركة دون التشاور معنا ، رغم أن اسمها مصالح مشتركة ، وطالما ان الامر كذلك كان يفترض التشاور مع الشريك» .

عقبت على ملاحظاته قائلا : المصالح المشتركة أنشئت من اجل مصلحة ليبيا ، وذلك للاشراف على انفاق المساعدات الامريكية المقدمة من طرف الولايات المتحدة . لكنها اصبحت لا تخدم مصلحة ليبيا ، فقد تحولت الى دولة داخل الدولة ، ويكفي ان مرتبات موظفيها الصغاراضحت تفوق مرتبات وكلاء الوزارات والمدراء في الحكومة الليبية . أما الموظفون الكبار فان مرتباتهم تفوق مرتبات الوزراء ، في حين أن المشاريع التي تقوم بتنفيذها المصالح المشتركة يصرف منها على موظفي المشروع ضعف قيمة المشروع نفسه ، وهذا لا يجوز . إضافة الى ان هيئة المصالح المشتركة تشكل مصدر إزعاج وقلق واستياء لليبيين ، لان الشعب بدأ يتساءل من الذي يحكم ليبيا ، هل الدولة الليبية أم المصالح المشتركة ؟» .

واضفت « لقد قررنا حل هيئة المصالح المشتركة حفاظا على الصداقة الليبية الامريكية ، وحفاظا على التعاون القائم بين البلدين . واتخذنا القرار حين ادركنا ان هيئة المصالح المشتركة ستصبح عائقا امام تعزيز الصداقة والتعاون بين الجانبين . كما اننا مارسنا حقنا المشروع في سيادة ليبيا على اراضيها ، لذلك اقترح عليكم سحب مذكرتكم » .

اجابني قائلا : بانه سيتصل بالحكومة الامريكية ، وينتظر تعليماتها المحددة في هذا الموضوع .

قلت له : انت حر في الاتصال بمن تشاء ، اما قرار حل هيئة المصالح المشتركة فهو قرار نهائي لا رجعة فيه .

بعد مرور يومين على هذا اللقاء ، اتصل السفير الامريكي بسكرتيري الخاص وابلغه ان وفدا امريكيا يتكون من رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ واحد كبار موظفي البيت الابيض سوف يصل الى ليبيا موفداً من الرئيس الامريكي للاجتماع بي . حددت لهم موعدا ، وجاء الوفد يرافقه السفير الامريكي فقابلتهم بحضور وزير الخارجية بعبارات الود والمجاملة ، ابلغني رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ، ان مهمتهم تتعلق بالاستفسار عن الإسباب التي دفعت الحكومة الليبية لاتخاذ قرار حل هيئة المصالح المشتركة . نوهت امامهم بمبادرة الرئيس الامريكي ، من اجل معرفة دوافع قرارنا ، وبينت لهم ان القرار اتخذ في إطار المحافظة على الصداقة الامريكية الليبية وتعزيزها .

سألني رئيس لجنة الشؤون الخارجية عما إذا كان استمرار هيئة المصالح المشتركة يضر بالتعاون بين البلدين ؟ واجبته بالايجاب ، مبينا له سلبيات استمرار المصالح المشتركة على علاقات البلدين .

وفي ختام اللقاء ابلغني بانه يقر وجهة نظري ، ولكن القرار النهائي للحكومة الامريكية وسيتم ابلاغنا به في وقت لاحق ، بعد ان يقدم تقريرا للرئيس الامريكي حول نتائج محادثاتهما في طرابلس .

وبعد مضي فترة قصيرة ، تلقى السفير الامريكي تعليمات من حكومته تطلب منه التعاون مع الحكومة الليبية لحل المصالح المشتركة ، وتصفيتها بالطريقة التي قررتها الحكومة الليبية ، وهكذا انتهت دولة المصالح المشتركة في ليبيا . وقد أقمت في 30 نوفمبر 1960 حفلا لتكريم جميع الامريكيين الذين كانوا موظفين في هيئة المصالح المشتركة وحضر الحفل سفير الولايات المتحدة وجميع موظفي السفارة الأمريكية في ليبيا كما حضره الوزراء ووالي ولاية طرابلس وكبار رجال الدولة وألقيت بالمناسبة كلمة نوهت فيها بخدماتهم .

عقب هذه الواقعة أصبح السفير الامريكي ويدعى جون ويزلي صديقاً شخصياً لي وأصبح مسانداً لاي طلب اطلبه من حكومته وكان يقول انني احترمك لانه ثبت لدي انك تعمل لصالح بلدك .

تعديل قانون البترول

فكرت بعد ذلك في تعديل قانون البترول ، لان القانون صدر في وقت كنا فيه في حاجة ماسة لاجتذاب شركات البترول ولم يكن البترول قد اكتشف بعد .

كما أن القانون منح اغراءات كثيرة ، ومن ذلك مسألة اعفاء الشركات من تسديد الرسوم الجمركية التي اشرت اليها من قبل .

حين راجعت القانون واستفسرت الخبراء حوله ، اتضح انه بموجب هذا القانون فان نصيب ليبيا من عائدات البترول لا يتجاوز نسبة 30 بالمئة ، في حين ان 70 بالمئة تذهب للشركات . لذلك قررت مراجعة القانون حتى تحصل ليبيا على نصف العائدات ، واستدعيت عراقيًا مختصا في مجال قوانين البترول يدعى الدكتور عدنان البهجهجي وهو من خيرة الخبراء في شؤون البترول ، وبالفعل حضر الى ليبيا وعقدت معه عدة اجتماعات بحضور وزير البترول السيد نوري بن غرسه ورئيس لجنة البترول الحاج محمد السيفاط . لم أكن خبيراً قانونياً ، لكن الاشياء العامة كنت ادركها . وطلبت من الخبير العراقي خلال هذه الاجتماعات تعديل القانون حتى نحصل على 50 بالمئة على الاقل من عائدات البترول ، وإذا استطاع الحصول على نسبة أعلى عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة وما إلى ذلك سيكون افضل ، لكن أقل نسبة نقبل بها هي 50 بالمئة .

طلب الخبير العراقي منحه فترة ثلاثة أشهر لمراجعة القانون الموجود وتعديله . كان ذلك في مارس عام 1961 ، وكنت قد تحدثت مع الملك ، كما هو الشأن بالنسبة لجميع القرارات المهمة حول الموضوع . وعكف الدكتور البهجهجي على صياغة القانون الجديد ، وبعد ان فرغ من اعداد القانون واللائحة التطبيقية اجتمعت معه بحضور وزير البترول ورئيس اللجنة ، واتفقنا على ان يصدر القانون بمرسوم ملكي وذلك قبيل انعقاد مجلس الامة ، تفاديا للمشاكل التي قد تخلقها شركات البترول ، وحتى نضع الجميع امام الامر الواقع .

وفي يوليو 1961 صدر المرسوم ، بقانون البترول الجديد وجاء فيه أن هذا القانون ينفذ فور صدوره . وبالفعل شرع في تطبيق القانون رغم استياء وتذمر شركات البترول . وفي وقت لاحق أقر مجلس الامة القانون . أدت هذه الخطوة الى تحسين مداخيل ليبيا من عائدات البترول ، وانتعش الاقتصاد الليبي انتعاشا ملحوظا .

كان قراراً تاريخياً ، يحق لي الآن الاعتزاز به .(1)

(1) الجرائد اليومية التي كانت تصدر في تلك الفترة وهي برقة الجديدة والزمان والرائد وطرابلس الغرب وفزان والرقيب والطليعة والبشائر والعمل وغيرها سيجد فيها القارئ والباحث كلما انجز في تلك الفترة .

مشروع حديد فزان

خلال عام 1962 تقدمت شركة امريكية بطلب لاستغلال منجم الحديد في منطقة الشاطئ بولاية فزان . فعرضت الطلب على مجلس الوزراء ووافق عليه وكلف ابو القاسم العلاقي وزير الصناعة آنذاك ، وهو رجل نشيط ومخلص لعمله ووطنه ، والدكتور فؤاد عفيفي وهو مصري عمل مستشارا في وزارة الصناعة ، منتدبا من هيئة العمل الدولية ، التفاوض مع الشركة الامريكية المسماة افريسكو في اغسطس 1962 . وبعد اسابيع من المفاوضات توصل الجانبان الى اتفاق يقضي بمنح الشركة امتياز استغلال منجم الحديد ، ومقابل ذلك تتكفل الشركة بمد خط للسكك الحديدية من منطقة الشاطئ الى ميناء قصر احمد بمصراته او منطقة بويرات الحسون ، على ان تتولى الشركة تمويل المشروع بالكامل ، مع انشاء محطات للسكك الحديدية ، وتشييد مستشفى في براك ومستوصفات طبية في جميع محطات السكك الحديدية .

كما نصت الاتفاقية على ان تكون عائدات استغلال الحديد مناصفة بين ليبيا والشركة الامريكية شريطة ان تقدم الشركة ضمانة من احد البنوك الامريكية لتمويل المشروع وتنفيذه خلال خمس سنوات وجاءت الشركة بالضمان المطلوب .

عرضت الاتفاقية على مجلس الوزراء من جديد فصادق عليها ، وتقرر ان يبدأ العمل بتنفيذها بعد سنة من تاريخ التوقيع عليها وتم ذلك في أواسط شهر أغسطس 1962 .

ومن المؤسف ان حكومة محي الدين افكيني التي جاءت بعد حكومتي الغت هذا المشروع رغم جدواه الاقتصادية وما كان سيحققه من نهضة تنموية ،بحجة ان المشروع كان محاباة لاقليم فزان الذي انتمي اليه .

تحجيم مراكز القوى

فور ان توليت رئاستي للحكومة عكفت على مراجعة جميع الملفات ، وخاصة تلك التي كان رؤساء الحكومات السابقون يتحاشون بحثها . ولاحظت في هذا الصددأن هناك بعض كبار موظفي الدولة ظلوا في مناصبهم لفترات طويلة ، نظرا لصلتهم الشخصية مع ناظر الخاصة الملكية . وللعلاقة الوثيقة التي كانت بينه وبين ابن حليم حين كان رئيساً للحكومة فقد ظل يشاركه الرأي الى ان دب الخلاف بينهما مما اضطره الى تقديم استقالته - كما تقدم - وحين خلفه عبدالمجيد كعبار في رئاسة الحكومة فضل ألا يدخل في صراعات مع أحد لذلك ترك الأمر على ما كان عليه ، ونظرا لطول الفترات التي أمضاها أولئك الموظفون الكبار في تلك المناصب ، والذين استغلوا علاقتهم مع ناظر الخاصة الملكية فقد صاروا لا يحترمون رؤساءهم

الوزراء ، ولا يتقيدون بالتعليمات الصادرة منهم .

وكمثال على ذلك ، اعطى السفير الليبي في روما السيد محمود المنتصر بناء على أمر من رئيس الحكومة السيد كعبار تأشيرة زيارة خاصة لشخصية ايطالية ، ولما وصلت هذه الشخصية الى مطار طرابلس ، أمر مدير عام الجوازات محمد ابو رحيم بحجز تلك الشخصية ، وارجاعها في اليوم التالي على نفس الطائرة التي وصلت عليها وذلك بحجة ان لا علم له بمنح التأشيرة ، فحاول رئيس الحكومة اقناع مدير الجوازات بالعدول عن قراره ، لكنه رفض ، وهذا قليل من كثير .

درست الوضع فتبين لي انه لابد من اتخاذ قرار بنقل جميع هؤلاء الموظفين الى وزارات اخرى وتعيين من سيخلفهم في وظائفهم ، وذلك حتى نحفظ للحكومة هيبتها ولا يشعر اي احد انه له نفوذاً وسلطة بسبب علاقته مع ناظر الخاصة الملكية . قابلت الملك قبل اتخاذ القرار واطلعته على الموضوع وبينت له الحيثيات التي تبرر اتخاذ القرار ، وعرضت عليه قائمة باسماء الموظفين الذين يجب نقلهم وقائمة اخرى بالاسماء التي تحل محلهم ، فوافق الملك .

عرضت القرار على مجلس الوزراء وفي أوائل ديسمبر 1960 تمت عملية المناقلات ، وبما ان معظم الذين نقلوا من مناصبهم من اصدقاء ناظر الخاصة الملكية ، فقد اغضبه القرار واثار حفيظته ، حين سمعه من الاذاعة ، وابلغ المقربين منه ، بانه يعتبر قرار مجلس الوزراء بمثابة اعلان حرب شخصية ضده ، ولابد من عودة الجميع الى مناصبهم السابقة .

زارني السيد عبدالله عابد السنوسي ، وقال ان البوصيري غاضب جدا ، ومستاء من القرار ، ويعتبره بمثابة اساءة شخصية له ، لان جميع من شملهم قرار المناقلات من المحسوبين عليه . وكان جوابي للسيد عبدالله عابد السنوسي ان هؤلاء موظفون في الدولة ، وانا رئيس الحكومة يحق لي التصرف مع موظفي الدولة كما اشاء اذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة . لكن السيد عبدالله عابد عبر لي عن خشيته ان يتصل البوصيري الشلحي بالملك ويسبب لي متاعب ومشاكل . فابلغته بانه لا يوجد سبب يبرر غضب البوصيري ، وبإمكانه إذا رأى أن يعرض الأمر على الملك ، خاصة انه يعتبره بمثابة ابنه ، وانا اخدم الملك والدولة فاذا طلب مني الملك اعادة المنقولين الى وظائفهم فانني سأنفذ طلبه .

وبالفعل ذهب البوصيري الشلحي الى الملك محتجا ، وكان جواب الملك انه لا يتدخل في اشياء ليست من اختصاصاته الدستورية ، خاصة اذا كان الامر يتعلق بصلاحيات رئيس الحكومة طبقا للدستور ، وطلب منه ان يتصل بي لمعالجة الموضوع .

لم يقتنع البوصيري الشلحي بهذا الموقف ، فطلب من بعض كبار الموظفين مثل محمد ابو رُحَيّم مدير الجوازات والهجرة ، ومحمد عبدالكافي مدير عام الجمارك ، مقابلة الملك في طبرق وعرض الامر عليه . لكن الملك رفض استقبالهم ، ووجه سكرتيره لابلاغهم بانهم موظفون في الدولة ، واذا كانت لديهم اية مشكلة فعليهم عرضها على رئيس الحكومة .

البوصيري الشلحي يواصل تدخلاته

عقب هذه الواقعة سافرت الى ايطاليا للعلاج ، وعينت احمد عون سوف رئيساً للحكومة بالنيابة ، فاتصل البوصيري الشلحي باحمد عون سوف ، وطلب منه اعداد مرسوم بتعديل الحكومة بناء على تعليمات الملك ، بحيث يتولى محمد عبدالكافي وزارة البترول ، ويعين سالم القاضي وزيراً للزراعة ، وفعلاً اعد احمد عون سوف المرسوم في أواسط سبتمبر 1961 وارسله الى الديوان الملكي في طبرق . وكان البوصيري الشلحي قد عرض الامر مسبقا على الملك .وحين قدم سكرتير الملك المرسوم لتوقيعه ، أمره الملك بالاحتفاظ بالمرسوم الى حين عودة رئيس الحكومة ولم يوقع عليه .

اقول الآن ان الملك ادريس السنوسي ظل عند وعده حسب ما اتفقت معه عليه منذ اليوم الاول لتعييني رئيسا للحكومة ، ولم يتبدل موقفه الى ان تركت رئاسة الحكومة . بعد ان عدت الى ليبيا ابلغني احمد عون سوف بما حدث . فاخبرته بانه حسنا فعل ، حين استجاب لطلب اعداد مرسوم بتعديل الحكومة ، فقد حرصت على كتمان غضبي واستيائي من تدخلات ناظر الخاصة الملكية .

ذهبت في اليوم التالي الى طبرق ، وقابلت الملك ، وابلغني بما حدث وبقراره الاحتفاظ بالمرسوم الى حين عودتي ، وطلب مني اقتراحا لحل المشكلة . فقدمت له اقتراحا بتعيين محمد عبدالكافي سفيرا في اسبانيا ، وسالم القاضي سفيرا في المملكة العربية السعودية . وافق الملك على الاقتراح وطلب اعداد المراسيم ، فاعدت ووقعها في 27 سبتمبر 1961 ، وبعد ذلك عدت الى طرابلس . وحين اذيعت المراسيم غضب البوصيري الشلحي غضبًا شديدًا ، فقد اعتاد حين يقترح تعيين وزير او موظف كبير في الدولة ، أن تلبى على الفور .

اتصل البوصيري الشلحي بوالي طرابلس المرحوم فاضل بن زكري وكان صديقا مشتركا ، وقال له ان محمد عثمان الصيد يريد تدميري ، لانه يعرف ان الشخصين الذين اقترحت تعيينهما وزراء هما من أعز اصدقائي ، والملك وافق على الاقتراح ، لماذا اذن عمل محمد عثمان الصيد على اقناع الملك بتغيير رأيه ؟

بعد ذلك زارني الوالي ، وعبر لي عن رغبته في التوسط لحل المشكلة بيني وبين البوصيري الشلحي ، وقال انه يتمنى إبعادي عن المشاكل ، واقترح ان نجتمع ثلاثتنا في منزل البوصيري الشلحي لتصفية الجو ، كان جوابي بالموافقة على اللقاء على ان يتم داخل القصر الملكي ، ونقل ابن زكرى هذا الموقف الى البوصيري الشلحي فوافق على اللقاء في القصر ، كان غرض السيد فاضل بن زكري نبيلاً ، فقد سعى دائما للمصالحة والتوفيق بين رجال الدولة من اجل المصلحة العامة .

وفي حقيقة الامر ، لم تكن بيني وبين البوصيري الشلحي-اية عداوة ، بل بالعكس كنت احترمه ، خاصة ان والده صاحب فضل علي وكان يقدرني ولم يكن بيننا الا المودة والاحترام ، لكنني منذ اليوم الذي تسلمت فيه رئاسة الحكومة سعيت ان أنهج سياسة مستقلة ، بحيث لا اسمح بان يتدخل في عملي اي احد ، وقد أقر الملك هذا الاسلوب وظل يساندني طوال فترة رئاستي للحكومة .

عندما اجتمعت مع البوصيري الشلحي بحضور فاضل بن زكرى ، بادرني ناظر الخاصة الملكية بالسؤال ، عن سبب عدم موافقتي على صدور المرسوم الخاص بادخال محمد عبدالكافي وسالم القاضي الحكومة ، خاصة وان الملك وافق عليه ، واشار الى ان عدم صدور ذلك المرسوم لا يعني الحرب ضده فقط ، بل تدميره سياسيا .

أجبته قائلا : « كيف يمكنني تدميرك سياسياً وأنت ناظر الخاصة الملكية . . . هل تدخلت في شؤون القصر ، إن ما قمت به يدخل في إطار سلطاتي كرئيس للحكومة ، ولكن كيف تقترح انت على الملك تعديل حكومتي وأنا خارج ليبيا ، وفي هذه الحالة من الذي تطاول على سلطات الطرف الآخر ؟ » .

ومع ذلك اصر البوصيري الشلحي على موقفه ، وابلغني انه لن يسكت حتى يدخل الوزيران اللذان اقترحهما الحكومة .

تمالكت اعصابي ، وابتسمت وقلت :« من الافضل لنا يا سيد البوصيري ان لا نتنازع او نتخاصم ، انت بمثابة ابن الملك ، وانا خديمه ، فيمكنك اقناع الملك بما تريد وعندما يأمرني بأي شيء علي ان انفذ » .

وعلق على اقتراحي قائلا : « هل تسخر مني ؟ »

ولم تقف الامور عند هذا الحد ، بل اعاد البوصيري الشلحي الكرة واتصل بالملك في محاولة لاقناعه . فطلب منه الملك بكيفية حاسمة الابتعاد عما ليس من اختصاصه .

ادت هذه الواقعة الى ان يناصبني البوصيري الشلحي العداء ، لكن لم يكن في إمكانه عمل اي شيء ، لانني لم افتح له مجالا للتدخل في شؤون الحكومة منذ اليوم الاول لتشكيلها ، كما ان الملك ظل يساند مواقفي لانني أصدقه القول والفعل .

حكاية الجراح البريطاني

في صيف عام 1962 بينما كان الملك ينزل من السلم هوت رجله ، واصيب برضوض وانتفاخ في ساقه اليمنى فتعب من ذلك كثيرا . زرت الملك ووجدت ان ساقه متورمة وتسبب له آلاما مبرحة . فطلب مني الملك استدعاء جراح بريطاني مشهور ليجري له عملية جراحية ، لان تقارير الاطباء الذين كانوا في ليبيا تباينت بشأن معالجة ساقه . استدعيت السفير البريطاني وابلغته بما حدث للملك وقلت له اننا نأمل موافقة بريطانيا على ايفاد الجراح الخاص بالعائلة الملكية ، وطلبت منه ان يجري اتصالات من اجل ترتيب مجيئه ، شريطة ان لا يعرف اي احد الموضوع . وفي اليوم التالي اتصل بي السفير وقال لي : ان الحكومة البريطانية قد وافقت على طلبكم لمجيء الجراح الانجليزي المطلوب الى ليبيا ، وانه ينتظر من السفارة الليبية في لندن منحه تأشيرة دخول ، فامرت وزير الخارجية ان يتصل حالا بسفيرنا في لندن لكي يمنح التأشيرة للطبيب للدخول الى ليبيا .

كان يعمل في القسم المالي في السفارة الليبية في لندن موظف يدعى جمعة التركي ، تربطه علاقة جيدة مع ناظر الخاصة الملكية . وحين جاء الجراح لأخذ التأشيرة عرف جمعة التركي انه الجراح الخاص بالعائلة الملكية في بريطانيا ، فاتصل بالبوصيري الشلحي في طرابلس وابلغه بالتفاصيل . فطلب منه البوصيري الشلحي مرافقة الجراح البريطاني الى ليبيا ، وذهب البوصيري الى الملك ليقول له انه طلب من جمعة التركي ان يبحث عن جراح مرموق ووجده وهما الآن في طريقهما الى ليبيا . ابتسم الملك ولم يعلق لانه كان يعرف الموضوع معرفة تامة ، وعلى علم به ، وهو الذي اخبرني بذلك .

زيارة الى مصر لم تتم

خلال ذلك العام سافرت مجددا الى ايطاليا للعلاج من مرض القولون ، وزارني في الفندق الذي كنت اقيم فيه في روما السيد عبدالله عابد السنوسي في اواسط شهر نوفمبر 1962 وابلغني انه وصل للتو قادما من ليبيا ، بعد ان كلفه ناظر الخاصة الملكية شراء بعض الهدايا ، بمناسبة زيارة سيقوم بها الملك ادريس السنوسي الى مصر ، وذلك لتقديمها للمسؤولين المصريين . سألته : متى تقرر القيام بهذه الزيارة وعن الموعد الذي حدد لها ؟ فاخبرني بانها تقررت خلال اسبوع عندما قام ناظر الخاصة الملكية بزيارة قصيرة الى القاهرة ، وبانها ستتم

في غضون ثلاثة او اربعة ايام ، لم اعلق على الموضوع وتمنيت لهم وبعبارة مقتضبة التوفيق .

بعد خروج عبدالله عابد طلبت من سكرتيري حسن ابو خريص ان يرسل برقية عاجلة بالشفرة الى الملك ليحدد لي موعدا لمقابلته بعد غد . وفي اليوم التالي عدت الى ليبيا ، واستقبلني الملك فور وصولي الى طبرق ، وسألته عن موضوع زيارته الى مصر ، فابلغني بانه بالفعل تم تحديد موعد الزيارة ، وان وفدا غير حكومي سيرافقه خلال الزيارة ، لانها زيارة خاصة ويضم الوفد خالد القرقني وعبدالرازق شقلوف واسماء اخرى .وعرفت ان الامر برمته من ترتيب البوصيري الشلحي .

قلت له : «انتم ملك ليبيا وليس ادريس المهدي السنوسي شيخ الزاوية السنوسية» .

قال : «ماذا تعني ؟»

قلت :«لا يجوز أن يغادر اي ملك او رئيس دولة بلاده وحكومته ليس لها علم ، كما لا يجوز ان تعد ترتيبات الزيارة سواء أكانت خاصة أم رسمية وان يتم تشكيل الوفد المرافق والحكومة لا تدري عن هذه الترتيبات شيئا .»

قال : وجهة نظرك صائبة ، ولكنني وافقت على الزيارة ، وابلغت الرئيس جمال عبدالناصر واعطيته وعدا ، والحكومة المصرية ستخصص لنا قطارا يستقبلنا في السلوم ، ولا يمكن تأجيل الزيارة» .

فبينت له امكانية تأجيل الزيارة . اذ جرت العادة ان يحدد قادة الدول مواعيد زيارات الى دول اخرى ، ولاسباب خاصة برئيس الدولة الزائر يمكن ارجاء الموعد او حتى إلغاء الزيارة .

واجابني الملك قائلا : «هذا التصرف تجاه الرئيس جمال عبدالناصر ربما تكون له انعكاسات سلبية .»

فاجبت :« انا بصفتي رئيسا للحكومة الليبية اعترض على هذه الزيارة ، لانه يفترض ان تدرس الحكومة توقيت الزيارة ، وترتيبات الرحلة ، عن طريق وزارة الخارجية وعبر السفير الليبي في القاهرة» .

رد قائلا : « الحق معك ولكنني تورطت» .

والححت عليه في ختام المقابلة بان يقبل الحل الذي اقترحته عليه ، واستأذنته وعدت ادراجي .

اتصل بي في الليل سكرتير الملك ادريس ابو سيف ، وابلغني ان اكتب اعتراضي الشفوي على زيارة الملك في برقية مكتوبة ، وارسلها بالشفرة الى الملك .

ويبدو ان الملك تأمل اعتراضي وفكر فيه مليا ، فقد كان رجلا عاقلا وذكيا جدا وشجاعا وليس كما يقال إن ذكاءه كان محدودا ، وهو يدرك جميع الاشياء ويستوعبها ، ولكن كان له اسلوبه الخاص ، اذ انه يتظاهر احيانا بعدم الفهم حتى يدرك مرامي مخاطبه لكثرة تجاربه ، وحين يكتشف الحقيقة يتخذ القرار الصائب .

طلب مني الملك العودة لمقابلته ، بعد تسلمه برقيتي المشار اليها . على ان يرافقني رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب ورئيس الديوان الدكتور علي الساحلي الذي كان في بنغازي . وبالفعل سافرنا جميعا في الفجر . واتضح لي ان الملك يريد ان يشهدهم على اعتراضي ، وان يعرف الرئيس جمال عبدالناصر ان التاجيل سببه اعتراض الحكومة من منطلق صلاحياتها الدستورية وذلك تفاديا لخلق مشكلة مع الرئيس عبدالناصر ، وفي الوقت نفسه افهام ناظر الخاصة الملكية الذي يقف وراء الزيارة بان هناك اجراءات دستورية يجب ان تراعى إذ ليس للملك نية في خرق الدستور او القانون .

استقبلنا الملك ، وسألني امام الحاضرين ، عما كتبت في برقيتي بالأمس والتي كان قد اطلع عليها سلفا ، فأجبته قائلا : «انتم ملك المملكة الليبية وليس ادريس السنوسي شيخ الزاوية السنوسية لذلك فخروجكم من ليبيا في زيارة وكيفما كان نوعها ، يجب ان يتم بترتيب من حكومتكم وهي التي يفترض ان تتولى اجراءات سفركم باتفاق مع الحكومة المضيفة» .

وسأل الملك رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب حول ما قلت وكان جوابهما انهما يؤيدان موقف رئيس الحكومة . فطلب من الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان إبلاغ البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية بما حدث . في حين طلب منا إيجاد مخرج للاعتذار عن الدعوة ، فاقترحت اعداد رسالة باسم الملك الى الرئيس جمال عبدالناصر ، ينقلها له رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب . على ان يسافرا فورا من طبرق الى القاهرة ، ونطلب من سفيرنا في القاهرة ان يحدد لهما موعدا مع الرئيس عبدالناصر . وافق الملك على الاقتراح ، وقمت باعداد الرسالة مع المستشار القانوني ورئيس الديوان الملكي ، وسافر رئيسا المجلسين حاملين الرسالة الى القاهرة ، وكان خليل القلال سفير ليبيا في القاهرة قد طلب تحديد موعد مع الرئيس عبدالناصر .

وبالفعل استقبل الرئيس عبدالناصرالوفد بعد ان انضم اليه سفيرنا في القاهرة وتفهم الرئيس عبدالناصر دواعي الاعتذار ، ولم يبد اي امتعاض أو ضيق لتأجيل الزيارة ، بل طلب من الوفد ابلاغ تحياته للملك ادريس السنوسي ، واعرب لهم عن تقديره له ، واعتقد ان الرئيس عبدالناصر كان خالي الذهن مما كان يدور وراء الكواليس في ليبيا .

ومن حسن الحظ ان الزيارة لم تتم لانه بعد ثلاثة ايام من هذه الواقعة حدث انفصال سوريا عن مصر ونسب الى الرئيس عبدالناصر من بعد قوله : حمدا لله ان الملك ادريس السنوسي لم يأت الى مصر ، والا كانت زيارته ستتزامن مع انفصال سوريا ونحن في حالة غير طبيعية وبالتالي فان زيارته قد لا تجد الاهتمام اللائق . وقد أخبرني بذلك سفيرنا في القاهرة السيد خليل القلال .

كنت متيقنا ان ترتيب زيارة الملك لمصر والتي دبرها البوصيري الشلحي ناظر الخاصة

الملكية ، كان الغرض منها الاساءة للحكومة واحراجها وبالتالي دفعها للاستقالة لانه حين ذهب اليه الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان وابلغه بقرار تأجيل الزيارة ، انفعل جدا ، ووصل به الحد الى شتم رئيس الديوان ، وقال ان الانجليز والامريكان اوعزوا لمحمد عثمان الصيد العمل على الغاء الزيارة . ولم يكن ذلك له ادنى علاقة بالحقيقة . إذ كنت قد عدت من ايطاليا رأسا الى طبرق ولم ار انجليزيا او امريكيا . كل ما فعلته انني دافعت عن شرف الحكومة وهيبتها .

وهناك واقعة اخرى ، تتعلق بالعلاقات المصرية الليبية . فقد زارني السفير المصري الاستاذ عبد الحميد صبور وكان ديبلوماسيا عاقلا ومتفهما ومتعاونا . وابلغني ان مصر تطلب رسميا من الحكومة الليبية تسليمها الدكتور محمود ابو السعود ، وهو احد زعماء الاخوان المسلمين الذين فروا من مصر واقاموا في ليبيا ، والدكتور علي نشأت وكان بدوره لاجئا سياسيا يقيم في ليبيا . فرفضت الطلب ، واوضحت للسفير المصري ان الدستور الليبي يحظر تسليم اللاجئين السياسيين ، وحين ايقن ان طلبه لم يقبل طالب بسحب جوازي سفرهما المصريين وافقت على الاقتراح وطلبت من العقيد صادق كشبور مدير الجوازات سحب جوازي سفرهما وتسليمهما جوازات ليبية .

الملك يقرر التنحي عن الحكم

كانت الحكومة في بنغازي في شهر مارس 1962 ، عندما استدعاني الملك ، وطلب حضور رئيس مجلس الشيوخ والنواب معي وعند اللقاء . قال لنا الملك ، استدعيتكم الثلاثة لانني اريد ان احدثكم في موضوع مهم وخطير .

واصل الملك حديثه قائلا : «لقد كافحت منذ سنوات طويلة من أجل ليبيا حتى تصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، والحمد لله توفقنا وحصلت ليبيا على استقلالها وسيادتها ، واصبحت لها ثروة بترولية ولديها موارد طيبة ، وانا الآن مطمئن على بلدي ولا اخشى عليها ، لذلك قررت ابلاغكم قراري بالتنحي عن الحكم وترك الامر للشعب الليبي ليختار شكل الحكم الذي يريده حتى لا أكون مسؤولا عن اي انسان يأتي بعدي قد يرتكب اخطاء في حق الشعب ويحاسبني الله سبحانه وتعالى على تلك الاخطاء ، لذلك استدعيتكم لاحيطكم علما بهذا الامر ، لم استدعكم بصفتكم السياسية فقط ، ولكن لان رئيس مجلس النواب من طرابلس ورئيس مجلس الشيوخ من برقة ، ورئيس الحكومة من فزان وهي الولايات الثلاث التي تكون المملكة الليبية» .

طلبت الكلمة ، وقلت انني اتحدث الان معكم كمواطن ليبي وليس كرئيس للحكومة ، واشرت الى ان فكرة التنحي غير مقبولة ، وقلت مخاطبا الملك : «ان هذه الفكرة هي التي

سيحاسبكم عليها الله سبحانه وتعالى ، لانه حين بايعكم الشعب الليبي واختاركم ملكا على ليبيا لم يكن لديكم مال او ثروة او وظائف او مناصب او وزارات تعرضونها على احد لاغرائه على مبايعتكم ، اختاركم الشعب الليبي عبر جمعيته التأسيسية لتصبحوا ملكا على ليبيا ، لان الليبيين ارتأوا ان من مصلحتهم توليكم الملك . ثم ان ممثلي الشعب الليبي هم الذين وضعوا الدستور والليبيون أقروا هذا الدستور ، وينص الدستور في احد مواده على تفويضكم لتختاروا النظام الملائم لوراثة العرش ، لذلك اصبح النظام ليس من اختياركم بل من اختيار الشعب الليبي الذي فوضكم . ومن هنا لا يوجد اي وزر عليكم في هذا الجانب»(1) .

واضفت «منذ ان اعلنتم عن تعيين ولي العهد لم يعترض اي ليبي او اية فئة من فئات الشعب الليبي على قراركم ، ولم تبد الحكومة او مجلس الامة ، او احدى الولايات اي تحفظ على تلك الخطوة ، اذن قمتم انتم بتنفيذ الدستور الذي أقره الشعب الليبي ، لذا يجب ان لا تخشوا الحساب من عند الله ، اما اذا فكرتم في التنحي فان الله سبحانه وتعالى سوف يحاسبكم على ذلك لانكم تتركون البلاد بدون قيادة وربما تحدث فوضى ومشاكل» .

وختمت كلمتي قائلا : «استميحكم عذرا في ان اقول لكم وبكل صراحة ان ما تفكرون فيه اقترحه عليكم ناظر الخاصة الملكية وبايعاز من الرئيس جمال عبدالناصر» .

بعد ذلك طلب الملك رأي رئيسي مجلس الشيوخ والنواب فأيدا بدورهما رأيي الذي طرحته ، وعندئذ سألنا الملك ماذا نقترح ؟

فاقترحت وبكل قوة أن ينصب الاهتمام على ولي العهد لانه يحتاج الى العناية ، وضرورة تدريبه واطلاعه على شؤون الدولة ، وقلت مخاطبا الملك «يجب ان يحضر مع السفراء حين يقدمون اوراق اعتمادهم لديكم ، كما يحضر اجتماعاتكم مع الزوار الاجانب ومع رئيس الحكومة حين يجتمع بكم ، ويستمع لما يدور في هذه الاجتماعات دون ان يتدخل ، وان تقربوه منكم ليكون مثل سكرتيركم الخاص» ، كما اقترحت ان يجتمع معه الوزراء والولاة ، حتى يتعرف على كل التفاصيل . وطلبت ايضا ان يُعين له اساتذة متخصصون ، وتنظم له زيارات خاصة للدول ذات النظام الملكي . مؤكدا ان هذه هي بالفعل المسؤولية التي يمكن ان يحاسب عليها الملك ، اي التفريط في تنشئة ولي العهد التنشئة السياسية المطلوبة .

---

(1) تنص المادة الخامسة والأربعون من الدستور على التالي «عرش المملكة وراثي وتنظم وراثة العرش بأمر كريم يصدره الملك ادريس الأول في بحر سنة من تاريخ اصدار هذا الدستور ، ولا يعتلي أحد العرش إلا إذا كان سليم العقل ليبيا مسلما ، وولد لوالدين مسلمين من زواج شرعي ، ويعتبر الأمر الملكي الذي ينظم وراثة العرش ذا صبغة دستورية» .

كان الملك يستمع بانتباه شديد لحديثي ، ولاحظت واقولها الان بكل امانة ، ان ملامح وجهه تغيرت ، اذ اننا حين دخلنا عليه كان كئيبا حزينا مهموما ، ولكن حين سمع كلامي انفرجت اساريره وابتسم ، وقال : «اذا كانت هذه هي رغبة الشعب الليبي لتحقيق مصالحه فانني اعدل عن فكرة التنحي وسأطبق بقدر المستطاع تنفيذ ما اقترحتم عليّ .»

بعد ذلك خرج رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب ، وبقيت وحدي مع الملك ، وطلبت منه المعذرة اذا كنت قد تحدثت بصراحة ربما تصل الى حد اساءة الادب .

وكان جواب الملك : «لقد كبرت اليوم في عيني اكثر مما مضى واصبحت اقدرك واحترمك اكثر من اي وقت سابق ، وبرهنت على وطنيتك وحرصك على بلدك ، وانت لم تخرج عن اطار اللياقة ، بل انني اشكرك جزيلا على ما قلت» .

ولاية العهد

كانت رغبة الملك ادريس السنوسي جامحة في المحافظة على استمرار النظام الملكي في ليبيا ، ولكنه كان حزينا في أعماقه لانه لم يرزق بابناء ، وحتى الابن الوحيد الذي رزق به توفي بعد اسبوع من ولادته ، وكان قد ولد في شتاء 1953 وكان قد اطلق عليه اسم جده الامام محمد بن علي السنوسي ، بيد انه لم يحضر ولادته ووفاته ، لانه كان وقتذاك يزور مصر تلبية لدعوة رسمية من الرئيس محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة ، ثم مدد زيارته لاسباب صحية لمدة تزيد عن الشهر ، وتسببت وفاة هذا الطفل في صدمة للملك ، وحالت بينه وبين تحقيق تلك الرغبة الجامحة في أن يخلفه في الملك عقبه .

وحين توفي اخوه السيد الرضا الذي تولى منصب ولي العهد فاجأ الملك الكثيرين باختياره الأمير الحسن الرضا ابن اخيه المذكور ليكون وليا للعهد .

درس الامير الحسن الرضا في الازهر لكنه لم يكمل دراسته ، وهو شاب طيب وخجول ، بيد ان شخصيته لا تماثل شخصية شقيقه الاكبر السيد الصديق الرضا . كان السيد الصديق الرضا يتمتع بشخصية قوية ، ويعرف جيدا جميع قبائل ومناطق ليبيا وله شعبية واسعة ومحبوب من جميع الليبيين ، الا انه لسوء الحظ تصرف تصرفا أغضب عليه الملك حين اغتيال ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية – كما تقدم ذكره– وبالتالي لم يختره الملك وليا للعهد .

وقد اغضب الملك هذا التصرف غضبا شديدا ، حيث اعتبر الصديق الرضا متواطئاً مع اولاد السيد احمد الشريف ، لذلك أمر بتحديد اقامته وتجريده من كل شيء .

ورغم ذلك فقد كنت ازوره زيارات خاصة حين كنت وزيرا ، ولم أقطع زياراتي له عندما توليت رئاسة الحكومة بعد تحديد اقامته . كنت معجبا به وقلت ذلك للملك وبينت له ان

الصديق الرضا صديقي ولا يمكنني ان لا ازوره . واتذكر انني سألت الصديق الرضا حول سبب انسحابه من القصر الملكي عندما ابلغ الملك بخبر اغتيال ابراهيم الشلحي ، فأجابني انه تصرف تصرفا عفويا بالرغم من ان الاصول كانت تقتضي بقاءه الى جانب عمه ، ودون ان يشعر اتجه نحو اولاد السيد احمد الشريف .

بعد تحديد اقامته وتجريده من كل شيء ، ساءت اوضاعه المادية الى حد انه وصل الى حالة الاحتياج ، فاتخذت قرارا وانا رئيس للحكومة بصرف راتب له دون معرفة الملك بذلك .

وعندما توفي كنت في البيضاء فاتصلت بالملك ، واستأذنته في حضور جنازته ، وافق الملك ولكنه طلب مني ان اذهب بصفتي الشخصية وليس كرئيس للحكومة وان استعمل سيارتي الخاصة .

كيف تم تعيين ولي العهد

أود ان اتطرق الان للكيفية التي تم بها تعيين الامير الحسن الرضا وليا للعهد .

ابان الفترة التي كان فيها مصطفى بن حليم رئيسا للحكومة ، اغتيل ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية في صيف عام 1954 من طرف احد افراد العائلة السنوسية كما بينت ذلك من قبل . وهو ما أدى الى غضب الملك ادريس السنوسي واستيائه ، وانعكس هذا الغضب والاستياء على افراد العائلة السنوسية ، فاتخذ الملك قرارا بتحديد اقامة جميع افراد العائلة ، كما نفى الشباب منهم الى مناطق نائية داخل ليبيا .

استغل ابن حليم هذا القرار ، الى حد أنه كان يقول داخل مجلس الوزراء ، هذه فرصة للتخلص من العائلة السنوسية ، بل ذهب ابعد من ذلك ، حيث كان يردد القول ان جميع الملوك في الشرق الاوسط هم من صنيعة الانجليز ومن بينهم الملك ادريس السنوسي ، وكان يسايره في هذا الاتجاه داخل مجلس الوزراء وزير العدل الشيخ عبد الرحمان القلهود وعلي العنيزي وهما من اصدقائه . كنت رفقة ابراهيم بن شعبان وبعض الوزراء نتصدى لهذا الكلام داخل مجلس الوزراء ، لذلك اعتقد ان تحامل مصطفى بن حليم علينا في مذكراته مرده الى هذه المسألة وإلى ما ذكرته من مسائل أخرى سبق تناولها .

اكثر من ذلك اتفق مصطفى بن حليم مع البوصيري الشلحي الذي اصبح ناظرا للخاصة الملكية ، خلفا لوالده على ضرورة ازالة النظام الملكي ! لذلك استغل ابن حليم غضب الملك على العائلة السنوسية ليقدم اقتراحا الى الملك في شهر ديسمبر سنة 1954 يقضي بتعديل الدستور يتحول بمقتضاه النظام الملكي الى نظام جمهوري رئاسي ، على ان يكون الملك ادريس السنوسي رئيسا مدى الحياة ، وتكون مدة الرئاسة بعد ذلك عشر سنوات . وان يصبح للرئيس ثلاثة نواب . واستدعوا لهذا الغرض ادريان بلت الذي كان ممثلا للامم المتحدة في ليبيا قبل الاستقلال في أثناء مراحل وضع الدستور كما تقدم ، ولكن مندوب الامم المتحدة

اعترض على هذا الاتجاه ، لان الدستور ينص على عدم اعادة النظر في نظام الحكم الملكي واحتج بما في الدستور الليبي نفسه .

لاشك ان الملك كان متأثرا لمقتل ابراهيم الشلحي ، وربما اثرت عليه الحادثة كثيرا ، واجبرته على الانكفاء على نفسه ، لكن ذلك لم يمنع من استيعابه للوضع وادراكه لما يدور حوله . وقد حكى لي بنفسه انه كان يساير البوصيري الشلحي ومصطفى بن حليم لمعرفة حقيقة نواياهما ، وحين تيقن انهما يسعيان الى خديعته لاقامة نظام جمهوري قرر التحفظ على الخطوة ، ورغم ذلك استمر بن حليم في مخططه وحضر مشروعا لتعديل الدستور من نظام ملكي الى نظام جمهوري وقدمه للملك ، لكن الملك طلب تأجيل الموضوع .

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته ان الذي اعاق خطوة تعديل الدستور هو تحريض حسين مازق والي برقة للقبائل حتى تعارض تحويل النظام الملكي الى نظام جمهوري . لكن الحقيقة هي ان القبائل تحركت من تلقاء نفسها وجاءت من فزان وبرقة وطرابلس لمعارضة المخطط ، لان الاكثرية الساحقة من الشعب الليبي في ذلك الوقت كانت ترى أن النظام الملكي اضمن لاستقرار ليبيا وللمضي قدما في بنائها بناء سليما .

في اعتقادي إن النظام الملكي في ليبيا بدأت عملية تقويض دعائمه ومقوماته في تلك السنة التي قدمت فيها مذكرة تدعو إلى تحويل النظام الملكي الدستوري إلى نظام جمهوري ، والتي شرع فيها أيضا في اذلال وقهر كل أقارب الملك وابعادهم عنه ، واتخذت الترتيبات لتجريده من كل قريب وصديق ، وجعله وحيدا معزولا ليتسنى لهذه الفئة بعد ذلك الوصول الى أهدافها ومراميها .

إن العقل والمنطق يفرضان أن يكون لكل حاكم أقارب مخلصون ، وأصدقاء حميمون ، يجتمعون به في أوقات فراغه وفي أوقات أخرى اذا ما دعت الضرورة الى ذلك وفي المناسبات العامة والخاصة ، يتبادلون معه خلالها الأحاديث ، ويطلعونه فيها على الأخبار غير الرسمية ويعرفونه بتصرفات المسؤولين القريبين منه والبعيدين عنه ، ويبينون له ما يجري في البلاد من أحداث ، ومن أحوال الناس وأقوالهم فيكون على علم تام بمجريات الأمور في البلد الذي يحكمه ، ويتصرف على ضوء ذلك فيما يتخذه من قرارات مهمة ومراسيم .

أما إبعاد تلك المصادر المهمة عن الحاكم أو الملك أو رئيس الدولة – كما فعل الذين تقدموا إلى الملك ادريس بتلك – المذكرة فإنه يعني دون شك عزله ، وحصر مصدر معلوماته في القنوات الرسمية التي تفسر تلك المعلومات – في الكثير من الأحيان – لصالحها ومن منظورها الخاص .

إننا نرى الحاكم في القديم والحديث أيضا وحتى الثوريون أنفسهم ، لا يستقر لهم قرار ، ولا يهدأ لهم بال ، إلا بعد أن يطمئنوا على تعيين أقاربهم وأصدقائهم في المراكز المهمة والمتقدمة في الدولة ، وجعلهم في مواضع قريبة منهم ، وتكليفهم بتزويدهم بالأخبار الدقيقة ،

اذ ان الأقارب يعرفون جيدا أنه بمقدار حرصهم على بقاء النّظام ، يكون الحفاظ على مصالحهم وبقائهم .

بعد ان فشل ابن حليم في مخططه اقترح على الملك ان يتزوج ، عسى ان يرزقه الله ابناء . وفعلا تزوج من سيدة مصرية من عائلة الملوم في 30 يونيو 1955 واقيمت احتفالات كبيرة بمناسبة هذا الزواج ، اعدها مصطفى بن حليم والبوصيري الشلحي ، وعبد الله عابد السنوسي واحمد حسن الفقي السفير المصري في طرابلس ، وكان الحدث مناسبة لمنحهم أوسمة رفيعة من الرئيس جمال عبد الناصر . ولم تعترض الملكة فاطمة على زواج الملك ادريس السنوسي ، بل صبرت ولزمت الصمت . وكان ابن حليم متحاملا عليها ويصفها داخل اجتماعات مجلس الوزراء بنعوت غير لائقة ، ويطلق عليها صفات اقل ما يقال عنها انها كانت بذيئة .

ورغم زواج الملك من السيدة المصرية ، فانه في واقع الامر لم يسعد ، لذلك ظلت معه بضعة اشهر ثم اعتزلها وسافرت الى مصر ومكثت هناك زهاء عامين وطلقها بعد ذلك .

واقول للتاريخ ان ابراهيم بن شعبان وكان وزيرا في حكومة مصطفى بن حليم اقترح في مجلس الوزراء ، حين ارادت السيدة المصرية السفر الى مصر ، اجراء كشف طبي عليها للتأكد من انها ليست حبلى ونال اقتراحه الاغلبية ، وقد سألته عن دوافع هذا الاقتراح فاجابني قائلا : «حتى لايضحكوا علينا !» .

وحين قدم ابن شعبان اقتراحه ، اراد ابن حليم ان يكيد له ، واخبره بانه سيبلغ الملك باقتراحه ، ووافق ابن شعبان ، وكان رأي الملك ان الاقتراح صائب . وفعلا تم اجراء فحص طبي على السيدة وثبت انها ليست حبلى .

أعود الان مجددا للكيفية التي تم بها تعيين ولي العهد . في عام 1956بعد انتهاء حرب السويس ، وقبل انعقاد دورة مجلس الأمة ، شرع مجلس الوزراء في اعداد خطاب العرش . كان الملك آنذاك في طرابلس ، واثناء انعقاد الاجتماع ، ابلغ ابن حليم أن الملك يود الحديث معه هاتفيا ، بعد ان تحدث ابن حليم مع الملك عاد الى مجلس الوزراء ، وقال ان الملك يقترح اضافة فقرة لخطاب العرش سيرسلها حالا مع سكرتيره الخاص ، كانت هذه الفقرة مكتوبة بخط يد الملك شخصيا ، وفحواها انه تقرر تعيين السيد الحسن الرضا وليا للعهد ، وطلب الملك في رسالته صياغة هذا القرار في خطاب العرش الذي سيلقى في اليوم التالي لافتتاح مجلس الامة ، كان ذلك في 25 نوفمبر 1956 ، ولم يكن يعلم احد بالقرار الا بعد ان ارسل الملك الفقرة التي اقترح اضافتها لخطاب العرش ، وكما اسلفت كانت قد كتبت بخط يده ، لان قرار تعيين ولي العهد يصدر بامر ملكي بتوقيع الملك ولايحتاج الى توقيع آخر ، وقد عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للقرار .

ومن ملابسات قرار التعيين اتذكر ان الملك اتصل بمدير شرطة برقة الفريق محمود ابو

قويطين ، وطلب منه احضار السيد الحسن الرضا ، فاعتقد بوقطين انه تقرر نفيه مثل باقي افراد العائلة السنوسية ، ولم يكن يعلم احد بانه سيعين وليا للعهد . وكانت سنه آنذاك في حدود ثلاثين عاما . وبالفعل قبل إلقاء خطاب العرش عند افتتاح الدورة البرلمانية في 26 نوفمبر 1956 . جاء ولي العهد وحضر افتتاح الدورة ، واستقبل المهنئين بعد ذلك .

وفي وقت لاحق اخبرني الملك ادريس السنوسي انه اختار الامير الحسن الرضا كولي للعهد ، لان والده الامير الرضا (أخ الملك) كان في احاديثه يشيد باخلاق ابنه الحسن ، ويقول ان اخلاقه طيبة وانه صادق ولايخالف توجيهات والده قط ، كما انه كان عازفا عن حب المال ولايطمع ، وقال لي الملك ادريس لهذه الاسباب قرر اختياره وليا للعهد ولم يستشر أحدا حول هذا الموضوع .

وضعية ولي العهد

ربطتني بالامير الحسن الرضا علاقة صداقة وود ، لانني تعرفت عليه عن كثب في ربيع سنة 1957 ، حين كان يعالج في سويسرا ، وكنت في الفترة نفسها في جنيف أقوم بمهمة تمثيل ليبيا في مؤتمر منظمة الصحة العالمية ، فزرته في مصحة تقع في جبال المقاطعة الالمانية ، وبقيت معه عشرة ايام ، ومنذ ذلك التاريخ توطدت العلاقة بيننا . وصرت أزوره بين الفينة والأخرى في منزله بطرابلس . وتبعا للاحاديث التي كانت تجرى بيننا حول وضعه ، فبعد تشكيل الحكومة بفترة وجيزة تطرقت مع الملك ادريس السنوسي الى وضعية الامير الحسن الرضا . قلت للملك ان ولي العهد يوجد حاليا في حالة لا تليق به فهو يقيم في ڤيلا ، ويتقاضى راتبا يبلغ خمسمائة جنيه في الشهر من الخاصة الملكية . واقترحت على الملك تاسيس دائرة خاصة له على ان ترصد للدائرة ميزانية يوافق عليها الملك ويتم اقرارها من مجلس الامة . كانت وجهة نظري انه لابد من الاعتناء به ماديا ومعنويا ، وان تكون له وضعية اعتبارية امام الناس .

وافق الملك على اقتراحاتي بشأن تحسين وضعية ولي العهد ، واصبحت له دائرة ، واختار موظفيها ، واضحى يزار من جميع طبقات المجتمع الليبي . ويتصرف بحرية ولم يرق هذا التحول لناظر الخاصة الملكية .

كنت قد اقترحت كذلك على الملك ان نخصص له اساتذة في مختلف التخصصات لتكوينه تكوينا سياسيا وعلميا ، بيد ان ولي العهد للاسف لم يقبل هذه الفكرة ، واقتصر الامر على احد الاساتذة المصريين اسمه الدكتور محمود ابو السعود ، تولى تدريسه التاريخ والرياضيات ، وكان رأيي ان يخصص له اساتذة في اللغة الانجليزية وشؤون البترول ،

والبرتوكول والشؤون العامة .

والى جانب محدودية ثقافته ، ونفوره من التعلم على اعتبار ان ذلك يمس بكرامته ، لم يكن ولي العهد ميالا للعمل العام ، لذلك اقترحت على الملك إقحامه في مجالات العمل الاجتماعي ، بان يتولى الرئاسة الشرفية للكشافة والهلال الاحمر الليبي ووافق الملك على الاقتراح .

زيارة ولي العهد الى امريكا

عقب قراري بحل هيئة المصالح المشتركة ، سادت علاقات فاترة بين الحكومة التي اترأسها ، والسفير الامريكي في طرابلس ، جون ويزلى ، ولكن بعد ان تمت معالجة الموضوع مع الولايات المتحدة ، خاصة حين زارنا مبعوثو الرئيس الامريكي ، عادت الامور الى طبيعتها ، واصبحت تربطني علاقة طيبة مع السفير الامريكي . وابلغني ان تصوراته بشأن حل المصالح المشتركة كانت خاطئة ، بل وذهب الى ابعد من ذلك حين قال لي في احد اجتماعاتنا ، بانه سيؤيد اي اقتراح يأتي من الحكومة الليبية بشأن تعزيز العلاقات بين البلدين لانه يثق في صدق نواياي . ابلغت الملك بفحوى حديث السفير الامريكي ، واقترحت ان نقوم بعملية جس نبض ، وذلك ان نقترح بكيفية لبقة تقديم دعوة لولي العهد لزيارة الولايات المتحدة الامريكية ، حتى يتسنى له تقوية رصيده في مجال الممارسة السياسية . وافق الملك على الاقتراح . فاستدعيت السفير الامريكي وتحدثت معه في مواضيع شتى ، ثم بعد ذلك استفسرته حول رأيه اذا ما تقررت زيارة ولي العهد للولايات المتحدة ، ورحب بالفكرة اذا كانت هناك بالفعل نية لتحقيقها . اجبته بان الامر لايعدو ان يكون مجرد استفسار . بعد مضي اسبوع على هذه المقابلة جاءني السفير الامريكي يحمل دعوة رسمية من الرئيس الامريكي لولي العهد لزيارة الولايات المتحدة ، اخبرت الملك بالدعوة وطلب مني الشروع في اجراء الترتيبات الخاصة بالزيارة .

وكانت اول خطوة ان طلبت من السفير معاملة ولي العهد عند زيارته الى واشنطن كرئيس دولة ، وطلب السفير مهلة لابلاغ واشنطن بالاقتراح ، وبعد ايام ابلغني ان الرئيس الأمريكي جون كنيدي وافق على معاملة ولي العهد خلال زيارته لواشنطن كرئيس دولة .

لم تكن لدينا خطوط جوية في تلك الفترة ، وكنا اذا احتجنا لطائرة نستأجرها ، فطلبت من السفير ان يرسل الينا الرئيس الأمريكي الطائرة الرناسية الخاصة لنقل ولي العهد الى واشنطن . وبعد ايام قلائل تلقينا ردا من الرئيس الأمريكي يفيد بانه سيرسل طائرته الرئاسية الخاصة لنقل ولي العهد ، كما انه قرر ايفاد وفد يرافقه من طرابلس الى واشنطن يضم عضوا في مجلس الشيوخ الامريكي يدعى مستر سميث اضافة الى احد كبار موظفي

البيت الابيض ويدعى مستر ديوك ، وكان سفيرنا في واشنطن الدكتور محي الدين افكيني لايعلم اي شيء عن هذه الترتيبات ، وكل ما يعلمه ان ولي العهد سيزور واشنطن ، بعد أن أخطره وزير الخارجية الليبي .

اقترحت على الملك ادريس أسماء الوفد الذي سيرافق ولي العهد ، وكان يتكون من ونيس القذافي الذي اصبح وزيراً للخارجية ، وعبد النبي بلخيز وزير الدفاع ، وعبد الله سكته وكيل وزارة التنمية ،وبعض ضباط الجيش من بينهم العقيد ادريس العيساوي ، واحمد الهمالي وكيل وزارة الاعلام ، ومدير دائرة ولي العهد وياوره الخاص ، ومحي الدين افكيني سفير ليبيا في واشنطن .

الحسن الرضا يطلب تأجيل زيارته لامريكا

قبيل سفر الوفد بيوم واحد في 10 اكتوبر 1962 ، وصلت الطائرة الرئاسية الامريكية . واتصل بي سكرتير الملك عند منتصف الليل ، وكنت آنذاك في البيضاء ، وقال لي ان ولي العهد اتصل بالملك وطلب منه شيئا لم يوافق عليه ، وابلغني السكرتير ان ولي العهد سيتصل بك ، ويطلب منك الملك ابلاغه بما سيقوله لك ولي العهد . بعد لحظات من مكالمة سكرتير الملك ، اتصل بي ولي العهد من طرابلس وكان ذلك في الفجر ، وقال لي انه اتصل مع الملك واخبره ان زوجته مريضة جدا ، وحالتها الصحية سيئة ، لذلك يقترح تأجيل موعد الزيارة الى واشنطن وان الملك امره الاتصال بي ليحدثني في الموضوع . كان جوابي لولي العهد ، ان تاجيل الزيارة امر صعب إن لم يكن مستحيلا ، لاننا نعلق آمالا كبيرة على هذه الزيارة خاصة الى دولة كبرى ، لان الحكومة الليبية كانت تعتزم طرح موضوع تسليح الجيش الليبي خلال الزيارة ، لذلك فان تأجيل الزيارة ليس من مصلحة ليبيا . وقلت له انه بالنسبة للسيدة حرمكم ستتكفل الحكومة بتأمين علاجها حتى لو استدعى الامر احضار اطباء من خارج ليبيا ، وابلغته انني سأعرض المسألة على الملك . بعد هذه المكالمة تحدث معي الملك شخصيا ، وكان محتدا وغاضبا ، وقال لي لابد ان يسافر ولي العهد حتى لو توفيت زوجته ، لان الامر يتعلق بعلاقات مع دولة مهمة ، ونحن نريده ملكا للمستقبل ، وملك المستقبل لايفكر في زوجته بل يفكر في مستقبل بلده . بعد هذه المكالمة تحدثت مجددا مع ولي العهد ، وتفاديت ان انقل اليه ما دار بيني وبين الملك ، وأكدت ضرورة السفر لان ذلك يتعلق بمصلحة ليبيا ، وقلت له ان الملك أمرني بالبحث عن اطباء اخصائيين للاشراف على علاج زوجته .

في اليوم التالي سافرت من البيضاء الى طرابلس ، والتقيت بولي العهد وتحدثت معه مجددا حول ضرورة السفر فاقتنع ، وانتقلنا الى قاعدة هويلس حيث توجد طائرة الرئاسة الامريكية وودعناه وسافر ولي العهد والوفد المرافق له الى واشنطن في 11 اكتوبر 1962 .

ملابسات انشاء سلاح للطيران الليبي

لم تكن لدينا مشاكل عالقة مع الولايات المتحدة ، لان الاتفاقيات مع امريكا وبريطانيا وفرنسا تمت في ظل الحكومات السابقة . لكن تفكيري كان منصبا على انشاء سلاح طيران للجيش الليبي ، كنا خاصة بعد أن صدرت اللائحة بانشاء السلاح الجوي الليبي ، والسلاح البحري الليبي في 13 يوليو 1962 تتطلع الى مساعدة الولايات المتحدة في هذا المضمار لان امكانياتنا المادية كانت محدودة في ذلك الوقت (1) . اما بالنسبة للمساعدات الاقتصادية ، فلم تكن لدينا حاجة ماسة اليها ، بعد ان تأكد وجود البترول في ليبيا وارتفع دخلنا من الرسوم الجمركية .

وصل الوفد الى واشنطن ، وتطرق ولي العهد والوفد المرافق له الى موضوع انشاء سلاح للطيران مع الرئيس الامريكي جون كيندي ، الذي وعد بدراسة الموضوع ، مشيرا الى ان واشنطن ستبلغنا بردها عبر القنوات الديبلوماسية . كما تطرق الوفد الى نزاع الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . وكانت تقارير الوفد بعد عودته ايجابية جدا وزيارته ناجحة .

بعد عودة الوفد شرعت في دراسة موضوع انشاء سلاح الطيران . كانت هناك نواة لكنها متواضعة جدا ، واعتقد ان كل ما كان بحوزتنا طائرتان للتدريب ، تباحثت في الامر مع السفير الامريكي بناء على التقرير الذي قدمه وزيرا الخارجية والدفاع حول نتائج زيارة ولي العهد الى امريكا . وقلت للسفير حان الوقت لكي تقدموا لنا المساعدة من اجل انشاء سلاح الطيران ، واخبرني ان الرئيس كنيدي وافق على تكوين سرب من خمس طائرات بصفة مبدئية ، واقترحت عليه وبكيفية ودية ان يتكون سلاح الطيران الليبي داخل قاعدة الملاحة في طرابلس ، وبينت له ان الغرض من هذا الطلب ، هو ان يتدرب الطيارون الليبيون على اجواء القاعدة ، ويكون لهم مكان داخل القاعدة ، وحين تنتهي مدة الاتفاقية العسكرية مع امريكا عام 1972 ، يكون سلاح الطيران الليبي قد اصبح حقيقة ملموسة وآنذاك يتم تسليم القاعدة له بكيفية طبيعية .

(1) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ 18 يوليو 1962 عدد رقم 13 .

كانت الاتفاقية العسكرية مع امريكا تنص على انه عند انسحاب القوات الامريكية ، يتم تسليم جميع الموجودات الثابتة للجانب الليبي . وكان جواب السفير بانه سيكتب تقريراً مؤيداً للاقتراح للادارة الامريكية .

بعد فترة تلقينا موافقة امريكا على تكوين نواة سلاح الطيران الليبي داخل قاعدة الملاحة ، وتم تخصيص جهة داخل القاعدة خاصةبسلاح الطيران الليبي .

وكان مجلس الوزارة قد وافق في يوم 30 مايو 1961 وافق مجلس الوزراء على شراء عشر زوارق حربية مسلحة تسليحا حديثا لحراسة الشواطئ الليبية وفوض مدير عام مصلحة الجمارك السيد خليفة موسى تنفيذ ذلك القرار .

مشاكل بين الملك وولي العهد

كان ولي العهد يتصرف تصرفات تزعج الملك وتضايقه . فقد اتصل بي مرة رئيس الديوان وابلغني ان الملك يطلب تشكيل لجنة تحقيق حول اثاث استورده ولي العهد لقصره في بنغازي . كان رأي الملك ان اسعار الاثاث خيالية إذ اشتمل على مفروشات غالية الثمن . وقبل البدء في التحقيق حول الموضوع ، خشيت ان يهول ناظر الخاصة الملكية الامر لانه كان يمقت ولي العهد ، فطلبت مقابلة الملك ووجدته في حالة غضب شديد ، قلت له ان الحكومة هي التي بنت القصر وانني أمرت بتأثيثه وفرشه . بعد الاتصال بالشركة التي استوردت الاثاث . كان يملك تلك الشركة الحاج محمد الشيباني وهو من برقة ، وصديق شخصي لناظر الخاصة الملكية ، وقد كلفه ولي العهد ان يستورد له الاثاث من ايطاليا وكان سعره في حدود 500 الف جنيه وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الفترة ، طلبت من الملك مهلة حتى نستطيع معاينة الاثاث ومعرفة سعره الحقيقي ونقدم له عندئذ تقريرا حول الموضوع . عدت الى طرابلس والتقيت ولي العهد وابلغته بما دار بيني وبين الملك ، واوضحت له ان الملك غاضب غضبا شديدا بشأن هذا الموضوع . واخبرني ولي العهد ان الحاج الشيباني عرض عليه استيراد الاثاث والمفروشات من ايطاليا وانشاء حوض سباحة داخل القصر وما الى ذلك ، فوافق على العرض لكنه لم يتحدث معه بشأن السعر ، لذلك شرع الحاج الشيباني في استيراد الاثاث وتقديم الفواتير لوزارة المالية . وبينت لولي العهد انه اخطأ ، لانه كان يفترض اخطاري كرئيس للحكومة برغبته في تأثيث القصر ، وانذاك يمكن تكليف جهة مختصة لاجراء عملية مناقصة ، ولكنّ مبادرته بالاتفاق مع تاجر الاثاث ورطت الحكومة واساءت اليه كثيرا . واوضحت له بانني ابلغت الملك ان المبادرة كانت مني ، لكنني رجوته ان لا يقدم على خطوة مماثلة في المستقبل قبل اخطاري حتى استطيع الدفاع عنه امام الملك . بهذه الكيفية عالجت الموضوع ، رغم ان جماعة من

اصدقاء ناظر الخاصة الملكية جاؤوا الى الملك وابلغوه بانني حاولت التغطية على تصرف ولي العهد ، لكن الملك لم يكترث لاقاويلهم .

كما ان ولي العهد دأب على كتابة توصيات لاشخاص لتمنحهم الحكومة صفقات وعطاءات . وكنت في كل مرة انصحه ان لا يفتح على نفسه هذا الباب ، واوضحت له ان هؤلاء سيزعمون في وقت لاحق بانه يعمل معهم تجاريا ، وذلك لن يرضي الملك .

واعتقد ان الامر لو كان مع اي رئيس حكومة آخر ، وعرض تلك الرسائل على الملك لكان اوقع بينه وبين ولي العهد ، لان مثل هذه التصرفات لم يكن الملك ادريس السنوسي يقبلها .

ومن الاشياء التي لم تكن ترضي الملك ادريس في تصرفات ولي العهد ، هو انه حين يتحدث مع الملك كان يتعمد تعظيم نفسه ، فيقول له سمعنا وقلنا ، ورأينا ، وما الى ذلك من عبارات التفخيم . واذكر انني تحدثت معه مرة حول هذا الموضوع وقلت له يجب ان لا تعظم نفسك امام الملك ، وان تتواضع امامه حتى تكون اقرب الناس الى قلبه ، ثم لابد ان تدرك انه عمك وصاحب الفضل عليك وبسببه اصبحت وليا للعهد . ورغم ذلك استمر في هذا السلوك ، وتمادى في تصرفات أزعجت الملك ، مثل اقامة المآدب الباذخة ومخالطة اناس لا يرضى عنهم الملك . واصبح الملك تتجاذبه عدة افكار بشأن ولي العهد ، ومجمل القول ان العلاقات بينهما لم تكن طيبة بسبب تصرفات ولي العهد ، واعتقد انه خيب ظنه فيه .

رسوم جمركية على القاعدة الامريكية

كانت الاتفاقية العسكرية مع امريكا تنص على ان القوات الامريكية وجميع مستخدميها وكذا المقاولون الذين يعملون في القاعدة ، لايخضعون لاداء الرسوم الجمركية على حاجياتهم المستوردة . كان يعمل في القاعدة بعض العمال الليبيين وكذا بعض الاجانب . وتوجد بالقاعدة متاجر خاصة بافراد القوات الامريكية ، واضحى الذين يعملون في القاعدة من ليبيين وغيرهم يشترون بضائع من هذه المتاجر ، ويبيعونها في الاسواق الليبية .

طلبت من السفير الامريكي وبكيفية ودية انشاء مكتب خاص بالجمارك الليبية داخل القاعدة ، عند كل مدخل ومخرج .

ورد السفير ان الاتفاقية بين البلدين لا تنص على ذلك ، فقلت له ان اقتراحي يدخل في اطار العلاقات الودية بين الجانبين ، فطلب مراجعة حكومته .

كانت قد جرت قبل ذلك محاولة في هذا الاطار ابان رئاسة السيد عبدالمجيد كعبار للحكومة بيد ان الامريكيين رفضوا الاقتراح . ولم تمض ايام حتى جاءت الموافقة الامريكية على اقتراحي ، واستدعيت خليفة موسى مدير الجمارك ، وطلبت منه الاتصال مع الموظفين المختصين في السفارة الامريكية وكذا مع قائد القاعدة للاتفاق على المكان الذي ستقام فيه

مكاتب الجمارك الليبية .

تمت هذه الخطوة دون ان يدري بها احد باستثناء الذين يهمهم الامر ، وأمرت بعدم اذاعة اي خبر بشأن الموضوع ، والشيء نفسه ينطبق على تدريب سلاح الطيران الليبي داخل القاعدة ، تفاديا للاثارة .

إلغاء الوكالات التجارية

حين توليت رئاسة الحكومة لم يكن لاي ليبي خاصة في ولاية طرابلس وكالة تجارية تخول له تمثيل شركة اجنبية . وكانت كل الوكالات التجارية في ملك الاجانب خاصة الايطاليين واليهود ، وذلك منذ عهد الحكم الايطالي ، واستمر هذا الوضع الى حين صدور اللائحة . وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت شركتا متشل كوتس وغودرون وذروف البريطانيتان ليبيا ، وصارتا تمتلكان عددا كبيرا من الوكالات التجارية الممثلة للشركات خصوصا في البلدان الأنجلوسكسونية ، وكانت اجراءات الاستيراد حكرا على وكلاء تلك الوكالات الاجنبية .

اما الجزء الاكبر من هذه الوكالات فكانت تمتلكه شركتا متشل كوتس وغوردون وذروف البريطانيتان وكانت اجراءات الاستيراد حكرا على هذه الوكالات .

خلال فترة رئاسة عبد المجيد كعبار للحكومة وكان وزيرا للاقتصاد السيد رجب بن كاطو ، وضع قانون اطلق عليه اسم «قانون الوكالات التجارية في ليبيا» ، ونص القانون على اصدار لوائح تنفيذية في وقت لاحق ، وقد صدرت هذه اللوائح باستثناء اللائحة التي تحدد عدد الوكالات التجارية المسموح لكل أجنبي في ليبيا بامتلاكها .

ولما توليت وزارة الاقتصاد طلبت من رئيس الحكومة اصدار تلك اللائحة ، لكنه تحفظ بحجة ان اصدار هذه اللائحة سيخلق للحكومة مشاكل خاصة مع الشركات البريطانية حيث كانت شركة متشل كوتس تملك 350 وكالة تجارية ، في حين امتلكت شركة غوردون وذروف 150 وكالة .

واللائحة التي اقترحتها تدعو الى تحديد حد اقصى للوكالات لا يتجاوز 15 وكالة ، بيد ان السيد كعبار طلب تأجيل اصدارها تفاديا للمشاكل مع الشركات الاجنبية .

بعد ان توليت رئاسة الحكومة استدعيت وزير الاقتصاد عبد القادر البدرية ، واحد المستشارين في وزارة الاقتصاد وهو الدكتور محمود ابو السعود ، وطلبت منهما وضع لائحة تنفيذية لقانون الوكالات التجارية ، تنص على سحب الوكالات من الاجانب وان لا تبقى لاية شركة او شخص اجنبيين الا عشر وكالات مما لديهم يوم صدور اللائحة ثم لايجوز لاي اجنبي بعد صدور اللائحة ان يحصل على وكالة تجارية جديدة ويقتصر الامر على الليبيين فقط . عقب

صدور اللائحة تحركت العناصر التي كانت ترغب في اسقاط الحكومة باساليبها الخفية والمستترة كما سيتضح ذلك من سياق الأحداث فيما بعد .

السفير البريطاني يحتج

استلمت تقريرا سريا يفيد ان البوصيري الشلحي ومصطفى بن حليم نصحا السفير البريطاني بطلب مقابلة الملك ، وتقديم شكوى إليه ضد الحكومة ، على اعتبار ان الشركات البريطانية تضررت ضررا بليغا من تنفيذ قانون الوكالات التجارية ، وكنت قد اطلعت الملك مسبقا كما جرت العادة على تفاصيل الموضوع قبل صدور اللائحة . استقبل الملك السفير البريطاني وتحدث معه عن الضرر الذي اصاب شركتي متشل كوتس وغوردون وذروف من صدور اللائحة . ورد الملك بانه ملك دستوري وطلب من السفير ان كانت لديه شكوى حول اللائحة ان يتباحث بشأنها مع الحكومة . عقب ذلك طلب السفير مقابلتي ، وكان قد تقدم بمذكرة احتجاج قبل المقابلة الى وزير الخارجية .

جاءني وزير الخارجية وابلغني فحوى مذكرة الاحتجاج التي تقدم بها السفير البريطاني ، فطلبت من سكرتيري استدعاء السفير بحضور وزير الخارجية لمقابلتي .

وبالفعل جاء السفير في اليوم التالي ، قلت له ابلغني وزير الخارجية بانكم تقدمتم بمذكرة احتجاج ضد صدور اللائحة المتعلقة بالوكالات التجارية ، واود سؤالكم عن سبب ذلك ، اجابني قائلا : « ان معظم الوكالات التجارية اوربية وبريطانية وبالتالي فان مصالح شركاتنا تضررت » .

قلت له : « هل يخول القانون في بريطانيا لاي شخص ليبي الحصول على وكالة تجارية ؟ » اجابني قائلا :« ذلك أمر غير ممكن . »

قلت :«اذن كيف تطلب منا تطبيق ما لا تطبقونه في بلادكم» . واردفت قائلا :«لقد حصلت هذه الشركات على الوكالات التجارية قبل استقلال ليبيا ، ولكن ليبيا الان دولة مستقلة ورغم ذلك فان اللائحة منحت لشركة متشل كوتس وكذا غورودن وذروف عشر وكالات لكل منهما وهذا كرم منا ، لذلك ارجوك ان تعتبر هذا الموضوع غير قابل للنقاش ، وبالتالي فان المذكرة التي تقدمت بها اصبحت بدون معنى ويمكنك ان تسحبها او تتركها ولك حرية التصرف . »

كان السفير لبقا ، وقبل ان ننهي المقابلة ، قال لي :« من الناحية القانونية معكم الحق في اصدار وتطبيق القانون ، لكن حكومتي كلفتني بالاحتجاج لان الشركات البريطانية تضررت » وانتهى الامر عند هذا الحد .

وهكذا تم منع الاجانب من الحصول على وكالات تجارية في ليبيا ، واقتصر الامر على

الليبين منذ ذلك التاريخ .

واود الإشارة انه كان هناك قانون آخر صدر في عهد حكومة عبد المجيد كعبار يحتم على اي اجنبي سواء أكان شخصا ام شركة يريد مزاولة العمل في ليبيا ان يؤسس شركة بحيث لا تقل حصة الليبيين فيهاعن 51 بالمئة ، وان يكون رئيس مجلس الادارة واكثرية الاعضاء من الليبيين حفاظا على حقوق الليبيين وكرامتهم ويستثنى من ذلك ما تنص عليه الاتفاقيات والعقود الخاصة .

وفي اطار الحفاظ على حقوق وكرامة الليبيين ادخل مجلس الوزراء في اغسطس 1962 تعديلا على قانون الجنسية ينص فيه على منع اي ليبي زيارة اسرائيل . وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء تثبيت الجنسية الليبية لجميع اليهود الليبيين الذين لا يحملون جنسيات اجنبية وقرر منحهم جوازات سفر ليبية ومعاملتهم كمواطنين ليبيين وكانوا قبل ذلك يحملون بطاقات سفر مؤقتة . وبعد هذا القرار شكلوا وفدا منهم برئاسة زعيم الطائفة اليهودية الليبية الأستاذ حاي اغلام لزيارتي في مدينة البيضاء وتقديم الشكر والامتنان للملك ادريس وحكومته التي قررت انصافهم ومنحهم حقوقهم الدستورية كليبيين .

ليبيا والثورة الجزائرية

في يناير عام 1961 ، زار ليبيا الكونت دوباري ، موفدا من طرف الجينرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك ، استقبلته بصفتي رئيسا للحكومة في طرابلس ، وكان الكونت دوباري يحمل رسالة خطية من ديغول للملك ادريس السنوسي ، وابلغني المبعوث الفرنسي ان الجينرال ديغول يريد ابلاغ الملك ادريس عبر هذه الرسالة ، ان فرنسا ستعمل قريبا على ايجاد حل لقضية الجزائر يضمن مصلحة الجزائريين ويلبي المطامح العربية ، لكنه يرجو من القادة العرب خاصة أولئك الذين تعرف عليهم ابان الحرب العالمية الثانية ومنهم الملك ادريس تفهم ظروف فرنسا الداخلية ، ومساعدته حتى يمكن اخراج هذا الحل الى حيز الوجود . وبالفعل لم تمض أربعة أشهر حتى بدأت مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر في 20 مايو 1961 في ايفيان .

عقب إطلاق سراح احمد بن بله ورفاقه الأربعة ، وكان يطلق عليهم (الزعماء الخمسة) من السجون الفرنسية ، قام هؤلاء الزعماء بزيارة إلى ليبيا واحتفى بهم الليبيون حكومة وشعبا احتفاء كبيرا ، واستقبلهم الملك ادريس السنوسي ، وحثهم على التضامن ونكران الذات ، وذكرهم بالحديث الشريف الذي يقول فيه الرسول – صلى الله عليه وسلم .

« رجعنا من الجهاد الاصغر إلى الجهاد الأكبر » وطلب منهم الاهتداء بهذا الحديث ، ودعاهم إلى نبذ جميع أشكال الخلاف والشقاق والأنانية التي تضر إن وجدت بالجزائر

واستقلالها . لم أحضر هذا اللقاء الذي استقبل فيه الملك الزعماء الخمسة بسبب وعكة صحية ، وانبت عني أحمد عون سوف وزير المواصلات لمرافقتهم ، وهو الذي أخبرني بما جرى في هذا اللقاء كما أخبرني كذلك بتفاصيله السيد أحمد بودا ممثل الثورة الجزائرية في ليبيا ، وبعد هذه الزيارة قام الزعماء الجزائريون بجولة في بعض الدول العربية .

اجتمعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في مقر اقامتها في تونس برئاسة الدكتور يوسف بن خده ، من اجل تحضير انتقالها الى الجزائر عقب توقيع اتفاقية الاستقلال مع فرنسا . وكانت الحكومة المؤقتة قد تشكلت في ليبيا للمرة الاولى برئاسة فرحات عباس ، ثم تشكلت حكومة برئاسة يوسف بن خده في ليبيا في وقت لاحق . وتم ذلك خلال فترة رئاسة عبد المجيد كعبار للحكومة الليبية ، وهو ما يبرهن على ان تأييد ومساعدة ليبيا للثورة الجزائرية كان تأييدا تلقائياً منذ بداية الثورة ولم يرتبط بشخص ما ، أو بظرفية معينة ، وقد كان من وراء ذلك التأييد غير المنقطع الملك ادريس بتوجيهاته المستمرة ، وذلك بما يكنه في أعماقه من عطف خاص على الجزائر،وثورتها بحكم انتماء أصوله تاريخيا إليها .

بعد خروج الزعماء الخمسة الذين كان من ضمنهم السيد احمد بن بله من السجن وكان عضوا في حكومة بن خده ، وخلال أحد الاجتماعات التي عقدتها في تونس ، قررت الحكومة الجزائرية بالاغلبية اعفاء العقيد هواري بومدين من مهامه كقائد للجيش قبل دخول الحكومة الى الجزائر ، لكن بن بلة اعترض بشدة على هذا القرار ودعا الى ابقاء بومدين الى حين دخول اعضاء الحكومة المؤقتة الى الجزائر . وحاول بن خده وكريم بلقاسم وبوصوف اقناع بن بله بالقرار ، وبينوا له ا ن بومدين يعد خطرا عليهم وعلى بن بله نفسه ، لكنه تمسك بموقفه وعارض اقالة بومدين من منصبه كقائد لجيش التحرير الجزائري .

وقد قال بن بله فيما بعد ، ان الحكومة المؤقتة كانت تعتزم اعتقاله بالتعاون مع الحكومة التونسية ، فقرر اللجوء الى سفارتنا في تونس .عندئذ اتصل علي أفكيني سفير ليبيا في تونس بونيس القذافي وزير الخارجية وابلغه ان بن بله لجأ الى السفارة . واتصل بي وزير الخارجية ، وابلغني بما حدث ، فأمرت وزير الخارجية ان يطلب من سفيرنا في تونس ان يصحب معه احمد بن بله في سيارة السفارة الى الحدود الليبية ، وبالفعل رافق السفير الليبي بن بله حتى الحدود وكان ذلك في يونيو 1962 ، وكلفت اللواء محمد الزنتوتي قائد الشرطة الاتحادية باستقبال ابن بله عند نقطة الحدود ، ومرافقته الى مقر رئيس الحكومة في طرابلس اذ كنت اسكن آنذاك في منزلي الخاص ، وحولت إقامة رئيس الحكومة الى بيت للضيافة .

وطلبت من اللواء الزنتوتي ابلاغ بن بله بانه في ضيافة الحكومة ، كما أمرت ان توفر له جميع سبل الراحة ، والحراسة الامنية الكاملة ، واخطره اللواء الزنتوتي بانه سوف يهيء له بعد ان ينال قسطا من الراحة فرصة اللقاء برئيس الحكومة في البيضاء .

بقي بن بله ثلاثة ايام في طرابلس ، ثم انتقل بالطائرة الى بنغازي وكان في استقباله في

مطار بنغازي ونيس القذافي وزير الخارجية الليبي الذي رافقه الى حيث كنت اقيم في مدينة البيضاء ، وامرت ان يحجز له جناح في فندق شحات ، وبقي بالبيضاء لمدة اسبوع وكنت اجتمع معه كل يوم على الغداء . وشرح لي بن بله ملابسات خلافه مع الحكومة المؤقتة والتي تتعلق بقضية اعفاء بومدين من مهامه . واقترحت عليه ان نتصل مع الدكتور يوسف بن خدة وندعوه الى زيارة ليبيا ، هو وكريم بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة ، وبعد وصولهما نجتمع جميعا ، ونعمل على مصالحة بين بن بله مع الحكومة الجزائرية . وافق بن بله على الاقتراح ، وطلب مني بإلحاح ورجاني ان لا نسلم الاسلحة والذخائر التي تخص الحكومة الجزائرية المؤقتة والموجودة في ليبيا تحت حراسة الحكومة الليبية للحكومة المؤقتة حتى يتم الاتفاق بينهم ، فوعدته بذلك ، وطلبت منه لقاء هذا ان لايدخل الى الجزائر الا بعد الاتفاق مع الحكومة الجزائرية بحيث يدخلون الى الجزائر مجتمعين فوعدني وعد شرف بذلك شريطة ان لا نسلم الاسلحة الى الحكومة الجزائرية كما طلب .

كلفت بعد ذلك وزير الخارجية الاتصال مع كريم بلقاسم وابلاغه بما تم الاتفاق عليه مع بن بله ، وحين علم الدكتور بن خده بهذه التفاصيل ، ابلغنا عن طريق وزير خارجيته اعتذاره عن المجيء ، وكانت حجته في ذلك ان الحكومة المؤقتة منهمكة في التحضير لدخول الجزائر ، وهي منشغلة في ترتيب الامور قبل اعلان استقلال الجزائر رسميا ، واقترح بن خده ايفاد كريم بلقاسم للتفاوض مع بن بله ، مع إلتزامه باي اتفاق يتم التوصل اليه معه ، بوساطة الحكومة الليبية .

جاء كريم بلقاسم الى بنغازي برفقة السيد محمد السعيد وزير الدولة في الحكومة الجزائرية والسيد احمد بودا رئيس بعثة الحكومة الجزائرية في ليبيا واستقبله وزير الخارجية الليبي ، وكنت قد قررت السفر الى بنغازي لاستقبال بن خده في حالة قبوله دعوة الزيارة ، وحين تقرر مجيء كريم بلقاسم ، طلبت من وزير الخارجية ان يرتب عقد اجتماع بينه وبين بن بله بمشاركته ، وإذا طرأت مشكلة تستوجب مشاركتي في الاجتماع فانني على استعداد للسفر فورا الى بنغازي ، اما اذا تم التوصل الى اتفاق بين بن بله وكريم بلقاسم بحضورك ، فنحن نباركه وندعمه .

في تلك الاثناء اتصل البوصيري الشلحي بواسطة السفارة المصرية في طرابلس ، بالرئيس جمال عبد الناصر وابلغه بوجود بن بله في ليبيا وشرح له المشكلة التي طرأت بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة ، فكلف الرئيس عبد الناصر على صبري رئيس الحكومة المصرية آنذاك بالذهاب الى ليبيا للاجتماع مع بن بله .

اتصل السفير الليبي في القاهرة خليل القلال بوزير الخارجية وأبلغه ان السلطات المصرية طلبت تأشيرة زيارة خاصة لرئيس الحكومة المصرية علي صبري ، واستفسر السفير حول الموضوع وماذا يفعل . طلبت من وزير الخارجية الاتصال بسفيرنا في القاهرة وذلك ليمنح فورا

تأشيرة للسيد علي صبري . ووصل علي صبري بطائرة خاصة الى بنغازي ، وكان بن بله وكريم بلقاسم ووزير الخارجية الليبي مجتمعين بفندق البرنيشي ببنغازي في تلك الاثناء . واستقبل وزير الخارجية الليبي علي صبري في المطار وصحبه إلى الفندق ، ولم يكن بن بله قد توصل الى حل مع كريم بلقاسم . اذ ان الحكومة المؤقتة تمسكت بموقفها بضرورة اعفاء بومدين من مهامه وابعاده عن الجيش ، في حين ظل بن بله هو الاخر متمسكا بموقفه بتجميد اتخاذ اي قرار حول الموضوع الى ما بعد دخول الحكومة المؤقتة للجزائر ، وحاول ونيس القذافي وزير الخارجية تلطيف الجو وتقريب وجهات النظر ولكن دون جدوى ، وبعد ذلك اجتمع علي صبري مع احمد بن بله فورا ، وعقب هذا الاجتماع ابلغ بن بله وزير خارجيتنا انه سيسافر الى مصرصحبة علي صبري . لكن وزير الخارجية طلب منه ارجاء السفر ، حتى يتم التوصل الى حل بينه وبين الحكومة المؤقتة ، واقترح ان يشترك علي صبري في هذه المساعي بيد ان بن بله اصر على موقفه وقرر السفر الى مصر . اتصل بي ونيس القذافي هاتفيا وابلغني بالوضع ، فاتصلت بأحمد بن بله ، وقلت له ان اتفاقنا كان يقضي بحل المشكلة العالقة بينه وبين الحكومة المؤقتة . كما ان الاتفاق كان يقضي كذلك بعدم تسليم الاسلحة الموجودة في ليبيا والتي تخص الثورة الجزائرية ، الا بعد التوصل لحل لهذه المشكلة .

بن بله يعد ولا يفي بوعده

كان الدكتور يوسف بن خده في تلك الاثناء قد ارسل إليَّ رسالة استلمتها في 12 يوليو 1962 بواسطة ممثله في ليبيا السيد احمد بوده يطلب تسليم الاسلحة وأرسل باخرة لنقلها . فأبلغت ممثله انه تم اتفاق مع بن بله حول الموضوع ، وبعثت معه رسالة جوابية الى بن خده توضح الاتفاق الذي تم بيننا وبين بن بله ، واعتذرت في تلك الرسالة عن عدم تسليم الاسلحة والذخائر الى ان يتم التفاهم بين الحكومة المؤقتة وبن بله .

حاولت مرة اخرى اقناع بن بله بإيجاد حل للمشكلة وتأجيل سفره الى مصر ، وبينت له اننا اذا سلمنا الاسلحة والذخائر الى الحكومة المؤقتة ، في ظل وجود خلافات فربما يؤدي ذلك الى نشوب اقتتال داخلي ، وموقفنا حازم تجاه هذه المسألة ، اذ اننا لا نقبل بحدوث قتال في الجزائر بين الاخوة مهما كانت المبررات ، ووعدني بن بله وعدا قاطعا ان لا يدخل الجزائر الا بعد تسوية المشكلة ، واستأذن في السفر إلى مصر للبقاء فيها ، وربما استدعى الأمر أن ينتقل من هناك الى اوربا وسيظل على اتصال مع سفاراتنا في اي بلد يصل اليه ، بحيث اذا تم التوصل الى حل مع الدكتور يوسف بن خده يمكن ابلاغه بذلك . واكد مجددا انه لن يقبل بعزل بومدين وطلب مني بالحاح عدم تسليم الاسلحة والذخائر للحكومة المؤقتة ، كما أكد

أنه لن يدخل الجزائر إلا بعد انجاز ما اتفقنا عليه وهو المصالحة بينه وبين الحكومة الجزائرية .

في غضون ذلك حاول البوصيري الشلحي اقناع الملك ادريس السنوسي ، باستقبال احمد بن بله ، وذلك حتى يضغط علي في موضوع الاسلحة ، واخبرني الملك بذلك وبقراره رفض استقبال بن بله ، على اعتبار انه ملك دستوري لايتدخل في هذه القضايا وان الامر بيد الحكومة ، واذا كانت هناك اية اشياء يريدها فيمكنه بحث ذلك مع رئيس الحكومة . شرحت للملك موضوع الاسلحة وموقفي برفض تسليم الاسلحة للحكومة المؤقتة خشية ان يؤدي ذلك الى اقتتال داخلي ، واقر الملك صواب موقفي متمنيا ان يفي احمد بن بله بوعده ، بان لايدخل الجزائر قبل ان يحل خلافه مع الحكومة المؤقتة وقال لي الملك انني اشك ان يفي بن بله بوعوده » .

سافر احمد بن بله الى مصر برفقة رئيس الحكومة المصرية علي صبري ، ومن هناك انتقل الى اوربا ليدخل المغرب عبر اسبانيا ، وكان للثوار الجزائريين اسلحة في المغرب ، فاستلمها بن بله واصبحت له قوة ودخل بها الى الجزائر . في حين دخلت الحكومة الجزائرية المؤقتة الى الجزائر عبر تونس ولم يكن لديها اسلحة او ذخائر .

وهكذا تمكن بن بله بعد دخوله من الاستيلاء على السلطة ، ولم تستطع الحكومة المؤقتة مقاومته لانه لم تكن لديها قوة كافية ، وفي الوقت نفسه فضلوا تفادي الاقتتال .

اقول الان اننا ارتكبنا خطأ تاريخياً حين لم نسلم الاسلحة للحكومة المؤقتة ، لان بن بله لم يف بوعده لنا بعدم دخوله الجزائر ، ولكن ذلك الخطأ كان بحسن نية لاننا كنا في ليبيا نرغب في تحاشي الاقتتال الداخلي بين الاخوة الجزائريين . وهذه هي الحقيقة كاملة أذكرها للتاريخ .

مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا

بعد استقلال الجزائر في سنة 1962 ، كان من غير اللائق فتح موضوع ترسيم الحدود بين ليبيا والجزائر مباشرة ، لأن الجزائر قد حصلت على استقلالها للتو ، ولكن بعد بداية الخلافات الحدودية المغربية الجزائرية انتبهنا الى ضرورة اثارة الموضوع ، وطلبت من الحكومة الجزائرية تسوية موضوع الحدود ، لكن احمد بن بله رفض ذلك بحجة ان الجزائر لم تسو خلافها الحدودي مع المغرب ، ولاداعي لخلق مشاكل جديدة لهم ، وطلب منا التريث والصبر حتى يتم حل المشكلة مع المغرب . وبعد خروجي من الحكومة وتولى محي الدين افكيني رئاسة الحكومة لم يتطرق لهذا الموضوع ، وانساق مع التيار الذي يقول ان الوحدة العربية تفترض عدم طرح مشاكل الحدود بين الدول العربية . كنت شخصيا مؤمنا بالوحدة العربية

وحتميتها ، ولكنني لا اعتقد أن الوحدة العربية تعني التنازل عن الحقوق والأرض ، كما أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتم - في رأيي- الا بعد تكوين الشعوب تكوينا متكاملا من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية ، مع توفير الحريات الاساسية للمواطن العربي في كل بلد ، من بلاد العرب لكي يعبر عن رأيه في جميع ما يهم الوطن .

وعلمت لاحقا ان الجزائريين ازدادوا توغلا في الاراضي الليبية ، في حين اهملت الحكومات الليبية المتعاقبة هذا الامر .

عقب اعلان استقلال الجزائر أرسلنا اليها في البداية علي السني المنتصر كقائم بالاعمال ، تم رشحنا فيما بعد سالم القاضي سفير ليبيا في السعودية ، ليكون اول سفير لليبيا في الجزائر .

قدمت لنا الحكومة الجزائرية دعوة لحضور الاحتفالات ، وتشكل وفد برئاسة الدكتور وهبي البوري وزير البترول آنذاك . ونظرا للعلاقة التي ربطت احمد بن بله بالبوصيري الشلحي ، فقد وجه بن بله دعوة شخصية إليه على ان يرافقه عبد الله عابد السنوسي ، ومصطفى بن حليم ، وحين وصلوا الى الجزائر عاملهم بن بله معاملة خاصة . كان السبب الحقيقي لتلك الدعوة ان البوصيري الشلحي من مؤيدي سياسة الرئيس جمال عبد الناصر ، وبما ان بن بله ارتبط بعلاقة متينة مع عبد الناصر فقد كان طبيعيا ان يحتفي بن بله بالبوصيري الشلحي ورفيقيه .

كان الفرنسيون قد منعوا طوارق ليبيا عام 1950 من خوض الانتخابات التي ادت الى استقلال اقليم فزان الداخلي ، قبل اعلان استقلال ليبيا التام كما سبقت الاشارة الى ذلك . وخلال مفاوضات ايفيان بين فرنسا والجزائريين ، ابلغ الفرنسيون الوفد الجزائري المفاوض ، ان القبائل التي توجد على الحدود سيكون لها وضع خاص ، لذلك لابد من استبعادها من المفاوضات ، وان الحدود المشتركة بين الجزائر وكل من ليبيا والنيجر يجب ان تعامل بكيفية خاصة . حين طرح الفرنسيون هذه المسألة ، زارنا في ليبيا رئيس الحكومة الجزائرية الدكتور يوسف بن خده يرافقه كل من كريم بلقاسم وزير الخارجية ومحمد بوصوف وزير المواصلات والنقل وعقب وصولهم اجتمعت معهم بحضور وزير خارجيتنا عبدالقادر العلام وابلغني بن خده ان المفاوضات مع فرنسا تواجه مشكلة كبيرة ، وهي ان الفرنسيين يريدون وضع منطقة الطوارق وقبائل الشعانبة خارج اطار المفاوضات الجارية بشأن استقلال الجزائر لان سكان هذه المناطق من وجهة نظر فرنسا لهم وضع خاص والحدود متنازع عليها ، لذا يجب أن يبقى أمرهم خارج اطار المفاوضات . وطلب منا الادلاء بتصريح نقول فيه ، ان الحدود الليبية الجزائرية مسألة تخص الجزائر وليبيا ولادخل فيها لفرنسا ، وبعد استقلال الجزائر سيتم بحثها بين الدولتين ، كما ان القبائل التي توجد على الحدود هي قبائل ليبية وجزائرية ولا علاقة للفرنسيين بها . قلت للدكتور بن خده اننا في ليبيا نعتقد ان هناك بالفعل مشكلة

بالنسبة للحدود ، لان فرنسا اقتطعت جزءا من الاراضي الليبية وضمتها الى الجزائر ، لذلك لابد من توضيح هذه المسألة . وكان جوابهم ان فتح هذا الملف سيعطي سلاحا للفرنسيين للمماطلة في مفاوضات اعلان استقلال الجزائر . وازاء ذلك قدمت اقتراحا يقضي ان يجتمع عبد القادر العلام وزير خارجية ليبيا آنذاك مع كريم بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة ويتدارسا الموضوع ، ويعملا على تحضير رسالتين متبادلتين ، وتتم الاشارة في الرسالتين الى وجود أراض ليبية ضمتها فرنسا للجزائر وهناك نزاع حولها ، وسيتم حل مشكلة الحدود والنزاع على هذه الاراضي بعد اعلان استقلال الجزائر .

اجتمع الوزيران وتدارسا الموضوع وقاما باعداد مسودة الرسالتين ، واجتمعت مجددا مع الدكتور بن خده بحضور وزيري خارجية البلدين واطلعنا على مسودتي الرسالتين ، ووجدناهما تفيان بالغرض ، وتم توقيع الرسالتين من طرف وزيري خارجية البلدين ، وكانتا عبارة عن رسالة موجهة من طرف وزير خارجية ليبيا الى وزير خارجية الجزائر تشير الى مشكلة الاراضي التي ضمت الى الجزائر ، ورد من وزير خارجية الجزائر ، يقر فيها بالنزاع ويشير الى ان القضية ستتم تسويتها بعد استقلال الجزائر ، كان هدفنا هو مساندة وتأكيد استقلال الجزائر ودعم الوفد الجزائري في مفاوضاته مع فرنسا . معتقدين ان العلاقات الطيبة والوطيدة التي ربطتنا مع الاخوة الجزائريين قبل الاستقلال ستسهل تسوية الموضوع في اطار ودي .

بعد ذلك أدليت للصحافة ببيان أعلنت فيه ان ليبيا تساند الحكومة الجزائرية المؤقتة وتؤيد موقفها في مفاوضات ايفيان ، وانه لايوجد خلاف حول الحدود والاراضي ، كما ان القبائل الموجودة على الحدود هي جزائرية وليبية ولا دخل لفرنسا في الموضوع .

واعتقد ان الحكومة المؤقتة الجزائرية قامت بالخطوة نفسها مع المرحوم الملك محمد الخامس ، وكان موقفه مماثلا لموقفنا بشأن الاراضي التي تقع في اقليم تندوف بين المغرب والجزائر .

ولكن حين تحادث الجزائريون مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حول الموضوع ، كان بورقيبة بعيد النظر ، حيث رفض ان يصرح بما صرحنا به وقال سأكتفي بالقول ان هناك اراض تونسية ضمتها فرنسا الى الجزائر والنزاع حولها لايزال قائما .

تمتين علاقات الجوار

قبل تلك الفترة شرعت في التفكير في تمتين أواصر العلاقات بيننا وبين الدول الافريقية خاصة تلك التي تربطنا بها علاقة جوار ومصالح تجارية واقتصادية قديمة ، وهي تشاد والنيجر ومالي ونيجيريا ، وكذلك السينغال والكاميرون . طرحت الموضوع على الملك ، ووافق على

الاقتراح ، وعرضته على مجلس الوزراء فأقره بالاجماع وتم تشكيل وفد برئاسة الدكتور وهبي البوري وهو آنذاك وزير دولة لشؤون الرئاسة في 30 مايو 1961 .(1) واتصلنا بهذه الدول تمهيدا لزيارة الوفد . وكان على الوفد ان يطرح على رؤساء الدول الافريقية التي سيزورها ، رغبة ليبيا في قيام تعاون اخوي معهم . وان يؤكد لهم ان ليبيا ليست لها اية مطامع في اراضي تلك الدول ، وليست لها اية افكار سياسية تعتزم ترويجها . وطلبت من الوفد ابلاغ هذه الدول رغبتنا في تمويل بعض المشاريع التنموية وذلك بعد ان يتحقق فائض من العائدات البترولية . على ان يعبر لهم الوفد عن استعداد بلادنا تقديم منح للطلاب من اجل الدراسة في الجامعة الليبية وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية .

قام الوفد بجولته في الدول المشار اليها ، وبعد عودته كتب تقريرا مسهبا حول الاستقبالات التي حظى بها ، وكذا عن المحادثات التي اجراها ، وملاحظاته بشأن التعاون مع هذه الدول .

في تلك الفترة كان طريق فزان الذي يربط طرابلس مع سبها قد اكتمل ، لذلك بدأنا نفكر في ايصال هذه الطريق الى نقطة ملتقى الحدود مع النيجر وتشاد . وبتزامن مع هذا المشروع يتم انشاء ميناء حر في مصراته ، حتى يمكن للدول الافريقية جنوب الصحراء خاصة تشاد والنيجر ومالي استعماله لاستيراد البضائع . وحين زار الوفد هذه الدول طرحت الفكرة ورحب بها قادة تلك البلدان . اثناء ذلك نظمت الامم المتحدة مؤتمرًا دوليًا حول الطرق ومثل الحكومة الليبية في هذا المؤتمر وفد ترأسه فؤاد الكعبازي وكان يشغل انذاك منصب وزير دولة ، وطلبت منه عرض فكرة انشاء طريق يربط ليبيا بالدول الافريقية على المؤتمر ، وتناقلت وكالات الانباء الخبر مشيرة الى ان ليبيا قررت مد الطريق الساحلي الى حدود النيجر وتشاد وانشاء ميناء حر في مصراته يكون تحت تصرف الدول الافريقية وغيرها .

بعد خروجي من الحكومة سمعت ان الجزائر بادرت الى تبني هذه الفكرة ، وقامت بمد طريق من الجزائر الى النيجر .

أما بالنسبة لقضية شريط أوزو وترسيم الحدود بين ليبيا وتشاد فقد كانت ليبيا تنتظر استقلال تشاد حتى يمكن بحث الموضوع . وحين زار الوفد الليبي تشاد ، خلال جولته الافريقية ، طرح الموضوع مع الرئيس التشادي تمبل باي ، وابدى الرئيس تمبل باي تفهمه للموضوع واستعداده للدخول في المفاوضات لترسيم الحدود ، وكنا بصدد وضع علامات الحدود بين البلدين . كانت وجهة نظرنا ان شريط اوزو يقع داخل الاراضي الليبية ، وحين نظمنا احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا لبت الحكومة التشادية دعوة الحكومة

---

(1) ضم الوفد كلا من الشيخ صالح بازامة ، وتوفيق الجربي من مجلس الشيوخ والشيخ عبدالسلام التهامي من مجلس النواب ، والدكتور مصطفى ابوعيو من اساتذة الجامعة الليبية ، وعاشور الغرطاس من التجار وعلي عميش من وزارة الاقتصاد وابراهيم الطوير صحفي ومحمد منصور بن بركة من التجار .

الليبية وأرسلت وفدا رسميا ترأسه وزير خارجيتها آنذاك ، لمشاركتنا احتفالاتنا بتلك المناسبة .إلا ان الرئيس تمبل باي حل مجلس النواب الاول في تشاد ، وحدثت بينه وبين المسلمين مشاكل ونزاعات . وكان من اعضاء مجلس النواب في تشاد رجل يدعى احمد الطوير وهو من اصل ليبي ومن قبيلة ازويه التي انتمى اليها ، والى جانب ذلك عاشت جالية ليبية كبيرة في تشاد ، لذلك حين وقع النزاع بين تمبل باي والمسلمين لجأ سلطان القرعان وهو والد الزعيم التشادي غوكوني عويدي الى ليبيا ، فامر الملك ادريس السنوسي باستضافتهم ، ثم ما لبثت الامور ان تطورت بين التشاديين فوقعت الحرب بين مسلمي الشمال ومسيحيي الجنوب . وهو ما ادى بالجانب الليبي الى عدم طرح موضوع الحدود ، خاصة ان تشاد عاشت حالة فوضى ولم تكن توجد دولة مركزية قوية يمكن التفاهم معها بشأن مسألة ترسيم الحدود بين البلدين .

وفي إطار علاقتنا الإفريقية زار ليبيا إبان رئاستي للحكومة رئيس غانا كوامي نكروما وكان ذلك في 10 يوليو 1961 ، وقد أجرينا محادثات واتفقنا على تعزيز العلاقات الثنائية بين بلدينا ، وصدر عقب الزيارة بيان مشترك بهذا الشأن .

ليبيا والمغرب

ساد فتور ملحوظ العلاقات المغربية الليبية منذ استقلال المغرب سنة 1956 ، وظل مستمرا الى ان توليت رئاسة الحكومة الليبية . ويرجع سبب هذا الفتور الى ملابسات احاطت بزيارة قام بها الملك ادريس السنوسي الى المغرب في عام 1953 ، وهي السنة التي نفت فيها فرنسا الملك محمد الخامس واسرته الى جزيرة مدغشقر . في تلك الفترة كان الملك ادريس مريضا ، وقرر السفر الى سويسرا للعلاج . وبعد انتهاء فترة علاجه انتقل الى فرنسا ومنها الى اسبانيا ثم قرر زيارة المغرب . كان الفرنسيون قد نصبوا بن عرفة ملكا على المغرب ضدا على ارادة الشعب المغربي ، وكان غرض الملك ادريس السنوسي من زيارته للمغرب زيارة ضريح مولاى ادريس الاول في جبل زرهون بمكناس والثاني في فاس ، لانهما اجداده ، ولم يسبق له ان زار هذه المنطقة . وخلال زيارته الى فاس رتب الفرنسيون عمدا مجيء ابن عرفة الى الفندق الذي كان يقيم فيه الملك ادريس السنوسي وحدث لقاء بينهما دون رغبة الملك ادريس ولم يكن قد أستشير في ترتيب هذا اللقاء .

واخبرني الملك ادريس لاحقا انه لم يتطرق مع ابن عرفة لاي موضوع سياسي . لكن الصحف الفرنسية نشرت صوره وهو يصافح ابن عرفة في الفندق . واطلع الملك محمد الخامس على تلك الصحف في منفاه في مدغشقر ، ولاشك ان الملك محمد الخامس قد دهش وتألم للمبادرة لكنه لم يكن يعرف تفاصيل الواقعة ، التي اراد منها الفرنسيون احراج الملك

ادريس السنوسي .

حين عاد الملك محمد الخامس واسرته من المنفى ، واعلن استقلال المغرب ، بعث الملك ادريس السنوسي برقية تهنئة للملك محمد الخامس بمناسبة رجوعه وعودته والاعتراف باستقلال المغرب . لكن الملك محمد الخامس تجاهل الرد على تلك البرقية لفترة . ولم يرد عليها الا بعد مضي اكثر من شهرين ، وهذا ما ادى الى حدوث برود بين الجانبين .ظل الملك محمد الخامس مستاءا لان الملك ادريس السنوسي زار المغرب والتقى مع ابن عرفة بعد نفيه ، وظل الملك ادريس السنوسي متضايقا من تجاهل برقية التهنئة التي ارسلها بعد استقلال المغرب .

وكانت قد جرت اتصالات في عهد حكومة مصطفى بن حليم عبر السفارة الفرنسية التي تمثل المصالح المغربية في ليبيا ، قبل تعيين سفير مغربي في طرابلس الا ان تلك المحاولات لم تسفر عن اية نتيجة ذات أهمية .

حملة فرنسية ضد محمد الخامس في ليبيا

عندما نفي الملك محمد الخامس واسرته الى مدغشقر قام الفرنسيون بحملة دعائية كبيرة ، ضد محمد الخامس في ليبيا ، وكانت فتاوي عبد الحي الكتاني وهو من العلماء الذين ناصبوا محمد الخامس العداء توزع في ليبيا ، ورغم ذلك فقد حدثت مظاهرات تندد بنفي محمد الخامس ، واذكر ان مصطفى بن حليم رئيس الحكومة قال لنا مرة في مجلس الوزراء ، انه لايجد مبررا لغضب واستياء الليبيين من نفي محمد الخامس ، لان السفير الفرنسي في طرابلس اخبره ان محمد الخامس لم يكن يهمه استقلال بلاده ، ودلل السفير الفرنسي على ذلك طبقا لرواية ابن حليم ، بانه حين جاء المقيم العام الفرنسي الى الملك محمد الخامس ليبلغه بقرار النفي ، سأله حول ما اذا كان يريد شيئا وكان الطلب الوحيد للملك محمد الخامس هو السماح لخدمه بمرافقته . عقبت آنذاك على هذه الرواية معبرا عن اعتقادي بانها حكاية ملفقة ، لان الرجل لو اراد الخدم لفضل البقاء في قصوره والامتناع عن مناكفة الفرنسيين . بعد هذه الواقعة زارني السفير الفرنسي في مكتبي وكنت آنذاك وزيرا للصحة ، وبادرني بالسؤال حول سبب تحاملي على الفرنسيين ، وتعجبت لذلك واستوضحته الامر ، فاعاد على مسامعي ما دارفي اجتماع مجلس الوزراء . وكان ردي انه بالمنطق لايمكن للملك محمد الخامس ان يقبل النفي ويفكر في الخدم والحشم ، واقتنع السفير وقال لي اشاطرك الرأي وانا مثلك اعتقد ان هذا غير صحيح ، ولكنها توجيهات حكومتي ، هذا السفير يدعى مسيو ديمورسيه وهو مستشرق ويتكلم العربية بطلاقة ومن خيرة الديبلوماسيين الذين عرفتهم . عقب استقلال ليبيا .

ظلت العلاقات فاترة بين المغرب وليبيا وبعد تدخلات وافق الملك محمد الخامس على تعيين سفير مغربي في طرابلس ، فعين حرمة ولد بابانا لشغل هذا المنصب في سنة 1958 ، كان رجلاً طيبًا ولكنه لم يكن متمرسا في العمل الديبلوماسي واعتقد ان الملك محمد الخامس عينه في هذا المنصب لمجرد ملء الفراغ . واختارت ليبيا منصور كدارة الذي شغل من قبل منصب وزير مالية ، ليصبح سفيرا لليبيا في المغرب . ورغم ان منصور كدارة من الرجال الوطنيين ، فإن شخصيته لاتختلف كثيرا عن شخصية حرمة ولد بابانا ، وظلت السفارتان بدون فعالية تذكر .

قبل وفاة الملك محمد الخامس ، بفترة قصيرة ، عين الشيخ مجمد المكي الناصري سفيرا في ليبيا ، وصل الشيخ محمد المكي الناصري الى ليبيا أوائل عام 1961 وقبل تقديم اوراق اعتماده . توفي الملك محمد الخامس رحمه الله ، وحين بلغنا خبر الوفاة اقترحت على الملك ادريس السنوسي ارسال وفد ليبي على مستوى عال للمشاركة في مراسيم تشييع الجنازة ، وفي الوقت نفسه يكون حضور الوفد بادرة منا لاصلاح وتنشيط العلاقات بين البلدين . وافق الملك ادريس على اقتراحي . وتشكل وفد برئاسة الامير الحسن الرضا ولي العهد وضم في عضويته الدكتور وهبي البوري وزير شؤون الرئاسة ، ومدير التشريفات السيد فتحي الخوجة ومجموعة اخرى من الشخصيات الحكومية ، وشارك الوفد في مراسيم تشييع جنازة الملك محمد الخامس وقدموا تعازي الملك ادريس السنوسي للملك الحسن الثاني .

الدار البيضاء ومنروفيا

دعا الملك محمد الخامس قبل وفاته الى اول مؤتمر قمة افريقي في الدار البيضاء في اوائل شهر يناير 1961 ووجهت الى ليبيا دعوة لحضور ذلك المؤتمر ، كنت آنذاك رئيسا للحكومة فاتصلت بالملك وابلغته الدعوة ، وطلب مني السفر نيابة عنه لان حالته الصحية لم تكن تسمح له بالسفر خارج ليبيا ، بيد انه كانت لدي عدة انشغالات مهمة ، فقد كنت بصدد وضع الترتيبات لتنفيذ عدة قرارات اتخذتها الحكومة لذلك اقترحت على الملك ان يسافر عبد القادر العلام وزير الخارجية لتمثيل ليبيا في مؤتمر الدار البيضاء ، وكان الملك لايرتاح اليه كثيرا لذا وافق على مضض .

سافر الوفد برئاسة وزير الخارجية واشترك في مؤتمر الدار البيضاء ، وبعد فترة تلقينا دعوة من المؤتمر الافريقي الذي عقد في منروفيا ، اعتقدنا في البداية ان جميع الدول الافريقية ستشارك في ذلك المؤتمر لذا قبلنا الدعوة وتشكل وفد برئاسة الدكتور وهبي البوري وكان وزيراً للدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء ، وحضر الوفد مؤتمر منروفيا . وبعد عودته كتب

تقريرا حول المؤتمر فادركنا ان افريقيا انقسمت الى كتلتين كتلة الدار البيضاء وكتلة منروفيا . عرضت الموضوع على الملك واتخذنا قرارا في مجلس الوزراء بعدم المشاركة مستقبلا في المؤتمرات التي تعقدها مجموعة الدار البيضاء او تلك التي تعقدها مجموعة منروفيا ، وذلك تفاديا لتقسيم افريقيا الى كتلتين ، وعوض ذلك ندعو الى مؤتمر افريقي يضم كافة الدول الافريقية ، وهكذا ارسلنا رسائل باسم الملك ادريس الى الملك محمد الخامس وكذا الى رئيس ليبيريا وجميع الدول الافريقية الاخرى ، نقترح فيها عقد مؤتمر عام ، تشارك فيه جميع الدول الافريقية على ان يتفق على الزمان والمكان قبل انعقاد اي مؤتمر من المؤتمرات .

الحسن الثاني يزور ليبيا

في صيف 1962 ، كانت مجموعة الدار البيضاء ستعقد مؤتمر قمة افريقي لها في القاهرة ، فاتصل الشيخ محمد المكي الناصري سفير المغرب بوزارة الخارجية الليبية واخطر وزير خارجيتنا ان الملك الحسن الثاني سيتوقف في مطار ادريس بطرابلس توقفاً فنياً قبل مواصلة رحلته الى القاهرة ، وذلك حتى تتزود طائرته بالوقود . ابلغني وزير الخارجية بالموضوع ، وكنت يومئذ في البيضاء وقررت السفر الى طبرق لمقابلة الملك ادريس السنوسي وابلاغه بطلب السفير المغربي ، وقلت له من رأيي انتهاز الفرصة لنخصص استقبالا رسميا للملك الحسن الثاني ، وافق الملك ادريس على الاقتراح ، وطلب ان ينتقل الملك الحسن الثاني إلى قصر الخلد في طرابلس لينال قسطا من الراحة بدل البقاء في المطار ، وبعد ذلك يواصل سفره الى القاهرة ، فكلفت وزير الخارجية بالاتصال مع سفير المغرب محمد المكي الناصري ليبلغه القرار لكي يرفعه الى الملك الحسن الثاني قبل مغادرته المغرب .

وصل الملك الحسن الثاني الى طرابلس ، في اواخر يوليو 1962 كنت في استقباله باسم الملك ادريس السنوسي وخصصنا له استقبالا رسميا في المطار ، بعد ذلك انتقلنا في موكب رسمي من المطار الى قصر الخلد .

انتهزت فرصة وجودي مع الملك الحسن الثاني في سيارة واحدة لاتحدث معه حول العلاقات الثنائية بين المغرب وليبيا كما تحدثت معه عن موضوع مؤتمرات القمة الافريقية وبينت له موقفنا بضرورة عقد مؤتمر تشارك فيه جميع الدول الافريقية ، وكان رأي الملك الحسن الثاني ان نشارك في مؤتمر مجموعة الدار البيضاء الذي سينعقد في القاهرة ونقدم اقتراحنا من داخل المؤتمر ونصحنا بعدم ترك مقعد ليبيا شاغرا ، لكن الوقت كان ضيقا ، ولم نستطع حضور مؤتمر القاهرة .

وبعد فترة تبنى الامبراطور هيلا سلاسي فكرة مؤتمر يشارك فيه جميع الافارقة ، وزارنا وزير خارجية اثيوبيا يحمل رسالة الى الملك ادريس من الامبراطور هيلاسلاسي تدعو الى عقد

ذلك المؤتمر ، فوافقنا على الدعوة ، وأشعرنا وزير الخارجية الأثيوبي أن ليبيا كانت قد دعت من قبل إلى انعقاد مثل هذا المؤتمر ، وأبدينا ترحيبنا بمبادرة الامبراطور في الدعوة إلى انعقاد المؤتمر في أثيوبيا ، وأننا لا نحس بأية غضاضة في ذلك لأن من سياستنا جمع الدول الافريقية في مؤتمر واحد ، يجمع صفوف الأفارقة .

وبعد خروجي من الحكومة انعقد هذا المؤتمر في اثيوبيا وانبثقت عنه منظمة الوحدة الافريقية وشاركت ليبيا بوفد ترأسه آنذاك ولي العهد الامير الحسن الرضا .

أعود الآن مجددا الى زيارة الملك الحسن الثاني .كانت تلك هي اول مرة التقى فيها بالعاهل المغربي ، لقى حديثي حول ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين استحسانا منه وحين وصلنا الى قصر الخلد صعد الى الجناح المخصص له كي يرتاح ، وكان معه ضمن الوفد الحاج احمد بلا فريج وزير الخارجية آنذاك وممثله الشخصي ، كان الملك ادريس قد أمر بإقامة مأدبة غداء على شرف الملك الحسن الثاني ، واخبرني الملك ادريس انه كلف ناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان تحضير المأدبة ، وطلب مني الحضور باسمه شريطة ان لا يتدخل ناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان في اي شيء سوى اعداد المأدبة ، وعندما حان وقت الغداء طلبت من الحاج احمد بلا فريج ابلاغ الملك الحسن الثاني ان المأدبة جاهزة ، وبالفعل صعد الحاج احمد الحاج بلافريج الى الجناح الذي يقيم فيه العاهل المغربي ، وعاد ليخبرني ان الملك يفضل تناول وجبة الغداء في جناحه الخاص ،على ان يحضر الوفد المغربي المأدبة . حاول ناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان استغلال الفرصة لاختلاق مشكلة ، فقال رئيس الديوان ان المأدبة أعدت باسم الملك ادريس السنوسي وامتناع الملك الحسن الثاني حضور المأدبة يعد بمثابة اهانة للملك ادريس السنوسي ، كنت اعرف خلفيات ودوافع رئيس الديوان لذا قلت له امام الحاج احمد بلا فريج : ارجوك ان تسكت لان اوامر الملك ادريس السنوسي ان يكون القصر ومن فيه بما في ذلك رئيس الحكومة في خدمة الملك الحسن الثاني ، وما يريده هو الذي ينفذ ، وابلغت الحاج احمد بلا فريج باننا سنلبي طلب جلالة الملك لكي يتناول وجبة الغداء في جناحه الخاص .

اقيمت المأدبة وحضرها الى جانب اعضاء الوفد المغربي كبار المسؤولين الليبيين ، وبعد ان ارتاح الملك الحسن الثاني عدنا مجددا الى المطار ، وتطرقنا الى عدد من المواضيع ، وبعض المشاكل القائمة في المنطقة آنذاك .

زيارة المغرب

قبل ان نصل الى المطار اقترح الملك الحسن الثاني دعوتي لزيارة المغرب لنستكمل هناك محادثاتنا . واجبته بانني اتشرف بزيارة المغرب ، ولكنني اقترحت توجيه الدعوة للملك ادريس السنوسي ، رغم علمي انه لن يستطيع السفر الى الخارج بسبب ظروفه الصحية ، التي تحول بين ركوبه للطائرات . وافق الملك على الاقتراح وقال لي انه سيوجه دعوتين بعد عودته من حضور مؤتمر القمة ، واحدة باسم الملك ادريس السنوسي والثانية باسم رئيس الحكومة ، وفعلا بعد عودة الملك الحسن الثاني الى بلاده باقل من اسبوع تلقينا الدعوتين .

عقب مغادرة الملك الحسن الثاني مطار طرابلس ، ذهبت الى طبرق وتحدثت مع الملك ادريس حول ما دار بيني وبين العاهل المغربي ، ونقلت له انطباعي عنه بانه رجل شهم وعظيم وبعيد النظر ، لذلك من مصلحة ليبيا توثيق علاقاتنا معه ، وأن نتعاون معه في مجال المغرب العربي وكذا في المجال الدولي ، كما اخبرته بموضوع الدعوتين ، وعندما تلقينا هاتين الدعوتين ، قال لي الملك ادريس السنوسي بالنسبة لدعوته نكتب الى الملك الحسن الثاني بان الدعوة مقبولة وستتم تلبيتها في وقت يحدد فيما بعد . وبالنسبة لدعوتي طلب مني أن أتخذ الترتيبات اللازمة لزيارة المغرب ،وبعد تحديد الموعد بالاتفاق مع السلطات المغربية أسافر الى المغرب فورا ، وابلغني انه اذا تم الاتفاق على اي شيء خلال الزيارة ، او اذا اقترح الملك الحسن الثاني اي اقتراح بشأن العلاقات الثنائية او التعاون في المجال العربي والدولي فانه – اي الملك ادريس السنوسي – يوافق عليه مسبقا ، ولا حاجة للرجوع اليه لاستشارته ومنحني صلاحيات مطلقة .

وبدأنا في الاعداد لزيارتي الى المغرب ، وتم تشكيل وفد كبير ضم وزير الخارجية ونيس القذافي ، ووزير الدفاع يونس عبدالنبي بلخير ، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالمولى لنقي ، وسفير ليبيا في المغرب خليل القلال ، وغيرهم من وكلاء الوزارات المختصة مثل أحمد الهمالي وكيل وزارة الأنباء ، والعقيد الصادق كشبور مدير الجوازات والهجرة ، وعيسى القبلاوي مدير التخطيط بمجلس الاعمار وكان من أقدر الشباب الليبيين في مجالات التخطيط والتنمية والاقتصاد وكنت أعلق عليه آمالا كبيرة للمستقبل . والمقدم سعد الدين أبو شويرب من الجيش الليبي ، والمقدم خليل المصراتي من أمن الدولة وأخرين .

سافر الوفد الى المغرب في خريف عام 1962 ، واستقبلنا استقبالا حارا ، واكرمنا اكراما منقطع النظير ، فقد استقبلنا الملك الحسن الثاني ورحب بنا ترحيباكبيرا وانعم علينا بأوسمة ملكية رفيعة . وخلال المحادثات اتفقت مع الملك الحسن الثاني على عقد معاهدة اخوة وصداقة

تنبثق منها اتفاقيات فرعية تشمل مجالات العمل والتربية والتعليم والصحة والاعلام والبريد والمواصلات وغيرها من المجالات .

واجتمع الوزراء الليبيون والمغاربة كل في مجاله لاعداد هذه الاتفاقيات ، وخلال زيارتنا للمغرب زرنا كلا من فاس والدار البيضاء . وفي ختام الزيارة استأذنت الملك الحسن الثاني في توجيه دعوة لوزير خارجية المغرب الحاج بلا فريج ليزور ليبيا زيارة رسمية على رأس وفد وزاري لتوقيع المعاهدة والاتفاقيات ، بحيث تكون قد كتبت في المغرب وتوقع في ليبيا ، استحسن الملك الحسن الثاني الفكرة ، وطلب من الحاج احمد بلا فريج تلبية الدعوة وزيارة ليبيا رفقة عدد من الوزراء المغاربة ، واتفقنا على ان تتم الزيارة في شهر ديسمبر من نفس السنة ، وانتهت زيارتي الرسمية إلى المغرب في 10 نوفمبر 1962 وصدر في ختامها بلاغ مشترك (1) .

وبالفعل زارنا الحاج احمد بلا فريج والوفد المرافق له ، وتم توقيع المعاهدة والاتفاقيات ، لتفتح بذلك صفحة جديدة في علاقات البلدين وقمنا بما يحتمه الواجب نحو الوفد واستقبله الملك ادريس السنوسي وانعم على جميع اعضائه باوسمة رفيعة وأقام على شرفهم مأدبة غداء فاخرة في قصر الخلد في طرابلس حضرها جميع رجال الدولة .

زيارة الى تونس

قبل زيارتي الى المغرب كنت قد قمت بزيارة خاصة الى تونس ، وكان يرافقني فيها السيد ابراهيم بن شعبان وعبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية ، ورئيس مجلس الاعمار ، والنائب الحاج محمود فتح الله ، وعضو مجلس الشيوخ منصور محمد ومرافقي العسكري الخاص الرئيس (النقيب) بشير اللالي ، لكن الرئيس الحبيب بورقيبة اصر على ان أكون في ضيافته ، فزرته زيارة ود ومجاملة في مكتبه ، واقام لي مأدبة غداء ، حضرها المرافقون ، وسفيرنا في تونس سليمان الجربي وجميع أعضاء الحكومة التونسية . في تلك الفترة كنا قد رشحنا علي افكيني سفيرا لليبيا في تونس ، وينتمي افكيني الى عائلة ليبية هاجرت إلى تونس وأقامت فيها وكان الرئيس بورقيبة يعرفه ويعرف عائلته . وخلال مأدبة الغداء خاطبني الرئيس بورقيبة بطريقته الصريحة والمعتادة قائلا : ألم يجد الملك ادريس السنوسي وانتم شخصا ترشحونه لنا سوى افكيني واضاف : هذا الرجل اقام عندنا وكان يتجسس علينا لصالح الاقامة الفرنسية ، ورغم ذلك فإننا سنوافق على ترشيحه تقديراً للملك ادريس .

(1) راجع ملحق رقم 5 (العلاقات المغربية الليبية) صفحة رقم 307 .

وتطرق بورقيبة الى معاهدة صداقة وحسن جوار كانت قد عقدت ايام حكومة مصطفى بن حليم ، ولكنها ظلت مجمدة ، وعبر عن رغبة تونس في احياء تلك المعاهدة ، وتوقيع اتفاقيات للتعاون في شتى المجالات . ووعدت الرئيس بورقيبة بتلبية رغبته .(1)

بعد هذه الزيارة عين الرئيس بورقيبة سفيرا جديدا في طرابلس وهو الشيخ محمود شرشور وكان من المقربين له ، زارني السفير وابلغني ان بورقيبة طلب منه تنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين ، فطلبت من وزير الخارجية بدء مفاوضات مع الجانب التونسي لاعداد اتفاقيات تعاون مشتركة ، وتم بالفعل توقيع اتفاقيات للعمل والتعاون في مجال الصحة والتعليم والعدل وغيرها ، وهكذا بدأت تونس في ايفاد مدرسين وأطباء ومستشارين في مجال العدل الى ليبيا ، وبذلك انفتح مجال العمل والعمالة بين ليبيا وتونس .

وفي يوليو 1961 زار ليبيا وزير خارجية تونس الدكتور صادق المقدم بعد المعركة التي وقعت بمدينة بنزرت بين المواطنين التونسيين والقوات الفرنسية الموجودة ببنزرت طالبا تأييد ليبيا ماديا وأدبيا واستقبلته بصفتي رئيسا للحكومة وقررنا الوقوف ماديا وادبيا ودبلوماسيا بجانب تونس وادليت بتصريحات صحفية للتعبير عن هذا الموقف .

العلاقات مع مصر

عقب تشكيل حكومتي بثلاثة او اربعة اشهر ، اوفد الي الرئيس جمال عبد الناصر مبعوثا خاصا ، هو العقيد احمد علي مدير مكتب قائد الجناح حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية ، اجتمعت مع العقيد احمد علي الذي اخبرني انه يرغب في معرفة رأيي اذا وجهت لي دعوة لزيارة مصر . وكان جوابي أنني سأكون سعيدا بتلبية هذه الدعوة بشرط ان تكون دعوة رسمية صريحة وواضحة ، وان لا تصلني عبر البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية الذي كان يرتبط مع الرئيس عبد الناصر بعلاقة وثيقة . كان المصريون قد سمعوا بانني قمت بزيارة الى تونس وربما ارادوا القيام بعملية جس نبض لان العلاقات المصرية التونسية كانت في تلك الفترة في اسوأ حالاتها . وربما اعتقدوا ان زيارتي لتونس كانت تهدف الى التنسيق بيننا ضد مصر وهذا لم يكن وارداً على الاطلاق .

(1) راجع ملحق رقم 6 نص الاتفاقيات التونسية الليبية صفحة رقم 310 .

بعد فترة من تلك الزيارة جاء حسن ابراهيم في زيارة خاصة الى ليبيا بدعوة من البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، وحدد له البوصيري موعدا مع الملك ادريس السنوسي . وكان قد تم الاتفاق مع الرئيس عبد الناصر ابان رئاسة مصطفى بن حليم للحكومة ان يتولى حسن ابراهيم الاشراف على العلاقات المصرية الليبية وظل البوصيري الشلحي يتردد كثيرا على مصر .

تعرفت على حسن ابراهيم خلال زيارته بعد ان طلب مقابلتي وجاءني رفقة السيد عبدالله عابد السنوسي ، ووجدت انه رجل عاقل ورزين ، اقمت مأدبة عشاء على شرفه في بيتي ، حضرها جميع الوزراء ، ووالي ولاية طرابلس السيد فاضل بن زكري ، ورئيس المجلس التنفيذي الشيخ علي الديب وبعض من الوجهاء والأعيان وكبار الموظفين ، كما دعوت إليها البوصيري الشلحي رغم حالة الجفاء التي كانت بيننا ، وكان جفاء من جهته اذ ان علاقتنا قبل ان اتولى رئاسة الحكومة كانت متينة ووطيدة ، خاصة ان والده وقف الى جانبي ضد عائلة سيف النصر ، بيد انني لم اسمح للبوصيري الشلحي التدخل في شؤون الحكومة ، وكان هذا هو السبب الحقيقي لحالة الجفاء . ورغم ذلك لم يحدث ان ذكرت اسمه بسوء امام الملك الى ان فرقت بيننا الحياة .

بعد العشاء جلس معي حسن ابراهيم على انفراد ، وابلغني انه يرغب ان يصلح بيني وبين البوصيري الشلحي ، لوضع حد لحالة الجفاء التي بيننا ، وكان جوابي انني لا امانع في ذلك ، وقلت لحسن ابراهيم اننا جميعا نخدم الملك وليبيا وبالتالي لابد من التعاون . وسألني حول ما اقترحه بشأن مكان الاجتماع ، قلت من الافضل ان يكون في مقر الضيافة الذي تقيمون فيه ، لاثبات حسن النية .

وبالفعل تم اللقاء في جناح بفندق الودان في طرابلس وحضره السيد عبد الله عابد السنوسي . تحدث في البداية حسن ابراهيم ، وقال ان من مصلحة ليبيا ان يتم تعاون بين رئيس الحكومة وناظر الخاصة الملكية ، مشيرا الى ان هذا التعاون سيضمن كذلك راحة الملك ادريس ، وللتاريخ اقول ان حسن ابراهيم كان يقدر الملك ادريس كثيرا وكان ضد فكرة خلق مشاكل في ليبيا ، وضد تدخل مصر في الشؤون الداخلية الليبية بعد ان تعرف عن قرب على الملك ادريس .

تحدثت خلال اللقاء ، وقلت مخاطبا البوصيري الشلحي اود ان اسألك امام السيد حسن ابراهيم والسيد عبد الله عابد السنوسي ، «هل حدث ان اسأت لك ، او تدخلت في شؤونك او شكوتك للملك ، فاجاب بالنفي ، قلت اذن ما هي المشكلة ؟»

اجاب البوصيري الشلحي قائلا : «كل ما يمكن قوله إنك تحارب اصدقائي» .

فقلت انني لا احارب احدا ، ولكن لا اقبل ان يتدخل اي إحدلتعيين او فصل وزير او احد كبار موظفي الدولة . واشرت الى انني ومنذ اليوم الاول لتعييني طلبت ذلك من الملك ، ووافق عليه . و اذا كنت قد اخرجت احدا من الحكومة او اجريت مناقلات في الوظائف العليا ، فليس المقصود الاساءة اليك ، انما اقوم بذلك للحفاظ على هيبة الدولة والحكومة ، واذا طلبت مني انت شخصيا خدمة فانني على استعداد . اما اذا طلبت مني تعيين فلان او اقالة فلان من منصبه سواء كان وزيرا او غير ذلك ، فانني لا اقبل الا اذا طلبته بطريقة ودية بيني وبينك .

هنا تحدث حسن ابراهيم مخاطبا البوصيري الشلحي ، وقال له «اشهد الله ان الرجل معه الحق ، لذلك نصيحتي لك ان تتعاون معه» .

تولى البوصيري الشلحي وظيفته كناظر للخاصة الملكية بعد وفاة والده ابراهيم الشلحي ايام حكومة مصطفى بن حليم ، وكان آنذاك صغير السن .

كان ابن حليم في حاجة الى تأييده عند الملك لذلك تعود ان يشاركه في الحكم ويدخله في كل صغيرة وكبيرة . وحين تولى عبد المجيد كعبار رئاسة الحكومة ، ونظرا لطبيعته المسالمة والمهادنة لم يشأ الدخول في صراع مع البوصيري الشلحي ، لذلك أبقى اصدقاءه في الحكومة وفي مواقع المسؤولية . لكن الوضع اختلف حين عينت رئيسا للحكومة ، فقد طلبت من الملك ومنذ اليوم الاول ان لايتدخل احد في شؤون الدولة وبالتالي أبعدت البوصيري عن المشاركة في الحكم كما أشرت سابقا .

في ختام اللقاء مع حسن ابراهيم تحدث معي مجددا حول موضوع زيارتي لمصر ، فقلت له إنني مازلت متمسكا بموقفي ، وهو قبول اية دعوة تصل عبر القنوات الرسمية ، اما ان تجيء الدعوة عبر ناظر الخاصة الملكية او عن طريق السيد عبد الله عابد السنوسي ، وكان ذلك الكلام بحضورهما ، فانني لااقبلها ، لكن يبدو ان الرئيس عبد الناصر كان يحبذ ان تتم الدعوة عن طريقهما ، لانه يعتمد عليهما في ليبيا ، لذلك لم تصلني اية دعوة حتى استقلت من الحكومة .

سارت العلاقات المصرية الليبية سيرها العادي ، لكننا كنا نرفض تدخل مصر في شؤوننا الداخلية ، ورغم ذلك طبقنا في ليبيا جميع مناهج التعليم المصرية ،حتى امتحانات الثانوية العامة كان يتم اعدادها في مصر ، وكانت توجد بعثة تعليمية مصرية كبيرة في ليبيا .

في حين عمل احد المصريين وهو الاستاذ فريد ابو حديد ومنذ ايام حكومة محمود المنتصر مستشارا في وزارة التربية والتعليم .

كما ان القوانين الاساسية الليبية تم وضعها بواسطة الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة في مصر ، اذ ان فتحي الكيخيا وزير العدل في اول حكومة ليبية عاش في مصر ، وكان له مكتب محاماة هناك وتربطه صلات قوية بالاوساط القانونية وبأعضاء مجلس الدولة كما كان معظم مستشاري ورؤساء هيئة القضاء والتشريع في ليبيا من

الاساتذة المصريين .

والذي اود ان اقوله هنا انه كان هناك تعاون كامل مع مصر في اطار الوضوح والاحترام على الرغم من اننا كنا نكتشف احيانا بعض التجاوزات على الحدود ، مثل تسلل رجال الاستخبارات المصرية ، ولم نكن نعلن عن ذلك . فيلقى عليهم القبض ويتم لاحقا تسليمهم الى السلطات المصرية دون ضجة وفي تكتم . كما اكتشفنا ان بعض المدرسين في البعثة التعليمية المصرية يعملون مع المخابرات المصرية ، لكننا غضضنا الطرف عن هذه الاشياء .

وفتحت الحكومة المصرية في عهد حكومة مصطفى بن حليم مركزا ثقافيا كبيرا له فروع في جميع المدن الليبية ويعمل به عدد من الموظفين بينهم رجال مخابرات . وامر الملك ادريس السنوسي في عهد حكومة مصطفى بن حليم بتقنين وضعية المراكز الثقافية ، اواغلاقها وذلك بان تكون تلك المراكز ومن بينها المركز الثقافي المصري داخل مباني السفارات فقط ، وان تكون مقصورة على المدن الرئيسية ، وأمر الملك بهذا بعد التصرفات التي قام بها الملحق العسكري المصري التي سبقت الإشارة إليها .

ربما يتبادر إلى الذهن أن العلاقات المصرية الليبية أثناء فترة رئاستي للحكومة لم تكن ودية ، لكنني أقول للتاريخ إن العلاقات كانت خلال تلك الفترة مبنية على الود والاحترام والتقدير بين البلدين ، وكان من حسن حظنا وجود الاستاذ عبدالحميد صبور كسفير لمصر في ليبيا وكان رجلاعاقلا ومتفهما لأوضاع ليبيا . وكنت ومنذ ان توليت رئاسة الحكومة قد اتبعت سياسة الوضوح والصراحة والصدق مع مصر . لذلك ازدهرت العلاقات ووقعت عدة إتفاقيات اقتصادية وتجارية وارتفع عدد المدرسين والخبراء القانونيين وغيرهم في جميع المجالات .

كان الرئيس جمال عبدالناصر قد اتخذ رحمه الله قرارا في تلك الفترة بعدم تجديد إعارة الخبراء المصريين في جميع الميادين بعد إنتهاء مدة الإعارة . ولكن كلما طلبت منه تجديد إعارة من نرغب في بقائهم لم يمانع ولم يعترض قط ، كما أن وسائل الاعلام المصرية من صحف واذاعات لم تتعرض مطلقا الى ليبيا أو إلى أحد مسؤوليها وكنت بين الفينة والأخرى استضيف السفير المصري واركان سفارته في منزلي بحضورعدد من الوزراء لتبادل الحديث عن تطوير العلاقات الثنائية . وعندما حدث انفصال سوريا عن مصر كانت ليبيا من آخر الدول التي اعترفت بذلك الانفصال ، وكنت قد ادليت بتصريح بعد الانفصال لجريدة « الرقيب » التي كانت تصدر في بنغازي قلت فيه : « إن حكمة الرئيس عبدالناصر وبعد نظره جنبت العرب كارثة كبيرة » وأذاع صوت العرب ذلك التصريح عدة مرات ونشرته الصحف المصرية في وقته وهكذا استمرت العلاقات بين مصر وليبيا على هذا المنوال إلى أن خرجت من الحكومة .

وبعد خروجي من الحكومة لم أر من مصر ورجالها ورئيسها إلا الخير . فكنت كلما طلبت تأشيرة لأفراد أسرتي لزيارة مصر تمنح لهم في اليوم نفسه وبالمجان) .(1)

وفي عام 1966 كنت في لبنان فخطر لي أن أزور مصر لأول مرة ، وسلمت جواز سفري لسفيرنا في بيروت السيد عبدالسلام ابسيكوي رحمه الله وارسله بدوره إلى السفارة المصرية ، وكان السفير آنذاك هو الأستاذ عبدالحميد غالب ، فمنحت لي التأشيرة في اليوم نفسه ، وسافرت إلى القاهرة على متن طائرة تابعة لشركة الشرق الاوسط وعند وصول الطائرة إلى مطار القاهرة وكان مزدحما بالمسافرين ، وقفت في آخر الصف حتى يتجاوز المسافرون مكتب مراقبة الجوازات ، فجاء شاب ينادي باسمي ، فعرفته بنفسي وطلب مني مرافقته إلى صالون الشرف وأخذ مني الجواز ، وقام بانجاز جميع اجراءات الدخول ، ثم سلمني الجوار والحقائب وخرج معي خارج المطار واستفسرني إذا كان هناك من سيستقبلني وأجبته بالنفي ، فطلب سيارة أجرة لتقلني إلى فندق شبرد وأوصى سائق الأجرة بي خيرا .

وعندما وصلت الفندق لم أجد غرفة فارغة ، فجلست بالصالون وبعد نصف ساعة جاء إلى الفندق ذلك الشاب الذي استقبلني في المطار وسألني إذا ماكنت قد حصلت على غرفة وأخبرته بالوضع فغاب عني لفترة وجيزة ثم جاءني هو وأحد موظفي الفندق وأخبراني بأنهما وجدا لي غرفة ، وطلبا مني الصعود إلى الطابق الذي توجد به تلك الغرفة .

وحين دخلتها اكتشفت أنها جناح كامل وليست غرفة فقط فشكرت ذلك الشاب على عنايته وطلبت منه اسمه وعنوانه وأبلغني بأنه سيحضر غدا .

وصار هذا الشاب يأتيني يوميا ويتجول معي حول مآثر القاهرة ، وبعد أسبوع قررت السفر إلى الإسكندرية فطلبت الحساب من الفندق فقالوا لي أن القصر الجمهوري سدده بالكامل .

وأقمت بالاسكندرية أسبوعا لأن عائلتي سبقتني إلى هناك ويوم سفري من مطار القاهرة وجدت الشاب نفسه في انتظاري ورافقني حتى سلم الطائرة ومع الأسف نسيت اسمه وأتمنى أن يطلع على هذه المذكرات ويتصل بي .

هكذا كانت علاقتي الرسمية والخاصة مع مصر التي أعزها وأقدرها واحترمها بدون لف ولا دوران ولا وعود في الخفاء طابعها الكذب والخداع .

---

(1) فرضت مصر تأشيرة دخول على مواطني الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها مع ألمانيا بعد صفقة الدبابات التي قدمتها ألمانيا الى اسرائيل .

الملك ادريس يحج على نفقته

في ربيع عام 1962 استدعاني الملك وابلغني انه قرر السفر الى الحج ، وكانت الحكومة تستأجر كل عام من شركة ملاحة يونانية باخرة ضخمة تسمى ماريانا لنقل الحجاج الليبيين ، فسألني عن تكاليف ثلاث غرف بالباخرة ، قلت له ان الدولة ستتكفل بمصاريف الحج ، لكنه رفض مشيرا الى انه ذاهب ليحج لنفسه وليس لليبيا لذلك لابد ان يكون كل شيء على نفقته الخاصة . وقال لي ان الخدمة التي يريدها من الحكومة هي ان تكون التقديرات دقيقة ولامجاملة فيها . وللحقيقة والتاريخ لم يطلب الملك ادريس منذ توليه الملك اي مبلغ من المال ، الا في حدود الميزانية التي يقرها له مجلس الامة في اطار قانون الميزانية العامة للدولة . كلفت وزير المواصلات بمهمة وضع تقديرات تكلفة استئجار الباخرة ، والتعديلات التي ستدخل على الغرف الخاصة التي طلبها الملك ، وابلغت الملك بالمبلغ واصر ان يدفعه من حسابه الخاص وفعلا تم ذلك . وقبل سفره سلمني عشرة الاف جنيه طلب مني تحويلها الى سفيرنا في السعودية لاستبدالها بالريال السعودي لكي يسلمها له في الباخرة عند وصولها إلى ميناء جدة . فاقترحت عليه ان تتولى السفارة الليبية تسليمه هذا المبلغ ، لكنه رفض فلبيت رغبته .

وهكذا سافر الملك الى الحج يوم 3 مايو 1962 ، واحتفت به المملكة العربية السعودية احتفاء متميزا .

كان البوصيري الشلحي قد رافق الملك خلال الرحلة ، وعند العودة اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر لايفاد مبعوث منه للترحيب بالملك حين تمر باخرته في قناة السويس ودعوته لزيارة مصر . وبالفعل حين وصلت الباخرة إلى مصر في طريق العودة الى ليبيا عبر قناة السويس ، جاء حسن ابراهيم ورحب بالملك وقدم له دعوة باسم الرئيس عبد الناصر لزيارة القاهرة لمدة اسبوع . لكن الملك اعتذر بلباقة ، وقال لحسن ابراهيم انه عائد من الحج ، ويفترض بعد ادائه للفريضة ان يعود الى بلده ، ووعد بتلبية الدعوة في وقت لاحق . انزعج البوصيري الشلحي كثيرا لاعتذار الملك عن تلبية الدعوة ، وحين وصل الملك الى ليبيا وكنا في استقباله بميناء طبرق في 22 مايو 1962 بدا البوصيري الشلحي متجهما ، وفي حالة غضب شديد واراد ان يخلق اية مشكلة للتنفيس عن غضبه ، فافتعل مشاجرة مع صهره الفريق محمود بوقطين وحاول ان يعتدي عليه بالضرب ، الى حد ان بوقطين كاد ان يسحب مسدسه ويطلق الرصاص على البوصيري الشلحي ، لولا تدخل العقيد عبد العزيز الشلحي شقيق البوصيري ، وعملنا على تهدئة الموقف وقلنا له لا يجوز خلق مشكلة امام الملك . واقول الان ربما كان البوصيري يريد خلق المشكلة معي شخصيا لانه كان يعرف انني اعترضت على زيارة الملك لمصر .

ليبيا واليمن

حين وقع انقلاب عبد الله السلال في اليمن عام 1962 ، سانده الرئيس عبد الناصر بقوة ورفضنا في ليبيا الاعتراف بحكومة السلال ، واجرى معنا المصريون اتصالات من اجل الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن على اعتبار ان ما حدث ثورة وطنية ، ولكنني رفضت وعرضت الامر على الملك ادريس فوافقني الرأي بعدم الاعتراف .

بعض الناس يقول ان الملك ادريس السنوسي تنقصه الشجاعة ، بيد انني من خلال تعاملي معه لسنوات طويلة ، وجدت ان ذلك ليس صحيحا ، فقد كان الرجل شجاعابعيد النظر لكنه يميل الى التأني واستعمال الحكمة قبل اتخاذ القرار .

في تلك الاثناء كان الامير (الملك) فيصل وليا للعهد ووزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية يقوم بزيارة الى ايطاليا ، وكان سفير السعودية في ليبيا هوالدكتور مدحت شيخ الارض ، طلب السفير مقابلتي وابلغني ان الامير (الملك) فيصل يرغب في ان اجتمع به في اي مكان اختاره لبحث موضوع اليمن ، فطلبت من السفير ان يبلغ تحياتي وتقديري الفائق للامير (الملك) فيصل وابلغته انني كنت آنذاك منشغلا بأعمال مهمة في ليبيا وارجو ان تؤكد لسموه انني طالما كنت رئيسا للحكومة الليبية فان ليبيا لن تعترف بنظام السلال والملك ادريس يقر هذا الموقف . سافر السفير لمقابلة الامير (الملك) فيصل واخبره بذلك ، ولما رجع السفير ابلغني رسالة شفوية من الامير تتضمن شكره وامتنانه .

وظل الوضع كذلك حتى خرجت من الحكومة ، بيد ان حكومة محي الدين افكيني بادرت بعد اسبوع من تشكيلها ، إلى الاعتراف بنظام السلال ، واعتقد انه تشاورمع الملك حول الموضوع ، وكان الملك ادريس من عادته ، ان يترك لاي رئيس حكومة جديدة حرية اتخاذ ما يراه من قرارات ، حتى يتعرف على دوافعه الحقيقية وأفكاره السياسية . فكان اول قرار تتخذه حكومة افكيني هو الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن .

مشكلة الكويت

عقب قرار الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم اعتباره الكويت جزءاً من العراق عام 1961 زارنا في ليبيا في 1961/7/14 ، وكنت آنذاك رئيسا للحكومة ، الشيخ جابر الاحمد الصباح وزير المالية عندئذ ، وامير الكويت الحالي موفدا من طرف عمه الشيخ السالم الصباح حاملا رسالة من امير الكويت الى الملك ادريس السنوسي ، وقد استقبلته بأمر من الملك ونيابة عنه

في بنغازي ، واستلمت منه الرسالة واستمعت لشرح مستفيض حول وجهة نظر الكويت بشأن النزاع مع العراق . وابلغته باننا ضد استعمال القوة في حل أي نزاع بين الاشقاء ، وموقف ليبيا هو تأييد استقلال الكويت ووحدة أراضيها . وبعد سفره استدعيت سفير العراق في ليبيا الاستاذ عبدالمنعم الكيلاني وابلغته خلاصة ما دار بيني وبين الشيخ جابر الاحمد ، وبينت له ان وجهة نظر ليبيا تدعو الى تفادي استعمال القوة في حل النزاعات العربية ، واننا نؤيد وحدة واستقلال الكويت ، ونحبذ ايجاد تسوية في اطار جامعة الدول العربية ، وطلبت منه ابلاغ هذا الموقف لحكومته .

وخلال تلك الزيارة تعرفت عن قرب على الشيخ جابر الاحمد الصباح ، خاصة اننا خلال اللقاء تناولنا عدة أمور وقضايا شتى تهم العالم العربي في ذلك الوقت والمشاكل القائمة آنذاك .

وكان اعتقادي أننا تعرفنا على بعضنا بعضا بما فيه الكفاية ، وحين اضطرتني الظروف للاقامة في المنفى ، كتبت في مطلع عام 1970 رسالة الى سمو الأمير ، حول موضوع متابعة احد أبنائي دراسة الهندسة في الجامعة الكويتية ، نظرا لأنه كان قد بدأ دراسة الهندسة في ليبيا حيث كانت تدرس المواد بالعربية والانجليزية ، كما هو الشأن في الجامعة الكويتية ، ثم اتصلت بسفارة الكويت في الرباط أكثر من مرة . لكنني لم أتلق جوابا على طلبي .

وتولدت في نفسي خيبة أمل لأنني كنت أظن أن هناك شهامة ومروءة عربية ، كما كنا نقرأ عن ذلك في كتب التاريخ . وقد ثبت لدي بعد المحنة التي مررت بها ، أن المواطن لاقيمة له لدى بعض الزعماء العرب ، إذا لم يكن صاحب مال أو جاه ، وهذه حقيقة مرة أقولها للتاريخ .

خطة خمسية

فكرت في اواخر عام 1961 ، في وضع خطة تنموية لمدة خمس سنوات ، وطلبت عبر رسائل للوزراء والولاة ، تحضير خطة خمسية يبدأ بها العمل مع ميزانية عام 1963 . وترسل جميع الاقتراحات إلى مجلس التخطيط الذي يعني مجلس الاعمار ونسخة من جميع ما يقترحونه من مشاريع إلى مكتب رئيس الحكومة للمتابعة .

وضعت الوزارات وكذا الولايات ملامح هذه الخطة ، التي اشتملت على جميع المشاريع التنموية ، في مجال التعليم والصحة والمواصلات بكل انواعها والزراعة والشؤون الاجتماعية والاعلام والجيش والامن ، وكل ما يتعلق بمرافق الحياة في ليبيا وتطورها ، وشمل هذا جميع المدن والقرى ، كما نصت الخطة على خلق مناطق لاستقرار البدو الرحل ، وتغيير نمط حياتهم وكنت قد أنشأت مكتبا خاصا برئاسة الحكومة لدراسة ما يصل من الاقتراحات المشار إليها ويرأس ذلك المكتب خبير دولي طلبناه من الأمم المتحدة ، وعينت مساعدا له الاستاذ احمد بن

سعودوأعد مجلس التخطيط الخطة في صيف عام 1962 ، وقرر بعد ذلك احالتها على مجلس الوزراء لاقرارها ثم احالتها على مجلس الامة حسبما ينص عليه الدستور ، وحين شرعنا في دراسة الخطة ، وجدنا انها غير مكتملة بل غامضة ، ولايمكن تطبيقها ، لذلك قررنا تشكيل لجان مختصة يترأس كل لجنة احد الوزراء ، ويصبح الخبراء في مجلس التخطيط سواء كانوا من الليبيين اوالاجانب اعضاء في تلك اللجان ، كما تقرر تمثيل الولايات داخل هذه اللجان .

كان عبد الرازق شقلوف وكيل عام وزارة المالية يرأس في الوقت نفسه مجلس التخطيط ، وكان صديقا حميما لناظر الخاصة الملكية ويأتمر بأمره . وتولى شقلوف الاشراف على تنفيذ المشروعات الحكومية الخاصة بالبناء في البيضاء وطبرق منذ عهد حكومة ابن حليم ، وبسبب هذا الاشراف اصبحت له صلة مع الملك . وحين شكل مجلس الوزراء اللجان المختصة لاعداد الخطة الخمسية ، ضمت موظفين من وزارة المالية . وتقرر ان يكون عبدالرزاق شقلوف عضوا في إحدى اللجان بحكم منصبه ولكن حين تم الاتصال به لم يوجد ، فقيل انه في بنغازي لكن لم يعرف احد مكانه .

اتصل البوصيري الشلحي بعبد الرازق شقلوف ، واخبره بقرار مجلس الوزراء اعادة النظر في الخطة التي وضعها مجلس التخطيط ، وطلب منه الاعتراض على القرار بحجة ان شقلوف هو رئيس مجلس التخطيط ، وان مجلس الوزراء ليس من صلاحياته التدخل في الخطط التنموية ، وهذا ليس صحيحا لا دستوريا ولا قانونيا .

واقعة مع عبدالرازق شقلوف

كنت اقيم في منزلي في البيضاء في اول يونيو1962 ، وكان معي مفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب وابو القاسم العلاقي وزير الصناعة والاستاذ محمود البشتي وزير التربية والتعليم والاستاذ بكري قدوره مدير الجامعة الليبية ، وجاء عبد الرازق شقلوف ثملاً وخاطبني محتدا : «سمعت ان الوزراء يعيدون النظر في خطتي الخمسية . . . واقسم يمينا انه اذا تجرأ احد الوزراء وغير حرفاً واحداً في الخطة ، فانني سأحضر له مرسوم اقالته وأرميه على وجهه!! » . ويبدو ان تلك كانت طريقة عبد الرزاق شقلوف مع رؤساء الحكومات السابقين .

كظمت غيظي ، وانا اسمع تهديداته امام ضيوفي ، وابتسمت وقلت له ، اذا كان في مقدروك اقالة من تشاء من الوزراء ، لماذا انت ثائر اذن ؟ وطالما بامكانك الاتيان بمرسوم اقالة اي وزير ، فلا داعي للغضب ، لان من يملك هذه السلطة لايعقل ان يثور ويحتج ؟

واعتقد انه انتبه لمضمون حديثي ، فرد علي قائلا :«انا لا اخشى احداً في هذا البلد الا انت ايها الفزاني!! » .

اجبته قائلا : «اهل فزان طيبون ومن صفاتهم التواضع ، وبامكانك ان تدوس عليهم حتى

بأرجلك ان شئت !!» .

والواقع انني تمالكت اعصابي ، ولم ارغب في مجاراته ، ولكنني اصبت بالدوار لما سمعت ، ورأيت الدنيا وقد اسودت امام عينيّ . ولاحظ الضيوف الذين كانوا معي انني تألمت لتصرف شقلوف فاستأذنوا وانصرفوا . وخرج عبد الرازق شقلوف بعد ان قال ما قاله . اتصلت في تلك الليلة برئيس الديوان في منزله في طبرق وطلبت منه ابلاغ الملك أني أريد مقابلته عاجلا في صبيحة اليوم التالي وقصدت بهذا الاتصال اعطاء الموضوع اهمية رسمية قصوى ، لان الامر خطير جدا و لا يقبل التأجيل . وبالفعل ابلغني رئيس الديوان بعد لحظات ان الموعد تحدد في الساعة العاشرة من صبيحة اليوم التالي .

قبل ذهابي لمقابلة الملك اجتمعت مع الوزراء ، وطلبت منهم الاستمرار في عملهم واخبرتهم بموعدي مع الملك ، ولكنني لم اقل لهم سبب المقابلة . سافرت الى طبرق لمقابلة الملك (يوم 4 يونيو 1962) ، ومن فرط غضبي لم انتبه ان اليوم كان يوم عطلة رسمية بمناسبة مطلع السنة الهجرية ، وفي الطريق الى طبرق توجد قرية تسمى أم الرزم ، تلقت نقطة الشرطة في القرية اتصالا هاتفيا من القصر الملكي بطبرق ، يخبرهم بانه في حالة مروري من القرية علي ان اتصل عاجلا بالقصر . وجدت ضابط الشرطة ينتظرني في الطريق وابلغني بالموضوع ، فطلبت من الياور الذي معي ان يجري اتصالا هاتفيا لمعرفة الموضوع . واجرى الياور اتصالا مع احدموظفي التشريفات اسمه حسن الثني ، فابلغه ان الملك يطلب تنبيه رئيس الحكومة ان اليوم هو يوم عطلة رسمية فاما ان يعود الى البيضاء وياتي غدا أو يواصل سيره أو يقيم في دار السلام في طبرق حتى اليوم التالي .

واصلت سفري باتجاه طبرق واقمت في دار السلام طبقا لأمر الملك ، وجدت هناك رئيس الديوان الذي حاول أن يسألني عن سبب الاستعجال في طلب المقابلة ، ولكنني قلت له إن الأمر خاص بي . كان الياور الخاص للملك هو اللواء مفتاح ابوشاح وهو أحد أصدقاء البوصيري الشلحي ، فاتصل به في طرابلس وقال له ان الملك رفض مقابلة رئيس الحكومة ، لجهله المكالمة الهاتفية التي جرت في أم الرزم ، بعدئذ اتصل البوصيري الشلحي بعبد الرازق شقلوف ليخبره ان الملك رفض استقبالي . في تلك الاثناء كان الوزراء مجتمعين في البيضاء ، فدخل عليهم عبد الرازق شقلوف ، وهو في حالة هياج ، وشتم الجميع وقال لهم إن الملك رفض استقبال رئيسكم لذلك عليكم جمع حقائبكم استعداداً لمغادرة مقر الحكومة التي ستتم إقالتها .

في اليوم التالي تشرفت بمقابلة الملك ، وقلت له : " هل تتذكرون يا مولاي يوم تكليفكم لي بتشكيل الحكومة ، حيث قلت لكم فيما قلت انني اذا عجزت عن ممارسة مهامي ، سأبادر الى الاستقالة . الآن اقول لكم انني عاجز وبالتالي احضرت معي استقالتي» . فوجئ الملك بحديثي وقال لي اذا كنت مريضا فيمكنك ان ترتاح ، اما اذا كانت لديك مشكلة فبالامكان

التفاهم حولها وايجاد حل لها ، ولكن لايمكن قبول استقالتك في هذا الوقت بالذات . قلت له ان الامر يتعلق بتصرفات عبد الرازق شقلوف .

صمت الملك برهة من الزمن ثم قال : « فعلا عبد الرازق شقلوف طغى وتجبر وزاد عن حده ، والذي وضعه في هذا الطريق هو مصطفى بن حليم في حين كان عبد المجيد كعبار متساهلا معه كثيرا » ، وسألني قائلا : ماذا تقترح ؟ قلت : " اقترح ان يخرج عبد الرازق شقلوف من وزارة المالية ، ومن مجلس التخطيط ويعين سفيرا في الخارجية ."

علق الملك على اقتراحي قائلا : « لماذا نعينه في وزارة الخارجية هل مكافأة له على عمله الطيب ، يجب طرده من الوظيفة وعدم اسناد اي منصب له » .

بيد انني رجوت الملك ان يعين شقلوف سفيرا في الخارجية ، بحيث لايتضرر اطفاله ، وفي الوقت نفسه يرشح سفيرا في احدى العواصم الاوربية حتى يعالج من الادمان ويبعد عن الشلة الفاسدة المحيطة به . عقب الملك على ذلك قائلا : « انت دائما تبحث عن حلول متسامحة ، ومادام الأمر كذلك فعليك تحضير المراسيم التي تريدها » .

ثم اقترحت على الملك تعيين حامد العبيدي وزيرا للتخطيط ، (1) وكان يشغل منصب وزير الزراعة ، ويتم تعيين محمد ابو نويرة وهو من برقة ونائب في مجلس النواب وزيرا للزراعة ، فوافق الملك على اقتراحي ، وبالفعل طلبت من المستشار القانوني للملك تحضير المراسيم التي قدمها رئيس الديوان بعد تحضيرها للملك فوقعها في 6 يونيو 1962 .

اتصلت من طبرق بسكرتيري الاستاذ حسن أبو خريص ، وطلبت منه اخطار الوزراء بمواصلة اجتماعاتهم ، وعدت ليلا الى البيضاء لاجد ان اجتماعات الوزراء لاتزال مستمرة ، ولأعرف المزيد عن تصرفات عبد الرازق شقلوف وما قاله لهم . وابلغتهم ان الملك قرر تعيينه في منصب سفير في الخارجية ، وبالتالي اعفاءه من جميع مناصبه الاخرى . وكنت أحرص على أن أنسب كل عمل طيب الى الملك . تلقى الوزراء الخبر بارتياح شديد ، ووقف عبد المولى لنقي وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعانقني وقال لي اذا لم تفعل شيئا في حياتك السياسية الا اقالة شقلوف فإنه يكفيك فخرا ، ثم تعاقب بقية الوزراء على معانقتي وتحيتي .

---

(1) بعد انشاء وزارة للتخطيط والاعمار طلبت حكومتي الاستعانة بخبراء دوليين لمساعدة ليبيا في وضع الخطة الخماسية ، وقد وصل هؤلاء في اغسطس عام 1962 ، وكان وزير الصناعة الليبي قد زار يوغسلافيا في سنة 1961 وتم التوقيع على اتفاقيات للتعاون في الميادين الفنية والاقتصادية بين البلدين في يوليو 1962 . وقبل هذه الزيارة كنت قد بعثت برسائل الى ولاة اقاليم ليبيا الثلاث والى جميع الوزراء اطلب منهم البدء من اول سنة 1961 التعاقد مع الموظفين والفنيين الذين يحتاجونهم في جميع الميادين من الدول التي لم يسبق لها أن حكمت ليبيا .

كان شقلوف قد اعتاد ان يصرف اموال الدولة بدون حسيب او رقيب لأنه مفوضا قانونيا بموجب الرسالة التي يوقعها له وزير المالية ، كما أشرت إليها سابقا ، وكان يتعامل مع وزير المالية وكأنه موظف لديه ، وزادته صلته بناظر الخاصة الملكية طغيانا واستهتارا بجميع القيم وحين اذيعت مراسيم التعيينات الجديدة ، اتصل ناظر الخاصة الملكية مع عبد الرازق شقلوف هاتفيا وطلب منه ان يرفض قرار تعيينه سفيرا في وزارة الخارجية ووعده بأن يتم تعيينه قريبا رئيساً للحكومة .

في صبيحة اليوم التالي احضر لي السكرتير برقية مطولة موقعة من عبد الرازق شقلوف ، يرفض فيها مرسوم تعيينه كسفير ، كما يرفض جميع ما جاء في المراسيم ، وارسل برقية مماثلة إلى الملك ، وحين تلقى الملك البرقية ، طلب من سكرتيره ارسالها لي بواسطة ضابط شرطة على دراجة نارية ، مع توجيه باصدار مرسوم يقضي بقبول استقالة عبد الرازق شقلوف كسفير في وزارة الخارجية . ابلغت السكرتير بانني سأتحدث حول الموضوع مع الملك في وقت لاحق ، وكانت تقديراتي ان تصرفات عبد الرازق شقلوف مردها الى حالة غضب او ربما كان مخمورا . لذلك من الافضل تهدئة الأمور لان من مصلحته ان يعين سفيرا . وبعد ان التقيت مع الملك رجوته ان لا نبت في الاستقالة ، واقترحت تأجيل الموضوع .

اصبح عبد الرازق شقلوف بعد ذلك ، يتردد على ناظر الخاصة الملكية وأكثرا كليهما من الشتائم والتهديد ، وحين تلقيت تقريرا من الامن حول اجتماعاتهما قلت لهم دعوهما في حالهما وبعثت تلك التقارير الى الملك ، وبعد اطلاعه عليها امرني بتحضير مرسوم قبول الاستقالة وباصرار ، وفعلا صدر المرسوم وانتهى الامر ، وطويت قضية عبدالرزاق شقلوف .

اول باخرة نفط

في اواخر اكتوبر 1961 ترأس الملك احتفالا كبيرا بحضور رجالات الدولة واعضاء السلك الدبلوماسي ومدراء شركات البترول لافتتاح اول خط لتصدير البترول الليبي وشحنت في ذلك اليوم اول باخرة من ميناء البريقة وكان ذلك من انتاج شركة اسو الامريكية .(1)

ويذكر ان شركة اسو اكتشفت اول بئر في ولاية فزان عام 1958 ، لكنه لم يستغل لبعده عن موانئ التصدير ، وكان اول حقل يستغل في منطقة البريقة في ولاية برقة على ساحل البحر الابيض المتوسط .

(1) كان قد تم خلال فترة رئاستي للحكومة التوقيع على عقد إنشاء ميناء بنغازي الكبير الذي دمر كليا اثناء الحرب العالمية الثانية وكان ذلك في ابريل 1961 مع شركة يونانية اسمها ريكيريدون وقعها نيابة عن الحكومة رئيس مجلس الاعمار السيد عبدالرزاق شقلوف .

.وتقرر انشاء أول وزارة للبترول اثناء رئاستي للحكومة اضافة الى وزارات الاعلام والعمل والشؤون الاجتماعية والصناعة والتخطيط والزراعة في فترات متلاحقة . كانت هناك لجنة لشؤون البترول تابعة لوزارة الاقتصاد ، تتكون من مندوبي الولايات الثلاث ومندوب يمثل الحكومة الاتحادية ، وبعد ان تقرر انشاء وزارة للبترول اصبحت تلك اللجنة تابعة لوزارة البترول ، حيث كانت قبل ذلك تتبع وزارة الاقتصاد . تم توسيع اللجنة بحيث اصبح لكل ولاية مندوبان . وكان اول من تولى وزارة البترول هو فؤاد الكعبازي ثم نوري بن غرسه وهو من أعز اصدقائي وأوفى الرجال وانزههم ، وخلفه الدكتور وهبي البوري ، وظل وزيرا للبترول حتى بعد خروجي من رئاسة الحكومة ، وكان الدكتور وهبي البوري من افضل رجالات ليبيا كفاءة ومقدرة .

قررت في وقت لاحق ، تكوين سجلات للبترول ، على ان تكون هذه السجلات مودعة في القصر الملكي ، ودائرة ولي العهد وفي رئاسة الحكومة ، وفي وزارة البترول ، وفي وزارة المالية . كانت هذه السجلات تشتمل – حسب تعليماتي– على جداول تضم أسماء الشركات التي لها عقود امتياز في ليبيا ، أو التي سيكون لها في المستقبل عقود امتياز ، وعلى ارقام واحصائيات دقيقة حول الانتاج اليومي من البترول ، واماكن انتاجه وعدد حقوله وكذا اماكن تصديره ، واسعار البيع .كانت الارقام تصل اسبوعيا الى المسؤول عن السجل ، فيتولى تسجيلها . والغرض من ذلك وجود رقابة متعددة الاطراف على انتاج البترول وتسويقه . وتفاديا لاية اتهامات بشأن التصرف في هذه الثروة الوطنية .(1)

في صيف عام 1961 اسس السيد عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم والدكتور مصطفى العجيلي شركة للتنقيب عن البترول ، وطلبوا مقابلتي ، وحددت لهم موعدا في منزلي واخبروني بتأسيسهم شركة للتنقيب عن البترول ، وعبروا لي عن رغبتهم في ان تكون شركة ليبية ، تضم طرابلسيين وبرقاويين وفزانيين وطلبوا مني أن أرشح لهم أحد أقاربي ليكون عضوا مؤسسا معهم ، فقلت لهم لا يمكنني ان ارشح احدا من اقاربي ولكنني ارشح لكم منصور محمد خليفة من اعضاء مجلس الشيوخ الفزانيين ، وطلبوا بعد ذلك توصية للجنة البترول حتى تمنحهم عقود امتيازات للتنقيب عن البترول ، فتحدثت مع رئيس لجنة البترول موصيا إياه طبقا للشروط التي ينص عليها القانون ، وحين ثبت للجنة البترول انهم يريدون الحصول على عقود امتياز لبيعها الى شركات اجنبية مؤهلة للعمل رفضت لجنة البترول طلبهم . وعقب تعيين نوري بن غرسة وزيرا لشؤون البترول اتصل به ناظر الخاصة الملكية وطلب منه منح هذه الشركة عقود امتياز ، وكان جواب وزير البترول انه سيستشير رئيس

(1) في 4 يونيو عام 1962 صارت ليبيا عضوا كاملا في منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» وكانت حكومتي قد قدمت طلبا للانضمام الى هذه المنظمة في أوائل شهر يناير من نفس السنة . وانضمت ليبيا الى منظمة الغات في ربيع 1961 وصارت عضواً كامل العضوية .

الحكومة ، وحين ابلغني بالامر ، قلت له يجب تطبيق القانون على الجميع بدون تحيز ، وكانتهذه من بين الاسباب التي جعلت ابن حليم يزداد تحاملا عليّ .

وفي شهر يونيو 1961 ، قمت بزيارة إلى مدينة مصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي واحتفى بي اهلها احتفاء كبيرا ، وخلال وجودي هناك زرت المجاهد الكبير الحاج احمد السويحلي في منزله ، وكان آنذاك شيخا طاعنا في السن ، وحين عدت الى طرابلس تحدثتُ بشأنه مع قريبه الحاج الفيتوري السويحلي عضو مجلس الشيوخ وقررت تخصيص مساعدة ماليه له شهريا ، وكان ذلك اقل ما يمكن تقديمه لهذا المجاهد . وعند ختام زيارتي لمصراته ألقيت خطابا نوهت فيه بجهاد اهلها ووطنيتهم ، وتطرقت في الخطاب لعدة مواضيع سياسية ، ومن ذلك اشرت الى مناشير سرية وزعت في مدينة طرابلس ، وكانت تلك المناشير تتحدث عن وزارة البترول وعقود الامتيازات التي تمنح للشركات للتنقيب عن البترول واشتملت المناشير على تلميحات مفادها ان هناك رشاوي تدفع عند التعاقد مع الشركات . وحين تمت احالة المناشير الى قسم التحري في المباحث العامة ثبت ان عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم كانا وراء تلك المناشير . لذلك عندما تطرقت للموضوع في خطابي قلت : ان وراء المناشير اشخاصا يتهمون الاشراف بما فعلوه هم ، وهذا ليس غريباً عنهم لان آباءهم كانوا متعاونين مع الايطاليين ، وهم لايزالون يسيرون في هذا النهج طبقا لتغير الظروف ، وطبيعة المرحلة . بعد ذلك الخطاب بادر كعبار وابن حليم إلى الاتصال بالديوان الملكي ، وابلغا رئيس الديوان شكوى شفوية ضد رئيس الحكومة ، وطلبا منه ابلاغها الى الملك حتى ينصفهما ، فابلغ الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان الملك بفحوى الشكوى ، وكان رد الملك عليه انه يجب في هذه الحالة تقديم الشكوى مكتوبة وبتوقيعهما . وحين التقيت الملك في وقت لاحق اخبرني بالموضوع ، فقلت له : يا مولاي اتطلبون منهما أن يقدما شكوى مكتوبة ضدي ؟ ورد علي قائلا :«لقد سمعت خطابك ، ولم اسمع انك تحدثت عن شخص بعينه ، لذلك طلبت ان تكون الشكوى مكتوبة حتى احيلها عليك لتكلف النائب العام التحقيق معهما ، ليثبتا انك كنت تقصدهما وآنذاك تثبت عليهما التهمة» واستطرد : « انني على يقين انهما لن يكتبا اية شكوى» وفعلا لم يكتباها .

زراعة الشاي والارز

اتفقت حكومتي مع الصين الوطنية (تايوان) على القيام بتجارب لزراعة الارز والشاي ، وطلبنا من السفير الصيني ، بعد توقيع اتفاقية في هذا الشأن في ابريل 1961 دعوة خبراء مختصين لزيارة بلادنا . وجاءت بعثة من الصين الوطنية وقامت بجولة في جميع المناطق الليبية ووجدت ان هناك امكانية لزراعة الأرز في ولاية فزان حيث توجد بها مستنقعات ومياه كثيرة . كما اوصى الخبراء بزراعة الشاي في منطقة الأطرون في الجبل الاخضر .

وبالفعل بدأت عملية تجربة زراعة الارز في فزان وكتب الخبراء ان الهكتار سينتج من الارز اكثر مما ينتجه الهكتار في الكونغو (ليبوبولدفيل) زائير لاحقاً . كما نجحت تجربة زراعة الشاي في الجبل الاخضر .

ولكن بعد خروجي من رئاسة الحكومة تم ايقاف تجربة زراعة الارز في فزان في عهد حكومة محمود المنتصر الثانية بحجة ان ذلك المشروع اقيم من اجل فزان لانني انتمي اليها كما اوقفت تجربة زراعة الشاي في الجبل الاخضر على اساس انه من المشاريع الدعائية .

التعليم

بعد الاستقلال الداخلي لاقليم برقة امر الملك بإنشاء معهد ديني متكامل في مدينة البيضاء ، في نفس مكان زاوية جده الامام محمد بن علي السنوسي ، وتعاقب على ادارته عدة مشائخ كان اخرهم الشيخ منصور المحجوب ، وهو يحمل الشهادة العالمية من الازهر الشريف ، وعقب تشكيلي للحكومة طلب مني الملك العمل على تطوير هذا المعهد ليصبح جامعة تسمى جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية ، فاستدعيت شيخ المعهد منصور المحجوب وطلبت منه اعداد مشروع قانون لتكوين هذه الجامعة لتشمل كليات متخصصة في الدراسات الاسلامية واللغة العربية وغيرها من التخصصات ، كما كلفت المصلحة التي أنشأها مجلس الوزراء بوزارة المواصلات لتكون مسؤولة عن جميع الاشغال الخاصة بالحكومة الاتحادية ومن ضمنها الانشاءات في مدينة البيضاء لتحضير مواصفات هذا المشروع بعد ان امرتها بتلبية جميع ما يطلبه شيخ الجامعة . وفعلاتم اعداد الدراسة ومشروع قانون إنشاء جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية في 29 اكتوبر سنة 1961 ، ورصدت له ميزانية ضخمة ، وتم أيضا بناء هذه الجامعة التي ضمت جميع المعاهد الاسلامية في ليبيا . وتلقى فيها

طلاب من افريقيا وآسيا واوربا دراستهم ، علاوة على الطلبة الليبيين .(1)

حدثت اضطرابات داخل الجامعة الليبية ، وكنت آنذاك خارج ليبيا . وبعد حدوث الاضطرابات اقترح الاستاذ بكري قدورة مدير الجامعة على وزير التربية والتعليم اغلاق الجامعة لمدة شهر . وحين عدت من زيارتي الى المغرب وجدت الجامعة مغلقة ، فقررت -بعد دراسة الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات ومن ثم إلى اغلاق الجامعة -استبدال مدير الجامعة ، بمدير جديد هو الدكتور مصطفى بعيو ، في حين عين الاستاذبكري قدوره لاحقا سفيرا في وزارة الخارجية ، وكان ذلك في 6 مارس 1963 ، وصدر المرسوم الخاص بالدكتورمصطفى بعيوفي التاريخ نفسه ، وقبل حدوث تلك الاضطرابات اتفق الاستاذبكري قدورة قبل خروجه من الجامعة مع الفريق محمود بوقطين قائد قوة دفاع برقة على مقابلة الملك سويا ، وحين استقبلهما اقترحا عليه نقل الجامعة من مدينة بنغازي الى مدينة سوسه ، وهي مدينة صغيرة في منطقة الجبل الأخضر وذلك بحجة أن الجامعة يجب ان تبعد عن المدن الكبيرة ، وعقب عودتي من الخارج وجدت أن فكرة نقل الجامعة رائجة ، وابلغني الملك بالفكرة ، وطلبت منه مهلة لدراسة الاقتراح . في هذه الاثناء جاءني الاستاذ مصطفى بن عامر الى مدينة البيضاء ، وهو من زعماء بنغازي ورئيس جمعية عمر المختار ، وقال لي انه سمع ان الجامعة ستنقل الى سوسه ، وهو امر يعتبره سكان مدينة بنغازي موجهاً ضدهم ، واستطرد قائلا «لقد جئت ارجوك ان تعمل على عدم نقل الجامعة من بنغازي» كان ابن عامر من المناوئين للنظام ، لكنه كان رجلاً نزيهاً وصادقاً ووطنياً ، اقدره واحترمه فبينت له انها مجرد فكرة طرحت ، بيد اني لم اوافق عليها . واستدعيت الاستاذ محمود البشتي وزير المعارف وطلبت منه الاتفاق مع الاستاذ ابن عامر على موعد يلتقيان فيه في بنغازي ، للبحث عن مكان ملائم في ضواحي المدينة تبنى فيه مدينة جامعية للجامعة الليبية .لان الجامعة تطورت لذا لابد من بناء مدينة جامعية جديدة ومتكاملة .وبعد جولة قاما بها في ضواحي بنغازي ، اقترحا بناء المدينة الجامعية في قاريونس وهو المكان الذي توجد فيه اليوم ، ووضعنا خطة لمدة خمس سنوات يتم خلالها اكتمال بناء المدينة الجامعية . وعرضت الاقتراح على الملك فوافق عليه . كانت الجامعة الليبية قد عرفت تطورا ملحوظا ، اذ بدأت بكلية الاداب والتربية في عهد حكومة ابن حليم وانشئت كلية التجارة في عهدحكومة عبد المجيد كعبار ، وبعد ان توليت رئاسة الحكومة تم انشاء كلية الحقوق في بنغازي كما انشئت كليتا العلوم والهندسة في مدينة طرابلس .

(1)كان مجلس الوزراء قد اصدر قرارا في 1961/7/6 بتقديم منح لطلاب من الجنوب العربي (الخليج العربي حاليا) في المدارس الثانوية والجامعية .

وأقول للتاريخ إن الملك ادريس رحمه الله أمر في عام 1955 في عهد حكومة ابن حليم ، بإنشاء جامعة ليبية ، وكانت الإمكانيات المالية لا تسمح فتبرع بقصره في بنغازي المسمى بقصر المنار ، ليكون مقرا للجامعة الليبية ، كما تبرع بعد ذلك بقصر الغدير في ضواحي بنغازي ، ليكون كلية عسكرية ، وهكذا كان يتصرف الملك ادريس رحمه الله .

إقالة العنيزي من المصرف المركزي

سبق وان ذكرت ان الدكتور علي العنيزي عين في منصب محافظ البنك المركزي بعد انشائه ، وكان نائب المحافظ انجليزيا ، بعد قرار حل هيئة المصالح المشتركة واصدار لائحة قانون الوكالات التجارية الخاصة بمنع الأجانب الحصول على توكيلات تجارية صار علي العنيزي ينتقد الحكومة باستمرار . وتلك كانت طبيعته يتدخل دائما في ما لا يعنيه . التقى الدكتور العنيزي مع وزيري المالية والاقتصاد في عشاء خاص وراح ينتقدهما امام الحضور . وقال ان قرار حل هيئة المصالح المشتركة واصدار اللائحة للوكالات التجارية قرار خاطئ يضر بالاقتصاد لان الليبيين ليس لديهم خبرة حتى يكونوا وكلاء تجاريين .

ابلغني الوزيران بما حدث وقالا ان العنيزي كان يتحدث امام ضيوف اجانب . ازاء ذلك قررت ان يخرج الدكتور العنيزي من منصبه كمحافظ للبنك المركزي . ذهبت الى الملك وابلغته بالواقعة وكان تقييم الملك للدكتور العنيزي سلبيا حيث قال لي : «هذا الرجل لم ارتح له مطلقا ، لقد رشحه ابن حليم فوافقت عليه» . وطلب مني الملك اقتراح من سيتولى منصب محافظ البنك المركزي ، فاقترحت خليل بناني وهو من درنه ، ولكن اصوله تعود الى مدينة فاس المغربية كان يعمل وكيلا في الديوان الملكي ويحظى بعطف الملك ، ولم يكن يملك خبرة اقتصادية ومالية ، لكنه كان مستقيم السلوك ومخلصا للوطن والملك . وتم تعيين خليل بناني محافظا لبنك ليبيا في 27 مارس 1961 .

واقترحت بالمناسبة الاستغناء عن نائب المحافظ الانجليزي ، وتعيين شاب ممتاز من طرابلس يدعى علي جمعه المزوغي . شغل من قبل منصب ناظر المالية في ولاية طرابلس ، لكنه حين اعترض على ضم مشروع كهرباء طرابلس الى الحكومة الاتحادية في عهد حكومة ابن حليم ، حيث كان المشروع يتبع للولاية ، طلب ابن حليم من والي طرابلس اقالته . وجاء به العنيزي ليعمل كموظف عادي في البنك المركزي ، ورغم انني لم ارتبط معه بعلاقة ولا اعرفه معرفة شخصية ، لكنني اعجبت به ، خاصة حين وقف ضد فكرة ابن حليم بشأن مشروع كهرباء طرابلس واعجبتني استقامته ، كما سمعت انه كفء وقدير إضافة الى ذلك اردت انصاف ولاية طرابلس .

وافق الملك على التغيير وصدرت المراسيم بذلك فنقل الدكتورعلي العنيزي الى وزارة الخارجية ، وفي وقت لاحق تم تعيينه سفيرا مقيما في بيروت وسفيرا غير مقيم لدى المملكة الأردنية الهاشمية وكان ذلك في 11 مارس 1961 .

بعد فترة من بدء علي العنيزي عمله كسفير في بيروت ، دعاني الملك ، واخبرني انه تلقى معلومات مفادها ان الثرى اللبناني اميل البستاني وصل الى ليبيا بطائرة خاصة هبطت في أحد مطارات شركات البترول وذلك لتوقيع صفقة مع تلك الشركة . واشار الملك الى ان المعلومات التي توفرت لديه تتحدث عن تنسيق تم مع اميل البستاني حول هذه الزيارة . وكان جوابي للملك بانني لا اعرف اميل البستاني ولم يحدث ان التقيت به قط ، كما ان تقارير الشرطة الاتحادية التي اتلقاها يوميا لا تشير الى واقعة وصوله الى ليبيا وربما يصلني تقرير عن ذلك في وقت لاحق ، واستأذنت الملك منحي مهلة للتحقيق في الموضوع ، طلبت تقريرا حول الامر من اللواء محمد الزنتوتي مدير الشرطة الاتحادية فاتضح ان سفيرنا في بيروت الدكتور علي العنيزي هو الذي منح اميل البستاني تأشيرة الدخول دون استشارة الخارجية الليبية . وابلغت الملك بهذه التفاصيل ، فطلب التأكد اذا كانت وزارة الخارجية فعلا ليس لديها علم بالموضوع ، فأكدت له ان سفيرنا في بيروت لم يتصل باحد وبادر باعطاء التأشيرة دون استشارة لان التعليمات لدى السفارات في الخارج كانت تقتضي أخذ إذن من الخارجية لمنح تأشيرات الدخول اذا كان الشخص مهماً في بلده ، كان تعليق الملك على الواقعة انه لابد من وجودمصلحة شخصية من وراء زيارة اميل البستاني تهم الدكتور العنيزي او احد اصدقائه ، لذلك أمر الملك باقالته ، لكنني طلبت منه ان نكتفي بسحبه من لبنان اذ لا يجوز اقالة اي سفير يرتكب خطأ او هفوة ، بيد ان الملك اصر على اقالته . فرجوته مجددا بأن نكتفي بمجرد سحبه من بيروت لان الاقالة تتعارض مع الاعراف الديبلوماسية وتقضي باحالته – قبل الإقالة– إلى مجلس تأديبي في وزارة الخارجية ، وبعد جهد جهيد وافق الملك على عدم اقالته والاكتفاء بسحبه من لبنان ، وعاد الى ليبيا ، وكان يعتقد انني كنت وراء قرارسحبه بعد ان ابعدته عن منصبه في المصرف المركزي . وطلبت من رئيس الديوان ان يشرح له ملابسات الموضوع ويرتب له مقابلة مع الملك . وبالفعل التقى بعد عودته مع رئيس الديوان الذي اوضح له خطأه لانه منح اميل البستاني تأشيرة دون الرجوع الى وزارة الخارجية .

كان رأي العنيزي ان اميل البستاني شخصية كبيرة لذلك حين طلبت له الخارجية اللبنانية تأشيرة مستعجلة قرر منحها له ، مع اقراره بالخطأ لانه لم يتصل بالخارجية الليبية ، وادت هذه الواقعة الى ان ينضم علي العنيزي من جديد الى المجموعة المناوئة للحكومة .

تغطية الجنيه الليبي بالذهب

توسع بنك ليبيا واصبح مصرفا كبيرا ، تستثمر فيه الاموال الليبية ، وتطور البنك ، حتى بات ضروريا توسيع المبنى الذي يوجد فيه .

وكان المبنى الذي يشغله البنك قد شيده الايطاليون ، واقاموا فيه بنك التوفير ، وحين انشئت المحكمة الاتحادية العليا ، أعطي لها الطابق العلوي من المبنى ، في حين اعطي الطابق الارضي والمخازن للبنك المركزي .

بعد ان تطور البنك ، رجوت رئيس المحكمة العليا الاتحادية وهو آنذاك الشيخ منصور المحجوب الانتقال الى مباني تسلمتها الحكومة من الجيش البريطاني وترك المبنى كله للبنك المركزي ، كان رئيس المحكمة قد اعترض من قبل على فكرة نقل مكاتب المحكمة العليا الاتحادية ولكنني حين حدثته وذهبت اليه في مكتبه وافق واصبح البنك المركزي يشغل المبنى كله . وتوسع في أعماله وأنشأ فروعا تجارية له في مدينة طرابلس ، وفي المدن الليبية الأخرى .

اتفقت مع خليل بناني وعلي جمعه على شراء كميات كبيرة من الذهب حتى تتم تغطية قيمة العملة الورقية الليبية كاملة بالذهب ، وبالفعل شرعا في ذلك واتخذت الاحتياطات اللازمة لتغطية كل ما يمكن أن يطبع من أوراق نقدية بالذهب . وفي أحد اجتماعات مجلس الوزراء وكان في جدول أعماله بندٌ خاصٌ بالوضعية النقدية للدولة ، استدعي محافظ البنك ونائبه لحضور ذلك الاجتماع فأكدا لمجلس الوزراء أنه أصبح لدينا كميات من الذهب تغطي ضعف ما يطبع حاليا من عملة ورقية ، لذلك اقترحا ان لايبقى الجنيه الليبي مساويا للجنيه الاسترليني ، وان تظل ليبيا في منطقة الاسترليني مع حفاظنا على استقلالية العملة الليبية فاتخذنا قرارا بذلك . وحين خفضت بريطانيا قيمة الاسترليني اصبح الجنيه الليبي يساوي جنيها وربعاً استرلينيا . بيد أن وزير المالية السيد احمد الحصايري بعد انتهاء الاجتماع ادلى بتصريح قال فيه ان ليبيا انسحبت من منطقة الاسترليني ، وأحدث هذا التصريح ضجة كبيرة داخل وخارج ليبيا . وبدأت البنوك وشركات البترول تتصل بوزارة المالية والبنك المركزي لمعرفة حقيقة الامر ، واخبرني وزير المالية انه يتلقى سيلامن المكالمات الهاتفية وطلب مني كيفية التصرف .

فطلبت منه عقد مؤتمر صحفي يبين فيه أن ليبيا ماتزال في منطقة الاسترليني ولكنها ستحافظ على سعر صرف خاص بها ، بعد ان تمت مضاعفة التغطية الذهبية للعملة الورقية الليبية فهدأت الضجة واطمأن الجميع .

تجديد الاتفاقية المالية مع بريطانيا

كانت الاتفاقية المالية البريطانية الليبية تنص على أنه يتم تجديدها كل خمس سنوات ، وفي سنة 1958 تفاوضت حكومة عبدالمجيد كعبار على تجديدها ، وكان رأي البريطانيين أن أوضاع ليبيا المالية والاقتصادية تحسنت ، وأن الميزانية البريطانية تعاني عجزا ، لذلك تقرر تقليص الدعم المالي الى ليبيا من أربعة ملايين إلا ربعا الى ثلاثة ملايين إلا ربعا ، وتم الغاء المليون المخصص للتنمية بحجة أن الولايات المتحدة تساعدنا في التنمية .

وفي عام 1962 ، خلال رئاستي للحكومة حان موعد تجديد الاتفاقية وقبل ثلاثة أشهر من الموعد المقرر للتفاوض بشأن تجديد الاتفاقية شرعت وزارة المالية الليبية ، في تحضير الميزانيات استعدادا للمفاوضات ، لان المفاوض البريطاني كان لابد أن يطلع عليها ويقارن المداخيل مع المنصرفات .

اتصل بي وزير المالية السيد احمد الحصاير ليخبرني أن وزارته اعدت الميزانيات والبيانات اللازمة ، من اجل بدء التفاوض مع بريطانيا . فكرت مليا في الامر ، وكنت آنذاك منهمكا في تعديل الدستور بالطريقة السرية التي أشرت إليها ، وارتأيت أنه إذا قلص البريطانيون دعمهم المالي ، ورغم أوضاعنا التي تحسنت ، فان هذا التقليص كان سيخلق لنا ارتباكا ، وهنا طرأت لي فكرة لايجاد مخرج .

استدعيت السفير البريطاني وقلت له اود ان أتحدث معك بكيفية ودية وسرية ، وطلبت منه نقل رسالة شفوية لرئيس الحكومة البريطانية السير ماكملان ، مفادها انني اطلب تجديد الاتفاقية المالية البريطانية والاستمرار في الدعم المالي المقرر دون مفاوضات أو مجادلات ، وقلت له ان موافقتكم على هذا الطلب سأعتبره بمثابة دعم لشخصي ولحكومتي .

بعد فترة من هذا اللقاء استدعي الدكتور عبدالسلام البوصيري سفير ليبيا في لندن الى رئاسة الحكومة البريطانية ، والتقى رئيس الوزراء البريطاني الذي طلب منه ابلاغي تحياته وموافقته على طلبي الذي قدمته للسفير البريطاني في ليبيا بشأن تجديد الاتفاقية المالية ، ولم تعط للسفير اية ايضاحات حول ماهية الطلب الذي تقدمت به ، وجاء الدكتور البوصيري الى طرابلس ، وخلال وجوده هناك التقى ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي ، واثناء اللقاء بينهما ، طلب منه ناظر الخاصة الملكية بذل كل جهد من أجل أن لا تنجح مفاوضاتنا مع الحكومة البريطانية لتجديد الاتفاقية .

انتقل السفيرالى البيضاء ، وقال لي انه جاء لابلاغي برسالة من رئيس الوزراء البريطاني مفادها الموافقة على طلبي ، ثم اخبرني بما دار بينه وبين ناظر الخاصة الملكية ، عقبت على

ذلك قائلا : «لقد اراحك الله انت وناظر الخاصة لان موافقة رئيس الوزراء البريطاني على طلبي يعني ان الاتفاقية المالية سيتم تجديدها بدون مفاوضات» .

وطلبت منه مقابلة الملك ليخبره بطلب ناظر الخاصة الملكية ، وكذا بموافقة رئيس الوزراء البريطاني على اقتراحي ، وكنت كما هي عادتي قد ابلغت الملك باقتراحي قبل طرحه على البريطانيين ، وحين علم الملك بتصرف البوصيري الشلحي عقب بجملة واحدة قائلا : «هذا رجل أهبل!» .

الأحزاب

عقب اعلان استقلال ليبيا عام 1952 ، وقعت اضطرابات عنيفة في يناير من تلك السنة اثناء اجراء اولى إنتخابات نيابية . كان ذلك في عهد حكومة محمود المنتصر الأولى ، واستعمل السلاح وقتل كثيرون . تسبب في تلك الاضطرابات جماعة حزب المؤتمر ، وذلك حين أجريت الانتخابات وفاز اعضاء حزب المؤتمر بمقاعد مدينة طرابلس الخمسة ، ولكن خارج المدينة قامت مجموعة منهم بمهاجمة مراكز الاقتراع وحاولوا احتلالها بالقوة بعد ان تبين لهم ان سير الانتخابات ليس في صالحهم .فاضطرت الحكومة للاستعانة بقوات الامن من أجل تهدئة الوضع . وحدثت مواجهات أدت إلى سقوط قتلى وجرحى من الجانبين .

بعد وقوع هذه الأحداث انعقد مجلس للوزراء برئاسة محمود المنتصر ، وقرر بعد التشاور مع الملك حل جميع الأحزاب في ليبيا ، على أساس أنها تأسست ابان فترة الاحتلال البريطاني ولها صلة بدول اجنبية ، وبعضها يمول من طرف تلك الدول ، كما تقرر في الجلسة نفسها ابعاد السيد بشير السعداوي بحجة أنه كان يحمل جنسية غير ليبية ، كما أبعد احمد زارم رئيس تحرير «الشعلة» إلى تونس باعتباره يحمل أيضا جنسية غير ليبية .(1)

لم احضر تلك الجلسة لأنني كنت في دائرتي الانتخابية في فزان ، بيد انني اطلعت على كافة التفاصيل المتعلقة بالمداولات التي جرت في مجلس الوزراء بعد عودتي من فزان .

(1) ابان رئاستي للحكومة كتب احمد زارم رسالة شخصية لاحمد عون سوف وزير المواصلات لانه يعرف انه صديق لي ، وابلغه ان حالته وحالة أسرته في تونس يرثى لها ، وانه يعيش حالة عوز ورجاه الاتصال بي لكي نساعده ، فامرت سفارتنا في ليبيا بدفع اي ديون عليه ، ومساعدته بمبلغ من المال وتأمين انتقاله الى ليبيا وحين عاد استقبلته بمكتبي بحضور وزير المواصلات وطلبت من مدير الاملاك الحكومية آنذاك الاستاذ سالم شرميط تعيين احمد زارم مراقبا للاملاك الحكومية بمنطقة غريان كموظف من الدرجة الأولى مع منحه سيارة حكومية ومنزلا مؤثثاً ، وهو ما تم بالفعل .

كان الدستور الليبي ينص على ان الاحزاب تنظم بقانون »(1) ولم يصدر هذا القانون . بعد قرار حل الاحزاب تسارعت التطورات ، وانصرف الليبيون الى بناء دولتهم الفتية ، والى احوالهم المعيشية ، ومعالجة اوضاعهم الاقتصادية ، وكانت ليبيا قد اصيبت بجفاف وخيم لمدة اربع سنوات متتالية ، لذلك اصبح هاجس الحياة المعيشية اليومي يغلب على تفكير المواطنين وهمومهم على ما عداه من قضايا . وحين بدأ التنقيب عن البترول في ديسمبر 1955 اتجه الليبيون نحو ميدان الاعمال والتعمير وتغير نمط حياتهم ،(2) لهذه الاسباب لم يفكر احد بعودة الاحزاب السياسية ، او تكوين حزب سياسي ، حتى جماعة حزب المؤتمر رغم ان لديهم نوابا في البرلمان وتولى اثنان منهم وهما الشيخ عبد الرحمن القلهود وزارة العدل ومصطفى السراج وزارة الاقتصاد ،(3) وبالرغم من ذلك لم يبادر اي منهما الى تقديم اقتراح بمشروع قانون لقيام الأحزاب ، وكان من حق كل عضو في مجلس الأمة أن يتقدم بمشروع أي قانون طبقا لما ينص عليه الدستور ، كما ان الحكومات المتعاقبة بدورها لم تتقدم بمشروع لاصدار قانون تأسيس الاحزاب . واذكر ان حكومة محمود المنتصر كانت قد قررت ترحيل بشير السعداوي ، رئيس حزب المؤتمر من البلاد بعد وقوع الاضطرابات التي أشرت إليها ، بالرغم من أنه من أصل ليبي ، فقد كان يحمل جنسية غير ليبية ، إذ أقام فترة في سوريا كما أنه عمل مستشارا للملك عبدالعزيز آل سعود ، واستندت الحكومة في قرار ترحيله على اساس انه لا يحمل الجنسية الليبية . ومع ذلك لم يعترض اي نائب من نواب حزب المؤتمر على القرار او يطالب بالغائه ، او يقدم على الاقل استفسارا بشأنه للحكومة .يقول بعض الناس الآن ان النظام الملكي في ليبيا اخطأ حين لم يسمح بقيام احزاب ، لكن واقع الامر يدل على أن الدستور الليبي نص صراحة على إمكانية تأسيس جمعيات وحسب رأي القانونيين فان الأحزاب تشملها كلمة الجمعيات التي نص عليها الدستور ، بيد ان احدا لم يبادر بتقديم اي طلب لتأسيس حزب ، غير أنني علمت أخيرا أن المرحوم الاستاذ علي الفقيه حسن كان قد قدم إلى الجهات المختصة في ولاية طرابلس مشروعا بإنشاء حزب سياسي باسم «حزب الشعب» وأرفقه بميثاق الحزب ومبادئه ، إلا أنه لم يتلق أي رد على طلبه .

---

(1) تنص المادة 26 من الدستور على التالي «حق الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون اما الجمعيات السياسية والجمعيات التي ترمي الى تحقيق أهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور .

(2) ابتدأ منح العقود لشركات البترول للتنقيب في ديسمبر 1955 وصدر أول قانون للبترول في 1955/7/19 في عهدحكومة ابن حليم أما قانون المعادن فقد صدر في عهد حكومة محمود المنتصر الأولى سنة 1953 ، وهو الذي نص على أن كل ما يوجد من معادن في باطن الأرض وظاهرها إنما هو ملك للدولة الليبية .

(3) كان نواب حزب المؤتمر في اول مجلس نيابي هم الشيخ عبدالرحمن القلهود ، مصطفى ميزران ، مصطفى السراج ، محمد الزقعار ، كمال فرحات الزاوي ، العربي ابو سن ، عبدالعزيز الزقلعي ومصطفى المنتصر .

وخلاصة القول فإن المسؤولية في عدم قيام الأحزاب تقع - حسب رأيي- على الجميع . والذي حدث انه نشأت بعض الاحزاب السرية مثل حركة الاخوان المسلمين ، وهي تابعة لحركة الاخوان المسلمين في مصر ، وحزب شيوعي صغير كان يتبع للحزب الشيوعي السوداني ،(1) كما تكونت خلايا لحزب البعث تابعة للقيادة القومية في سوريا والعراق ، وكل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في ليبيا تعرف ذلك ولم تتعرض لأحد منهم لأنهم لم يقوموا بأي نشاط يمس أمن الدولة .

حزب البعث الليبي

سأتطرق بتفصيل لموضوع حزب البعث لان محاكمة اعضائه تمت في الفترة التي كنت فيها رئيسا للحكومة . في شهر يوليو 1962 كنت في البيضاء ، واتصل بي السيد فاضل بن زكري والي طرابلس ، واخبرني ان الشرطة عثرت على مناشير كثيرة وزعت في جميع احياء وشوارع طرابلس ، وقامت الشرطة بجمع تلك المناشير .

طلبت من الوالي معرفة مصدرها ، وفي اليوم التالي ابلغني انه القي القبض على جماعة كانت مجتمعة في مكتب محامي يسمى عامر الدغيس ، وقد توفي تحت التعذيب في ظل نظام العقيد القذافي ، واكتشفت أجهزة الامن ان عامر الدغيس هو الذي يتزعم البعثيين في ليبيا ، والتفت حوله مجموعة من الشباب الذين درسوا في مصر وربطوا هناك اتصالات مع حزب البعث وقاموا بنشر مبادئ البعث في الجامعة الليبية والمدارس الثانوية وبين شباب الموظفين .

كانت المناشير تحرض الشعب على الثورة ، والجيش للاستيلاء على الحكم . لذلك تقرر القاء القبض على المجموعة التي وجدت في مكتب المحامي الدغيس . وبعد القاء القبض عليهم وتفتيش المكتب وجدت مناشير اخرى ، وقوائم تضم اسماء جميع المنتسبين لحزب البعث في كافة انحاء ليبيا ، بيد ان الاكثرية كانت من ولاية طرابلس .

شرعت قوات الامن في اعتقال جميع من ثبت انتماؤه لحزب البعث ، وخلال اسبوعين القي القبض على جميع البعثيين في ليبيا ، وبعد اجراء تحقيق معهم من طرف النيابة العامة ، طلب السيد فاضل بن زكري والي ولاية طرابلس مقابلة الملك في طبرق . جاء الوالي الى بنغازي ومنها انتقل الى البيضاء ، واجتمعنا سويا وقدم لي تفصيلات وافية حول الموضوع ، وقال ان قوات الامن وضعت يدها على مخطط جهنمي يرمي الى قلب نظام الحكم في ليبيا .

(1) اعترفت ليبيا بالاتحاد السوفياتي عام 1956 وقرر مجلس الوزراء في عهد حكومتي في اول مايو 1962 فتح اول سفارة لليبيا في الاتحاد السوفيتي وتعيين الاستاذ الباروني كاول سفير ليبي في موسكو .

واشار الى انه ذاهب الآن إلى طبرق ليقابل الملك ليطلعه على نتيجة التحقيق ، وليأخذ التعليمات والتوجيهات منه في هذا الصدد ، لان النظام الاتحادي لم يكن قد الغي ، وكان اي والي يتلقى توجيهاته مباشرة من الملك .

قبل اجتماعي بالوالي في البيضاء ، كان يعمل في مكتبي مستشار قانوني اسمه محمد بن محمود وهو من خيرة شبابنا وعلى خلق ودراية ، لذلك كنت احترمه وأقدره ، وقد وجدت اجهزة الامن اسمه على قوائم البعثيين ، كما وضعوا ايديهم على رسائل متبادلة بينه وبين منصور الكيخيا تتعلق بالنشاط الحزبي ، وكان منصور الكيخيا سفيرا لليبيا في احدى العواصم الاوربية . وعضوا في حزب البعث وابلغني الوالي ان قوات الامن تريد القاء القبض على محمد بن محمود وكذلك على منصور الكيخيا .

عارضت الاقتراح ، وقلت للوالي حين تعرض القضية امام المحكمة وتطلبهما للمثول امامها آنذاك يمكن القاء القبض عليهما ، اما الآن فانني لا أوافق على هذا الاجراء .

اجتمع الملك مع الوالي فاضل بن زكري ، ويبدو ان السيد ابن زكري هول الامر كثيرا أمام الملك . ولابد من القول ان رئيس اي دولة حين يتلقى تقارير تشير الى وجود حركة ثورية تريد الاستيلاء على الحكم لاشك ان رد فعله سيكون عنيفا ، لذلك حين اقترح الوالي على الملك اعلان الاحكام العرفية وتقديم المتهمين إلى محكمة عسكرية ، وافق على الفور ، رغم ان اعلان الاحكام العرفية ليست من اختصاص الوالي بل هي من اختصاص الحكومة الاتحادية .

عاد السيد فاضل بن زكري بعد اجتماعه مع الملك ، وابلغني بانه اقترح اتخاذ اجراءات صارمة ، لم اعلق على الامر وقلت للوالي حين يحدثني الملك في الموضوع سأبدي له رأيي .

عاد الوالي الى طرابلس ، وبعد ذلك استدعاني الملك ، وسألني عن اجتماعي مع الوالي ، فقلت له اننا تحدثنا في العموميات . فطلب مني الملك تحضير مرسوم لاعلان الاحكام العرفية وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، واشار الى ان حزب البعث ليس لديه رخصة قانونية لممارسة نشاطه ، وهو من وجهة نظره يتبع جهة خارجية وهذا هو الواقع فعلا .

قلت للملك ان الشباب الذين القي عليهم القبض ، اتضح فعلا انهم ينتمون لحزب البعث ، وكانت لديهم اجتماعات ومخططات ، لكن كيف يقوم هؤلاء بثورة وهم لا يملكون اسلحة ولا عتاداً ، اعتقد ان الامر لا يعدو ان يكون حماسة شباب ، واحلاماً خيالية ، لذلك ارجو عدم اعطاء الموضوع اهمية اكثر مما يستحق ، حتى لا نترك انطباعا مفاده ان الوضع غير مستقر في بلادنا ، ونصور للعالم الخارجي ان الشعب الليبي يعيش حالة غليان . صمت الملك برهة وبعد ذلك سألني عما اقترحه .

قلت ، اولا لا داعي لاعلان احكام عرفية ، وثانيا نقدم المتهمين للنيابة العامة ، وبعد ان تحقق معهم نقدمهم لقاضي التحقيق ، وتتم محاكمتهم امام محكمة الجنايات العادية وليس امام محكمة عسكرية ، وطبقا للقوانين الجنائية العادية ، ولا داعي لتهويل الموضوع .

وافق الملك على اقتراحي بعد نقاش طويل .

ثم سافرت الى طرابلس ، واستدعيت الوالي ورئيس النيابة العامة الأستاذ عبدالحميد ضو ، ورئيس محكمة الجنايات الأستاذ الهادي التركي ، واجتمعت بهم ، وخلال الاجتماع قدم النائب العام خلاصات للتحقيقات التي أجريت مع المتهمين . وكان رأيه مطابقا لما طلبه الوالي من الملك . فابلغتهم بما دار في اجتماعي مع الملك ، واعتراضي على فكرة اعلان الاحكام العرفية وتقديم المتهمين لمحكمة عسكرية . وقلت لهم دعونا نتحدث كمواطنين ليبيين ، هل من مصلحة ليبيا خلق زوبعة واعطاء هذا الموضوع حجما أكبر من حجمه ؟ وكان ردهم انه بالامكان تحجيم الامر ، وبالمقابل ايضا يمكن تهويله .

بينت لهم ان المتهمين من ابناء ليبيا لذلك لا داعي لتهويل الامور ، وطلبت منهم ان يسير التحقيق سيره العادي ، وان يحول النائب العام نتائج التحقيق على قاضي غرفة الاتهام ، وبعد ذلك تتخذ الاجراءات القانونية لمثول المتهمين امام محكمة الجنايات ، وطلبت من رئيس المحكمة ان لا يؤثر عليه اي مخلوق ، وان يحكم ضميره ويستند على القوانين الجاري بها العمل .

عقب هذا ادليت للصحافة الليبية التي كانت تصدر في تلك الفترة في اغسطس 1962ببيان أوضحت فيه جميع ملابسات القضية ، وتطرقت الى موضوع القوائم ، واعلنت ان الذين القي عليهم القبض هم من شباب ليبيا ، وأن بلادهم في حاجة ماسة إليهم ، لذلك تقرر احالتهم على القضاء المدني ، وسيحاكمون طبقا للقوانين السارية ، ومن تثبت ادانته امام المحكمة سيصدر عليه الحكم المناسب . لكننا كدولة لا نريد اتخاذ اي اجراء تعسفي ضد احد ، وتمنيت على الجميع وضع مصلحة ليبيا نصب اعينهم .

وبعد عدة جلسات ، اصدرت المحكمة احكامها في القضية على المتهمين وكانت تلك الاحكام تتراوح ما بين سنتين الى سبع سنوات سجنا على ما اذكر . ولم يكمل أحد من المحكوم عليهم مدة الحكم لأن مراسيم العفو الملكية التي كانت تصدر في المناسبات الوطنية شملتهم .

وأؤكد الآن للتاريخ انه لم يتعرض اي احد منهم لسوء او تعذيب او ضرب خلال فترة التحقيق ، لان دستور ليبيا كان يحرم مثل هذه الاشياء .

كان من ضمن المتهمين مجموعة من الرعايا العرب المقيمين في ليبيا ، واثبتت التحقيقات تورطهم مع المجموعة البعثية ، وكان يفترض تقديمهم للمحاكمة ، لكنني ارتأيت عوض ذلك عدم تقديمهم للمحكمة وترحيلهم الى بلدانهم ، وكان من بين هؤلاء ، موظف في مصرف ليبيا المركزي ، يدعى سعدون حمادي . وقد شغل فيما بعد عدة مناصب حكومية رفيعة في العراق ، وتقرر الغاء عقده مع المصرف المركزي وترحيله الى بلاده . كما القي القبض كذلك على فلسطينيين وسوريين وعرب آخرين وتقرر ترحيلهم ، ومنهم من تدخل لصالحهم بعض

الليبيين وقدموا ضمانات وتعهدات من اجلهم فألغينا ترحيلهم .

بعد صدور الاحكام اتضح لنا ان معظم المحكوم عليهم من الموظفين الذين يعملون في دوائر حكومية ، لذلك اتخذنا قرارا في مجلس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل الدكتور عمر محمود المنتصر وعضوية نظار العدل في الولايات الثلاث لدراسة أحوال المتورطين في هذ القضية ، ومعالجة أوضاعهم جميعا بكيفية مرنة وبما لا يترتب عنها ضرر يمكن أن يلحق بأي أحد منهم سواء أكان من الموظفين أو من الطلبة ، وكان غرضنا من ذلك أنهم حين يكملون فترة العقوبة القانونية التي قررها القضاء بإمكانهم الالتحاق من جديد بوظائفهم وأعمالهم ودراستهم .

قضية صالح بويصير

عندما قتل ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، قام صالح مسعود بويصير وهو عضو في مجلس النواب ، (والذي سيشغل لاحقا منصب وزير الخارجية في بداية حكم العقيد معمر القذافي) بتزوير رسالة بالمشاركة مع احد اصدقاء السيد أبو القاسم الشريف ، وهو شقيق الملكة فاطمة زوجة الملك ادريس السنوسي وأرسل الاثنان الرسالة المزورة بتوقيع الملكة فاطمة الى ملكة بريطانيا يطلبون فيها باسم الملكة فاطمة ان تتدخل لدى الملك حتى لا يعدم قاتل ابراهيم الشلحي . وصلت الرسالة الى ملكة بريطانيا ، وكعادة البريطانيين والدول المتقدمة ، قبل ان يتدخل رئيس الدولة في وساطة ما ؛ لابد من القيام بعملية جس نبض لمعرفة رد الفعل .

لذلك كلفت الحكومة البريطانية سفيرها في طرابلس متابعة الموضوع ، ويبدو ان السفير طلب مقابلة الملك وطرح عليه الموضوع باسلوب لبق ، واستفسره حول ماذا تقدمت ملكة بريطانيا برجاءهل سيقبل ام يرفض ، وحين عرف الملك موضوع الرجاء ، ابلغ السفير انه يرفض تدخل اي احد في هذا الامر . هنا اضطر البريطانيون ان يشرحوا ملابسات الموضوع للملك لابعاد الحرج عنهم . وقالوا له ان ملكة بريطانيا لم تفكر في التدخل في الامر ، ولكنها تلقت رسالة من الملكة فاطمة ، تطلب فيها ذلك ، وعرضوا الرسالة على الملك ، ولان الملك يعرف توقيع زوجته ايقن انها لم تكتبها ، لذلك طلب من قائد شرطة ولاية برقة الفريق محمود أبو قويطين التحقيق في الموضوع لمعرفة كاتب الرسالة .

اكتشفت الشرطة ان الذي كتب الرسالة فلسطيني من أصدقاء السيد أبو القاسم أحمد الشريف – كما أشرنا– وحين القي القبض على الفلسطيني اعترف بانه كتب الرسالة ولكنه قال للشرطة ان صالح بويصير هو الذي طلب منه كتابتها ، وهو الذي أملى عليه النص .

أمر الملك بالقاء القبض على صالح بويصير وكان عندئذ يوجد في طرابلس وهو نائب وكان مجلس النواب في عطلة ولكن قبل ان تلقي قوات الامن القبض عليه ، اخبره مصطفى بن

حليم بواسطة سكرتيره الخاص بقرار الملك ، واقترح عليه ان يرتدي زي امرأة ويسافر من مطار طرابلس الى تونس ، وفعلا رتب ابن حليم سفر بويصير بهذه الكيفية . وقد أخبرني بويصير بنفسه تفاصيل هذه الواقعة .

وصل صالح بويصير الى تونس وكانت لا تزال تخضع للاستعمار الفرنسي ، وقدم نفسه للسلطات الفرنسية في تونس ، وطلب منحه اللجوء السياسي ، لكن الفرنسيين لم يرغبوا في احراج انفسهم مع ليبيا ، لذا رفضوا ان يبقى بويصير في تونس كما رفضوا طلب مصطفى بن حليم وكان طلبا غريبا بتسليمه إلى ليبيا . وأخبروا بويصير ان بامكانه السفر الى فرنسا او اختيار اية دولة اخرى ، فاختار الاقامة في مصر ، وسمح له بالذهاب الى فرنسا ومنها انتقل الى مصر ، وظل يقيم هناك كلاجئ سياسي .

اثناء ذلك أمر الملك بمصادرة جميع املاكه ، وتجميد امواله في البنوك ، وقامت سلطات ولاية برقة بتنفيذ هذا الامر . كان رئيس المحكمة العليا الاتحادية في تلك الفترة ، الشيخ منصور المحجوب وكان مشهودا له بالشجاعة وحب الخير ، ذهب الى الملك وابلغه ان قرار مصادرة املاك بويصير وتجميد امواله ليس دستوريا ،(1) وبين له انه في حالة قيام بويصير بالطعن في القرار ، فان حكم المحكمة سيكون الى جانبه ، لان الدستور الليبي ينص على عدم جواز مصادرة الاملاك او تجميد الاموال الا بقانون من اجل المصلحة العامة .

كان جواب الملك انه لا يريد ان يتخذ قراراً يخالف مقتضيات الدستور ، وطلب من رئيس المحكمة العليا الاتحادية الاتصال بسلطات ولاية برقة لرفع الحجز عن املاك واموال صالح بويصير ، وتقرر تسليمها لاقاربه .

(1) تنص المادة 32 من الدستور على التالي «عقوبة المصادرة العامة للاملاك محظورة» .

لقاء مع بويصير في المغرب

أثناء الزيارة التي قمت بها إلى المغرب في نوفمبر 1962 ، جاء صالح بويصير الى مطار الدارالبيضاء ، وكان قد وصل المغرب عبر باريس قادمامن لبنان ، فالقت عليه الشرطة المغربية القبض ، وكان قد وصل بجواز سفر مصري ، ولكن حين تم تفتيشه من طرف الشرطة عثرت عنده على اربعة جوازات اخرى ، وساورتهم الشكوك انه ربمايكون منتميا لحزب البعث ، خاصة ان وصوله الى الدارالبيضاء جاء بعد فترة قصيرة من محاكمة البعثيين في ليبيا .

اتصلت اجهزة الامن المغربية بالشيخ محمد المكي الناصري وكان آنذاك يعمل سفيرا للمغرب في ليبيا ، ويوجد في الرباط بمناسبة الزيارة التي اقوم بها ، وابلغت اجهزة الامن الشيخ الناصري بواقعة القاء القبض على صالح بويصير والتحقيق الذي اجري معه ، وطلبوا منه ابلاغي بهذه الواقعة اذا اراد .

اتصل الشيخ المكي الناصري ليلا بسكرتيري الاستاذ حسن بوخريص وقال له ان هناك مواطنا ليبيا يدعى صالح بويصير القي عليه القبض في مطارالدار البيضاء ، وتقرر ابلاغ رئيس الحكومة بذلك . اخبرني سكرتيري بما دار بينه وبين الشيخ المكي الناصري ، فطلبت منه الاتصال بالسلطات المغربية واطلاق سراح بويصير واحضاره الى الفندق حيث نقيم ، (1) كما طلبت من سكرتيري حجز غرفة له في الفندق نفسه . وبالفعل احضرته السلطات الامنية من المطار وامضى الليلة في الفندق ، وفي الصباح استقبلته .

قال لي انه سمع بزيارتي للمغرب ، واراد مقابلتي لذلك حضر الى الدارالبيضاء لاعتقاده بانه يمكنني مساعدته ، وانه يريد ان يطلب مني ثلاثة أشياء . اولا تجديد جواز سفره الليبي ، ثانيا يريد ان تحول له بعض امواله من داخل ليبيا الى مصر حيث يقيم لانه لم تعد لديه الاموال الكافية ليعيش حياة كريمة ، والطلب الاخير ان يصدر الملك عفوا عنه حتى يستطيع العودة الى ليبيا .

كان جوابي له بالنسبة لجواز السفر ، وتحويل مبالغ مالية ، أن يعتبر منذ الآن انه تمت الاستجابة لهذين الطلبين لان ذلك من مسؤولية رئيس الحكومة ، وابلغته انني ساطلب من وزارة الخارجية اخطار سفارتنا في مصر لكي تمنحه جواز سفر جديد ، وان توجه إليه السفارة دعوات في جميع المناسبات الوطنية ، وان يعامل معاملة اي ليبي اخر يقيم في مصر . اما موضوع اصدار الملك قرارا بالعفو عنه ، فقد وعدته بانني ساتحدث مع الملك في هذا الشأن فور

(1) فندق مرحبا في الدارالبيضاء .

عودتي من المغرب ولكنني لا استطيع ان اعده بشيء .بعد عودتي من المغرب ابلغت الملك بتفاصيل الواقعة ، وكان رد الملك انه بالنسبة لجواز السفر وتحويل اموال له الى مصر فانه لا يعترض على قراري لان هذه مسؤولية رئيس الحكومة ، اما بالنسبة للعفو فقد كان جوابه : أنه لن يصدر عليه عفوا ، لانه متهم في قضية تزوير ، وفي هذه الحالة يمكنه العودة الى ليبيا لانه لايحق لي ان امنع اي ليبي من أن يعود الى بلده ولكن لابد من تقديمه الى المحاكمة بتهمة التزوير .

ابلغت صالح بويصير عن طريق سفيرنا في القاهرة بجواب الملك على طلبه بشأن العفو ، واقترحت عليه العودة الى ليبيا والمثول امام المحكمة على اعتبار ان الحكم سيكون مخففا ، لان جريمته ليست جريمة قتل . لكن صالح بويصير رفض فكرة العودة الى ليبيا والمثول امام المحكمة ، بحجة ان محاكمته ستكون وصمة عار ، وابلغ سفيرنا في القاهرة انه لن يعود الى ليبيا اذا لم يصدر عنه عفو ملكي .

واستمرت علاقته مع السفارة وكذا مع الليبيين في القاهرة عادية جدا ، وكان على صلة بي وفي عام 1966 عندما كنت في زيارة خاصة للبنان زارني هناك وبقي معي مدة ثلاثة ايام . وكنت في كل مرة اطرح موضوعه على الملك ، ولكن الملك كان يرفض فكرة العفو ويدعو الى محاكمته . هذا السبب هو الذي جعل صالح بويصير يعيش خارج ليبيا الى ان تم الاستيلاء على السلطة عام 1969 ، وحين وقع التغيير سافر الى روما وادلى بتصريحات يشيد فيها بالتغيير ، ومن روما عاد الى ليبيا حيث عين وزيرا للخارجية في حكومة الدكتور محمود المغربي وهي اول حكومة تشكل في عهد معمر القذافي ، ثم وزيرا للاعلام ونائبا في البرلمان الاتحادي (مصر سوريا ليبيا) الى ان اسقطت الطائرة التي كانت تقله فوق صحراء سيناء من طرف القوات الاسرائيلية .

وقد حصل نقاش كثير وجدال بعد نشر جزء من مذكراتي في صحيفة الشرق الاوسط حول قضية صالح بويصير ، غير أن ابن المرحوم صالح بويصير الاستاذ محمد بويصير أوضح كل الغموض حول قضية والده وذلك برسالته التي نشرها في جريدة الشرق الأوسط وازال فيها كل لبس حول هذه القضية .(1)

---

(1) نشر تعقيب محمد بويصير في صحيفة الشرق الاوسط عدد رقم 5646؛ يوم السبت الموافق 1994/5/14 .

زلزال المرج

في مطلع عام 1963 ، وخلال شهر رمضان ، وقع زلزال مدمر في مدينة المرج (شرق ليبيا) ، ابلغني بالخبر رئيس الديوان ، الدكتور علي الساحلي الذي كان له قريب يعمل في بريد المرج اتصل به فور وقوع الزلزال ، وعند سماعي النبأ توجهت الى رئاسة البريد في طرابلس واستدعيت جميع الوزراء وكبار موظفي الدولة ، واقمنا غرفة عمليات داخل مركز البريد الرئيسي واعلنا حالة الطوارئ داخل اجهزة الدولة ومؤسساتها ، وطلبت من اللواء الزنتوتي الاتصال بقائد القاعدة الأمريكية ليخصص عدة طائرات للنقل لتكون تحت تصرف الحكومة الليبية لنقل الاسعافات ومواد الاغاثة الى المدينة المنكوبة ، وشرعنا في عمليات الانقاذ والاسعاف . كانت الطائرات تذهب الى بنغازي ومن هناك تنقل الاسعافات بالسيارات الى مدينة المرج التي لم يكن يوجد بها مطار .

بعد ثلاثة أيام من وقوع الزلزال انتقلت بنفسي الى مدينة المرج ، ووجدت ان المدينة قد دمرت والوفيات تجاوزت خمسمائة شخص ، وان امدادات الاغاثة والخيام والادوية والاغطية لا تصل الى المنكوبين بكاملها بل صار الناس يسرقون تلك الامدادات . وابلغني رجال الامن وكذا فرقة الجيش الموجودة في المنطقة ان المساعدات لا تصل الى المنكوبين . كانت الحالة مزعجة تماما . وكان حجم المساعدات ، التي خصصناها كبيراً ، وكنت قد كلفت مدير عام البريد الحاج خليفة الزروق ومدير عام شؤون الموظفين أبو بكر الحلو ليقوما بشراء جميع ما يوجد من بطاطين وخيم ومواد التموين لدى تجار الجملة في مدينة طرابلس ، ويتوليا الإشراف على شحنها بالطائرات ، واستمر ذلك عدة أيام وقد قاما بعملهما على خير وجه . وتلقينا مساعدات من شتى انحاء العالم ، واذكر ان المغرب وحده ارسل لنا عشر طائرات محملة بمواد الاغاثة ، وبالرغم من ذلك فان المساعدات على وفرتها لم تصل بكاملها إلى المنكوبين ، بعد ان تعرفت على الوضع وحقيقته اعلنت أن منطقة المرج منطقة منكوبة ، كما اعلنت أحكاما عرفية تشمل المنطقة التي ضربها الزلزال فقط ، وعينت العقيد جبريل صالح قائدا عسكريا على المنطقة يتولى ادارة شؤونها ، بحيث تصبح قوات الجيش هي المسؤولة الفعلية عن المرج .

ثم اتصلنا بسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة ، لكي يرسل لنا خبراء في الزلازل ، وبعد مضي اسبوع وصل الخبراء ، كما طلبنا من شركات البترول العاملة في ليبيا أن تعيرنا خبراء جيولوجيين ، ومن هؤلاء جميعا تشكلت لجنة لدراسة المنطقة .

وشرعنا الى جانب عمليات الاغاثة في البحث عن السبل الكفيلة باعادة اعمار المدينة ،

ونصحنا هؤلاء الخبراء بنقلها من مكانها الاصلي الى منطقة مجاورة خشية ان تتعرض مجدداً للزلازل . وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة منهمكة في عمليات الاغاثة والتخطيط لبناء مدينة المرج مجددا ، عمدت بعض الشركات والتجار الليبيين للاسف إلى استغلال الكارثة من اجل الاستفادة المادية وشرعوا في تقديم عروض بتكاليف باهظة لاعادة اعمار المدينة .

عقب اعلان الاحكام العرفية ، ولم اكن قد استشرت الملك بشأنها نظرا للظروف الطارئة الخاصة بالزلزال ، استدعى الملك وزير الدفاع في طرابلس وكنت ما أزال في المرج ، وسأله عن سبب اعلان الاحكام العرفية ، وابلغه وزير الدفاع ان المسألة عادية ، طالما ان رئيس الحكومة بنفسه يوجد في المنطقة وهو الذي اعلن الاحكام العرفية . وبعد عودتي اخبرني وزير الدفاع بما جرى ، فذهبت إلى مقابلة الملك وشرحت له الوضعية والاسباب التي ادت الى اعلان حالة الطوارئ والاحكام العرفية بالكيفية المستعجلة التي تمت بها ، وقلت له ان هناك انفلاتاً أمنيا ، وأن مواد الاغاثة تسرق ولا تصل الى المنكوبين بل وجدت ان رجال الشرطة انفسهم يسرقون مواد الاغاثة ، فاقتنع بحجتي ، وحين اطمأن وافق على استمرار اعلان الاحكام العرفية في منطقة المرج .

استرداد اراضي المعمرين الايطاليين

كان يوجد في ليبيا مصرفان ، البنك المركزي ، والمصرف الزراعي وقد تأسسا في عهد حكومة ابن حليم وفي 18 ديسمبر 1962 قرر مجلس الوزراء إنشاء بنك عقاري وصناعي وشكل لجنة وزارية برئاسة وزير الاقتصاد السيد عبدالسلام بريش ووزير المالية السيد احمد الحصايري ووزير العدل الدكتور عمر المنتصر ووزير الزراعة السيد محمد ابو نويرة والسيد ابو القاسم العلاقي وزير الصناعة ورئيس ادارة التشريع والقضاء ، للعمل على تحضير القانون الخاص بإنشاء البنك العقاري الصناعي . وقد افتتح هذا البنك في عهد حكومة السيد محمود المنتصر الثانية .(1) وكان يتولى رئاسة مجلس ادارة المصرف الزراعي فاضل بن زكرى ، وبعد ان عين واليا لولاية طرابلس في أوائل عام 1961 ، عينت حكومتي سالم شرميط ليحل محله .(2) وفي تلك السنة فكرت في اتخاذ خطوة تتعلق بالاراضي الزراعية الشاسعة التي يملكها الايطاليون خاصة في ولاية طرابلس . اذ انه ابان الاحتلال الايطالي لليبيا ، استولت

(1) راجع صحيفة برقة الجديدة اعداد 9و17و18 ديسمبر 1962

(2) وقد عين سالم شرميط في ابريل 1962 الى جانب رئاسته للمصرف الزراعي كأول رئيس للجنة الاولمبية الليبية ، التي كان قد صدر قانون بتأسيسها في عهد حكومتي . كما اصدرت في ديسمبر 1961 قانونا بإنشاء الكشافة الليبية .

الحكومة الايطالية على تلك الاراضي ، حيث أجبر الملاك الليبيون على بيعها باثمان بخسة ، واصبحت في ملكية المعمرين الايطاليين .كان الحل الأمثل والعملي لعودة هذه الاراضي لليبيين يتمثل في تأميمها ، لكن التأميم كان سيخلق لنا مشاكل عديدة مع ايطاليا وغيرها وربما يفتح لنا معركة لم نكن في حاجة اليها . لذلك فكرت في حل بديل ، نستعيد به تلك الاراضي وفي الوقت نفسه نبعد علاقتنا مع الايطاليين عن اي توتر فقررت زيادة مليون جنيه في رأس مال البنك الزراعي حتى يتمكن من تقديم القروض الموسمية للمزارعين ، وأعلنت ذلك عند افتتاحي لفرع البنك الزراعي بغريان في 28 مارس 1961 .

وفي صيف السنة نفسها قرر مجلس الوزراء أن يرصد للمصرف الزراعي مبلغ مليوني جنيه ليبي ليقدمها قروضا لليبيين الذين يشترون مزارع من الايطاليين على أن يتم تسديد القرض خلال عشرين سنة وبدون فوائد ، وهكذا نستطيع اصطياد عصفورين بحجر واحد ، ننتزع الأراضي من الإيطاليين ، ونملكها لليبيين بدون ضجة .(1)

واعلن المصرف الزراعي سياسته لمنح قروض ميسرة لاي مواطن ليبي يشتري مزرعة من الايطاليين ، كما كلفنا البنك المركزي أن يعلن عن ان اي ايطالي يدلي بعقد بيع مزرعته إلى ليبي يحق له تحويل ثمنها الى خارج ليبيا ، وقد افادت تقارير اجهزتنا الامنية ان السفير الايطالي اجتمع مع كبار الملاكين الايطاليين للأراضي ، ونصحهم ببيع مزارعهم وعبر لهم عن اعتقاده ان قرار الحكومة الليبية يعني امكانية اللجوء إلى التأميم ، اذا اخفقت الخطة الحكومية في شراء الاراضي منهم . وهكذا شرع الايطاليون في بيع مزارعهم لليبيين ، وبعد مرور سنة واحدة من صدور القرار كانت 90 بالمئة من الاراضي قد عادت لليبيين .(2)

وفي 29 يناير 1963 قرر مجلس الوزراء اعادة جميع الأراضي التي صودرت في العهد الايطالي من الليبيين إلى أصحابها واستغللنا في ذلك قانونا كان قد وضعته الحكومة الايطالية يقضي باستعادة الدولة الايطالية لهذه الاراضي اذا لم يف من سلمت اليه بالشروط التي حددها القانون ، والتي تقضي بتشجيرها اذا كانت اراضي زراعية او بتعميرها اذا كانت أراض تقع في المدار الحضري . وهكذا استعادت الدولة الليبية هذه الاراضي وسلمتها الى اصحابها الاصليين من الليبيين .كان احد اشقائي يقيم في فزان وله صداقات في طرابلس ، لانه رجل أعمال ودأب على زيارتي باستمرار ، وابلغني ان بعض اصدقائه في مدينة طرابلس نصحوه بشراء مزرعة من احد الايطاليين ، وكانت من المزارع الكبيرة .

---

(1) راجع الملحق رقم (7) في صفحة رقم 323 الجزء الثاني من الجدول الرابع ،ميزانية مجلس الاعمار المؤقتة لخطة السنوات الخمس وبرنامج السنة المالية 1962/1961 .

(2) وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا في 5 مايو 1961 بازالة جميع النصب التذكارية التي وضعتها الحكومة الايطالية في مواقع المعارك التي دارت بين المجاهدين الليبيين والغزاة الايطاليين واستبدالها بنصب تذكارية ليبية وتسجيل اسماء المعارك وقادتها وشهدائها وشكل مجلس الوزراء لجنة تابعة لوزارة الدفاع لتنفيذ القرار .

لكنني إعترضت بشدة على الاقتراح وطلبت منه عدم الاقدام على هذه الخطوة طالما انني رئيس للحكومة ، وقلت له يوم اخرج من الحكومة يمكنك شراء ما تريد ، و لا اقبل منك شراء اية مزرعة وانا مازلت رئيسا للحكومة وبينت له انه اذا اشترى مزرعة فسيقال ان محمد عثمان الصيد اصدر قرار منح القروض لشراء مزارع الايطاليين ، من اجل خدمة اقاربه ، لذلك كان قراري صارما بان لا يشتري اي احد منهم مزرعة طالما انني اتولى رئاسة الحكومة .

وبالفعل التزم جميع اهلي واقاربي بهذا القرار . وبعد خروجي من الحكومة اشترى شقيقي وغيره من اقاربي عدة مزارع ، كما انني اشتريت شخصيا مزرعة في سواني بني آدم في منطقة طرابلس .

اقالة حسين مازق

عين حسين مازق واليا على ولاية برقة عام 1953 ، وشغل قبل الاستقلال منصب وزير داخلية برقة ثم ناظرا للداخلية بعد الاستقلال ، وحين عين محمد الساقزلي والي برقة وزيرا للتعليم في حكومة محمود المنتصر ، عين حسين مازق واليا على ولاية برقة وظل لاكثر من تسع سنوات في هذا المنصب . ونظم ولاية برقة بالكيفية التي كانت تروقه ، وكان مطلق اليد في الولاية . وحين كنت وزيرا للصحة كان من افضل الولاة الذين تعاونوا معي فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بوزارة الصحة . وعندما توليت رئاسة الحكومة تعاون معي الي اقصى حدود التعاون ولم يخلق اية مشكلة للحكومة الاتحادية . ويبدو ان البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية والسيد عبدالله عابد السنوسي لم يكونا راضيين عنه ، لأنه لا يسايرهما في توجههما الموالي لسياسة الرئيس جمال عبدالناصر في ذلك الوقت . وفي عهدحكومة مصطفى بن حليم لم يكن متعاونا معهم لانه رفض اي تدخل منهم في شؤون ولاية برقة . وكان بن حليم يتصرف في ولاية طرابلس كما يشاء خاصة عندما تولى جمال باشا آغا منصب الوالي . وقد تحدث ابن حليم في مذكراته بانه قام بتعريب الشرطة في ولاية برقة ، ولم يكن ذلك صحيحا لان رئيس الحكومة الاتحادية ليس له اي دخل في شرطة الولاية ، اذ ان الامن كان من اختصاص الوالي . وتم تعريب شرطة برقة وتولى قيادتها اللواء محمود بوقويطين . وكان قائد قوة امن برقة انجليزيا قبل تعيين اللواء أبو قويطين ، واتخذ هذا الاجراء بقرار من الملك شخصيا مع والي الولاية قبل ان يعين ابن حليم رئيساً للحكومة .

اما في ولاية طرابلس فقد كان يتولى قيادة الامن انجليزي يدعى جايلس . جاءت به الادارة البريطانية من مصر حيث كان يعمل هناك . وحين تولى الصديق المنتصر ولاية طرابلس قرر اخراجه ، وارتأى ان يصبح جايلس مستشارا للامن في طرابلس ، وبعد فترة

أحس جايلس أنه لم يعد هناك ما يبرر استمراره في عمله فقدم استقالته ولا دخل لابن حليم في إخراجه حسبما جاء في مذكراته .(1)

ازدادت حالة الجفاء بين حسين مازق والي برقة وناظر الخاصة الملكية وعبدالله عابد السنوسي ، وصارشغلهم الشاغل ان يكيدوا له عند الملك خصوصا بعد القاء القبض على عبدالقادر العلام -كما سيأتي لاحقا- واوعزوا للقبائل ان تتقدم بعرائض الى الملك تطالب باقالة حسين مازق ومحاكمته ، بناء على اتهامات كتبت في تلك العرائض وأرسلت إلى القصر الملكي .

من ضمن قبائل برقة التي أوعزوا اليها بذلك قبيلة العبيدات التي ينتمي اليها عبدالقادر العلام الذي عمل معي كوزير للخارجية ، ورغم أنه كان من أقرب أصدقائي إلى نفسي وكنت قد تعرفت عليه عام 1955 ووجدت فيه إنسانا شهما وكريما ونبيلا وكنا أكثر من صديقين ومازلت أكن له كل تقدير ومودة ومحبة لكن للسياسة والضرورة أحكامها فعندما علمت انه يتعاون مع ناظر الخاصة الملكية وعبدالله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم من وراء ظهري ، اخرجته من الحكومة .

وبالرغم من ذلك فقد اقترحت تعيينه سفيرا في العراق ، لكنه لم يقبل اذ كانت رغبته هو واصدقاؤه ان يعين في القاهرة وذلك في اطار مخطط وضعه ناظر الخاصة الملكية ، حتى يكون احد اصدقائه سفيرا في مصر .

كنت في مهمة خارج ليبيا ، وفي هذه الاثناء نسبت الى عبدالقادر العلام تهمة تحريض جماعة من قبيلته العبيدات لنسف انبوب مياه يمر من مكان يسمى عين مارا الى مدينة البيضاء التي تقطنها قبيلة البراعصة . ويقع النبع الذي يأتي منه انبوب المياه في اراضي تابعة للعبيدات وكانوا غير راضين عن مد هذا الانبوب من ارضهم الى ارض البراعصة . بعد نسف الانبوب القت سلطات ولاية برقة القبض على الاشخاص الذين اشتبه فيهم بانهم كانوا وراء العملية ، وعقب القاء القبض عليهم ، ادلوا باعترافات جاء فيها ان عبدالقادر العلام هو الذي حرضهم على نسف الانبوب . وكان لا يزال آنذاك في ليبيا ولم يستلم مهام منصبه كسفير في العراق ، فقررت الولاية القاء القبض عليه . بعد عودتي من السفر قابلت الملك وابديت له اعتراضي على اعتقال عبدالقادر العلام ، واوضحت له انه لا يزال سفيرا ولا يصح اعتقاله قبل رفع الحصانة الديبلوماسية عنه ، خاصة انه لم يلق عليه القبض متلبسا بجريمة نسف الانبوب .

(1) راجع برقية السفير البريطاني في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ يونيو 1954 تحت رقم JT/105213 مسجلة تحت رقم اشاري F0271/108693 حيث جاء في البرقية المذكورة . «وقال (ابن حليم) أنه من الواضح بأن شخصا ما قد أثار الملك ادريس بخصوص جايلس والضباط الآخرين العاملين في شرطة طرابلس ويشك أن فائز الادريسي كان وراء هذه الاثارة ، وأنه عملها من خلال منصور قدارة » واللواء فائز الادريسي الذي يشير إليه السفير البريطاني في برقيته كان آنذاك مديرا للبوليس الاتحادي ، أما منصور كدارة فقد كان رئيسا للديوان الملكي .

وابلغني الملك ان تقارير الامن تفيد تورطه في العملية . ولكنني اوضحت للملك ان هناك حالة خصام وجفاء بين حسين مازق والي برقة وعبدالقادر العلام وربما تأثر الذين اعدوا التقارير من أمن الولاية بحالة الجفاء بين الرجلين .

وافق الملك على الافراج عن عبدالقادر العلام على ان تحدد اقامته في منزله حتى ينتهي التحقيق ، وادت ملابسات الحادث الى اجماع قبيلة العبيدات لينضموا للجماعات المطالبة باقالة حسين مازق ومحاكمته .

بعد فترة وجيزة من تلك الوقائع اتصل بي سكرتير الملك وطلب مني الحضور الى طبرق لمقابلة الملك ، وخلال المقابلة ابلغني الملك بانه قرر اقالة حسين مازق بعد ان تراكمت الشكاوي والعرائض ضده ، وطلب مني تشكيل لجنة تحقق معه ، حول ماجاء في تلك العرائض ، قائلا انه في حالة ثبوت الاتهامات ضده يقدم الى المحاكمة . كنت اعرف اسلوب الملك ، فهو لا يقبل الاعتراض الفوري على أوامره ، لذلك تسلمت منه ملف العرائض ، وقلت له سيتم تحضير الأمر باقالة حسين مازق وتشكيل لجنة تحقيق معه .

ثم شرعت التحدث معه في مواضيع اخرى ، وقبل نهاية المقابلة سألت الملك عن المدة التي شغل خلالها حسين مازق منصب الوالي . اجاب الملك :« اكثر من تسع سنوات » .

فقلت :« يا مولاي خلال هذه الفترة لم يتول احد غيركم الحكم كملك لليبيا » .

أجاب :« نعم . »

قلت :« اذن هذا الرجل ظل يخدمكم تسع سنوات ، فاذا كان قد اخطأ الآن فان حسناته تشفع له ، لذلك اقترح الاعلان عن انه تقدم باستقالته عوض اقالته ، لانه احد رجالات ليبيا وليس من اللائق اهانته ، فربما تحتاجون اليه في يوم ما ، ثم ان اهانته قد تؤدي الى ان يتبادر الى ذهن الاخرين من رجال الدولة ، انه قد يحدث معهم ما حدث مع حسين مازق . »

صمت الملك برهة وقال : « ولكن ماذا بشأن هذه الشكاوي . »

قلت : « نتولى التحقيق فيها بكيفية أخرى . »

واقترحت تعيين محمود بوهدمة رئيس مجلس الشيوخ واليا على برقة ، وتعيين حسين مازق رئيسا لمجلس الشيوخ . لكن الملك رفض الاقتراح وقال : « يجب ابعاده عن الحكم وقد اسدينا له خيرا بعدم اقالته ومحاكمته » . فاقترحت تعيينه رئيسا للديوان ، على ان يعين رئيس الديوان رئيسا لمجلس الشيوخ . لكن الملك رفض مجددا . كل ما هناك أنه وافق على ان تعلن استقالة حسين مازق بدلا من اقالته وعدم تقديمه للمحاكمة . وطلبت من الملك ان يتم ابلاغه بالقرار قبل اذاعته بواسطة الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة ، لانه من اقاربه ، لكن الملك رفض ، مشيرا الى ان هذه ليست مهمة بوقويطين . وهذا دليل قاطع على ان الملك ادريس ـ رحمه الله ـ لا يخشى احدا إلا الله عندما يتخذ قرارا .

وطبقا لما هو متعارف عليه في بعض الأحيان يبلغ رئيس الديوان أوامر الملك التي ليست

بمراسيم إلى اصحابها ، لكن رئيس الديوان طلب عدم احراجه ورجاني ان ابلغ حسين مازق بالقرار . طلبت حسين مازق وانا في القصر الملكي في طبرق ، وقلت له إنني ساعودالى البيضاء ، واريد مجيئه الى هناك لان الملك ادخل تغييرات على مناصب الولاية . وكان جوابه بانه فهم ما اعني ، وقال لي : «منذ سنوات وان اخدم الملك فاذا اراد تعيين والٍ اخر فلا حق لي في الاعتراض» .

وعدت الى البيضاء واذيع الامر الملكي بقبول استقالة حسين مازق وكان ذلك في 15 اكتوبر1961 .

كان هناك تنافس بين قبيلة البراعصة التي ينتمي اليها حسين مازق ، وقبيلة العبيدات التي ينتمي اليها عبدالقادر العلام ، لذلك فكرت في استغلال فرصة اقالة حسين مازق ، باصدار مرسوم بقبول استقالة عبدالقادر العلام من منصبه كسفير ، والا يحاكم الاثنان . وذلك درءا للحساسيات القبلية ، وافق الملك على الاقتراح وهكذا صدر مرسوم بقبول استقالة عبدالقادر العلام من منصبه بتزامن مع قرار قبول استقالة حسين مازق .

بعد اسبوع من اقالة حسين مازق ، قرر الملك الذهاب الى طرابلس ، وفي اثناء ذلك قامت مجموعة من اصدقاءحسين مازق ، منهم عمر بوغندورة وكان عضوا في مجلس الشيوخ ، ومحمد الصفاط عضو لجنة البترول ، وحسين مبروك مدير شؤون الموظفين في الحكومة الاتحادية ، بالاتصال بقبائل الجبل الاخضر ، وحرضوها على مقابلة الملك عندما يمر بمدينة البيضاء في طريقه الى طرابلس للاحتجاج على اقالة حسين مازق ، وجاءت وفود كبيرة من القبائل واعترضت موكب الملك امام استراحته الملكية في منطقة مسة ، وطلبوا ان يتحدثوا معه بشأن إقالة حسين مازق ، ويُرجوه إعادته إلى منصبه ، لكن الملك رفض مقابلتهم . وبعد استراحة قصيرة واصل سفره الى بنغازي وبعد ذلك جاءت هذه الوفود الى البيضاء لمقر رئاسة الحكومة ، وكنت في مكتبي ، وحين أطللت من النافذة وجدت حشودا كبيرة وسيارات قد ملأت الساحة ، واحاطت بهم قوات الامن . فاوفدت الياور وسكرتيري الخاص لاستطلاع الامر . فأخبروني ان هذه الحشود تمثل وفودا من قبائل الجبل الاخضر وأنهم يرغبون في الحديث معي . كنت قد علمت من سكرتير الملك هاتفيا ان الملك رفض مقابلتهم او الحديث معهم . فاوفدت اليهم مجددا مدير مكتبي والسكرتير والياور وطلبت منهم ان يختاروا مجموعة منهم لأتحدث معها . ورفضت الحديث مع تلك الحشود كلها في قضية سياسية لها حساسيتها . وافقوا على الاقتراح واختاروا خمسين شخصا جاؤوا الى مكتبي ، سلمت عليهم جميعا وقوفا ، وقالوا لي انهم يمثلون جميع قبائل برقة ، وان غرضهم هو مطالبة الملك اعادة حسين مازق الى منصبه . وانهم لا يقبلون بغيره واليا على برقة . كانوا في حالة غضب وهياج ويتحدثون بحدة وبصوت مرتفع ، وفي ثنايا حديثهم تهديد مبطن .

تركتهم يتحدثون على سجيتهم . وبعد ذلك قلت لهم ، حين عين الملك حسين مازق واليا

على برقة هل استشاركم أو رشحتموه ليكون واليا ؟ فاجابوا بالنفي ، وقلت أيضا : قبل ذلك عينه ناظرا للداخلية هل شاوركم في ذلك . وهل طلبتم تعيينه في ذلك المنصب ؟

فأجابوا بالنفي ، قلت لهم اذن هذا حق من حقوق الملك الدستورية ، وهو يعرف متى يختار الرجال ومتى يستغني عنهم ، واذا كان حسين مازق قد عين باقتراح منكم فان الحق الى جانبكم في المطالبة بابقائه ، اما وان ذلك لم يحدث ، فلا يحق لكم الاحتجاج ، ثم ان حسين مازق احدرجالات ليبيا ، استغنى عنه الملك اليوم وقد يحتاجه غدا ، وربما يعينه يوما ما في منصب رئيس للحكومة .

كان وقع كلامي عليهم ايجابيا ، فهدأ غضبهم وضجيجهم . وتحدث احدهم وهو من قبيلة الحاسة يدعى الشيخ بكار ابو عقيلة وقال لي « كلامك ياصيد (لان ابناء القبائل لا يخاطبون الاخرين بالالقاب) كلام رجال . ونحن كل ما نطلبه ان يعطف الملك على حسين مازق ويرعى قبائل برقة » . قلت لهم «اطمئنوا الملك حريص على قبائل برقة وكل ليبيا ، فقط ارجو ان لا تثيروا اية مشاكل او ضوضاء » وهكذا انتهى الحشد وعادرجال القبائل في حالة اقتناع ورضى . فهل بعدهذه الواقعة المهمة بالنسبة لقبائل برقة وحسين مازق ، يصدق أحد عندما يقال ان الملك ادريس كان يرتعد خوفا من قبائل برقة أو غيرها .

القصة الكاملة لأول محاولة انقلاب عسكري

خلال فترة رئاستي للحكومة في نوفمبر1961 حدثت مشكلة كبيرة داخل الجيش الليبي ، كادت أن تؤدي إلى وقوع انقلاب عسكري . كنت في مدينة طرابلس وتركت الملك بها وانتقلت إلى مدينة البيضاء ، اتصل بي الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان الملكي في 22 نوفمبر 1961 ، وأخبرني أن الملك يطلب مني إعداد مرسوم بإقالة اللواء السنوسي اللطويش من منصبه كقائد للجيش مع بعض كبار الضباط ومحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى ، فوعدته باعداد المرسوم واحضاره بنفسي لتقديمه الى الملك ، وذلك لسد الطريق أمام تدخلات رجال القصر ، وفي الوقت نفسه أمر الملك سكرتيره الخاص الاتصال بقائد قوة دفاع برقة الفريق محمود بوقويطين وطلب منه مراقبة تحركات ضباط الجيش بطريقة سرية ، فما كان من الفريق بوقويطين إلا أن أرسل مجموعة من القوات المتحركة ، وطوق مبنى هيئة الأركان في بنغازي ، لأن القوة التي كانت تحت تصرفه مسلحة تسليحا كاملا ، ومدربة تدريبا جيدا .(1)

اتصل سكرتير الملك أيضا بفاضل بن زكري والي طرابلس وطلب منه باسم الملك مراقبة قوات الجيش المتمركزة في طرابلس ، بيد أن السيد فاضل بن زكري اخبره بانه لا يملك القدرة التي تمكنه من التدخل في شؤون الجيش . وكانت هذه الاتصالات تتسم بالسرية التامة ، ولم اعلم بها الا بعد ان تطورت الامور ووصلت الى جهاز امن الدولة الذي يتبع رئاسة الحكومة .بعد هذه التطورات اتصلت بالدكتور على الساحلي رئيس الديوان في 26 نوفمبر 1961وطلبت منه إبلاغ الملك بأنني سأحضر لمقابلته في اليوم التالي .

---

(1) عمل اللواء السنوسي اللطيوش والفريق محمود بوقوطين ، سويا في الجيش السنوسي الذي أنشئ إبان الحرب العالمية الثانية وبعد استقلال برقة الداخلي ، انضم بوقويطين واللطويش الى قوات الأمن في اقليم برقة ، ورغم ان اللطويش اكبر رتبة من بوقوطين ، إلا أن حكومة برقة بايعاز من المرحوم ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية آنذاك ، عملت على ترقية بوقوطين وتهيئته ليكون قائدا لقوات أمن برقة ، وهو ما أدى إلى خلق مشكلة لحكومة ولاية برقة بعد اعلان استقلال ليبيا ، مما اضطر والي برقة حسين مازق عام 1953 ان يطلب من الحكومة الاتحادية حلا للمشكلة بنقل السنوسي اللطويش الى وزارة الدفاع ، وتزامنت تلك الواقعة مع قرار الحكومة الاتحادية بفتح مدرسة عسكرية في مدينة الزاوية الغربية لتكوين ضباط عسكريين كنواة للجيش الليبي . وعين السنوسي اللطويش في تلك المدرسة ، ومنذ ذلك الوقت نشأت حساسية بين الرجلين ، لذا لم يقبل اللطويش مطلقا ان تتم محاصرة ضباطه بواسطة غريمه القديم بوقوطين .

كنت في البيضاء في ذلك اليوم وبعد منتصف الليل رن الهاتف داخل مقر إقامتي وكان المتحدث عقيد في الجيش يدعى جبريل صالح أعرفه معرفة شخصية ، أبلغني أنه مع عشرة ضباط يرغبون في مقابلتي حالا ، كان جوابي أننا الآن في آخر الليل ، ومن الأفضل ان يكون اللقاء في صباح اليوم التالي ، وتناهى الى سمعي عبر الهاتف ضجيج وأصوات عدد من الناس ، وهم يقولون . . . لا . . . لا تقبل . تأكدت أن حوله مجموعة من الضباط ، وبعد أن تيقنت أن الأمر خطير ، طلبت منه الحضور وحيدا . كانت الرحلة من بنغازي الى البيضاء ، تستغرق ساعتين ، وبالتالي فإن العقيد جبريل سيصل مع الفجر ، فأبلغت الحرس بإدخاله لمقابلتي فور وصوله . وبالفعل وصل مع بزوغ الشمس ، وبادرني مستفسرا عما إذا كان لدي علم بأن قوات دفاع برقة قد طوقت رئاسة الأركان ، أجبت بالنفي مشيرا إلى أن قوات دفاع برقة مسؤول عنها الوالي مباشرة وليس رئيس الحكومة . قال لي العقيد جبريل ، إن قوات دفاع برقة طوقت رئاسة الأركان في الوقت الذي كان فيه أكثر من مائة وخمسين ضابطا مجتمعين مع رئيس الأركان وإزاء ذلك طلب الضباط رفع الحصار وإلا فإنهم سيضطرون إلى قصف قوات الأمن بالمدفعية . قلت له هل جئت لتشرح الوضع أم تبلغني تهديداً ؟ وأوضحت له أن الجيش يتبع الحكومة الاتحادية وقد اعتدت عليه قوة من الولاية ، وهي تابعة للوالي ، ويفترض في هذه الحالة باعتباري رئيسا للحكومة أن اتخذ الإجراء المناسب للدفاع عن الجيش لأن الجيش تابع للحكومة الاتحادية ، ومهما يكن من أمر فأنا واحد منكم ، لذلك لا معنى للتهديد . وسألني مجددا عما إذا كان لدي علم بهذه التطورات فنفيت علمي بالواقعة ، على أساس أن قوات الأمن تابعة للوالي . وكررت على مسامعه ان الجيش هو قوة الحكومة الاتحادية وأن أيّ شيء يسيء للجيش هو في الوقت نفسه يعتبر بمثابة اساءة للحكومة ، وأخبرته بأنني طلبت مقابلة الملك لأتبين حقيقة الأمر . وذكر لي بأنهم سمعوا كذلك أن الملك سيصدر مرسوما بإقالة رئيس الأركان لأن الخبر تسرب لهم من الديوان الملكي . وقال لي العقيد جبريل أنه في حالة إقالة رئيس الأركان فإن ضباط الجيش لن يقبلوا القرار وسيضطرون لاتخاذ اجراء مضاد . فعلقت على ذلك بالقول إنني سأبحث الموضوع في اليوم التالي مع الملك ، مؤكدا بأنني لن أقبل أية إساءة للجيش ، وطلبت منه قبل إنهاء المقابلة وباعتباره قائد لواء طرابلس العودة إلى هناك وإبلاغ ذلك لرئيس الأركان والبقاء في طرابلس حتى اتصل به وقلت له بلهجة حاسمة «من الآن آمرك بأن لا تنفذ أية تعليمات من أي كان إلا مني شخصيا حتى تتضح الأمور .»

وفي صبيحة 27 نوفمبر 1961 ذهبت إلى مدينة بنغازي لأستقل الطائرة إلى طرابلس ، وعند وصولي إلى مقر رئيس الحكومة في بنغازي جاءني قائد الجيش اللواء السنوسي اللطيوش وبرفقته عدد كبير من الضباط وفور أن استقبلتهم بادرني بتسمية الضباط الذين معه وأسماء وحداتهم وبعد ذلك خاطبني قائلا «أطلب منكم حالا رفع الحصار الذي فرضه بوقوطين

على هيئة الأركان وإلا سأعطي الأمر بقصفهم بالمدفعية ، ولا يمكن للجيش أن يسكت أو يخضع لأبناء وبنات ابراهيم الشلحي - وكان بوقوطين متزوجا من إحدى بنات الشلحي- ومضى اللواء السنوسي اللطيوش يقول إذا كان الملك مستسلما وراضيا عن أفعالهم فليذهبوا جميعا لأننا نحن اللذين جعلناه ملكا كما أن آبائي وأجدادي ومن معهم من الليبيين استقبلوا جده محمد بن علي السنوسي عندما جاء إلى ليبيا ولا يحمل معه إلا الكتب فقدموا له العون وأنشأوا له الزوايا في جميع أنحاء ليبيا وانفقوا عليه من أموالهم لا يبتغون من ذلك إلا جزاء الله » .

كان يتكلم وهو في حالة هيجان وتوتر وغضب والضباط يؤيدون أقواله ، وبعد أن انتهى من كلامه أجبته قائلا :« يا سنوسي كنت أحسب أنك من أعقل رجال ليبيا ومن أخلصهم للملك ادريس الذي هو والدنا جميعا وصاحب الفضل علينا إذ لولا حكمته لما كانت ليبيا دولة مستقلة ، ثم ان ما قلته أنت عن آبائك وأجدادك وعن كل الليبيين الذين قدموا تلك الخدمات التي ذكرتها تم في وقت لم يكن فيه محمد بن علي السنوسي ملكا ولم يكن أحد في ذلك الوقت من الليبيين الذين قدموا الخدمات يفكر في أن يصبح قائدا للجيش أو وزيرا أو رئيسا للحكومة وما قاموا به كان لوجه الله اعتقادا منهم بأن ذلك كله لمصلحة ليبيا ، ثم قلت له اني اريد أن أسألك سؤالا محددا : هل أنت أفضل من آبائك وأجدادك ؟ » فأجاب :« انهم أفضل مني » ، قلت إذن يجب عليك أن تكون مع الملك ادريس مثلما كان من ذكرتهم مع الامام محمد بن علي السنوسي ، ثم ياسنوسي جاءني العقيد جبريل صالح موفدا من طرفكم فجر اليوم وأخبرني عن كل ما جرى وأبلغته بأنني سأذهب اليوم لأقابل الملك في طرابلس لأبحث معه هذه المواضيع وهانذا في طريقي إلى هناك فثق بأننا مجموعة واحدة لأننا كلنا نكوّن الاتحاد الليبي وعندما انتهي من مقابلتي للملك والحديث معه سأتصل بك وأبلغك بكل شيء .

اجابني قائلا :« سأذهب إلى مكتبي في رئاسة الأركان ولن أغادره إلى أن تتصل بي وسيبقى جميع الضباط في مكاتبهم ووحداتهم في انتظار مكالمتك . »

وصلت بعدئذ إلى طرابلس وذهبت إلى القصر الملكي والتقيت مع الملك وقلت له إن رئيس الديوان اخبرني بما أمرتم به ولكنني في البداية أودمعرفة التفاصيل إذا تكرمتم والأمر الذي استدعى اتخاذ قراركم بإقالة اللواء السنوسي اللطيوش ومن معه ، فإذا كان الرجل يدبر مؤامرة أو يريد القيام بانقلاب عسكري ، وأنا ليس لدي علم ، فمعنى ذلك أنني يجب ان استقيل فورا ، واذا كنت على علم ومتواطئا معه ففي هذه الحالة أنا خائن استحق العقاب .

أجابني الملك قائلا :« لا هذه ولا تلك ، ولم يتبادر إلى ذهني مطلقا أن تكون متواطئاً . كما أنني متيقن أنه ليس لديك علم بما جرى » واستطرد قائلا :« لقد جاءني ابو سيف ياسين وهو ناظر سابق للداخلية في ولاية برقة ومن قبيلة المغاربة التي ينتمي اليها السنوسي اللطيوش ، واخبرني ان السنوسي اللطيوش يوزع الأسلحة على قبيلته ويقرب الضباط الذين ينتمون

إليها وكذا ضباط آخرين من القبائل الموالية له ، كما أنه يقوم بتخزين كميات أخرى من الأسلحة وينوي القيام بانقلاب عسكري» .

قلت مخاطبا الملك «انتم تعرفون ابو سيف ياسين كما أنني اعرفه وفي الجيش توجد مجموعة صغيرة يتزعمها العقيد عبدالعزيز الشلحي وهذه المجموعة ليست على وفاق مع قائد الجيش وحتى الآن لا أعرف سبب ذلك ، كل ما هنالك أن السنوسي اللطيوش يقلص دائما من مهامهم داخل الجيش ، وقد تكلم معي في هذا الشأن عدة مرات حيث كانت وجهة نظره ، ان عبدالعزيز الشلحي واصدقاءه من الضباط ، لا تتوفرفيهم الصفات المطلوبة للعسكريين المحترفين ورغم ذلك كنت انصحه بأن يكون أبا لجميع الضباط دون تفريق ، وكانت له وجهة نظر مغايرة ، كما أنني اعلم ان تعامله يتسم بنزعة قبلية وكنت أعاتبه على هذا المسلك وأقول له أنت قائد لجيش ليبيا لا جيش قبائل ، فيجيبني بالايجاب ، ولكنني ألاحظ في بعض تصرفاته تحيزا وبالرغم من هذا فإنني متأكد من اخلاصه لكم» وطلب مني الملك أن نعين هيئة أركان من الضباط المتخرجين من كليات الأركان فقلت له إن هذا الأمر يحتاج إلى وقت ودراسة عامة تخص الجيش . ونظرا لمعرفتي بالملك وطبعه أجبته بأن المراسيم التي أمر بها جاهزة . ولكنني اخشى أن نخلق سابقة في الجيش ، إذ يجب علينا أن نعالج الأمر بحكمة وقدمت له المراسيم التي طلبها . أقول الآن للتاريخ والحقيقة أن اللواءالسنوسي اللطيوش كان شهما وشجاعا ووطنيا وفي رأيي أنه استفز في هذه الواقعة ، وهو من الضباط الذين تكونوا في الجيش السنوسي الذي شكل أثناءالحرب العالمية الثانية ، وخليفته نوري الصديق كان من الضباط الذين تكونوا في ذلك الجيش أيضا وحين تم تعيين السنوسي اللطيوش قائدا للجيش عين نوري الصديق بمرسوم ملكي نائبا له وقد تم ذلك عام 1958 وعندحدوث الواقعة التي نحن بصددها كان الزعيم نوري الصديق غائبا خارج ليبيا بصحبة وزير الدفاع يونس عبدالنبي بلخير في مهمة في المغرب» ، فقال لي الملك : «كيف نتصرف ؟ ولكن فى كل الاحوال لابد من إخراج السنوسي اللطويش من الجيش قلت له «سأتحدث مع السنوسي اللطيوش وأقول له إن الملك يرى أنك بمثابة ابنه فقد جربك في المجال العسكري والآن يريد أن يجربك في الحقل الدبلوماسي وبذلك نعينه سفيرا في الخارجية» . ردعلي الملك قائلا : «أنت دائما تفكر في الحلول التي لا تضر أحدا ، ولكن تأكد من أنه حين يأتي يوم تتعرض فيه لمكروه لن يفكر فيك أحد لأن أكثرية الناس لا خير فيهم وأنا أدرى منك بذلك» . قلت «وليكن ذلك ولكن لنعالج الأمور بحكمة» عندئذ قدمت له المرسوم الخاص بتعيين السنوسي اللطيوش سفيرا في الخارجية ، ومرسوما بترقية نوري الصديق الى درجة لواء وتعيينه رئيسا للأركان . فوقع الملك المرسومين وكان ذلك في 1961/11/28 .

كنت قبل سفري إلى طرابلس طلبت من سكرتيري الخاص الاستاذ حسن بخريص لانني أثق فيه وأقدره بعد تجربة فوجدته اميناً وصادقاً لذا كلفته الاتصال بقائد كتيبة درنه العقيد

مصطفى القويري واحد الضباط الكبار في كتيبة المرج كنت اطمئن اليه ، وقلت له أن يبلغهما : بوجود مشاكل في الجيش وأن لا يقحما أنفسهما في هذه المشاكل وطلبت منهما أن ينتبها لما يحدث وإذا شعرا بوجود اي تحرك غير طبيعي عليهما التصرف تصرفا ملائما لما يتطلبه الموقف وان يبرهنا على ولائهما للوطن وللملك ، كما طلبت منهما عدم الامتثال لأية أوامر تصدر من رئاسة الأركان أو من غيرها وعدم قبول أية تعليمات إلا مني شخصيا ، أو عن طريق سكرتيري الأستاذ حسن بوخريص ، فوعدا وعدا قاطعا بتنفيذ ما طلبته منهما ، كما طلبت من وزير الخارجية الاتصال بوزير الدفاع لكي يعود ومن معه من الضباط الى ليبيا .

وقبيل مغادرتي بنغازي وبعد انصراف اللواء السنوسي اللطويش والضباط الذين معه استدعيت ضابطاً في الجيش كان في عطلة وهو العقيد ادريس عبدالله ومدير مباحث ولاية برقة العقيد حسن التومي ونائب قائد قوات دفاع برقة العقيد يونس بلقاسم والمسؤول عن أمن الدولة في برقة المقدم دخيل ابو شريدة ، كل منهم على حدة وأبلغتهم بأن عليهم واجبا وطنيا يتطلب منهم الانتباه وان يكونوا مستعدين لأن هناك تحركات سرية داخل الجيش وهي تحركات لاتسر ، واتفقت معهم على أن يراقبوا كل شيء وأن يكونوا على اتصال بي ليل نهار وأن لا يغادروا مكاتبهم .

بعد ذلك سافرت إلى طرابلس واجتمعت مع الملك كما اسلفت ، وبعد انتهائي من مقابلة الملك ، اتصلت من مكتبي هاتفيا مع السنوسي اللطيوش ، وقلت له إنني قابلت الملك ، فطلب مني تفاصيل ما حدث . قلت له ان ذلك لا يمكن أن يتم عبر الهاتف ، لذا من الأفضل حضورك إلى مكتبي في طرابلس ، وأكدت له أنني أقف معه في خندق واحد .

وبالفعل حضر إلى طرابلس مع عدد من الضباط وجاؤوا إلى مكتب وزير الدفاع الذي اتصل بي وأخبرني أن قائد الجيش في مكتبه ،فطلبت منه أن يحضروا جميعا إلى مكتبي وكان قائد الجيش هائجا وثائرا ويتحدث بعنف ، وانزلق به الحديث ليتعرض بالشتم للملك . وبعد أن أفرغ ما في جعبته ، قلت له انني اجتمعت مع الملك وقال لي : إنه ليس لديه أية مؤاخذة على السنوسي اللطيوش وانني اعتبره بمثابة ابني ولا أسمح لأي أحد أن يتدخل بيننا ، لقد جربته في الجيش ونجح والآن اودان أجربه في السلك الدبلوماسي ، وربما أحتاجه في مناصب أرفع . فأجابني قائلا : «أريد أن أسمع ذلك بنفسي من الملك . قلت : سأحدد لك موعدا مع الملك وطلب أن يعود إلى بنغازي وعندما يحدد الموعد يعود مجددا الى طرابلس .

واتضح لي من احاديثه معي أنه كانت لديه خطة مدبرة . وافقت على سفره إلى بنغازي وفعلا خرج من مكتبي نحو المطار . وقبل وصوله إلى المطار طلبت من سكرتيري الاتصال بمدير أمن المطار ، وإبلاغه بأنه حين يصل السنوسي اللطيوش إلى المطار يتصل به ويبلغه أن هناك مكالمة هاتفية عاجلة من رئيس الحكومة تطلب منه العودة فورا إلى طرابلس . كانت هناك رحلة جوية ليلية واحدة تربط بين طرابلس وبنغازي ، وكان قصدي أن تقلع الطائرة فلا

يجد وسيلة اخرى للسفر إلى بنغازي .

نفذ مدير أمن المطار تعليماتي ، وبالفعل عاد السنوسي اللطيوش ومن معه من الضباط ادراجهم ، ولكنهم عوض التوجه نحو مقر رئاسة الحكومة ذهبوا إلى معسكر باب العزيزية ومن هناك أوفدلي السنوسي اللطيوش اللواء نوري الصديق رفقة ضباط اخرين ، وجاءني نوري الصديق وبادرني مستفسرا : هل ألقيتم علينا القبض ؟ تساءلت : لماذا ؟ قال لي إن مدير أمن المطار منعهم من السفر بحجة وجود مكالمة هاتفية عاجلة من رئيس الحكومة ، ومعنى ذلك أنه تم إلقاء القبض علينا ، وإذا أردتم أي شيء من اللواء السنوسي اللطيوش ها نحن جميعا موجودون باستراحته داخل المعسكر .

اجبته قائلا :« ألم يقل السنوسي اللطيوش أنه يريد أن يسمع الكلام الذي قاله في حقه الملك من الملك نفسه ؟ »

ردنوري الصديق : بلى .

قلت : «لقد تحدثت مع الملك ، وحدد له موعدا في العاشرة من صباح يوم غد ، لذلك ارتأيت أنه عوض أن يسافر إلى بنغازي ويضطر للعودة مجددا في صبيحة اليوم التالي باكرا ، من الأفضل أن يمضي ليلته في طرابلس ، اما إذا كان لا يرغب في مقابلة الملك ، فبإمكانه أن يستقل سيارة رئيس الحكومة التي اضعها تحت تصرفه ويسافر الليلة إلى بنغازي . فاجاب نوري الصديق : «لن نسافر لأننا نريد مقابلة الملك» .

بعد ذلك استدعيت وزير الدفاع ، وطلبت منه أن يذهب مع بعض الوزراء إلى الاستراحة حيث يقيم اللواء السنوسي اللطيوش ، ويتم تحضير مائدة عشاء ، وأن يظلوا مع السنوسي اللطيوش يلعبون الورق حتى الصباح . استفسر وزير الدفاع عن المقصود من وراء ذلك ، فشرحت له الخطة ، وطلبت منه الكتمان ، مع الانتباه لكل ما يجري ، وأخذ الحيطة والحذر .

وكانت الخطة المدبرة المشار إليها تتلخص في أن السنوسي اللطيوش اتفق قبل وصوله إلى طرابلس ، مع الضباط أنه في حالة إذاعة مرسوم يقضي بإقالته من الجيش يجب عليهم أن يتحركوا فورا وأن يستولوا على البلد .

كانت المراسيم تذاع عادة في نشرة الساعة التاسعة ليلا ، وحين اذيع مرسوم تعيينه سفيرا لم يستطع القيام بأي اتصال مع أية جهة لأن الوزراء كانوا إلى جانبه ، كما أن كل المشرفين على تحضير المائدة كانوا من رجال أمن الدولة المدنيين ، الذين تم اختيارهم بعناية وكانت معهم أسلحتهم الخفيفة مخبأة وعلى استعداد لكل طارئ .

كنت قد اتفقت مع قائد لواء طرابلس العقيد جبريل صالح - كما ذكرت -أن يقف بالمرصاد لأي تحرك ، وبعد إذاعة المرسوم ، بادر الضباط المتواطئون مع السنوسي اللطيوش في معسكرات المرج وبنغازي الاتصال ببعضهم هاتفيا واعداد السيارات العسكرية وتهيئة الجنود للتحرك وهم لا يعلمون بأنهم تحت الرقابة من الضباط الذين اتفقت معهم قبل مغادرتي

البيضاء وتم إلقاء القبض على الجميع .

كان سكرتيري على صلة بمن اتفقنا معهم ، وبالفعل أبلغوه بأنهم القوا القبض على جميع الضباط الذين تحركوا .

في صبيحة اليوم التالي اتصل العقيد عون رحومه من بنغازي مع الديوان الملكي في طرابلس وتحدث مع العقيد عبدالعزيز الشلحي وهو لا يعلم أي شيء عن الترتيبات التي اتخذتها ، ولم تكن لديه أية مسؤولية داخل الجيش لأن السنوسي اللطيوش كان قد همشه هو والعقيد عبدالعزيز الشلحي ، وأبلغ العقيد عون رحومة العقيد الشلحي أن انقلابا قد وقع وأن الجيش استولى على بنغازي ، وهناك كتيبة تحركت باتجاه طرابلس ،عند ذلك اتصل بي الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان ، وتحدث معي بلهجة حادة وقوية لم أعهدها من قبل ، وأبلغني أن الملك يطلب القاء القبض على السنوسي اللطيوش وعدد من الضباط يتجاوز عددهم المئة ضابط ، وأمل علي اسماءهم . قلت له أنني سأنفذ تعليمات الملك فورا ، ولكنني أريد مقابلته عاجلا . وبعد فترة اتصل بي مجددا ليخبرني أن الموعد تحدد في الساعة الرابعة بعد الظهر .

في ذلك اليوم لم أكن غادرت رئاسة الحكومة ، وامضيت الليل كله في المكتب ، ولم أتحدث مع أحد من المسؤولين إلا وزير الدفاع حول هذه التطورات خشية أن ينزعجوا أو يرتبكوا .

القاء القبض على الانقلابيين

قبل ذلك استدعيت والي طرابلس مع مدير الأمن اللواء محمد المنصوري ، وكان يتقد ذكاء ، وطلبت من اللواء المنصوري عمل دوريات متحركة بأقصى سرعة ، وذلك لتفتيش أية سيارة مدنية أو عسكرية إذا كانت قادمة من برقة . وقلت لهما إن هناك مواد مهربة دخلت من مصر عن طريق برقة ، والغرض من الدوريات هو إلقاء القبض على المهربين . وقد فهم اللواء المنصوري السبب الحقيقي من عمل الدوريات ، لذلك لم يتكلم ووعدني بتنفيذ تعليماتي فورا . وبالفعل تم احتجاز سيارات عسكرية عند حدود الولايتين كانت محملة بالأسلحة والذخائر .

في الساعة الرابعة ذهبت إلى القصر طبقا للموعد المحدد سلفا ، ووجدت هناك البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، ومصطفى بن حليم ، وعبدالله عابد السنوسي والعقيد عبدالعزيز الشلحي ، كانوا كلهم موجودين في مكتب الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان ، ووضعوا سياراتهم بحيث لا أستطيع أن أجدموقفا لسيارتي ، طلبت من السائق ومرافقي ايقاف السيارة في أي مكان ، دخلت فورا إلى القسم الذي يوجد فيه مكتب الملك . هناك وجدت ادريس ابو سيف سكرتير الملك وفتحي الخوجة مدير المراسيم . سألاني عما يجري

قلت لهما لماذا ؟ قالا ان البوصيري الشلحي ومصطفى بن حليم وعبدالله عابد السنوسي والعقيد عبدالعزيز الشلحي يوجدون منذ وقت مبكر في القصر ، والبوصيري الشلحي يتردد بين الفينة والأخرى على الملك الذي يبدو أنه ليس في حالة طبيعية فهل حدث شيء ؟ قلت لهما لا يوجد أي شيء .كما اخبراني أن العقيد عون رحومه يتصل من بنغازي ومنذ الصباح الباكر بين الفينة والأخرى ويطلب العقيد عبدالعزيز الشلحي ويتحدث معه . بعد ذلك ، جاءني موظف التشريفات حسن المثنى وأبلغني أن المراسم تطلب مني الدخول لمقابلة الملك . كانت المرة الأولى التي أعامل فيها بهذه الطريقة داخل القصر الملكي . وكنت قد لاحظت ان الوضع غير طبيعي داخل القصر . دخلت على الملك فوجدته واقفا تبادلنا التحية ولم يطلب مني الجلوس كعادته ، كانت ملامحه تدل على حالة غضب وانزعاج ولم يكن في حالة طبيعية ، سألني بحدة : ماذا يحدث داخل الجيش . ؟

قلت له :« ليس لدي أي علم ان هناك حركة داخل الجيش » .

قال محتدا : «اذن ماذا تفعل ، لقد بلغني أن الجيش استولى على برقة كلها وهو في طريقه إلى الاستيلاء على طرابلس»

قلت : ليس لدي علم باي شيء .

قال : الا تعلم أن برقة استولى عليها الجيش وأن وحدات تزحف حاليا نحو طرابلس ، وأردف قائلا : أين هو السنوسي اللطيوش ؟ وكانوا قد أبلغوه انه في برقة . قلت له موجود في طرابلس » .

قال : هل تتحدث جادا ؟

قلت : إن هؤلاء الناس يريدون ازعاجكم ، ويختلقون لكم الأكاذيب ، لذلك أرجو أن تسمعوا مني الحقيقة كاملة ، فأنتم لديكم رجال مسؤولون يقدرون المسؤولية حق قدرها .

خرج الملك لفترة لا تتجاوز عشر دقائق ثم عاد وقد تغيرت ملامحه ، ورجع إلى طبعه الذي كنت أعهده فيه ، وعلمت فيما بعد أنه كانت هناك خطة لالقاء القبض علي . وعندئذ شرعت في شرح الوضع بكافة تفاصيله وبعد أن أنهيت حديثي ، قال الملك معقبا على كلامي : « يا ابني ارحتني الله يريحك ويبارك فيك ، أنا الآن سوف أذهب إلى المزرعة لأرتاح وحين تنتهي من عملك اتصل بي في أي وقت» .

قلت له لدي طلب أريده منكم وهو أنني ابلغت السنوسي اللطيوش ودون علمكم بأنني حددت له موعدا معكم .

قال : متى تريدني أن أقابله فانا على استعداد .

قلت : أريد أن يسمع منكم بأنكم جربتموه في الجيش وتودون الاستفادة من خبراته في العمل الديبلوماسي لانني نسبت اليكم هذا الكلام ، وبينت للملك انني اوفدت وزير الدفاع ورئيس الأركان الجديد ومجموعة من الضباط إلى برقة ليتفقدوا المعسكرات ، وأنهم

سيمضون ليلتهم هناك . وقلت للملك من رأيي أن تجتمعوا مع الجميع بحضور السنوسي اللطيوش ، وبعد ذلك نستأذن ونترككم معه لتبلغوه الأشياء التي اتفقنا عليها ، وتحاولون تطييب خاطره .

وافق الملك على الاقتراح ، وطلب مني ابلاغ التشريفات بالوقت المناسب لاستقبالنا جميعا ، وخرج من مكتبه ولم يتحدث مع أحد من الذين كانوا في القصر ، وركب سيارته وذهب الى المزرعة .

أما أنا فقد ذهبت إلى مكتب سكرتير الملك ورئيس التشريفات ، وعندئذ رن جرس الهاتف وكان المتحدث هورئيس الديوان ، واستفسر رئيس التشريفات حول ما إذا كان الملك قد غادر القصر ، فأجابه أنه بالفعل قد غادر ، وسأله رئيس الديوان ، إذا كان لم يسأل عنه أو عن البوصيري الشلحي ، وكان جواب رئيس التشريفات أنه لم يسأل عن أحد . ثم عاد ليسأله عني ، فقال له رئيس التشريفات أنه بالقرب مني . فتحدث معي هاتفيا وتظاهرت بأنني ليس لدي علم بأي شيء . وسألني رئيس الديوان إذا كنت أحتاج إلى مساعدة ، شكرته وقلت له إنني لا أطلب شيئا سوى راحته وهناء باله .

بعد ذلك غادرت القصر وذهبت رأسا إلى منزلي . فور وصولي لحق بي عبدالله عابد السنوسي وقال لي جئت لتهنئتك . ورغم أن عبدالله عابد كان متحالفا مع ناظر الخاصة ومصطفى بن حليم ، فإن الغرض من زيارته كان بهدف ابقاء الجسور معي طالما أنني مازلت رئيسا للحكومة . وقال لي لم يخطر ببال أحد حتى البوصيري الشلحي ، أنك ستنتصر على الجميع . وأضاف : كما ان احداً لم يكن يتوقع أن تكون لك كل هذه الدراية بأوضاع الجيش الداخلية .

قلت له : ماذا حدث . . الجيش لم يحدث بداخله أي شيء .

وأبلغني عبدالله عابد بأنهم كانوا يعتزمون إعلان الاحكام العرفية ، وأن يشكل مصطفى بن حليم حكومة جديدة ، ويلقي القبض على جميع الذين يعتقدون انهم خصومهم وأنني كنت على رأس القائمة . وعلقت على ذلك قائلا : على اية حال أنتم إخوة وحتى لو كنتم اعتقلتموني فانكم قطعا لن تضعوا حبل المشنقة حول عنقي .

ذهبت بعد ذلك إلى مكتبي ، وتحدثت مع وزير الدفاع ، وطلبت منه البقاء في بنغازي لمدة ثلاثة او اربعة ايام ، وابلغته أن الأمور تسير حاليا سيرها المعتاد .

وفي وقت لاحق وبعد رجوع وزير الدفاع اتصلت بمدير المراسيم ، وذلك حتى يحدد لنا الملك الموعد الذي اقترحته ، وبالفعل تحدد الموعد في الساعة الرابعة بعد الظهر ، رافقني إلى مقابلة الملك وزير الدفاع والسنوسي اللطيوش رئيس الأركان السابق ، وكذا اللواء نوري الصديق رئيس الأركان الجديد . أبلغت الملك أن كل شيء على ما يرام ، وذلك تفاديا لاحراج السنوسي اللطيوش ، كما أبلغته أن الضباط جميعا وقعوا عريضة يعاهدون فيها الملك على

الولاء والطاعة ، واستأذنت بعد ذلك طبقا لاتفاقي مع الملك ، فطلب الملك من السنوسي اللطيوش البقاء ، وظل معه لمدة نصف ساعة ، وخلال ذلك سلم اللطيوش للملك استقالته من منصبه كسفير في وزارة الخارجية ولم أكن أعلم بأنه قرر الاستقالة .

وقال للملك :« لا أريد أي شيء سوى رضاكم وحتى منصب السفير لا أرغب فيه» .

محاكمة الضباط

سافرت إلى بنغازي لحضور اجتماعات مجلس الأمة وبعد أيام اوفد إليَّ الملك سكرتيره الخاص ادريس ابو سيف ومعه قائمة بأسماء ضباط يطلب اقالتهم من الجيش وتقديمهم للمحاكمة . كان ذلك بايعاز من المجموعة التي اجتمعت في مكتب رئيس الديوان كما طلب مني اعداد مرسوم بقبول استقالة السنوسي اللطيوش كسفير . طلبت من ادريس ابو سيف ابلاغ الملك بأنني سأنفذ تعليماته ، لكنني اطلب ان اتعامل مع الموضوع بالطريقة التي اراها اذا كنت مازلت احظى بثقة الملك ، اما اذا لم تكن هذه الثقة متوفرة ، فانني سأقدم استقالتي في اليوم التالي ، واقترحت عدم قبول استقالة السنوسي اللطيوش من منصبه كسفير ، لانه قدم استقالته وهو في حالة غضب . اتصل بي السكرتير بعد عودته الى طرابلس لابلاغي أن الملك يطلب مني العمل بالكيفية التي أراها وهكذا شكلت بالاتفاق مع وزير الدفاع وقائد الجيش ورئيس هيئة الاركان الجديد لجنة تحقيق برئاسة العقيد مصطفى القويري وهو عقيد محايد . اجتمعت مع اللجنة وأوضحت لهم أنني لا أريد ظلم اي احد ، لذلك يجب على اللجنة أن تتحرى الأمانة والدقة ، وتحصر عملها في أضيق نطاق لأننا لا نريد خلق بلبلة أو فتن داخل الجيش . وطلبت منهم التحقيق مع الضباط الذين القي عليهم القبض وكذا الضباط الآخرين الذين اتصلت بهم هاتفيا ، وذلك لمعرفة كيف بدأ التحرك ، ومن الذي فكر فيه وأوعز به وسلمتهم قائمة بأسماء الضباط الذين طلب الملك القاء القبض عليهم للاستئناس بها ، مع عدم اتخاذ أيّ اجراء ضد اي احد حتى يثبت انه متورط .

بعد ان انتهت لجنة التحقيق من عملها ، شُكِّلَتْ محكمة عسكرية طبقالما ينص عليه قانون الجيش برئاسة العقيد محيي الدين المسعودي ، واصدرت احكاما متفاوتة بالسجن ضد الضباط الذين ثبت تورطهم . وكانت تلك الاحكام تتراوح بين سنة وسنتين ، ولم تتجاوز في اقصاها عشر سنوات على ما أذكر . وهكذا تمت معالجة الأمر بهدوء واتزان وحافظنا على روح الانضباط داخل الجيش وتم تطويق محاولة انقلاب عسكري كان سيقود ليبيا نحو المجهول .

وبعد أربع سنوات ونصف من تلك الواقعة استدعى الملك ادريس السنوسي اللطيوش وعينه وزيرا للاشغال والمواصلات في حكومة محمود المنتصر ، وبعد ذلك بفترة وجيزة أصدر

مرسومًا بالعفو عن جميع الضباط الذين حوكموا في تلك الاحداث . وهنا لابد لي ان أسرد واقعة حدثت عقب صدور احكام المحكمة العسكرية ، فقد طلب اللواء السنوسي اللطيوش مقابلتي وزارني في مكتبي بمدينة البيضاء ليشكرني على اقتراحي بعدم قبول استقالته كسفير في الخارجية ، وطلب مني نظرا لأوضاعه المادية الخاصة ، أن يعامل معاملة سفير في إحدى السفارات حتى يتمتع بكافة المزايا الوظيفية فوافقت على طلبه وأمرت باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها ، وفي الوقت نفسه طلب تسليفه مبلغ من المال لإعادة بناء منزله ، وبالفعل وجدت أن هناك فائضا في بند المصاريف السرية المخصصة لرئيس الحكومة ، فأمرت أن يصرف له مبلغ 25 ألف جنيه كمساعدة ، وبالفعل شيد عمارة على أنقاض منزله القديم . واستمرت علاقتي مع اللواء السنوسي اللطيوش حتى بعد أن أصبح وزيرا وأنا خارج الحكم ، وظل يزورني باستمرار إلى أن غادرت ليبيا وأشهد أنه صديق وفي وشجاع .

الملك يقترح حل الجيش!

تواصل اهتمامي بالجيش ، خاصة بعد المحاولة الانقلابية ، وفي هذا الاطار رتبت مع الحكومة البريطانية زيارة يقوم بها عبدالنبي بُلخير وزير الدفاع ، وفعلا تمت هذه الزيارة خلال سنة 1962 ، وذلك بهدف بحث انشاء سلاح للبحرية الليبية .(1)

بعد تلك الزيارة ، وجهنا دعوة لوزير الدفاع البريطاني لزيارة ليبيا ، لاستكمال المحادثات بين الجانبين ، وطلبنا من المسؤول البريطاني ، ان تبيعنا بلاده كاسحتين للالغام ، وبارجة ، لتصبح هذه القطع نواة لسلاح البحرية الليبية . كما طلبنا منه تسهيلات في الدفع لتسديد قيمة هذه الصفقة ، ولتدريب نواة هذا السلاح على العمل في القطع البحرية ، وقبول ضباط ليبيين للدراسة في البحرية البريطانية .

خلال الزيارة تم الاتفاق على الصفقة وعلى جميع الاقتراحات التي قدمناها ، وفي ديسمبر من نفس السنة كانت القطع البحرية قد وصلت واقمنا احتفالا في ميناء طرابلس بمناسبة إنشاء سلاح للبحرية الليبية .كما انشأناسلاحا لخفر السواحل واتخذ مجلس الوزراء قرارا في مايو 1961 بتفويض مدير عام الجمارك ليتفاوض مع شركات متخصصة في بناء السفن بعد ذلك تعاقدت وزارة المالية مع شركة بريطانية لشراء عشرة زوارق تسلم على دفعات ، وقد تسلمتها مصلحة الجمارك كلها قبل نهاية 1962 ، وأنشأ في السنة نفسها مدرسة لتخريج

(1) صدر قانون تعديل قانون الجيش في يوليو 1961 وهذا القانون ينص على لوائح لانشاء وتكوين السلاح الجوي الليبي والسلاح البحري الليبي . وصدرت هذه اللوائح موقعة من وزير الدفاع يونس عبدالنبي بلخير بناء على اقتراح رئيس الأركان كما ينص على ذلك القانون الذي صدر في 13 يوليو 1962 . راجع الجريدة الرسمية للمملكة الليبية رقم 13 بتاريخ 18 يوليو 1962 .

ضباط خفر السواحل ومدرسة أخرى لضباط الجمارك .وفي وقت لاحق ، اوفدنا بعثات من الضباط الليبيين ليتدربوا في بريطانيا على مختلف فروع الاسلحة ، وكذلك ضباط إلى مدارس اركان الحرب ، وارسلنا بعثات عسكرية الى الولايات المتحدة ، وبعثة من ضباط البحرية الى اليونان ، وبعثات للطب العسكري ، الى كل من المانيا وايطاليا وتركيا .

وعقب المحاولة الانقلابية ، التي أدت الى خروج اللواء السنوسي اللطيوش من الجيش ، بفترة وجيزة ، ارسل لي الملك الفريق محمود بوقوطين قائد قوة دفاع برقة ، ليبلغني باقتراح مثير ، مفاده دراسة اصدار مرسوم لحل الجيش الليبي!!

وابلغني بوقوطين طبقا لاقتراح الملك أن نكتفي بانشاء سلاح للحدود ، وتقوية جهاز الامن ، وتعزيز القوات المتحركة (يقابلها الحرس الوطني في البلدان الأخرى) . وكان رأي الملك ان ليبيا لا يوجد لها اعداء قد تدخل معهم في حرب ، وبالتالي لاحاجة لوجود جيش ، خاصة بعد ان بدأ ضباط هذا الجيش يفكرون في الانقلابات .

كنت قد اتفقت مع الملك ، وكما اسلفت عند تكليفي تشكيل الحكومة ، ان لا يرسل لي اي شخص يبلغني بتوجيهاته ، لذلك حين اخبرني الفريق بوقوطين بالاقتراح ، أجبته بايجاز بانني سأفكر في الموضوع ، لانني لم اكن أرغب في ان افتح معه بابا للنقاش . رغم انه كان من خيرة رجال ليبيا ومن اقرب الناس للملك وهو صديق لي وأقدره واحترمه لانه رجل صادق ، ومن أخلص الليبيين لبلدهم وملكهم . وقد اتخذت هذا الموقف معه تطبيقا لما اتفقت عليه مع الملك منذ أول يوم كلفني فيه بتشكيل الحكومة .

طلبت مقابلة الملك ، واخبرته بما دار بيني وبين الفريق بوقوطين ، وذكرته باتفاقنا السابق والذي يقضي عدم ابلاغي بتوجيهاته عبر طرف آخر . واقر الملك بصواب موقفي ، وقال لي انه لا يزال غاضبا لما حدث داخل الجيش . واستطرد : «لقد خشيت ان يتكرر ماحدث ويفكر ضباط الجيش يوما ما في تدبير انقلاب عسكري ، وانا اريد ليبيا بلداً مستقراً وآمناً ، وشعبها يحس بالطمأنينة ، ويعيش في هناء ورخاء بعد ان اكتشفنا البترول» .

عقبت على الملك قائلا :« ان قرار حل الجيش غير مقبول ولا يمكن تبريره للرأي العام ، لان الجميع يرغب في تعزيز وتقوية الجيش ، اذ ان الشعوب ترى في جيوشها رمزا لاستقلالها وسيادتها . كما أنه يتعذر اقناع اي ليبي بجدوى هذا القرار» .

وافقني الملك على مضض ولكنه أكد ان دافعه هو خشيته ان تتكرر المحاولات الانقلابية ، وتعاني البلاد حالة عدم الاستقرار . وعبرت عن اعتقادي ، ان ذلك لن يحدث ، موضحا له ان الشعب الليبي ينشد الراحة والاستقرار ، بعد ان تذوق حلاوة العيش ، ولا يرغب في الفتن والقلاقل . بيد ان الملك أكد مجددا تخوفاته استنادا الى ما كان يحدث في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ودعا الى ضرورة الاحتياط . واوصى ان يكون أكثرية الجيش سواء الضباط والجنود من ابناء القبائل ، وكان اعتقاده الراسخ ان البدو لا يخونون

خاصة حين يشاركون الاخرين العيش والملح . وفعلا اتبعنا هذه السياسة بقدر الامكان .

في نهاية المقابلة طلب مني الملك كتابة تقرير يتطرق الى النقاط التي أشرت اليها . كتبت التقرير واوضحت فيه ضرورة الابقاء على الجيش واستبعاد فكرة حله ، واقترحت تقويته والعناية بالضباط والجنود ، ورفع كفاءة جميع الاسلحة ومواصلة تدريب الضباط داخل وخارج ليبيا . وسلمت التقرير الى الملك وظل يحتفظ به ، بعد ان اقتنع بوجهة نظري ، وعلمت لاحقا ، ان الحكام الجدد (بعد انقلاب 1969) وجدوا هذا التقرير داخل مكاتب القصر الملكي حين تم احتلاله .

بعد هذه الواقعة دأبت على تنظيم ولائم ودعوات لكبار الضباط ، وذلك بهدف تبادل الاراء معهم حول مستقبل البلاد ، وعما يجب عمله ، وكنت أسألهم كذلك عن المشاكل التي يواجهونها ، وعن اقتراحاتهم بشأن تحسين الاوضاع داخل الجيش ، وقدموا لي عدة اقتراحات منها انشاء مساكن لائقة للضباط ، ومساكن اخرى للجنود ، وقد ادرجنا تلك الاقتراحات في خطة التنمية الخمسية التي قدمت إلى مجلس الأمة في أول سنة 1963 لدراستها وإقرارها وكلفت وزير الدفاع بمتابعة حاجيات الجيش وتفقد وحداته باستمرار ، وان يتشاور مع الضباط حول مطالبهم ، وضرورة تحسيسهم ان الدولة تهتم بهم وبمشاكلهم . وانها تعتمد عليهم لحماية استقلالها والدفاع عن حرية وكرامة الشعب الليبي كما أدخلنا تحسينات أخرى على قانون الجيش للرفع من مستواه المادي والمعنوي .

الجيش الليبي يتجول في الصحراء

كانت شركات التنقيب تعمل في الصحراء الليبية ، وهي صحراء واسعة مترامية الاطراف . لذلك استدعيت وزير الدفاع آنذاك يونس عبد النبي بلخير ، واللواء نوري الصديق قائد الجيش وقلت لهما ، ان شركات البترول اصبحت تعرف الان كل اجزاء الصحراء الليبية ، في حين لايعرف الجيش الليبي بلاده لانه لم يتجول فيها ، لذلك اقترح تكوين مجموعتين من القوات الليبية ، كل مجموعة يترأسها ضابط ، تنطلق هاتان المجموعتان من وزارة الدفاع واحدة تجاه الشرق والثانية باتجاه الغرب ، وتتجولان في الصحراء الليبية . حتى تتعرف كل منهما على مسالك الصحراء ، وعلى اماكن ابار البترول والاودية والشعاب وآبار المياه والرمال . وتعلم ماذا يمكن عمله للاستفادة منها في حالة السلم والحرب ، على أن تكون مدة التخييم والدراسة لكل مجموعة في الصحراء في حدود شهر واحد ، بعدها تعود المجموعة الى وزارة الدفاع ، ويكتب قائدها تقريرا مفصلاحول جولته مدعما بالصور ، وبخاصة اماكن التنقيب وانشطة شركات البترول ، وتحفظ التقارير في سجلات وزارة الدفاع لتستفيد منها

الدولة في الخطط التنموية وغيرها ، وبذلك يتعرف الجيش على بلاده ، ويتعرف الضباط والجنود على الصحراء ، وفي الوقت نفسه نخلق لهم فرصا للعمل بدل الاسترخاء ، وتمنح للمشاركين في تلك الجولات مكافآت حسبما تنص عليه اللوائح المالية للدولة ، وبالفعل شرع في ذلك وقدمت المجموعات المتجولة تقارير مفيدة ، وشملت تلك التقارير اضافة الى اماكن شركات البترول ومعسكراتها وانشطتها معطيات حول اماكن المياه الجوفية والاراضي الخصبة . ولكن مع الاسف توقف عمل هذه المجموعات العسكرية بعد خروجي من رئاسة الحكومة بفترة وجيزة .

اغتيال العقيد إدريس العيساوي

عقب اقالة السنوسي اللطيوش ، وتعيين اللواء نوري الصديق قائدا للجيش ، ابتدأنا ندرس إمكانية تعيين العقيد ادريس العيساوي نائبا لقائد الجيش ، والعيساوي احد الضباط القدامى الذين عملوا في الجيش السنوسي حين تشكل في مصر عام 1941 ليحارب الى جانب الحلفاء . وهو ضابط قدير وكُفء ، ويحظى بعطف الملك ادريس السنوسي .

كنت اقيم في البيضاء مع بقية الوزراء في يناير سنة 1963 حين اتصل بي قائد الجيش اللواء نوري الصديق ليلا ، واخبرني بأن العقيد ادريس العيساوي قد اغتيل وانه لم يتمكن من الاتصال بوزير الدفاع . استدعيت الوزير وأخبرته باتصال قائد الجيش وبواقعة اغتيال العقيد ادريس العيساوي ، ثم طلبت منه السفر فورا إلى مدينة بنغازي ، والاتصال باللواء نوري الصديق ليعلن حالة الطوارئ داخل الجيش والشروع في اجراء تحقيق حول ملابسات الحادث . وعلمت ان العقيد العيساوي اغتيل ليلاً خارج مدينة بنغازي ما بين مطار بنينة وبنغازي .

بعد ذلك اتصلت بالفريق محمود بوقوطين قائد قوة دفاع برقة ، وطلبت منه كذلك التوجه نحو بنغازي للمحافظة على الامن ، ووضع قسم المباحث رهن اشارة وزير الدفاع وان يتعاونا معاً من اجل التحقيق في الحادث . طلبت من وزير العدل إستدعاء النائب العام في اليوم التالي من طرابلس . كان النائب العام آنذاك مصري الجنسية وهو الأستاذ ابراهيم عبدالمنعم وقد عُيِّنَ بمرسوم ملكي في 24 مارس 1962 .

عند وصوله اجتمعت معه بحضور وزير العدل الدكتور عمر محمود المنتصر ، وطلبت منه اجراء تحقيق نزيه وسريع لاظهار الحقيقة ، وقلت له انه اذا تطلب سير التحقيق القاء القبض على احد الوزراء فلا يتردد في تنفيذ ذلك .

وبدأ التحقيق ، وكشف النقاب عن بعض تفاصيل الحادث ، فقد كان العقيد عون رحومة قادما من مطار بنينه الى مدينة بنغازي بسيارته ، فوجد سيارة مصطدمة بشجرة فوقف ليرى من بداخلها واكتشف ان بداخلها العقيد ادريس العيساوي ينزف دما ، فقد اطلقت عليه رصاصتان فاخرجه من السيارة وحمله إلى سيارته لينقله بعد ذلك الى مستشفى عسكري

بريطاني لا يبعد كثيرا عن مكان الحادث ، ومن هناك اتصل بقائد الجيش الذي حضر بسرعة إلى المستشفى ووجد ان العقيد ادريس العيساوي لايزال على قيد الحياة ، وشرع الاطباء العسكريون في تحضير غرفة العمليات .

تحدث اللواء نورى الصديق مع العقيد الجريح ، وطلب منه تحديد الشخص او الاشخاص الذين اطلقوا عليه النار . وكان جواب العقيد العيساوي بانه يفضل الاسراع باجراء العملية الجراحية لانقاذ حياته ، وبعد ذلك سيتحدث عن الذين اطلقوا عليه النار ، وكان واضحا انه يعرف الذين اطلقوا عليه الرصاص . وحين كانت الترتيبات جارية لادخاله الى غرفة العمليات فاضت روحه الى بارئها .

استمر بعد ذلك التحقيق وشمل عدة اشخاص ، ووجهت التهمة الى كثيرين ، ولكن لم يكن هناك اي دليل يثبت ادانة أحد ، واخفقت التحقيقات التي قام بها النائب العام ورجال الامن في الوصول الى اية نتيجة . ورغم ذلك استمرت حالة الطوارئ في الجيش للبحث عن القاتل .

بعد مضي بضعة ايام كان الملك يعتزم السفر من طبرق الى طرابلس عبر بنغازي ، وكان العقيد عبدالعزيز الشلحي شقيق البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، من بين الضباط الموجودين داخل قيادة الجيش ، ونظرا لحالة الطوارئ المعلنة فقد كان يمنع انتقال اي ضابط خارج موقع عمله ، او خارج نادي الضباط .

أتصل بي رئيس الديوان ، وابلغني ان العقيد عبدالعزيز الشلحي يرغب في السفر مع الملك الى طرابلس ، الا ان رئيس الاركان لم يأذن له وطلب مني التدخل حتى يسمح للعقيد الشلحي بمرافقة الملك . رفضت ذلك على اساس انه لا يمكن استثناء أحد من الضباط ، وان حالة الطوارئ يجب ان تطبق على الجميع بدون استثناء .

ولكن حين وصل الملك الى بنغازي اتصلت المراسم الملكية مع قائد الجيش ، وطلبت منه باسم الملك السماح للعقيد الشلحي بالسفر معه . وعندما ابلغني وزير الدفاع وقائد الجيش بالواقعة ، طلبت منهما رفع حالة الطوارئ في الجيش ، لانه لا يجوز الاستثناء في مثل هذه الحالات ، والخروج على قانون الجيش وطرقه .

وتواصل التحقيق في عملية اغتيال العقيد العيساوي ، والقى القبض على كثيرين ، وحين لم يثبت ضدهم شيء ، كان النائب العام يفرج عنهم ، واستمر الامر على هذا المنوال ، حتى خرجت من الحكومة .

بعد خروجي من الحكومة ، طلب اهل واقارب العقيد العيساوي مقابلة الملك ، وكان هؤلاء يتهمون الضابط الذي وجد العقيد العيساوي في الطريق بانه وراء عملية الاغتيال ، ولكن لم يوجد أي دليل على تورط هذا الضابط في العملية . وطبقا للتحقيقات فقد ثبت انه بعد اطلاق النار على العقيد العيساوي اراد العودة الى بنغازي بيد انه لم يستطع التحكم في مقود

السيارة بسبب الاصابة فاصطدم بالشجرة ، وكان الضابط الذي وجده ، قد صرح في محضر التحقيق ان الظلام كان دامسا ، ولاحظ اصطدام سيارة مع شجرة ولم يكن يعرف من بداخلها فتوقف لاسعافه ، وبالرغم من ذلك اصر اهل واقارب العقيد العيساوي على توجيه الاتهام لهذا الضابط ، وابلغوا الملك حين استقبلهم بعد خروجي من الحكومة ، انهم يعتقدون ان حكومتي تهاونت في التحقيق ، أمرالملك بعد ذلك بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة اللواء محمد المنصوري رئيس الامن في ولاية طرابلس ومعه مجموعة من وكلاءالنيابة من ضمنهم حسن بن يونس . اجتمعت بهذه اللجنة وانا خارج الحكومة ، فابلغتهم بجميع التفاصيل التي اعرفها حول ملابسات القضية . وسافرت اللجنة الى بريطانيا لاستفسار الطبيب الجراح الذي تولى اسعاف العقيد العيساوي وكان قد عادالى بلاده ، وطلبت منه ايضاحات بشأن وصول العقيد ادريس العيساوي الى المستشفى العسكري وماذا حدث حتى فارق الحياة . ورغم كل ذلك فان اللجنة لم تصل الى نتيجة . وظل حادث الاغتيال ودوافعه غامضا الى يومنا هذا .

تعديل الدستور

في نهاية عام 1961 حلت الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا ، فاقترحت على الملك ادريس السنوسي تنظيم احتفالات متميزة تخليدا لهذه الذكرى ، وافق على جميع ما اقترحته عليه ، وبعدها عرضت الموضوع على مجلس الوزراء فاتخذ المجلس قرارا بجميع ما يلزم لاقامة احتفالات متميزة . كما تقرر دعوة جميع الدول العربية وكذا بعض الدول الافريقية والدول الصديقة للمشاركة في تلك الاحتفالات . واقترحت دعوة أدريان بلت ممثل الامم المتحدة في ليبيا خلال مرحلة ما قبل الاستقلال والذي كان قد ساعدنا في اعداد الدستور . وجهنا الدعوات للدول العربية والافريقية وشخصيات اخرى من دول اوربية صديقة ، ووصلت وفود من جميع هذه الدول ، وكان تمثيلها على مستوى رفيع ، وجرت احتفالات كبيرة شارك فيها جميع ابناء الشعب الليبي .

كان الملك ادريس آنذاك في طرابلس وعبر لنا عن سروره بالاحتفالات ، فرجوته استقبال جميع الوفود ، وبالفعل استقبل الجميع بحضور وزير الخارجية سليمان الجربي . . .

بعد انتهاء الاحتفالات وسفر الوفود طلبت مقابلة الملك ، وقلت له الآن مرت عشر سنوات على استقلال ليبيا ، وحين استقلت بلادنا كانت هناك سبع دول عربية مستقلة وهي مصر وسوريا والسعودية ولبنان والأردن والعراق واليمن وثلاث دول افريقية فقط نالت استقلالها وهي مصر وليبريا واثيوبيا ، وجميع الدول الاخرى مستعمرة . ولم تكن شعارات الوحدة العربية اوالافريقية قد طرحت .

في حين يطالب الجميع حاليا بالوحدة سواء تعلق الامر بالعرب او الافارقة ، واشرت الى ان الشعب الليبي بالرغم من قلة عددسكانه البالغ في ذلك الوقت أربعة ملايين نسمة تقريبا لايزال مقسما على اربع حكومات : الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية برقة ، وحكومة ولاية فزان ، وحكومة ولاية طرابلس . والعالم من حولنا يطالب بالوحدة الشاملة ونحن شعب صغير ورغم اننا من اصل واحد ، وننتمي لثقافه واحدة وديننا واحد فإننا مازلنا مقسمين على اربع حكومات وأن ذلك لايليق . وذكّرت الملك بواقعة حدثت حين قدمت له الجمعية التأسيسية وثيقة البيعة في اوآخر عام 1950 قبل الاستقلال في بنغازي ، حيث تحدث يومئذ احد اعضاء الجمعية التأسيسية وهو عبد العزيز الزقلعي ، وكان معارضا لفكرة الاتحاد وينادي بالوحدة الكاملة ، قلت له : « كان جوابكم له باننا نسير في طريق الوحدة » واعتقد انه حان الوقت بعد مضي عشر سنوات على الاستقلال ، ان ندخل تعديلات على الدستور ترمي الى تعزيز دور الحكومة الاتحادية والتقليل من سلطات حكومات الولايات . وافقني الملك من حيث المبدأ ، بيد انني طلبت منه التفكير في الموضوع في تأن وتمهل ، ورجوته ان لايسمع احد بهذه الفكرة ، لانها اذا تسربت ستنجم عن ذلك مشاكل لا حصر لها . وأوضحت له ان الولايات ستسبب له مشاكل وتزعجه ، وابديت استعدادي للعمل من اجل تحضير التعديل الذي اقترحته فور ان يقتنع الملك بالفكرة اقتناعا كاملا .

ذكر لي الملك انه سيسافر الى البيضاء ويفكر في الموضوع ، وبعد فترة استدعاني وكنا جميعا في البيضاء وقال لي انه درس الفكرة وأبدى تأييده لها ، وطلب مني توضيح ما اقترحته . قلت ان اول مادة يجب تعديلها في الدستور تلك التي تنص على ان الحكومة الاتحادية تشرع والولايات تنفذ ، نعدلها بحيث يصبح التشريع والتنفيذ من اختصاص الاتحاد وذلك لتقويته وتعزيزه ، ثم تلغى المادة التي تشير الى ان الوالي غير مسؤول امام أية جهة ، لانه يمثل الملك في الولاية ، ويصبح الوالي مسؤولا امام المجلس التشريعي للولاية ، وتقتصر سلطات الولايات وصلاحيتها على شؤون البلدية والغابات ، وقلت إننا حين نخطو هذه الخطوة فان الولايات نفسها ستطالب بالوحدة الكاملة .

وافق الملك على اقتراحاتي ، ولكن رغم ذلك طلبت منه اعادة التفكير في الموضوع ، وحين يصل الى اقتناع كامل نبدأ في العمل ، ورجوته مجددا ان لايطلع اي احد على فكرة تعديل الدستور .

فأجابني بانه لم يطلع ولن يطلع احدا على الموضوع ، وقال لي : «اعرف ماذا تقصد ، ومعك الحق فيما تقول» . والذي حملني على الالحاح في ذلك الطلب وتكراره بين يدي الملك ، ما كنت أعلمه من شأن تلك الاقتراحات التي تقدم بها رؤساء حكومات قبلي ، والتي منيت بالفشل والاخفاق لعدم اقتناع الملك بها اقتناعا تاما من جهة ، ولعدم احاطتها بالسرية ونكران الذات من جهة أخرى .

في تلك الأثناء كنت أراجع الدستور ومواده فوجدت فيه موادا تنص على ما يجوز تعديله وما لا يجوز ، والطريق التي يجب أن تتبع في ادخال أي تعديل على الدستور ، فدرستها دراسة عميقة ، عرفت من خلالها أنه ليس من السهل ادخال أي تعديل على الدستور الا باتباع الطريقة التي تنص عليها هذه المواد ، أو الغاء الدستور نفسه ، والمواد المذكورة هي : المادة (106) ، والمادة (196) والمادة (197) والمادة (198) والمادة (199) .

فقد نصت المادة (106) على أنه «إذا حل مجلس النواب في أمر ، فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر» .

وجاء في الماءة (196) من الدستور «للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه ، أو إضافة أحكام أخرى» وورد في المادة (167) أنه «لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش ، وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور» .

كما ورد في المادة (198) ما يلي «لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته ، وتحديدموضعه ، ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح ،يصدر المجلسان قرارهما في شأنهما ، ولا تصح المناقشة والاقتراح في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين ، وأن يصدق عليها الملك» .

ونصت المادة (199) على أنه في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي ، يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح ، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه» هذاماينص عليه الدستور الليبي فكيف إذن يجوز لأي ليبي أن يغير في نظام الحكم والدستور سارٍ به العمل ؟

الملك يوافق

بعد مضي اسبوع استدعاني الملك مجددا وابلغني بموافقته على اقتراحاتي بكيفية نهائية ، وسألني : «ماذا بشأن اعلان مدينة البيضاء عاصمة للمملكة . . . ، ألا ترى ان الوقت قد حان لذلك» .

قلت له : «ان مدينة البيضاءلم تستكمل حتى الان المرافق التي يجب ان تتوفر عليها كعاصمة لذا ارجو ان نرجئ اعلانها عاصمة الى ان تستكمل جميع مرافقها ، ويتم ذلك عند اعلان الوحدة الكاملة للمملكة ، وفي رأيي ان هذا قدلا يتم قبل سنتين او ثلاث سنوات» .

صمت برهة وقال : «اوافقك الرأي لانك دائما تقول الحقائق علما ان رؤساء الحكومات

الذين سبقوك إلى الحكم كانوا يقولون لي ان مدينة البيضاء ستكون جاهزة قريبا لاعلانها عاصمة للمملكة » .

التمست منه الموافقة على ان استعين بمستشاره القانوني ، الاستاذ توفيق عبد الحكم لانه كان قديرا وامينا وصادقا وبقي مستشارا للملك حتى نهاية اغسطس 1969 . وافق الملك على ان استعين بالاستاذ توفيق عبدالحكم ، ثم استأذنته في ان اتحدث حول الموضوع مع الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان ، لكن الملك اعترض ، وأشار إلى انه لا يطمئن في مثل هذه المواضيع الدقيقة لرئيس ديوانه ، وقال لي بالحرف «هذا سيفسد عليك الأمور ، وما أنت بصدد الاقدام عليه» ، وعلى الرغم من ذلك فقد رجوته ان يسمح لي بان اتحدث مع رئيس الديوان بالطريقة التي اراها تضمن السرية ، وتحفظ المودة ، وأمام الحاحي وافق الملك على ان اتحدث مع الدكتور علي الساحلي في الموضوع بالطريقة التي اراها مناسبة

بدء العمل

بعد خروجي من عند الملك اتصلت بالاستاذ توفيق عبدالحكم وطلبت منه أن يزورني في منزلي في الساعة الثانية لنتناول الغداء ، وخلال جلستنا تحدثت إليه عن فكرة تعديل الدستور ، واشرت إلى حديثي مع الملك بشأن الموضوع ، وقرأنا في تلك الجلسة سويا الدستور ، وحددت المواد التي نريد تعديلها ، فقال لي كلاما خلاصته اعطني الفكرة والسياسة العامة التي اتفقت مع الملك عليها ، وسأعمل على تحقيق ماتريده وأعلمته بأنني سأتصل برئيس الديوان لنجتمع نحن الثلاثة ، ونتحدث في الموضوع ، ورجوته أن يبدو أمامه وكأنه خالي الذهن تجاه ما أطرحه .

بعد مرور ساعتين من لقائي بالاستاذ توفيق عبدالحكم اتصلت هاتفيا برئيس الديوان في منزله ، وأعلمته بأنني سأزوره بعد ساعة في بيته ، وأوضحت له أن لدي موضوعا أريد التحدث فيه معه بحضور المستشار القانوني للملك الاستاذ توفيق عبدالحكم ، فوافق ثم اجتمعنا معا ، وقلت لهما ان لدي أمرا خطيرا ، أريد التحدث فيه معكما ، وان الملك طلب مني ان اقسم بان لا اتحدث فيه مع اي مخلوق ، ولكنني استأذنته وطلبت منه التحدث اليكما حول هذا الموضوع . وطلبت منهما ان نقسم جميعا على أن الموضوع الذي ساتحدث فيه لن يسمع به احد ، الا بعد اعلانه رسميا . فاقسمنا جميعا على ذلك ، واقترحت على الدكتور الساحلي أن يكون توفيق عبد الحكم على اتصال مباشر بي ، وذلك حتى لا نشغله في كل مرة اريد فيها الاتصال مع توفيق عبد الحكم . وبالفعل وافق رئيس الديوان على الاقتراح وطلب من توفيق عبد الحكم ان يبقى على اتصال دائم معي ، حتى يتم انجاز التعديلات

الدستورية المقترحة .

بعد ذلك اصبحت اتردد باستمرار على رئيس الديوان واتجاذب معه أطراف الحديث مجاملة حتي اضمن سرية الموضوع .

واقول للتاريخ ان الدكتورعلي الساحلي حافظ على السر وظل الامر طي الكتمان ، حتى اعلن تعديل الدستور رسميافي خطاب العرش عند افتتاح مجلس الامة في اول ديسمبر 1962 .(1)

لم يكن موضوع تعديل الدستور امرا سهلا ، وذلك نظرا لحرص الولاة على الحفاظ على وضعيتهم ، كما ان الوضع القبلي في ليبيا كان وضعا شائكا ، والقبائل تحرص على إبقاء الاوضاع على ما هي عليه . كان الملك في قرارة نفسه مقتنعا ان افضل نظام لليبيا هو النظام الاتحادي ، واذكر انه جرت محاولة من قبلي لتعديل الدستور ، ابان حكومة ابن حليم ، بيد ان ابن حليم وناظر الخاصة الملكية استغلا غضب الملك على العائلة السنوسية بعد مقتل ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، فاقترحامشروع تعديل يقضي بتحويل النظام من نظام ملكي الى نظام جمهوري ، وان يصبح الملك رئيسا للجمهورية مدى الحياة . لكن الملك رفض الفكرة كلياً بعد ان ثبت له مرامي وابعاد غرضهما ، واخبرني بنفسه في وقت لاحق انه كان يساير ابن حليم والبوصيري الشلحي حين اقترحا عليه تعديل الدستور ، وذلك حتى يقف على حقيقة نواياهما .

وربما يطرح تساؤل ، مفاده لماذا اتبعت هذا الأسلوب ، ولم استعن بمستشارين من خارج ليبيا ؛ كما لم أستعن بادارة التشريع والقضاء ، حيث كان يعمل بها فطاحلة قانونيون من مصر ، وكانوا محل ثقتي وثقة جميع الوزراء ، فأجيب على ذلك كالتالي :

أولا/ أردت أن يتم كل شيء في سرية تامة إذ بدونهالن يتم التعديل الذي قصدت به مصلحة الوطن في ذلك الوقت ، وهذه السرية لن تتأت إلا بهذه الكيفية .

ثانيا/ من أجل ذلك اخترت المستشار القانوني للملك ، لثقة الملك فيه ، ولقدراته ونزاهته وأمانته ، فاجتماعي به وتردده علي لا يلفت نظر أحد ولا يترك مجالا للتأويل لأنه بطبيعة عمله ، يدرس كل القوانين التي تقترحها الحكومة باسم الملك لتقديمها الى مجلس الأمة ، لذا فإن اجتماعاتي به ليست غريبة . وفي حالة تشكك الملك أو تردده فان مستشاره القانوني هو الذي سيبدد تشككه وتردده . اما اصراري على اطلاع رئيس الديوان ، فلانه من حيث الواقع ، هو الرئيس المباشر للمستشار القانوني ، فاذا علم ان المستشار القانوني يترددعلي دون علمه ، قد يساوره الشك وبالتالي قد يُؤَوِّلُ ذلك تأويلاً سيئاً تنبثق منه كل الشرور .

(1) راجع الملحق رقم 8 « تعديل الدستور » صفحة رقم 324 .

ثالثا/ اما اختياري للاستاذمصطفى بن سعودسكرتير مجلس الوزراء ، ليتولى طباعة المواد التي سيتم تعديلها ، فقد كان مرده الى ما يتميز به من خصال ، حيث يشهد له الجميع بانه كان شخصا كتوما يحفظ السر .

وبطبيعة عمله معي ، لن تساور الشكوك اي احد حول تردده علي ، فبهذه اكون قد حافظت على السرية التامة الى ان اعلن مشروع التعديل في خطاب العرش وقدمت كل الاقتراحات بشأنه الى مجلس الأمة .

لذلك حين طرحت عليه موضوع التعديل حرصت على تفادي الحديث عن إلغاء النظام الاتحادي ، بل ركزت على ان الامر يتعلق بتعزيز دور الحكومة الاتحادية ، والحد من سلطات الولايات كخطوة متقدمة نحو الوحدة . وتركت للملك فرصة كافية للتفكير في الموضوع . كما انني رجوته في اكثر من مرة الابقاء على الامر طي الكتمان وكنت اخشى اذا تسربت الفكرة ان يقوم الولاة بتأليب القبائل من اجل احباط المشروع .

اتفقت مع الاستاذتوفيق عبدالحكم على أن يأتيني بالمواد المعدلة مكتوبة بخط اليد ثم نتناقش حولها ، حتى نتفق على شكل التعديل ، فيتولى مصطفى بن سعود سكرتير مجلس الوزراء طباعتها ، ولمزيد من الاحتياط كان يقوم بعملية الطبع في منزله ولم يكن يسكن معه احد ، لان اسرته كانت تسكن في بنغازي .

بعد ان فرغنا من اعداد التعديلات وطباعتها ، قابلت الملك وأبلغته باننا قد انهينا عملنا . . . هنا طرح علي الملك فكرة جديدة ، واظن ان مبعث ذلك ثقته التامة في ما اقوم به او ربما اراد اختباري حتى يتأكد أنني لا أهدف من تعديل الدستور الى غايات أخرى ، فقد اقترح اعلان الوحدة التامة ، وبينت له ان اعلان الوحدة ليس امرا سهلا لانه لابد من موافقة مجلسي النواب والشيوخ والمجالس التشريعية في الولايات كل على حدة . فعقب الملك على ذلك قائلا : «المجلس الذي يعترض يحل» .

اوضحت له صعوبة هذا الخيار ، لانه في حالة حل اي مجلس لابد من الانتظار حتى تجري الانتخابات ، واذا جرت الانتخابات وعارض المجلس مجددا ، آنذاك لايمكن للملك حله ، لان الدستور ينص على انه في حالة حل المجلس ، لايمكن ان يحل لنفس السبب الذي حل من أجله في المرة الاولى . وهكذا ندخل في دوامة لا تنتهي ومشاكل عويصة لا حد لها واقتنع الملك برأيي .

كان لابد ان نقوم باعداد القوانين المرتبطة بالتعديلات الدستورية ، وفي هذا الاطار كلفت الاستاذ توفيق عبد الحكم باعداد تلك القوانين لتكون جاهزة عند اعلان الموافقة على التعديلات الدستورية حتى لا يبقى هناك فراغ دستوري أو قانوني ، وهذه القوانين هي :

1/ مرسوم ملكي بإنشاء وزارة الداخلية (بتاريخ 6 ديسمبر1962) .

2/ مرسوم ملكي بتعيين وزير للداخلية (بتاريخ 15 ديسمبر 1962) .

3/ مرسوم ملكي بتعيين قائد واحد لجميع قوات الأمن في ليبيا (بتاريخ 15 ديسمبر 1962) .
4/قانون توحيد قوات الأمن في ليبيا(صدر في 13 ديسمبر 1962) .
5/ مرسوم تعيين وزير المواصلات الجديد (صدرفي 15 ديسمبر 1962) .
6/ مرسوم بقانون نقل جميع الموظفين الذين كانوا تابعين للنظارات في مختلف الولايات ونقلت اختصاصاتهم إلى الحكومة الاتحادية (صدر في 10 ديسمبر 1962) .
7/ قانون يلغي القوانين التي صدرت بناءا على الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات (صدر في 10 ديسمبر 1962) .
8/ القانون الذي وضح كلمة ناظر وولاية ووالي ورئيس مجلس الوزراء بعد تعديل الدستور (صدر في 10 ديسمبر 1962) .
9/ قانون تعديل بعض أحكام الدستور التي قامت بها حكومتي(صدر في7 ديسمبر 1962) .

هذه المراسيم والقوانين كلها طبعت في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية في أعداد خاصة من 8 الى 12ديسمبر من نفس السنة ويمكن العودة إليها ، وهي تحمل توقيعي وتوقيعات الوزراء بعد توقيع الملك ادريس رحمه الله .

اتفقت مع الملك مسبقا على انه بمجرد الانتهاء من إقرار تعديل الدستور والقوانين المترتبة عليه من قبل مجلس الأمة يوقعها فورا تفاديا لحدوث اي فراغ ومن أجل ذلك جاء الملك من طبرق واقام بالبيضاء الى ان وقع كل القوانين والمراسيم التي أوجبها تعديل الدستور .

وتقرر طبقا للتعديلات تعيين وزير للداخلية ، واخترت لهذا المنصب احمد عون سوف الذي كان وزيرا للمواصلات وحل محله ابراهيم بن شعبان في وزارة المواصلات .

وحين وقع الملك التعديلات والقوانين بحضور رئيس الديوان ، تنفست الصعداء ، لانني كنت قلقا ومتخوفا أن يتصل أحد والي فزان وبرقة بالملك ويقنعه بتغيير رأيه ، ويتحول الامر الى مشكلة وطنية كبيرة .

تبقى مسألة اود التطرق اليها ، وهي انه لم يكن يعرف احد ان الدستور سيتم تعديله كما بينت باستثناء الملك وعلى الساحلي والمستشار القانوني توفيق عبد الحكم ، ومصطفى بن سعود سكرتير مجلس الوزراء ، ومن الغريب أن مصطفى بن حليم ذكر في مذكراته ان بعض الناس حضروا تعديل الدستور من قبل ، وانني توليت فقط عملية تنفيذ ما تم اعداده ، هذا القول ليس صحيحا على الاطلاق لان الاقتراحات التي سبقت تعديل الدستور الذي أنجزته . كانت تنصب على تغيير نظام الحكم من نظام ملكي الى نظام جمهوري وان يكون الملك رئيسا للجمهورية مدى الحياة ثم اقتراحات اخرى تتعلق بمجلس للوصاية وأشياء مشابهة من هذا القبيل وهي اقتراحات خيالية رفضها الملك في ابانها لانهاعبارة عن مناورات وعمليات استعراضية لا اكثر ولا اقل ، في حين ان التعديل الذي قمت به لم يسبق أن اقترحه اي مسؤول ليبي ولم يعلم به اي احد إلا الذين ذكرتهم وبالطريقة التي اوضحتها .

وفي ليلة افتتاح مجلس الامة حيث كان سيعلن تعديل الدستور . جمعت مجلس الوزراء بعد منتصف الليل ، واطلعتهم على التعديل ، وطلبت منهم ان لايغادروا البيضاء حتى ينتهي مجلس الامة من مناقشة التعديلات الدستورية وقوانينها واقرارها .

إعلان التعديلات

اناب الملك ولي العهدلافتتاح البرلمان يوم 6 ديسمبر 1962 ، والقيت بصفتي رئيسا للحكومة خطاب العرش ، وقلت ان حكومتي باسم الملك ستدخل تعديلا على الدستور . فاعتقد الضيوف والشيوخ والنواب ان التعديل خاص باعلان العاصمة ، لان الدستور كان ينص على وجود عاصمتين هما طرابلس وبنغازي ، وان الملك يريد ان تصبح البيضاء هي العاصمة .

بعد الافتتاح كلفت الوزراء بان يجتمع كل واحد منهم مع عدد من النواب والشيوخ في حين عقدت اجتماعا مع رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب ، وطلبت منهم ضرورة اجازة التعديل في اقرب فرصة ، حتى لو اضطروا للعمل ليلا نهارا ، لان تعديل الدستور يتطلب تعديل عدد من القوانين . وقلت لهم ان الملك هو الذي اقترح التعديل وان مهمتي تنحصر في التنفيذ . وقصدت من ذلك كبح الاصوات التي ربما تخرج للمعارضة ، لانه اذا علم بعض من النواب والشيوخ والولاة ان رئيس الحكومة هو الذي اقترح التعديل ، سترتفع أصواتهم وندخل في متاهة النقاشات والجدل . وحين اعلن التعديل تقدم والي برقة محمود ابو هدمة باستقالته احتجاجا ، كما وصلت عرائض من ولاية فزان موقعة من طرف جماعة تحتج على تعديل الدستور ، والواقع ان التعديل والكيفية المفاجئة التي تم بها اربك الولاة وغيرهم .

عقب الاعلان رسميا عن تعديل الدستور ، طلب الملك من رئيس الديوان الاتصال بمحمد الساقزلي لاخطاره بانه سيتم تعيينه في منصب والي برقة . وقبل الساقزلي المنصب . كان الساقزلي من اشد خصوم الوحدة ومن اخطر الشخصيات الليبيةعليها ، وسبق له ان تولى منصب والي ولاية برقة ودأب آيامئذ - كما اشرنا - على معارضة اي شيء يصدر عن الحكومة الاتحادية ، بل انه كان يفسر مواد الدستور على هواه ، حتى يجد المبررات لمعارضة قرارات الحكومة الاتحادية . وفعلا بمجرد تعيينه مجددا واليا لبرقة بدأ في خلق المشاكل للحكومة ، واعتقد الان ان الملك الذي كان يؤمن بالاتحاد ربما اراد انقاذما يمكن انقاذه لانه يصعب عليه التراجع عن تعديل الدستور بعدان وقع على قوانين التعديل واعلن ، وربما اعتقد الملك ان الساقزلي قديلعب دور المنقذ . وبعدها طلب الملك من رئيس الديوان ان يتصل بالولاة ويطلب منهم ارسال ممثليهم الى الديوان الملكي ليجتمعوا بالمستشار القانوني لتعديل القوانين التأسيسية للولايات بما يتماشى مع التعديلات الدستورية الجديدة .

مناورات ضد حكومتي

استغل خصومي فرصة تعديل الدستور فبدأوا في حبك المناورات والدسائس ضد حكومتي التي عدلت الدستور وعلى رأسهم ناظر الخاصة الملكية وحليفه ابن حليم ووالي فزان عمر سيف النصر وأخوه محمد ومن على شاكلتهم .

واقول للتاريخ ان سيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان كان صديقي وكنت اتحدث معه دائما عن مشاكل ولاية فزان سياسيا واقتصاديا ، وعن تأخر التنمية فيها ، وكان يوافقني الرأي ، لكنه لم ينفذ شيئا حول ما كنا نتفق عليه ويرجح ذلك الى عدم قدرته على مواجهة اعمامه ، والتمس له العذر لان رأي كبير العائلة هو الذي كان يسود عندنا نحن الليبيين القدامى ، وكم كنت أتمنى ألا ينعكس ذلك على شؤون الدولة .

اما في ولاية طرابلس فان واليها المرحوم فاضل بن زكري كان من أكثر الليبيين تأييدا ومساندة للتعديلات الدستورية . وابتدأ الخصوم يوزعون المناشير التي تبارك (جمهورية المستقبل) التي يرأسها محمد عثمان الصيد وغرضهم من هذا هو خلق الريبة والشك بيني وبين الملك ، ويشهد الله انني كنت من اخلص الليبيين للملك ادريس ومن اصدقهم معه واعتقدت دائماانه من الرجال الصالحين وان من يخونه تكون عاقبته شرا في الدنيا وفي الاخرة وكلهم يعرفون اعتقادي هذا . وعلى الرغم من الحملة ضد تعديل الدستور ، فقد وصلتني الاف البرقيات من جميع انحاء ليبيا تبارك وتؤيد التعديلات لان الاغلبية الساحقة من الليبيين ساندت تعديل الدستور وكانت تطالب به ، كما ان رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس الاستاذعلي الديب ابرق الى الملك وإليّ باعتباري رئيسا للحكومة باسم المجلس يؤيد التعديلات ويطالب باعلان الوحدة الكاملة وبعد شهر بعث رئيس المجلس التشريعي لولاية برقة ببرقية مماثلة وفي الإطار نفسه بعث رئيس المجلس التشريعي لولاية فزان ببرقية تطالب بإعلان الوحدة الكاملة .

وهكذا حدث ما فكرنا فيه وما تمنيناه عند تعديل الدستور .

الفصل السادس

هبوب العواصف

مشاكل مع الولايات

حين توليت رئاسة الحكومة عام 1961 ، كان والي ولاية طرابلس هو ابو بكر نعامة من ترهونة ، وقد سبق له ان عمل وزيرا في حكومة محمود المنتصر وكذا في حكومة عبد المجيد كعبار . اجتمعت به واقترحت عليه ان نتعاون سويالمصلحة الوطن ، على اعتبار ان ولاية طرابلس اكبر ولايات ليبيا ، ولها اهميتهامن جميع النواحي . وبينت له انه بدون تعاون بين رئيس الحكومة الاتحادية والولاة ، يتعذر على الحكومة اداء واجبها كما ينبغي . ورغم ان أبا بكر نعامة من اصدقائي ، لكن تصرفاته كانت تتسم بالحدة ، لذلك حين طرحت عليه فكرة التعاون ، اشار الى صورة الملك ادريس وقال لي :«انا لا اعرف اي انسان ولا اتعاون مع اي مخلوق الا مع صاحب هذه الصورة .» واشار الى صورة الملك فاضطررت الى تغيير مجرى الحديث .

بعد اسبوع من هذه الواقعة استقبلني الملك في طبرق ، وأخبرته بتفاصيل اجتماعي مع ابي بكر نعامة . وقلت للملك ان حسين مازق والي برقة رجل عاقل ومتعاون معي الى اقصى حد وبالنسبة لولاية فزان فهي منطقتي وسأحاول التفاهم مع عائلة سيف النصر وحتى ولو لم أجد منهم تعاونا فانني سأتحمل ذلك لان مواطني ولاية فزان الى جانبي ، لكن عدم تعاون والي طرابلس سيخلق للحكومة مشاكل كثيرة .

طلب مني الملك اقتراحا بشأن ولاية طرابلس ، فاقترحت تعيين السيد فاضل بن زكري والياً بدلا من أبي بكر نعامة . وافق الملك ، وطلب عرض الامر على فاضل بن زكري . وكان جوابي ان ابن زكري لن يرفض من حيث المبدأ ، لذلك من الافضل ان نعد امرا ملكيا بتعيينه وفي الوقت نفسه يصدر أمراً بقبول استقالة أبي بكر نعامة وافق الملك على ذلك فطلبت من المستشار القانوني اعداد الاوامر ووقعها الملك ، فعدت الى طرابلس لابلاغ أبي بكر نعامة بالقرار .

جرت العادة بالنسبة لرؤساء الحكومات السابقين ، انه حين يصل رئيس الحكومة الى عاصمة احدى الولايات ، يستقبل في المطار من طرف الوزراء والوالي وكبار موظفي الدولة ، ولكنني حين توليت رئاسة الحكومة وجدت ان في ذلك مضيعة للوقت فقررت أن لا يستقبل رئيس الحكومة أو يودع الا اذا كان سيغادر ليبيا في مهمة رسمية ، او حين يصل من الخارج من تلك المهمة .

عقب وصولي الى طرابلس استدعيت ابا بكر نعامة إلى مكتبي ، وقلت له ان الملك ارتأى تعيينه في منصب اخر غير منصب الوالي . . . ونظرا لحدة طبعه وقبل ان اكمل حديثي نهض

خارجا وصفق باب المكتب خلفه ، فاستدعيت السيد فاضل بن زكري واخبرته بقرار تعيينه واليا على ولاية طرابلس ، وطلبت منه ان يزور أبا بكر نعامة ويحاول تهدئته والأخذ بخاطره وذلك قبل اذاعة الامر الملكي ، وبالفعل قام فاضل بن زكري بزيارة ابو بكر نعامة في منزله ووجده في حالة غضب شديد وانهيار كامل بسبب قرار اقالته .

كان ابو بكر نعامة يحظى بشعبية كبيرة وسط القبائل في ترهونة لانه رجل كريم وشجاع ، رغم حدته . واذكر بالمناسبة انه في عام 1950 ، وقبل اعلان استقلال ليبيا قام الملك ادريس السنوسي بجولة في ولاية طرابلس ، والقيت داخل مدينة طرابلس قنابل على الموكب الملكي من طرف مجهولين ، ونظرا لقلة عدد رجال الامن ، حيث كان الضباط الانجليز هم الذين يتولون الاشراف على قوات الامن ، كُلف ابو بكر نعامة من الحكومة المؤقتة احضار عدد من رجال القبائل المسلحين لحفظ الامن خلال زيارة الملك ، وبالفعل استطاع في فترة وجيزة تجميع 500 رجل مسلح من قبائل ترهونة ، جاؤوا الى طرابلس لحفظ الامن . في حين احضر ابراهيم بن شعبان 300 من الرجال المسلحين من منطقته ازوارة . هذه الواقعة تدل على اهمية ابو بكر نعامة في ولاية طرابلس ، وبالرغم من ذلك وحفاظا على روح التعاون بين الحكومة الاتحادية والولاية قررت اقالته دون ضجيج او إثارة . وبعد فترة وجيزة إستقبلت السيد ابو بكر نعامة بحضور فضيلة الشيخ منصور المحجوب وجبرت خاطره ، وبعد سنتين ادخلت تعديلا على حكومتي فعين فيها وزيرا للعدل .

حكاية محطة كهرباء طرابلس

خلال فترة رئاسة مصطفى بن حليم للحكومة في عام 1955 ، تقرر في إطار المساعدات الأمريكية التي تقدم إلى ليبيا شراء 51 سهما من مؤسسة الكهرباء في ولاية طرابلس ، التي كانت تملكها إحدى الشركات الإيطالية تسمى « الشركة الكهربائية التجارية الصناعية » وتعرف اختصارا بـ : « سي شتى » كانت هذه الشركة الإيطالية تملك وتدير المؤسسة المذكورة وفروعها في جميع أنحاء الولاية قبل الاستقلال ومنذ أيام الحكم الإيطالي ، ونظرا لضخامة المؤسسة وأهميتها فقد استمر وضعها على هذا المنوال بعد الاستقلال ، لذا قررت حكومة ابن حليم رصد اعتمادات من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لشراء 51% من أسهم الشركة المذكورة ، في حين بقيت نسبة 49 بالمئة ملكا للشركة .

وقرر ابن حليم أن تكون هذه المؤسسة ملكا للحكومة الاتحادية بدلا من أن تكون ملكيتها لولاية طرابلس ، وكان ينبغي أن تكون –من الناحية المنطقية ومن الانصاف أيضا– في ملكية الولاية لأن مؤسسة الكهرباء في برقة كانت تتبع الولاية ، كما أسست مؤسسة لتوليد الكهرباء في ولاية فزان تتبع هي الأخرى الولاية ، وعيّن ابن حليم مجلسا لإدارة المؤسسة في

طرابلس بالاشتراك مع الشركة الايطالية المالكة الاصلية وسماها اللجنة المؤقتة لمرفق الكهرباء في ولاية طرابلس واختار الشيخ الطاهر البشتي رئيسا لها في فبراير 1955 . وقد اعترض على هذه لإجراءات كلها الأستاذ على جمعه المزوغي ناظر المالية في الولاية آنذاك فصدر مرسوم بإقالته باقتراح من مصطفى بن حليم وموافقة صديقه جمال باشاغا والي ولاية طرابلس ، والواقع إن العقل ليحار حقاً في الدوافع الحقيقية التي كانت وراء تلك الإجراءات !!

وفي اول عهد حكومة السيد عبد المجيد كعبار تقرر إنشاء محطة كهرباء جديدة على الطراز الحديث وأكبر من الأولى بكثير وصممت بطريقة قابلة للتوسع في المستقبل وكانت مجاورة للمحطة القديمة ، وقدرت تكاليف تلك المحطة بمبلغ يزيد على 25 مليون دولار وقد شكل مجلس الوزراء لجنة للاشراف على المشروع وتنفيذه بالتعاقد مع الشركات العالمية المتخصصة برئاسة السيد عبدالله سكته وكيل وزارة برئاسة الحكومة ، وعضوية كل من المهندس أ .ت . نيفن والمهندس كسترو وغيرهم ، واصدرت حكومة كعبار قانوناً في 20 يناير 1959 ، بإنشاء «شركة الكهرباء الليبية» وكرس هذا القانون ملكية هذه المؤسسة للحكومة الاتحادية ، وجاء في المادة 48 من هذا القانون «تؤول إلى الشركة عند بداية سريان هذا القانون جميع حقوق اللجنة الإدارية المؤقتة لمرفق الكهرباء في ولاية طرابلس ، كما تنقل إلى الشركة في التاريخ المذكور جميع التزامات اللجنة المذكورة ، وتتخذ الإجراءات القانونية لنقل الشركة إلى ولاية طرابلس ، وذلك بعد أن تستوفي الديون التي عقدتها الحكومة الاتحادية لتمويلها وهي ما يقارب الخمسون مليون دولار» .

وبعد تشكيلي للحكومة مباشرة عكفت على دراسة مشروع الكهرباء لولاية طرابلس ، وعقدت عدة اجتماعات مع وزير المالية السيد سالم القاضي ورئيس مجلس الاعمار السيد عبدالرازق شقلوف والاستاذ الطاهر البوشتي رئيس اللجنة المؤقتة للمشروع ، والاستاذ عبدالسلام بريش الذي كان ناظرا للمالية في ولاية طرابلس ذلك الوقت ، والسيد عبدالله سكته رئيس اللجنة المشرفة الذي عينته مديرا عاما للمشروع وخولته صلاحيات مطلقة وذلك لكفاءته ونزاهته وجديته في العمل ، فثبت لدي انه لا فائدة تعود على المؤسسة من وجود الشركة الايطالية التى كانت تملك 49 بالمئة من اسهم المؤسسة ، خصوصا بعد أن قررت الحكومة إنشاء المحطة الجديدة ، وتكون مهندسون وفنيون ليبيون قادرون على تسيير المشروع وادارته ، فقررت بعد دراسة مع رئيس مجلس الاعمار ووزير المالية تأميم المؤسسة ، وعرضت ذلك على مجلس الوزراء فوافق واتخذ قرارالتأميم ، وكلف وزارة المالية ورئيس مجلس الاعمار بالتفاوض مع الشركة لتعويضها على أسهمها وبعدأسبوع من المفاوضات اتفقوا مع الشركة على المبلغ الذي دفع لها ، ولا أتذكر قدره الآن ، ومنذ ذلك اليوم صارت المؤسسة كلها ملكا للحكومة الاتحادية .

وبعد أن عين فاضل بن زكرى واليا لولاية طرابلس ، قررت حكومتي خدمة له ودعما

لمكانته ، وانصافا لولاية طرابلس تمليك المؤسسة بكاملها للولاية ، وجعلها تحت تصرفها التام بدون أن تلزمها بدفع مليم واحد ، بناء على مرسوم بقانون صدر في 13 يونيو 1961 . وأثار ذلك ارتياحا بالغا وسط سكان الولاية .

عقب تعديل الدستور ، الذي أعاد كل ما نص عليه من اختصاصات مشتركة بين الاتحاد والولايات إلى الحكومة الاتحادية تشريعا وتنفيذا مع تفاصيل أخرى استقال محمود أبو هدمة وإلى برقة احتجاجا ، كما أن عمر سيف النصر والي فزان جاء إلى مقابلة الملك معارضا تعديل الدستور ، لكن الأمر كان قد قضى فقدم هو الآخر استقالته ، أما بالنسبة لحسين مازق فقد تحدث مع صديق مشترك وهو الشيخ منصور المحجوب ، وقال له أن فكرة تعديل الدستور فكرة طيبة ، لكن كان يفترض توحيد العاصمة ، بجعل مدينة البيضاء عاصمة المملكة الليبية ، وفي رأيه أنه سيصعب على أي رئيس حكومة في المستقبل تعديل الدستور مجدداحتى تصبح البيضاءعاصمة للبلاد . والواقع أن حسين مازق لم يكن راضيا عن تعديل الدستور ، وكان يأمل بابقاء النظام الاتحادي ، أما مسألة العاصمة فلعله أراد الحسم في أن تكون البيضاء عاصمة ، لأنه ينتمي إلى تلك المدينة وكانت رغبة الملك ادريس ان تصبح البيضاء عاصمة المملكة وأن تدخل ضمن هذا التعديل بيد انني تحفظت على ذلك ، لان البنيات الاساسية في المدينة لم تكتمل ، ومن الصعب نقل الوزارات والسفارات والادارات الاخرى الى مدينة تحت الانشاء . وابلغت الملك بانه في اليوم الذي تكتمل فيه الانشاءات والمشاريع العمرانية ، آنذاك نعلن البيضاء عاصمة للبلاد مع إعلان الوحدة الكاملة ، واقتنع الملك بذلك ، ويشهد الله أن ما ذكرته للملك كان الحقيقة التي اعتقدتها ، وعملت من أجلها .

بعد تعديل الدستور ، وعقب تقليص صلاحيات الولايات إستاء الولاة والنظار ورؤساء المجالس التنفيذية ، وهو امر طبيعي لان اي مسؤول كيفما كان موقعه لايقبل تقليص صلاحياته ، وهذه طبيعة البشر . واقول للتاريخ ان الشخص الوحيد الذي لم يتأثرهو السيد فاضل بن زكري والي طرابلس ، وظل على صداقته معي ، في حين لم يكن هناك اي اثر لاعتراض كل من والي فزان او والي برقة ، لأن التعديل الذي جرى لم يكن يحق للولاة التدخل فيه طبقا لنصوص الدستور فالامر قد حسم بعد ان وقع الملك على التعديل .

كنت قد ارسلت توجيهات قبلا لمدراء الأمن في الولايات الثلاث اخطرهم فيها بان علاقتهم اصبحت مباشرة مع رئيس الحكومة الى حين تعيين وزير للداخلية وذلك حتى لايحدث فراغ ويختل الأمن .

ثم اقترحت على الملك توحيد قوات الأمن وتعيين الفريق محمود بوقويطن قائدا لقوات الأمن في ليبيا وتعيين مدراء الأمن في الولايات سابقا نوابا له ، ووافق الملك ، وصدر القانون في 13 ديسمبر 1962 .

وفي وقت لاحق من نفس الشهر قررمجلس الوزراء تقسيم ليبيا إلى عشر محافظات خمس

محافظات في طرابلس وهي : طرابلس المدينة ، مصراته ، الخمس ، غريان ، الزاوية ، وثلاث محافظات في برقة وهي : بنغازي ، والبيضاء ، ودرنه ومحافظتين في فزان وهما : سبها ، وأوبارى . وفي عهد حكومة محي الدين افكيني تم تثبيت هذا التقسيم بالنص عليه في الدستور عند إعلان الوحدة .

وصارت تواجهنا بعض المشاكل من النظار والمسؤولين في الولايات ، لأن الوزراء فرضوا هيمنتهم على جميع المرافق التابعة لهم في كل ولاية ، فاقترحت على الوزراء أن يعرضوا على كل ناظر منصب وكيل وزارة إذا قبل ذلك ، ووافق معظمهم على هذا العرض .

تعيين المفتي

اقترح البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية في أواسط شهر يونيو 1961 على الملك أن يحال الشيخ أبو الأسعاد العالم مفتى ليبيا على التقاعد ، وأن يعين مكانه مفتيا جديدا مبررا ذلك بأن الشيخ أبو الاسعاد العالم شغل هذا المنصب منذ الاحتلال الايطالي ، والشيخ أبو الاسعاد كان من خيرة الرجال علما ورجاحة عقل وبعد نظر وحسن تدبير . كما انه سبق وان تولى رئاسة الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور البلاد قبل اعلان الاستقلال ، وترأس لجنة الـ 21 التي اختارت الجمعية التأسيسية ، وكانت له مواقف وطنية مشرفة بعد الحرب العالمية الثانية حتى اعلن الاستقلال .

وأخبرني رئيس الديون أن الملك يطلب مني اعداد مرسوم بإحالة الشيخ أبى الأسعاد العالم على التقاعد وتعيين مُفتٍ جديد مكانه وهو الشيخ أحمد الكراتي ؛ فأبلغته بأنني سأتباحث مع الملك بشأن هذا الموضوع . وسمع الشيخ أبو الاسعاد الأخبار التي راجت بهذا الشأن ، والتي مفادها أنه تقرر إعفاءه من منصبه فطلب مقابلتي ، وسألني عما يتردد حول تعيين مُفتٍ جديد وهو الشيخ أحمد الكراتي ، فابلغته بانني ساتباحث مع الملك بشأن الموضوع ، وقال لي بتأثر «انا الآن في اواخر عمري وابلغ من العمر خمسة وسبعين عاما ، وبعد هذه الخدمة الطويلة لبلدي تريدون اخراجي من دار الفتوى وتعيين مُفتٍ جديد ؟» .

قلت له : «أؤكد لك انني لن اوافق على هذا القرار وسابذل قصارى جهدي من اجل عدم صدوره» فعقب قائلا : «اذا اعطيتني وعدا سأطمئن ان القرار لن يصدر لانني أعرف مواقفك جيدا» ووعدته بذلك .

طلبت مقابلة الملك ، وسألته عن الأمر ، فأبلغني الملك أنه فكر بالفعل في تعيين مُفتٍ جديد ، وقدم لي اقتراحا بذلك لأن المفتى الحالي تولى منصبه ابان العهد الايطالي وتعاون مع ذلك العهد .

فقلت له ان ليبيا كلها عاشت فترة الحكم الايطالي وهذا ليس عيبا لان ايطاليا تغلبت على الجميع واحتلت البلد ، واذا اردنا ان نحكم على مواقف المفتي ، يجب ان نقيم مواقفه بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت له مواقف مشرفة وعظيمة ، لذلك يبدو من عدم الانصاف اهانته في آخر عمره باقالته من منصبه .

وافقني الملك على رأيي ، لكنه اشا، إلى أنه اعطى وعدا بتعيين المفتي الجديد بعد ان استقبله . قلت للملك حتى نتفادى الحرج يتم تعيينه نائبا للمفتي فوافق الملك على اقتراحي وصدر مرسوم ملكي بذلك . وهكذا طوي قرار إقالة المفتي وهو ما أدى الى زيادة التوتر بيني وبين ناظر الخاصة الملكية .

حملة لإسقاط الحكومة

استغل ناظر الخاصة الملكية ، تذمر المسؤولين في الولايات الذين تقلصت صلاحياتهم بعد تعديل الدستور ، وبدأوا في خلق المشاكل للحكومة الاتحادية ، ومن اجل التأثير على الملك ، قاموا بحملة وسط عدة شخصيات ليبية متعاونة مع ناظر الخاصة ، لإقناعهم بطلب مقابلة الملك وكان كل من يلتقي الملك من هذه المجموعة يقول له ان الحكومة التي عدلت الدستور سيصعب عليها تنفيذه ، لان الاجهزة التي تضررت من التعديل ستعمل على معاكسة هذه الحكومة ، وبالتالي من الافضل تعيين حكومة جديدة ، لن ينظر اليها باعتبارها مسؤولة عن التعديل . وتتعاون معها جميع الاجهزة .

وتبعا لهذه الحجة اصبحت هناك ضغوط كثيرة على الملك ، من طرف ناظر الخاصة الملكية واصدقائه

واذكر ان محمد الساقزلي والي برقة الذي عين بعد تعديل الدستور ، اتصل بي مرة هاتفيا ليحدثني في موضوع يتعلق بولاية برقة ، فطلبت منه الاتصال بالوزير المختص لكن ذلك لم يعجبه . وكانت تصرفاته تتسم بعدم اللباقة ، لذلك انفعل وخاطبني قائلا : «لقد تسلمت يا فزاني جميع السلطات ولم تترك لنا اي شيء» .

رددت عليه بشدة ، وطلبت منه ان يلتزم حدود الادب ، وقلت له لنتعامل كرجال دولة وليس كسفهاء ، لان لفظة انت فزاني وانت برقاوي لا يقولها الا السفهاء والمتسكعون في الأزقة واغلقت الهاتف في وجهه .

واستمر ناظر الخاصة الملكية ومن معه في تأليب كل من له صلة بالملك ، وذلك من أجل المطالبة باقالة الحكومة ، وتعيين حكومة جديدة مستندين على الحجة التي خلقوها وهي مشكلة عدم إمكانية التعاون على تنفيذ تعديل الدستور كما أشرت سابقا . وأصبح الملك يفكر جديا في الامر بعد ان كثرت عليه الضغوط ، والمطالبة بضرورة تغيير الحكومة .

إستدعاء افكيني

كان محي الدين افكيني يشغل منصب سفير ليبيا في الولايات المتحدة ، وحين زار الامير الحسن الرضا ولي العهد واشنطن زيارة رسمية ، سعى افكيني للتقرب منه . وكان البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية قد فرض على ابن حليم تعيين افكيني وعلي الساحلي كوزيرين دائمين في حكومته ، رغم ان ابن حليم كان يصف محي الدين افكيني بانه وزير فاشل .

في مارس 1963 ، كلف الملك سكرتيره بارسال برقية الى محي الدين افكيني يطلب فيها حضوره الى ليبيا . وفور وصوله استقبله الملك . حين علمت بالخبر ، تضايقت جدا ، لانه لا يعقل استدعاء سفير دون علم وزير الخارجية و الحكومة ، وراودتني شكوك ان الامرليس طبيعيا .

وعقب استقباله من طرف الملك ، زارني محي الدين افكيني في منزلي ، ولكنني تعمدت ان لا اسأله عن موضوع مقابلته مع الملك ، وتجاهلت الامركما أنني لم أسأله عن سبب مجيئه إلى ليبيا ؟ .

بعد ذلك طلبت مقابلة الملك ، وحين استقبلني سألته حول مسألة استدعاء افكيني دون علم الخارجية ، وذكرت له صراحة ان المسألة تبدو غير طبيعية ، وكان جواب الملك انه استدعاه لامر خاص .

قلت للملك : «لعلكم تتذكرون يوم قررتم تعييني رئيسا للحكومة ، فقد قلت لكم آنذاك حين ترون من المصلحة ان اقدم استقالتي ، سافعل ذلك فورا ودون إبطاء ، و اعتقد حاليا انه من الافضل ان انسحب خاصة وانني احتاج الى راحة .»

وكان جواب الملك انه طلب محي الدين افكيني لموضوع خاص ،سيحدثني عنه في وقت لاحق .

وظل محي الدين افكيني في طرابلس ، وراجت شائعات تغيير الحكومة وصارت متداولة في جميع الاوساط ، فطلب مني الوزراء توضيح الامر ، لانهم ايضا سمعوا الاخبار الرائجة وكانت وجهة نظرهم انه لابد من مصارحة الملك ، اما ان تستقيل الحكومة ، او يعود محي الدين افكيني الى مقر عمله . وكان جوابي انه ليس من اللائق ان نطلب من الملك ذلك ، اذ ان من حقه استدعاء اي شخص يريده .

كنت في قرارة نفسي مقتنعا بموقف الوزراء ، ولكن تقديري واحترامي للملك جعلني اتريث . والح الوزراء على ضرورة حسم الامر وتوضيح الاشياء . فطلبت مجددا مقابلة الملك ، وقلت له خلال المقابلة ان مجلس الأمة سيجتمع في البيضاء لدراسة ميزانية الدولة

لعامي 63 و64 ، وكذا ميزانية خطة التنمية خلال الخمس سنوات المقبلة ، التي شرعت اللجان في كلا المجلسين في دراستها ، واستفسرته حول ما اذا كان بامكان الحكومة السفر إلى البيضاء لمناقشة الميزانية . ولم يمانع الملك في ذلك . قصدت ان افهم اذا كانت للملك نية لتغيير الحكومة . ولمزيد من التأكد اقترحت ادخال تعديل على الحكومة فوافق الملك على الاقتراح وصدر مرسوم بالتعديل في 11 مارس 1963 .

هنا لاحظت ان الملك تتجاذبه عدة تيارات ، فهو من جهة ليس لديه اية مؤاخذة على اداء الحكومة ، وكان راضيا تمام الرضى ، ومن ناحية اخرى اشتدت عليه الضغوط لتعيين حكومة جديدة تستطيع ان تنفذ تعديل الدستور وهي الحجة التي استند عليها ناظر الخاصة الملكية ومجموعته .

بعد انتهاء المقابلة بدأت افكر في الامرمن زاوية اخرى ، قلت ان الملك في حيرة من أمره ، وهذا ملك ليبيا واعتبره بمثابة الاب الروحي لي ، فلماذا لا اجد له مخرجا ؟

قررت من جديد ان اطلب مقابلة عاجلة مع الملك وحين استقبلني قال لي اعرف لماذا طلبت مقابلة عاجلة . ثم تطرقت لموضوع لم يكن هو في الواقع سبب المقابلة العاجلة ، فقلت للملك سمعت ان عبدالمولى لنقى وزير العمل والشؤون الاجتماعية جاء إليكم بشأن موضوع اعادة تعمير مدينة المرج . وكانت هناك شركة تقدمت عن طريق رئيس الديوان للفوز بعطاء اعادة تعمير المرج ، فطلبت من عبدالمولى لنقي الذهاب الى المرج ودراسة الامر على الطبيعة ، وكلمته بحدة بصفته وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية بشأن الاشراف على إعادة تعمير مدينة المرج ويبدو انه تأثر لذلك لانه عصبي المزاج . فالتقى بجماعة من أصدقاء ناظر الخاصة الملكية في الفندق الكبير في طرابلس ، فنصحوه بتقديم استقالته لان الحكومة سيتم تغييرها وذلك حتى يستطيع ان يضمن تعيينه في الحكومة الجديدة . وبالفعل طلب عن طريق مدير التشريفات وهو عديله الأستاذ فتحي الخوجة مقابلة الملك ، وحين استقبله الملك وابلغه عبدالمولى لنقي انه يرغب في الاستقالة ، كان جواب الملك اذا اراد الاستقالة فليقدمها الى رئيس الحكومة ، وجاءني عبد المولى لنقى واخبرني بنتيجة مقابلته مع الملك وقلت له كان يجب ان تتحدث معي قبل ذلك .

قال لي الملك خلال اللقاء تعليقا على هذه الواقعة : «سبق وان نصحتك بعدم تعيين عبدالمولى لنقي وزيرا ، لان تصرفاته طائشة ولكنك تمسكت به» وهذا هو الواقع .

قلت للملك : «موضوع عبدالمولى لنقي ليس مهما ولكنني جئت بصراحة لاقول لكم إنني لا استطيع حاليا الاستمرار في مهامي وارغب في تقديم استقالتي» .

صمت الملك برهة وعقب قائلا : «لقد عرفت حين طلبت مقابلة عاجلة ، انك اتيت من اجل هذا الغرض ، وليس من اجل موضوع عبدالمولى لنقي . واود ان اقول لك انك اول رئيس حكومة يستقيل او يقال ، استقبله . وعادتي أن جميع رؤساء الحكومات السابقين لم استقبلهم

عند استقالتهم او اقالتهم ، وقد قررت استقبالك تقديرا واحتراما لك لانك كنت صادقا معي وشجاعا في تعاملك . والان اودان اقول لك الحقيقة ، فليس لدي عليك ولا على حكومتك اية مؤاخذة . وانا راض تمام الرضى ، ولكن اتصل بي كشيرون - وعدد لي الاسماء جميعا - وابلغوني ان الحكومة التي عدلت الدستور يصعب عليها تطبيقه لذلك من المصلحة تعيين حكومة جديدة ، ولهذا الغرض استدعيت محي الدين افكيني » .

ومضى يقول : «لقد اقترح علي ناظر الخاصة تعيين مصطفى بن حليم رئيسا للحكومة ، لكن ذلك لن يحدث مطلقا ، لانني اعرفه جيدا ، ووصفه بأنه نصاب عالمي ، واستطرد قائلا : «لو تعطى له ليبيا لباعها بمليوني جنيه» لذلك فكرت في محي الدين افكيني لانه ليس له ارتباط من مدة بمجموعة ناظر الخاصة الملكية ، ولا يستطيعون التأثير عليه . وحين استقبلت افكيني اوضحت له ان ليس لدي اية ملاحظة على حكومة محمد عثمان الصيد » . وقلت له : «انت باعتبارك محايدا وتعمل منذ سنوات طويلة خارج ليبيا ، اريد ان تستقصي الحقيقة من الناس بشأن رأيهم حول تغيير الحكومة لانها حسب زعمهم لا تستطيع تطبيق الدستور الذي عدلته» .

وقال لي الملك «أنه عقد مع محي الدين افكيني عدة اجتماعات وفي كل مرة كان يقول له ان رأي الناس يدعو الى تغيير الحكومة التي عدلت الدستور وتعيين حكومة جديدة لتنفيذ الدستور المعدل .»

عقبت على حديث الملك قائلا : « لاشك في انه سيقول لكم ذلك ، لانه مرشح لرئاسة الحكومة الجديدة وهو يتطلع منذ فترة لهذا المنصب ، ولا يمكن ان يقول لكم سوى ما قاله . على اية حال انا الان استقلت ، وها هي استقالتي بين يديكم ، أرجو قبولها » .

وقبل الملك الاستقالة في 19 مارس 1963 ، وكلف المستشار القانوني بكتابة رسالة شكر تقليديةلحكومتي ، ولم يتدخل اي احد في صياغة تلك الرسالة وأحمد الله ان تكليفي بتشكيلي الحكومة وخروجي منها تم بيني وبين الملك ادريس رحمه الله مباشرة وبدون تدخل من أي كان .

بعد ذلك شكل محي الدين افكيني حكومته ، وبقي معه معظم الوزراء الذين عملوا معي ، وكنت قد طلبت منهم ان يقبلوا العمل مع افكيني اذا عرض عليهم ذلك .

أقول للتاريخ إنني لو كنت أرغب في البقاء رئيسا للحكومة لقلت للملك أعطني فرصة ، لمعرفة هل في إمكان حكومتي تنفيذ ما عدلته من مواد الدستور أم لا ، ولاشك أن الملك ، لو كنت طلبت منه هذا الطلب لاستجاب لأنني لم أكذب عليه في أي يوم من الأيام وهو يعرف ذلك ، وصرح به عدة مرات لعدد من رجالات ليبيا ، ثم كان في إمكاني أن أتحدث مع رجال يقدرهم الملك في هذا الأمر وأطلب منهم مقابلة الملك ، فرادى أو جماعات ليقترحوا عليه منح فرصة للحكومة التي عدلت الدستور حتى تنفذه ، لانها ادرى من غيرها بالمشاكل التي حتمت

تعديل الدستور ، وهؤلاء الرجال هم الفريق ابوقوطين والشيخ عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ والشيخ منصور المحجوب ، وفاضل بن ذكرى وابراهيم بن شعبان ، ومحمود المنتصر وعدد من النواب والشيوخ لأن البعض من هؤلاء ، اتصل بي عقب وصول افكيني الى طرابلس واقترحوا علي ذلك لكنني اعتذرت بالتعب والارهاق وكفاني ما جابهته من دسائس ومؤامرات من ناظر الخاصة الملكية وجماعته ، وبالتالي أفضل راحة الملك وتركه يجرب عددا من الرجال وعبرت لهم عن اعتقادي ان هذه أفضل طريقة للملك لكي يعرف الصالح من الطالح .

شغل محي الدين افكيني لعدة سنوات منصب سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة . وخلال تلك الفترة دأب على مطالبة وزارة الخارجية بصرف مكافآت له لقاء تنقله في الولايات المتحدة لالقاءمحاضرات هو وزوجته في بعض الجامعات الأمريكية . لكن وزارة الخارجية لم توافق على صرف تلك العلاوات ، على اساس ان الجامعات هي التي وجهت له الدعوات ويفترض انها تتكفل بمصاريف تنقله ، وان وزارة الخارجية الليبية لم تكلفه بالقاء محاضرات .

بعد ان توليت رئاسة الحكومة جاءني محي الدين افكيني وشقيقه علي افكيني للمطالبة بتسديد تلك المكافآت ، وظلت زيارتهما لي في المكتب والمنزل لا تنقطع ، وكان من عادة افكيني وشقيقه انهما حين يريدان شيئا يلحان عليه الى حد الازعاج ، لذلك اضطررت تحت الحاحهما ومطالبتهما توجيه وزارة المالية إلى ان تدفع لهما المكافآت التي يطالبان بها .

وخلال فترة حكومة عبدالمجيد كعبار كان قد صدر قانون ، يقضي بتعويض المجاهدين الليبيين الذين قاوموا الاستعمار او اولئك الذين صودرت واغتصبت املاكهم اثناء فترة الحكم الايطالي . ونظرا لعدم توفر موارد مالية في تلك الفترة لم تصدر اللوائح التطبيقية للقانون ، وهكذا ظل مجمدا .

بعد ان توليت رئاسة الحكومة بدأ محي الدين افكيني وشقيقه علي افكيني مطالبة الحكومة دفع تعويضات لهما ، بحجة انهما تضررا من مصادرة السلطات الايطالية لاملاك والدهما . وشرعا مجددا في الالحاح علي من اجل دفع التعويضات ، فاقترحت ان تدفع لهما الدولة قرضا يتم تسديده بعد صدور اللوائح الخاصة بقانون التعويضات ، وحاولت قدر المستطاع عدم الاستجابة لطلبهما ، بيد انني وافقت بعد الحاحهما الشديد ، خاصة وانهما كانا يزوراني في منزلي ، ومن طبعي أنه حين يأتيني صاحب حاجة الى منزلي ، أجد نفسي مضطرا للاستجابة الى طلبه ، لذلك طلبت من وزارة المالية منحهما قرضا بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، لكنهما لم يقتنعا بذلك ، واستمرا في الالحاح والمطالبة ، فاضطررت الى رفع قيمة القرض لتصل الى خمسة وسبعين الف جنيه ، كما كنت قد ملكت لمحي الدين افكيني وأخيه علي منزلا في شارع ميزران بعد ادعائهما أن الأرض التي شيد عليها المنزل كانت ملكا لوالدهما ، وبالرغم

من أنني لم أكن مقتنعا بحججهما وادعائهما ، لكن الحاحهما المعتاد وتوسطهما بفضيلة الشيخ منصور المحجوب والحاج الفيتوري السويحلي والاستاذ بكرى قدوره والسيد منصور قداره جعلني استجيب لطلبهما ، وخلال تلك الفترة كانا يحرصان على ابداء مشاعر طيبة تجاهي ، لكن الأحداث التي توالت فيما بعد برهنت لي ان الغرض كان هو تحقيق مصالح شخصية . وأن تلك المشاعر إنما كانت مشاعر مزيفة ، بل انقلبت تلك المشاعر فيما بعد إلى عداوة سافرة ، قابلت إحساني بالإساءة .

أفكيني يتهمني بإفراغ خزينة الدولة

بعد ان شكل محي الدين افكيني حكومته ، كان اول ما فكر فيه هو محاربتي ، يدعمه في ذلك البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، والدكتور علي العنيزي الذي أصبح وزيرا في حكومته . وكان اول ما قام به ادعاؤه أنني تركت خزينة الدولة فارغة ، وصارت تتردد الشائعات والاقاويل بان محمد عثمان الصيد افرغ قبل استقالته الخزينة وسحب منها كل الاموال ، وانطلت تلك الاقاويل المغرضة على الناس البسطاء لانهم لا يعرفون ماهي خزينة الدولة . فالمعروف انها عبارة عن سجلات ودفاتر واصول موجودة في وزارة المالية ، بينما الأموال مودعة في حسابات وزارة المالية في بنك ليبيا ، وليست أموالا سائلة مكدسة في خزينة داخل مكتب رئيس الوزراء . كان محي الدين افكيني والاخرون يعرفون ان هذه الأكاذيب التي اختلقوها ليست صحيحة ولا منطقية ورغم ذلك استمروا في ترويجها .

واتذكر ان حكومتي قبل استقالتها كانت قد وضعت الميزانية العامة وخطة التنمية ، وقدمتها إلى مجلس الأمة حسبما ينص عليه الدستور ، وحين بدأ مجلس النواب في مناقشة الميزانية ، تولى محي الدين افكيني رئاسة الحكومة ، وكان وزير المالية معه هو منصور قدارة وهو صهر افكيني (والد زوجته) ، وبعد ان انتهت المناقشات في مجلس النواب ، تناول قدارة الكلمة داخل البرلمان وكان ذلك في يونيو 1963 وقال بالحرف «لاول مرة في تاريخ ليبيا الحديث يوجد فائض كبير جدا في الميزانية .»(1)

لم يكتف محي الدين افكيني والمتحالفون معه بشائعة افراغ الخزينة ، بل صاروا يرددون انني اشتريت عدة عمارات في شارع عمر المختارفي طرابلس يملكها ايطالي يدعى اسطوني ، كما اشاعوا انني اشتريت عمارة اخرى يملكها يهودي يدعى حداد ، وتكاثرت هذه الشائعات الى حد ان مدير فرع بنك مصر في ليبيا ، زارني وطلب استئجار شقتين من تلك العمارة

(1) هذه الميزانية كانت تغطي الفترة من أغسطس 1963 الى اغسطس 1964 .

وحين استفسرته عن مصدر هذه المعلومة ، ابلغني انه سمعها من عبدالمجيد كعبار الذي انضم بدوره إلى المجموعة وصار يشيع معهم بانني املك تلك العمارة . اعتقد الآن ان سبب محاربتي من مجموعات لم تكن ترتبط بعلاقات ودية مع بعضها بعضا ، كان دافعه الغيرة والحسد ، لان الملك ادريس السنوسي أيدني وساندني في كل ما اتخذته حكومتي من قرارات منها تعديل الدستور ، وحل المصالح المشتركة ، وتعديل قانون البترول وما الى ذلك . ولم يؤيد ناظر الخاصة الملكية في مواقفه ضد حكومتي ولو مرة واحدة هذه الانجازات ، والتأييد الملكي لم يرق لبعض السياسيين الليبيين ، لذلك ناصبوني العداء .

مشروع عين الدبوسية

كان هناك مشروع لمد المياه العذبة من عين الدبوسيه (شرق ليبيا) الى مدينة المرج ، وقام مجلس الاعمار بانجاز دراسة حول هذا المشروع ، وتقرر مد المياه الى مدينة المرج ويبدو ان عمر الشلحي شقيق البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ، سمع بهذا المشروع ، فاتفق مع شركة المانية اسمها ويزمن لانجازه . قابل عمر الشلحي الملك في يوليو 1962 وكنت آنذاك رئيسا للحكومة ، وطلب منه ان تمنحه الحكومة عطاء انجاز المشروع ، بحجة انه ليس لديه اموال يعيش في وضعية مادية غير مريحة ، وربما حاول عمر الشلحي استدرار عطف الملك ، فقال له انه اذا حدث له شيء - اي الملك - فانه سيعيش محروما وفي عوز . وأبلغ الملك انه اتفق مع شركة المانية لها سمعتها في مجال الانشاءات والمقاولات ، ويريد من الحكومة ان تمنح لهذه الشركة حق تنفيذ المشروع .

وخلال احدى مقابلاتي مع الملك في طبرق ، تطرق الحديث لمشروع مد المياه العذبة من عين الدبوسية الى المرج وكانت الفكرة أن يمد الخط فيما بعد إلى مدينة بنغازي ، فطلب مني الملك منح المشروع لشركة ويزمن ، واوضحت له ان ذلك لا يجوز ، لان المشروع ضخم ولابد من عمل مناقصة دولية . ورد علي الملك بقوله انه وعد عمر الشلحي بمنحه المشروع ، ولا يمكنه ان يتراجع عن وعده . ورغم ذلك بينت له صعوبة الامر من الناحية القانونية والدستورية . وحين أ =لح الملك طلبت مهلة لدراسة الموضوع . عقدت اجتماعا لمجلس الوزراء وابلغتهم بطلب الملك ، واجمع جميع الوزراء على ضرورة القيام بمناقصة دولية . رغم انني اوضحت لهم ما دار في حديثي مع الملك ووعده لعمر الشلحي . عندئذ اقترح الوزراء القيام بدراسة لتكلفة المشروع بواسطة لجنة فنية ، وحين تصل هذه اللجنة الى التكلفة الحقيقية ، تتفاوض الحكومة بواسطة خبرائها مع شركة ويزمن . وفي حالة التوصل الى رقم يماثل التقديرات الحكومية لتكلفة المشروع او يكون قريبا منه ، آنذاك يمكن

التـعاقد مع الشركة .

ظل الملك يتصل بي دوما عن طريق سكرتيره الخاص حول الموضوع ، وطلبت منه مهلة من الوقت حتى تفرغ اللجنة الفنية من دراستها . وبعد ان انهت اللجنة عملها ، طلبت مقابلة الملك وأخذت معي حامد العبيدي وزير التخطيط . وذلك لتقديم ايضاحات حول المشروع . وشرع العبيدي في قراءة القوانين الخاصة بالتنمية وقوانين المناقصات والعطاءات لانجاز اي مشروع ، واستمر العبيدي يقرأ في المواد والارقام والقوانين .

اثناء ذلك بدت على الملك علامات الغضب ، فوجه حديثه نحو العبيدي ، وقال له بلهجة حادة : «الامور السهلة يمكن لاي احد انجازها ، اما الامور المستعصية فهي التي تحتاج الى رجال ، وقد أمرت بانجاز المشروع بواسطة شركة ويزمن وهذا الأمر لابد ان ينفذ .»

هنا ارتبك حامد العبيدي ، وسقطت منه الاوراق التي كان يقرأ منها . فطلبت منه الخروج . لم يكن العبيدي جبانا ، لكن تولدت لديه عقدة من الملك ادريس بسبب واقعة حدثت بين الملك ووالده ايا م الحكم الايطالي ، حين كان الملك اميراعلى برقة . فقد دعا الملك ادريس علي العبيدي والد حامد العبيدي للعشاء ، وكان علي العبيدي يتزعم حركة مناهضة للملك ادريس . لبى علي العبيدي دعوة العشاء وراح الملك يكرمه ويكدس له الاطعمة ، وبعد ان فرغ من العشاء كانت مجموعة من الحرس في انتظاره والقي عليه القبض ونفي الى الكفرة . وقد حكى علي العبيدي هذه الواقعة لابنه حامد العبيدي ، وقال له اذا نظر اليك الملك من تحت نظارتيه فتوقع شراً . وحين سألت حامد العبيدي وقلت له لماذا ارتعدت وسقطت الاوراق من يديك ؟ قال لي لاحظت ان الملك كان ينظر الي من تحت نظارتيه ، فتذكرت ما قاله والدي .

استمر اجتماعي مع الملك بعد خروج حامد العبيدي ، وقلت له ان الدستور والقانون يمنع منح شركة ويزمن تنفيذ المشروع دون مناقصة دولية ، وانتم تصرون على موقفكم لذلك ساعمل المستحيل من اجل منح المشروع لشركة ويزمن لتنفيذ وعدكم .

عدت الى طرابلس وعقدت اجتماعا لمجلس الوزراء وقلت لهم لا محيص لنا ، اما تنفيذ المشروع بواسطة شركة ويزمن او تستقيل الحكومة . ولم اكن ارغب في الاستقالة لانني كنت بصدد تعديل الدستور ، لذلك قلت للوزراء لا يمكن الاستقالة دون ان ابين لهم السبب . واقترحت استدعاء الخبراء مجددا للتفاوض مع الشركة الالمانية على ان يمنح لها المشروع باقل سعر يقدره الخبراء ، وهذا ما حدث .

وأذكر أن وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالمولى لنقي طلب مقابلتي ، وقدم لي استقالته من الوزارة معترضاعلى إعطاء شركة ويزمن العطاء المذكور ، فلما قرأت صيغة الاستقالة المكتوبة والتي ذكر فيها أنه قدمها من أجل عدم الانسجام مع بعض الوزراءفي الحكومة طلبت منه أن يكتب السبب الحقيقي الذي استقال من أجله صراحة . هل هو الاعتراض على العطاء لشركة ويزمن ، أو عدم الانسجام مع بعض الوزراء في الحكومة أو

يسحب استقالته ، واستدعيت ابن عمه عضومجلس الشيوخ السيدمحمد علي لنقي ، وأطلعته على الصيغة المكتوبة وسلمتها له ، وقال لي نحن نخدم الملك في أكثر من هذا واقنع ابن عمه عبدالمولى بسحب استقالته ، وانتهى الأمر عند هذا الحد .

بعد ان تولى محي الدين افكيني رئاسة الحكومة ، ووجد تفاصيل الاتفاق مع شركة ويزمن ، طلب مقابلة الملك بناء على اتفاق مع حلفائه . وقال للملك ان محمد عثمان الصيد ارتكب خطأ دستوريا كبيرا حين كان رئيسا للحكومة ، لانه منح مشروع مياه عين الدبوسية الى شركة المانية دون مناقصة وقبض عمولة كبيرة ! واقترح القاء القبض علي وتقديمي للمحاكمة . هنا طلب منه الملك ان يكتب تقريرا مفصلا حول الموضوع .

عاد محي الدين افكيني واجتمع مع مجلس الوزراء . وقال لهم انه وجد المناسبة التي يمكن القصاء بها على محمد عثمان الصيد ، وابلغهم بانني منحت مشروع عين الدبوسية لشركة وايزمن الالمانية بغير مناقصة وتلقيت عمولة كبيرة نظير ذلك . فصار الوزراء الذين كانوا اعضاء في حكومتي يتغامزون عليه لانهم يعرفون الحقيقة .

كان احد اعضاء مجلس الوزراء وهو الحاج محمد الكريكشي تربطه صداقة مع فاضل بن زكري والي طرابلس فاخبره بالواقعة وقال له : ان محمد عثمان الصيد ارتكب خطأ سيقوده الى المحكمة . زارني فاضل بن زكري ، وسرد لي تفاصيل الموضوع ، وكان منزعجا لانه صديق لي فطمأنته بانني لا اخشى شيئامن ذلك ، وبأنني واثق من سلامة ما عملت ، وما قمت به ، وقلت له لندع محي الدين افكيني يحقق في هذه القضية كما يشاء .

بعد مرور اسبوع قدم محي الدين افكيني تقريره للملك . وقرأ الملك التقرير وكان كعادته يساير الشخص حتى يعرف مراميه ، وبعد ذلك يواجهه بالحقائق .

بعد ان قرأ الملك التقرير خاطب محي الدين افكيني قائلا «محمد عثمان الصيد كان رئيسا للحكومة في عهد من ؟ ومن كان الملك ، هل كان شخصا غيري ؟ فاذا كان محمد عثمان الصيد قام بما قام به وانا ليس لدي علم فمعنى ذلك انني لست ملكا ، واذا فعل ذلك وانا لدي علم ، آنذاك اكون شريكا معه في العمولة . لذلك عليك ان تنصرف لمهامك ، وتهتم بعملك الذي تعد مسؤولا عنه منذ ان اصبحت رئيسا للحكومة ، اما قبل ذلك فانت لست مسؤولا عنه» . وابلغه بانه هو الذي أمر بتنفيذ المشروع . وحين بلغت هذه التفاصيل للمجموعة المناوئة لي اصيبوا باحباط شديد . ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، بل اطلقوا شائعة اخرى ، زعموا فيها انني اشتريت مزرعة في منطقة الخمس تملكها شركة ايطالية من مبلغ العمولة .

واستمر محي الدين افكيني في محاولاته للتشويش على جميع انجازات حكومتي ، وفي هذا السياق كنا قد اقمنا مساكن شعبية في ضواحي طرابلس ، وتولت تنفيذ المشروع شركة محمد بن ساسي . وكان المشروع جاهزا حين قدمت استقالتي في مارس 1963 ، وبما انني

استقلت ولم توزع المساكن على المستفيدين في ابانها ، وبعد شهرين من ترؤسه الحكومة قام محي الدين افكيني بالاشراف على عملية توزيع المساكن على مستحقيها والقى خطابا ، قال فيه ان هذه هي احدى انجازات حكومته ، وذهل الحاضرون وأولئك الذين استمعوا للاذاعة من ذلك الادعاء ، لان حكومته لم يمض عليها شهران فكيف تستطيع انجاز مشروع يحتاج انجازه لعدة اشهر او سنة ومنذ ذلك اليوم أصبح الناس يرتابون فيما يقوله ويردده في خطبه .

وسام ملكي رفيع

بعد رواج الاشاعات التي تنال من سمعتي وانتشارها اتصل بي مدير التشريفات الملكية فتحي الخوجة ، واخبرني ان الملك يدعوني لمقابلته ، وطلب مني ان ترافقني زوجتي خلال المقابلة ، وقد كان ذلك بعد ثلاثة أشهر من تعيين حكومة افكيني . ذهبت إلى قصر الملك في سواني بني ادم طبقا للموعد المحدد ، واستقبلني الملك في حين دخلت زوجتي مع الملكة فاطمة في جناحها الخاص . تناولنا الشاي والحلويات وتحدثنا احاديث عامة ودامت الجلسة زهاء ساعتين ، وكان الملك بادي الانشراح ، وقال لي في ختام اللقاء : «لقد جرت العادة في العالم كله حين يقدم مواطن خدمات لبلده ، أن يمنح له رئيس الدولة وساماً اعترافا بخدماته وتقديرا له ، وبالنسبة لك فان تقديرك في قلبي ولكن امام الناس ، وامام سيل الشائعات التي أشاعوها عنك افتراء ، قررت منحك قلادة محمد بن علي السنوسي اثباتا لبراءتك وتكذيبا لتلك الشائعات» .

واستدعى مدير التشريفات ، وطلب منه اذاعة البلاغ في نشرة المساء التي كانت تذاع في الساعة التاسعة والنصف شريطة ان لا يعرف به أحد قبل اذاعته ، وان يتم ابلاغ الاذاعة بالخبر قبل ربع ساعة من اذاعته .

شكرت الملك وقلت له ان الوسام الحقيقي ، هو رضاكم عني وعبر لي عن امنياته قائلا : «اتمنى ان يكون الله معك ومع اولادك الى الابد .»(1)

حين اذيع الخبر ، اتصل بي كثيرون للتهنئة ومنهم مروجو الشائعات ، ورغم ذلك طبعت مناشيرسرية بايعاز من الحكومة وارسلت إلى المواطنين عن طريق البريد ، تقول كيف يمنح محمد عثمان الصيد وساما رفيعا بعد ان افرغ خزينة الدولة !

---

(1) توفي الملك ادريس رحمه الله في 25 مايو 1983 . وقد أقمت مأتما في منزلي في الرباط لمدة ثلاثة أيام وحضر ليالي المأتم كل المواطنين الليبيين الموجودين في المغرب في تلك الفترة والأصدقاء من الإخوة المغاربة وحفظة القرآن التابعين للمسجد المجاور لنا لختم القرآن في كل ليلة وذلك ترحما على روحه الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وهذا جزء بسيط من حقه علي ، جزاه الله عني وعن ليبيا أحسن الجزاء .

ترشيحي لرئاسة مجلس النواب

بعد فترة حان موعد افتتاح الدورة البرلمانية التي كانت تفتح في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر من كل سنة ، واتصل بي عدد من النواب وطلبوا مني ان اترشح لرئاسة مجلس النواب . وابلغتهم بانني لا ارغب في المنصب ، خاصة ان العادة قد جرت في ليبيا ، وطبقا للنظام الاتحادي ان يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس ويكون له نائبان واحد من برقة والاخر من فزان . وبالنسبة لمجلس الشيوخ يكون رئيسه من برقة ويكون له نائبان واحد من طرابلس وواحد من فزان ، ولا ارغب في خرق هذا التقليد ، بيد ان ذلك لم يقنع النواب ، وصاروا يتصلون بي جماعات وافرادا ، كما اتصل بي بعض السياسيين مثل محمود المنتصر وحسين مازق واخرون وطلبوا مني ترشيح نفسي لرئاسة مجلس النواب ، وكان دافع هؤلاء هو ان يعرف محي الدين افكيني حجمه الحقيقي ، ولم يأت إلى البلد فاتحا وأنه يوجد رجال في البلاد .

بعد ان تكاثرت علي الضغوط والحاح النواب ، طلبت منهم مهلة للتفكير في الموضوع . كان لدي اسلوبي الذي اتبعته منذ عام 1950 في التعامل مع الملك ادريس السنوسي ، وهو عدم اتخاذ اي قرار يتعلق بالمصلحة العامة الا بعد استشارته . لذلك بعثت برسالة مغلقة للملك مع مبعوث خاص اوضحت فيها الاتصالات التي جرت معي وطلبت رأيه وتعليماته ، وتلقيت منه ردا يقول « توكل على الله واقبل ما طلبه منك النواب . »

حينما سمع الدكتور افكيني رئيس الحكومة باتصالات النواب ، ومساعيهم أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب دعاني عن طريق وزير المالية صهره السيد منصور قدارة مع الشيخ منصور المحجوب لتناول الغداء في بيته ، وفي أثناء اللقاء قال لي : علمت أن بعض النواب اتصلوا بك ، وطلبوا منك أن ترشح نفسك لرئاسة مجلس النواب ، فنصيحتي لك ، ألا تتعب نفسك بالنسبة لهذا الموضوع ، لأن الحكومة واثقة من أن الأغلبية إلى جانبها ، فقلت له : إذا كان الأمر كذلك ، فلماذا تخشون هذه المبادرات ؟

واستطردت قائلا : من جانبي أرى أن الوقت قد حان بعد تعديل الدستور وإعلان الوحدة أن نؤسس دعائم الديمقراطية في بلدنا فيجب أن تكون هناك معارضة قوية منظمة ، وعند التصويت على أي مشروع تقدمه الحكومة تعطى له الأكثرية ـ على الأقل في الظرف الراهن ـ وأنا أضمن لك ذلك حتى نصل بهذا لتكوين حزبين في البلد أحدهما يكون في الحكم ، والآخر يكون في المعارضة وقد لا يتحقق ذلك الا بعد سنوات ، ولكن يجب أن نمضي في هذا الطريق ، وبذلك نحافظ على الاستقرار في ليبيا ، ونصل إلى الديمقراطية المعمول بها في النظم

الملكية الدستورية . فأجابني قائلا مازال الوقت مبكرا والحكومة هي التي ستفكر في الأمر اذا حان الوقت .

عندما علم النواب بدعوة افكيني لي زاروني وقالوا لي إياك أن تقبل أي اقتراح منه ، وأصروا أن نسافر نحن النواب الموجودون في طرابلس إلى مدينة البيضاء معا ، لأن الدورة ستفتتح فيها ، وفعلا سافرنا إلى البيضاء كما انتقلت الحكومة أيضا إليها .

افتتحت الدورة البرلمانية في مدينة البيضاء في 6 ديسمبر 1963 ، وقبل ليلة من افتتاح البرلمان ، ظل محي الدين افكيني وحكومته يتصلون بالنواب ، ويضغطون عليهم ويقولون لهم ان الملك لا يرغب في رئاسة محمد عثمان الصيد لمجلس النواب .

في اليوم التالي جاء ولي العهد وافتتح البرلمان ، والقى محي الدين افكيني كما جرت العادة خطاب العرش باسم الملك ، وكان خطابا طويلا على غير المعتاد ، حتى ان الملك اتصل برئيس الديوان الدكتور علي الساحلي ، وابلغه استياءه من طول الخطاب وقد اخبرني رئيس الديوان بذلك .

بعد ذلك بدأت عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ، فطلبت جماعتنا ان يكون الاقتراع علنا ، في حين طلب الموالون للحكومة ان يكون الاقتراع سرا . واصرت مجموعتنا على ضرورة التصويت العلني عبر المناداة على كل نائب بالاسم ، فرضخ الموالون للحكومة .

كان هناك ثلاثة نواب من المفترض انهم سيصوتون لصالحي ، لكن جماعة الحكومة دفعوا لاثنين منهما مبلغ خمسة آلاف جنيه لكل واحد وهما ساسي حمادي من منطقة جبل نفوسه ، وحسن نشاد من منطقة اجدابية . اما الثالث وهو عبدالقادر البدرية وقد عمل وزيرا في حكومتي وعلاقتي به كانت تتسم بالتقدير والاحترام ، فقد كان مدينا لوزارة المالية بقرض قيمته 100 الف جنيه ، فهددوه اما أن يصوت الى جانب مرشح الحكومة او يسدد المبلغ فورا ، ولم يكن لديه امكانية لتسديد المبلغ في ذلك الظرف مع العلم بأن البدرية من النواب الذين أصروا على ترشيحي لرئاسة المجلس والأغرب من هذا أن عبدالمولى لنقي صوت لصالح مرشح الحكومة .

جرى التصويت واعلنت النتيجة بفوز مرشح الحكومة مفتاح عريقيب بفارق صوت واحد فقط . فاعترضت مجموعتنا على النتيجة بحجة ان هناك صوتا مشكوكا فيه ، على اساس ان احد النواب وهو ساسي حمادي صوت لصالحي ، واحتسب صوته لصالح مرشح الحكومة ، بيد انني تدخلت واقنعتهم ان ساسي حمادي صوت بدوره لصالح مرشح الحكومة .

بعد اعلان نتيجة التصويت طلبت الكلمة ، وقلت انني لم اكن ارغب في رئاسة مجلس النواب ، وان المرشح الفائز صديقي وحين كنت رئيسا للحكومة كان يشغل ايضا منصب رئيس مجلس النواب وكنت دائما من مؤيديه ، وبينت لهم ان الغرض الاساسي من عملية ترشيحي تكمن في ان يفهم محي الدين افكيني انه يوجد رجال في ليبيا ، وختمت كلمتي

قائلا : «ان محي الدين لم يأت ليبيا فاتحاً ، كل ما هناك ان الملك كلفه بتشكيل الحكومة واعتقد انه فهم الآن حقيقة الوضع» .

جرت العادة ان يقيم رئيس الحكومة مأدبة غداء للنواب والضيوف ، فاقترحت مجموعتنا عدم تلبية الدعوة ، ولكنني اعترضت وقلت لهم لابد ان نذهب . ذهبنا الى مأدبة الغداء والتقيت محي الدين افكيني عند مدخل الفندق كما جرت العادة في حفلات الاستقبال ، وعند استقباله اوضحت له ان ما جرى مسألة سياسية ، وقلت له ان من مصلحته ان تكون له اغلبية داخل البرلمان ، لكن وجود المعارضة أمر ضروري ، لانه قبل ذلك كان عدد النواب المعارضين قليلاجدا ، اما الآن فان المعارضة كبيرة ، وهذا يعني انها معارضة صحيحة ، وفي ذلك مصلحة لليبيا . وأكدت له ان مجموعتنا لن تسحب الثقة من حكومته واعطيته كلمة شرف ، فلم يقتنع وظل غاضبا .

وكنا خلال الاتصالات التي سبقت افتتاح البرلمان ، قد اجتمعت مع بعض أصدقائي في منزل الشيخ منصور المحجوب رئيس جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية ، فابلغ محي الدين افكيني الملك بان الشيخ منصور المحجوب تدخل في انتخابات رئاسة مجلس النواب وطلب إقالته . وبالفعل اقيل الشيخ منصور المحجوب ، وعين بدلا منه الشيخ عبدالحميد الديباني . ومن المفارقات ان الشيخ منصور المحجوب وبحكم صداقته معي ، كان يلح علي وباستمرار الاستجابة لطلبات محي الدين افكيني وشقيقه حين كنت رئيسا للحكومة كما ذكرت ، والمؤسف ان محي الدين افكيني كافأه باقالته من منصبه وكان يدعي صداقته الحميمة .

بعد معركة انتخابات الرئاسة لم ترغب حكومة محي الدين افكيني في حضور جلسات البرلمان ومواجهته ، رغم المحاولات الكثيرة التي قام بها مجلس النواب من أجل حضور الحكومة لمناقشاتها . وكان اعتقاد محي الدين افكيني ان احتمال سحب الثقة من حكومته لا يزال واردا ، رغم تأكيداتي له بان كتلتنا البرلمانية لن تلجأ إلى ذلك .

محاولة إغتيالي بسيارة مفخخة

كنت أقيم في فندق شحات في الجبل الاخضر ، في الجناح رقم 11 المطل على مدخل الفندق ، وبعد ان انتهت حملة انتخابات رئيس مجلس النواب ، قام محي الدين افكيني وبعض وزرائه بتدبير محاولة لاغتيالي . فقد احضرت سيارة حكومية ، ونزعت لوحاتها الحكومية وركبت عليها لوحتان مدنيتان ، واتفقوا مع نائب برلماني اسمه ابوصاع الزنتاني علي ، ان يقود السيارة حتى الفندق ويضعها تحت شرفة الغرفة ، بعد ان وضعوا بداخلها كمية

من المتفجرات ، وتم توقيت تلك المتفجرات حتى تنفجر في لحظة معينة .

قاد الزنتاني السيارة متوجها صوب الفندق ، وكان هناك ملتقى طرق تتفرع منه اربعة طرق ، ويقف في مفترق الطرق شرطيان من شرطة المرور . ويبدو ان ابوصاع الزنتاني ارتكب خطأ مرورياً ، فاوقفه الشرطيان ، وطالبوه باوراق السيارة ، وحين لم يجدوا عنده الاوراق ، قاموا بتفتيشها فاكتشفوا المتفجرات بداخلها ، اقتادوه الى مركز شرطة البيضاء ، وتولى التحقيق معه حكمدار شرطة البيضاء العقيد عبدالرحيم العقيلي .

قال الزنتاني في التحقيق انه استلم السيارة من وزارة الدفاع ولم يكن يعرف ما بداخلها ، وانه طلب منه ايقافها قرب الشرفة التابعة لجناحي في الفندق . اتصل حكمدار الشرطة مع الفريق محمود بوقوطين مدير الامن ، فذهب الى مركز الشرطة واجرى تحقيقا آخر مع الزنتاني ، فاعترف بانه تلقى اوامره من محي الدين افكيني وبعض وزرائه .

وحين عرف محي الدين افكيني ان امر المحاولة قد انكشف ، اتصل بسكرتير الملك وطلب منه ابلاغه ان الامن غير مستتب في مدينة البيضاء ، وان هناك اضطرابات وقعت في المدينة فاتصل الملك بالفريق أبو قويطين ، وسأله عن الاضطرابات في مدينة البيضاء التي أبلغه بها رئيس الحكومة ، فاخبر بوقويطين الملك بواقعة السيارة ، ونفى حدوث اية اضطرابات ، وكان رأي الملك ان محاكمة نائب تحتاج الى رفع الحصانة عنه ، واذا انكشف الامر ، فانه يخشى من حدوث اضطرابات في البلد ، خاصة اذا سمعت القبائل بالحادثة . وطلب من بوقوطين بذل كل الجهد حتى لا يتسرب نبأ الحادث ، كما كلفه الاتصال بي لابلاغي بالحادث شريطة ان لا أبوح به لاحد ولا أعطيه أية أهمية مع تخصيص حراسة خاصة بي .

في صبيحة اليوم التالي وحين استيقظت لفت انتباهي الحراسة التي وضعت امام جناحي وفي بهو الفندق ، وأثناء تناولي وجبة الافطار مع بعض النواب ، جاء محمود بوقوطين الى الفندق ، وطلب ان نتحدث على انفراد ، وسألني عن موعد سفري الى طرابلس ، فقلت له انني سأسافر في اليوم التالي ، واخبرني انه قرر تخصيص حراسة لمرافقتي . فاستفسرته عن سبب ذلك . وماذا جرى فابلغني بالحادث وتفاصيله كما ذكرته ، وطلب مني عدم ذكره لأي شخص ، وقال لي ان هذه هي رغبة الملك . وبالفعل احتفظت بالسر ولم ابلغ أحدا الا بعض النواب في وقت لاحق . ووضعت حراسة امام منزلي في طرابلس .

في تلك الفترة حلت ذكرى الاحتفال بعيد الاستقلال ، ووجهت لي دعوة لحضور الاحتفالات اسوة برجال الدولة الآخرين ، وخلال الاحتفال القى محي الدين افكيني خطابا قال فيه ان الحكومة لن تتهاون مع الذين يريدون الاخلال بالامن او يرتكبون جرائم مخالفة للقانون ، واستغرب الناس ما جاء في الخطاب . واذكر ان عبدالمجيد كعبار رئيس الحكومة الاسبق كان الى جانبي وسألني عن قصد محي الدين افكيني ، لكنني لم أقل شيئا عن محاولة اغتيالي ، رغم اعتقادي ان محي الدين افكيني كان يحاول ابعاد تدبير الحادثة عن نفسه .

في تلك الليلة ، كان يعمل في منزلي حارس خاص من اقاربي ، فجاءت سيارة شرطة بعد منتصف الليل وسحبت الحراسة الحكومية التي كانت امام المنزل ، وفي الصباح ابلغني الحارس بما جرى ، فاتصلت بمركز الشرطة القريب من منزلي لاستفسرهم عن سبب سحب الحراسة ، فابلغوني ان رئيس الحكومة طلب من قائد الامن في طرابلس اللواء المنصوري سحبها . وعبروا لي عن اسفهم لعدم ابلاغي في الليلة نفسها .

محاولتان أخريان لاغتيالي

بتزامن مع هذه الواقعة ، ذهب محمد سيف النصر الى مخازن شركة ساسكو التي يملكها السيد عبدالله عابد ، والتقى بالمسؤول عن المتفجرات التي كانت ملكا للشركة ويدعى الحاج السنوسي الاشهب ، وكانت تلك المتفجرات تستعمل في تفجير الصخور وشق الطرق ، وطلب منه كمية من المتفجرات . لكن الحاج الاشهب رفض الطلب ، لان المتفجرات مسجلة لدى الشرطة ، وتراقب كمياتها باستمرار خشية استغلالها للقيام بعمليات تخريبية .

ابلغ محمد سيف النصر الحاج الاشهب انه ينوي تفجير منزلي ، اعتقادا منه انني وجهت إهانة لعائلة سيف النصر حين قمت بتعديل الدستور ، وتقليص صلاحيات الولاة . اعتقد محمد سيف النصر ان الحاج الاشهب سيكتم الامر نظرا لعلاقته مع عائلة سيف النصر . لكن الحاج الاشهب ابلغ السيد عبدالله عابد السنوسي صاحب شركة ساسكو بتفاصيل الواقعة . وزارني عبدالله عابد السنوسي واخبرني بما حدث ليبرئ نفسه ، إذ على الرغم من علاقته القوية بناظر الخاصة الملكية فإنه لم يكن يوافق أبدا على عملية اغتيالي ولم يكن يكرهني في قرارة نفسه . فاتصلت بالفريق محمود بوقوطين واطلعته على الامر وطلبت منه عدم اتخاذ اي اجراء ، وقلت له انني اخبره للعلم فقط . زارني الفريق بوقوطين وقال لي انه سيعيد الحراسة الى منزلي رغم انف محي الدين افكيني ، و لم اقبل ذلك ، وطلبت منه بالمقابل ان يرسل لي احد اقاربي وهو يعمل ضابطا للمباحث اسمه عبدالله بن علي وذلك لتنظيم الحراسة الخاصة امام المنزل ، بعد ان طلبت من اصدقائي في فزان ان يرسلوا لي ثلاثة من الرجال ، ووافق على طلبي .

حين حان وقت الانتخابات عام 1964 ذهبت الى منطقتي ، متصرفية الشاطئ في فزان وتمت الانتخابات وقررت العودة الى طرابلس في مجموعة تضم عدة سيارات . وكان موكبا كبيرا . وقبل السفر بلغني من احد ضباط المباحث في فزان ، ان محمد سيف النصر نصب كمينا لنا في منطقة جبال السوداء في وادي يسمى زقار ، واتفق مع المجموعة التي أرسلها على ان يطلقوا النار على الموكب عندما يمر بذلك الوادي . ازاء ذلك اتخذنا كافة الاحتياطات وضم

موكبنا مجموعة تجيد اطلاق النار ، كما تقرر ان اركب سيارة لاندروفر ضمن الموكب وان لا اركب سيارتي المعتادة . وصلنا الى الوادي ولم يحدث شيء ، وبعد مسافة قصيرة توقفنا لتناول وجبة الغداء مع اتخاذ الاحتياطات حيث وقفت مجموعة من المسلحين المرافقين لنا على اهبة الاستعداد ، ولم يحدث شيء ، وواصلنا سفرنا الى ان وصلنا طرابلس بسلام .

بعد وصولنا الى طرابلس بأيام زارتني جماعة من قبيلة اولاد سليمان يرأسهم الشيخ ذياب ، وهو زعيم احدى القبائل التي على خلاف مع محمد سيف النصر ، وابلغوني ان شابا من المجموعة ينتمي إلى قبيلة الشيخ ذياب التي كان يفترض ان تطلق علينا النار في الوادي ، حين وصل موكبنا سأل رفاقة عن جدوى اغتيالي ، وقال لهم لماذا نخلق عداوات ونرتكب جريمة لاداعي لها ، وهكذا انسحبت المجموعة التي كلفها محمد سيف النصر باغتيالي .

محاولة رابعة لاغتيالي

كان هناك عقيد في الجيش يدعى عون رحومة سبقت الإشارة إليه في واقعة اغتيال العقيد ادريس العيساوي تربطه علاقة مصاهرة مع عائلة الشلحي ، وفي عام 1968 سحب العقيد رحومة من مخازن الجيش بالزاوية ، عددا من الرشاشات والذخيرة . فقام ضابط من المخابرات العسكرية بارسال برقية عاجلة الى اللواء نوري الصديق قائد الجيش يطلب منه الحضور الى الزاوية للتحقيق في الموضوع . وفعلا جاء اللواء نوري الصديق إلى الزاوية وشرع في التحقيق ، واستدعى العقيد عون رحومة واستفسره حول سبب سحبه رشاشات وذخيرة من المخازن ، دون اذن . وكان جواب العقيد رحومة ان محمد عثمان الصيد يهرب التبغ من مزرعته ويرسلها الى بعض اقاربه من قبيلة الزوية في الكفرة ، ومن هناك ترسل الى تشاد وباقي الدول الافريقية . وكان تعليق اللواء نوري الصديق على ذلك ، ان محمد عثمان الصيد لا يدخن ولا يتاجر في التبغ فكيف يهربه وعلى افتراض ان التهمة صحيحة ، فان الامر يخص قوات الامن ولا علاقة للجيش بذلك . وقرر نوري الصديق ايقاف العقيد رحومة عن العمل طبقا لما ينص عليه قانون الجيش ، وكذلك الضابط الذي سلمه السلاح وابلغ نوري الصديق الملك بالواقعة ، فوافقه على قراره مؤكدا انه لا يرغب في اقحام الجيش في الشؤون السياسية وشكره على ما فعل ، وقد اخبرني بهذه التفاصيل اللواء نوري الصديق نفسه .

إقالة حكومة محي الدين افكيني

في يناير عام 1964 عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبدالناصر لبحث قضية فلسطين ، فاعتذر الملك ادريس السنوسي عن حضور المؤتمر ، واوفد ولي العهد لتمثيله ، ورافقه رئيس الحكومة وارسل الملك برقية الى الرئيس جمال عبدالناصر يعلن فيها ان ليبيا ستلتزم حرفيا بقرارات القمة .

واثناء غياب محي الدين افكيني لحضور اشغال المؤتمر ، قام طلاب الجامعة بمظاهرة تأييد لقمة القاهرة وللقضية الفلسطينية ، وخلال المظاهرات رفعوا شعارات تطالب بقيام اتحاد لطلاب الجامعة . كان الطلاب بدأوا مطالبتهم بقيام الاتحاد خلال فترة رئاستي للحكومة ، لكنهم طالبوا ان يضم الاتحاد طلاب المدارس الثانوية ، فاعترضنا على ذلك ، وكان جوابنا ان يقتصر الاتحاد على طلاب الجامعة فقط .

كان محي الدين افكيني قد ترك مسؤولية رئاسة الحكومة بالنيابة لصهره منصور قدارة ، وكان ونيس القذافي وزيرا للداخلية ، وحكي لي ونيس القذافي فيمابعد ان سلطات الامن حين ابلغته بموضوع المظاهرة ، اتصل بدوره بمنصور قدارة وطلب منه ان يبين له كيف يتصرف رجال الامن مع مظاهرات الطلاب ، بعد ان تحولت المظاهرات الى اعمال شغب . وكان جواب منصور قدارة هو انتظار عودة محي الدين افكيني . والح ونيس القذافي على ضرورة اتخاذ اجراء حتى لا يقع صدام بين الطلبة والشرطة ، وذلك بالتفاوض مع الطلبة لكن رد قدارة كان دائما هو انتظار عودة محي الدين افكيني .

اتصل قدارة بفكيني في القاهرة يطلب توجيهاته حول كيفية التعامل مع مظاهرات الطلاب ، فكان جوابه انه سيعود قريبا . في غضون ذلك انفلتت الامور ووقع صدام بين الشرطة والطلبة ، واضطرت الشرطة لاطلاق النار وقتلت ثلاثة طلاب وجرح عدد من رجال الشرطة .

بعد عودة محي الدين افكيني وبدل ان يعالج الموضوع مع مدير الجامعة والطلبة ويتفاوض معهم لايجاد حل سياسي يرضي الجميع ، فعل عكس ذلك ، فقد قامت مظاهرة طلابية في طرابلس تأييدا لطلبة الجامعة ، ونظرا لاندفاع افكيني وعدم رزانته ، القى خطابا حماسيا امام المظاهرة ، قال فيه انه سيعاقب ضباط الشرطة الذين اطلقوا النار على الطلاب ووصفهم بانهم مجرمون .

كان رأي الفريق محمود بوقوطين مدير الامن ان الحكومة هي التي لم تبادر الى اتخاذ أي قرار مناسب لان المظاهرات دامت اسبوعا ولم تتدخل الشرطة ، ولكن حينما شرع الطلاب في رشق قوات الامن بالحجارة اضطرت للتدخل . وبعد ان سمع الفريق بوقوطين خطاب محي

الدين افكيني قابل الملك وشرح له ما حدث ، وكان رأيه ان الحكومة هي المسؤولة لانها اهملت الامر ولم تعره اي اهتمام الى ان وصل الى ما وصل اليه . وكان الملك قد تتبع خطاب افكيني . عندئذ طلب الملك من الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان ابلاغ محي الدين افكيني بتقديم استقالته فورا ، لانه انسان فاشل على حد تعبيره .

وأخبر رئيس الديوان محي الدين افكيني بقرار الملك ، فتأثر جدا ، الى حد انه بكى ، وراح يستعطف رئيس الديوان ان يبلغ الملك بانه على استعداد للتراجع عن اي خطأ ارتكبه ، وطلب منحه فرصة اخرى . وكان جواب الملك ان يقدم استقالته فورا او سيصدر قرارا باقالته . ورضخ افكيني للامر الواقع . ولم يكن قد امضى في منصبه اكثر من عشرة اشهر ، وقد اخبرني بتفاصيل هذه الواقعة الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان الملكي .

عودة محمود المنتصر

بعد استقالة حكومة محي الدين افكيني ، كلف الملك محمود المنتصر مجددا بتشكيل حكومة جديدة . كنت قد عملت كوزير للصحة في حكومة محمود المنتصر الاولى . وحين توليت رئاسة الحكومة كان المنتصر يشغل منصب سفير ليبيا في روما ، وجاء إلي ليخبرني انه مريض وكان يعاني مرض ضغط الدم ، ويود الاستقالة ، لكن وضعه المادي ليس مريحا ، فطلب ان يمنح له راتبه التقاعدي ،كأنه يمارس مهامه كسفيرمع علاواته ، واوضحت له ان هذه سابقة قانونية يصعب تنفيذها ورغم ذلك وعدته بدراسة طلبه . بعد ذلك تحدثت مع الملك حول الموضوع ، فسألني الملك عما اذا كان المنتصر فعلا محتاجا ماديا ، ورجوت الملك الموافقة على اعتبار ان محمود المنتصر خدم بلاده حين تولى رئاسة الحكومة الليبية ، كما انه رجل كريم ومضياف فاذا اكرمته الدولة حتى ولو كان ذلك مخالفا للقانون ، فلا غبار على الأمر . وافق الملك على تلبية طلب محمود المنتصر وبعدئذ كلفت وزارة المالية تنفيذ الطلب . واستمر هذا الى ان كلف المنتصر بتشكيل الحكومة .

حين شكل المنتصر الحكومة الجديدة ضم اليها وزيرين فيما بعد ، الاول عبد المولى لنقي – زوج ابنته – ورغم انه عمل في حكومتي كوزير لمدة عامين ، فقد كنت اعتقد ان بعض تصرفاته تتسم بالطيش والتهور ، ودأبت على تأييده في الامور التي لا تضر ، اما الاشياء التي اعرف انها تخلق مشاكل فكنت اعترض عليها . ولكن الوضع تغير مع حكومة محمود المنتصر اذ ان اقتراحات عبد المولى لنقي اصبحت تجد قبولا من طرفه لانه يعطف عليه عطفا خاصا نظرا لارتباط المصاهرة بينهما .

اما الوزير الثاني فهو منير البعباع الذي شغل من قبل منصب وكيل وزارة الاقتصاد

والزراعة ، كان البعباع من اصدقاء عبد المولى لنقي ، ويَكِنُّ حقدا للكثيرين ويميل الى الانتقام ، بعد دخوله الوزارة اصبح موضع ثقة محمود المنتصر ، وكان هو وعبد المولى لنقي يشكلان الثنائي الاكثر حظوة من بين الوزراء لدى محمود المنتصر ونظرا لطبعهما غير السوى خلقا له مشاكل لاحصر لها مع اصدقائه وغيرهم .

تصفية القواعد الاجنبية

في تلك الفترة ، صرح الرئيس جمال عبد الناصر ان مصر على استعداد لضرب اسرائيل لكنها تخشى القواعد الاجنبية الموجودة في ليبيا . هنا بادر عبد المولى لنقي ومنير البعباع بتقديم اقتراح لمحمود المنتصر لكي يعمل على تصفية القواعد ، وأبلغاه بانها فرصة تاريخية له لان محمود المنتصر هو الذي وقع الاتفاقية العسكرية مع البريطانيين ، وقالا له ان الناس ستقول : الرجل الذي وقع الاتفاقية هو نفسه الذي قرر الغاءها ، واقنعاه بانه سيدخل التاريخ اذا ما اقدم على اتخاذ هذا القرار ، وتجاوب محمود المنتصر مع اقتراحهما وعقد جلسة لمجلس الوزراء اعلن خلالها ان الحكومة ستعمل على تصفية القواعد الاجنبية ، فاستغل النواب المعارضون في البرلمان هذا التصريح وقدموا اقتراحا بقانون لتصفية القواعد العسكرية وإلغاء الاتفاقيات مع امريكا وبريطانيا ، ووقع على هذا الاقتراح بشير المغيربي ، والشيخ محمود صبحي ، والسائح فلفل وعلى المصراتي . كان مجلس النواب منعقدا في البيضاء ، ولكن اتضح لاحقا ان محمود المنتصر لم يتحدث مع الملك حول الموضوع ، واثار ذلك استياءه البالغ ، لذلك استدعى رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب والشيوخ ، وابلغهم انه قرر التنحي عن الحكم وقدم لهم استقالته مكتوبة لكي تعرض على مجلس الأمة ، فأخذها منه رئيس الحكومة ، وطلبوا من الملك التراجع ، لكنه أصر على موقفه وانتقل الى طبرق وأمر بحل الحرس الملكي .

كان الملك يرى ان مسألة تصفية القواعد تكتسي اهمية بالغة لذلك تقتضي الاصول التشاور معه حول الموضوع قبل إذاعته . لذلك ، تضايق أشد الضيق من سماع الخبر من الاذاعة مثله مثل سائر الناس ، وكان من طبعه أن لا يقبل ان تتخذ حكومته قرارا مبنيا على توجيهات خارجية ، واصبح الملك امام معضلة حقيقية اذ يصعب عليه ان يعارض او يؤيد القرار ، لذلك قرر التنحي عن الحكم .

كنت آنذاك نائبا في مجلس النواب وكان المجلس في مدينة البيضاء ، وتحدثت حول الموضوع مع بعض الاصدقاء وقررنا التوجه الى طبرق وارسال برقيات تطالب الملك بالعدول عن قراره ، وحين سمع الناس بقرار الملك توافدت جماهير غفيرة من جميع انحاء ليبيا نحو طبرق تطلب من الملك العدول عن قراره . وازاء الضغط الشعبي خطب الملك في تلك الجماهير وقال لهم انه سيلبي رغبة الشعب الليبي ويعدل عن قراره ، واوضح انه ليس غاضبا من الحكومة ، مشيرا الى انه اذا لم يكن راضيا عن الحكومة سيقيلها ، واستقبل الملك الاعيان

والوجهاء ، وكنت من بين الذين استقبلهم ، وبعد ذلك عدنا الى البيضاء .

ورغم ذلك فان النواب الذين قدموا مشروع قانون تصفية القواعد ارادوا ان يدرس بكيفية مستعجلة ، لكنني طلبت منهم عدم التسرع حتى لا تتعقد الامور ، واقترحت احالته على اللجنة التشريعية ولجنة الشؤون الخارجية لدراسته مثله مثل باقي القوانين ، وتقدم بعد ذلك اللجنتان تقريرهما حول الموضوع لمجلس النواب ، ووافق النواب على الاقتراح بالاجماع .

عقب ذلك قدمت الحكومة الميزانية العامة لمجلس النواب ، وكان محمود المنتصر متخوفا من احتمال عدم اجازتها ، نظرا للاكثرية التي كانت لنا في البرلمان ، فجاءني محمود عبد المجيد المنتصر ابن عم رئيس الحكومة وأخبرني عن تخوفات ابن عمه فطلبت مقابلته ، وتناولنا الغداء سويا ، وقلت له اثناء ذلك ان هناك مثلا عاميا يقول « امك لايمكن ان تصبح لك غوله » وابلغته بانني لا اجد مبررا لشكوكه بشأن سحب الثقة من الحكومة ، او عدم اجازة الميزانية . وبينت له ان النقاش حول الميزانية لايعني اننا سنصوت ضدها ، وطلبت منه ان يطمئن . وبالفعل نوقشت الميزانية واقرت باغلبية اعضاء مجلس النواب ورفعت الدورة البرلمانية .

عقب ذلك بحث مجلس الوزراء موضوع زيادة عدد اعضاء مجلس النواب ، فقد كان البرلمان يتكون من خمسة وخمسين نائبا قبل الغاء الاتحاد ، خمسة وثلاثون من طرابلس وخمسة عشر من برقة وخمسة نواب من فزان ، وكان الدستور ينص ان يمثل كل 20 الف ناخب نائب واحد بشرط ان لايقل عدد نواب كل ولاية عن خمسة نواب .

وقرر مجلس الوزراء زيادة عدد النواب الى 108 نائبا ، وتقرر تبعا لذلك مضاعفة نواب كل ولاية باستثناء ولاية فزان حيث ظل عدد نوابها خمسة نواب ، اذ ان الوزير الذي كان ينتمي الى فزان وهو الأستاذ حسن ظافر بركان عارض زيادة عدد نواب فزان بحجة ان ذلك سيخلق فتنة وصراعا بين القبائل لذلك جاء موقفه للاسف متناقضا مع رغبة اهل فزان الذين كانوا يرغبون في مضاعفة تمثيلهم في البرلمان .

إقتراح تعييني سفيراً في المغرب

لاحظت ان محمود المنتصر ، وبالرغم من طمأنتي له بشأن عدم سحب الثقة من حكومته واقرار الميزانية بالاكثرية الساحقة من مجلس الأمة ، ظلت تساوره الشكوك تجاهي ، ودأب كل من عبد المولى لنقي ومنير البعباع في تغذية هذه الشكوك وكان محمود عبد المجيد ابن عم رئيس الحكومة ، يطلعني على ذلك ، لذا قابلته واخبرته انني مرهق واحتاج الى الراحة ،

وطلبت منه ان يقترح على الملك تعييني سفيرا في المغرب ، خاصة ان لدي فيه اصدقاء كثيرين وانني سأرتاح هناك وابتعد عن الاجواء السياسية في ليبيا .

اعجب الاقتراح محمود المنتصر وسر به ، لانه كان سيبدد الشكوك التي تساوره ، وابلغ الملك بالاقتراح فوافق وتم ترشيح اسمي بواسطة وزارة الخارجية ، وجاء الرد بالموافقة من المغرب سريعا ونشرت بعض الصحف المغربية ذلك الترشح ، وبدأت الاستعداد للسفر بعد صدور المرسوم .

في تلك الفترة ذهبت في رحلة قصيرة لالمانيا ، وتجمع اعيان الشاطئ في غيابي ، وتدارسوا موضوع تعييني سفيرا ، وبعد عودتي جاءني وفد مكون من مائة وخمسين شخصا ، يعارضون سفري الى المغرب كسفير ، وطالبوا بان اظل في ليبيا وان اترشح لمجلس النواب ، وقالوا لي انهم سيضطرون لمقابلة الملك اذا رفضت طلبهم ، قلت لهم لاداعي لخلق زوبعة ومقابلة الملك ، سأفكر في الموضوع ولن اقدم على اية خطوة الا بعد ابلاغكم بها ، ولابد ان احصل على موافقتكم على اي قرار اتخذه .

ازاء ذلك اتصلت بادريس ابو سيف سكرتير الملك وقلت له ان هناك رجلا من اعيان فزان اسمه الحاج عبد السلام مصباح ، سيحمل معه رسالة مني للملك ورجوته تسهيل مهمته ، وفي الرسالة اوضحت للملك جميع ملابسات الموضوع الخاص بتعييني سفيرا في المغرب ، واعتراض اهل الشاطئ على هذا القرار ، بعد يومين اتصل سكرتير الملك وابلغني ان راي الملك هو الاستجابة لطلب مواطنيك .

ورغم ذلك ذهبت الى رئيس الحكومة وقلت له انني حاليا مستعد للسفر الى المغرب ، ووعدني انه سيأخذ معه غدا مرسوم تعيني سفيرا الى طبرق – حيث يقيم الملك – لتوقيعه ، وحين قدم المرسوم ، رفض الملك التوقيع عليه . فاعتقد محمود المنتصر ان الملك غاضب علي ، لانه لم يكن يعرف شيئا عن رسالتي التي ارسلتها للملك استشيره حول الموضوع . واتصل بي محمود المنتصر بعد عودته من طبرق ، وطلب مني مقابلته .وحين التقيته قال لي ان هناك شخصا وشى بك عند الملك لانه رفض ان يوقع مرسوم تعيينك كسفير وقال يجب عليه ان يبقى في ليبيا .

وكان جوابي له ان ما يقرره الملك أنفذه ، وسأبقى في موقعي كنائب .

تزوير الانتخابات

حان وقت الانتخابات ، وغادر محمود المنتصر ليبيا في عطلة بعد أن وضع مع وزرائه خطة اجراء الانتخابات ، بما في ذلك تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف الانتخابات ، وكذا رصد مبالغ لتمويل حملة أي وزير يرشح نفسه للانتخابات والاتفاق على من يمنع من ترشيح نفسه ومن تجري عملية تزوير في دائرته ، وتولى ابراهيم بن شعبان رئاسة الحكومة بالنيابة ، وكان محمود البشتى يتولى وزارة الداخلية ، وقد سبق له ان عمل معي كوزير للتربية والتعليم . وأشهد ان هذا الرجل من أعلم الليبيين ومن أقدرهم وأشجعهم ويتصف بالجدية والأمانة والوفاء . قبل سفري الى فزان لتقديم ترشيحي ، قابلت محمود البشتى وطلبت منه ان لايقدموا لي اية خدمة خلال الانتخابات ، ولكن ما اطلبه هو ان لا تتدخل الحكومة ضدي .وكانت تعليمات الملك دائما ان لا يتدخل احد في دائرتي ، حدث ذلك قبل رئاستي للحكومة ، وبعد خروجي من رئاسة الحكومة ، فأكد لي الاستاذ محمود البشتى ان الحكومة لن تقف ضدي ما دام وزيرا للداخلية .

جرت العادة خلال الانتخابات ان اذهب الى دائرتي ، والتقي مع زعماء القبائل والاعيان على مأدبة غداء ونقرأ الفاتحة ويعلن فوزي بالتزكية لانه لم يكن يترشح ضدي احد باتفاق جميع سكان المنطقة ، ولم يحدث ان منحت قرشا واحدا لاي احد لمساعدتي في الفوز ، وهكذا سارت الامور على نفس المنوال واعلن فوزي بالتزكية .

لكن تلك الانتخابات عرفت تزويرا كبيرا في دوائر أخرى ، ورغم ان محمود المنتصر كان في عطلة خارج البلاد ، لكنه كان قد اتفق مع مجلس الوزراء على عملية التزوير ، وبعد عودته من العطلة وجد انه حدث خصام بين صهره عبد المولى لنقي وبين ابراهيم بن شعبان رئيس الحكومة بالنيابة ، فاجرى تعديلا وزاريا خرج بموجبه كل من ابراهيم بن شعبان ،ومحمود البشتى وزير الداخلية ، ورغم ان سبب التعديل هو خلاف عبد المولى لنقي مع ابراهيم بن شعبان ، فان محمود المنتصر كان يقول انه اخرجهما من الوزارة لانهما زورا الانتخابات .

قبل اجراء التعديل الوزاري كنت قد التقيت محمود المنتصر بمنزله ، وخلال اللقاء شكى لي من ابراهيم بن شعبان ومحمود البشتي وقال انهما زورا الانتخابات واحرجاه ، بيد انني بينت لمحمود المنتصر ان تزوير الانتخابات كان قرارا تم الاتفاق عليه داخل مجلس الوزراء وبحضوره وتوجيهاته ، ورغم ذلك دافع عن موقفه . قلت له : ان قراره غير عادل ، فاذا كانت الانتخابات مزورة لماذا لا تتخذ قرارا بالغائها ؟ ولكن عدم الغائها واخراج الوزيرين هو بمثابة

القاء القبض على اللص والاحتفاظ بالمسروق» ، لكنه لم يقتنع ومضى قدما في قراره بتعديل الحكومة وأخرج الوزيرين ، وصار يتحدث لزواره عن ان الوزيرين يتحملان مسؤولية تزوير الانتخابات ، وحتى يبرهن على قوله ، قام باقالة ضابط للشرطة وهو من خيرة الضباط يدعى العقيد خيري العرادي لاتهامه بتنفيذ تعليمات وزير الداخلية المقال .

حل مجلس النواب

افتتحت دورة البرلمان في البيضاء برئاسة ولي العهد في الاسبوع الاول من ديسمبر 1964 ، وتقرر الاحتفاظ بالتقليد السائد ، بان يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس ونائباه من برقة وفزان . وشرع مجلس النواب في اعماله ، وكانت مجموعة النواب التي تقدمت باقتراح قانون لتصفية القواعد قد منعوا كلهم من ترشيح انفسهم للانتخابات البرلمانية . وبعد ان بدأت أعمال مجلس الامة انتقل المجلس الى مدينة طرابلس ، وبدأ جلساته بعد أن شكل لجانه التي تنص عليها اللائحة الداخلية ، واستمرت الجلسات وفي أواسط شهر فبراير عام 1965 اتصل عدد من نواب كتلتنا النيابية وفي مقدمتهم يونس بلخير ونوري بن غرسه اللذان كانا وزيرين في حكومتي ومن أصدقائي المقربين ، و كنت أعتز بصداقتهما ، وتداولنا حول الوضع العام في البلاد ، ومن ضمن ذلك تطرقنا إلى الشؤون الاجتماعية والصحية والزراعية والتعليمية ، فكان من رأيهم أن تتقدم كتلتنا بطلب مناقشة عامة في هذه الميادين لأن الحالة تتطلب ذلك ، قلت لهم أشاطركما الرأي ولكنني أرى أن لا نقوم بأية مبادرة في هذه الدورة ونترك كل شيء الى الدورة المقبلة ، لأنني أعرف أن رئيس الحكومة السيد محمود المنتصر متخوف من كتلتنا ، علاوة على ذلك فانني اعرف انه لا يتحمل النقاش لهذا يجب طمأنته خاصة ان مجلس النواب مدته أربع سنوات ، فالوقت أمامنا .

لكن يونس بلخير كان متحمسا ومستعجلا ، وبعد يوم بدأ بلخير وبن غرسة إتصالات مع بقية كتلتنا للتوقيع على عريضة تطالب بالمناقشة ، فاتصل بي عدد آخر من كتلتنا يسألونني إذا كنت موافقاً على طلب المناقشة أم لا ؟

فقلت لهم أن يونس ونوري تحدثا معي في ذلك ، ومن حيث المبدأ لا أرى مانعاً وهكذا بدأت التوقيعات على طلب المناقشة ووقع عليه أكثر من 75 نائبا وقدموه الى رئيس مجلس النواب السيد سالم القاضي الذي بعث بنسخة منه إلى رئيس الحكومة وقال لي السيد القاضي ، قصدت من ذلك ان يتصل بك رئيس الحكومة ويعالج معك الموقف لتفادي ما يترتب على ذلك بطريقة ودية ، ولم أقصد غير ذلك أبدا .

وللحقيقة والتاريخ ، اقول انه كان بامكاني منع التوقيعات على تلك العريضة التي تطالب بالمناقشة ، وأن ابدي للنواب عدم موافقتي عليها ،وآنذاك لن يوقعوا تقديراً لي ، لكنني لم افعل ، مسايرة لمن كنت اعتبرهم من أصدقائي المخلصيين ، ولو فعلت ذلك لما حل مجلس النواب ولاحدثت تلك الازمة السياسية ولاتوترت علاقتي مع محمود المنتصر ، رحمه الله ، وأقر الآن انني إرتكبت خطأ سياسياً نتيجة مسايرتي لإصقائي ، سامحهم الله .

يتصف محمود المنتصر بالشجاعة والنزاهة والرجولة ، لكنه كان ارستقراطيا ولديه أنفة وكبرياء ، لذلك كان لا يقبل أن يناقشه اي احد . واتذكر انه حين تولى رئاسة الحكومة الاولى ، كان مجلس النوا ب قويا لذلك اتسمت مناقشة المعاهدة مع بريطانيا بجدل شديد ونقاشات حادة ، ولم يكن يعجب ذلك محمود المنتصر وكان رأيه دائما أنه يجب حل المجلس لكن مجلس الوزراء في ذلك الوقت اقنعه بان يترك مهمة مجابهة النواب لمجموعة من الوزراء ، بدل حل المجلس وذلك حتى لا نضع سابقة في الحياة النيابية ، ونحن في أول عهدنا بالاستقلال . لذا كنا نطلب منه القاء خطاب الحكومة في البرلمان اذا كان لديها خطاب ، ونتولى نحن مجموعة من الوزراء وهم علي الجربي وفتحي الكيخيا وابراهيم بن شعبان وشخصي النقاش والدفاع عن الحكومة .

ولكنه وكما اوضحت سلفا ، احاط نفسه خلال رئاسته الثانية للحكومة بمجموعة من الوزراء محتدي الطباع والذين يفتقرون الى الخبرة وبعد النظر ، لذلك حين علموا بموضوع المناقشة العامة اقترحوا عليه حل مجلس النواب ، واقتنع برأيهم وذهب لمقابلة الملك في طبرق . ورغم ان الملك لم يكن ميالا لحل المجالس النيابية ، لكن محمود المنتصر استطاع اقناعه ، فقد قال له ان كتلة محمد عثمان الصيد تضم خمسة وثمانين نائبا وهي أكثرية ساحقة ، وقدمت هذه الكتلة طلب مناقشة عامة ، كما ان احد نواب الكتلة وهو الحاج محمود فتح الله تقدم باستجواب في الوقت نفسه للحكومة حول موضوع تصفية القواعد الاجنبية . وابلغ محمود المنتصر الملك بانني اضع مخططا يماثل ما فعله بورقيبة في تونس ، وهو الغاء الملكية واعلان الجمهورية بواسطة مجلس النواب ، مع العلم أن محمود المنتصر كان يعلم أكثر من غيره أنني من أخلص الليبيين للملك ادريس . ورغم ذلك كان الملك مترددا حول اصدار مرسوم بحل مجلس النواب ، لكنه وافق في نهاية الامر . حين بلغني خبر سفر محمود المنتصر الى طبرق ، قلت لمجموعة من النواب انه سيقترح على الملك حل المجلس ، وسيقدم له تبريرات اخرى مغايرة لما هو حاصل لأنني اعرف طريقته في معالجة مثل هذه المواضيع .

اذيع مرسوم حل مجلس النواب ، في مارس 1965 ، وكانت تلك اول سابقة في ليبيا ، وكان محمود المنتصر وجماعته يقولون ان مجلس النواب حل لان الانتخابات كانت مزورة ، لكن ذلك مجرد ادعاء ، فقد كانت الوقائع التي ذكرتها بسبب حل المجلس ، وبعد حل مجلس النواب وضعت حكومة المنتصر قبل استقالتها برنامجا للانتخابات وحددت معالمه ،

وشرع وزير الداخلية فاضل الأمير ومعاونوه الاتصال بمن يريدون ترشيحه . وبعد استقالة محمود المنتصر كلف الملك حسين مازق بتشكيل حكومة ولم يغيراحدا في التشكيلة السابقة بل بقي كل الوزراء في مناصبهم وطبق نفس البرنامج الانتخابي لحكومة المنتصر لان حسين مازق كان وزيرا وشريكا في المخطط . وكانت تلك الانتخابات هي اخر انتخابات جرت في ليبيا وعرفت عملية تزوير واسعة النطاق .

رقابة على تحركاتي

بعد حل مجلس النواب ، فرضت رقابة بوليسية على منزلي ، كنت حين اتحرك تسيرخلفي سيارة شرطة وفي تلك الفترة وزعت رسائل بريدية على جميع الشخصيات في ليبيا تحمل نسخا من جريدة كانت تصدر ايام الحكم الايطالي تشير الى عضوية محمود المنتصر في الحزب الفاشي الايطالي .

كان لدي مكتب تجاري اقتحمته مجموعة من رجال الأمن بأمر من رئيس الحكومة محمود المنتصر وقلبت هذه المجموعة المكتب رأسا على عقب ، اعتقادا منهم ان تلك الرسائل التي وزعت و الاقتراحات التي قدمت لمجلس النواب توجد في مكتبي ، لكنهم لم يجدوا شيئا لانها لم تطبع ولم تكتب في مكتبي . وشددوا الرقابة على تحركاتي . وبموازاة مع ذلك عمدوا الى التضييق على النواب من كتلتي ، واعتقلوا أحد افرادها وهو نوري بن غرسة بدعوى اعتدائه على أحد رجال الأمن وكان يونس بلخير وآخرون يسكنون في شقق حكومية فارسلوا اليهم انذارات باخلائها في غضون اربع وعشرين ساعة . ولم يكن لهؤلاء مساكن بديلة ، وحين اتصلوا بي اقترحت عليهم مقابلة الملك في طبرق وأعلمتهم بأني سأرتب لهم موعدا معه .

ويبدو ان هناك رقابة فرضت على هاتفي ، فعلموا باتصالي مع سكرتير الملك ، وبسفر يونس بلخير الى طبرق .

إقالة حكومة محمود المنتصر

اقنع عبدالمولى لنقي ومنير البعباع ، محمود المنتصر بفكرة مفادها أنني اخطط لتشكيل حكومة ، على اساس ان الملك سيفكر في اسناد رئاسة الحكومة لي طالما انه كان لدي اكثرية ساحقة في مجلس النواب المنحل . لذلك اقترحا عليه مقابلة الملك وان يطلب منه ادخال تعديل على الحكومة عندئذ سيتضح له ما اذا كان الملك معه او ضده .

ذهب محمود المنتصر لمقابلة الملك وطلب منه تعديل الحكومة ، وكان رد الملك عليه ان يستقيل حتى يرتاح بحجة انه يشكو دائما من اعتلال صحته . تأثر محمود المنتصر كثيرا

بقرار الملك المفاجئ ، وحاول استعطاف الملك لالغاء القرار أو على الأقل تعيينه في منصب يحميه ويحفظ كرامته .

وكان الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان يحس بالغبن في تلك الفترة لان محمود المنتصر اعتاد على تجاهله ، وكان يسمع بمشاريع القوانين والمراسيم الملكية من الاذاعة مثله مثل سائر المواطنين حيث كان من الواجب أن يقدمها هو الى الملك قبل توقيعها لذلك طلب علي الساحلي من الملك وبتزامن مع استقالة محمود المنتصر اعفاءه من مهامه كرئيس للديوان ، فوجد الملك الحل في تعيين المنتصر رئيسا للديوان . تلك كانت وقائع استقالة محمود المنتصر ، بيد انني قرأت في كتاب الأستاذ مجيد خدوري ، ان محمود المنتصر استقال بسبب خلافه مع الملك حول قطع العلاقات الديبلوماسية مع المانيا وقال ان المنتصر كان مع قطع العلاقات ، اذ كان الرئيس جمال عبدالناصر قد طلب آنذاك من الدول العربية قطع علاقاتها الديبلوماسية مع المانيا بسبب تزويدها اسرائيل بصفقة دبابات ، لكن الملك ادريس السنوسي رفض التجاوب مع ذلك الاقتراح ونفذ محمود المنتصر أمر الملك ، وطلب من وزير خارجيته حسين مازق الذي كان يحضر آنذاك اجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة أن يبلغ الجامعة العربية بقرار ليبيا بعدم قطع العلاقات الديبلوماسية مع المانيا وكذا فعلت تونس والمغرب ولبنان والعراق والأردن .

والواقع ان ماسرده الاستاذ مجيد خدوري في كتابه «ليبيا الحديثة» حول الشخصيات السياسية الليبية وماقاموا به ، هو ما سمعه منهم أو ما حققه أثناء عمله كعميد بكلية الآداب في الجامعة الليبية في بنغازي ، حيث عمل هناك لمدة سنة واحدة من سنة 1956 الى 1957 ودليلي على ذلك أنني التقيته في ليبيا عقب صدور ترجمة كتابه الى العربية . فأبديت له ملاحظات حول ما ورد في كتابه عن تعديل الدستور الذي قمت به ، وأبلغني أنه إستقى تلك المعلومات ، وكانت خاطئة ، من أحد موظفي الديوان الملكي ، وابدى استعدادا لتصحيح معلوماته حين يتلقاها مني مكتوبة ، ومع الأسف وقعت لي حادثة سيارة ومرضت وخرجت من ليبيا ولم أتمكن من كتابة التوضيحات التي أشرت إليها ، ولاشك أبدا في أمانة ونزاهة الاستاذ خدوري الذي كتب ما سمع وما قيل له من الذين كتب عنهم .

حكومة حسين مازق

عقب اقالة حكومة محمود المنتصر . كلف الملك حسين مازق بتشكيل الحكومة الجديدة ، وكان من بين الاجراءات التي اتخذها في بداية عهده الغاء رقابة الشرطة على منزلي وعلى تحركاتي ، وتخفيف الملاحقة والتضييق على النواب الذين ينتمون إلى كتلتي ، وربما فعل ذلك الصنيع مراعاة لاعتبارات شخصية ، وحفظا لمودة ومجاملات كنت قد راعيتها في تقدير شخصه

منذ أن كنت وزيرا للصحة ، كما انتهجتها أيضا عندما توليت رئاسة الحكومة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، أنني قمت بتعيين بعض رجالاته وأعوانه المقربين إليه في مناصب عليا في الحكومة الاتحادية مثل حسين المبروك زيدان الذي أمر الملك الوالي حسين مازق آنذاك بفصله من وظيفته في ولاية برقة ، فصدر الأمر بذلك بقرار من المجلس التنفيذي في ولاية برقة عام 1959 ، إلا أنني بعد تشكيلي الحكومة رجوت الملك بالسماح لي أن أعين حسين المبروك زيدان مديرا عاما لشؤون الموظفين في الحكومة الاتحادية فقبل الملك ذلك بعد الحاح شديد . كما عينت أحمدالصويدق بقرار من مجلس الوزراء مديرا عاما لوزارة الاقتصاد وعينت أيضا العقيد الصادق كشبور مديرا عاما للجوازات في ليبيا ، وقد كان محمد السيفاط رئيسا للجنة البترول فأمر الملك باقالته لأسباب خاصة يعرفها الملك ، وأصر على ذلك في عدة مناسبات وكنت دائما أرجوه لإبقاء محمد السيفاط رئيسا للجنة البترول ، بيد أن الملك كان يصر على موقفه إلى أن ضاق ذرعا بمواقفي من عدم تنفيذي أمره وبلغ به الضيق إلى أن قال لي ذات مرة بحدة : «أنت رئيس حكومتي ولست شريكا في ملكي ، وأنا أعرف منك بمحمد السيفاط» .

فاضطررت بعد هذا الكلام إلى أن أطلب منه أن يقدم استقالته بدل أن يصدر مرسوما باقالته . وبعد سنة أو أكثر أدخلت تعديلا على حكومتي ، ورشحت الحاج محمد السيفاط ليكون وزير دولة في الحكومة فاعترض الملك أيضا ، فرجوته بالحاح ، وقلت له إنه سيكون وزير دولة ولن تكون له حقيبة فوافق الملك على مضض ، ولأول مرة بعد أن وقع الملك على مرسوم التعديل وبعد ساعتين اتصل بي رئيس الديوان وقال لي : إن الملك يطلب منك إلغاء اسم محمد السيفاط من المرسوم المذكور ، فقلت : لرئيس الديوان : إنني أريد مقابلة الملك لأمور مستعجلة فحددلي موعدا غداة اليوم التالي ، فعرضت بعض الموضوعات على الملك ، وبعد أن أنهيت عرضها قلت للملك : يا سيدي ان تعيين السيفاط وزير دولة في الحكومة لا يقدم ولا يؤخر ، وابلغته أمام بعض الوزراء بذلك ، والآن اصبح من غير اللائق شطب اسمه من المرسوم ، وأنا أعد مولاي بانه في حالة وقوع اي خطأ يرتكبه السيفاط سأحضر مرسوما باقالته ، فسكت الملك ولم يجب بشيء فاعتبرت ذلك موافقة وأذيع المرسوم .

وقد اتصل بي حسين مازق مباشرة بعد سماعه المرسوم ، وشكرني على تعيين السيفاط وزيرا ، وقال لي : إنني أعرف الصعوبات التي واجهتها ، وأنا أشكرك كثيرا ، وأعد هذا الموقف منك موقفا أخويا ووديا نحوي ولن أنساه أبدا .

لقد فعلت ذلك مع السيفاط ومع الاخرين من اصدقاء حسين مازق اعتقادا مني انه يبادلني الشعور نفسه .

بعد تشكيل حكومة حسين مازق كنت استعد لاداء فريضة الحج بعد ان استأذنت الملك ، وطلبت التأشيرة من السفارة السعودية في طرابلس ، فتلقت السفارة تعليمات من الملك فيصل – رحمه الله – بان اكون ومن سيرافقني ضيوفا على الحكومة السعودية ، اديت فريضة الحج

واستقبلني بعد ذلك الملك فيصل – رحمه الله – وغادرت السعودية متجها نحو بيروت لأقيم بها عدة أسابيع ، وتعمدت أن لا اسافر رأسا الى ليبيا حتى لايرغمني اهل منطقة الشاطئ على الترشح لمجلس النواب ، وبالرغم من ذلك فقد اوفدوا شخصا الى بيروت يحمل رسالة وقعها عدد كبير من أعيان المنطقة تطلب مني العودة الى ليبيا في أسرع وقت ، والترشيح للبرلمان فأخبرتهم بأنني مريض واقترحت ترشيح شقيقي الحاج المبروك الصيد بدلا عني ، وبالفعل ترشح في دائرتي لكن تم تزوير الانتخابات بتغيير محتويات الصناديق قبل الفرز وقد اخبرني بذلك ضابط الشرطة المسؤول عن تلك الدائرة وهو من قبيلة الطوارق .

كان فاضل الامير يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة حسين مازق ، وحين اجريت الانتخابات زورت على نطاق واسع . ومنع كثيرون من ترشيح انفسهم بحجة ان الملك لا يرغب في دخولهم إلى مجلس النواب ، والحق أن ذلك كان ادعاء باطلا ، الملك برئ منه . وعندما افتتح البرلمان وكما جرت العادة قدمت الميزانية في موعدها الذي ينص عليه الدستور واقرت للمرة الاولى في تاريخ ليبيا بالاجماع ، وحين اخبرني رئيس مجلس النواب بذلك مشيرا الى انه انتصار كبير لحكومة حسين مازق . قلت له « انها بداية الكارثة » .

لم يكن حسين مازق يناصبني العداء علنا أثناء رئاسته للحكومة ، ولكن مشاعره تجاهي لم تكن ودية بسبب تعديلي الدستور ، واتذكر موقفا من مواقفه يدل على ذلك بصراحة ، ويتمثل هذا الموقف في أن وفدا من أعيان برقة جاؤوا لتهنئته بعد تشكيله الحكومة وعودته الى البيضاء ، وخلال المقابلة تحدثوا حول الحكومات السابقة فاشاد احدهم بموقف حكومتي تجاه مختلف الاقاليم الليبية ، وقال ان محمد عثمان الصيدكان عادلا في تعامله مع الولايات ، ولم يتحيز لولاية دون اخرى ، فوافقه حسين مازق على الرأي لكنه اشار الى انني اضررت بولاية برقة ، حين لم اعلن البيضاء عاصمة للمملكة الليبية عند تعديل الدستور ، وقال ان عدم اعلان البيضاء عاصمة مع تعديل الدستور ألحق ضررا ببرقة الى الابد وقد اخبرني بهذه الواقعة أحد الاعيان الذين حضروا اللقاء .

خلال فترة رئاسة حسين مازق للحكومة انتهت مدة مجلس الشيوخ ، وكان يضم ثمانية شيوخ من كل ولاية ، ونصف الاعضاء قدتم التجديد لهم ابان حكومة محمود المنتصر والتزم المنتصر بالتقسيم السابق ، اما حسين مازق فانه لم يمنح اقليم فزان ولو مقعدا واحدا انتقاما مني لعدم اعلاني البيضاء عاصمة للمملكة الليبية ، وقسم المجلس بين ولايتي برقة وطرابلس وبقي العدد كما هو أربع وعشرون شيخا ، وكان من الواجب والحق والانصاف ان يقسم الاعضاء على المحافظات اللبية العشرة بالتساوي (1)

(1)ينص الدستور الليبي - قبل اعلان الوحدة - أن نصف الاعضاء يعينون بمرسوم ملكي والنصف الآخر يتم اختيارهم عن طريق المجالس التشريعية في كل ولاية . وبعدتعديل الدستور واعلان الوحدة في اواسط 1963 ، نص الدستور على ان يعين جميع اعضاء مجلس الشيوخ بمرسوم ملكي .

وبعد تعيين مجلس الشيوخ اخبرني الشيخ الطاهر البشتي بانه اجتمع بصديقه الحاج محمد السيفاط الذي سبقت الاشارة اليه وهو قريب حسين مازق ، وطلب منه ان يذهبا سويا قبل اعلان تعيين مجلس الشيوخ الى رئيس الحكومة ويقترحا عليه انه من المصلحة تعيين محمد عثمان الصيد رئيسا لمجلس الشيوخ فأجابه الحاج محمد السيفاط بان حسين مازق لن يقبل هذا الاقتراح لانه يرى ان محمدعثمان الصيد لم يقف معه موقفاحازما يوم ان اخرجه الملك من ولاية برقة. ولكنني اعتقد ان حقيقة الامر تكمن في ان حسين مازق لم يكن يرغب في تعديل الدستور بسبب نزعته الاقليمية ، ويرغب في ان تحظى ولاية برقة دائما بوضعية متميزة وان تكون العاصمة هي البيضاء .

حاولت خلال تلك الفترة مقابلة الملك ، بيد ان فتحي الخوجا رئيس التشريفات الملكية وهو زوج بنت محمود المنتصر وادريس ابوسيف سكرتير الملك - وكان حسين مازق من اخواله-حالا بيني وبين مقابلة الملك . محمود المنتصر يوصي صهره من جهة ، وحسين مازق يطلب من سكرتير الملك من جهة اخرى عرقلة اية مقابلة لي مع الملك ، وكان الجواب الذي اتلقاه دائما هو ان الملك مريض او لديه مشغوليات ، واعتقد انهم كانوا لايرغبون في أن اقابل الملك لانهم يعرفون صراحتي وصدقي معه واحترامه لارائي .

عندما اندلعت حرب 1967 ، كنت آنذاك في لندن لاجراء عملية جراحية في احد الشرايين بعد ان اصبت بارتفاع حاد في ضغط الدم . قبل اندلاع الحرب ادلى الرئيس جمال عبد الناصر بتصريح اعلن فيه استعداد مصر لمحاربة اسرائيل ومن يقف وراء اسرائيل . وحين سمعت العناصر المرتبطة بالسفارة المصرية في ليبيا والمنتمون للقوميين العرب بهذا التصريح تحركوا وربطوا صلة مباشرة مع حسين مازق رئيس الحكومة ، واجتمعوا في بلدية طرابلس وشرعوا في ارسال برقيات التأييد لمصر ، كما انهم وبعد ان اطمأنوا الى تجاوب رئيس الحكومة معهم اصبحوا يتصرفون في البلد كما يشاؤون واعتقد الجميع ان النصر سيكون في جانب العرب . وادى هذا الجو المشحون الى اندفاع كثيرين للاعتداء على الاجانب وحرق متاجرهم ومبانيهم ، وقتلت عائلات يهودية بكاملها ، واعتدى على جميع اليهود في ليبيا واحرقت متاجرهم ، وطالت الاعتداءات مجموعة من الامريكيين كانوا داخل سيارة امريكية احرقت بمن فيها ، وفي برقة وقع اعتداء على بعض البريطانيين والادهى من ذلك ان جميع اليهود الليبيين تم جمعهم في معسكرات ، ثم رتبت لهم رحلات خاصة ورحلوا جميعا الى ايطاليا مكرهين وكانوا يرددون نحن ليبيون ، إلى أين تريدوننا أن نذهب .

تلقى الملك هذه الاخبار فغضب غضبا شديدا ، واخبرني الدكتور احمد البشتي وزير الخارجية آنذاك ان السفير الامريكي دافيد نيوسم كان في عطلة ، فقطع عطلته بناء على اوامر من حكومته ، وجاء الى البيضاء وانتظر ثلاثة ايام لمقابلة رئيس الحكومة دون جدوى ، فقد اعتذر حسين مازق عن استقباله ، فزار السفير مكتب وزير الخارجية وقال له ان سفير

الولايات المتحدة لايعقل ان يعامل مثل هذه المعاملة ، وطلب منه ابلاغ رئيس الحكومة بانه كلف من طرف الحكومة الامريكية بسؤال الحكومة الليبية عن موقفها تجاه الاعتداءات التي طالت الاجانب وممتلكاتهم في ليبيا ، واخبر السفير وزير الخارجية بانه سيعود الى مكتبه في طرابلس وينتظر الاجابة عن سؤاله واستفساره .

عندما وقعت الاعتداءات على الاجانب وممتلكاتهم طلب الملك اعلان حالة الطوارئ ، وتحدث مع حسين مازق بلهجة حادة ، لكن حالة الطوارئ اعلنت بعد فوات الاوان ، وانتهت الحرب بالهزيمة التي يعرفها الجميع . وبعد ذلك طلب الملك من حسين مازق أن يقدم استقالته وكان رأيه ان حسين مازق اما أن يكون متواطئا مع الرئيس جمال عبد الناصر أو أنه جبان ، وقد قال الملك هذا الكلام للدكتور احمد البشتي ، لذلك قرر اقالته .

دعا الملك رئيس مجلس الشيوخ والنواب والشيخ المفتي ورئيس المحكمة العليا ورئيس الجامعة الاسلامية ، ليتشاور معهم حول الاوضاع في البلد الذي كان يعيش حالة غليان ، كما تشاور معهم حول من سيتولى منصب رئيس الحكومة ، واقترح المجتمعون فاضل بن ذكرى لكنه اعتذر اذ كان يعاني مرض القلب ، فرشح رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار عبد القادر البدرية . فاستدعاه الملك وكلفه بتشكيل الحكومة .

حكومة عبدالقادر البدرية

بعد تشكيله الحكومة ، امر عبد القادر البدرية بالقاء القبض على الجماعة التي كانت وراء اعمال القتل والحرق والنهب ، ومن ضمن هؤلاء مجموعة كانت تنتمي الى حركة القوميين العرب ، منهم الدكتور محمود سليمان المغربي اول رئيس حكومة في عهد معمر القذافي ، وعمر مصطفى المنتصر الذي شغل منصب وزير الخارجية في العهد الحالي ، وجمعة الفزاني ، وهو ايضا من الوزراء في عهد القذافي ، وعز الدين الغدامسي الذي تولى منصب سفير ليبيا في النمسا وعبدالسلام الزقعار ، وكان هؤلاءجميعايعملون في شركات النفط ، وبعد القاء القبض عليهم صدرت ضدهم احكام بالسجن . لم تستمرحكومة عبد القادر البدرية اكثر من ثلاثة اشهر ، واقيلت بسبب اشكال بسيط ، اذ ان زوجة المرحوم ابراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية الاسبق وبناتها كانت لديهم جوازات سفر ديبلوماسية ، جرت العادة ان تجدد حين تنتهي صلاحيتها . وعندما طلبوا من عبد القادر البدرية تجديدها ، رفض ، وذهب لمقابلة الملك وقال له ان هؤلاء – اي عائلة الشلحي– لا تستحق جوازات سفر ديبلوماسية ، واصر على موقفه فطلب منه الملك ان يستقيل ، وكلف الاستاذعبد الحميد البكوش ، الذي شغل منصب وزير العدل في حكومة عبد القادر البدرية بتشكيل الحكومة الجديدة .

إقالة قائد الجيش

عقب تشكيل الاستاذ عبد الحميد البكوش حكومته ، كان اول شيء قام به هو اقالة الفريق نوري الصديق قائد الجيش ، وعينه عضوا في مجلس الشيوخ ، على الرغم من أن نوري الصديق ضابط قديم عمل في الجيش السنوسي الاول ، وترقى الى أن أصبح قائدا للجيش ، وتاريخه يشهد له بالنزاهة والخبرة العسكرية ، لكنه لم يكن على وفاق مع العقيد عبد العزيز الشلحي ، ومن أجل التودد لعبدالعزيز الشلحي عمل الأستاذ عبدالحميد البكوش على إقالة اللواء نوري الصديق وعين مكانه اللواء السنوسي شمس الدين لانه صهر العقيد عبدالعزيز الشلحي ، وشكل لجنة سميت لجنة اعادة تنظيم الجيش برئاسة العقيد عبد العزيز الشلحي .

كان احمد الصالحين الهوني وزيرا للاعلام في حكومة الاستاذ البكوش ، وقامت الاذاعة في وقتها بحملة مستمرة تشيد بلجنة اعادة تنظيم الجيش ورئيسها العقيد الركن عبد العزيز الشلحي .

كان هناك عدد من الضباط داخل الجيش من خريجي مدرسة الزاوية العسكرية والعراق واوربا ، بينهم وبين العقيد عبدالعزيز الشلحي حالة جفاء فتضايقوا كثيرا من تشكيل اللجنة ومن ترديد اسم عبدالعزيز الشلحي في الأخبار بكيفية لافتة للنظر .

في تلك الفترة زارني نوري الصديق بعد أن غادر الجيش ، وكان عضوا في مجلس الشيوخ ، وأخبرني أن هناك حالة تململ في الجيش واستياء بالغا من تشكيل اللجنة التي يترأسها العقيد الشلحي ، كما ابلغني ان هناك اشياء غير طبيعية داخل الجيش ، وان عدداً من الضباط يجرون اتصالات فيما بينهم . فرجوته ان يتصل باصدقائه في الجيش لينصحهم بالتريث والهدوء وعدم خلق أي مشكل يزعج الملك ويضر بمصلحة البلد .

وبعد فترة وجيزة زارني العقيد جبريل صالح ، وابلغني انه موفد من طرف مجموعة من الضباط ، كان رأيهم ان اللجنة التي شكلها عبد الحميد البكوش لاعادة تنظيم الجيش بات هدفها الاساسي إبعاد جميع الضباط غير الموالين لعبد العزيز الشلحي عن المراكز المهمة ، مشيرا الى ان بعضهم نقل من وحداته الى وحدات غير مهمة في حين كلف آخرون بمهام ادارية هامشية . واخبرني العقيد جبريل انهم يعتزمون الاستيلاء على السلطة . كان ذلك في أواخر عام 1968 وأوائل عام 1969 . قلت للعقيد جبريل صالح ، طالما ان الملك ادريس السنوسي يسير على الارض فانا لا انصح اي ليبي بالقيام بشيء ضده لان هذا الرجل ومنذ ان كان عمره عشرين عاما وهو يعمل لصالح ليبيا ، ولايعقل مكافأته وهو في آخر عمره بتدبير انقلاب ضده ، وأكدت له ان في ذلك عقوقا في حق الرجل ، ووعدني بانه سيبلغ زملاءه

برأيي لانه جاءني مستشيرا .

ثم عاد العقيد جبريل صالح لزيارتي مرة اخرى رفقة ضابط آخر وابلغني انه موفد مجددا من طرف اصدقائه ضباط الجيش لإخطاري ان هؤلاء الضباط يفكرون جديا في الاستيلاء على الحكم لان البلد تسير في طريق الانهيار الكامل ، وان الضباط متذمرون من تصرفات لجنة اعادة تنظيم الجيش التي يترأسها العقيد عبدالعزيز الشلحي ، وأكدت له مجددا ان موقفي لم يتغير . وانني ارفض اي عمل ضد الملك ادريس السنوسي وهذه هي نصيحتي إذا كانوا يريدون رأيي ونصحي .

استقالت حكومة عبد الحميد البكوش ولم اعرف سبب استقالتها لانني لم اكن على اتصال به خلال رئاسته للحكومة . وكلف الملك ونيس القذافي لرئاسة الحكومة ، وكنت اعرفه جيدا فقد عمل معي وزيرا للخارجية ، وهو منفذ جيد للتعليمات واداري كفؤ وأمين لكن ليست له شخصية قيادية ولايستطيع اتخاذ اي قرار بنفسه .

القذافي رئيساً للحكومة

علمت في وقت لاحق ، وبعد ان تغير النظام في ليبيا ، ان الحاجة لطفية وهي ابنة ابراهيم الشلحي البكر ، لعبت دورا اساسيا في تعيين ونيس القذافي رئيسا للحكومة . فقد زارني في الاسبوع الاول من سبتمبر 1969 الحاج محمدعبد السلام الغماري زوجها ، وكنت آنذاك في لوزان في سويسرا اعالج من حادثة سيارة ، وأبلغني ان الحاجة لطفية ترغب في مقابلتي علما انني لم اقابلها قط في حياتي . ذهبت اليها حيث كانت تقيم في مدينة لوزان ، وجدتها حزينة مكتئبة لما حدث ، وقالت لي وهي تبكي انها لم تتحمل ما وقع للملك ادريس . وكان جوابي لها ان اي شخص كان يرغب في استمرارية النظام الملكي في ليبيا لايمكن ان ينصح الملك بابعاد نورى الصديق قائد الجيش وتعويضه بالسنوسي شمس الدين وهو نصف مشلول لا قدرة له على قيادة الجيش اضافة الى ذلك قلت لها انكم نصحتم الملك بتعيين اللواء مفتاح ابو شاح قائدا لقوة دفاع برقة التي هي من احسن القوات تسليحا في ليبيا وهذا رجل لا يوكل اليه اي عاقل مهمة ذات قيمة . كما ان الذين نصحوا الملك بتعيين ونيس القذافي رئيسا للحكومة ارتكبوا خطأ لايغتفر لان امكانيات وقدرات ونيس القذافي الشخصية لا تؤهله لهذا المنصب . وبينت لها ان حفلة الزفاف الباذخة التي اقيمت لشقيقها عمر الشلحي استفزت الشعب والجيش الليبي معا .

عندئذ طلب منها زوجها الحاج الغماري ان تقول لي الحقيقة ، فقالت انه وعلى مدى ثلاثة ايام كان يزورها حسين مازق ليلا قبل استقالة حكومة عبد الحميد البكوش ، ليطلب منها

العمل على اقناع الملك بتعيين ونيس القذافي رئيسا للحكومة وصور لها أن ونيس القذافي ليس لديه كتلة أو مجموعة أو نزعة حزبية أو قبلية ، كما أنه ليست لديه طموحات سياسية وبالتالي فإنه لن يسبب للملك اية مشاكل ، وقالت بعد الحاح حسين مازق اضطررت للذهاب الى الملك لارجوه تعيين ونيس القذافي رئيسا للحكومة ، فوافق الملك على الاقتراح بعد الحاحها المستمر عليه ، لمدة أسبوع كامل . كان تعقيبي على هذه المعلومة ان حسين مازق اراد ان يسير الدولة من وراء الستار ، وذلك بتعيين شخصية مسالمة ومن صنائعه لانه اشتغل معه كرئيس للمجلس التنفيذي لمدة ثماني سنوات في ولاية برقة ، وقلت للحاجة لطفية «الان لاينفع البكاء بعد ان تسببتم في خراب البلد وضيعتم الملك والامرلله من قبل ومن بعد » . وكان ذلك أول لقاء لي مع الحاجة لطفية ثم قابلتها مرة ثانية في سنة 1975 بناء على طلبها عندما جاءت من ليبيا إلى جنيف وكنت موجودا هناك ، وبعد هاتين المقابلتين تكونت لدى فكرة أنها امرأة عاقلة ومتزنة وكان يجب ان لا تقحم في الامور السياسية ورغم انني لم أرها بعد ذلك فانني اكن لها كل تقدير واحترام .

خروجي من ليبيا

قبل خروجي من ليبيا في رحلة علاجية ، زارني ونيس القذافي في أواخر يوليو 1969 ، وقلت له لابد من ضرورة الانتباه والحذر لما يجري في ليبيا دون ان اذكر له شيئا مما علمته ، وكان الملك آنذاك في تركيا للعلاج ، قلت له اذا حدث شيء في البلد في غياب الملك فان ذلك لن يكون امرا محمودا بالنسبة لك كرئيس للحكومة . واراد طمأنتي فقال لي ان الجيش تحت سيطرة العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عزيز شنيب والعقيد عون رحومه . أقول الان للتاريخ انني حين سمعت ذلك ، أحسست أن الأمور أخذت تسير نحو الهاوية وذلك بناء على المعلومات الدقيقة والسلبية التي كان يبديها حول هؤلاء الضباط رؤساؤهم السابقون ، وهم اللواء السنوسي اللطيوش ، واللواء نوري الصديق . وكان هذا اللقاء كما تقدم في اواخر يوليـــو1969 ، وفي اليوم السابع من اغسطس سافرت في رحلة علاجية الى اوربا .

غادرت ليبيا عن طريق تونس ، وجئت في ثلاث سيارات وعددمن المرافقين ، ومكثنا هناك عدة ايام ، واثناء ذلك اشتريت كميات كبيرة من الكتب وأرسلتها الى ليبيا بواسطة السيارات التي جئنا بها ، وكانت زوجتي قد اقترحت ابقاء السيارات في تونس لكنني لم اوافق على اساس اننا سنعود من اوربا رأسا الى طرابلس وبالتالي لاداعي لبقاء السيارات في تونس .

قبل خروجي من ليبيا . كانت لدي حقيبة تحتوي على مذكرات ووثائق ، وكنت اعتزم

حملها معي الى الخارج لاستكمال كتابتها ، ولكنني نسيتها في المنزل يوم سفري . كما ان زوجتي ارادت ان تحمل معها مصوغاتها الذهبية فاعترضت على ذلك بحجة ان سفرنا من اجل رحلة علاجية وليس لحضور حفلة زفاف . وبقيت جميع تلك الحلى في المنزل .

ذهبت من تونس الى سويسرا ومكثنا هناك طوال شهر اغسطس . وفي اول سبتمبر1969 تم الاستيلاء على السلطة في ليبيا ، وكان معي في سويسرا ابنائي الصغار اما الكبار فقد كانوا في بريطانيا للدراسة الصيفية ، فطلبت منهم الالتحاق بي في سويسرا ، وذلك لنعود جميعا الى ليبيا ، لم تكن لدي مطلقا فكرة الاقامة خارج ليبيا رغم ما حدث ، كما انه ليس لدي اية موارد مالية او اموال ،استطيع العيش بها في الخارج .

ذهبت بعد وقوع الانقلاب الى القنصلية الليبية في سويسرا والتقيت القنصل مفتاح النايلي ، وطلبت منه اصدار وثائق سفر لابنائي الصغار الذين كانوا معي في نفس الجواز ، تمهيدا لعودتهم الى ليبيا . فابلغني القنصل انه لابد من استشارة طرابلس بعد التغيير الذي حدث ، فاتصل وتلقى ردا مفاده أن عليه ألا يقدم لي أية خدمة وألا يتصل بي مطلقا منذ الآن .

الإستقرار في المغرب

بعد ذلك اتصلت هاتفيا بمنزلي في طرابلس فرد علي حارس البيت (وهو من قبيلة الفواتير وقد عمل عندي لمدة طويلة) قائلا : « ان البيت احتله الجيش وكذلك المزرعة وان ابني الاكبر عبدالسلام رحمه الله وكان في ذلك الوقت في المرحلة التوجيهية من دراسته . قد ألقي عليه القبض هو والعاملون معه داخل البيت ، وانقطع الاتصال قبل اتمام المكالمة الهاتفية عندها فكرت مليا في ما يجب عمله ، رأيت انه من الانسب لي ولاسرتي التي تتكون من اثني عشر فردا في ذلك الوقت ، الذهاب الى المغرب لانه من الصعب علي ماديا العيش في اوربا وفي تلك الاثناء جاء الملك فيصل رحمه الله الى سويسرا في طريق عودته الى بلده بعد حضوره اول مؤتمر قمة اسلامي عقد بالمغرب بدعوة من الملك الحسن الثاني بعد حرق المسجد الاقصى في القدس .

فزرته في مقر اقامته في جنيف فسألني عن الجهة التي سأقيم بها فقلت له انني سأذهب الى المغرب ، سكت برهة ، وقال لي رحمه الله بالحرف :«تذهب الرجل الى اين يحب الخاطر » فقلت له : « تعرفون انني احب المملكة العربية السعودية ولكن المغرب لي فيه اصدقاء كما لي في السعودية انما الاتصال بين المغرب وليبيا ايسر لي عائليا »

فقال لي : « ربنا يساعدك وييسر لك امورك وعندما تحتاج الى اي شيء من المملكة اتصل بسفيرنا في الرباط» وودعته شاكرا وقلت له انني الان قد اكون في حاجة الى جواز

سفر سعودي فأصدر اوامره لسفيره في الرباط لكي يمنحني جواز سفر وقد تم ذلك بالفعل عند وصولي الى المغرب ، ثم عزمت على السفر الى المغرب ، وانا في حالة يصعب علي وصفها لانني رب اسرة كبيرة ولم اكن املك الا مبلغ خمسة آلاف دولار ، اذ ان اموالي واملاكي تركتها في ليبيا وكانت تكفيني أنا وأولادي طيلة حياتنا ، ولم افكر في يوم من الايام في أنني سأقيم خارج ليبيا لذا لم اعمل اي شيء لمواجهة هذا الظرف .

وصلت الى المغرب ونزلت في فندق مرحبا في الدار البيضاء ثم جئت الى الرباط ونزلت بفندق باليما فسألت عن صديقي الحاج احمد بلافريج - رحمه الله - وذهبت اليه في منزله ، فاستقبلني استقبالا أخويا حارا ، وهو من أنبل الرجالات العرب الذين عرفتهم وتعاملت معهم ، وشرحت له وضعي من كل الجوانب فقال لي انه الان خارج الحكومة وسيتصل بوزير الداخلية ويتحدث معه حول موضوعي ، وبعد يوم من ذلك زارني في الفندق الشيخ محمد المكي الناصري الذي ربطتني به صداقة اثناء وجوده كسفير لبلاده في ليبيا وتحدثت معه في نفس الموضوع وقال لي سأتصل بالسيد عبد الهادي بوطالب وزير الخارجية كما سأطلب مقابلة الوزير الاول الدكتور احمد العراقي . وبعد ثلاثة ايام اتصلت مجددا بالحاج احمد بلافريج وفهمت منه بانه بذل مجهودا ولكنه لم يحصل على نتيجة مرضية ولاحظت عليه الخجل والألم ثم زارني الشيخ المكي الناصري وقال لي ان الحكومة تطلب منك ان تتقدم بطلب الى وزير الخارجية تطلب فيه اللجوء السياسي ، فاجبته بانني ما جئت إلى المغرب لأكون لاجئا سياسيا ، ولذا امنحني مهلة للتفكير وسأوافيك بعد ذلك بالرد ، ولكنني اضطررت - بعد ثلاثة ايام من التفكير - لكتابة الرسالة التي اطلب فيها منحي حق اللجوء السياسي وسلمتها الى الشيخ المكي الناصري وقلت له لاخيار عندي ويصعب علي التنقل من بلد الى اخر . فذهب الشيخ المكي الناصري بطلبي الى وزير الخارجية وبعدها بايام جاءني وقال لي ان وزير الخارجية عرض طلبي على العاهل المغربي الملك الحسن الثاني ومنه عرف انني اوجدبالمغرب فكان رد العاهل المغربي ان محمد عثمان الصيد كان مغربيا غائبا عن بلده ورجع اليه لذا لا اريد ان اسمع بان محمد عثمان الصيد هو غير مغربي ويجب ان يعامل منذ الان هو واسرته كاسرة مغربية . وبعد ان سرد علي الشيخ المكي الناصري ما حدث قال لي ان عبد الهادي بوطالب يعتذر ويتأسف لما حصل لان ذلك لم يكن من رأيه بل من رأي الوزير الاول . ومنذ ذلك اليوم اكرمت في المغرب اكرام الغائب إذا عاد إلى أهله وذويه ، ولم أجد فيه إلا المودة والتقدير .

بعد ايام زارتنا في الفندق حرم الدكتور عبد الهادي التازي الذي ربطتني به ايضا صداقة أثناء زيارتي الرسمية الى المغرب عام 1962 ثم توطدت اثناء عمله كسفير لبلده في ليبيا وعند وصولي الى المغرب كان الدكتور التازي سفيرا لبلاده في العراق ، فقالت لي السيدة حرمه ان الدكتور التازي علم بوصولك الى المغرب وكلفني ان ابلغك تحياته وان اسلمك مفتاح

دارنا في الرباط لتنتقلوا اليها في الحال ، والحت علينا في ذلك موضحة بانهم الان يوجدون في العراق ، والدار لا يوجد بها احد ، ونظرا لالحاحها الشديد واصرارها انتقلنا الى الدار التي توجد في منطقة اكدال واستقررنا فيها الى ان استأجرنا منزلا .

وبعد فترة من الوقت تشرفت بمقابلة الملك الحسن الثاني فاكرمني وطمأنني جزاه الله عني احسن الجزاء ثم بدأت بالاتصالات لكي اجد اماكن في المدارس لابنائي وواجهتني صعوبات عدة لانهم كانوا يدرسون في مدارس منهجها عربي انجليزي وفي مراحل تعليمية متفاوتة ، وأصغرهم دخل السنة الأولى في الروضة في الرباط ، ولكن بمساعدة الاصدقاء تمكنت من ايجاد اماكن لهم في المدارس كل في المرحلة التي يدرس بها .

لقد عانيت مصاعب لاحد ولا حصر لها ، وهذه ارادة الله والحمد الله على السراء والضراء .

••••

تغطي هذه المذكرات الفترة مابين 1943 وحتي اغسطس 1969 ، ويعتزم الحاج محمد عثمان الصيد ، بإذن الله ، إصدار الجزء الثاني من مذكراته والتي تغطي الفترة من 1969 وحتي الآن .

الملاحق

ملحق رقم (1)
النص الاصلي لاحدى حجج اوقاف زاوية جدي

نسخة نقلت من أصلها لأجل تمزيقه وبلانه بإذن القاضي الأعدل سيدي محمد بن المرحوم القاضي سيدي محمد زين العابدين وفقه الله آمين ونصها :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .

يشهد من يضع اسمه عقب تاريخه من تعاين وسمى فيه ، أوقف سيدي الحاج أحمد بن الشيخ المتبرك به سيدي محمد بن يوسف على زاوية أبيه ببلد تامزاوة جميع نصف العين المعروفة عندهم سابقا أم الحيط نصفها البحري مع سهمه في نصفها القبلي مع جميع العين أيضا الكائنة ببلد تامزاوة تعرف وتسمى أم الصواكي (مشهورة)(1) بمكانها مع نصف عين الفلاحي أيضا بتامزاوة مع سهمه في العين الكبيرة مع عوينة الشيخ سيدي محمد المذكور أيضا بتامزاوة مع الجزيرة التي بزلاف في الرافعية تعرف وتسمى بجزيرة جبران أم الثناية مع جميع برج الأقدول وبرج برق الذي يليه من القبلة التي في أم الأقدول مع العبد المسمى مبارك سوداني أوقفه أيضا على الزاوية يخدم فيها يصلح لها مادام العبد حيا أوقف جميع ذلك الأماكن المذكورة من نخيلهن ومائهن وما يعد منهن ، وينسب إليهن على الزاوية المذكورة ، يتقه ويصرفه على الزاوية ومصالحها على الخاطر بنفسه مادام حيا ، فإذا مات تصير لابنه محمد . ثم عادت واصبحت في . . .(2) فإذا انقرضوا رجع الوقف لشوق بنت سيدي أحمد المذكور . ثم إن انقرضت رجع لعبده مبارك المذكور . فإذا مات رجع لأبناء بن سيدي محمد المذكور . فإذا انقرضوا رجع لأبناء المرابط حمزة .

فإذا انقرضوا رجع الوقف لأقرب الناس إليهم يوم المرجع الذي يصلح بالزاوية . فهذا هو شرط المذكور وأراد به وجه الله العظيم ، وطلب ثوابه الجسيم إن الله يجزي المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين . فمن سعى في تبديله أو تغييره فالله تعالى حسيبه .

فأول شهود الوقف الفقيه عثمان بن الحاج شاهين ، والفقيه عثمان بن سيدي عمر وعمر بن محمد صالح بن محمد ومحمد بن عبدالدائم . واستدرك شهادة سيدي أحمد بنفسه . وذكر محمد بن سيدي أحمد المذكور أن الرسم الأول ضاع منه حين نهبوه العلاونة الزاوية عام الثلاثون والألف محمد بن سعد بن شاهين سعد بن الفقيه عبدالواحد فضل بن محمد بن فضل السوداني وعمر بن عبدالرحمن السوداني ومنصور بن حنيفي هذا ما وجد بالأصل حرفا

(1)الكلمة مطموسة .

(2) محو في الأصل .

بحرف من غير زيادة ولا نقصان بتاريخ غرة ذو الحجة سنة ستة وثمانين ومئتين وألف عبيد ربه سبحانه وتعالى عبدالمطلب بن محمد زين العابدين بن أحمد وفقه الله آمين . وعبيد ربه أحمد بن أبي بكر بن أحمد وفقه الله آمين .

اعلم بثبوت النسخة ونقلت من أصل صحيح بعد المقابلة . عبيدة محمد بن محمد زين العابدين وفقه الله آمين . ووجد بظاهر الأصل : الحمد والصلاة والسلام على رسول الله:

يشهد من يضع اسمه عقب تاريخه من عرف بسيدي محمد بن سيدي أحمد بن سيدي محمد بن يوسف بزاوية أنه قال : أشهدكم يا هؤلاء الشهود أن جميع الذي اشتريته في النصف القبلي الذي بالضيعة المذكور بباطنه مع جميع العين الكائنة أيضا بتامزاوة تعرف وتسمى عش غراب وبربوة معروفة مشهورة بمكانها مع جميع العين التي تسمى أيضا الخرفية غربي عش غراب أيضا مع جميع النصف في العين الكائنة ببلد تامزاوة تعرف بعين المذكورة أن سيدي محمد المذكور اشترى تلك الأماكن المذكورة بعد وفاة أبيه وأنه المقر بوقف أبيه المذكور على الزاوية المذكورة أرضا ونخيلا وسقي ماء ينفقوه أبناؤه بعده عليها ، أعني الزاوية وخاطرها ومصالحها كما ذكر وشرط أبيه في وقفه تبعا له ، وأراد بذلك وجه الله العظيم ، يتقبل عمله ويحسن ذخره ، ويختم بخير أجره بمنه وكرمه . واختبر فيه سادته بعد معرفته في قائم حياته بحالته الجائزة ، وتأخر(1) هذا أواخر شهر رمضان المعظم أبو بكر ابن شياهين بن عثمان وفقه الله ، وعبدالواحد ابن سعد . هذا ما وجد بالأصل ، أي بظاهر الأصل حرفا بحرف من غير زيادة ولا نقصان بتاريخ غرة ذو الحجة سنة ستة وثمانين ومئتين وألف عبدالمطلب بن محمد زيان العابدين بن أحمد وفقه الله آمين . وعبيد ربه سبحانه وتعالى الفقير لرحمة مولاه أحمد بن أبي بكر بن أحمد وفقه الله بمنه وكرمه آمين أعلم بثبوت النسخة وصحتها وأنها نقلت من الأصل صحيح عبيدة محمد بن محمد زين العابدين وأحمد بن محمد وفقه الله آمين . الحمد لله وحده . أعلم بمعرفة شاهديه المذكورين أعلاه وبرضاهما عبيد الله سبحانه محمد بن عثمان بن شياهين وفقه الله . والسلام على من يقف عليه ورحمة الله وبركاته . هذا ما وجد بظاهر الأصل حرفا بحرف من غير زيادة ولا نقصان بتاريخ غرة ذو الحجة سنة ستة وثمانين ومئتين وألف . عبيد ربه عبدالمطلب بن محمد زين العابدين بن أحمد وفقه الله بمنه وكرمه آمين ، وعبد ربه سبحانه وتعالى أحمد بن أبي بكر بن أحمد وفقه الله بمنه وكرمه آمين آمين آمين . أعلم بثبوت النسخة وصحتها وأنها نقلت من الأصل صحيح عبيدة محمد بن محمد زين العابدين بن أحمد بن محمد وفقه الله أمين . خوفا مما عساه أن يقع من سوء الاستعمال في هذه الوقفية بحسب فساد الزمان يقتفي قيدها عينا في سجل من سجلات المحكمة والتصديق عليها في السجل بأنها موافقة للأصل ثم تعاد لمن أخذت منه من ذرية الواقف ولذلك ودعه لفضيلة الحاكم أفندي لـ 19 ربيع ثاني 1325هـ .

(1) يريد تأرخ .

ملحق رقم (2)
مشروع بيفن سيفورزا

في 13 مايو 1949 وافقت اللجنة السياسية المتفرعة من الجمعية العامة للأمم المتحدة على المشروع الذي قدمه كل من بيفن وزير خارجية بريطانيا وسيفورزا وزير خارجية ايطاليا .

تمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار من الجمعية العامة :

أ - توضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد الى بريطانيا العظمى بإدارتهاعلى أن لا يؤثر هذا على اندماجها في ليبيا الموحدة .

ب - توضع فزان تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد إلى فرنسا بإدارتها على أن لا يؤثر هذا أيضا على اندماجها في ليبيا الموحدة .

ج - توضع منطقة طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية في آخر سنة 1951 ويعهد إلى إيطاليا بإدارتها أيضا على أن لا يؤثر هذا أيضا على اندماجها في ليبيا الموحدة .

وفي فترة الانتقال تستمر الإدارة البريطانية المؤقتة الحالية بمساعدة مجلس استشاري مكون من ممثلين عن مصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وممثل عن سكان المنطقة .

وللمجلس أن يعين مجال عمله وواجباته بالتشاور مع السلطات المشرفة على الإدارة ، تتخذ الدول المسؤولة عن الإدارة جميع الخطوات اللازمة لتشجيع التعاون في ميادين نشاطها ، رغبة في تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على الوصول بالبلاد إلى دولة ليبية مستقلة ، ويكون مجلس الوصاية مسؤولا عن مراقبة تنفيذ هذا الشرط .

لكن هذا المشروع سقط عند التصويت النهائي إذ لم تؤيده إلا أربع عشرة دولة .

ملحق رقم(3)
نص قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا

1/ ان ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة .
2/ يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن ، وعلى كل لا يجوز أن يتأخر عن أول كانون الثاني(يناير) 1952 .
3/ يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقروا دستورا لليبيا ، بما في ذلك تعيين شكل الحكومة .
4/ تعين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في لبيا وتختار مجلسا يساعده ويقدم له النصح . والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة .
5/ يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ، بالتشاور مع المجلس ، تقريرا سنويا أو أي تقارير خاصة الى السكرتير العام للأمم المتحدة . تلحق بهذه التقارير أية مذكرات أو وثائق يرغب مندوب الأمم المتحدة أو أي عضو من أعضاء المجلس أن يوجه نظر الأمم المتحدة إليها .
6/ يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية (أ) ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية مصر ، فرنسة ، ايطالية ، الباكستان ، بريطانية ، الولايات المتحدة . (ب) ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا .
7/ بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية يعين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا .
8/ ان مندوب الأمم المتحدة يتعين عليه ، اثناء قيامه بأعماله ، ان يتوجه إلى أعضاء المجلس للحصول على نصائحهم وإرشاداتهم ، على أنه قد يطلب من مختلف الأعضاء أن يقدموا آراءهم بخصوص مختلف المناطق أو مختلف الموضوعات .
9/ يجوز لمندوب الأمم المتحدة ان يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسكرتير العام للأمم المتحدة اقترحات عن الخطوات التي يمكن أن تتبناها الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال حول مشكلات ليبيا الاقتصادية والاجتماعية .
10/ يتوجب على الدولة القائمة على إدارة ليبيا ، بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة :
(أ) ان تبدأ حالا باتخاذ الخطوات اللازمة لنقل السلطات إلى الحكومة المستقلة عند تأليفها .
(ب) ان تدير البلاد بشكل يتفق مع تحقيق الوحدة الليبية واستقلال البلاد ، والتعاون في سبيل ايجاد مؤسسات حكومية وتنسيق نشاطها نحو هذه الغاية .
(ج) ان تقدم تقريرا سنويا الى الجمعية العامة عن الخطوات التي تتخذها لوضع هذه التوصيات

موضع التنفيذ .

11/ تقبل ليبيا ، حينما يتم قيامها دولة مستقلة ، في عضوية الأمم المتحدة بموجب المادة الرابعة من الميثاق (42) .

ملحق رقم(4)
معاهدة صداقة وحسن جوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية

ان صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة ورئيس الجمهورية الفرنسية رغبة منهما في تأكيد الصداقة والمصلحة المشتركة القائمتين بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية ، بهذه المعاهدة واعتقادا منهما في أن معاهدة صداقة وحسن جوار معقودة بروح التفاهم المتبادل وعلى أساس كامل من المساواة والاستقلال والحرية ستسهل تنظيم كافة المسائل التي يفرضها على البلدين موقعهما الجغرافي ومصالحهما في افريقيا والبحر الابيض المتوسط .

ورغبة منهما في تبادل المساعدة والتعاون سواء فيما بينهما أو مع الأمم الأخرى تعاونا وثيقا لإقرار السلام ومقاومة الاعتداء وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وأخيرا بما أنه تحدوهما الرغبة في توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية وحسن الجوار بين بلديهما لمصلحتهما المشتركة ولمصلحة الرخاء العام قد عزما على عقد معاهدة الغاية وعينا مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة بالنيابة عن المملكة الليبية المتحدة صاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية للمملكة الليبية المتحدة .

رئيس الجمهورية الفرنسية بالنيابة عن الجمهورية الفرنسية صاحب السعادة المسيو موريس دوجان سفير فرنسا الذين بعد أن أبرز كل منهما أوراق تفويضه التام فوجدت صحيحة وبالشكل الاصولي ، اتفقا على الاحكام التالية :

مادة (1) : يسود سلم وصداقة دائمان بين المملكة الليبية المتحدة وبين الجمهورية الفرنسية ، ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان كلما دعت الى ذلك مصالحهما المشتركة ، ويعملان في علاقاتهما المتبادلة وفقا للمبادئ المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . لا يترابط الفريقان الساميان المتعاقدان بالتزام يتنافى مع احكام هذه المعاهدة ولا يقوم اي منهما بما يخلق مصاعب للفريق الاخر ، مع اخذ احكام المادة السابعة ادناه بعين الاعتبار .

مادة (2) : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى الفريق الاخر ممثل دبلوماسي يعتمد بالطرق الاصولية .

مادة (3) :يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأن الحدود الفاصلة بين أراضي ليبيا من جهة وبين أراضي القطر التونسي والقطر الجزائري وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا

الاستوائية الفرنسية من جهة أخرى هي الحدود الناتجة عن المستندات الدولية النافذة بتاريخ نشوء المملكة الليبية المتحدة ، كما حددت بتبادل الرسالتين المرفقتين (الملحق1) .

مادة (4) : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، نظرا للالتزامات المتبادلة بينهما الناتجة عن موقعهما الجغرافي ، باتخاذ كل في أراضيه ، جميع التدابير اللازمة لاقرار السلام والأمن في المنطقة المجاورة للحدود المبينة في المادة السابقة وبالاحتفاظ فيمابينهما بعلاقات حسن جوار .

ولهذه الغاية عقد الفريقان الساميان المتعاقدان اتفاقية خاصة واتفاقية حسن جوار مرفقتين كملحقين بهذه المعاهدة .

مادة (5) : في حالة ما إذا وجد أحدالفريقين الساميين المتعاقدين نفسه مشتبكا في حرب ناشئة عن اعتداء مسلح ، تشمل اراضي القارة الافريقية الكائنة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، من جانب دولة أخرى أو في حالة تهديد داهم بمثل هذا الاعتداء ، يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان ليؤمن كل منهما الدفاع عن أرضه وتشمل الأراضي فيما يخص ليبيا الأراضي الليبية كما ورد تحديدها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة وتشمل الأراضي فيما يخص فرنسا الأراضي التي تتولى فرنسا الدفاع عنها المجاورة لليبيا أي القطر التونسي ، والقطر الجزائري ، وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية .

مادة (6) : يعمل الفريقان الساميان المتعاقدان على توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما بالشروط الواردة في اتفاقية التعاون الاقتصادية والاتفاقية الثقافية المرفقتين بهذه المعاهدة .

مادة (7) : لا تخل هذه المعاهدة بالحقوق والالتزامات المترتبة على الفريقين الساميين المتعاقدين بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب أية معاهدات أو عهود أو اتفاقيات أخرى نشرت نشرا أصوليا بما في ذلك فيما يخص المملكة الليبية المتحدة ، ميثاق جامعة الدول العربية .

مادة (8) : ترفع الخلافات التي قد تنشأ عن تفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والتي قد لا يمكن حلها عن طريق مفاوضات مباشرة إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد الفريقين إلا إذا اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على طريقة أخرى لحلها .

مادة (9) : في الاتفاقيات والملاحق المرفقة بهذه المعاهدة والتي تكون جزءا لا يتجزأ منها تعني عبارة «الحكومة الليبية» «حكومة المملكة الليبية المتحدة» وتعني عبارة «الحكومة الفرنسية» «حكومة الجمهورية الفرنسية» .

مادة (10) : تبرم هذه المعاهدة وتوضع موضع التنفيذ بتاريخ تبادل وثائق الابرام الذي يتم بباريس في اقرب وقت ممكن .

مادة (11) : عقدت هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ويجوز للفريقين الساميين المتعاقدين

التشاورفي أي وقت كان لغرض إعادة النظر في هذه المعاهدة ويكون هذا التشاور الزاميا في نهاية السنوات العشر التي تلى نفاذها ويجوز لكل من الفريقين أن ينهي هذه المعاهدة بعد عشرين سنة من تاريخ وضعها موضع التنفيذ أو في أي وقت بعد ذلك بإشعار سابق مدته سنة يوجهه الى الفريق الآخر .

واقرارا لذلك وقع المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وعلى ملحقاتها من الاتفاقيات والرسائل المتبادلة وبصماها بختميهما .

حرر بطرابلس في 10 اغسطس 1955 في صورتين اصليتين باللغتين العربية والفرنسية وكلا النصين متساو في صحته . عن حكومة الفرنسية عن حكومة المملكة الليبية المتحدة طرابلس في 10 اغسطس 1955 .

قانون بشأن معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية (1)

نحن ادريس الاول ، ملك المملكة الليبية المتحدة قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة (1) : ووفق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية المرافقة لهذا القانون والموقع عليها في طرابلس في 10 اغسطس 1955 .

مادة (2) : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

صدر بقصر دار السلام في 29 شعبان سنة 1375 هـ ، الموافق 10 ابريل سنة 1956 .

ادريس بأمر الملك مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الوزراء

خليل القلال : وزير الدولة .

عبدالرحمن القلهود : وزير المعارف .

علي الساحلي : وزير العدل .

سالم القاضي : وزير المواصلات .

محمد بن عثمان : وزير الصحة .

محي الدين فكيني : وزير الدولة .

اسماعيل بن الامين : وزير المالية .

مفتاح عريقيب : وزير الاقتصاد الوطني .

علي جعوده : وزير الدفاع .

ياصاحب السعادة :

اتشرف باحاطة سعادتكم علما بتسلم رسالتكم بتاريخ اليوم التي نصها كما يلي :

«تنص المادة 3 من معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا على ما يلي : «يعترف

الفريقان الساميان المتعاقدان بان الحدود الفاصلة بين اراضي ليبيا من جهة وبين اراضي القطر التونسي والقطر الجزائري وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية من جهة أخرى هي الحدود الناتجة عن المستندات الدولية النافذة بتاريخ نشوء المملكة الليبية المتحدة ، كما حددت بتبادل الرسالتين المرفقتين الملحق رقم (1) .

والمقصود هو النصوص الاتية :

- الاتفاقية الفرنسية البريطانية المؤرخة في 14 يونيو 1898 .
- التصريح الاضافي للاتفاقية المتقدم ذكرها المؤرخ في 21 مارس 1899 .
- الاتفاقات الفرنسية الايطالية المؤرخة في اول نوفمبر 1902 .
- الاتفاقية بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي المؤرخة في 12 مايو 1910 .
- الاتفاقية الفرنسية البريطانية المؤرخة في 8 سبتمبر 1919 .
- التسوية الفرنسية الايطالية المؤرخة في 12 سبتمبر 1919 .

وفيما يخص التسوية المذكورة أخيرا ووفقا للمبادئ المنصوص عليها فيها فقد اعترف الوفدان بان خط الحدود بين غات وتومو يمر بالنقاط الثلاث الآتية ، اي منقذ تخر خوري وممر اناي ونقطة الارتفاع 1010 (قارة ذروة الجمل) ان الحكومة الفرنسية على استعداد لتعيين خبراء يكونون اعضاءفي لجنة مختلفة فرنسية ليبية تكلف بوضع علامات الحدودحيثما لم يتم هذا العمل وحيثما ترى احدى الحكومتين ذلك لازما . وفي حالة الاختلاف اثناء عملية وضع علامات الحدود يعين كل من الفريقين حكما مرجحا محايدا كذلك يحسم النزاع .

اتشرف بان احيط سعادتكم علما بان محتويات رسالتكم المتقدم نصها تطابق تماما ما تم عليه الاتفاق بيننا اثناء المحادثات التي دارت بين وفدينا في الموضوع .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول شعور احترامي .

مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

حضرة صاحب السعادة السفير المسيو موريس دوجان رئيس الوفد الفرنسي .

طرابلس

اتفاقية خاصة

مادة (1) : تتعهد الحكومة الفرنسية بسحب قواتها العسكرية الموجودة حاليا بفزان ، وينتهي الجلاء في مدة اثني عشرشهرا بعد وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، وفي اجل لا يتجاوز الثلاثين من نوفمبر 1956 . وتكون هذه القوات حتى نهاية هذا الاجل خاضعة للنظام القضائي المحدد في الرسالتين المتبادلتين المرفقتين الملحق رقم (2) . وتتمتع بنفس تسهيلات التموين والحركة كما في الماضي .

مادة (2) : تتعهد الحكومة الليبية من جانبها بأن تؤمن ، بعد سفر القوات الفرنسية الموجودة الان بفزان ، احتلال هذه الاراضي بالقوات الليبية وحدها وبتنفيذ كافة المهام ذات الطابع العسكري التي قد تحتمها الظروف .

مادة (3) : تتلقى الحكومة الليبية بعين الاعتبار وفي الحدود المبينة في رسالة تفسيرية (الملحق رقم (3) الطلبات التي تقدمهااليها الحكومة الفرنسية بغرض مرور القوافل العسكرية الفرنسية الذاهبة إلى تشاد أو العائدة منها على الطريق رقم 5 . وتعين الرسالة التفسيرية ايضا تفصيلات الطريق المسماة برقم 5 ، كما تعين النظام القضائي الذي يطبق على القوات الفرنسية أثناء مرورها .

مادة (4) : تصرح الحكومة الليبية للحكومة الفرنسية باستخدام الطرق المستعملة حاليا لابدال الجنود وصيانة وتموين مركزي فورسان وجانت الفرنسيين .

ويمنح هذا التصريح للمدة اللازمة لانشاء وسائل المواصلات الكافية في الناحية الاخرى من الحدود ، وفقا للرسالتين المتبادلتين المرفقتين الملحق رقم (4) .

مادة (5) : عند انتهاء الاجل المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن فزان تسلم الحكومة الفرنسية للحكومة الليبية مطارات سبها وغات وغدامس والمنشآت الفنية الملحقة بها (المباني والمعدات الخاصة باللاسلكي للملاحة الجوية والمعدات الخاصة بالارصاد الجوية ومساكن الموظفين) . وتصبح المنشآت ملكا للحكومة الليبية عند انتهاء هذه الاتفاقية بشرط ان تكون الحكومة الليبية قد تمكنت من الاحتفاظ في هذه المطارات باغلبية من الفنيين الفرنسيين في الاحوال المبينة في الرسالتين المرفقتين الملحق رقم (5) .

ملحق رقم (5)
العلاقات المغربية الليبية
البيان المشترك المغربي الليبي

على اثر الزيارة التي قام بها سيادة محمد عثمان الصيد رئيس مجلس الوزراء على رأس وفد ليبي إلى المغرب واجتماعه مع كبار المسؤولين في الحكومة المغربية وعلى رأسهم حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، صدر بيان مشترك يتناول العلاقات بين البلدين الشقيقين ويفتح طريقا جديدا للتعاون الهادف في شتى المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية بين ليبيا والمغرب .

وفي ما يلي نص البيان المشترك كما نشرته الصحف التي كانت تصدر في طرابلس آنذاك وكذلك الصحف المغربية :

« في المدة الواقعة بين الرابع والعاشر من نوفمبر 1962 قام سيادة رئيس مجلس وزراء المملكة الليبية المتحدة السيد محمد عثمان الصيد بزيارة رسمية للمغرب تلبية للدعوة التي وجهها اليه حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني . وقد حظى سيادة الرئيس الليبي بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وتناول الحديث بافاضة العلاقات والروابط الاخوية التي تربط بين المملكتين الشقيقتين وعلى ضوء ذلك قام وزيرا خارجية المملكتين ببحث المسائل المتصلة بعلاقات البلدين .

وفي جو من التفاهم الودي العميق تسوده روح من الاخوة الصادقة والتضامن المتين دارت بينهما مباحثات بقصد دراسة الوسائل التي من شأنها زيادة توثيق العلاقات وتدعيم اواصر الروابط الاخوية بين البلدين الشقيقين تكللت بالنجاح .

وقد اعلن الطرفان الساميان عن احترامهما لميثاق الأمم المتحدة وتشبثها بمبادئها كما انتهزا هذه الفرصة ليؤكدا عزمهما الصادق على تدعيم كيان جامعة الدول العربية واحترام قراراتها . واعربا عن املهما في تحقيق وحدة المغرب العربي وعبرا عن نيتهما الصادقة وعزمهما الاكيد على التضامن والتعاون مع جميع الدول الافريقية وتدعيم ميثاق دول الدارالبيضاء ليكون وسيلة لتحقيق التضامن المنشود للقارة الافريقية وتوحيد كلمتها وجمع صفها وتحقيق ازدهارها .

كما اعرباعن عزمهماعلى نصرة قضايا الحرية والعدالة ومؤازرة الشعوب التي تكافح من اجل تحقيق حريتها واستقلالها ونظرا بقلق شديد لعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حل قضية فلسطين وبشأن القضاء على التمييز العنصري . ان الطرفين الشقيقين اذ يشعران بالقلق الشديد للتهديدات التي تهدد الاستقرار والامن والسلام الدولي يؤكدان

رغبتهما في بذل المزيد من الجهود لتخفيف حدة التوتر الدولي لاقرار السلام العالمي ، ويلاحظان ان انجع الطرق واسلمها لحل المشكلات الدولية انما يكون عن طريق الوسائل السلمية بواسطة المفاوضات وتحكيم المنطق ، ونظرا لاتفاق وجهتي نظر الطرفين الساميين في المبادئ والأهداف السالفة الذكر وتحقيقا للغايات السامية التي ترمي اليها اتفق الطرفان على ابرام معاهدة حسن صداقة وتعاون تنبثق من روحها اتفاقيات في ميدان الثقافة والاقتصاد والصحة والمسائل المتعلقة بالبريد والمواصلات ، على ان يسافر وفد من المملكة المغربية الى المملكة الليبية المتحدة في اقرب وقت ممكن للشروع في المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة والاتفاقيات المختلفة في الميادين المذكورة .

معاهدة حسن صداقة وتعاون
بين المملكة الليبية المتحدة والمملكة المغربية

ان ملك المملكة الليبية المتحدة وملك المملكة المغربية اعتمادا على مايربط بين الدولتين الشقيقتين من متين العلاقات الطبيعية وعلى ما هو قائم بين شعبيهما العربيين الشقيقين من قوى الصلات الروحية والمادية من اقدم العصور .

وررغبة منهما في تنمية التعاون بينهما وتقويته في مختلف الميادين على اساس احترام استقلال الدولتين وسيادتهما وفي تنسيق اتجاهاتهما في ميدان السياسة الخارجية .

وحرصا على تحقيق اماني شعبيهما وآمالهما في توثيق العلاقات الاخوية بين بلديهما كدولتين مستقلتين كاملتي السيادة .

وعملا بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة من تشجيع على اقامة علاقات المودة والاحترام المتبادل بين الدول الاعضاء ، وحرصا على تدعيم جامعة الدول العربية ، وسعيا لتحقيق التضامن الافريقي المنشود .

قد اتفقا على عقد «معاهدة حسن صداقة وتعاون» واناباعنهما المفوضين الاتية اسماؤهما .

عن المملكة الليبية المتحدة : السيد ونيس القذافي وزير الخارجية .

عن المملكة المغربية : السيداحمد بلافريج الممثل الشخصي لملك المغرب ووزير الخارجية .

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبيناصحتها ، ومطابقتها للاصول المرتبة .

اتفقا على ما يلي :

مادة (1) : يصرح الطرفان الساميان المتعاقدان برغبتهما الصادقة في عقدمعاهدة حسن صداقة وتعاون استجابة لحاجة مملكتيهما الطبيعية وانجازا عمليا لبواعث الاخوة بين البلدين

العربيتين الشقيقتين .

مادة (2) : الغرض من هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدولتين الشقيقتين ، وتنسيق خططهما السياسية وتحقيق التعاون بينهما ، وصيانة استقلالهما وسيادتهما .

مادة (3) : يتشاورالطرفان الساميان المتعاقدان ، لتنسيق سياستهما في المجالات الدولية ، وفي دائرة المنظمات الاقليمية من اجل كفالة الامن والسلام .

مادة (4) : يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بصيانة ودعم علاقات الاخاء بينهما وذلك بعدم اشتراك اي منهما في حلف يمس مصالح الطرف الاخر او القيام بعمل ضار به .

مادة (5) : يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان يجعلا من سياستهما اساسا للتضامن في السراء والضراء وان يعملا على توحيد جهودهما لضمان وسلامة وامن بلديهما وفقا لما تسمح به ظروف كل واحد منهما وامكانياته .

مادة (6) : يتعاون الطرفان الساميان المتعاقدان تعاونا وثيقا في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ويتبادلان الفنيين في الميادين المذكورة بعد اجراء مداولات وعقد اتفاقيات خاصة لهذا الغرض .

مادة (7) : تسري هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة وتجدد من تلقاء ذاتها مالم يصدر من احد الطرفين اشعار سنة على الاقل قبل موعد انتهائها ، وتتداول الحكومتان الليبية والمغربية عقب كل خمس سنوات ابتداء من نفاذ المعاهدة بمدينة طرابلس .

حرر في نسختين اصليتين باللغة العربية في مدينة طرابلس .

بتاريخ 30 رجب 1382هـ . الموافق 27 ديسمبر 1963م .

عن المملكة الليبية المتحدة ونيس القذافي وزير الخارجية عن المملكة المغربية احمد بلافريج الممثل الشخصي لملك المغرب ووزير الخارجية .

ملحق رقم(6)
الاتفاقيات التونسية الليبية
اتفاقية في شأن مسائل الجنسية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية عملا بما نصت عليه ديباجة معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية سنة 1376 هـ الموافق يوم 6 يناير سنة 1957م .

واستنادا على الرسالتين المتبادلتين بين الحكومتين التونسية والليبية في 30 مايو 1957 و25 يوليو 1957 المتعلقتين بتسوية مسائل الجنسية التي تخص الليبيين المقيمين بتونس والتونسيين المقيمين بليبيا ، قررتا عقد اتفاقية في شأن مسائل الجنسية وعينتالهذا الغرض المفوضين الاتيين :

عن حكومة المملكة الليبية المتحدة السيدسليمان الجربي وزيرالخارجية .

عن حكومة الجمهورية التونسية الدكتورالصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية ، اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام وتبيناصحتها ومطابقتهاللاصول المرعية اتفقا على ما يأتي :

مادة (1) : أ- يجوز لليبي المقيم بتونس اختيار الجنسية التونسية في خلال عام من تاريخ اجراء العمل بهذه الاتفاقية اذا توفر فيه احد الشروط الاتية :

1/ ان يكون مولودا بتونس او يكون احد ابويه مولودا بها .

2/ ان يكون مقيما بها منذ خمس سنوات على الاقل من تاريخ اول مارس 1956 .

3/ ان يكون قد استقر بالبلاد التونسية قبل تاريخ اول مارس 1956 وتزوج بشخص تونسي .

ب - كما يجوز للتونسي المقيم بليبيا اختيار الجنسية الليبية في خلال عام من تاريخ اجراء هذه الاتفاقية اذا توفر فيه احد الشروط الاتية :

1/ ان يكون مولودا بليبيا او يكون احد ابويه مولودا بها .

2/ ان يكون مقيما بالبلاد الليبية منذ خمس سنوات على الاقل قبل تاريخ 25 ابريل 1954م .

3/ ان يكون قد استقر بليبيا قبل تاريخ 25 ابريل 1954 وتزوج بشخص ليبي ، وتعتبر الاقامة بالنسبة لليبي المقيم بتونس وللتونسي المقيم بليبيا وقت ممارسة حق الاختيار .

مادة (2) : يتبع الابن الذي لم يبلغ سن الرشد حسب قانون كل من البلدين جنسية ابيه .

مادة (3) : لا يؤثر اختيار الزوج الجنسية المكتسبة بحكم المادة (1) على جنسية الزوجة .
مادة (4) : لكل من الحكومتين المتعاقدتين حق الاعتراض حسب تراتيبها على اكتساب جنسيتها من شخص استعمل حق الاختيار وبحكم المادة الأولى اعلاه :
1/ اذا خشي منه على الامن العام .
2/ اذا تبين من حالته الصحية او العقلية انه يكون عالة على المجتمع او خطرا عليه .
3/ اذا كان مشهورا بسوء السيرة والاخلاق .
4/ اذا سبقت محاكمته بالسجن لمدة تتجاوز العام من اجل جريمة تهم الحق العام الا اذا محا العقاب عفو عام استرد فيه المحكوم عليه حقوقه ويمكن عدم اعتبار الحكم الصادر من المحاكم غير التونسية او الليبية . وتعلم كل حكومة الحكومة الاخرى بذلك .
مادة (5) : يشترط في كل تصريح يقصد به طلب الجنسية التونسية لليبيين المقيمين بتونس او طلب الجنسية الليبية للتونسيين المقيمين بليبيا ان يكون حسب اجراءات قانون الجنسية في كلا البلدين .
مادة (6) : يعمل بهذه الاتفاقية ابتداء من ادراجها بالجريدة الرسمية في كلا البلدين .
كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيه 1961م . الموافق اول محرم 1381 من نسختين اصليتين .
عن المملكة الليبية المتحدة سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية .

إتفاقية الاقامة بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية . رغبة منهما في تنمية علاقاتهما الودية وتحقيقا لما ورد في الخطابين المتبادلين بينهما في 6 يناير سنة 1957 بشان تنظيم شؤون اقامة وتنقل مواطني كل من الطرفين في اراضي الطرف الاخر . عن المملكة الليبية المتحدة : السيد سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية ، اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام وتبينا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية . اتفقا على مايأتي :
مادة (1) : تتعهد كل من الدولتين المتعاقدتين بمنح مواطني الدولة الاخرى تسهيلات لدخول اراضيها والتنقل والاقامة فيها لاغراض مشروعة كالسياحة والزيارة كمايكون لهم حرية مغادرتها في اي وقت دون الخضوع لقيود غير تلك التي يخضع لهافي الحال اوالاستقبال المواطن

او رعايا الدولة الاكثر رعاية .

مادة (2) : لا تحد احكام هذه الاتفاقية من حق كلا الطرفين المتعاقدين في منع الهجرة وفي اتخاذ تدابير خاصة بقبول الاجانب من العمال واستخدامهم .

مادة (3) : يحق لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين ان يمارسوا في بلاد الطرف الاخر بشرط مراعاة قوانينهماكل تجارة اوصناعة وكذلك كل حرفة اومهنة لم تكن مزاولتها مقصورة على اهل البلاد بحكم القوانين المعمول بها اوالتي توضع لهذا الغرض .

مادة (4) : يتمتع مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر بمعاملة مواطني الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بحق حيازة الاملاك العقارية والمنقولة وامتلاكها والتصرف فيها بكافة انواع التصرف مع مراعاة قوانين البلد الخاصة بذلك .

ولايخضع المواطنون المشار اليهم للضرائب او الرسوم او العوائد او الكفالات او الاتاوات اواي اعباء مالية اخرى الا بالقدر المفروض على المواطنين وبالشروط المقررة بالنسبة لهم .

مادة (5) : للدولتين المتعاقدتين حق منع رعايا الدولة الاخرى من الدخول والاقامة والتوطن في اراضيها وابعادهم عنها ، وذلك لاعتبارات تتعلق بامن الدولة في الداخل او الخارج او نتيجة لحكم قضائي في جناية او في جنحة مخلة بالشرف او طبقا للقوانين و الانظمة الخاصة بالمحافظة على الاداب والصحة العامة او الخاصة بالتسول .

مادة (6) : لايجوز نزع ملكية مواطني كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر الا لاغراض تقتضيها المنفعة العامة وبشرط تعويضهم وفقا للقانون .

مادة (7) : يتمتع مواطنو كل من الدولتين المتعاقدتين في بلاد الطرف الاخر بما تكفله القوانين والمحاكم والسلطات الاخرى من حماية للوطنيين في اشخاصهم او اموالهم ولهم فيما يتعلق بحقوقهم حرية الالتجاء الى المحاكم بكافة درجاتها سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم ويتمتعون مثلهم بحرية اختيار محاميهم ووكلائهم ومن يمثلهم في كافة الدعاوي . ولا يجوز الزام مواطني اي من الدولتين باي كفالة من اي نوع كانت ما لم تكن مفروضة على الوطنيين .

مادة (8) : يخضع مواطنو كل من الدولتين المتعاقدتين في بلاد الطرف الاخر للتشريع المحلي من قوانين ومراسيم وقرارات في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها . وفي مسائل الاحوال الشخصية يطبق القانون الوطني الخاص بالمتقاضيين مع عدم الاخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام .

مادة (9) : يحق للمواطنين من سكان الحدودفي احدى الدولتين المتعاقدتين دخول اراضي الدولة الاخرى بمقتضى تصريح مؤقت ، وذلك بقصد الرعي في مواسم الجدب وتحدد مناطق العمل بهذه التراخيص المؤقتة بواسطة لجنة تشكل بالاتفاق بين الدولتين المتعاقدتين .

مادة (10) : اذا كان الغرض من الدخول الرعي فيجب على مالك الحيوانات ان يحصل من

السلطات المختصة في بلاده على اذن بنقل هذه الحيوانات الى اراضي البلد الاخر ، كما يجب عليه تقديمها الى سلطات الحدود في كل من البلدين لاحصاء عددها .

مادة (11) : لا يجوز لمالك الحيوانات ان يبيعها او يبيع نتاجها في البلد الذي رخص له بدخوله مؤقتا للرعي الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة في كل من البلدين .

مادة (12) : يجب على حامل الترخيص المؤقت ان يقدمه لسلطات الحدود في كل من البلدين للتأشير عليه .

مادة (13) : تكون التراخيص بالنسبة للزيارة ستة شهر بالنسبة للرعي ، وتبدأ من تاريخ صدور التصريح .

مادة (14) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها او الغاءها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو سنة 1961م . الموافق اول محرم سنة 1381 هـ . في نسختين اصليتين عن المملكة الليبية المتحدة سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق علي هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس 1961 .

رسائل ليبية تونسية متبادلة حول تطبيق معاهدة الاخاء وحسن الجوار

سيادة الوزير

لقد تبين اثناء المفاوضات التي اجريت بين حكومتينا في شأن تطبيق معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بين بلادينا في مدينة تونس في 6 يناير 1957م . ان حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية حريصتان على قرار الحدود القائمة بين بلادينا كما هي مبينة في الاتفاقية العثمانية التونسية بشأن الغرب في تاريخ 19 مايو 1910 وفي المحضر العام المحرر بعد انهاء اعمال تعيين الحدود بمدينة غدامس في أول مارس 1911م .

ولذلك فانني أؤكد لسيادتكم ان حكومة الجمهورية التونسية تعتبر ان الوثيقتين المشار إليهما أعلاه لا تزالان نافذتي المفعول وانه لا يوجد نزاع بين الدولتين في شأن الحدود القائمة بين بلاديهما والممتدة بين رأس اجدير بالبحر الابيض المتوسط وهي النقطة المميزة بالعلامة

رقم 31 الى المكان المعروف بقارة الهامل وهي النقطة الواقعة جنوب خط عرض مدينة غدامس والمميزة بالعلامة رقم 233 كما نص على ذلك في المادة الثانية البند 4 من الاتفاقية المشار إليها المؤرخة في 19 مايو سنة 1910 .

وأرجو من سيادتكم التفضل بابلاغي موافقة الحكومة الليبية على ذلك .

وتفضلوا - سيادة الوزير- بقبول عظيم تقديري وكامل احترامي .

حرر بمدينة طرابلس الغرب في 14 يونيو عام 1961 وفي أول محرم عام 1381هـ .

الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية .

سيادة كاتب الدولة للشؤون الخارجية

أتشرف بإحاطتكم علما بتسلم رسالتكم بتاريخ اليوم التي نصها كما يلي :

«لقد تبين أثناء المفاوضات التي أجريت بين حكومتينا في شأن تطبيق معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بين بلادينا في مدينة تونس في 6 يناير سنة 1957 ، ان حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية حريصتان على قرار الحدود القائمة بين بلاديهما كما هي مبينة في الاتفاقية العثمانية التونسية بشأن تعيين الحدود بين البلادين المبرمة بمدينة طرابلس الغرب في تاريخ 19 مايو 1910 . وفي المحضر العام المحرر بعد انهاء اعمال تعيين الحدود بمدينة غدامس في تاريخ اول مارس 1911 .

ولذلك فاني أؤكد لدولتكم أن حكومة الجمهورية التونسية تعتبر ان الوثيقتين المشار إليهما أعلاه لا تزالان نافذتي المفعول وأنه لايوجد اي نزاع بين الدولتين في شأن الحدود القائمة بين بلاديهما والممتدة بين رأس اجدير بالبحرالابيض المتوسط وهي النقطة المميزة بالعلامة رقم 31 الى المكان المعروف بقارة الهامل وهي النقطة الواقعة جنوب خط عرض مدينة غدامس والمميزة بالعلامة رقم 233 كما نص على ذلك في المادة الثانية البند 4 من الاتفاقية المشار إليها المؤرخة في 19 مايو 1910م .

وأرجو من سيادتكم التفضل بابلاغي موافقة حكومة المملكة الليبية المتحدة على ذلك .

وردا على هذه الرسالة اتشرف باعلام سيادتكم ان حكومة المملكة الليبية المتحدة توافق على ما جاء فيها . واني انتهز هذه الفرصة لاجدد لسيادتكم التعبير عن عظيم تقديري وكامل احترامي .

حرر بمدينة طرابلس في 14 يونيو سنة م 1961 وفي اول محرم سنة 1381هـ .

سليمان الجربي وزير الخارجية

إتفاقية المواصلات بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

إن حكومتي المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية .

تحقيقا لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية 1376 هـ الموافق ليوم 6 يناير 1957م . ورغبة في تحسين وتنمية المواصلات البرية والبحرية والجوية بين البلدين .

قررتا عقد اتفاقية بشأن هذه المسائل وعينتا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين الآتين : عن المملكة الليبية المتحدة : السيد سليمان الجربي وزير الخارجية . عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية . اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية ، اتفقا على مايأتي :

مادة (1) : يعمل الطرفان على تحسين وتنمية وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية بين بلديهما وذلك وفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

مادة (2) : يعمل الطرفان على تحسين وتوسيع الطريق الموصل بين بلديهما كما يعملان على توحيد استعمال اشارات الطرق المنصوص عليها دوليا ، وذلك في حدودإمكانيات كل منهما .

مادة (3) : يتعاون الطرفان على تسهيل الخدمات الجوية والبحرية والبرية وتبادل معلومات الرصد الجوي وتدريب الموظفين على شؤون الطيران والرصد كما يتعاونان في سائر الميادين الفنية الأخرى .

1/ يتفق الطرفان المتعاقدان على إبرام اتفاقية حول الخدمات الجوية المتبادلة قصد تنسيق مصالح الطيران المدني لكل من البلدين .

2/ يشجع الطرفان المتعاقدان اقامة خطوط ملاحية منتظمة بين موانئ البلدين ويعملان على تنسيق سير هذه الخطوط ، وتبرم عند الاقتضاء اتفاقية خاصة بهذا الموضوع .

مادة (4) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغاءها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من إنقضاء كل أجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو سنة 1961م . الموافق أول محرم سنة 1382 . من نسختين اصليتين عن المملكة الليبية المتحدة (سليمان الجربي) وزير الخارجية عن الجمهورية

التونسية (الدكتور الصادق المقدم) كاتب الدولة للشؤون الخارجية .
ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 أغسطس 1963 .

إتفاقية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية . تحقيقا لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية سنة 1376 هـ الموافق ليوم 6 يناير لسنة 1957م ، ورغبة في تحسين وتوسيع خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين قررتا عقد اتفاقية بشأن هذه المسائل وعينتا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين الاتيين : عن المملكة الليبية المتحدة السيد سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية الذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية اتفقا على ما يأتي :

مادة (1) : يعمل الطرفان المتعاقدان على تسيير الخدمات البريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية بينهما وتخفيض رسومها في نطاق قوانين الاتحاد العالمي للبريد والاتحاد العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

مادة (2) : يقصد بمواد المراسلات في تطبيق احكام هذه الاتفاقية كافة الرسائل وبطاقات البريد المفردة أو ذات الرد الخالص واوراق الاشغال والمطبوعات والكتابات والمطبوعات البارزة للعميان وعينات البطائق والرزم الصغيرة والرسائل الصوتية المسماة فونوبست .

مادة (3) : تطبق أحكام هذه الاتفاقية على جميع فروع الخدمات البريدية والمواصلات السليكية واللاسلكية في حدود إمكانيات البلدين .

مادة (4) :(أ) تطبق على جميع مواد المراسلات بين البلدين المنقولة بالطريق السطحي الرسوم الداخلية المعمول بها في كل من البلدين كماتطبق هذه الرسوم ايضا على الاستعلام واشعار التسليم وسحب المراسلات أو تعديل عنوانها . . .الخ .

(ب) يستوفى اجر الطرود المتبادلة بين البلدين المنقولة بالطريق السطحي على اساس الحصص التالية لكل من البلدين وهي 60 و80 و100 و200 سنتيما ذهبا عن الطرد الذي لا يزيد وزنه على الكيلو جرام الواحد أو الثلاثة أو الخمسة أو العشرة كيلو جرامات على التوالي .

مادة (5) : يعمل الطرفان على إنشاء خدمات الحوالات البريدية بين البلدين تسهيلا للمعاملات بينهما .

مادة (6) : توسيعا لنطاق خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين اتفق

الطرفان على ما يأتي :

(أ) إنشاء خدمة برقية بين البلدين بواسطة خط مباشر وبطريقة الالات المعروفة باسم «التلبرنتر» تستعمل فيها الاحرف العربية واللاتينية .

(ب) تتعاون الحكومتان على تدريب العمال الفنيين في شؤون المواصلات السلكية واللاسلكية بوجه عام .

مادة (7) : تتفق ادارتا البريد في البلدين على تحديد رسوم المكالمات الهاتفية والبرقية بين المناطق المختلفة من البلدين .

مادة (8) : لا تخل احكام هذه الاتفاقية بالالتزامات التي ترتبط بها المملكة الليبية في مواجهة الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

مادة (9) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغاءها وذلك قبل ثلاثة اشهر على الأقل من انقضاء كل أجل .

كتب بطرابلس بتاريخ 14 يونيو 1961 م الموافق اول محرم 1381 هـ من نسختين اصليتين عن المملكة الليبية المتحدة : سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية .

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس 1963 .

إتفاقية صحية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومتي المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية ، تحقيقا لما ورد في معاهدة الاخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية 1376 الموافق ليوم 6 يناير 1957 ، ورغبة في تنظيم المسائل الصحية بين البلدين قررتا عقد اتفاقية في هذا الشأن ، وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين الاتيين :

عن المملكة الليبية المتحدة : السيد سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية .

اتفقا على ما يأتي :

مادة (1) : يتعاون الطرفان على مكافحة الاوبئة والامراض المعدية بالوسائل الآتية :

أ- تبادل التقارير والمعلومات الخاصة بالاوبئة والامراض المعدية بطريقة مباشرة ومنتظمة وباسرع السبل بين السلطات المختصة في كل من البلدين .

ب- تنسيق الاجراءات والوسائل الكفيلة بمنع انتقال وانتشار هذه الأوبئة والأمراض .

ج- انشاء مراكز للرقابة الصحية على الحدود المشتركة بين البلدين وفق الاصول الدولية المتبعة .

مادة (2) : تتعهد كل من الدولتين بمعالجة المرضى المقيمين في أراضيها من مواطني الطرف الآخر وقبولهم بمستشفياتها ، وذلك على قدم المساواة مع الوطنيين .

مادة (3) : يتعهد كل من الطرفين بان يبذل كافة إمكانياته لمساعدة الطرف الآخر في الظروف الاستثنائية الطارئة ، وذلك بتسهيل الأدوية والمواد والأدوات المتوفرة لديه فور طلبها منه .

مادة (4) : تعقد اجتماعات دورية بالتناوب في المواعيد التي يتفق عليها ممثلو السلطات الصحية في كل من البلدين وذلك لدراسة المسائل المتعلقة بشؤون الصحة العامة وفحص مشاكلها وتنسيق وسائل حلها ، مع السعي للتنسيق بقدر الإمكان بين هذه الاجتماعات وبين تلك التي تعقد سنويا بين تونس والمغرب والجزائر .

مادة (5) : تقدم السلطات المختصة في كل من البلدين كافة التسهيلات لمواطني البلد الآخر الذين يمرون بأراضيها برا وبحرا وجوا في طريقهم لاداء فريضة الحج ، وذلك في حدود القوانين واللوائح الصحية المطابقة للأنظمة الصحية العالمية وغيرها من الواجبات المفروضة على الحجاج الوطنيين .

مادة (6) : تقدم السلطات الصحية في كل من البلدين كافة التسهيلات للبلد الاخر لدراسة النظم والبرامج والمشاريع الصحية وكل ما يتعلق بفن الطب ومختلف المهن الصحية ويكون ذلك على الأخص :

أ- بتبادل الوثائق والتقارير والنشرات والقوانين الصحية .

ب- بايفاد الاطباء والمختصين في المسائل الصحية في إحدى الدولتين للعمل لمدة معينة في الدولة الأخرى بناء على طلبها ووفقا لشروط وضمانات يتفق عليها بين الطرفين .

مادة (7) : يعمل الطرفان على توحيد موقفيهما بقدر الإمكان من المسائل التي تطرح للبحث امام المنظمات الصحية العالمية في دوراتها العامة والاقليمية .

مادة (8) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغاءها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو سنة 1961م . الموافق اول محرم سنة 1381 هـ في

نسختين اصليتين عن المملكة الليبية المتحدة .

سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس 1963 .

إتفاقية الحجر الزراعي بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية ، تحقيقا لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية 1376 الموافق ليوم6 يناير 1957 ورغبة في تنظيم مسائل الحجر الزراعي بين البلدين قررتا عقد اتفاقية بينهما في هذا الشأن وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين الآتيين :

عن المملكة الليبية المتحدة : السيد سليمان الجربي وزير الخارجية عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية . اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية .

اتفقا على ما يأتي :

مادة (1) : يتعاون الطرفان على مكافحة الآفات والامراض النباتية بالوسائل الآتية :

(أ) تبادل المعلومات العلمية بطريقة مباشرة ومنظمة بين السلطات الفنية المختصة في كل من البلدين .

(ب) عقد دورات دراسية مشتركة بين المختصين في كل من البلدين لدراسة مشاكل الامراض والافات النباتية لتنسيق خطط المكافحة .

(ج) تبادل النشرات والقوانين والبحوث والمعلومات الفنية في هذا المجال .

(د) تبادل وفود المختصين لزيارة معاهد البحوث العلمية في هذا المجال بكل من البلدين .

(هـ) ايفاد المختصين في إحدى الدولتين للعمل في الدولة الأخرى بناء على طلبها وفقا لشروط وضمانات يتفق عليها من الطرفين .

(و) تقدم قائمة من الأشخاص المختصين ليسمح لهم بالمرور والتنقل بين البلدين وداخل حدود كل منهما ، وذلك للقيام بالاعمال الضرورية التي تقتضيها مكافحة الأمراض والآفات النباتية .

مادة (2) : يحدد كل من الطرفين السلطات المختصة في بلده باصدار شهادات الخلو من الامراض والافات النباتية وذلك بالنسبة للنباتات واجزاء النباتات وأدوات لفها المصدرة الى

الطرف الآخر ، ويجب أن تكون هذه الشهادات مطابقة للاستمارة الدولية .

مادة (3) : يتعهد كل من الطرفين بانشاء محاجز زارعية داخل اراضيه للاشراف على النباتات أو أجزائها وأدوات لفها المستوردة والمصدرة من وإلى الطرف الآخر أو أي بلد أجنبي .

مادة (4) : يحرر المختصون في كل من البلدين تقارير شهرية عن حالة الأمراض والآفات النباتية ويتم تبادل هذه التقارير بين السلطات المختصة في كل من البلدين بطريق مباشر وفي حالة وجود خطر يهدد المزروعات كالجراد أو ما أشبهه تحرر هذه التقارير ويتم تبادلها اسبوعيا .

مادة (5) : يتعهد كل من الطرفين بان يبذل كافة إمكانياته لمساعدة الطرف الآخر إذا تعرضت مزروعاته للخطر وخاصة خطر الجراد وذلك بامداده بالوسائل الفنية والأجهزة والمبيدات الكيماوية وغير ذلك من وسائل المكافحة الزائدة عن حاجته .

مادة (6) : يتعاون الطرفان على المحافظة على صحة الحيوانات بالوسائل الآتية :

أ- تبادل النشرات البيطرية بطريقة مباشرة ومنتظمة بين السلطات الفنية في كل من البلدين .

ب- التعاون المشترك على مكافحة الأمراض والآفات البيطرية وتنسيق الخطط اللازمة في هذا الشأن مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع انتقال وتفشي تلك الأمراض بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

ج- تسهيل تصدير المواد الكيماوية والأدوات الطبية البيطرية المتوفرة لدى احدى الطرفين فور طلبها من الطرف الاخر ، وذلك في الحالات الضرورية العاجلة .

مادة (7) : تعقد اجتماعات دورية بالتناوب في المواعيد التي يتفق عليها ممثلو السلطات الصحية البيطرية في كل من البلدين وذلك لدراسة المسائل المتعلقة بالأمراض البيطرية المشتركة العامة منها أو الإقليمية للوصول إلى الحلول الكفيلة بالقضاء عليها أو الحد من انتشارها .

مادة (8) : لا يسمح لمواطني احد الطرفين بادخال حيواناته داخل حدود الاخر الا بعد الحصول على شهادة بيطرية من السلطات المختصة في بلده تثبت خلو هذه الحيوانات من الامراض المعدية .

مادة (9) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغاءها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو 1961 الموافق اول محرم 1381 هـ في نسختين

أصليتين . عن المملكة الليبية المتحدة : سليمان الجربي وزير الخارجية ، عن الجمهورية التونسية الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس 1963 .

اتفاقية تجارية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية

ان حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الجمهورية التونسية ، تحقيقا لما ورد في معاهدة الإخاء وحسن الجوار المبرمة بينهما بمدينة تونس يوم 4 جمادى الثانية 1376 الموافق ليوم 6 يناير 1957 ورغبة في تنظيم مسائل الحجر الزراعي بين البلدين قررتا عقد اتفاقية بينهما في هذا الشأن وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين الآتيين : عن المملكة الليبية المتحدة : السيد سليمان الجربي وزير الخارجية . عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية : اللذين اتفقا على ما يأتي بعدما تبادلا وثائق تفويضهما التام .

مادة (1) : تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة ، ويبذل الطرفان ما في وسعهما للوصول بالعلاقات التجارية بين البلدين الى أقصى حد مستطاع وذلك أن يعامل كلا الطرفين الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية مع مراعاة اجراءات وقوانين الجمارك والضرائب وسائر التدابير المفروضة على تجار الاستيراد .

مادة (2) : (أ) تسمح حكومة الجمهورية التونسية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات الأصل والمصدر الليبي والمدرجة في الجدول (1) والمستوردة مباشرة إلى الجمهورية التونسية وتسمح حكومة المملكة الليبية المتحدة بتصدير هذه المنتجات .

(ب) تسمح حكومة المملكة الليبية المتحدة باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول (ب) ذات الأصل والمصدر التونسي والمستوردة مباشرة إلى المملكة الليبية المتحدة وتسمح حكومة الجمهورية التونسية من جانبها بتصدير هذه المنتجات .

مادة (3) : يكون التخالص عن البضائع المستوردة طبقا لهذه الاتفاقية عن طريق الجنيهات الاسترلينية .

مادة (4) : تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين للسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات باجراء التعديلات اللازمة على جداول السلع الملحقة

بها وكذلك التدابير التي من شأنها توسيع نطاق العلاقات التجارية بين البلدين وبصورة خاصة المؤدية إلى إنشاء منطقة تبادل حر .

مادة (5) : يوافق الطرفان المتعاقدان على منح كل منهما الاخر التسهيلات الجمركية والادارية الممكنة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى في أراضي كلا البلدين على أن تراعي في ذلك القوانين والأنظمة السارية بهذا الشأن .

مادة (6) : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء خمسةعشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامها بتونس وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة فسنة ، ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابيا تعديلها أو إلغاءها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انقضاء كل اجل .

كتب بطرابلس الغرب بتاريخ 14 يونيو سنة 1961 الموافق اول محرم سنة 1381 هـ في نسختين اصليتين ، عن المملكة الليبية المتحدة : سليمان الجربي وزير الخارجية . عن الجمهورية التونسية : الدكتور الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية

ملحوظة : تم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية بتونس يوم 24 اغسطس سنة 1963 .

عنوان القائمة أ : 1- الدواب والمواشي 2- الكاكوية 3- الصوف 4- بيض التن 5- شعر الماعز والابل 6- الحناء 7- زيت الخروع 8- النطرون 9- عيدان لصنع السلال 10-جوز العفص 11- الاسفنج 12- التمر 13- بذور الخروع 14-الامعاء المملحة 15- التين الخام والمصنوع 16- الزيتون 17- البترول ومنتجاته ومصنوعاته18- المياه المعدنية .

القائمة ب :1- زيت الزيتون 2- اللوز 3- الكحول والخمور4- تمور الدقلة وغيرها 5- المصبرات الغذائية 6- الفواكه 7- البقول الجافة 8- الحبوب والتوابل 9- المواد الصالحة للدبغ 10- الاثاث والادوات المنزلية 11-الشواشي والملابس والبطاطين 12- الاسمنت 13- الفوسفات ومشتقاته 14- الصابون 15- الروائح والعطور 16- زيت الفيتور الصالح لصنع الصابون17- الزرابي18- الفخار المزخرف19- المنتجات من الحديد المصنوع بممه- الاحذية 21- الاليمنيوم 22- مصنوعات البلاستيك 23- مصنوعات الزجاج 24- المياه المعدنية .

ملحق رقم (7)

ملحق ميزانية البنك الزراعي

ميزانية مجلس الاعمار المؤقتة لخطة السنوات الخمس وبرنامج السنة المالية 1962/1961

البند	التفاصيل	إجمالي تكلفة المشروع حسب تقديرات 61/60	إجمالي تكلفة المشروع المعدلة 62/61	المصروفات الفعلية لغاية 1961/3/31	تقديرات المصروفات خلال 62/61	مجموع المبالغ اللازمة لإتمام المشروع
24	إدارة المراعي التسليف الزراعي	17.857	19.480	4.553	5.628	9.299
25	البنك الزراعي الوطني تسوية الاراضي	1000.000	1000.000	700.000	250.000	750.000
26	البنك الزراعي شراء الاراضي	2000.000	2000.000		500.000	800.000
27	مؤسسة زراعية لتسوية الاراضي	-	100	17.602	100	-
28	تسوية الاراضي عام (26)	128.929	203.833		68.093	118.138

ملحق رقم(8)
تعديل الدستور
مذكرة ايضاحية حول تعديل الدستور

في 7 من اكتوبر 1951 فرغت الجمعية التأسيسية الوطنية من وضع دستور الدولة وأقرته ، ثم عهدت الى رئيسها ونائبيه باصداره .

ولما وضع الدستور موضع التنفيذ ، كشفت السنوات التالية على تطبيقه عن الحاجة الى تعديل بعض مواده وفي طليعتها المادة 38 . وآية ذلك :

أن توزيع الاختصاص بين الاتحاد والولايات في الدستور اشارت اليه المواد 36 و38 و39 فبينت الاولى المسائل التي يختص بها الاتحاد تشريعا وتنفيذا ، وأوضحت الثانية الموضوعات التي يختص بها الاتحاد تشريعا فحسب بحيث يترك للولايات أمرتنفيذها مباشرة تحت إشراف الاتحاد . ومالم يرد ذكره في هاتين المادتين الأوليين يقع ضمن اختصاص الولايات وهو ما نص عليه صراحة في المادة 39 .

فالمادة 38 أثارت من الناحية العملية في تطبيقاتها المختلفة ، اشكالات وصعوبات جمة . فتارة تدعى كل من الولاية والاتحاد الاختصاص في المسألة الواحدة ، وطورا تنازع الولاية في مدى حق الاشراف المعقود للاتحاد الأمر الذي تعذر معه وضع ضابط يقيني للفظ «الاشراف» . وبذلت الجهود سدى في تحديده ، واستهدفت المصلحة العامة للضياع جريا وراء البحث في ثنايا مسألتي الاختصاص ومدى حق الاشراف . وهكذا غدا الامر معقدا في موضوعات عديدة فبقيت الاشكالات والصعوبات قائمة وانقضت السنون ولاينقضي الأمر الذي من أجله انطلقت بين آونة وأخرى أصوات تطالب بتعديل هذه المادة- وهي وان كانت في بادئ الأمر اصواتا خافتة الا ان صعوبات التطبيق استفحلت على مر السنين واصبحت من الادواء الدوية في نظمنا الدستورية .

فلا عجب اذن ان علت هذه الاصوات حتى قرعت الاسماع ونادت بالاسراع الى التعديل والاصلاح . ولعل من سداد الرأي ان نبين الظروف والملابسات التي اكتنفت هذه المادة عند وضع الدستور الليبي والعلة من وضعها بالاسلوب الذي صيغت به . . ونجتزئ في هذا الشأن من اقوال السيد «ادريان بلت» مندوب هيئة الأمم المتحدة الذي عاصر وضع الدستور في ليبيا- فنترك له الكلمة :

وترجمة ما سطره السيد «ادريان بلت» :

« 59/ وقررت لجنة العمل أن تبدأ بدراسة مسألة توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية

والولايات ، وبناء على طلبها زودتها سكرتارية بعثة الأمم المتحدة بالترجمة العربية للفصول التي تتصل بابحاثها من دساتير اندونيسيا والهند والمانيا (حكومة بون) والارجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والمكسيك وورما وسويسرا وفنزويلا » .

« 60/ وبعد النظر في هذه النصوص شرعت لجنة العمل أولا في بحث النص الذي يتعين ادخاله في الدستور الليبي لتحرير كيفية توزيع السلطات ، وأوضح المستشار القانوني للأمم المتحدة مختلف الوسائل التي يمكن اتباعها لتلك الغاية ورأى بعض الأعضاء أنه يجب أن تكون هناك قائمة بسلطات الحكومة الاتحادية الليبية وأخرى بسلطات الولايات مع ترك جميع السلطات المتبقية ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية الليبية وتترك جميع السلطات الأخرى ضمن اختصاص الولايات .

وكانت الاغلبية تحبذ الطريقة الأخرى التي اقرتها لجنة العمل . غير ان تلك اللجنة قررت ان تقسم القائمة الى جزءين الأول يحددالمواضيع التي يجب أن تكون ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية من الوجهتين التشريعية والتنفذية ، على ان يشمل الثاني تلك السلطات التي ينبغي ان تكون ضمن اختصاصها التشريعي فحسب» .

« 61/ وقد وصلت لجنة العمل بعد بحث طويل الى تلك النتيجة وهي انه من غير المرغوب فيه لاسباب اقتصادية ان تكون الحكومة الاتحادية مسؤولة عن ادارة المصالح فيمايتعلق بجميع المواضيع الواقعة ضمن اختصاصها . ولذلك قررت وضع بعض المواضيع ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية التشريعي فحسب تاركة للولايات امر تنفيذ القوانين تحت اشراف الحكومة الاتحادية» .

« 62/ وقررت لجنة العمل انه يجب من حيث المبدأ ان تمارس الحكومة المركزية السلطات الخاصة بالشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والمواصلات والعدل والمعارف والصحة العامة وغيرها من الشؤون الهامة التي تقع بوجه عام ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية .»

(الترجمة العربية للتقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا صفحة 40 ،41 بند 59 ،60 ،61 ،62) .

وواضح بجلاء مما سلف :

1/ ان جميع المسائل الواردة في المادة 38 من الدستور الليبي هي في الاصل من اختصاص الاتحاد لا الولايات .

2/ وانه لاسباب اقتصادية - ومرجعها حسبما نعتقد - الى ان البلاد كانت في بدء عهدها بالاستقلال ، فرؤى انه من غير المرغوب فيه ان يكون الاتحاد مسؤولا عن إدارة هذه المصالح فينوء حمله ، ولم يعرف بعد مبلغ قوته المالية ، ودرجة احتماله وصلابة عوده على النهوض باعباء كل ما نيط به من اختصاصات لهذا قسمت القائمة المتضمنة للمسائل المدرجة في المادة 38 بحيث يختص الاتحاد بالتشريع فيها وتقوم الولايات بالتنفيذ تحت إشراف الاتحاد .

وآن للاتحاد ان ينهض بمسؤولياته كاملة ، فهو قادرعلى الاضطلاع بهالما توفر لديه من الامكانات وفي النهوض والاضطلاع بهذه الاختصاصات تقوية للاتحاد . وفي تقوية الاتحاد تقوية لليبيا كلها بولاياتها الثلاث .

ولا نعدو الحقيقة في القول بأن الاتحاد استلهم هذا التعديل مما اوحت به اسئلة واستجوابات السادة اعضاء مجلس الامة . فكم وجه الى الوزراء من استفسارات ، بل وابديت الرغبة من الاعضاء في محاسبتهم (الوزراء) على تصرفات وقعت - فاذا ما اثيرت او نوقشت تعذر اثبات التقصير من قبل الوزير لشيوع المسؤولية بينه وبين الناظر في الولاية اذ التنفيذ تقوم به الولاية تحت اشراف الاتحاد ومدى هذا الاشراف يتغير بتغيركل حالة . ورغبة من الاتحاد في تحمل المسؤولية كاملة - حتى يقدم- الوزراء حسابهم الى ممثلي الأمة - رئي اجراء التعديل المطلوب .

فالحكومة الاتحادية لا ترمي من وراء تعديل المادة 38 سلب حقوق من الولايات تضيفها الى ذمتها - لا تبغي توسيع اختصاصها على حساب الولايات . فالانصاف يقضي بأن حقيقة الوضع هي ان الاتحاد سيتولى اختصاصاته كاملة في كافة المسائل التي كان سيتحمل بها اصلا عند وضع الدستور ولكن رئي انذاك لاسباب معينة ارجاء حمل الاتحاد للمسؤولية الكاملة الى حين .

ولما كانت هناك حصيلة من المبالغ نتيجة التنفيذ فيما ورد من المسائل المدرجة في المادة 38 فلم يعد ثمة ما يبرر ان تجري هذه الحصيلة الى خزينة الولايات بل تعود بعد التعديل - والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما- الى خزينة الاتحاد . وبالتالي يتعين تعديل المادة 173 من الدستور طبقا لهذا المنحى .

ومن الاهمية بمكان ان تقرر الحكومة الاتحادية بانه ليس معنى ذلك انها تترك الولايات وقد تستهدف الى عجز تعانيه في ميزانياتها -اذ ان الحكومة الاتحادية قامت وستقوم بالتزاماتها كاملة قبل الولايات في هذا الشأن على مقتضى ما نصت عليه المادة 174 من الدستور . فالحكومة تخصص سنويا مبالغ من ايراداتها للولايات بقدر يمكنها من القيام بواجباتها وبما يتناسب مع نمو الموارد الاتحادية بحيث تكفل للولايات تقدما مطردا .

والاتحاد يشعر بانه في منزلة الاخ الاكبر لباقي اشقائه اخذ بأيديهم ويعاونهم قدما على تذليل الصعاب التي تواجههم راجيا لهم الخير والازدهار .

هذا واقتضت الصياغة الفنية للتعديل ان تدمج المادة 38 في المادة 36 من الدستور وهي التي تنص على المسائل التي يختص بها الاتحاد تشريعا وتنفيذا -مع الاشارة الى امر جوهري هام هو التزام عبارات المادة 38 فيما تضمنته من مسائل مدرجة بها بنصها قدر المستطاع -عند اجراء هذا التعديل- اللهم الا ما تقضي به الضرورة من تغيير في بعض الالفاظ حتى لا يتسرب الى الظن ان الاتحاد تحت ستار التعديل ادخل في صلاحياته مسائل ما كانت اصلا تقع في

اختصاصاته عند وضع الدستور . فمثلا فيما يتعلق بالبنوك تنص المادة 36 و29 على ان الاتحاد يختص بموضوع البنك الاتحادي . ولما كانت البنوك مما نص عليها في المادة 38 غدت هذه المسألة في الصياغة الفنية ان ينص على كلمة «البنوك» فقط دون الإشارة إلى البنك الاتحادي لانه لم يعد هناك -بعد التعديل- بنك اتحادي وبنك ولائي بل كل المسائل المتعلقة بالبنوك اصبحت تدخل في اختصاص الاتحاد .

وفي معرض الصياغة القانونية ايضا الاكتفاء بأن يذكر في صدر المادة 36 اختصاص الاتحاد بكل المسائل التي تضمنتها هذه المادة والمادة 38 دون حاجة إلى الاشارة لاختصاص الاتحاد بالتشريع والتنفيذ معا في هذه المسائل وذلك للاسباب الاتية :

1/ ان المادة 39 من الدستور التي اشارت الى اختصاص الولايات- لم يرد فيها ذكر لمرحلتي التشريع والتنفيذ ، فلا معنى اذن لان ينفرد الاتحاد بالنص على هاتين المرحلتين فيما يقع في اختصاصه من موضوعات .

2/ ان الباعث على الاشارة الى مرحلتي التشريع والتنفيذ هو ما انتهى اليه الرأي عند وضع الدستور الليبي- من انشاء قائمة تتضمن كل اختصاصات الاتحاد- ورئي- وفقا لما تقدم من ايضاح- تقسيم هذه القائمة الى جزءين- الجزء الاول يشمل اختصاصات الاتحاد تشريعا وتنفيذا في بعض المواد وهو ما تضمنته المادة 36 والجزء الثاني يشمل اختصاصات الاتحاد تشريعا فحسب في بعض المواد على أن يترك للولايات أمر التنفيذ تباشره تحت اشراف الاتحاد . فاذا ما استرد الاتحاد اختصاصه في كل ما نيط به من موضوعات - فلم يعد هناك مبرر للابقاء او الاشارة الى مرحلتي التشريع والتنفيذ لان المفروض ان الاتحاد سيتولى اختصاصه كاملا غير منقوص .

3/ ان التعبير بمرحلتي التشريع والتنفيذ . لا يتسم بالدقة من الناحية الدستورية السليمة ، لان الدستور الليبي اعتنق مذهب الفصل بين السلطات وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فاعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة . اشار اليها في عدة مواد منها المواد 43 الواردة في الفصل الرابع وعنوانه «السلطات العامة الاتحادية» والفصل الثامن وعنوانه «السلطة القضائية» فليست السلطة القضائية داخلة ضمن السلطة التنفيذية حسبما ذهب الى ذلك بعض فقهاء القانون الدستوري .

وطالما ان الدستور الليبي اعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة فيترتب على ذلك حتما ان يكون لها مجالها المستقل جنبا الى جنب مع مجال السلطتين الاخريين . فالسلطة التشريعية مهمتها سن القوانين اي وضعها ، والسلطة القضائية وظيفتها تطبيق القوانين ، والسلطة التنفيذية تختص بتنفيذ القوانين فهناك اذن مرحلة مستقلة بين مرحلتي التشريع والتنفيذ الا وهي مرحلة التطبيق ، فالاتحاد يملك السلطات الثلاث فيما يقع ضمن اختصاصه اي يملك التشريع والتطبيق والتنفيذ فاذا ما اقتصر الدستور فحسب فيكون هذا التعبير ليس جامعا ولا

مانعا من الاختلاف ، لانه مسلم بأن الاتحاد يملك السلطات الثلاث . لهذا رئى تصدير المادة 36 بعبارة « يتولى الاتحاد الليبي السلطات المتعلقة بالمسائل الاتية » فهي ادق في التعبير وأوفى بالمعنى .

ومتى تقرر مبدأ حذف هذا الاصطلاح ـ للتشريع والتنفيذ ـ فانه يتعين تعديل المادة 172 وهي التي تنص على انه يؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها تشريعا وتنفيذا طبقا لاحكام المادة 36 من هذا الدستور وذلك باسقاط عبارة « تشريعا وتنفيذا » .

وطبيعي ان يتناول التعديل كذلك بعض المواد الواردة في الفصل العاشر من الدستور بشأن « الولايات » :

فرأيي من ناحية الصياغة الفنية ادماج المادتين 179 و180 من الدستور في بعضهما . ويغير اسم « المجلس التنفيذي » ويطلق عليه تعبير « المجلس الاداري » في المادة 182 .

ونتيجة لتعديل توزيع الاختصاصات على الصورة المبينة في المادة 36 لم يعد هناك ضرورة لان يشرف حاكم الولاية على تنفيذ القوانين الاتحادية فيها : ومن أجل هذا الغيت المادة 181 من الدستور .

ورئى من المصلحة العامة ان يرأس الوالي المجلس الاداري ويكون مسؤولا امام المجلس التشريعي في الولاية ، فعدلت المادة 183 بحيث تحقق هذا الغرض . وأخيرا عدلت المادة 183 لتنسق عباراتها مع تعديل ما سبقها من مواد .

ولما كان مرفق القضاء اصبح اتحاديا بعد ادماج المادة 38 في المادة 36 ومن ثم لم يعد هناك مبرر للابقاء على السلطة القضائية في الولاية – وبالتالي يتعين الغاء المادة 185 من الدستور .

وغنى عن البيان ان التعديل المستحدث ليس بدعا ، فهو في شطر منه في حقيقته وجوهره تعديل كلي فحسب يسترد به الاتحاد اختصاصه الاصلي – وفي شطره الاخر فانه من المبادئ المسلم بها ان الدساتير في كافة الدول وضعت لتنظيم شؤون الجماعة ، وهي متطورة بتلبيتها الامر الذي يقتضي تعديلا في الدساتير كلما دعت الحاجة اليه ليساير تطور الجماعة .

ولا ادل على ذلك من ان واضعي الدستور الليبي بالذات توقعوا احتمال تعديله بما يناسب ظروف الدولة وأحوالها – وهو امر طبيعي – فاوضحوا طريقة تعديل الدستور ورسموا معالمه في المواد 196 وما بعدها .

ولما سلف من البيان والاسباب اعد التشريع المرافق اذ رئى انه لا معدى من التعديل المطلوب لتبسط الامور وتستقيم الاحوال .

رئيس مجلس الوزراء : محمد عثمان الصيد

ديسمبر 1962 .

قانون بتعديل بعض احكام الدستور

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة (1) : تعدل المواد 36، 172، 173، 179، 182، 184 من الدستور الليبي بحيث تجري كل منها :

مادة (36) : يتولى الاتحاد الليبي السلطات المتعلقة بالمسائل الاتية :

1/ التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري .

2/ شؤون هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

3/ الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية وتنفيذ ما تتخذه من قرارات .

4/ الشؤون المتعلقة بالحرب والسلم .

5/ عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاخرى وتنفيذها .

6/ تنظيم التبادل التجاري مع الدول الاجنبية

7/ القروض الخارجية

8/ تسليم المجرمين .

9/ اصدار جوازات السفر الليبية والتأشيرات .

10/ المهاجرة الى ليبيا ومنها .

11/ دخول الاجانب الى البلاد واقامتهم فيها وابعادهم عنها .

12/ شؤون الجنسية .

13/ جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالشؤون الخارجية .

14/ اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها والانفاق عليها واستخدامها .

15/ الصناعات الخاصة بالدفاع .

16/ منشآت القوات البرية والبحرية

17/ تحديد السلطات في مناطق المعسكرات وتعيين موظفي هذه المناطق وبيان اختصاصاتهم ، ونظام السكن فيها وتخطيط حدودها بعد التشاور مع الولايات .

18/ الاسلحة الخاصة بالدفاع الوطني بأنواعها بما في ذلك الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات .

19/ الاحكام العرفية .

20/ الطاقة الذرية والمواد اللازمة لانتاجها .

21/ جميع الوسائل الاخرى المتعلقة بالدفاع الوطني .
22/ الخطوط الجوية والاتفاقات المتعلقة بها .
23/ الارصاد الجوية .
24/ البريد والتلغراف والتليفون والاتصال اللاسلكي وغير ذلك من مسائل الاتصال الاتحادي .
25/ الطرق الاتحادية والطرق التي بعد التشاور مع الولايات ، تقرر الحكومة الاتحادية انها غير خاصة بولاية معينة .
26/ انشاء السكك الحديدية الاتحادية ومراقبتها وذلك بعد موافقة الولايات التي تمر بها .
27/ الجمارك ورسم الانتاج .
28/ فرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد التشاور مع الولايات .
29/ البنوك .
30/ العملة وسك النقود واصدار اوراق النقد .
31/ مالية الاتحاد والدين العام .
32/ الكامبيو والبورصات .
33/ الاستعلامات والاحصاءات الخاصة بالحكومة الاتحادية .
34/ شؤون موظفي الحكومة الاتحادية .
35/ العمل بعد التشاور مع الولايات على تشجيع الانتاج الزراعي والصناعي والتشاور التجاري وضمان الحصول على الموارد الغذائية اللازمة للبلاد .
36/ املاك الحكومة الاتحادية ، اكتسابها وادارتها والتصرف فيها .
37/ المحافظة على النظام والأمن العام في الدولة .
38/ التعليم العام في كل مراحله وانواعه وتقرير الدرجات العلمية .
39/ نظام الشركات .
40/ تنظيم الاستيراد والتصدير والتصدير الجبري .
41/ ضريبة الدخل .
42/ الاحتكارات والامتيازات .
43/ الثروات الموجودة في باطن الارض والتنقيب عنها والتعدين .
44/ الموازين والمكاييل والمقاييس .
45/ التأمين بانواعه .
46/ احصاء السكان .
47/ السفن والملاحة البحرية .
48/ الموانئ الكبرى التي ترى الحكومية الاتحادية ان لها اهمية تتعلق بالملاحة الدولية .
49/الطائرات والملاحة الجوية وانشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات والاعمال الخاصة

بادارة المطارات .

50/ المناورات والسفن التي تحمل انوارا للتحذير والشمندورات وغير ذلك مما يعد ضروريا لسلامة الملاحة البحرية والجوية .

51/ وضع النظام القضائي العام مع مراعاة احكام الفصل الثامن من هذا الدستور .

52/ القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات والاجراءات المدنية والجنائية والمحاماة .

53/ الملكيات الادبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات الصناعية والتجارية .

54/ الصحف والكتب والمطابع والاذاعة اللاسلكية والاتحادية .

55/ الاجتماعات العامة والجمعيات .

56/ نزع الملكية .

57/ جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والنشيد الوطني والعطلات الرسمية .

58/ شروط مزاولة المهن الحرة العلمية والفنية .

59/ شؤون العمال والضمان الاجتماعي .

60/ شؤون السياحة والاثار والاماكن الاثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الاخرى التي يتقرر – بقانون تصدره الحكومة الاتحادية- ان لها اهمية وطنية عامة .

61/ المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الاعمال الخاصة بها .

62/ الحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به .

63/ شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية .

64/ جميع المسائل التي عهد بها هذا الدستور الى الحكومة الاتحادية .

مادة (172) ، تؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها وفقا لاحكام المادة 36 من هذا الدستور .

مادة :(173) : تؤول الى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها وفقا للمادة 39 .

مادة (179) : يكون لكل ولاية حاكم يلقب «بالوالي» يعينه الملك ويعفيه من منصبه .

مادة (182) : يشكل في كل ولاية مجلس اداري يرأسه الوالي ويكون مسؤولا امام المجلس التشريعي في الولاية .

مادة (184) : يحدد القانون الأساسي في كل ولاية اختصاصات المجلس الاداري والمجلس التشريعي .

مادة (2) : تلغى المواد 38 ،180 ،181 ،185 ، من الدستور الليبي .

مادة (3) : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر بقصر الروضة في 10 رجب سنة 1382 هـ الموافق 7 ديسمبر سنة 1962م .

ادريس
بأمر الملك

محمد عثمان الصيد	رئيس مجلس الوزراء
ابراهيم بن شعبان	وزير الصناعة
حسن ظافر بركان	وزير الانباء والارشاد
يونس عبدالنبي بالخير	وزير الدفاع
ونيس القذافي	وزير الخارجية
عمر محمود المنتصر	وزير العدل
وهبي البوري	وزير شؤون البترول
محمد عطية الله بو نويره	وزير الزراعة
عبدالمولى لنقي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
احمد عون سوف	وزير المواصلات
حامد العبيدي	وزير شؤون الاعمار
انور بن غرسه	وزير المعارف
محمود فتح الله	وزير الصحة
محمد سليمان بوربيده	وزير الدولة
عبدالسلام بريش	وزير المالية

قانون رقم 32 لسنة 1962
بتعديل بعض أحكام القوانين

نحن ادريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :

مادة (1) : في كافة التشريعات ـ التي اصدرها الاتحاد طبقا للمادة (28) من الدستور قبل الغائها بالقانون الصادر بتاريخ 6 ديسمبر 1962 بتعديل بعض احكام الدستور ـ اينما وجدت فيها عبارات «ناظر» «نظارة» «المجلس التنفيذي» «الولاية» يستعاض عنها على التوالي بعبارات «وزير» «وزارة» «مجلس الوزراء» «الحكومة الاتحادية» . كما تعتبر كل الاصطلاحات الأخرى التي تشير إلى الجهات الولائية في هذه التشريعات انها تعني الجهات التي تقابلها في الاتحاد ، وذلك من تاريخ نفاذ القانون المذكور .

مادة (2) : مع مراعاة ماجاء بالمادة الأولى ـ تظل التشريعات المشار اليها في المادة المذكورة سارية ومعمولا بها الى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بها تشريعات أخرى .

مادة (3) : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ادريس

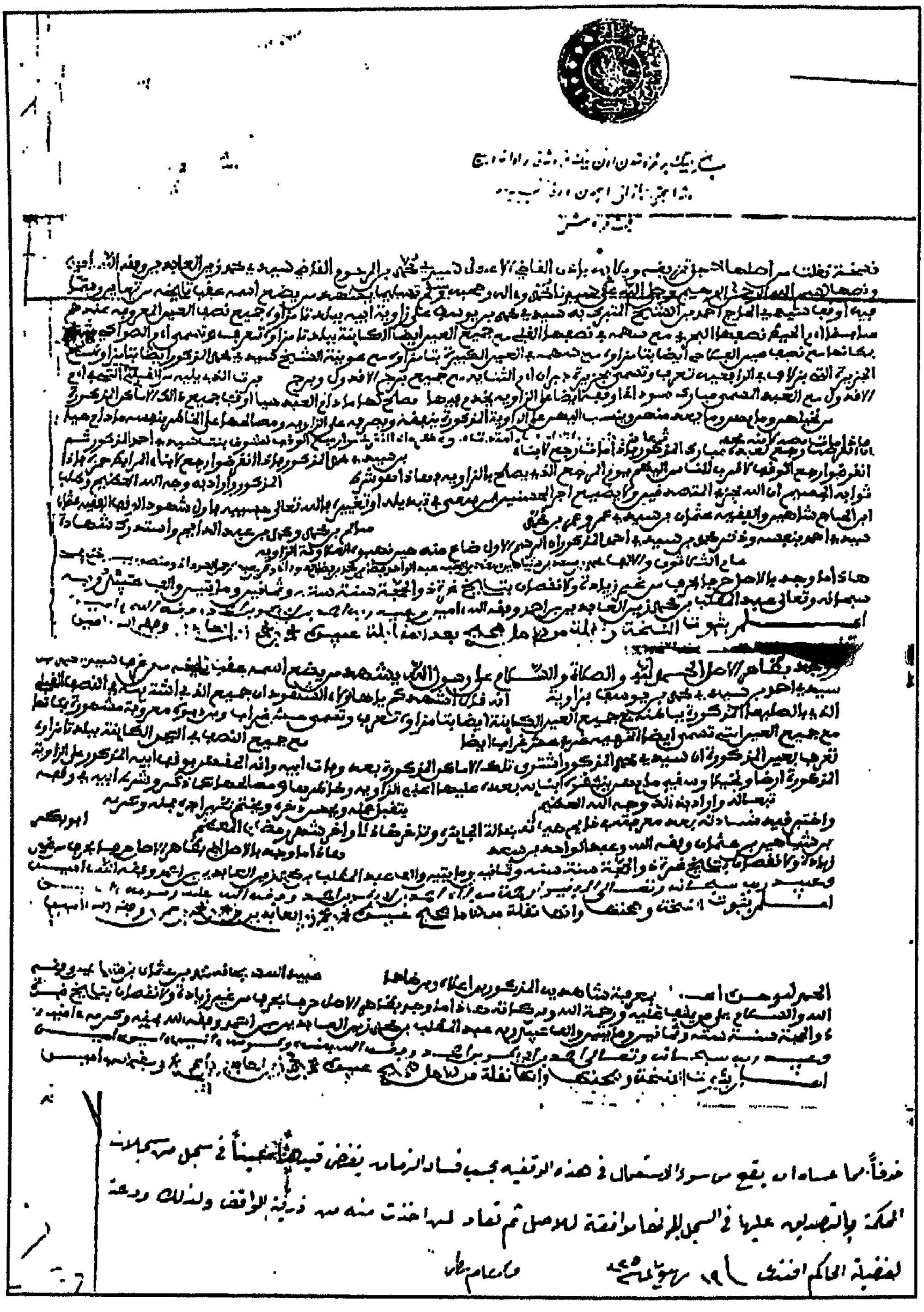
صدر بمدينة البيضاء في 13 رجب سنة 1382 هـ . الموافق 10 ديسمبر 1962

بأمر الملك

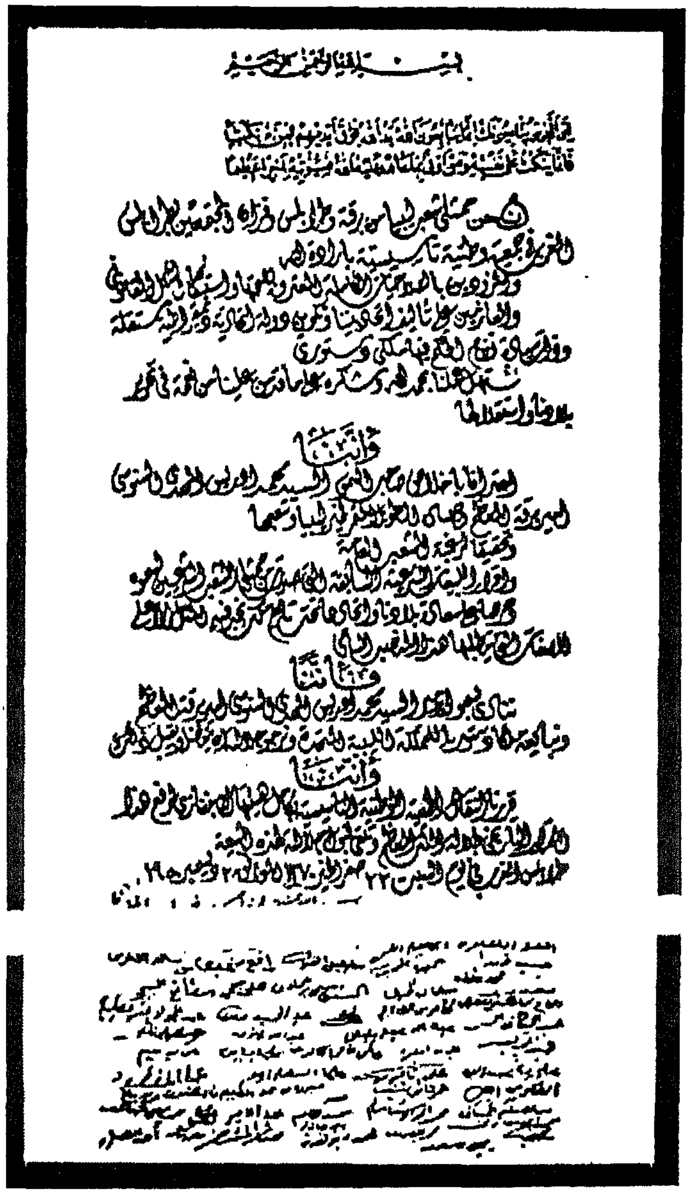
محمد عثمان الصيد	رئيس مجلس الوزراء .
ابراهيم بن شعبان	وزير الصناعة .
احمد عون سوف	وزير المواصلات .
وهبي البوري	وزير شؤون البترول .
حسن ظافر بركان	وزير الانباء والارشاد .
حامد العبيدي	وزير شؤون الاعمار .
عبدالمولى لنقي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
يونس عبدالنبي بالخير	وزير الدفاع .
ابو القاسم العلاقي	وزير المعارف .
محمد سليمان بوربيده	وزير المالية .
ونيس القذافي	وزير الخارجية .

انور بن غرسة	وزير الصحة .
محمد عطية الله بو نويره	وزير الزراعة .
عمر محمود المنتصر	وزير العدل .
محمود فتح الله	وزير الدولة .
عبدالسلام بريش	وزير الاقتصاد الوطني .

ملحق الصور


خوفاً مما عساه ان يقع من سوء الاستعمال في هذه الوثيقة بسبب فساد الزمان نقضي قيدها نصاً في سجل مهمات المحكمة والتصديق عليها في السجل المرقوم موافقة للاصل ثم تعاد لمن اخذت منه من ذرية الواقف ولذلك وجهت لفضيلة الحاكم افندي

صورة اصلية من وثيقةحجج اوقاف زاوية جد محمد عثمان الصيد الحادي عشر .



الوثيقة التي قدمتها الجمعية التأسيسية الوطنية الليبية باسم الشعب الليبي
إلى الملك إدريس السنوسي في ديسمبر 1950



صورة للملك ادريس السنوسي في شبابه حين كان اميراً على برقة

الكلمة التي ألقاها ..

الملك إدريس السنوسي رحمه الله

بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

شعبي الليبي العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أحمد الله تبارك وتعالى الذي أسعدني بالحظ لأن أتحدث إليكم في هذه المناسبة السعيدة ألا وهي الذكرى العاشرة لإعلان استقلال بلادنا العزيزة . فإني أهنئكم من صميم قلبي وأهنئ نفسي الذي أنعم الله علي بالحياة حتى هنأتكم بالذكرى العاشرة للاستقلال وقد أسعدني بهذا الحظ في المستقبل بأن أتحدث إليكم في مناسبة كهذه فأود أن أسدي إليكم النصح . إنما الدين النصيحة . وأوصيكم بتقوى الله في السر والعلانية وأن تشكروه على ما أولاكم من نعمة الاستقلال والحرية في بلادكم (وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) والشكر ليس باللسان فقط ولكنه باتباع أوامره والانتهاء عما نهى عنه والتعاون على البر والتقوى (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) فإن كفر النعمة موجب لزوالها وقال تعالى " ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته في حجة الوداع " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا فليبلغ الحاضر الغائب فرب مبلغ أوعى له ممن سمع " ففي اتباع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم النجاة من سوء المغبة وأوصيكم بأن تحافظوا على هذا الاستقلال الذي جاهدتم من أجله زمناً طويلاً وقاسيتم من أجله

عزاً بأمرنا. كما أوصي أولي الأمر منكم بالعدل والإنصاف وكلكم راعٍ ومسؤول
عن رعيته، كما أوصي عامتكم بالطاعة لأولي الأمر منكم (ولا طاعة لمخلوق في
معصية الله) "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين".

إخواني:

إذا كانت السنوات العشر الماضية سنوات كفاح في سبيل العيش فإن السنوات المقبلة ستعم بالرخاء بإذن الله تعالى بما منّ الله علينا من خيرات أراضينا. ولكن الكفاح من الآن لن يكون أقل صعوبة من كفاح السنوات العشر الماضية. فللرخاء مشاكل يتحتم علينا جميعاً مواجهتها وحلها بما يعود على الشعب الليبي في مجموعه بالرخاء والتقدم وللوصول إلى هذه الغاية يجب علينا التسلح بالأخلاق الكريمة والتمسك بآداب الشريعة. إن من النتائج السيئة التي يحملها الرخاء معه ميل الناس إلى حب الإثراء والانغماس في الملذات والبذخ والإفراط والميل إلى الراحة والكسل فهذه كلها أسباب ضعف وانحلال أحذركم من عقباها وأوصيكم باجتنابها. وليكن رائدنا الإخلاص لديننا ووطننا وشعبنا وأسأل الله أن يعيد هذا العيد عليكم باليمن والخير والرفاهية والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الملك إدريس السنوسي بمناسبة عيد استقلال ليبيا العاشر



محمد عثمان الصيد يوقع على اتفاقيتي الصليب والهلال الاحمر في جنيف حين كان وزيراً للصحة



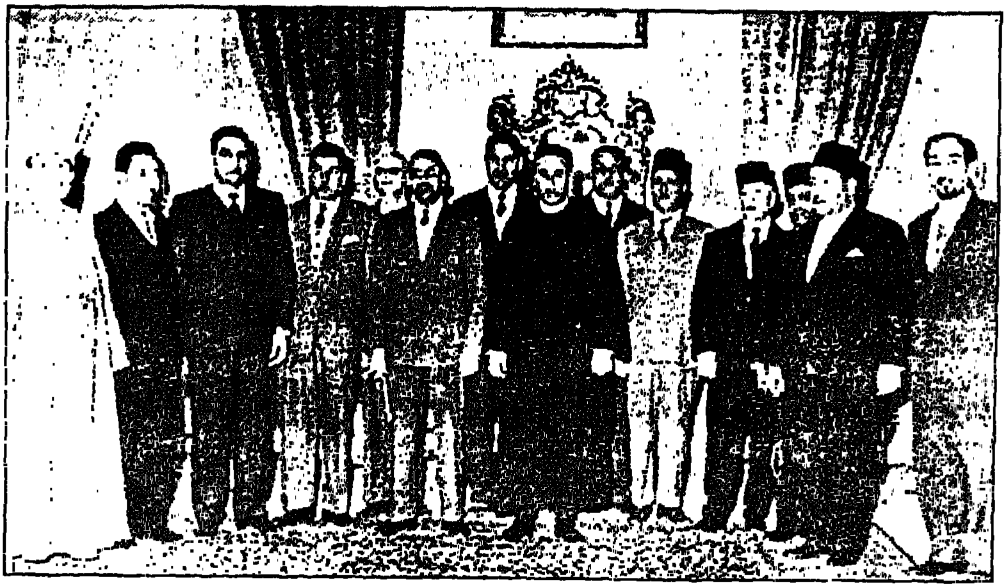
صورة للملك ادريس السنوسي بالزي الليبي



الملك ادريس السنوسي يفتتح اول خط للبترول في ليبيا(اكتوبر 1961)



حفل افتتاح خط البترول حيث تمت اول شحنة بترول في اواخر اكتوبر 19961 ، ويرى في الصورة الملك ادريس يستقبل مستر راثبون رئيس شركة استاندر اويل وفي وسط الصورة محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة ووالي برقة .



الامير الحسن الرضا ولي العهد والى يساره محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة ، واعضاء مجلس الوزراء من اليمين فؤاد الكعبازي سالم القاضي ، احمد الحصايري ، احمد عون سيف ، وهبي البوري ، عبدالقادر العلام ، سالم الصادق ، الطائع البيجو ، عبدالقادر البدرية ، حسن ظافر بركان ، عبدالرحمن القلهود



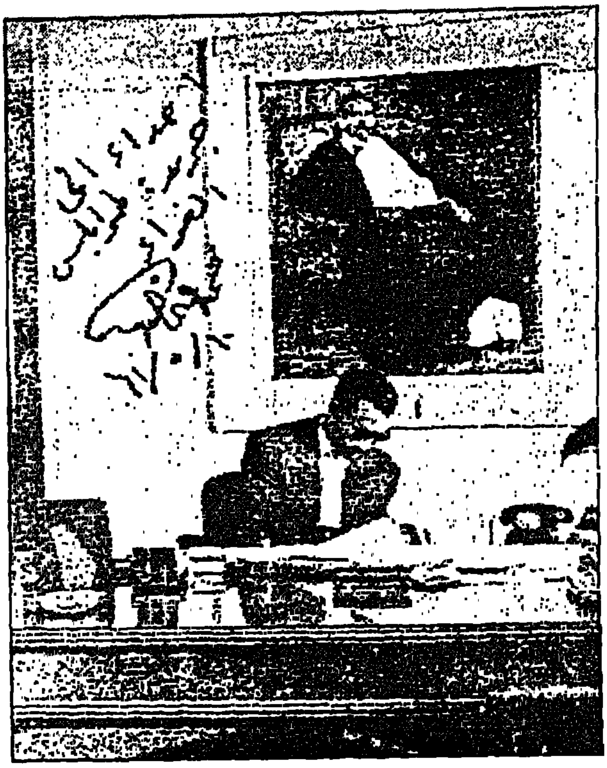
محمد عثمان الصيد والامير الحسن الرضا ولي عهد المملكة الليبية ، ويبدو في الصورة عبد الله عابد السنوسي والاستاذ علي الديب في مدينة مزدة



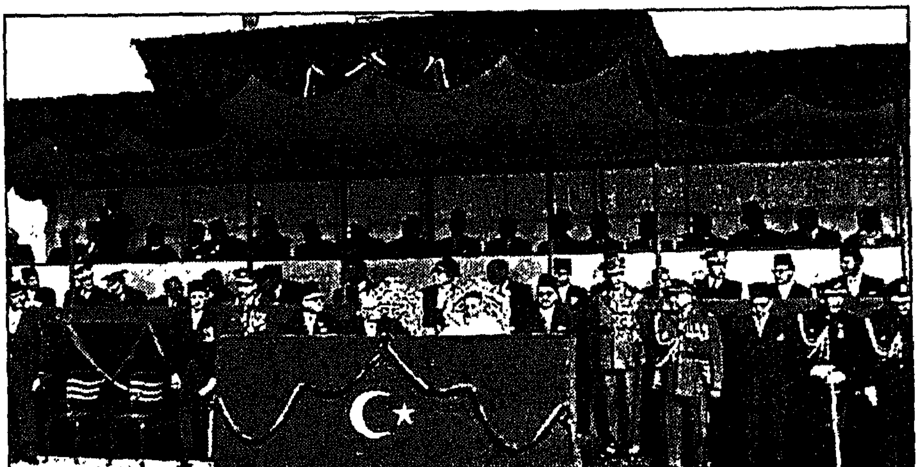
محمد عثمان الصيد رئيسا الحكومة يلقي خطاب العرش



الامير الحسن الرضا يفتتح مجلس الامة ويبدو على يمينه اللواء نوري الصديق ومحمد عثمان الصيد رئيس الحكومة



محمد عثمان الصيد في مكتبه في مجلس الوزراء في مايو 1961



الملك ادريس السنوسي والى جانبه في المنصة جلال بيار رئيس جمهورية تركيا



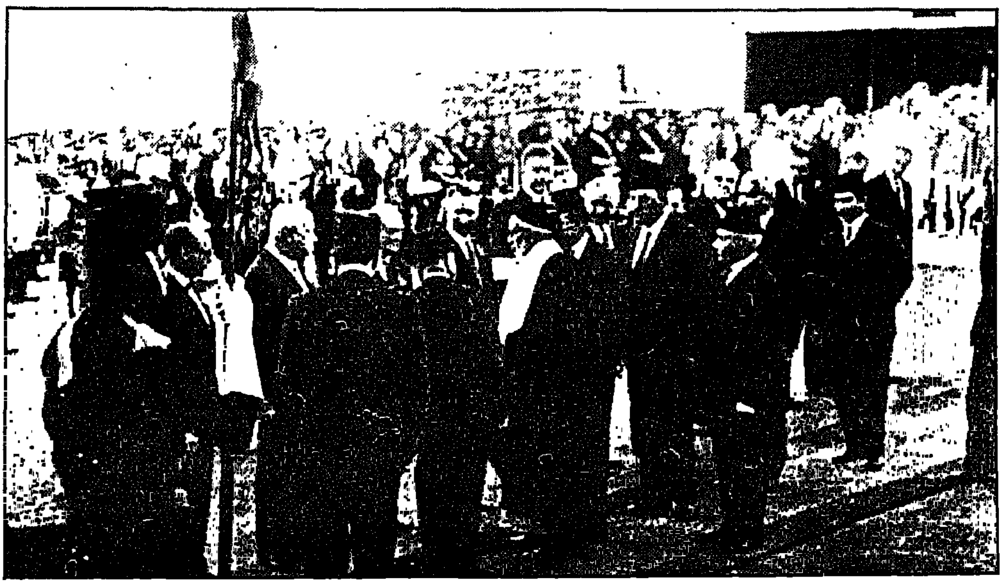
محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة مع مجموعة من النواب والشيوخ



محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة مع احد الضيوف الاجانب



الملك ادريس لدى وصوله الى مكان الاحتفال بمحطة كهرباء طرابلس



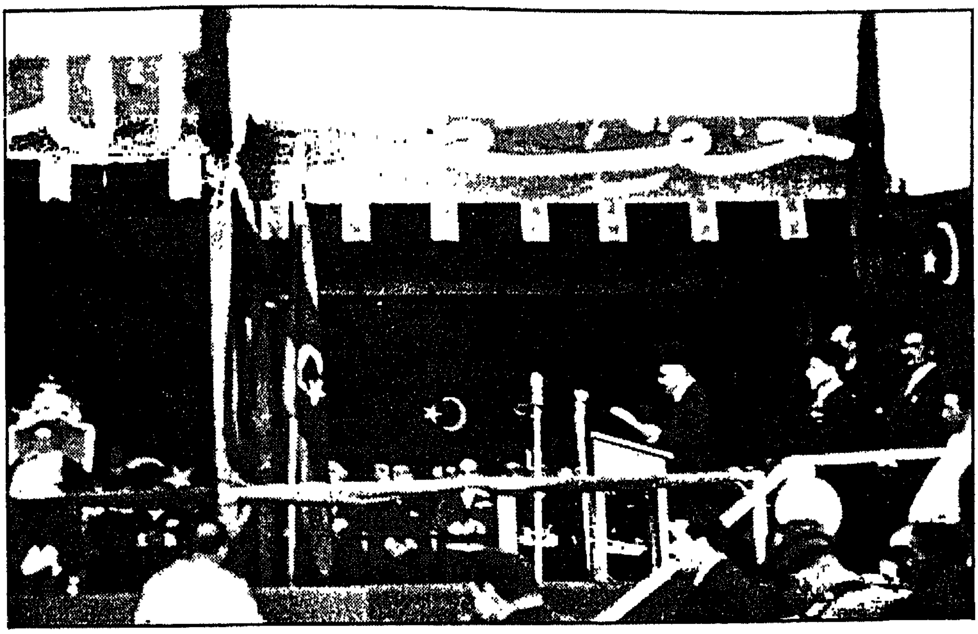
الملك ادريس لدى وصوله الى مكان الاحتفال بمحطة كهرباء طرابلس



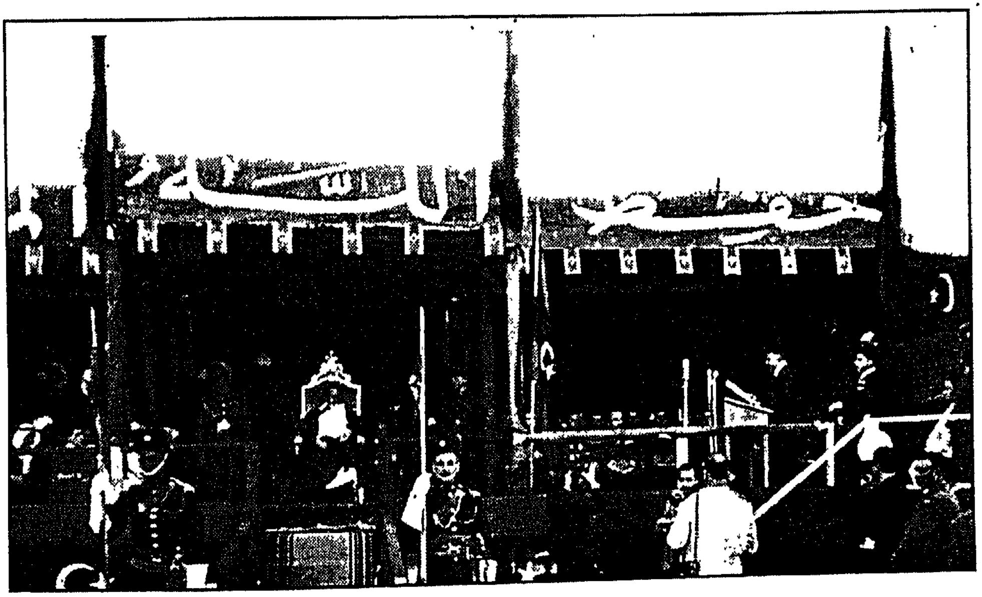
جانب من المدعويين في احتفال افتتاح محطة كهرباء طرابلس .



جانب من المدعويين في احتفال افتتاح محطة كهرباء طرابلس



حفل افتتاح محطة كهرباء طرابلس



حفل افتتاح محطة كهرباء طرابلس



محمد عثمان الصيد وبعض الشخصيات في انتظار وصول الملك في احدى المناسبات الوطنية



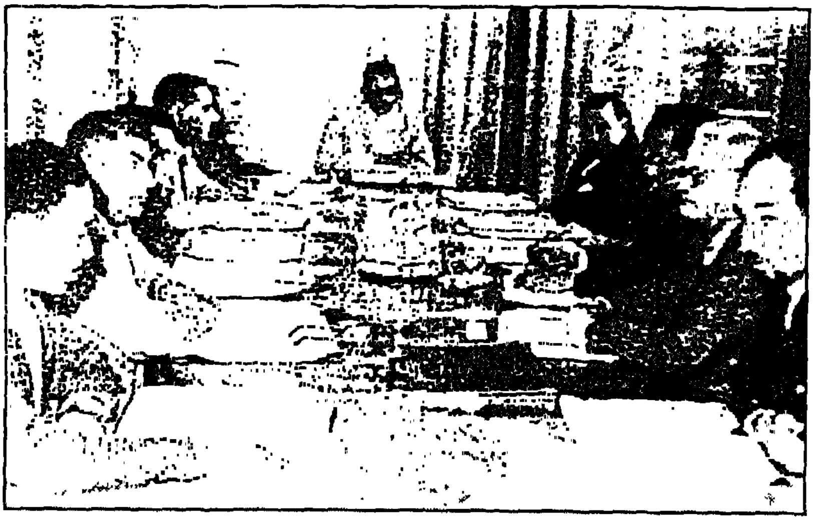
محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة يلقي خطابا
في أحدى المناسبات



محمد عثمان الصيد ابان رئاسته للحكومة



محمد عثمان الصيد رئيس الحومة يتفقد مدينة المرج بعد الزلزال(يناير1963)



أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة محمد عثمان الصيد (اكتوبر 1960)



محمد عثمان الصيد يصافح بعض الضباط الجيش قبل بدء احدى المناورات



سيارات تابعة للجيش الليبي خلال مناورة بالذخيرة الحية



قائد الجيش السنوسي الطويش يحضر احدى مناورات الجيش



احدى مناورات الجيش الليبي



محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة يتفقد معسكر القوة المتحركة في برقة ويرى في الصورة والي برقة ورئيس المجلس التنفيذي



محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة يتفقد طابور شرف للقوى المتحركة ويبدو الى جانبه حسين مازق والي برقة والفريق محمود بوقوطين قائد قوة دفاع برقة

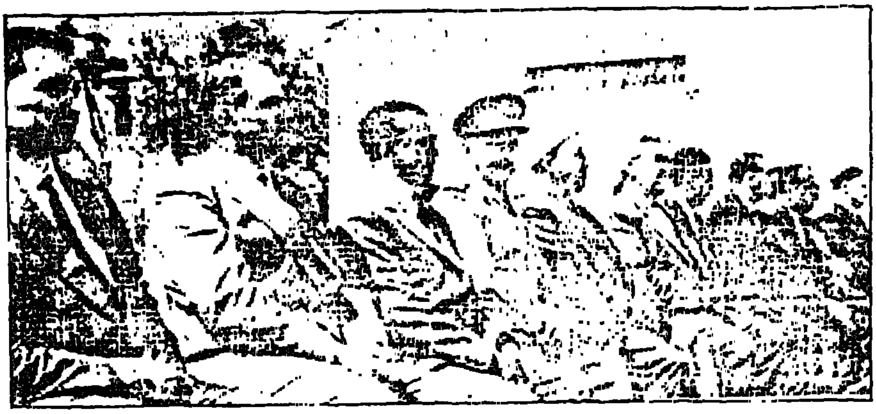


محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة مع بعض الوزراء .



وجه حضرة صاحب الجلالة
الحسن الثانى ملك المغرب
دعوة كريمة الى اخيه الملك
ادريس الاول ملك المملكة
الليبية المتحدة لزيارة
المغرب الشقيق .
هذا وقد قبل العاهل
الليبى الدعوة شاكرا
وسيحدد موعد الزيارة فيما

احدى الصحف الليبية تنشر خبر الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني للملك ادريس السنوسي لزيارة المغرب (صيف 1962)



محمد عثمان الصيد يتوسط بعض الشخصيات الليبية في احدى المناسبات ويبدو في الصورة والي برقة ، وقائد قوات دفاع برقة والشيخ منصور المحجوب رئيس المحكمة العليا الاتحادية ، ووزير الصحة ورئيس المجلس التنفيذي ، ومدير الجامعة الليبية .



الملك الحسن الثاني عند زيارته الى ليبيا وفي استقباله
محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة(صيف1962)



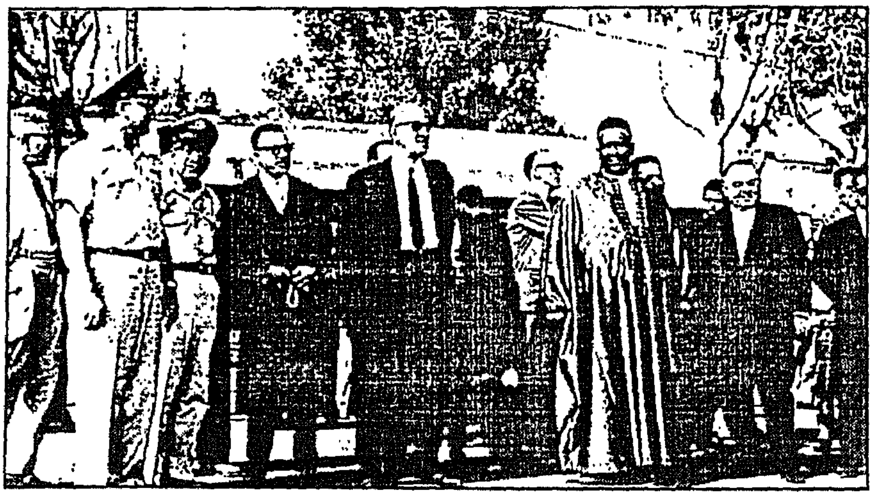
قصاصة من احدى الصحف الليبية تتحدث عن زيارة رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد للمغرب



استقبال محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة اثناء زيارته للمغرب ويبدو في الصورة احمد بلافريج وزير خارجية المغرب انذاك(نوفمبر1962)



الامير الحسن الرضا في احتفال اقيم في مدينة مزدة ويبدو خلفه محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة



كبار شخصيات الدولة في انتظار وصول ولي العهد في قاعدة ويلس وبدا في الصورة محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة ، والى يساره كل من فاضل بن زكري والي طرابلس وعبدالله عابد السنوسي والطاهر باكير



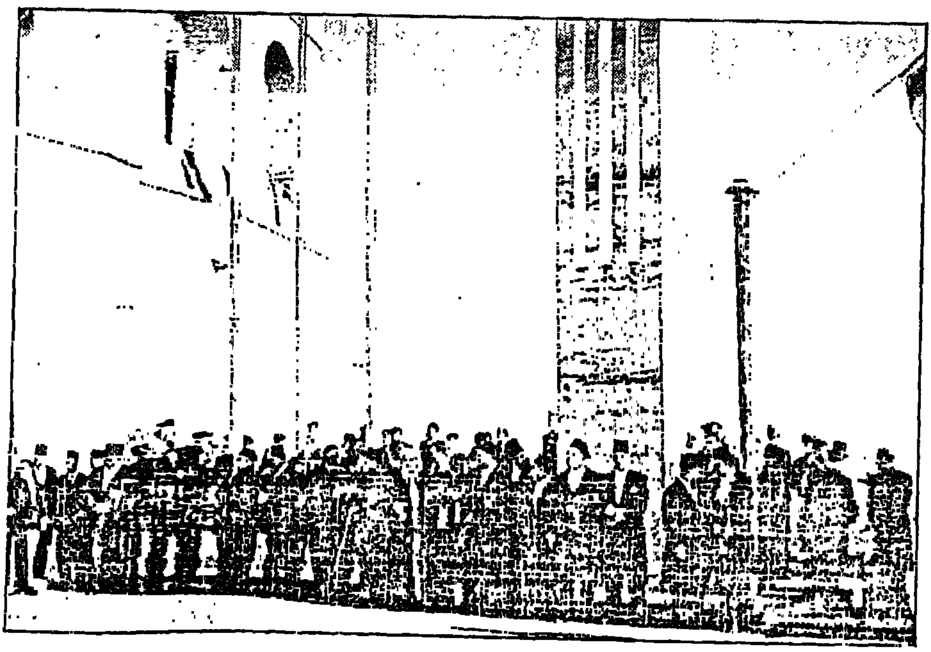
محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة يفتتح سنترال التيلفون
في طرابلس وعلى يمينه فاضل بن زكري والي طرابلس واحمد
عون سيف وزير المواصلات



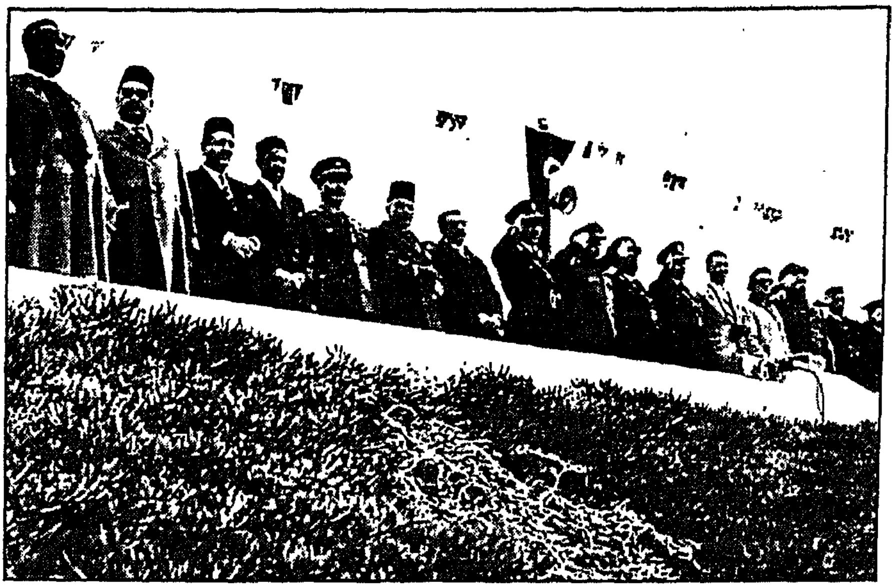
حفل افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الامة 30 نوفمبر 1958



محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة يستقبل عبدالله عابد السنوسي في احدى المناسبات



شخصيات ليبية في احدى المناسبات الوطنية



عدد من الشخصيات الليبية في احدى المناسبات الوطنية



الفريق محمود علي بوقوطين



زيارة وفد برلماني ليبي الى غرفة التجارة الايطالية في ميلانو 1958



فضيلة الشيخ منصور المحجوب شيخ الجامعة الاسلامية



الحاج محمد عثمان الصيد والسيدة الجليلة حرمه في منزلهما في الرباط فبراير 1996



الحاج محمد عثمان الصيد مع ابنائه واحفاده في منزله في الرباط فبراير 1996



الحاج محمد عثمان الصيد مع طلحة جبريل . . . واللمسات الاخيرة على المذكرات

الفهرس

الملاحق :

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

تعرفت على الحاج محمد عثمان الصيد فى ظروف مؤلمة.

واقترحت عليه بعد ان تمر تلك الظروف العصيبة، ان نلتقى مجدداً ... لأستمع إلى المزيد مما تختزنه ذاكرته. وعدنى بذلك، والمح الى أنه يرغب فى كتابة مذكراته.

وأيقنت ان عملا مهما فى انتظارى، كان ذلك حدسى بل لعله الانطباع الذى تركه لقاؤنا الأول.

ولم تمض فترة طويلة حتى اتفقنا على أن نبدأ فى تسجيل مذكراته...

أثناء العمل أثارت انتباهى قدرته المذهلة على تذكر تفاصيل التفاصيل ... دون العودة إلى الوثائق أو الأوراق...

وكان العمل مضنيا لأن الأوراق الشخصية التى دون فيها بعض ما عاشه من أحداث، كان قد تركها خلفه فى طرابلس، قبل أن يبدأ رحلة طويلة فى المنفى... امتدت حتى وقت اعداد هذا الكتاب. رحلة تجاوزت ربع قرن من الزمن.

المذكرات دائما هى مسئوولية صاحبها، لكن لا جدال ان مذكرات محمد عثمان الصيد من حيث القيمة التاريخية والعلمية، تعد مرجعاً مهماً، لفهم تطورات الأحداث فى ليبيا، خاصة أنها تغطى فترة ظل العالم العربى يجهل الكثير من تفاصيلها... ولذلك أسباب ليس هنا مجال الخوض فيها.

طوال سنوات عملت مع الحاج محمد عثمان الصيد، سواء خلال مرحلة اعداد الحلقات، أو عند اعداد هذا الكتاب...

وأثناء ذلك وقفت على صفات لا يتصف بها إلا قلة من الرجال، الذين عركتهم الحياة ... وصقلتهم التجارب ... واختبرتهم المحن والشدائد.

فهو رجل ... والرجال قليل، كريم، شهم، نبيل، له أخلاق عالية وسمو نفس، وفوق كل هذا وذاك ... لم أر أو أسمع عن شخص له مثل قدرته على الصبر.

إنه حقا أيوب الليبى

طلحة جبريل

25.00